

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٣)

مصر
والعروبة وثورة يوليو





مصـــر
والعروبة وثورة يوليـــو







مركز دراسات الوحدة العربية

مصر والعروبة وثورة يوليو

سعد الدين إبراهيم
طارق البشري
يحيى الجمل
مارلين نصر
أحمد حمروش
محمد رضا محرم
عادل حسين
محمد السيد سليم
أحمد فارس
أنور عبد الملك



دار المستقبل العربي . القاهرة

مركز دراسات الوحدة العربية

ص.ب.: ٦٠٠١ - ١١٣ - تلفون ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»- تلكس: ٢٣١١٤ مارابي - بناية «سادات تاور» - شارع ليون
بيروت - لبنان

الطبعة الاولى
بيروت: تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢

ينشر هذا الكتاب فى جمهورية مصر العربية (دار المستقبل العربى)

(بالأتفاق مع مركز دراسات الوحدة العربية)

الطبعة الثانية القاهرة ١٩٨٣

المحتويات

القسم الثالث
مصـر بعـد عبـد الناصـر

مقدمة

ثورة يوليو واعادة تفسير التاريخ

د. سعد الدين ابراهيم

في معنى الثورة

الثورة -أي ثورة- تقاس بمدى ما تحدثه من تغير كمي وكيفي في لحظة تاريخية قصيرة.

كان المؤرخون في الماضي، ولا يزال الكثيرون حتى وقتنا هذا، يعتقدون ان الثورة تقاس بمستوى العنف الذي يصاحبها وبغزارة الدم الذي تسفكه. وقد كانوا، ولا يزالون، معذورين في هذا الفهم المحدود لمعنى الثورة. ففي معظم الحالات لم تكن الشعوب تستطيع ان تحدث ما ترنو اليه من تغيير جذري في حياتها وفي مؤسساتها الا بالعنف وسفك الدماء. ولكن المعنى الحقيقي للثورة يظل كامناً في عمق ونطاق ما تحدثه من تغيير، أياً كانت الوسائل المستخدمة.

وعمق التغيير يعني ان الثورة تخترق اكبر عدد ممكن من مستويات الواقع الانساني. فمستويات الواقع البشري متراكمة، مثلها في ذلك مثل الطبقات الجيولوجية للأرض. وكما تهز الزلازل والبراكين تلك الطبقات الجيولوجية، فكذلك تفعل الثورة بالواقع المجتمعي.

ونطاق التغيير يعني ان الثورة الحقيقية، او الظاهرة التي تستحق اسم الثورة، تشمل كل مؤسسات المجتمع، وقيمه، وأنماطه السلوكية. بل ان الثورة الحقيقية في نطاق تغييرها لا تتوقف عند حدود مجتمعها الوطني المباشر، وإنما تحدث حول مركزها تغيرات وتداعيات متتالية الدوائر. فاذا كان مركز الزلزال في الواقع الجيولوجي هو الأعنف حركة والاكثف تحركاً، فإن محيطات اكبر، متتالية، تتأثر بحركة وتحرك مركز الزلزال بدرجات متفاوتة. ويصدق الشيء نفسه بالنسبة للثورة.

(*) نشرت هذه المقدمة بشكل أقل تفصيلا في بعض اجزائها في: المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٨ (نيسان/ ابريل ١٩٨٢)، ص٧٩-٩٢.

علم اجتماع الثورات يقول لنا ان ظاهرة الثورة من أهم ظواهر التاريخ البشري والوجود الانساني. فنقاط التحول الفاصلة في التاريخ كانت بسبب الثورات. وكل الاديان الكبرى، مثلا، حينما ظهرت كانت ثورات بهذا المعنى. وبالتالي مثلت فواصل تاريخية قاطعة في التحول البشري. . وبالمعنى نفسه، وان لم يكن بالدرجة نفسها، كانت الثورة الانكليزية، والثورة الفرنسية، والثورة البلشفية، والثورة الصينية، وغيرها. كل من هذه الثورات كانت بما فعلته تمثل فاصلاً تاريخياً لا في حياة مجتمعها الوطني المباشر فقط، وإنما ايضا في دوائر اوسع من حوله. وعلى الرغم من ان كلا منها قد احدث كثيراً من التغييرات، ورغم ان المحللين قد يختلفون حول أهمية او مغزى كل تغيير احدثته كل من هذه او غيرها من الثورات، الا اننا نغامر هنا بأخذ تغيير واحد، وربما بشكل تعسفي في الاختيار، لكي نـدلل بـه على احدى النقلات الكيفية، التي احدثها بعض هذه الثورات.

الثورة الانكليزية (١٦٤٠- ١٦٦٠) انطوت اول مرة على حدث فريد، وهو محاكمة الملوك واعدامهم بواسطة عامة الشعب. فقد اعدم الملك تشارلز الاول عام ١٦٤٩ على ايدي العامة. في السابق كان التخلص من ملك او حاكم يتم على يد منافس له من الاسرة الحاكمة نفسها، او من اسرة حاكمة اخرى، او يموت في المعارك، اما ان يقتل ملك بواسطة سلطة شعبية بعد «محاكمة شعبية» فقد كان ذلك حدثا تاريخيا فريدا في وقته.

الثورة الامريكية(١٧٧٥)، والثورة الفرنسية من بعدها (١٧٨٩)، استنت قاعدة جديدة في العلاقة بين الحكام والشعوب. وهو انه «لا ضرائب بلا تمثيل». والمعنى الاوسع لهذا المبدأ هو انه لا واجبات على المواطن حيال الدولة بلا حقوق. وفي مقدمة هذه الحقوق حق المشاركة السياسية. فالتوازن بين الحقوق والواجبات هو الذي يجعل من البشر «مواطنين لا رعايا». وتطور معنى المواطنة ليعني المساواة بين الناس في حقوقهم السياسية وامام القانون، كأحد حقوق الانسان.

الثورة البلشفية، (١٩١٧)، انطوت على استحداث مبدأ جديد في علاقات البشر. فبعد اكثر من قرن على قيام الثورة الفرنسية، بدأ يتضح ان المساواة السياسية بمعزل عن المساواة في فرص الحياة، تعني انها حق مجرد، قد ينص عليه في الوثائق والدساتير والقوانين، ولكنه لا يمارس. بتعبير آخر جاءت الثورة البلشفية لتقول للعالم ان هناك نوعاً من المساواة، هو المساواة الاجتماعية، لا بد من ان يتحقق كشرط لممارسة المساواة السياسية. وان المساواة الاجتماعية لا تتحقق في ظل الاستغلال الطبقي. وان العبرة اذن في التحرر الانساني الحقيقي هي في تحطيم كل علاقات الاستغلال. وان الطبقة الصناعية العاملة هي أوسع الطبقات واكثرها تعرضاً للاستغلال. وبالتالي فهي صاحبة المصلحة الحقيقية في محاربة الاستغلال الرأسمالي الذي يجردها من كل حقوقها السياسية والاجتماعية. لذلك فهي القوة الحقيقية التي ينبغي ان تقود الثورة، وتدير المجتمع لحسابها بعد نجاح الثورة.

الثورة الصينية (١٩٣٠- ١٩٤٩) دفعت لأول مرة في التاريخ بطبقة جديدة لكي تقود

الثورة، وهي طبقة الفلاحين المعدمين. في السابق كان الفلاحون يتمردون ويعصون بين الحين والآخر، في مجتمع هنا او مجتمع هناك. اما ان يديروا عملية مجتمعية تتجاوز رد الفعل الى الفعل، وتتجاوز التمرد المؤقت الى نضال مستمر طويل، فقد كان ذلك حدثاً فريداً. وان يستحدث الفلاحون وسائل جديدة في النضال ضد الحكام، وان تتكامل هذه الوسائل وتتبلور في مذهب قتالي جديد- هو الحروب الشعبية- فقد كان ذلك ابتكاراً في «تكنولوجيا الثورات». وقد تطورت هذه التكنولوجيا الثورية على ايدي شعوب فلاحية اخرى في الجزائر وفييتنام في العقدين التاليين.

هذه وأمثلة غيرها تشهد بأن كل ثورة تنطوي على عملية خلق مجتمعية كبرى في مجال المبادىء او الممارسات او الوسائل. ولكن الثورة -كما قدمنا- تنطوي على ما هو اكثر من ذلك بكثير. فبمقدار ما هي تغيير جذري للنظام الاجتماعي بكل جوانبه ومستوياته، فانها تنطوي على تغيير كيفي لنسق الشخصية بين الافراد، وللنسق الاقليمي بين البلدان المحيطة، وللنسق الدولي في النظام العالمي بأسره.

ان الذي تركز عليه الدراسات التحليلية لأي ثورة -عادة- هو ما تحدثه من تغيير جذري في صلب النظام الاجتماعي. ونادراً ما تتعرض هذه الدراسات لما يحدث في داخل الافراد (اي النسق النفسي)، او في داخل البلدان المحيطة بالمجتمع الذي تقع فيه الثورة (اي النسق الاقليمي)، او ما تحدثه الثورة على التوازنات الدولية (اي النسق العالمي). بتعبير آخر، من الانساق الاربعة التي تهزها وتغيرها اي ثورة حقيقية -وهي الفرد، والمجتمع، والاقليم، والعالم- يحظى التغيير في النسق المجتمعي فقط بمعظم الاهتمام والتحليل. اما النسق الفردي وما يتعرض له من هزات نفسية فقلما يحظى بالدراسة الموضوعية. وقد يتناوله الادباء فقط في اعمالهم الفنية والروائية- على غرار ما فعل الروائي تشارلز ديكنز في روايته الشهيرة **قصة مدينتين** التي تحكي المأساة الشخصية لافراد عايشوا النظام القديم في فرنسا ثم شهدوا او شاركوا او انفعلوا او تأثروا باحداث الثورة الفرنسية؛ وعلى غرار ما فعل الروائي **باسترناك** في رائعته الشهيرة **الدكتور زيفاجو** بالنسبة للثورة البلشفية.

وما تحدثه ثورة معينة في النسقين الاقليمي والعالمي -اذا درسا على الاطلاق- فان الذي يتعرض له فهم اساتذة العلاقات الدولية، وهم غالبا ما يهملون في تحليلاتهم اهمية ما يحدث في النسقين الفردي والمجتمعي من تحول، ويكتفون بأخذ ما حدث، أياً كان، كمعطيات لا تناقش. ويكون الهم الاكبر هو معادلة توازن القوى بين الوحدات الفاعلة في النظامين الاقليمي والدولي. ولأن لكل ثورة منطقها الخاص غير المعتاد، فان سلوكها الخارجي يبدو للمتخصص بالعلاقات الدولية كما لو كان شيئاً شاذاً، يعكر من صفو وانسجام النظام الاقليمي او الدولي السائد. تلكم مثلاً كانت نظرة **ميترنيخ** كاستاذ وممارس للعلاقات الدولية. وكانت ايضا نظرة **هنري كيسنجر** كاستاذ جامعي للعلاقات الدولية، وكصانع قرارات في حقل السياسة الخارجية. ميترنيخ كان يضيق ذرعا بالثورة الفرنسية لما تنطوي عليه

من محتوى ايديولوجي قابل للانتشار من ناحية، ولأن هذا المحتوى الايديولوجي يؤدي الى تمييع الحسابات الباردة القائمة على المصلحة البحتة لكل دولة قومية من ناحية اخرى. لذلك عمل جاهدا قبيل واثناء مؤتمر فيينا (١٨١٥) ان يعيد النموذج الكلاسيكي في التعامل الدولي على أساس المصالح القومية البحتة الى سيرته الاولى التي عطلتها، الى حين، الثورة الفرنسية. وكان كيسنجر يرى، بدوره، ان الثورتين البلشفية والصينية قد أدتا الى اقحام الايديولوجية الثورية في العلاقات الدولية، وبالتالي نتج خلل جديد في النظام العالمي في الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٧٠. وهو خلل مماثل لما احدثته الثورة الفرنسية في اوائل القرن الماضي. لذلك عمل كيسنجر -مثلما فعل ميترنيخ من قبله- على ان يقلص من العامل الايديولوجي الثوري، ان لم يقتلعه تماماً، من العلاقات الدولية.

إن قابلية انتشار الافكار والممارسات الجديدة التي تنتجها كل ثورة يفسر لماذا تحاول حكومات الاقطار المحيطة، او الدول الكبرى المهيمنة على النظام الدولي، ان تحاصر الثورة «وتحجر عليها صحياً» درءاً «للعدوى». فاذا لم ينجح الحصار في خنقها او تحجيمها، فان محاولات تجري للمساومة معها وتدجينها. فاذا لم تنجح تلك المحاولات فقد تقبلها القوى المهيمنة اقليميا وعالميا على مضض شديد. هذا ما حدث مع الثورات الفرنسية والبلشفية والصينية.

محاولات الانقضاض او الالتفاف نفسها حول الثورة او تدجينها قد تحدث من الداخل، وليس من القوى الاقليمية والدولية المحيطة بها من الخارج فقط. وكثيرا ما تحدث ظواهر الارتداد او الثورات المضادة. فالثورة الانكليزية بقيادة كرمويل والبرلمان الطويل اعلنت الجمهورية؛ ولكن بعد عدة سنوات عاد النظام الملكي مرة اخرى الى بريطانيا، ونصّبت اسرة ستيوارت من جديد على العرش (١٦٦٠). كذلك عادت اسرة البربون فترة قصيرة الى حكم فرنسا (١٨١٤). ولكن ايا كانت درجة الارتداد فهي نادرا ما تعيد الاوضاع الهيكلية في المجتمع الى سابق عهدها تماماً (اي مثلما كانت قبل الثورة). فالثورات تحدث تغييرات جذرية من الصعب -ان لم يكن من المستحيل- محوها تماما. وتظل آثار تلك التغييرات غائرة في او عالقة بكل مستوى من المستويات النسقية الاربعة التي ذكرناها (المستوى النفسي الفردي، والمستوى المجتمعي، والاقليمي، والدولي).

والثورة -أياً كانت درجة نجاحها وبصرف النظر عما قد يحدث من ردة او ارتداد- تعني في المقام الاول اعادة توزيع الثروة والسلطة بين فئات وافراد المجتمع . لذلك فهناك دائما خاسرون وفائزون؛ وهناك منتفعون ومتضررون. ولأن الفوز والخسارة، النفع والضرر، تحدث بشكل حاد الاستقطاب، وفي فترة زمنية قصيرة؛ فإن «الثورة» تصبح ظاهرة اجتماعية غير حيادية. لذلك لا يستطيع الناس، او حتى الدارسون، ان يقفوا منها موقفا موضوعيا متجردا. ومن الطريف ان يصادف الزائر الى فرنسا -بعد مضي قرنين على الثورة- فرنسيين يضمرون الحقد والغيظ والعداء للثورة في بلادهم الى يومنا هذا. كذلك نصادف في اوروبا

الغربية او الولايات المتحدة اللاجئين من روسيا البيضاء، او ابناءهم واحفادهم، ونسمع منهم تعبيرات الغضب والمرارة على ما حدث في بلادهم عام ١٩١٧ (اي منذ اكثر من ستين سنة). ولا يعدم المراقب ان يجد من بينهم من لا يزال يحلم باعادة عجلة التاريخ الى الوراء والتخلص من الثورة البلشفية. الشيء نفسه يصدق على الصينيين في تايوان تجاه الثورة الصينية، وعلى اللاجئين الكوبيين في فلوريدا نحو الثورة الكوبية. ويصدق على ثورة تموز/ يوليو، كما سنرى.

هذه الملاحظات العامة عن معنى وديناميكية الثورة ليس القصد منها تقديم دراسة تحليلية متعمقة حول الموضوع. فهناك مئات الكتب والمراجع عن موضوع الثورة بصفة عامة، وعن كل ثورة من الثورات الكبرى التي اشرنا اليها بصفة خاصة. لقد اوردنا الملاحظات السابقة فقط كعلامات متناثرة على الطريق ونحن بصدد الحديث عن ثورة تموز/ يوليو في مصر العربية.

ثورة يوليو بعد ثلاثين عاماً

ليس مجحفاً بحق ثورة تموز/ يوليو ان نقول ان الذين فجروا شرارتها في تلك الليلة من الشهر السابع لعام ١٩٥٢ لم يكونوا يدركون تماما عظمة الحدث الذي اقدموا على صنعه في تلك اللحظة التاريخية. لقد كانت مغامرة تفاعل فيها **السخط** مع **اليأس** مع **الأمل** في آن واحد.

فالضباط الاحرار (حوالى المائة) الذين انتفضوا في تلك الليلة كانوا في المقام الاول افرادا يعبرون عن سخطهم على النظام القائم، ويأسهم من اصلاحه، واملهم في ان يقتلعوه ويقيموا مكانه نظاما جديدا. وباعترافهم هم كانت مشاعر السخط حارة، ومشاعر اليأس مرة، ومشاعر الامل قوية. ولكن كل هذه المشاعر -وبخاصة مشاعر الامل- كانت مبهمة وهلامية، وبلا قسمات ايديولوجية واضحة المعالم. وكان لديهم ادراك لا يقل ابهاما وهلامية، في انهم في سخطهم ويأسهم وأملهم يمثلون آخرين غيرهم في الجيش وفي المجتمع. ولكنهم لم يدركوا في تلك اللحظة التي انتفضوا فيها ان معادلة السخط واليأس والامل بكل مفعولها الانفجاري الكامن هي معادلة الثورة. فالأغلبية الساحقة للشعب المصري كانت تشترك معهم في كل هذه الانواع الثلاثة من المشاعر. بل ولم يدرك هؤلاء الضباط المائة في تلك الليلة من صيف تموز/ يوليو ١٩٥٢ ان معادلة الثورة هذه بمكوناتها الثلاثة (السخط واليأس والامل) هي معادلة ثورة قومية تتخطى الحدود القطرية للدولة المصرية. فالأغلبية الساحقة لشعوب الأمة العربية كانت تشترك معهم في تراكم هذه الانواع الثلاثة من المشاعر.

لقد كانت ثورة تموز/ يوليو هي استجابة طبيعية حادة لوجود ازمة اجتماعية سياسية حادة في داخل مصر. فقد تعثر النظام الملكي الحاكم في مواجهة المشكلتين الرئيسيتين اللتين شغلتا عدة اجيال مصرية متعاقبة منذ منتصف القرن التاسع عشر -وهما المشكلة الوطنية

والمسألة الاجتماعية؛ او الاستقلال والعدالة. وكانت اخفاقات النظام المتتالية في مواجهة المسألتين في الفترة من ١٩٢٣ الى ١٩٥٢ مروراً بتعطيل الدستور، ومهادنة الانكليز، واطلاق يد كبار الملاك في النهب والاستغلال، وهزيمة حرب فلسطين، والفشل في اجلاء قوات الاحتلال عن منطقة قناة السويس، والعبث بالحريات العامة، وازدياد حدة البطالة والتضخم، وانتشار الفساد ـ هي اسباب السخط واليأس والامل الذي اعتمل في صدور الضباط الاحرار. لقد كانت هذه الاخفاقات في مجملها هي التي وضعت النظام الملكي في مأزق ازمته التاريخية الحادة في اوائل الخمسينات؛ وجعلت من الثورة حتمية تاريخية كاستجابة ضرورية لتلك الازمة.

ولكن ازمة النظام الملكي المصري كانت جزءاً لا يتجزأ من ازمة حضارية اوسع، تشمل كل الانظمة الحاكمة من حوله في المنطقة العربية ـ سواء اكانت هذه الأنظمة هي حكم استعماري مباشر وسافر؛ ام حكم صفوات محلية تمارس السلطة في كنف هيمنة استعمارية غير مباشرة، او من خلال اسر حاكمة ذات هيكلية قبلية عشائرية متخلفة في فكرها وممارستها. وازمة النظام المصري كانت الاكثر حدة، لأن مجتمعها هو الاكثر تعقيداً، والاكبر حجماً. لذلك بدأت فيه الثورة. ولكن لأن الأزمة كانت عامة من المحيط الى الخليج، فان الثورة التي بدأت في قلب الدائرة العربية كان لا بد من ان تتداعى مضاعفاتها الى كل الاجزاء حتى الاطراف.

شبت ثورة الجزائر في ١٩٥٤، وثورة العراق في ١٩٥٨، وثورة اليمن في ١٩٦٢، وثورات او انتفاضات ثورية اخرى في البحرين، وجنوب الجزيرة العربية، وتونس، والمغرب، والسودان، وليبيا، والصومال، ولبنان، وسورية، والاردن، والسعودية، وموريتانيا، واريتريا. ثورة تموز/ يوليو لم تخلق هذه الثورات او تلك الانتفاضات. الذي خلقها هو تراكم ازمات الانظمة الحاكمة في كل من بلدانها. ثورة تموز/ يوليو كانت البداية فقط، والملهم؛ والمؤازر لهذه الحركات الانتفاضية، التي قام بها عربٌ آخرون تعتمل في صدورهم مشاعر السخط نفسها واليأس والامل، التي حركت ثوار مصر في الثالث والعشرين من تموز/ يوليو١٩٥٢.

ثورة تموز/ يوليو ـ مثل كل الثورات من قبلها ومن بعدها ـ ليست ظاهرة حيادية. فمعها او ضدها تستقطب المشاعر والمصالح في داخل مصر. ولأنها وقعت في مركز الدائرة العربية. وفاضت على ما حول هذا المركز، فان الوطن العربي كله استقطبت مشاعره ومصالحه معها او ضدها. ولأن الوطن العربي نفسه يقع في القلب الاستراتيجي والنفطي للعالم كله، فان هذا العالم شهد استقطابا في المشاعر والمصالح مع او ضد ثورة تموز/ يوليو. ولا يعني الاستقطاب داخل مصر او الوطن العربي او العالم ان كفتيه متساويتان في عدد البشر او فيما يتوافر لكل منهما من قوة عسكرية او مالية او اقتصادية. لقد كانت ولا تزال اغلبية البشر في مصر، وفي الوطن العربي، وفي العالم، مع ثورة تموز/ يوليو ـ خاصة بعدما تبلورت ملامحها وتحددت قسماتها. ولكن هذه الاغلبية المؤيدة لثورة تموز/ يوليو لم تكن دائما في المستوى التنظيمي، او

القوة العسكرية، او الثراء الاقتصادي لاعدائها. لذلك انتصرت ثورة تموز/ يوليو في كل المعارك التي كان فيها حجم البشر وحجم المشاعر هو السلاح الحاسم في المعركة. انتصرت في معركة الاحلاف، وفي تأميم قناة السويس، وفي تحقيق اول وحدة عربية، وفي بناء السد العالي، وفي اقامة صرح التصنيع المصري، وفي نشر افكار التحرر الوطني والعدالة الاجتماعية، وفي تطبيق الاشتراكية، وفي اقامة حركة عدم الانحياز... وفي عديد من المعارك الاخرى.

ولكن ثورة تموز/ يوليو، كما كانت عملاقة في انتصاراتها، فانها منيت بهزائم عملاقة من اعدائها. لقد تكالبوا عليها في تلك المعارك التي كان سلاحها الحاسم هو قوة التنظيم والسلاح والمال، وليس عدد البشر او حجم المشاعر. كانت اكبر هزائمها على الاطلاق في تفسخ الجمهورية العربية المتحدة (الوحدة المصرية-السورية)، وفي حرب ١٩٦٧، واخيرا على يد الثورة المضادة التي حدثت وكادت تنجح في مصر بعد رحيل زعيم ثورتها جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠.

من الطبيعي ان يختلف المحللون حول اسباب الهزائم. ومن الطبيعي ان يكون لما ارتكبته الثورة نفسها من اخطاء دور مهم في تفسير هذه الهزائم. المؤيدون لثورة تموز/ يوليو في داخل مصر والوطن العربي والعالم ربما اجمعوا على ان احد هذه الاخطاء العملاقة هو فشل الثورة في تحويل الاعداد الهائلة من البشر، والكتل الضخمة من المشاعر المناصرة، الى تنظيم سياسي حقيقي، قادر على التعبئة والحشد والقتال دفاعا عن الثورة. وقد يذهب البعض الى ان احد اخطاء الثورة هو تقاعسها عن ارساء نظام ديموقراطي حقيقي يسمح للقوى الاجتماعية الضخمة التي استفادت من الثورة بالمشاركة في صنع القرار. ويذهب آخرون الى ان الثورة لم تعمق او توسع التطبيق الاشتراكي بدرجة كافية، تسمح للاشتراكية بالانطلاق الذاتي دونما الاعتماد على قوة الزعيم او سلطة الدولة. ويقول البعض ان قائد ثورة تموز/ يوليو -جمال عبد الناصر- لم يع حقيقة ان قوته الفعلية كانت مستمدة من الجماهير العريضة للشعب المصري والأمة العربية؛ او ربما وعاها ولكنه لم يترجم هذا الوعي الى اسلوب حكم متسق مع هذه الحقيقة. لذلك يأخذون عليه انه حكم مصر من خلال اجهزة الأمن التي لا يلجأ اليها الا حاكم مكروه من شعبه. ومن الاخطاء التي تؤخذ على ثورة تموز/ يوليو انها وقعت فريسة لممارسات مصلحية ذاتية لبعض قياداتها او الدخلاء عليها، دون وجود آليات فعالةللكشف عن هذه الممارسات والقضاء عليها في مرحلة مبكرة قبل ان يستشرى فسادها. ومنها ان الثورة قد سمحت لنفسها بأن تستدرج بسهولة الى معارك خارجية، دون حساب دقيق لمواردها الذاتية ولموارد الاعداء. وهو الأمر الذي ادى اما الى استنزاف طاقاتها او ايقاع الهزيمة بها في معظم هذه المعارك. وهذه الاخطاء وغيرها يذكرها المتعاطفون مع ثورة تموز/ يوليو من موقع صدق، تحيط به مشاعر الحسرة والألم، مع الحرص على الاستفادة منها كدروس للحاضر والمستقبل.

ولكن الهزائم والاخطاء نفسها يذكرها اعداء ثورة تموز/ يوليو داخل مصر، والوطن العربي، والعالم، للتشكيك في فكرة الثورة اساسا؛ ولاثبات خطل القيام بها؛ وللتدليل على هول الكوارث التي نتجت عنها. وفي هذا السياق لا تنفصل الفكرة، عن الممارسة، عن الاشخاص، عن النتائج؛ وتسقط بالنسبة لهم كل الانجازات ولا تطفو على السطح وتبرز الا الاخطاء والهزائم.

وعبد الناصر بالنسبة للمؤيدين والمعادين هو الرمز البشري لثورة تموز/ يوليو ـ كما كان كرمويل هو رمز الثورة الانكليزية، وروبسبير او نابليون هما رمز الثورة الفرنسية، وجورج واشنطون هو رمز الثورة الامريكية، ولينين رمز الثورة البلشفية، وماوتسي تونج رمز الثورة الصينية. والناس معذورون في الخلط بين الثورة وقائدها. فهو الذي يجسم الاحداث والافكار المجردة، ويضفي عليها بلحمه ودمه وممارساته واسلوبه وصوته وشكله بعداً بشرياً يمكن التواصل معه بمشاعر الحب او العداء. لذلك كان ولا يزال عبد الناصر جزءاً لا يتجزأ من الحوار حول ثورة تموز/ يوليو. والذين لا يستطيعون الهجوم المباشر على ثورة تموز/ يوليو ـ نظراً للفساد وتهرؤ النظام الذي كان قائماً في مصر قبلها، او لعدم القدرة على انكار منجزات الثورة البارزة ـ فانهم يهاجمون عبد الناصر. والايحاء هنا هو انهم «لا يعارضون الثورة من حيث المبدأ»، ولكنهم يبغضون عبد الناصر فقط، اما لأنه «سرق الثورة» او «افسدها»، او كان «ديكتاتوراً ظالماً»، او «جلب الى مصر الفقر والشقاء»؛ او «جلب الى العرب الخزي والهزيمة والاحتلال»... وهناك بعض من لا يلجأون الى هذا الاسلوب غير المباشر. فهم يهاجمون ما حدث في تموز/ يوليو ١٩٥٢ دون مواربة. ويعتبرونه «انقلابا عسكريا» لاشباع نهم القائمين به في السلطة والثروة. بل ان هناك من اعتبره «مؤامرة امريكية»، طبخها واخرجها جهاز وكالة المخابرات المركزية.

هذا التداخل بين الثورة وزعيمها في الواقع، وفي عقول وقلوب المؤيدين والمعادين على السواء، هو الذي ادى الى شيوع اصطلاح الناصرية. وهي تسمية لم يحبها عبد الناصر، ولم تستخدم في مصر اثناء حياته. ولكن اللفظ شاع بعد رحيله. واصبحت «الناصرية» تعني ثورة تموز/ يوليو بمبادئها وممارساتها وانتصاراتها واخطائها في الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠. اي منذ صعود عبد الناصر الى السلطة مع الثورة التي قادها هو وزملاؤه من الضباط الاحرار، الى يوم رحيله من عالمنا في ايلول/ سبتمبر ١٩٧٠.

والناصرية بهذا المعنى العام هي الجسم الزمني الرئيسي لثورة تموز/ يوليو. ولكنها ليست ثورة تموز/ يوليو كاملة. ففي السنوات الاحدى عشرة التالية لوفاة عبد الناصر، اعتلى السلطة فيها الرئيس انور السادات، كخليفة لعبد الناصر، وكاستمرار شرعي لثورة تموز/ يوليو. هكذا اعتقد معظم الناس في مصر وفي الوطن العربي وفي العالم. وهكذا اكد الرئيس السادات نفسه في السنوات الثلاث الاولى من حكمه. وما بدا من اختلاف في تلك السنوات في اداء وظائف الحكم في مصر عنه في سنوات عبد الناصر كان يعزوه المراقبون الى مجرد الاختلاف في

شخصية الزعيمين، وليس في التزاماتها الايديولوجية وتوجهاتها الاجتماعية والقومية والعالمية. كما كان بعض الاختلاف يعزى الى عدم تمكن الرئيس السادات من مقاليد السلطة، وخوفه من المنافسين، وحرصه على الاعداد لمعركة التحرير مع اسرائيل الجاثمة على الارض العربية منذ ١٩٦٧.

ولكن الاكثر علماً وعمقاً بمجريات الامور في داخل مصر، وديناميات الحركة في مجتمعها، ساورتهم الشكوك، لا حول الاسلوب المختلف للرئيس السادات ولكن حول اتجاهاته، وحول القوى الاجتماعية والاقليمية والدولية التي يحاول التقرب منها او التحالف معها. وقد بدأت هذه الشكوك بعد المواجهة بين الرئيس السادات ومنافسيه على السلطة في ايار/ مايو ١٩٧١ (علي صبري- شعراوي جمعة -سامي شرف)؛ ثم زادت الشكوك حينما طرد الخبراء السوفيات سنة ١٩٧٢؛ ثم تضاعفت حينما بدأ يرسل «اشارات رادارية» متعاقبة الى الغرب والولايات المتحدة، طلبا للصداقة والمعونة عقب حرب تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣. ومع اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤، كانت الخطوط والملامح والقسمات للحقبة «الساداتية» قد اكتملت. وظهر انها تختلف اختلافا كيفيا واضحا عن الناصرية. واكدت مسيرة الرئيس السادات في السنوات التالية عمق هذا التحول الكيفي عن المسار الناصري. واصبحت الساداتية تجسم نفسها في اربعة توجهات رئيسية هي:

- الانفتاح الاقتصادي، او عودة الرأسمالية والقطاع الخاص الى حلبة الاقتصاد المصري.
- الممارسة الديمقراطية المحكومة مع عودة الاحزاب التي يقرها النظام ويوافق عليها.
- التحالف مع الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة، ومعاداة الاتحاد السوفياتي، والتخلي عن سياسة عدم الانحياز.
- التصالح مع اسرائيل، وتطبيع العلاقات معها، والقطيعة بين مصر والحكومات العربية.

هذه السياسات الأربع تمثل توجهات مضادة تماما «للناصرية» كما عرفتها مصر والأمة العربية في الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠. فقد كانت اعمدة الناصرية هي:

- الاشتراكية والقطاع العام.
- حكم الحزب الواحد او ما كان يسمى بتحالف قوى الشعب العاملة (الاتحاد الاشتراكي العربي).
- معاداة الصهيونية والامبريالية الغربية كوجهين للظاهرة العدوانية نفسها.
- الالتزام القومي العربي بهموم الأمة وعلى رأسها المسألة الفلسطينية؛ وآمالها وعلى رأسها العمل من اجل التحرر والوحدة العربية.
- عدم الانحياز، والصداقة مع الدول الاشتراكية، والعالم الثالث.

وليس هنا مجال المفاضلة بين التوجهات «الناصرية»، والتوجهات «الساداتية». فمعظم كتّاب هذا المجلد يفصح بجلاءعن هذه المسألة ولكن المهم هو ان عبد الناصر والسادات هما نبتتان لثورة تموز/ يوليو؛ كلاهما ساهم في الاعداد لها، وشارك في قيامها، واشترك في ادارة مجتمعها وفي رسم سياساتها. طبعا، الموقع والدور النسبي وعمق ومجال التأثير لكل منهما يتفاوت بدرجات كبيرة. ولكن كلاهما يمثل وجهاً من وجوه تلك الثورة -على ما بينهما من اختلاف قد يصل الى حد التناقض. الاول، عبدالناصر، قاد الثورة في مرحلة صعودها، وانتصر وانهزم، ولكنه ظل ملتزما بآمال الجماهير التي أيدته في ساعات النصر، ولم تتخل عنه في ساعات الهزيمة. لذلك بكته هذه الجماهير من المحيط الى الخليج وهي تشيعه الى مثواه الاخير. والثاني تكلم باسم الثورة، وقاد مصر في حرب تشرين الاول/ اكتوبر المجيدة، والتفت حوله الجماهير في ساعات المعركة، ولكنه رويداً رويداً بدأ يتحدث لغة لم تفهمها الجماهير، وبالتالي لم تستجب لها، بل وغضبت منه في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧، ولم يدرك سر غضبها عليه، لذلك بدأت تنصرف عنه، ولا تلقى بالاً لاحلامه. واتسعت الهوة والجفوة بينه وبين هذه الجماهير، حتى طالته بعض ايديها بالاغتيال في ٦ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨١. ورحل الرجل عن دنيانا، وشيع جثمانه الى مثواه الاخير في موكب مأساوي حزين. لم يمش فيه الا قلة من بني قومه واغلبية من اصدقائه الاجانب.

العقد الرابع لثورة يوليو

مع الرحيل المأساوي للرئيس السادات يسدل الستار على العقد الثالث لثورة تموز/ يوليو. ويفتح الستار على العقد الرابع باعتلاء الرئيس حسني مبارك قمة السلطة في وادي النيل. القوى المختلفة في الساحة الوطنية في مصر، والساحة القومية من المحيط الى الخليج، والساحة العالمية من موسكو الى واشنطن، كلها تتأهب وتتحفز للدخول في تنافس صراعي على روح ثورة تموز/ يوليو.

على الساحة الوطنية، لم تمر ايام على رحيل الرئيس السادات، الا وكانت القوى الاجتماعية المختلفة تحفر خنادقها، وتحشد قواها، وتشحذ اقلامها واذهانها، استعدادا لمعركة الفوز بالرئاسة الجديدة. ربان السفينة الجديد -حسني مبارك- ارسل صفارات متعددة استعداداً للابحار. وقد ترجمت كل قوة اجتماعية هذه الصفارة او تلك لتناسب ما ترغبه وترجوه. فتأكيد الرجل على **العدالة الاجتماعية**، **ومطاليب القاعدة العريضة من الجماهير**، واعلانه **الحرب على الفساد والمفسدين**. . .، كلها صفارات أوحت للمسحوقين والفقراء والشرفاء ان السفينة ستبحر في الاتجاه نفسه الذي كان يدير نحوه عبد الناصر الدفة. وقد أدخل ذلك على قلوبهم الفرحة والابتهاج، وهبوا يؤيدون الرجل ويعرضون عليه عقولهم وسواعدهم. ولكن حسني مبارك اطلق صفارات اخرى، مثل شعار **الاستمرار والاستقرار**، وعدم **نبش الماضي القريب**، والابقاء على **سياسة الانفتاح** (مع جعله انتاجياً). . . الخ، وهي صفارات توحي للذين استفادوا من الحقبة الساداتية وتربعوا اثناءها على قمة الثروة

والسلطة، بأن هناك املاً في ان تستمر السفينة مع ربانها الجديد على ما كانت عليه، وان تبحر في الاتجاه نفسه الذي كان يسير فيه السادات. والمتحدثون باسم القوى الاجتماعية المتناقضة المصالح في مصر يصيحون علناً في وسائل الاعلام بتفسيراتهم المختلفة لما يسمعونه (او يتمنونه) من صفارات. ومن الاقلام المعروفة على الساحة بدأ المصريون يقرأون من جديد لمحمد حسنين هيكل، واحمد بهاء الدين، وكامل زهيري، ويوسف ادريس، ومحمد عودة، وصلاح حافظ. وهي اسماء لمعت اثناء الحقبة الناصرية، واقترنت في اذهان الناس بامجاد ونكسات تلك الحقبة. وكانت عودة هذه الاقلام الى الصحافة، واعادة طرحها للافكار الناصرية في رداء «مباركي» مدعاة لفرحة البعض وهلع البعض الآخر. والأشد هلعاً لم يضيعوا الوقت، وانبروا على التو يذكرون الناس بنكسات الناصرية، ويدخلون الرعب في القلوب من عودة انصارها الى الساحة. وهم يفعلون ذلك من مواقع وهضاب حاكمة في وسائل الاعلام المصرية، كانوا قد شغلوها في الحقبة الساداتية. وهم يدافعون دفاع المستميت عن تلك المواقع وما تمثله من مصالح فئوية وطبقية. ومن الاصوات العالية في هذا المعسكر رؤساء تحرير الصحف والمجلات الكبرى وغيرهم من الكتاب ورجال الاعمال.

ولكن الساحة الوطنية ليست مقصورة على هذين المعسكرين المتضاربين - «الناصريين» و«الساداتيين». هناك قوى اخرى بينهما وعن يمينهما وعن يسارهما. انبرت بدورها تعبر عن الرغبة في تسوية حسابات قديمة، او هموم حاضرة، او آمال مستقبلة. هناك، مثلاً، **الليبراليون القدامى** والذين يتحدث باسمهم مصطفى امين، وجلال الدين الحمامصي، واحمد ابو الفتح، ود. وحيد رأفت. ومعظمهم من بقايا احزاب ما قبل الثورة، ويعبرون عن حنين للعصر الليبرالي في مصر (١٩٢٢- ١٩٥٢)، وما ساده من تعدد للأحزاب ورأسمالية وطنية. وهم يضمرون درجات متفاوتة من العداوة لكل من الناصرية والساداتية على حد سواء. عداوتهم لعبد الناصر مرجعها مشروعه الاجتماعي الذي حطم الرأسمالية القديمة وأحل مكانها القطاع العام. اما موقفهم من السادات فهو اكثر تعقيداً. فهم مؤيدون لذلك الجزء من سياساته الذي فتح الابواب على مصراعيها للنشاط الاقتصادي الخاص. ولكن لهم مآخذ عليه وبخاصة في سنواته الاخيرة التي تراجع فيها عن الممارسة الديموقراطية التي كانت لا تزال وليدة تحبو. وهناك **اليساريون القدامى** وهم خليط من الماركسيين والاشتراكيين الذين يعود تاريخ عملهم السياسي الى الاربعينات او ما قبلها. وينتظم معظمهم حاليا في حزب التجمع مثل خالد محيي الدين، ود. اسماعيل صبري عبد الله، ود. ابراهيم سعد الدين؛ وفي حزب العمل مثل ابراهيم شكري، و د. حلمي مراد، و د. محمد عصفور، وفتحي رضوان. وهؤلاء اليساريون القدامى لا يعادون الناصرية، وبعضهم تعاون واياها، ولكن مأخذهم عليها هي انها اما لم تتجه الى الطريق الاشتراكي بسرعة اكبر، او انها لم تسمح بالممارسات الديموقراطية والمشاركة الشعبية الحقيقية. وهناك قوة اجتماعية خامسة يمكن ان نطلق عليها اسم **«الاشتراكيون الديمقراطيون الجدد»**، وهي تضم جيلا جديدا في الثلاثينات او الاربعينات من عمره، ولم يشارك معظمهم في السلطة لا قبل الثورة، ولا في الحقبة

الناصرية، ولا الحقبة الساداتية. لقد عايشوا الحقبة الملكية اطفالاً، والحقبة الناصرية طلاباً وشباباً، والحقبة الساداتية رجالاً. وهم لم يتشرفوا او يتدنسوا بتولي مناصب تنفيذية او سياسية في الحياة المصرية العامة. ومعظمهم من اساتذة الجامعات. وقد هبوا للمشاركة بالرأي والتعبير عن انفسهم بشكل مكثف في الشهور التي تلت اغتيال الرئيس السادات مباشرة. ووجدوا في صفحات جريدتي الاهرام والجمهورية ومجلتي الاهرام الاقتصادي وروز اليوسف متنفساً لآرائهم. وهم في مجمل ما يعبرون عنه «ليبراليون» من حيث الالتزام بالديموقراطية، و «ناصريون» من حيث الالتزام بالعدالة الاجتماعية والتوجه العربي القومي وعدم الانحياز. لذلك نطلق عليهم اسم «الديموقراطيون الاشتراكيون». ويعبر عن هذا التيار في الحوار الدائر في مصر هذه الايام د. يحيى الجمل، والسيد يس، ود. جلال امين، ود. رمزي زكي، ود. علي الدين هلال. ود. محمود عبد الفضيل، وعادل حسين، ود. عبد العظيم رمضان.. وغيرهم كثيرون. هذا التيار الديمقراطي الاشتراكي هو اكثر التيارات المتبارزة على الساحة احساسا بأن حسني مبارك هو الفرصة التاريخية لنسج منظومة توفيقية لمشروع اجتماعي سياسي اقتصادي عظيم، يستفيد من كل دروس النجاح، وكل دروس الفشل في السنوات الثلاثين السابقة.

هناك قوة سادسة هي في الواقع المسؤولة عن الاسراع بنهاية الحقبة الساداتية. ونقصد بها التيار الاسلامي الاحتجاجي. وقد نما هذا التيار نمواً سريعاً منذ أواخر الستينات، وبخاصة بعد هزيمة ١٩٦٧. وهو يدعو الى العودة الى الاسلام كدين ودولة، وتطبيق الشريعة، ويعادي كل الايديولوجيات العلمانية، ويمقت كل تجارب مصر السياسية في العصر الحديث (ملكية ما قبل الثورة، والناصرية، والساداتية). بعض جماعات هذا التيار هي التي دخلت مع الدولة المصرية في مصادمات دموية عنيفة في اعوام ١٩٧٤ (منظمة التحرير الاسلامية او ما يسمى جماعة الفنية العسكرية)، و١٩٧٧ (جماعة التكفير والهجرة)، و١٩٨١ (تنظيم الجهاد). وافراد التنظيم الاخير هم الذين اغتالوا الرئيس انور السادات يوم ٦ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨١، وهاجموا وقتلوا حوالى ثمانين من رجال الشرطة في اسيوط بعد ذلك بيومين. التيار الاسلامي الاحتجاجي بكل جماعاته الغاضبة الساخطة ليس جزءاً من الحوار الدائر علناً على الساحة المصرية هذه الايام. فهو يعادي النظام القائم، ويبادله هذا الاخير العداوة ويحاصره ويضربه. لذلك فرغم اهميته العددية والايديولوجية والتنظيمية الا انه ليس جزءاً من مباراة التسابق على قلب وعقل الرئاسة «المباركية» الجديدة.

الساحة الوطنية المصرية ـ اذن ـ تشهد في عقد الثورة الرابع خمس قوى متنافسة في ارض الملعب: الناصريون، والساداتيون، والليبراليون القدامى، واليساريون القدامى، والاشتراكيون الديمقراطيون الجدد. وخارج الملعب قوة سادسة هي التيار الاسلامي الاحتجاجي الرافض.

كل من القوى الخمس المتنافسة تشترك مع اثنتين غيرها على الأقل في احد التوجهات الرئيسية. فالناصريون يشتركون مع اليساريين القدامى ومع الاشتراكيين الديموقراطيين في

التوجه الاشتراكي ومسألة العدالة الاجتماعية. والليبراليون القدامى يشتركون معاً في عدائهم للناصرية والدفاع عن القطاع الخاص وسياسة الانفتاح الاقتصادي.

وكما قلنا في البدء، الصفارات التي يطلقها الرئيس حسني مبارك يسمعها كل فريق في الملعب، ويفهمها ويفسرها او يحاول تفسيرها بطريقته الخاصة، وعلى هواه او حسب ما يتمناه. وخلال الشهور الاولى من حكمه يبدو حسني مبارك قانعاً بهذه اللعبة ما دامت كل الفرق الخمس المتنافسة تقبل جميعاً **قاعدة واحدة** اثناء المباراة - **وهي عدم تحدي سلطته وهيبة الدولة المصرية**.

على الساحة العربية والشرق اوسطية هناك أيضا حفر خنادق، واستعداد، وتحفز للتنافس الصراعي على قلب وعقل الرئيس الجديد. وهنا ايضا اطلق الرجل عدة صفارات، تلقفتها آذان التيارات المتنافسة، وفسرتها تفسيرات متفاوتة. لقد اعلن مبارك ان عروبة مصر هي قدرها وشرف لها، وان علاقتها بأمتها العربية هي علاقة الجزء بالكل الذي تفرضه عضوية الجغرافية والتاريخ والحضارة والهموم والآمال. وامر اجهزة الاعلام المصرية بألا تهاجم اي نظام عربي حتى لو هاجمته اجهزة هذا النظام. وصرح مراراً منذ توليه الرئاسة بأن مصر تفتح قلبها وذراعيها لأي بلد عربي يريد التعامل مع مصر الدولة؛ وسحب الحشود العسكرية التي كانت متمركزة على الحدود الليبية، مؤكداً ان مصر لن تستخدم العنف ضد أي قطر عربي. واستخدم مبارك رموزاً عديدة تؤكد كل هذه المعاني العروبية الايجابية. فهو يدير شؤون الرئاسة من قصر يسمى «قصر العروبة»، واعاد الى الاذهان كلمات وعبارات كان يستخدمها الرئيس عبد الناصر في مناسبات قومية. هذه الاشارات وغيرها اعطت الكثيرين من العرب داخل وخارج مصر آمالاً كبيرة في عودة مصر الدولة الى تبوؤ مركزها القيادي في الوطن العربي، وممارسة دورها في وضع حد للفوضى والتشرذم الذي يمزق اوصال المنطقة.

في الوقت نفسه ارسل الرئيس حسني مبارك صفارات عديدة الى اسرائيل، تؤكد التزام مصر المبدئي بمسيرة «السلام»، واحترام كل التعهدات التعاقدية المترتبة على اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل، والتي كان قد وقعها الرئيس انور السادات مع مناحيم بيغن عام ١٩٧٩. وبعض الاسرائيليين يثقون بهذه الوعود؛ ولكن اكثرهم يساورهم الشك حول نيات الرجل، خصوصاً وهم يسمعون الصفارات التي يطلقها نحو الوطن العربي. ويضاعف من هذه الشكوك اصرار الرئيس مبارك على **عدم الذهاب الى القدس** في اي زيارة مرتقبة الى اسرائيل؛ ورفضه لتوقيع اي وثيقة لا تنص على **حق تقرير المصير للفلسطينيين**.

التيارات المتصارعة على قلب وعقل الرئيس حسني مبارك في المنطقة يمكن تلخيصها في ثلاثة. **الاول**، هو اسرائيل التي تريد استمرار القطيعة بين مصر وشقيقاتها العربيات. فذلكم هو هدفها الاستراتيجي الكبير منذ سنوات، وتحقيقه يتيح لها فرصة تحييد مصر من ناحية، واطلاق يدها كاملة في الهيمنة والسيطرة على مقدرات بلدان الهلال الخصيب من ناحية اخرى. **التيار الثاني** تمثله الأنظمة العربية التي تصنف عادة بـ «المعتدلة» او «المحافظة»

بزعامة السعودية، ويضم بلدان الخليج والسودان والصومال والمغرب، ويريد عودة مصر الى الساحة العربية، دون إصرار على كسر التزاماتها التعاهدية مع اسرائيل صراحة، ولكن دون المضي في خطوات تعاونية مع اسرائيل يكون من شأنها استفزاز المشاعر الشعبية العربية عامة والفلسطينية على وجه الخصوص. وهذا التيار يرى في عودة مصر المباركية سبيلاً لتدعيم قوى الاعتدال والاستقرار في المنطقة من ناحية، والمساعدة في درء الاخطار الخارجية (الايرانية والسوفياتية) من ناحية ثانية، وكبح جماح من يسمون «بالمتطرفين العرب» من ناحية ثالثة.

التيار الثالث تمثله الانظمة العربية التي تصنف عادة بـ «التقدمية»، والتي تنظر لذاتها على انها امتداد للثورة العربية نفسها التي قادها عبد الناصر في الخمسينات. والستينات - وهي الانظمة الحاكمة في العراق وسورية وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية. وعلى ما بين هذه الانظمة نفسها من خلاف، الا انها تريد، ولأسباب واغراض مختلفة، مصراً ثورية، معادية للصهيونية والامبريالية الامريكية. وهي تعارض اي تقارب مع نظام الرئيس مبارك على غير هذه الشروط.

وعلى الساحة العالمية، اطلق الرئيس حسني مبارك ايضا عدة صفارات، تم سماع وتفسير كل منها بشكل مختلف. لقد اكد الرجل في اول خطاب له بعد انتخابه رئيسا لجمهورية مصر العربية ان مصر دولة عربية اسلامية افريقية غير منحازة. واعادت هذه العبارات الى الأذهان الدوائر الثلاث التي تحدث عنها عبد الناصر في كتاب فلسفة الثورة، والتي اكد فيها ان موقع مصر وتاريخها وحضارتها ومصالحها يحدد مجال حركتها في العالم، ويفرض عليها دوراً قيادياً في امتها العربية، وعالمها الاسلامي، وقارتها الافريقية. وتبلورت هذه النظرة في مؤتمر باندونغ وانشاء حركة الحياد الايجابي بزعامته وزعامة نهرو وتيتو، وهي الحركة التي عرفت فيما بعد باسم حركة عدم الانحياز.

تلقفت الاسماع هذه الكلمات في عواصم عديدة من موسكو الى واشنطن، ومن نيودلهي الى بلغراد. واستبشر المحايدون في العالم بها خيراً. وتمنوا معها ان تعود مصر الى قيادة كتلة عدم الانحياز بعدما افل نجمها في تلك الحركة في اثناء السبعينات في ظل الحقبة الساداتية. ودعم هذا الامل تحركات وتصريحات لمسؤولين مصريين. فالرئيس مبارك نفسه صرح ان مصر لن تمنح قواعد عسكرية لأي دولة اجنبية على ارضها. وارسل وزير الدولة للشؤون الخارجية (د. بطرس غالي) في رحلات متتالية الى عواصم عدم الانحياز. وامعانا في تأكيد هذا الخط دعت مصر عدداً من الخبراء السوفيات في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢، وقبل رحلة الرئيس مبارك الى واشنطن بعدة ايام. وكأن المقصود هو ارسال «اشارات رادارية» قوية على انه ينوي التعامل مع الجميع -ربما ليس بالدرجة نفسها، وإنما طبقاً لقواعد الاحترام المتبادل والمصلحة الوطنية لمصر. وبالمعنى نفسه كان توقيع مصر على عقد صفقة لطائرات الميراج مع فرنسا، دون استشارة امريكا او انتظار لرحلته المزمعة اليها.

بالنسبة للاتحاد السوفياتي لا بد من ان هذه الاشارات قد فسرت بنوع من الرضا

المشوب بالحذر. فهذا الموقف يعتبر تحسنا ملحوظا في مستوى العلاقات المصرية ـالسوفياتية التي طبعتها البرودة، ثم العداوة، ثم الاستعداء في اثناء الحقبة الساداتية. والسوفيات لا بد من انهم يشعرون ببعض الارتياح لوقف حملات الهجوم الاعلامية التي كانت تشنها عليهم الاجهزة المصرية.

الارتياح السوفياتي ـكالعادةـ لا بد من ان يقابله بعض القلق الامريكي. فقد كانت لهم (الامريكيون) حسابات ومخططات طامحة في السنوات الاخيرة من الحقبة الساداتية. وكانت ادارة الرئيس الامريكي رونالد ريغان تأمل في ترويج وبيع سياسة جديدة للمنطقة يطلق عليها اسم **الاجماع الاستراتيجي**. وفحواها تكتيل الدول الرئيسية في الشرق الاوسط في حلف دفاعي بالاشتراك معها ومع اوروبا الغربية لمقاومة «الخطر السوفياتي»، الذي تراه زاحفا على المنطقة من خلال افغانستان وايران. وكان التخطيط لهذا الاجماع الاستراتيجي يرتكز على مصر والسعودية واسرائيل وتركيا، بشكل اساسي، وعلى عمان ودول الخليج والاردن والصومال والسودان بصفة فرعية. وكان الرئيس السادات اشد حماسة للفكرة. ولكن رصاصات خالد الاسلامبولي ورفاقه مزقت الرجل، ومزقت معه آمال هذا الاجماع الاستراتيجي الموعود. وتحاول ادارة الرئيس ريغان مع حسني مبارك طرح الصيغة نفسها او صيغة بديلة. فوزير خارجيته، الكسندر هيغ، ما زال يأمل في الصيغة الاصلية نفسها. ولكن وزير دفاعه، وينبرغر، يحاول طرح صيغة بديلة تخرج منها اسرائيل، ليكون الاجماع الاستراتيجي اجماعا عربيا تحت مظلة امريكية. امريكا ما زالت تأمل في تنفيذ هذه الصيغة او تلك. وهي تسمع من صفارات حسني مبارك ما يقلقها احيانا، وما يشجعها احيانا اخرى. ولكنها حتى مع ما قد يساورها من قلق فهي حريصة كل الحرص ـعلى الأقل في الوقت الحاضرـ ان لا ترتكب **الحماقات نفسها** التي ارتكبتها مع عبد الناصر. ونقصد بذلك **مراعاة الحد الادنى من مشاعر الوطنية المصرية والقومية العربية**؛ ومراعاة الرغبة العارمة لدى ابناء المنطقة في المحافظة على «مظاهر الاستقلال»، ان لم يكن على جوهره ايضا.

هذا التنافس على عقل وقلب الرئيس حسني مبارك في الساحة الوطنية، والساحة الشرق الاوسطية، والساحة العالمية هو في الواقع تنافس على روح ثورة تموز/ يوليو.

بعض المتنافسين في الساحات الثلاث يتمنى ويحاول خنق هذه الروح. وبعضهم يحاول الانحراف بها وتشويهها. وبعضهم يحاول الاحتفاظ بها كما كانت منذ عشرين عاماـ اي في الواقع تحنيطها. وبعضهم يحاول بعثها ودفعها الى الامام والى أعلى.

واذا كان القدر قد وضع حسني مبارك على قمة السلطة المصرية ليدخل بثورة تموز/ يوليو عقدها الرابع؛ فان هذا القدر نفسه ليس قوة تاريخية محايدة. وكل المتنافسين يدركون ان هذا الرجل الذي اطلق صفارات مختلفة، واشارات رادارية عديدة، لا بد من انه سيفصح عن نفسه قريبا. وقد حدد البعض نقطة كشفه عن وجهه الحقيقي بعد يوم **٢٥ نيسان/ ابريل ١٩٨٢**، الذي يصادف انسحاب آخر جندي اسرائيلي من سيناء. والبعض يحدد ساعة

الصفر بعدة شهور بعد ذلك ـ ربما في تموز/ يوليو بمناسبة مرور ثلاثين عاما على الثورة؛ وربما في تشرين الاول/ اكتوبر بمناسبة مرور عام على توليه الرئاسة ومرور تسعة اعوام على الحرب التي اشترك في صوغ نصرها، وآخرون يزهدون في لعبة «ساعة الصفر» هذه، لادراكهم ان المسألة ليست اختيار فرد الحاكم لهذا الاتجاه او ذاك فقط، وانما تحدد هذه الاختيارات قوى عديدة لكل منها وزنه النسبي حجماً وتنظيماً وموارد. وانه ايا كانت رغبة الحاكم نفسه فانه محكوم بهذه المعايير والتوازنات الداخلية والاقليمية والعالمية.

على انه ايا كان الاختيار، فان مضاعفاته ستكون هائلة لأنه صادر عن مصر ثورة تموز/ يوليو ـ فمصر الفقيرة، المثقلة بالديون، المكتظة بالسكان، المثخنة بجراح وخراب عدة حروب، ما كان أن يكون لها هذا الوزن الكبير الذي يتجاوز حجمها على الساحتين الاقليمية والدولية الا بحكم موقعها، والا بحكم تاريخها، والا بحقيقة انها شهدت ثورة على ضفاف النيل منذ ثلاثين عاما. ولأن هذه الاخيرة كانت ثورة مصرية عربية حقيقية، فانها ككل الثورات العظمى في التاريخ البشري لا تزال تؤثر في مجرى وصياغة هذا التاريخ؛ حتى وهي تدخل عقدها الرابع.

ان الصفحات التالية تحكي فصول المأساة التاريخية لهذه الثورة كما يراها جيل كان معظمه في سن الطفولة اليافعة حينما قامت الثورة في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢. وكما يقول علماء اجتماع المعرفة ان كل جيل يعيد كتابة التاريخ. وليس المقصود بتلك العبارة تزوير التاريخ او اهمال بعض احداثه. وانما تعني ان كل جيل يرى احداث التاريخ الماضية بمنظاره هو، ويعيد تفسيره لا في ضوء ما جد من استكشافات فقط، وانما ايضا على دقات همومه وتطلعاته. وان كانت تلك العبارة صحيحة بشكل عام، فهي اصح بشكل خاص حينما يتعلق الأمر بثورة تموز/ يوليو المصرية العربية.

والذين يساهمون في هذا المجلد ليسوا مؤرخين بالمعنى الحرفي. فثورة تموز/ يوليو لا تزال تعيش في وجدانهم وحولهم؛ من خلفهم ومن امامهم. انها واقع متجدد ـ ينتصر وينهزم؛ ينكفىء وينهض؛ يتقدم احيانا، ويتقهقر احيانا، وينحرف عن مساره احيانا اخرى. ولأنه واقع متجدد فلا يمكن تناوله تناولا تاريخيا محضا. لذلك يكتب عنه المساهمون في هذا الكتاب بطريقة تشريحية تحليلية. يحاولون ان يجزئوا ظاهرة الثورة وبعض جوانبها الكثيرة لأغراض الفهم والتدقيق. هذا مع علمنا جميعا ان الظاهرة الثورية كل لا يتجزأ. لذلك لا بد من ان ينتبه القارىء الى اننا لم نغط كل جوانب ذلك الحدث الهائل الذي خلق واقعا متجددا ما زال يعيش معنا؛ وان عظمة ثورة تموز/ يوليو ترجع الى تداخل وتشابك كل جوانبها في منظومة عضوية بالغة التعقيد، عاشت ولا تزال تعيش في ظروف اقليمية وعالمية لا تقل تعقيدا.

هناك قناعات وحقائق خلقتها الثورة على ارض الواقع الوطني والقومي والعالمي، ترسخت ويصعب اقتلاعها مهما حاولت القوى المضادة للثورة الى ذلك سبيلا. فما حدث من تغيير للبناء الطبقي داخل مصر من خلال سياسات الاصلاح الزراعي، والقوانين الاشتراكية

التي خلقت قطاعا عاما يقود الاقتصاد المصري، ومجانية التعليم والصحة والخدمات العامة، وتمثيل العمال والفلاحين في المجالس الشعبية المنتخبة، وغيرها كثير ـ كل هذا قد يمكن تجميده وعدم التوسع فيه. ولكن لا يمكن الغاؤه او التراجع فيه. والتزام مصر المبدئي بمناصرة كل قضايا التحرر العربي، ودورها القيادي على الساحة القومية، وسياسة تخليص الثروات العربية من قبضة الاحتكارات الاجنبية، والعمل من اجل الوحدة العربية. . . وغيرها كثير، قد يمكن تجميده او عدم الاندفاع النشط لخدمته، او حتى تشويهه. ولكن لا يمكن الغاؤه او التراجع عنه، حتى لو ارادت قيادة حاكمة، او قوة داخلية مهيمنة لفترة تالية للحقبة الناصرية التي رسخت هذه المبادىء والممارسات ومبادىء عدم الانحياز، ومعاداة الامبريالية، ونصرة نضال شعوب العالم الثالث، ونبذ الاحلاف والقواعد العسكرية الاجنبية، وغيرها كثير مما بدأته ورسخته الثورة في صلب العقل الجمعي المصري والعربي، قد يمكن تشويهه او الانحراف عنه للحظة قصيرة. ولكن لا يمكن الغاؤه او التراجع عنه.

تلك القناعات المبدئية والممارسات الفعلية على أرض الواقع الوطني والعربي والعالمي قد رسخت وتغلغلت لدرجة ان الحاكم الذي تسول له نفسه او مصالحه ان يتمادى في تحديها، فان الشعب ينفض من حوله، ثم يتظاهر ضده ويتمرد عليه. واذا تمادى اكثر في تحدي مبادىء الثورة وممارساتها فقد تطاله يد بعض ابناء الشعب بالفتك والاغتيال.

هذه المعاني وغيرها، هي ما تحاول مقالات هذا الكتاب ان تؤصل له بالتحليل والتفسير، بشكل صريح او ضمني. وهي تفعل ذلك دون اتفاق سابق بين المساهمين. فقد ظهرت هذه المقالات بشكل انفرادي في اعداد مجلة **المستقبل العربي**، على مدى السنوات الأربع الماضية. قد لا تجمع بينها وحدة المنهج او وحدة الاطار المفهومي، ولكن تجمع بينها وحدة الهدف ـ الا وهو القاء الضوء واجمال الفكر في فهم هذا الحدث الضخم الذي وقع في مصر بدءاً من ليلة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢. وهو لا يزال معنا بما خلقه من مبادىء وحقائق نعيش في كنفها. وسيظل معنا بتجدده الدائم، وبانتصاراته وهزائمه، وبمده وجزره، لمدة اطول في حياة أجيال عربية لم تر نور الحياة بعد.



القسم الأول

عروبة مصر



الفصل الأول

مصر في إطار الحركة العربية(*)

طارق البشري

-١-

ثمة كيان اسمه مصر، وجماعة تسمى بالمصرية، هم مصريون قضوا قرابة ثلاثة ارباع القرن يكافحون المحتل الاجنبي والمستبد الداخلي، ويطمحون الى بناء مدينتهم الفاضلة تحت راية «مصر للمصريين». خاضوا ثورة وضحوا بالمهج تحت راية المصرية. واحتضنت مصريتهم تجربة نهوض وتقدم حق. الى اخلاف هؤلاء يتجه هذا الحديث، الى الكثرة الغالبة من المصريين الذين يهمهم مستقبل مصر كبلد مستقل مطرد النمو والتقدم.

وأول ما يلاحظ ان شعار المصرية قد انتقل اليوم من أيدي اخلاف الحركة الوطنية المصرية الى أيدي اعدائها. وشعار مصر للمصريين القديم كان يرفعه المناضلون ضد الاحتلال الاجنبي وضد السيطرة الاجنبية على حكومة البلاد، وضد الاستغلال الاقتصادي الاجنبي. كان مقصودهم من المصرية نفي الهيمنة الاجنبية الاستعمارية، عسكرية كانت ام سياسية ام اقتصادية. أما اليوم فان الشعار القديم يطل على استحياء، مرفوعا ضد الانتماء المصري للوطن العربي. وهو نفسه يرتفع بأيدي من يفتحون الأبواب للهيمنة الاجنبية الاستعمارية على مصر. اختلف السياق فانعكس مضمون الشعار. وبعدما كان مقصوده نفي التبعية للاستعمار، صار مقصوده نفي الانتماء للعرب. وبعدما كان يرتفع في مواجهة الغاصبين، صار يرتفع في مواجهة الجماعة العربية المحيطة بمصر. اختلفت الوظيفة فانعكس المضمون.

نحن شعوب تتكون جماعاتها الوطنية من خلال الكفاح ضد الاستعمار. وحركات

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٢ (تموز/ يوليو ١٩٧٨)، ص١٠ـ ٢١.

التحرير الوطني هي عينها حركات الاحياء القومي. ويستحيل ان تتبلور الجماعة القومية، في ظروف الطغيان الاستعماري القائم، الا في مواجهة هذا الطغيان. وهذا هو الدرس التاريخي الذي تراكمت خبرته من الوعي المصري عبر عشرات السنين. ويراد بالمصريين اليوم، ان ينطمس وعيهم التاريخي بحقيقة وجودهم ومصادر أمنهم وضمانات استقلالهم، لتعود الكرة من جديد على تعاقب السنين المقبلة. لذلك عدنا نتحدث عما صار بدهياً من الأمور. وعدنا نثير من الاسئلة ما كان تم الجواب عنه. هل يمكن لمصر ان تبني استقلالها بمعزل عن العرب؟ أكان النزوع العربي لمصر محض خطأ أضر بها؟ اكان محض طموح لزعامة فردية في ان تبني لذاتها مجدا امبراطوريا؟ السؤال معاد والجواب من جنسه معاد. والجواب لا يكشف للمصري ما خفي عن ادراكه التاريخي فحسب، ولكنه يواجه المصري بمصريته الواعية، ويذكر الجيل الحاضر بمفهوم الوطنيين الآباء عن شرائط الاستقلال وموجبات الأمن القومي. وليقتصر هذا الحديث على سياسات الاستعمار تجاه مصر بوصفها كيانا منفصلا عمن يحيطون بها، وعن سياسات الحركة الوطنية المصرية تجاه الاستعمار، بوصفها حركة مصرية ضيقة، وعما آلت اليه سياسات كلا الجانبين في صراعهما الذي لم يحسم حتى اليوم. وليقف الحديث عند حدود الحقبة «المصرية» من حركة التحرير، قبيل ان تعلن مصر رسميا وشعبيا انتماءها الكامل للوطن العربي، ما دامت هذه المرحلة الأخيرة هي ما يجري قياس الخطأ والصواب في سياساتها. بمعنى انه يتعين تقدير مدى الخطأ والصواب في الانتماء المصري للعروبة، في نطاق الحقبة المصرية للحركة الوطنية وبمقياس مصري محض.

-٢-

اثبت عبد الرحمن عزام عن سعد زغلول، ان جمع العرب على العرب جمع للعدم على العدم لا يضيف مزيدا. سعد هذا كان عظيم ثورة ١٩١٩، وزعيم حركة التحرر المصري بغير منازع، وكبير بناة الجامعة المصرية المعادية للاستعمار. سعد هذا المصري المحض، الذي رفض ان يجمع الصفر على الصفر، جمع مصر على السودان، وهما صفران كبيران. وسماهما مع المصريين الوطنيين «وحدة وادي النيل». دفعته المحافظة على مصريته ان ينادي باستيعابها في وحدة أشمل. لم يستهدف مجدا شخصيا ولا انكر مصريته ولا أضر بها، ولكنه صنع الأمر الوحيد الذي لولاه لأنكر الوطنيون قيادته. وحفر مع جيله في الوعي المصري المنهج الصحيح، وهو السعي للانتماء الأشمل محافظة على المصرية في مواجهة الاستعمار. وعبر عن ذلك في حديث اجراه مع صحيفة المانية في حزيران/ يونيو ١٩٢٤، قال انه لا يمكن القول بأن مصر حرة دون السودان «ذلك ان امتلاك السودان معناه حكم مصر.. ان لانجلترا بالسودان وسيلة للضغط تستطيع بها ان تخنق كل رأي سياسي يدلي به الشعب المصري». واشار الى مياه النيل الآتية لمصر من السودان. وبهذا فان المسألة السودانية التي عاصرت الحركة الوطنية المصرية، قامت لتؤكد ان المصريين وعوا قضيتهم في وضعها الممتد، وان استقلال مصر ليس قاصرا على حدودها، وهو لن يتحقق قط في صيغته المنعزلة هذه.

كان شعار «الوحدة» لدى المصريين يتجه الى حيث مصدر الخطر على استقلالها المرتقب. ارادوه استقلالا حقيقيا. ومصر على الدوام يأتيها الخطر من حدودها الشمالية الشرقية حيث فلسطين، او من الجنوب، حيث ترد اليها مياه النيل. ومع بدايات القرن العشرين تركز الخطر في الجنوب، بسبب سيطرة الانجليز على السودان منذ ١٨٩٩، وظهور ما لديهم من مشاريع لاقامة السدود والخزانات على مجرى النيل في الجنوب بما يمكن من التحكم في مياه النيل الواردة الى مصر. (وكانت مصر عبر القرن التاسع عشر تعمل على مد حدودها الجنوبية الى أعالي النيل بحروب محمد علي وحفيده اسماعيل) من هنا ظهرت المسألة السودانية، ومن هنا تظهر الحركة الصهيونية بحسبانها حركة يتوجه بها الاستعمار الانكليزي الى ضرب مصر والسيطرة عليها وتهديدها المستمر.

لقد كانت اوغندا واحدة من المناطق المرشحة لانشاء الوطن القومي لليهود. واوغندا تسيطر على منطقة البحيرات في اعالي النيل، وفيها مصب بحيرة فيكتوريا. واذا كانت البحيرات لا تمد مصر الا بجزء من سبعة اجزاء المياه الواردة اليها، فان اهمية هذا الجزء، انه يرد في فترة التحاريق، حيث لا يكون ثمة مورد غيره. خطب مسيو برونت المهندس الفرنسي في المعهد العلمي المصري في ١٨٩٣ مشيراً الى ان اقامة خزان للمياه على مجرى النيل يعرض مصر لأشد الأخطار، وانه يكفي للقضاء على مصر ان ينشأ سد على فوهة بحيرة نيانزا ليحرم مصر من المياه التي تأتيها في موسم الجفاف. وكتب مونكريف الى المعهد العلمي البريطاني في ١٨٩٥ انه اذا ملكت دولة متمدنة اعالي النيل وأنشأت الخزانات على مسارب بحيرة فيكتوريا «صارت تغذية النيل من تلك المسارب بيد الدولة المالكة»، مما يمنحها سلاحا تهدد به مصر بالغرق او الجفاف. وذكر بروتال مندوب بريطانيا في اوغندا في ١٨٩٤ ان اوغندا اقوى دول شرق افريقيا لسيطرتها على منابع النيل وان «موقفنا في اوغندا ومصر موقف واحد لا ينفصل احدهما عن الآخر، لأن من ملك أعالي النيل، يتصرف بمصر على هواه ومشيئته ويكون باستطاعته ان يقضي على مصر»[1].

ومنذ السبعينات من القرن الماضي. كانت بريطانيا تستهدف السيطرة على كينيا واوغندا. وقد اوقفت التوسع المصري في هذه الأقاليم سنة ١٨٧٥. ولما احتلت مصر اتفقت مع المانيا في ١٨٨٦ على اقتسام شرقي افريقية بان تستولي هي على الجزء الشمالي الذي تقع فيه منطقة البحيرات. ثم عقدت مع المانيا اتفاقية في ١٨٩٠ صارت بها اوغندا من نصيب بريطانيا، ومدت خطوط التليفون اليها في ١٩٠١ وشرعت في اقامة سكة حديد تربطها بالسودان عبر اثيوبيا في ١٩٠٢. وفي ١٩٠٣ أعلنت بريطانيا رسميا حمايتها على اوغندا[2]، وهو ذاته العام الذي عرضت فيه بريطانيا على الحركة الصهيونية انشاء الوطن اليهودي هناك.

---

(١) طارق البشري، **سعد زغلول يفاوض الاستعمار: دراسة في المفاوضات المصرية البريطانية، ١٩٢٠-١٩٢٤** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧).

(٢) زاهر رياض، **الاستعمار الاوروبي لافريقيا في العصر الحديث** (القاهرة: مكتب الجامعات للنشر، ١٩٦١)، ص٢١.

ويذكر وايزمن في التجربة والخطأ ان الصهيونية البريطانية اصبحت «وكأنها وطنية بريطانية، كان مشروع اوغندا من مستلزمات الوطنية البريطانية، وكان يسرائيل زانجويل يقود او يحاول ان يقود الحركة نحو افريقية الشرقية (اوغندا)، وقد تحمس الانجليز كثيرا للمشروع بوصفه جزءاً من الامبراطورية العظيمة...»[٣]. واذا كان من المعروف ان اللورد سولسبوري رئيس وزراء بريطانيا الذي وقع على عاتقه امر تقسيم افريقية في السنوات من ١٨٨٦ الى ١٨٩٢ قد شيد سياسته في شرقي افريقية كلها حول الاحتفاظ بمصر[٤]، فان العرض البريطاني لانشاء وطن يهودي في اوغندا لم يكن بعيدا عن هذه السياسة ولا سيما انه جاء بعد اربعة اعوام فقط من سيطرة بريطانيا على السودان. وفي ١٩٠٤ ابرم الوفاق بين بريطانيا وفرنسا الذي اطلقت به يد بريطانيا في مصر ويد فرنسا في المغرب. وفي ١٩٠٦ اجريت التسوية بينهما وبين ايطاليا في اثيوبيا بما يراعي مصالح الانكليز في وادي النيل خاصة[٥]. ولولا ان الاتجاه الغالب في الحركة الصهيونية قد رفض العرض الاوغندي في المؤتمرين السابع والثامن لها[٦]، لكانت المسألة الصهيونية قد اضيفت الى مسألة احتلال الانكليز للسودان في تهديدها للأمن المصري، منذ ذلك الوقت المبكر.

-٣-

جاء البديل الثاني للوطن الصهيوني في سيناء المصرية، مصدر الخطر الثاني (او الاول) على مصر دائما. اقترحها هيرتزل على الحكومة البريطانية في ١٩٠٢، فأحالته الى الحكومة المصرية معززة طلبه لدى اللورد كرومر «ليبحث بعين العطف الأماني الصهيونية مع مستشاري الخديوي». وقدمت بعثة صهيونية الى مصر اعدت تقريرا عن سيناء يدرس امكانات استغلالها ووسائل ايصال مياه النيل اليها بسحارات تمر تحت قناة السويس. وصيغ المشروع في شكل شركة يهودية يكون لها «حق احتلال» الأرض الكائنة شرق قناة السويس «واستعمارها» لتسع وتسعين سنة من ساحل البحر المتوسط شمالا الى خط عرض ٢٩ جنوبا وتضم خليج السويس ومنطقة العقبة[٧].

---

(٣) حاييم وايزمن، التجربة والخطأ (الترجمة العربية)، ص ٣٦.

(٤) Roland Oliver and J. D. Fage, *A Short History of Africa* (Baltimore : Penguin Books, 1962), pp. 188 - 189.

(٥) Polson Newman, *Britain and North East Africa* (1945), pp. 125-126.

(٦) M. V. Seton - Williams, *Britain and the Arab States: A Survey of Anglo - Arab Relations, 1920 - 1948* (London : Luzac, 1942), p. 123.

(٧) ابراهيم امين غالي، سيناء المصرية عبر التاريخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦)، ص٢٦٨ـ ٢٧٥.

كان يرئس حكومة مصر مصطفى فهمي باشا الـذي اشتهر بممالأة الانكليز والانصياع شبه التام لنصائح كرومر الملزمة. وكان بطرس غالي وزير خارجيته الذي وقع اتفاقية الحكم الثنائي عن السودان عام ١٨٩٩ واغتالته ايدي الوطنيين عام ١٩١٠. ورغم ذلك لم يستطع بطرس غالي ولا حكومة مصطفى فهمي كلها ان تقبل مشروعا صهيونيا ينزع قطعة من ارض مصر. وفوجىء الصهاينة برد لبطرس غالي يتضمن «ان الحكومة المصرية لا تستطيع وفقا للفرامانات الشاهانية لأي سبب او مبرر التنازل عن جزء او كل من الحقوق المتعلقة بالسيادة، ولذا يجب ان تستبعد بصفة قاطعة كل فكرة ترمي الى الحصول على اتفاقات من هذا النوع». ثم ارسل كرومر الى حكومته «انه منذ بدء إثارة الموضوع، حاولت بالرغم من المعارضة الشديدة، وبكل ما في وسعي، حمل المختصين الى السماع لوجهات نظر الدكتور هيرتزل ومن معه. ولكني الآن ارى بصفة قاطعة ونهائية انه يجب صرف النظر عن الموضوع. وإني على يقين بانه لا يمكن تحقيق رغبات الدكتور هيرتزل دون قيام حكومة جلالة الملك بضغوط اقوى مما تبرره مقتضيات المسألة. وأريد ان اضيف الى ذلك ان معارضة الحكومة المصرية لا ترجع الى شعور معاد لليهود، بل تستند الى اساسين: الاول انها لا تعتقد بامكان نجاح المشروع، والثاني ان العارفين بتفاصيل الادارة المصرية يبدون دهشتهم من محاولة لن تؤدي الا الى مضاعفة الصعاب القائمة وايقاع النظام في تناقضات وعيوب جديدة...». وتلك اشارة واضحة من كرومر الى حرجه وادراكه عزلته عن الحكومة المصرية نفسها لو حاول الضغط عليها لانقاذ مشروع كهذا. وقد ابلغت الخارجية البريطانية هرتزل في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٠٣ بنص عبارات كرومر. وابلغته في ٢٦ تموز/ يوليو بانها «تأسف لعدم استطاعتها التوصية والضغط اكثر من ذلك على الحكومة المصرية لحملها على تغيير موقفها في هذا الخصوص»[٨].

من هنا يظهر ان المشروع الصهيوني في نظر السياسة البريطانية ـوفي بدايات القرن العشرينـ كان موجها في الاساس ضد مصر ولضمان استقرار السيطرة الاستعمارية عليها. وذلك سواء وقع المشروع على بعد آلاف الأميال من مصر جنوبا في اوغندا، او على مشارف قناة السويس شرقا. وكانت بريطانيا تقرر الاقدام والاحجام على اي من هذه المشروعات وبصرها معلق بمصر خاصة. ولنا ان نستنتج بغير فطنة المغالاة في الحكم ان المشروع الصهيوني رسم ليتجه ضد مصر عينها، اي بصرف النظر عن انتمائها العربي الـذي لم تكن ظهرت ارهاصاته بعد في بداية القرن العشرين. ولعل من يزعمون ان مصر بادأت الصهيونية بالعداء «من اجل خاطر العرب» يتورعون قليلا امام حقائق التاريخ. ولعل من يروجون لآمال الرخاء المصري لو عقدت صلحا ولو منفردا مع اسرائيل، يتدبرون في اصول العداء الصهيوني لمصر نفسها، وان مصر «المصرية» غير العربية هي طِلبة الصهيونية والاستعمار.

ولم يأت وعد بلفور عام ١٩١٧ بعيدا عن هذا السياق. واحاديث وايزمن مع رجال الخارجية البريطانية كان غالبها يتضمن مصر، «ان وجود شعب يهودي قوي على حدود مصر سيكون خطا قويا ضد اي غزو من الشمال، وستجد انكلترا في اليهود اصدق وأحسن اصدقائها»، «ان صيرورة فلسطين يهودية امر يفيد الانكليز كثيرا ويخدم مصالحهم وخاصة في منطقة قناة السويس»[٩]. وان بعضا من كبار

---

(٨) المصدر نفسه، ص٢٨٠ـ ٢٨٦.

(٩) وايزمن، التجربة والخطأ، ص٦٣ـ ٧٠.

المسؤولين البريطانيين الذين عملوا في مصر، ابدوا تعاطفا واضحا مع الصهيونية، وظهر ذلك من مواقف كرومر بعد تركه مصر، وخصوصا خلال الحرب الاولى، وعرف عن ريجنالد وينجت (سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان ثم المندوب السامي في مصر) تعاطفه والصهاينة وتقديمه النصائح اليهم من فيض خبرته بمصر والمنطقة العربية(١٠). وكان كيرزون وزير الخارجية البريطانية، يرى تأييدا لوعد بلفور ان فلسطين «خط الدفاع الاستراتيجي بالنسبة لمصر، وانه اذا وجب ان ندافع عن القناة في المستقبل وهي الجهة الضعيفة في مصر، فسيتم ذلك من جهة فلسطين»(١١). ويذكر ريدربولارد (كان سفيرا لبريطانيا في طهران ١٩٣٩ـ ١٩٤٦) ان من دوافع صدور وعد بلفور «الرغبة في تأمين قلعة الدفاع عن قناة السويس»(١٢).

ومع ظهور المشروع الصهيوني في فلسطين ووقوع هذا البلد العربي تحت الانتداب البريطاني، عمل الانكليز، كما يذكر الاستاذ ابراهيم غالي في كتابه القيم عن سيناء المصرية عبر التاريخ ، عملوا على ربط سيناء بفلسطين «وجعلها قطعة عازلة يمتد اليها النفوذ البريطاني، لا من مصر المنادية باستقلالها ولكن من فلسطين» واقاموا خطا للسكة الحديد وضعوه في ايدي حكومة فلسطين، رغم وجوده على ارض مصرية وتشييده بأموال وعمالة مصرية، وفرضوا على المسافرين شرقا من مصر ان يقدموا جوازات سفرهم لا عند رفح او حتى العريش ولكن في القنطرة على ضفاف قناة السويس(١٣). ومن المهم ملاحظة ان ما كان يعتبره الانجليز من موجبات «أمن مصر» هو من موجبات امنهم في مصر اي استقرار احتلالهم لها. بمعنى ان أمن مصر في نظر الانجليز هو ضياع استقلال مصر وفقدانها لأمنها القومي. كما يلاحظ ان الدفاع عن مصر دائما وتأمينها، انما يكون من ارض فلسطين، وان قيام قوة معادية لمصر في مصر يهدد اولا شبه جزيرة سيناء ويهدد ثانيا استقلال مصر برمته. كل ذلك معروف مشتهر، لولا ان العارفين صاروا نوعين، عارف سئم معرفته، وعارف تجاهل.

-٤-

عندما قامت ثورة ١٩١٩ في مصر، لم يكن الخطر الصهيوني على مصر من فلسطين قد تجسد بعد، رغم وعد بلفور. كان الخطر يتركز فحسب في الاحتلال الانكليزي لمصر والسودان. وقامت الثورة تحت شعار الجامعة المصرية بحسبانها قومية مصرية محدودة. وقد سبقت الاشارة الى ان هذه الجامعة المصرية «المانعة» لم تستبعد مبدأ الانتماء لجامعة أشمل عند

---

(١٠) المصدر نفسه، ص٨١.

(١١) عواطف عبد الرحمن، «اتجاهات الصحافة المصرية ازاء القضية الفلسطينية، ١٩٢٢ـ ١٩٣٦»، ص١٦٦ (رسالة غير منشورة).

(١٢) Sir Reader William Bullard, *Britain and the Middle East: From Earliest Times to 1952*, 2nd ed. (London : Hutchinson House, 1952), p. 71.

(١٣) غالي، سيناء المصرية عبر التاريخ ، ص٢٩٨ .

النظر الى السودان. باعتبار ان استقلال السودان وتأمينه هـو من متممات استقـلال مصر ومن ضمانات أمنها القومي. واذا كانت الصيغ النظرية للوحدة بين مصـر والسودان قـد اضطربت عـلى أيدي القـوميين المصـريين، كـما اضطربت سيـاساتهم العمليـة في هذا الصـدد، فقد دل نظرهـم ومسلكهم على انهم طلاب استقلال وطني في اطار جامعة قومية ممتدة غير مانعـة. ودل منهجهم على ان أمن مصر ليس قاصرا عـلى حدودهـا الاقليمية. واذا كـانت السنوات العشـر الاولى من هـذا القرن هي سنـوات المهد بـالنسبة للقـومية المصـرية التي شـاهدنـا شبـابهـا في ١٩١٩. فقد كانت الثلاثينات هي سنوات المهد في البحث عن جامعة أشمل، وهي الجامعـة التي شبت امام ناظرينا في الخمسينات والستينات. وقـد استفتحت حقبة الثـلاثينات بـاحداث حائط البراق في فلسطين وما كان لها من صدى واسع في مصر، وشاهدنا ابـراهيم عبد القـادر المازني ينبه في اب/ اغسطس ١٩٣٥ (في مجلة الرسالة) «فشلت الثورة المصرية لأننا احطنا قوميتنا بمثل سور الصين، ذلك لأني أؤمن بما اسميه القومية العربية، واعتقد انه من خطل السياسة وضـلال الرأي ان تنفـرد كل واحدة من الأمم العربية بسعيها غير عابئة بشقيقاتها».

في السنـوات العشر الاولى من القـرن ، كان الحـوار دائرا بـين الاستقرار في اطـار الجامعة الاسلامية التي تملكهـا دولة الخـلافة وبـين انبثاق الـوجود المصـري بقوميتـه المحددة. وانتصر الوجود القومي المصري نتيجة انفراد مصر بمعـركة تحـرير وطني متميـزة ضد الاحتـلال البريطاني، ولأن الجامعة الاسلامية ممثلة في دولة الخلافة كانت تتهاوى مقومـات بقائهـا وكانت عاجزة عن احتضان حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار الغربي عـامة. واحتضنت القـومية المصرية حركة تحرر وطني استطاعت في ١٩١٩ ان تزعزع اركان الاستعمار البريطاني لمصـر في ظروف صعبة. فلما بدأ يتبلور الخطر الصهيوني في فلسطين خلال الثلاثينات، وكانت الخـلافة الاسلامية العثمانية قد انتزعت، طرح من جديـد الحوار حـول الهويـة القوميـة لمصر. كـان مصدر الخطر على الأمن المصري يأتي من فلسطين، البلد العـربي وبلد المسجد الأقصى، فهو يأتي من الحركة الصهيونية بحسبانها حركة استعمارية تستثـير النزعـة القوميـة، وحركـة يهوديـة تستثير النزعة الاسلامية. ونما في مصـر اتجاهـان، واحد يتـطور نحو الجـامعة العـربية والآخـر ينـادي بالجـامعة الاسـلامية. وكـان الاتجاهـان متميزين ومختلطين في الـوقت عينـه. بمعنى ان الدعوة العربية كانت تحمل ظلالا دينية، والعكس صحيح. وكلا الدعوتـين تتفق على درجـات مختلفة في الوعي- في السعي لانتماء سياسي أشمل لمصر، وفي التنقيب عن جامع سياسي يربط بـين مصر وبـين ارض الخطر فلسـطين. كان الخـطر السوداني هـو اول تحد للقـومية المصـريـة الضيقة، وحاولت التصدي له قوميا بمفهوم غير محـدد ولكنه نـافع وهـو «وحدة وادي النيـل»، وعـززته تـارة «بحق الفتح» وهـو مفهوم غـريب، وتارة بصلة نهر النيـل وهو مفهـوم جغـرافي قاصر، وتارة بجامع اللغة والعادات والدين والتقـاليد وهـو مفهوم قـومي او ديني لا تختص به مصر والسودان. ورغم كل هذا الاضطراب لم تقم صعوبة كبيرة امام القومية المصريـة بالمنهـج النفعي، يكفيها انها صيغة فكرية قـادرة على احتضان حركـة التحريـر الوطني ضـد الاحتلال البريطاني. فلما بدأ يظهر الخطر الثاني في فلسطين، بـدأ يتفتق معه الـوعي المصري عن عـدم

مناسبة الصيغة المصرية، وانها اضيق من ان تتمكن من التصدي لهذا الخطر. ولا يرد هنا «حق الفتح» الغريب، كما لا ترد الصلة النهرية الجغرافية، ولم يبق الا الدين وحده كجامع سياسي، او اللغة والعادات والتراث والارض... الخ كجامع سياسي. لم يبق الا الجامعة الدينية الاسلامية، او الجامعة القومية العربية. وقد اختلطا دهرا ما دام تصادف ان كليهما يصلح واصلا بين مصر وفلسطين. المهم ان الوعي المصري تفتق عن ان الحفاظ على المصرية لا تكفله القومية المصرية وحدها، وان درء الخطر عنها لا يكفله الا الانتماء الى جامعة سياسية أعم.

نشأت جمعيات الشبان المسلمين بمصر في ١٩٢٧، وما لبثت ان انشأت جمعيات لها في كثير من مدن فلسطين فضلا عن دمشق وبغداد والبصرة. واختيرت يافا الفلسطينية مقرا لانعقاد مؤتمر الجمعيات في نيسان/ ابريل ١٩٢٨. ولا تخفى على المطالع دلالة ان هذه «الجمعيات الاسلامية» قد اقتصر انتشارها خارج مصر على البلدان العربية، وان الاهتمام السياسي الذي شغلت به كان يتعلق في الاساس بفلسطين والمغرب العربي. دلالة ذلك ان الشعار الاسلامي كان يعكس احساسا لا يزال غامضا لدى المصريين بضرورة التجمع على مستوى الوطن العربي. كان لفكر الجامعة الاسلامية جذور ماضية. ولم يكن للفكر القومي العربي انتشار ما، فلما بدأ التنقيب عن انتماء اعم، استخرجت الجامعة الاسلامية من مخزون التاريخ ولكنها جرت على الأرض في نطاق الوطن العربي.

وفي التاريخ نفسه ايضا نشأت جماعة الاخوان المسلمين. ومن نافلة القول الحديث عن وجهتها السياسية، اذ تركز أدبها السياسي في رفض الجامعة القومية مصرية كانت ام عربية، ونادت قولا واحدا بالجامعة الاسلامية، وانه حيثما يوجد مسلم فثمة ارض الاسلام. ومع ذلك فاننا نكاد نلمح ان الجامعة الاسلامية على أيدي الاخوان كانت موجهة في الأساس ضد القومية المصرية، ولم تشتبك في عراك حقيقي ومستمر مع فكرة القومية العربية. ولعل سبب ذلك ان الفكر القومي العربي لم يكن من القوة او الرسوخ في مصر وقتها بحيث يستحق خوض المعارك بشأنه، ولكن سببا آخر يقوم ازاء هذا السبب، وهو ان الجامعة العربية كانت تتوازى مع الجامعة الدينية من حيث سعي كل منها للانتماء الأشمل، مما يجعل الصراع بينهما من احتمالات المستقبل اكثر منه من ضرورات الحاضر. ولم يغب عن الاخوان في جزء يسير من أدبهم، القول بضرورة الانتماء العربي لمصر وفائدته لأمنها. كتب طه حسين مرة يقول ان الأمة العربية غزت مصر وأذاقتها صنوف العدوان، فرد عليه الشيخ حسن البنا متحدثا عما يربط مصر بالعرب من علاقات الدم واللغة والدين والعادات والثقافة، ثم قال «اما خطأ الفكرة (فكرة طه حسين) من ناحية القومية المصرية فلأن تمسكنا بالقومية العربية يجعلنا امة تمتد حدودها من الخليج الفارسي الى المحيط الاطلسي... ان من يحاول سلخ قطر عربي من الجسم العام للأمة العربية يعين الخصوم الغاصبين على كسر شوكة وطنه واضعاف قوة بلاده...»[١٤]. وان اهتمام الاخوان بالثورة الفلسطينية

---

(١٤) الاخوان المسلمين، غرة جماد الثاني ١٣٥٢هـ.

منذ ١٩٣٦ معروف ومشتهر، بل ان الظهور السياسي السافر للاخوان وتحولهم من جمعية دينية في الأساس والمظهر الى جماعة ذات نشاط سياسي سافر، قد تواكب زمنيا مع الثورة الفلسطينية ولا يخل بهذه الحقيقة قيام اسباب اخرى لهذا التحول تتعلق بالسياسات المصرية وتطور الأحداث الداخلية في مصر، سيما بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦. والصواب فيما يبدو ايضا، ان سببا من أهم أسباب كسبهم الشعبية النسياسية في منافستهم لحزب الوفد ومنازعتهم اياه، كان يتعلق بانهم ـ من خلال الجامعة الاسلامية ـ خاطبوا في الرأي العام ما لم يستطع الوفد الاستجابة السريعة اليه من نزوع مصري نحو الانتماء الأشمل. واذا كان الاخوان صرحاء في موقفهم المخاصم للمفهوم القومي عامة بحسبانه في رأيهم مفهوما عنصريا يشيع البغضاء بين الاجناس ويخالف مفهوم الأسلام، فقد كان من حججهم التي يسوقونها دلالة على ارجحية الجامعة الاسلامية لديهم على الجامعة العربية، انه لا خلاف بين الجامعتين «الا من ناحية السعة والامتداد» اذ تنحصر الوحدة العربية في سبعين مليونا بينما تتعدى الجامعة الاسلامية الى قرابة الاربعمائة مليون، مما يمكن لأهلها في الأرض قوة وعزة(١٥).

وفي الثلاثينات ايضا ظهر حزب «مصر الفتاة». وعرف باتجاه عربي واضح منذ تكوينه. وتضمن برنامجه منذ ١٩٣٣ هدفا عن تحالف مصر مع الدول العربية. واذا كان تاريخ مصر الفتاة قد عرف الكثير من اضطراب المفاهيم السياسية بين القومية المصرية وبين القومية العربية وبين الجامعة الاسلامية احيانا، فالحق انه لم يلحظ في تاريخه قط انه وضع المصرية في تعارض وامتناع مع العروبة، والحق انه كان دائما، مع لهجته العاشقة لمصر، من أهل النزوع نحو الانتماء الأشمل لمصر كجزء من رسالة مصر التاريخية(١٦). وباستثناء فترات قليلة، كان ينظر الى الجامعة الاسلامية باعتبارها عصبة أمم اسلامية او شرقية، وآن لنا ان نفهم من هذا كله ان الجامعة الاسلامية في معناها الجديد ليست وحدة دينية بقدر ما هي وحدة قومية تجمع هذه الأمم... ان لسكان هذه البلاد من مسلمين ومسيحيين ويهود أن يفهموا هذا المعنى الجديد للجامعة الاسلامية، هذا المعنى الديني يرمي الى تكوين عصبة أمم شرقية تخيف السلطة الانجليزية واخواتها جميعا»(١٧). وكتب احمد حسين في ١٩٤٠ ان الوحدة العربية ضرورة ماسة لا للعرب فقط بل للأمم أجمع لأنها ركن السلام «ومجرد وجودها يبدد أطماع الدول، وجهادنا اليوم هو لتحقيق ذلك»(١٨).

كان هذا هو وضع التيارات الشعبية الجديدة التي نشأت في الثلاثينات. اما الوفد حزب القومية المصرية العتيد الذي اسهم اسهامه التاريخي الضخم في بناء الجامعة الوطنية في مواجهة الجامعة الدينية ومذهب الخلافة الاسلامية، وزعزع بذلك اركان الاحتلال البريطاني لمصر والسيطرة الاجنبية عليها، هذا الوفد بدأ في الثلاثينات يستشعر الخطر على مصر مما يجري في

---

(١٥) النذير، ٢٨ جماد الثاني ١٣٥٨هـ.

(١٦) الصرخة، ١٩٣٤/١/١٣.

(١٧) مصر الفتاة، ١٩٤٠/٣/٧.

(١٨) مضابط مجلس الشيوخ المصري، جلسة ١٩٣٧/٧/٢٠.

فلسطين. كان يلحظ ان الصهيونية تهدد سيناء كما تهدد فلسطين، ونشرت صحيفته كوكب الشرق في ٢٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٢٨ ان اقتراح اليهود جعل فلسطين وطنا لهم يشمل شبه جزيرة سيناء ايضا. وفي ١٩٣٦ كتب احمد ماهر (قبل ان ينشق على حزب الوفد) «ان وحدة الشرق هي الوقاء من خطر المطامع التي تريد ان تنفرد بكل دولة شرقية على حدة للقضاء عليها وانتهابها وسهولة الفتك بها. فما من بلد شرقي الا وهو هدف لبعض المطامع او نحوها، معرض لافكار السياسات الاستعمارية ومراميها... ان وحدة الشرق هي، ازاء هذه السياسات الاستعمارية، السبيل الى درء خطرها ودفع بلائها ومضارّ مفعولها... ان من موجبات السلامة من خطر الاستعمار ووسائل الوقاية الناجعة من شره، قيام هذا الاتحاد المنشود...»[١٩].

وفي تموز/ يوليو ١٩٣٧ قدم محمد حسين هيكل استجوابا الى مصطفى النحاس رئيس الوزارة الوفدية وقتها، حول الوضع في فلسطين، فرد النحاس بانه يبدي اهتماما بالغا بفلسطين، وهو اهتمام يعود الى سنوات سابقة، وانه يناقش الأمر مع السفير البريطاني ورجال الخارجية البريطانية[٢٠]. وفي الشهر نفسه ذكر النحاس للسفير البريطاني «انه لا يستطيع ان يشعر بالاطمئنان وهو يفكر في قيام دولة يهودية على حدود مصر، اذ ما الذي يمنع اليهود من ادعاء حقوق لهم في سيناء فيما بعد؟»، واعرب لوزير الخارجية البريطانية عن عدم رضائه عن مشروع تقسيم فلسطين، وصرح بان مصر لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه ما يجري في فلسطين وانها تؤيد الشعب الفلسطيني[٢١]. وكان هذا هو اول موقف سياسي اتخذته الحكومة المصرية في عصبة الأمم في ١٨ ايلول/ سبتمبر ١٩٣٧ بعد انضمامها اليها. وان اهمية هذا الموقف في المجال المعروض لا تتعلق بالأهمية العملية له في تأييد الشعب الفلسطيني، ولكنها تتعلق باظهار مدى ادراك المصري للاخطار المحدقة بمصريته من وجود دولة يهودية على حافة أرضه.

-٥-

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، دخلت المسألة الفلسطينية في نسيج الحياة السياسية للشعب المصري. وصار الجانب العربي للسياسات المصرية من مجالات الصراع السياسي بين القوى المختلفة. وأدخل كل من هذه القوى الشؤون العربية ضمن جوانب سياسته ونشاطه، كل حسب اهدافه واسلوبه، فصارت جزءاً لصيقا من مكونات السياسات المصرية. كان لهذا الاهتمام عدة مداخل، تضامن الشعوب ضد الاستعمار، ولكن التضامن يتميز هنا بخصوصية تتعلق بوحدة الارض واللغة والتاريخ فضلا عن الكفاح المشترك. وجامع الدين الاسلامي الذي يربط بين الغالبية في كل من هذه البلاد، ولكن الجامع هنا جامع مخصوص باعتبار ما يضاف اليه من اشتراك في اللغة والأرض وغيرهما. والمدخل الثالث هو الاقتناع

(١٩) محمد ابراهيم ابورواع (مصنف)، الشهيد احمد ماهر، ج١، ص٩٢.

(٢٠) مضابط مجلس الشيوخ المصري، جلسة ٢٢/٥/١٩٥٠.

(٢١) عبد الرحمن، «اتجاهات الصحافة المصرية ازاء القضية الفلسطينية، ١٩٢٢-١٩٣٦»، ص١٨٣.

بالقومية العربية. والمهم حسبما سبقت الاشارة ان كل هذه المداخل كانت تلتقي على دلالة رئيسية، وهي ان القومية المصرية لم تعد صالحة في ذاتها وفي صيغتها المعزولة الضيقة، لم تعد صالحة كوعاء لحركة التحرير المصرية نفسها. وان سبيل الحفاظ على مصر هو الانتماء لكيان اعم، يكفل تحررها وتقدمها وتساهم هي في تحرره وتقدمه.

افتتح الشعب المصري كفاحه بعد الحرب العالمية الثانية بموجة التظاهرات العنيفة التي جرت احتجاجا في ذكرى وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٥. كان المصريون معلقي البصر والقلب بمعركة الفلسطينيين ضد الصهيونية، تستفز فيهم كافة المشاعر الوطنية والدينية والشعور العربي النامي، وتحرك لديهم الاحساس الواعي بالخطر مما يحدث في البلد المتاخم. وصارت ارض فلسطين امتدادا لأرض المعركة التي يواجه فيها المصريون الاستعمار البريطاني خاصة، والاستعمار العالمي عامة، والمطامع الامريكية حديثة الوفود الى المنطقة.

وفور اعلان نشوء دولة اسرائيل في ١٥ ايار/ مايو ١٩٤٨، دخل الجيش المصري مع غيره من جيوش العرب فلسطين بهدف القضاء على تلك الدولة. ورغم ان الملك فاروق وحكومة السعديين هما من اتخذ قرار الحرب، فقد قوبلت فعلتهما بحماس شعبي منقطع النظير. يمكن القول بان قرار الحرب قد اتخذ لانقاذ الملك والحكومة من الازمات التي سدت عليهما كل سبيل. ولكن التأييد الشعبي الكاسح للقرار (لا لمصدره) هو ما منح القرار شرعيته التاريخية، يمكن لحكومة ما ان تثير مشكلة لتحرف الانتباه عن أزماتها، ولكن هذا لا يعني باللزوم والمقتضى ان تكون هذه المشكلة مصطنعة. يمكن ان تكون مشكلة حقة، ويكون لجوء الحكومة الى إثارتها هو ما تقدره خطأ او صوابا من انها تستطيع ان تحقق فيها كسبا يعوضها عن هزائمها في مجالات اخرى، او ان تلجأ اليها لما تنتجه اثارة هذه المشكلة بعينها من وسائل تمكنها من قمع حركة المعارضة او امتصاص قسم منها.

والملاحظ انه لم يوجد في تلك الايام تيار من تيارات السياسة المصرية له أدنى قدر من الجماهيرية، الا وهو معاد للصهيونية. وانه لم يوجد منها كلها الا تنظيم واحد من بين العديد من التنظيمات الماركسية ذات الشأن نسبيا وقتها يوافق على تقسيم فلسطين، وكان هذا التنظيم يطرح موقفه على اساس ان التقسيم هو طريق تحقيق الوحدة العلمانية فيما بعد. وانه لم يكن بين تلك التيارات المصرية من يهاجم الكفاح المسلح ويقف ضده بالنسبة للتصدي للصهيونية. وان المعارضة الوحيدة ذات الوزن التي ووجه بها قرار الحكومة دخول الجيش المصري الحرب، لم تكن موجهة الى مبدأ استخدام السلاح ضد المشروع الصهيوني القائم على استخدام السلاح، ولا الى مبدأ دخول الجيش المصري رسميا الحرب، ولكنها كانت موجهة الى مدى ملاءمة استعداد الجيش المصري تدريبا وعتادا لخوض الحرب رسميا، ومدى ملاءمة خوض الكفاح المسلح بواسطة المتطوعين الذين تمدهم الحكومة من غير علانية بالرجال والسلاح والتدريب، وذلك اذا لم يكن الجيش على مستوى الكفاية المطلوبة.

والملاحظ ثانيا ان مصر خاضت هذه الحرب لا تحت راية الوحدة العربية او القومية

العربية. أصدر القرار ملك لم تشارف هامته الطموح الى زعامة العرب، وان كان داعية هذا الطموح فهو ليس من جنس جده محمد علي باشا ولا في ظروفه وامكاناته، وحكومة سعدية تستمد تراثها الوطني من الوفد، النبع الصافي للقومية المصرية (كان السعديون انشقاقا على الوفد). وشارك في تأييد القرار جماهير المصريين بتياراتهم المختلفة، ومنها الوفد حزب القومية المصرية. والتقى هؤلاء جميعا على الرغم من التناقضات والصراعات بين بعضهم بعضا، وعلى الرغم من معاركهم ومواقفهم المعادية للحكومة والملك. ولنا ان نتساءل كيف يمكن لبلد أن يجتمع على قرار كهذا رغم الخلافات بين تياراته واحزابه، ورغم انه يخوض في الوقت عينه معركة تحرير قاسية ضد الاحتلال البريطاني، وتحيط به الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كيف يمكن ان يؤيد عن بكرة ابيه قرارا كهذا، الا ان يكون استشعر ابلغ درجات الخطر على كيانه السياسي ووجوده، والا ان يكون موقنا ان المعركة معركته، وان ما يحدث بفلسطين انما يهدد صميم مصريته عينها. والحال ان مصريي الاربعينات كانوا على نشاط وحيوية سياسية كبيرة. وحرية التعبير السياسي موجودة وممارسة، واتجاهات الاحزاب متمايزة ومعلنة، مما يستبعد معه ان يكون في امكان ملك مكروه او حكومة اقلية بغيضة ان تسوقهم بالدعاية والعاطفة وغيرهما الى حيث لا يدركون. بل الحاصل ان الجماهير أيدت رغم كراهيتها للحكم ملكا ووزارة.

وبعدما انتهت هذه الجولة بهزيمة الجيش المصري والجيوش العربية الاخرى، بعد ذلك بنحو عامين، سئل وزير الخارجية المصري بمجلس الشيوخ في ٢٢ ايار/ مايو ١٩٥٠، عما اذا كانت مصر استفادت شيئا هي و «الأمم العربية» من الجامعة العربية، فأجاب الوزير الوفدي، وهو ابعدهما يكون حرصا على الدفاع عن قرارات اسلافه وخصومه السعديين، ورغم ما كان شائعا وقتها من ان سبب هزيمة المصريين كانت سياسات بعض الملوك العرب وسلوك بعض الجيوش العربية، أجاب «لو لم توجد هذه الجامعة، لما أعفى ذلك مصر من واجب الاهتمام بتطورات السياسة الخارجية لدى جاراتها العربية. فالسياسات الدولية متشابكة متداخلة يؤثر بعضها في بعض أشد التأثير... واذا كانت الدول المتجاورة تميل الآن الى التكتل والتعاون في مختلف بقاع الأرض... فما أولى الدول العربية التي تجمعها أواصر التاريخ والجوار واللغة والدين والعادات والآمال والآلام ان تتكتل وتتعاون فيما بينها دفاعا عن كيانها وسيادة كل منها وعملا لخيرها المشترك». وضرب مثلا لأهمية هذا التكتل ما افادته سورية ولبنان منه لتحقيق استقلالهما في ١٩٤٣ «ولن تنسى مصر التفاف الدول العربية حولها حين عرضت قضيتها الوطنية على مجلس الأمن الدولي...».

-٦-

ترتب على حرب ١٩٤٨ فيما ترتب ان الخطر الصهيوني على مصر الذي كان محتملا في الثلاثينات، واصبح وشيكا في الاربعينات، قد صار خطرا داهما. عبر الاسرائيليون حدود مصر في معارك تلك الحرب، ووطئت اقدامهم ارض سيناء. وبعد الهدنة انحصرت سيناء المصرية بين القوات البريطانية على ضفاف القناة في الغرب، وبين القوات الاسرائيلية في

الشرق. وبسبب وجود دولة اسرائيل على حافة سيناء وعلى امتداد صحراء النقب، اقتحم السياسة المصرية عاملان جد خطيرين:

اولهما: كانت الحركة الوطنية المصرية تتكون من مطلع هذا القرن من عنصرين اساسيين، الجلاء والسودان، فاضيف اليهما فلسطين بعد حرب ١٩٤٨. ويلحظ ان خطاب العرش الذي القاه مصطفى النحاس بالبرلمان عند عودة الوفد الى الحكم في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠، قد تكلم عن الهدفين التقليديين ثم عرج على مسألة فلسطين قائلا: «.. ان الكارثة مها عظم هولها، فلن توهن عزائم العرب، او تزعزع ايمانهم بفلسطين العربية، وبضرورة رفع الظلم عنها». ثم تحدث عن الجامعة العربية وعزم حكومته تجديد العناية بشؤونها وتثبيت دعائمها «ولن يكون ذلك عسيرا اذا استوحت الحكومات العربية رغبات شعوبها وجعلت المصلحة العربية وحدها هي العليا».

وفي مستهل اجتماعات المباحثات بين الجانبين المصري والبريطاني حول المسألة الوطنية، تحدث محمد صلاح الدين وزير الخارجية الى السفير البريطاني في ٨ تموز/ يوليو ١٩٥٠، عن امرين ذكر ان الشعب المصري يجمع عليهما، هما الجلاء الناجز ووحدة مصر والسودان، ثم اضاف «ولكي استكمل الصورة أود ان اشير بصراحة الى مسألة ثالثة. وهي مسألة اقامة اسرائيل في جانب مصر، يجب ان اقول لك في اخلاص وصراحة، ان الشعور العام هو ان بريطانيا قد اقامت هذه الدولة على حدودنا لتكون شوكة في جانبنا، وخطرا يتهددنا لكي لا تخلو مصر الى الاهتمام بتقوية نفسها واستغلال مواردها واحتلال مركزها الدولي اللائق بها» وان قيام اسرائيل «قد اصبح من المشاكل الكبرى التي تشغل بال مصر وبال الدول العربية»[٢٢]. وفي ٢٦ اب/ اغسطس ١٩٥١ القى وزير الخارجية بيانا امام البرلمان عن تطورات المباحثات بين مصر وبريطانيا، تحدث فيه بعد مسألتي الجلاء والسودان، عن «الاطماع الاشعبية» التي لا يخفيها ساسة اليهود، وذكر ان اتساع الهجرة مع ضيق رقعة ارض اسرائيل يظهر انها «لن تجد بدأ في المستقبل القريب من ان تنشد توسيع رقعتها على حساب جيرانها... فهل نلام والحال هذه اذا احسسنا خطرا جسيما يتهددنا من جيرة هذه الدولة غير المرغوب فيها، فعملنا جهد امكاننا على تلافي هذا الخطر مستخدمين أبسط الحقوق وأوضحها وهو حق الدفاع الشرعي عن النفس». وذكر في النهاية «تلك يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين سيرة الانجليز مع مصر في أمور الاحتلال والسودان وفلسطين».

ثانيهما: بروز مشكلة تسليح الجيش المصري بوصفها مشكلة سياسية ذات أولوية وخطورة وكانت هذه النقطة من اهم النقاط التي دارت حولها المباحثات بين حكومة الوفد والانجليز من اذار/ مارس ١٩٥٠ الى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١. كانت مسألة تسليح الجيش المصري تناقش في المفاوضات السابقة منذ ١٩٢٤، بوصفها من عناصر الجلاء عن مصر، بمعنى ان مصر عازمة على تقوية جيشها ليستطيع الدفاع عن قناة السويس لئلا تهددها دولة طامعة ومعادية لبريطانيا. اما في هذه المباحثات الاخيرة فقد استقلت مسألة التسليح ولم

---

(٢٢) مصر، وزارة الخارجية الملكية، محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة، مارس ١٩٥٠- نوفمبر ١٩٥١ (القاهرة: وزارة الخارجية الملكية، ١٩٥١)، ص٢٢.

تصبح مجرد عنصر من عناصر الجلاء، وصارت مطلبا يتعلق بتأمين سلامة مصر في مواجهة خصومها. لقد بدأت المباحثات في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٥٠ بين مصطفى النحاس والمارشال سليم قائد القوات البريطانية. وفي اليوم التالي مباشرة حدد النحاس اقتراحاته في أربع نقاط، اولها الجلاء الناجز، وثانيها «لما كانت مصر شديدة العناية بتقوية جيشها وتزويده بأحدث الاسلحة والعتاد. . . (مما) يقتضي ان تبادر بريطانيا ببذل معونتها لاجابة مطالب مصر في هذا السبيل».

وفي اجتماع وزير الخارجية المصري مع المارشال سليم والسفير البريطاني في ١٣ تموز/ يوليو ١٩٥٠. شكا الوزير من ان الاسلحة القليلة المتفق عليها لم يسلم منها شيء لمصر، وألح الوزير على هذه المسألة طوال الاجتماع. وطلب من الانجليز في اجتماع لاحق بان يعترفوا بالاولوية لمصر في مدها بالسلاح، واحتل هذا المطلب البند الثاني (بعد مطلب الجلاء) في البيانات التي كانت تواجهها الحكومة المصرية الى الانكليز في هذه المباحثات، منتقدة بشدة «المعدل المتناهي في البطء الذي يقترح لتزويد القوات المصرية بالاسلحة والمعدات اللازمة لها». وتضمن بيان وزير الخارجية امام البرلمان في ٢٦ اب/ اغسطس ١٩٥١، ان الانكليز «لا يكتفون بأن يمتنعوا عن توريد الأسلحة التي تعاقدنا معهم عليها ودفعنا بالفعل اكثر اثمانها، ولا بالضجة التي يثيرونها بين الحين والآخر في مجلس العموم ومجلس اللوردات لتأكيد عزمهم حرمان مصر من كل سلاح، بل يتعقبوننا الى كل مصدر من مصادر الحصول على الأسلحة ليسدوا دوننا كل سبيل» وكان وزير الحربية قد قام بجولة في اوروبا بحثا عن السلاح.

ويلحظ ان من بين الحلول التي طرحها الوفد او سمح لها بأن تطرح بالنسبة لجلاء القاعدة البريطانية عن مصر، حلا مؤداه ان تستعيض بريطانيا عن قاعدتها في مصر بقاعدة في فلسطين المحتلة او في غزة. وكان الوفد يقصد من ذلك فضلا عن حل مشكلة الجلاء عن مصر، ان ينقل التناقض بين بريطانيا ومصر، الى تناقض بين بريطانيا من جهة واسرائيل والولايات المتحدة من جهة اخرى. وبالطبع لم ينجح هذا المسعى، وسد السفير البريطاني السبيل اليه بقوله في احد الاجتماعات «ان علاقاتنا باسرائيل لا تسمح لنا بالنظر في مثل هذا الاقتراح». ثم استطرد في الحوار محاولا الاستفادة من الاقتراح المصري باثارة موضوع الصلح بين مصر واسرائيل لينضما مع الدول الاخرى المجاورة في حلف واحد مع بريطانيا، وذكر ان الصلح لازم لنقل القاعدة العسكرية الى غزة، بمعنى انه تحسس الموقف حول اقتراح يربط بين جلاء الانجليز عن مصر وبين تصالح مصر مع اسرائيل. فرد صلاح الدين ان هذه المسألة «يصعب على الرأي العام قبولها او تصورها وهي عقد صلح مع اسرائيل»[٢٣].

-٧-

قامت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ ومصر في هذه المرحلة، مرحلة ارتباط المسألة الفلسطينية بالحركة الوطنية المصرية، وانضمامها كشعبة ثالثة الى شعبتي الجلاء والسودان، اللتين قامت عليهما تقليديا الاهداف الوطنية لمصر في اطار القومية المصرية. لم يكن لثورة ٢٣

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص٢١١-٢١٣.

يوليو فضل تضمين المسألة الفلسطينية في اهداف حركة التحرير المصرية، ولا كان عليها مسؤولية هذا التضمين. انما هو التطور التاريخي للأحداث الذي بلور الأمر على هذه الصورة في المرحلة السابقة على قيام هذه الثورة. وتم ذلك الادراك على يدي حزب الوفد، حزب الجامعة المصرية. كما قامت الثورة ومسألة البحث عن السلاح وتقوية الجيش المصري تحتل في السياسة الرسمية درجة من الأهمية القصوى لا اعتقد انه احتلها منذ ايام محمد علي في النصف الأول من القرن التاسع عشر. فلم يكن لثورة ٢٣ يوليو فضل اثارة هذه المسألة بهذه الدرجة، ولا عليها مسؤولية ذلك. على انه من المنطقي ان نسلم بان قيام الثورة من داخل الجيش المصري الذي حارب في فلسطين، قد وفر لدى قيادتها سببا خاصا يجعلها اكثر ادراكا واكثر الحاحا في التركيز على خطورة المسألة الفلسطينية واهمية مسألة السلاح، حتى جاءت مسألة بناء الجيش القوي من بين الاهداف الستة التي اعلنتها الثورة.

ولنا ان نستدل من قيام الجيش خاصة بالثورة، على ما تعنيه فلسطين وحرب فلسطين بالنسبة لمصر. ان اسباب قيام الثورة على النظام «الملكي الاقطاعي المتحالف مع الاستعمار البريطاني» كانت متوافرة، وهي تفسر طبعا لماذا قامت الثورة. ولكن هذه الاسباب لا تكفي تفسيرا لأن يكون الجيش على وجه الخصوص هو من يتحرك قياما بهذه الثورة. الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافية لتفسير قيام الثورة، ولكن السبب الفلسطيني -وقيام دولة اسرائيل- هو ما يفسر قيام الجيش بها. ولهذا الامر دلالة جد خطيرة، اذ الملاحظ في التاريخ المصري منذ قيام ثورة احمد عرابي ان المسألة الوطنية وقضية التحرير الوطني، كانت هي الاساس والمختبر للسياسات الداخلية ولأنظمة الحكم، والموقف منها هو مصدر قوة الاقوياء وضعف الضعفاء في الساحة المصرية. ومن ثم فان قيام ثورة ٢٣ يوليو بالصورة الحادثة، يكشف عن ان المسألة الفلسطينية صارت من أسس ومختبرات السياسات المصرية وانظمة الحكم، وذلك بحسبانها قد صارت من مضامين حركة التحرر الوطني المصرية. وكما كانت الشرعية السياسية لنظام الحكم قبل حرب ١٩٤٨، تقاس بمدى قدرته على مواجهة الاحتلال البريطاني، صارت الشرعية السياسية لنظام الحكم بعد تلك الحرب، تقاس ايضا بمدى كفايته في مواجهة الخطر الاسرائيلي. وكان من اسباب سقوط النظام «الملكي الدستوري» السابق على ٢٣ يوليو بمؤسساته واحزابه كافة، لا لأنه عجز عن مناهضة الاحتلال البريطاني فحسب، فان ثورة ٢٣ يوليو لم تواجه هذا الاحتلال باكثر كثيرا مما كان يواجهه النظام السابق عليها، ولا لأنه عجز عن حل الأزمة الاجتماعية فقط، فقد كان خليقا بالنظام الحزبي وبالحركة الشعبية ان يحققا في هذا المجال ما لا يقل عما شرعت به ثورة ٢٣ يوليو في البداية، ولكن كان من اسباب سقوطه ان هذا النظام، بكل تلك الظروف والاوضاع، قد عجز عن ان يواجه الخطر الاسرائيلي على الأمن الوطني لمصر. وحزب الوفد بتراث نضاله السلمي المشروع في مواجهة النفوذ والاحتلال البريطانيين، لم يكن مؤهلا للتصدي لكفاح يستدعي استخدام القوة العسكرية، ويستند اليها كضرورة قومية.

وليس من اهداف هذا المقال التأريخ لثورة ٢٣ يوليو بالنسبة لفلسطين وللانتماء العربي

لمصر، بل على العكس، فهو يقصد ان يتفادى هذا الأمر، ما دام ان تلك الثورة هي ما تحقق على عهدها الاعتراف الرسمي والشعبي بانتهاء مصر العربي وبأن المسألة الفلسطينية قد صارت مضمون الحركة الوطنية التحريرية ضد الاستعمار. وما دام ان هدف المقال هو قياس هذين التطورين في اطار «المصرية» فقط.

على انه يمكن الاشارة الى ان ثورة ٢٣ يوليو، ما ان استقرت اوضاعها السياسية الداخلية، حتى تصدت على الفوز لأهداف الحركة الوطنية بشعبها الثلاث، فجاءت اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن مصر في ١٩٥٤، ومن قبلها اتفاقية السودان في ١٩٥٣. وفي الوقت نفسه شرعت في التصدي للمشكلة الثالثة وهي فلسطين بحسبان ما يتهدد مصر من جهتها. واهم ما يلاحظ في هذا الشأن ان بدايات التحرك المصري الرسمي الى فكرة الوحدة العربية، قد جاءت من منطلق دفاعي وعسكري. ومن شواهد ذلك فضلا عن ميثاق الضمان، مؤتمر رؤساء اركان الجيوش العربية في اب/ اغسطس ١٩٥٣ والمجلس الأعلى للدفاع العربي في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٥٣ وكانون الثاني/ يناير ١٩٥٤ وطرح فكرة توحيد الاسلحة والتعليم العسكري بالبلاد العربية وتوحيد الجيوش العربية. ثم اتفاقيات الدفاع المشترك الثنائية بين مصر وسورية ومصر والسعودية في اعوام ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦ وما اثير في كل تلك المباحثات عن اخطار العدوان الصهيوني والضغط العربي المشترك على العالم الغربي لتزويد البلاد العربية بالسلاح وانشاء قيادة موحدة للجيوش العربية.

والملاحظ ايضا ان مشكلة السلاح صارت هي المنطلق الأساس للسياسة الخارجية المصرية. تحولت العلاقات المصرية من الغرب الى الشرق لأسباب كثيرة، ولكن كان اهمها مسألة السلاح. فلما اريد لهذه السياسة في السبعينات ان تتحول مرة اخرى من الشرق الى الغرب طرحت مشكلة السلاح ايضا. وطرحت في هذه اللحظة بطريقة ان حلفاءنا «الشرقيين» لا يعطوننا السلاح بالقدر الذي يأخذه عدونا من حلفائه «الغربيين». ومن ثم فان حلفاء عدونا افضل من حلفائنا، وعلينا ان نتحول الى الغرب لأنه افضل. ولم يمكن تحويل السياسة الخارجية المصرية الا باثارة هذا الموضوع الذي يرتكز عليه الأمن القومي.

والخلاصة، ان فلسطين آلت الى ان تكون هي مضمون الحركة الوطنية المصرية. وان تحرير مصر لم يعد متصوراً الا في اطار حركة تحرر عربي شاملة، وان الحفاظ على مصر لم يعد متصوراً الا في انتمائها الى الجامعة الوطنية العربية. واعلاء شعار القومية المصرية، لن يفيد الا ان تنعزل مصر لينفرد بها اعداؤها، وضرب فكرة العروبة في مصر لن ينتج حفاظا على مصر. وان كان يمكن ان يعيد من جديد انتعاش فكرة الجامعة الاسلامية، فالانتماء الأعم لمصر لم يعد في المقدور تجنبه. والبديلان المطروحان شعبيا هما اما الجامعة الوطنية العربية او الجامعة الدينية الاسلامية، وكان هذا الامر قد تم حسمه في الخمسينات، ولكنها مسألة تعود. وخبرة التاريخ المصري تطرح نفسها من جديد في وعي المصريين.

الفصل الثاني

الوجود العربي في مصر (*)

د. يحيى الجمل

-١-

لعل التساؤل حول عروبة قطر من اقطار العروبة لم يثر بالالحاح الذي اثير به ذلك التساؤل حول عروبة مصر. اثير ذلك التساؤل خارج مصر، وأثير داخلها. واثاره كتاب عرب واثاره كتاب غير عرب. وقد بدا للبعض في الستينات من هذا القرن ان ذلك التساؤل قد حسم نهائيا لمصلحة عروبة مصر، ولكن يبدو ان ذلك الحسم لم يكن نهائيا وعاد التساؤل حول عروبة مصر يطفو فوق السطح من جديد. ونشبت معركة حامية بين اولئك الذين يقولون بعروبة مصر، واولئك الذين ينكرون عليها عروبتها. وما زال الحوار دائرا في ضوء التطورات السياسية الأخيرة التي عقبت المعاهدة المصرية الاسرائيلية، وما أظنه سينتهي في وقت قريب.

والسؤال الذي اريد ان اعرض له هنا هو على التحديد: لماذا مصر بالذات ـ دون سائر اقطار العروبة التي يثار حولها ذلك التساؤل، وبهذا القدر من الالحاح؟ ولماذا لا يوشك الحديث ان ينتهي حتى يبدأ من جديد؟ هل حقيقة ان عروبة مصر تثير كل هذه الشكوك، وهل امر هذه العروبة غير واضح الى هذا المدى الذي يعكس كل هذا الجدل الذي يصل احيانا الى حد الصراخ بين المتجادلين؟

في اعتقادي ان عروبة مصر لا يمكن لدى اي باحث منصف ان تثير كل هذا الجدل. فاذا كان الامر كذلك، فلمَ الجدل اذن؟ وما اسبابه ودلالاته وما اهدافه، وغاياته؟

الحقيقة الكامنة وراء الالحاح في التساؤل حول عروبة مصر، تكمن اساسا في اهمية مصر ووزنها بالنسبة الى الوطن العربي. والطرفان المتحاوران يدركان هذه الاهمية وذلك

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ٢، العدد ١٢ (شباط/ فبراير ١٩٨٠)، ص٣٠-٣٧.

الوزن، ومن ثم جاء الالحاح غير العادي. كلا الطرفين يدرك ان هذه القضية فاصلة بالنسبة لاهدافه ومراميه. ذلك ان ايا من اقطار العروبة لا يمكن ان يكون اثره وتأثيره على هذه القضية -القضية القومية المصيرية- بالدرجة نفسها التي يمكن ان تنتج عن عروبة مصر او عن نفي هذه العروبة.

ان نفي العروبة عن مصر يعني اول ما يعنيه ان كل دعاوي الأمة الواحدة من المحيط الى الخليج لا بد من ان تسقط ولا بد من ان ينتهي الأمر الى عالمين منفصلين تماما، احدهما يقع في آسيا والآخر في افريقية وبينهما فاصل جغرافي ضخم يتمثل في ذلك القطر الذي هو مصر.

ان سلخ مصر عن الأمة العربية لا بد من ان ينتهي الى انهيار ذلك الكيان نتيجة الفصل الكامل بين مشرق ذلك الكيان ومغربه، ولا بد من ان يؤدي الى وجود كيانين منفصلين لا رابط بينهما. وكل الذين يريدون ان ينكروا حقيقة الأمة العربية الواحدة لا بد من ان يستميتوا في نفي عروبة مصر، لأنهم ان نجحوا في ذلك هم واصلون من اقرب الطرق الى هدم هذه الحقيقة، وضربها في مقتل لا تقوم بعده ابدا.

ومن ناحية ثانية فان الكثافة السكانية في مصر تصل من حيث العدد الى ما يقرب من ثلث سكان الوطن العربي كله، وهذا الثلث لاسباب تاريخية كثيرة، يمثل في الوقت الحاضر، والى مرحلة مقبلة غير قصيرة قوة العمل الاساسية في هذا الوطن؛ سواء أكان ذلك العمل ذهنيا ام يدويا ام نظريا ام علميا، مدربا تدريبا عاليا ام تدريبا متوسطا أم حتى غير مدرب اصلا. ونفي صفة العروبة عن هذا العنصر البشري المهم والضخم لا بد من ان يعني ان المدرس المصري والمهندس المصري والطبيب المصري والعامل المصري الذين حملوا عبء اعادة بناء الوطن العربي في نصف القرن الاخير، هم غرباء واجانب في سائر اقطار العروبة. نفي هذه الصفة عن هذا العنصر البشري لا بد من ان يعكس نفسه في نظرة متبادلة بين المصريين وسائر العرب. تقيم بينهم الحواجز النفسانية والذهنية والشعورية جميعا، وتؤدي الى نظرة تفتقر الى الثقة والطمأنينة وتمتلىء بكل صنوف الشكوك والريب. والذين يريدون ان ينفوا صفة العروبة عن مصر، اول ما يعنيهم ان يكرسوا الشكوك والريب، وان يزرعوا عدم الثقة بين العرب من ناحية والمصريين من ناحية اخرى بحسبان ان هؤلاء لا ينتمون الى أمة واحدة، وفي مثل هذا الجو يستطيعون ان يصلوا الى اغراضهم واهدافهم التي سنعرض لها بعد قليل.

ومن ناحية ثالثة فان نفي صفة العروبة عن مصر لا بد من ان يؤدي الى احداث خلخلة تاريخية يبدو معها تاريخ الوطن العربي كأنه ليس تاريخا واحدا، وانما تواريخ متعددة متناقضة، بل متصارعة في بعض مراحل هذا التاريخ. ان نفي صفة العروبة عن مصر وما يؤدي اليه من خلخلة تاريخية سيجعلنا نتكلم عمّا يمكن ان يقال له الاستعمار العربي في مصر، وعن الاستعمار المصري في اجزاء من الوطن العربي. وسيبدو ذلك الوطن اجزاء متحاربة، لا

يجمع بينها على مدى قرون عديدة اطار واحد مشترك، حتى وان حدث داخل ذلك الاطار من الصراعات مثل ما يحدث في كل الوحدات التاريخية والجغرافية الكبيرة في العالم كله. الذين يريدون ان ينفوا عروبة مصر، يعلمون ذلك كله ويدركونه ويهدفون اليه وهم يعرفون جيدا ان معنى ذلك، يتمثل في امر واحد اساسي: مجموعة من التشرذمات لا قيمة لأي منها في الحاضر او في المستقبل في عالم العمالقة المعاصر، يراد للوطن العربي ان يظل دائما مجموعة من الاقزام، قد تختلف اطوال هذه الاقزام وقد يختلف وزنها، ولكنها ستظل جميعا وعلى اي حال في اطار التجزئة مجموعة من الأقزام بالقياس الى عالم العمالقة.

وهل هناك هدف عندهم اقوى من هذا الهدف واهم منه واكثر استراتيجية وابعد اثرا على موازين القوى في العالم؟ أفلا يستحق هذا الهدف كل هذه الضجة وكل هذا الالحاح لنفي عروبة مصر؟ وألا يستحق هذا الهدف ان تعد من اجله الدراسات، وان تبذل الوعود وان تعقد المؤتمرات؟

-٢-

ومن ناحية اخرى فان الذين يقولون بعروبة مصر يدركون جيدا، ويعون ان معنى ذلك ان يتأكد وجود الأمة العربية الواحدة المتواصلة من المحيط الى الخليج ذات الثقل البشري المتكامل وذات الموارد الاقتصادية الضخمة، وذات السوق الواسعة وذات التاريخ المشترك والمصير المشترك، وذات اللغة الواحدة والقيم الحضارية والروحية الواحدة. الذين يقولون بعروبة مصر يدركون ان ذلك لا بد من ان يعني ان العملاق العربي الذي كان لا بد من ان يعود وهم ـ مثلهم في ذلك مثل خصومهم على الجانب الآخر ـ يدركون مدى اهمية ذلك الهدف وخطورته واستراتيجيته البعيدة وتأثيره على موازين القوى في عالم اليوم والى مدى بعيد في الزمان.

ومن هنا كان الالحاح من ذاك الفريق على نفي عروبة مصر ومن هذا الفريق على اثبات تلك العروبة. ان القضية ليست سهلة، انها ليست مجرد قضية اكاديمية تثار من اجل مجرد عرض العضلات الذهنية، انها قضية مصير وقضية مصالح اساسية يعرفها جيدا كل من الطرفين المتجادلين، اي ان نكون أو ان لا نكون.

وعلى الذين يريدون لنا ان نكون، ويعون حقيقة عروبة مصر وحقيقة دورها حتى وان غشّاه ما غشّى في بعض الاحيان، على هؤلاء الّا يقعوا في شباك أعدت للجميع من اجل الوصول الى عزلة مصر او عزلها، فان معنى ذلك بالضرورة هو ارتداد حركة القومية العربية ومدها الثوري التحرري وهذا هو عين ما يستهدفه اولئك الذين يقفون على الجانب الآخر من القضية.

هل هناك بالنسبة لهم أبهى من هذه الصورة؟ مصر معزولة مقطعة الاوصال ضعيفة جاثية ترجو العون من اعدائها الحقيقيين! واقطار العروبة الاخرى في حيرة من امرها لا تكاد

تتفق على شيء :ان لا تتفق. ونصبح جميعا امة تجتر الكلام ولا تفعل شيئا قط. اليس هذا ما يتصورون احيانا انهم قد وصلوا اليه بالفعل؟ ولكنهم ينسون ان التاريخ لا يقف، وان تفاعلات كثيرة وعوامل موضوعية تحدد مساره، وان حركة التاريخ هي في جملتها حركة صاعدة حتى وان حدثت انكسارات في بعض الفترات. ان نكون او لا نكون. هذه هي القضية. **الذين يريدون لنا ان لا نكون يحرصون على نفي عروبة مصر. والذين يريدون لنا ان نكون يحرصون على اثبات هذه العروبة وتأكيدها.** واعتقد ان هذا القدر ـعلى ما فيه من ايجاز وتركيزـ فيه الاجابة الكافية عن السؤال الذي بدأنا به هذا المقال: لماذا يلح التساؤل ويتكرر بين حين وآخر حول عروبة مصر، ومصر بالذات دون سائر اجزاء الوطن العربي الكبير؟

-٣-

ونتنقل الآن الى صلب الموضوع وجوهره. اتصور ان ثمة قضية اساسية لا بد من ان نحسمها بادىء ذي بدء: **إن الوجود العربي شيء غير التحرك القومي غير الفكر القومي.** هذه امور ثلاثة ـحتى ان بدت متداخلةـ الا انها مع ذلك متميزة. ولا بد لنا اذا اردنا ان نعالج قضية عروبة اي جزء من اجزاء الوطن العربي ان تكون هذه الاقانيم الثلاثة ومفاهيمها واضحة في اذهاننا حتى لا تختلط علينا البديهيات وتتيه الحقائق. وفي ضوء ذلك نبحث عن حقيقة الوجود العربي في مصر.

فيم يتمثل هذا الوجود اساسا؟ علينا ان نعترف منذ البدء ان الوجود العربي لا بد من ان يكون وجودا واحدا ان كان في مصر او في غيرهما من الاجزاء التي يتحقق فيهما ذلك الوجود، والذي نلمسه ونحسه ونعرفه في كل اجزاء ذلك الاطار الذي يعرف باسم الوطن العربي.

ونعود إلى التساؤل: فيم يتمثل هذا الوجود اساسا ؟ وهل نقابل ذلك الذي يمثله الوجود العربي في مصر بالذات؟ ونبدأ بأن نؤكد ان قضية «الجنس» ليست قضية اساسية ولا جوهرية ولا هي واردة بالنسبة لاثبات الوجود العربي او نفيه. نبدأ بتأكيد ذلك لان البعض اخيرا حاول ان يربط بين القومية العربية ووحدة الاصول والاجناس، الأمر الذي لم يقل به احد له وزن سواء بالنسبة للنظرية القومية او بالنسبة للقومية العربية على التخصيص. ومع ذلك ومن باب الجدل المحض فان الشعب العربي في مصر لم يكن في يوم من الايام جنسا قائما بذاته منفصلا عن الجنس العربي ان جاز القول ان هناك جنسا عربيا خالصا ونقيا.

في عصور سحيقة من القدم لم يكن البحر الاحمر موجودا وكانت المنطقة كلها وحدة جغرافية واحدة متواصلة، وكان الانتقال بين سائر اجزائها امرا طبيعيا، وكان اختلاط السكان في المنطقة كلها او وحدة عنصر هؤلاء السكان، امرا طبيعيا لا يثير التساؤل. وبعد حدوث الانكسار في القشرة الارضية الذي ادى الى وجود البحر الاحمر فان الهجرات البشرية من قلب

الجزيرة العربية الى الصومال وجنوب وادي النيل وشماله لم تتوقف قط.

يقول د. جمال حمدان «مع ذلك، فكل الغطاء البشري الذي يغطي ما يعتبر الآن العالم العربي هو اساسا فرشة واحدة من جزء واحد. وعلى الأقل فان الاختلاط والانصهار الدموي بين العرب الوافدين والسكان الاصليين حقيقة تاريخية بعيدة المدى. على ان الذي يكشف خواء المناقشة من اساسها ويجعلها جوفاء حقا انها تمثل منطق مزايدة وهروباً: ففي عقر دار العرب سنظل نجد «العرب العاربة» و «العرب المستعربة» ولكن لا نسمع من يقول ان عرب الشمال ليسوا عربا ولكنهم متكلمون بالعربية. ولا ندري الى اي مدى يمكن المضي في تجريد جزء آخر من العرب العاربة بدورها من اصالتها»[1].

والاستاذ محمد عزة دروزه في دراساته عن «عروبة مصر قبل الاسلام» يأخذ على عاتقه مهمة اثبات ان المصريين القدماء والمحدثين جميعا هم عرب، وان القطيعة التي يراد لها ان تقوم بين جنس عربي من ناحية، وجنس مصري من ناحية اخرى، هي قطيعة مقصودة وهي ايضا موهومة. وقد رجع الاستاذ في كتبه الى العديد من المراجع العربية، وغير العربية التي تناقش هذا الموضوع محاولا اثبات هذه القضية.

ومع تسليمنا بنبل المقصود من هذه الدراسات والابحاث ومع اعتقادنا بصحتها العلمية فانها فيما نتصور قضية لا تستحق كل هذا الجهد وكل هذه المعاناة: ان ينحدر العرب جميعا في كل اقطارهم من جنس واحد ومن اصلاب واحدة او ان ينحدروا من اجناس واصلاب متعددة ليست هي القضية الجوهرية في الوجود العربي ولا في الكيان القومي. ان الجميع متفق على انه لا يوجد في العالم كله اليوم جنس واحد نقي، وان وسائل المواصلات والهجرات والغزوات الاستعمارية وحركات التنقل المستمرة كل هذا لم يعد من الممكن بعده الحديث عن جنس نقي.

حقيقة هناك صفات بشرية غالبة نجدها في هذه المنطقة ولا نجد مثلها تماما في تلك المنطقة، ولا شبهة في ان سكان الوطن العربي تجمعهم صفات مشتركة تقرب بينهم وتميزهم عن غيرهم من سكان المناطق الاخرى في العالم. هذا في ذاته حق ولكنه لا يدعونا الى القول بوحدة الجنس العربي. وعلى اي حال فلسنا مضطرين الى القول بمثل ذلك من اجل اثبات الوجود العربي والكيان القومي الواحد.

فيم يتمثل الوجود العربي اذن؟ ان الوجود العربي يتمثل في مجموعة من القيم التاريخية والثقافية والنفسية ومن ثم فانه يتمثل فيما يمكن ان يقال له حضارة واحدة.

ومن ناحية التاريخ فمنذ اكثر من ثلاثة عشر قرنا فان العوامل التاريخية المؤثرة هي عوامل واحدة في سائر اجزاء ما نطلق عليه اسم الوطن العربي بما في ذلك مصر.

منذ الفتح العربي لمصر، ثم امتداد تلك الفتوح الى الشمال الافريقي،ومصر ـ شأنها في

---

(١) جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٧).

ذلك شأن سائر الاجزاء الاخرى - لا تعيش تاريخا مستقلا وانما تعيش تاريخا مرتبطا اوثق ارتباط بتاريخ الاجزاء الاخرى، موجات الارتفاع واحدة، وموجات الانكسار واحدة والخطر واحد. ومحاولات دفع الخطر كانت واحدة. والذي يرصد التاريخ الانساني لا يمكن ان يقف عند جزئيات المسائل وان يحسب حساب الايام والشهور ليقول: لقد كانت مصر في سنة كذا وكذا من التاريخ في حال ازدهار على حين ان سورية او العراق او تونس كانت على حال اخرى. ليس هكذا ينظر الى التاريخ الانساني والا لجاز لنا ان نقول ان دلتا النيل قد مر عليها في بعض الاوقات ما لم يمر على صعيد مصر من الاحداث. ان الذي يتحدث عن التاريخ في هذه المنطقة ينظر الى احداثه الكبرى وتأثيراته البعيدة وتياراته الاساسية، لا بد له من ان يدرك انه تاريخ في جوهره واحد وفي تأثيره واحد. وهو واحد في كل الاجزاء ومن بينها بل وفي واسطتها ذلك الجزء المعروف جغرافيا باسم مصر.

اما من ناحية القيم الثقافية فان ابرزها واوضحها يتمثل في اللغة. واللغة العربية هي لغة الغالبية العظمى من ابناء تلك المنطقة الجغرافية الممتدة من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي والتي يسميها الوحدويون «الوطن العربي» ونقول الغالبية العظمى آخذين في الاعتبار الاقليات الكردية والبربرية والزنجية التي تعيش على اطراف ذلك الوطن وتتكلم غير لغته. اما ما عدا ذلك فلغة الجميع هي لغة واحدة وان اختلفت لهجاتها كما تختلف اللهجات بالنسبة لكل لغات العالم. ومن ذا الذي لا يستطيع ان يفرق بين لهجة اهل باريس من الناطقين بالفرنسية ولهجة اهل مارسيليا وجنوب فرنسا بصفة عامة؟ وكذلك الحال بالنسبة لكل البلاد وكل اللغات.

والشيء الذي قد يحتاج الى دراسة بالنسبة للهجات داخل الوطن العربي ان لهجة معينة قد توجد في جزء من قطر عربي وتوجد في جزء آخر من قطر عربي آخر بينهما مبعدة وقد يفسر ذلك بارتحال القبائل وبعوامل الهجرة من مكان الى مكان. هناك لهجات في بعض مناطق تونس تسمع مثلها في صعيد مصر الاوسط (المنيا وبني سويف) والحديث عن تقارب اللهجة بين أهل الفيوم وأهل برقة هو حديث معروف. استطيع ان اقدم للباحثين في موضوع اللهجات ملحوظة وقد تسترعي انتباه بعضهم: هناك قرية كبيرة في محافظة المنوفية على فرع رشيد - احد فرعي دلتا النيل - يصل سكانها الى حوالى خمسة عشر الفا واسمها جزيرة الحجر، وهذه القرية لها لهجة تختلف بشكل واضح عن لهجة القرى المجاورة لها والتي لا تبعد عنها سواء من الشمال او الجنوب اكثر من كيلومتر واحد. ولهجة هذه القرية - جزيرة الحجر - هي ذات لهجة اهل البحرين في كيفية النطق. انك تسمع الرجل من هذه القرية وتسمع الرجل من دولة البحرين فلا تكاد تفرق بين طريقتهما في النطق ولهجة الحديث.

وعلى اي حال فقد حاول البعض ان يتحدث عن اللهجات وكأنها لغات قائمة بذاتها ولكنها محاولة عابثة، ذلك انه حتى في داخل الاقطار الاجزاء تختلف اللهجة من منطقة الى

منطقة بل احيانا من قرية الى قرية. واختلاف اللهجات لا يقدح في وحدة اللغة. ان العربي في الرباط يفتح المذياع ليسمع القاهرة او دمشق او بغداد، لا يجد في ذلك مشقة ولا يحس اغترابا. وان الصحيفة من بيروت او من بغداد او من القاهرة لتسعى في كل ارجاء الوطن العربي بغير حاجة الى وسيط او ترجمان.

واذا تركنا مجرد اللغة وذهبنا الى ابعد من ذلك، حيث الثقافة، فانه لا يمكن ان يجري حديث الا عن ثقافة عربية واحدة. ان دارس الادب في تونس او في الجزيرة العربية او في بلاد الشام او في مصر ليدرس ابا العلاء المعري والمتنبي والجاحظ ومن اليهم على انهم اسلافه الثقافيون، ولا يشعر احدهم انه يدرس ثقافة بعيدة عنه او غريبة عليه او انها ثقافة وطن غير وطنه او انها تنتمي الى بلاد غير بلاده او تاريخ غير تاريخه.

ليس الامر في الثقافة العربية الواحدة قاصرا على الادب وحده. ذلك ان مكونات العقل العربي شأنها شأن مكونات الوجدان العربي واحدة ايضا: المتكلمون والفقهاء والفلاسفة والعلماء، يوشك المثقف العادي عندما يسمع اسماءهم ان لا يعرف اين ولد هذا واين عاش ذلك واين دفن هذا الاخير. هو لا يعرف عنهم الا انهم مفكرون عرب ساهموا في تكوين العقل العربي وانضاجه.

قل: الامام ابو حنيفة او الشافعي، او قل البيروني او جابر بن حيان، او قل ابن سينا او ابن رشد، او قل ما شئت من اسماء الاعلام من مؤسسي الفكر العربي وسدنته في كل ميدان، فانك لن تستطيع ان تقول ان اثر هذا قد توقف عند هذا القطر او ذلك ولكن سترى وستحس انهم جميعا ساهموا في تكوين العقل العربي في كل مكان من ارض العروبة، وسيتعذر عليك ان لم يستحل ان تحبس اثر واحد منهم في مكان بعينه.

واذا كان ذلك متحققا بالنسبة للتراث فانه متحقق ايضا بالنسبة للحاضر. لغة واحدة اذن، ونتاجها ثقافة واحدة تجدها في مصر كما في الشام كما في الجزيرة او في تونس او في غير ذلك من اقطار العروبة.

واذا كان هذا هو شأن التاريخ والثقافة فان المزاج النفسي للمواطن العربي يوشك ان يكون في أسسه مزاجا واحدا. نحن لا ننكر ان التركيب النفسي يختلف من فرد الى فرد حتى داخل الاسرة الواحدة، ولكننا عندما نتكلم عن المزاج النفسي نعني الأسس العامة والخطوط العريضة لكيفية ردود الفعل العفوية في الأغلب والأعم، وكيفية مواجهة الحياة والانفعال بها.

يميل المزاج العربي الى نوع من الصوفية والغيبية، وتعيش في اعماقه البعيدة مسحة من حزن، وتفكيره في الموت يتعايش وعمله من اجل الحياة. وفي المزاج العربي حب للتدخل في امور الآخرين. وهو يحمل نفسه حملا على قبول قضايا العلم، ويطرب لسماع الشعر، وتهزه الموسيقى الخفيفة ذات الايقاع المرتفع. والمزاج العربي اقرب الى الانفعال منه الى الروية

واقرب الذاتية منه الى الموضوعية. وفي المزاج العربي شهامة واستعداد للتضحية والبذل وحب لأن يعرف الآخرون ذلك ويقدروه . والمزاج العربي بذلك كله ـ شأنه ككل الامزجة النفسية ـ خليط من ايجابيات وسلبيات معينة تشترك في تكوينه. وهذا المزاج العربي تلمسه لدى ابن الخليج العربي في اقصى المشرق ولدى ابن مصر وابن الشمال الافريقي في اسسه العامة وخطوطه العريضة. حقا اننا نجد ابن العراق وابن الجزائر ـ على العموم ـ اكثر حدة في مزاجه من ابن مصر وابن المغرب، ولكنك اذا تعمقت الامور ولم تقف عند ظاهرها وجدت مكونات المزاج العربي واحدة او متقاربة في المواقف المتشابهة.

والذي لا شبهة فيه ان العوامل التاريخية الواحدة والثقافة الواحدة والمزاج النفسي الواحد انتجت ما يمكن ان يقال له الحضارة العربية الواحدة. وما الحضارة الا نظرة معينة للكون والانسان والعلاقات البشرية، ويتمثل ذلك كله في انماط من القيم والسلوك. والذي لا شك فيه ان الاسلام ـ وهو دين الغالبية العظمى من ابناء الوطن العربي ـ اسهم اسهاما ضخما في صنع الحضارة العربية ـ مع العوامل التاريخية والثقافية والنفسية ـ وجعلها على ما هي عليه. وكل هذا الذي تحدثنا عنه من تاريخ وثقافة وحضارة هو ما نعنيه عندما نتحدث عن «الوجود» العربي، هذا الوجود الذي نلمسه في سائر الاقطار ـ الاجزاء الاخرى.

واذا انتقلنا ـ بالنسبة لهذا الوجود ـ من المجرد الى الواقع فما الذي نراه ونلمسه بالنسبة لهذا الوجود في مصر بالذات وهي مرتكز بحثنا وتساؤلنا؟ لندع الماضي البعيد فان امره لا يثير جدلاً كبيراً ـ سواء من حيث اثباته ام نفيه ـ وانما الجدل كل الجدل حول الحاضر، لانه هو الذي يعني ويهم الجميع. فما شأن هذا الحاضر فيما يتعلق بقضية «الوجود» العربي في مصر؟

خذ المكونات التاريخية. . وخذ بعدها او معها المكونات الثقافية. ثم خذ بعد ذلك المزاج النفساني. خذها جميعا، فرادى او مجتمعات، فانك واجد مصر مثلا لا يخطىء على الوجود العربي في اي جانب من جوانبه.

تأثرت بالتاريخ العربي داخل الوطن العربي واثرت فيه واندمجت فيه، واذا نظرت الى التاريخ العربي من خارجه أي في علاقته بالقوى الخارجية فان مصر عامل مؤثر بل حاسم احيانا كثيرة في حركة ذلك التاريخ.

اما عن تأثرها وتأثيرها في التاريخ العربي الداخلي فهذا امر واضح منذ ان دخلها عمرو ابن العاص ثم منذ ان تكونت فيها حكومات ـ او دول يقال تجاوزا ـ ارتبطت ارتباطا قويا او عارضا بدولة الخلافة هنا وهناك. ومن الملاحظات التي لا تخلو من دلالة ان حكام مصر الاقوياء في اواخر العصر العباسي الثاني، كانوا يستقدمون افرادا من بيت الخلافة ويجعلون لهم الخلافة اسما وما لهم في حقيقة الامر من سلطان.

واذا نظرنا الى التاريخ العربي من خارجه فان دور مصر في ذلك التاريخ غير مجحود ولا منكور. واشارة الى حروب المغول وحروب الصليبيين ودور مصر فيها تكفي للدلالة القاطعة

من غير حاجة الى تفصيل. هي وحدة الوجود التاريخي، اذن عاشتها مصر مع وطنها العربي بل وفي القلب من هذا الوطن الكبير بحكم موقعها الجغرافي وكثافتها السكانية.

اما عن الوحدة الثقافية العربية فقد عاشتها مصر ايضا قرنا بعد قرن الى ان عقد لها في اواخر القرن الماضي واوائل هذا القرن حمل لواء الثقافة العربية الواحدة، ولا شك ان الازهر لعب في هذا المجال -على مدى عدة قرون- دورا رئيسا واضحا- وقد كان الازهر في فترات الانحطاط والظلام هو الحمى الذي استكنت فيه العربية وهجع فيه الاسلام. وليس مصادفة ان اروقة الازهر كانت تحمل اسماء اجزاء كثيرة من الوطن العربي الكبير. وليس مصادفة ايضا ان كثيرا من شيوخ الازهر وعلمائه كانوا من سائر اقطار العروبة. وقد كانت مصر هذه قبلة يتجه اليها كثيرون من الاعلام في دنيا الثقافة العربية بشتى مناحيها. ويكفي ان تذكر اسماء الشافعي وابن خلدون وابن النفيس والمتنبي- وكل منهم قمة في ميدانه، وغيرهم كثيرون، لتدرك ان القاهرة شأنها في ذلك شأن بغداد ودمشق والقيروان وفاس كانت وتدا من الاوتاد التي استندت اليها الثقافة العربية الواحدة وقامت بها وعليها.

وهكذا فان الوجود الثقافي العربي في مصر كان وجوداً بارزاً منفعلا احيانا وفاعلا في كثير من الاحيان. اما المزاج النفساني العربي فيوشك المصري العادي - الفلاح المصري على التخصيص - ان يكون هو المثل الواضح على وحدته الوجدانية. وقد ذكرنا الفلاح المصري بالذات لانه ذلك الكائن الاصيل الذي يريد بعض المثقفين من ابنائه ان يجردوه ظلما وعدوانا من عروبته واصالته.

واذا كانت العوامل السابقة كلهامن تاريخية وثقافية ونفسية هي التي تكون ما نسميه «الحضارة العربية» وكانت هذه العوامل كلها قد ساهمت في الوجود المصري وساهم فيها الوجود المصري، فان اختلاط الوجود المصري بالوجود العربي -بل وذوبانه فيه وصيرورته جزءا منه- تصبح من الامور البديهية التي يكون التساؤل بشأنها تساؤلا يحمل معنى الغفلة او معنى سوء النية او كليهما معا.

عندما كنت أقرأ ذلك الجدل حول عروبة مصر خطرت لي خاطرة ساذجة ولكنها استوقفتني!! ان منزلي يقع في شارع اسمه جابر بن حيان والشارع الذي يليه شارع ابن مسعود. فما الذي يمنع ان افتح دليل هاتف القاهرة اعتباطا على اي صفحة من صفحاته لاقرأ اسماء الشوارع. وقد فعلت فماذا وجدت؟ شارع الملك غازي -شارع الحجاز- الخليفة المنصور -السيدة عائشة- شيخون -هارون الرشيد- جامعة الدول العربية -الهلالية- السيد البيلاوي -الملكة زبيدة- عمرو بن العاص -الامام الليث- الخليفة المأمون -درب المغاربة- الحسين -شارع ابي درع- عبادة... هذه مجموعة اسماء قرأتها كلها في صفحة واحدة- فتحتها بغير قصد- من دليل الهاتف لمدينة القاهرة(٢).

---

(٢) ص٧٢٢ من آخر طبعة من طبعات هذا الدليل. وما يجري بالنسبة لهذه العينة العشوائية يجري لغيرها.

ما الذي يعنيه هذا السيل الزاخر من الاسماء العربية لشوارع القاهرة؟ انه يعني ببساطة ان وجدان المواطن العادي يعيش هذه الاسماء في صباحه وفي مسائه ويختلط وجودها بوجوده.

انها ملاحظة ساذجة كما قدمت ولكنها لا تخلو من دلالة. ولعل هذه الملاحظة ان لا تدفع بعض الحمقى الى شن حملة لتغيير الاسماء العربية الى اسماء فرعونية او اوروبية او عبرية لا يحسن الناس لها نطقا ولا فهما ولا تقترب من وجدانهم من قريب او من بعيد.

ولست اريد ان اختم هذا المقال بهذه الخاطرة الساذجة التي لا تخلو من دلالة. ولكني اتساءل بصدق وامانة: هل يعقل ان يكون الوجود العربي في مصر مشكوكا فيه لدى احد من ابنائها او من ابناء الوطن العربي في الوقت الذي توشك كل الحركات الثورية العربية وكل الثوار العرب الّا تجد لها ملجأ ولا ملاذا في اوقات الشدة والازمات -وما اكثرها في غير مصر؟ هل يعقل ان يكون الوجود العربي في مصر محلا للتساؤل على حين ان مصر هذه هي التي حمت هذا الوجود نفسه في غيرها من الاجزاء، وهي التي ايقظت هذا الوجود من سباته في سائر الاجزاء؟

كل شيء يتصور بالنسبة لكاتب هذا السطور الا ان ينظر من منظور اقليمي، ولعل هذا ما يسمح لي ان اقول انه في اغلب اجزاء الوطن العربي ما من كاتب او قارىء بالعربية الا علمه او علم من علمه او شارك في تعليمه عربي من مصر. ويقال بعد ذلك ان الوجود العربي في مصر محل للتساؤل! اقول هذا لأولئك الذين يحاولون من ابناء مصر عزلها عن امتها قبل ان اقوله لاولئك الذين ينكرون حقها من ابناء هذه الامة.

ان الوجود العربي في مصر حقيقة راسخة. حقيقة حياة، حقيقة تاريخية، وحقيقة مصير. ولن يغير هذه الحقيقة مقال هنا او نعيق هناك، ولن يغير منها كل المحاولات التي تتم في غيبة الشعب العربي ودون ارادته ورضاه.

الفصل الثّالث

التصوّر القوميّ العربي عند عبد الناصر (*)

د. مارلين نصر

مقدمة

نسعى عبر هذه الدراسة الى اعادة بناء تصور عبد الناصر القومي العربي بمظاهره واتجاهاته الرئيسية، كما يبرز او ينبثق من تحليل حقول دلالة[1] المفاهيم القومية العربية[2] في خطابه القومي[3]. ان عملية اعادة البناء هذه ـ مثل كل محاولة لابراز بنى ضمنية وتنظيمها ـ قد تكسب التصور القومي الناصري شمولية، وربما جمودا (غريبا عنه بالطبع).

(*) يستند هذا المقال الاستنتاجي الى اطروحة دكتوراه للمؤلفة:
Marlène Abou Chdid Nasr, «L'Idéologie nationale arabe dans les discours de Gamal Abdel Nasser : 1952 — 1970,» (thèse pour le doctorat de 3eme cycle, Université de Paris - Sorbonne IV, 1979).

وقد صدرت كتابا عن مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان: التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠: دراسة في علم المفردات والدلالة (بيروت: المركز، ١٩٨١).

وقد نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ٣، العدد ٢٠ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠)، ص٦ـ ٢٧.

(١) تبنينا في هذه الدراسة منهج تحليل حقول دلالة (Champs sémantiques) المفاهيم، وهو منهج مقتبس من الألسنية وعلم المفردات (Lexicologie) يقوم على تحليل شبكة المواصفات والمعطوفات والأضداد والأفعال التي تحيط وتتصل بالمفاهيم القومية العربية المرشحة للدرس في الخطاب الناصري. ولا يتسع المجال للخوض هنا في تفاصيل هذا المنهج، فنعيد القارىء الى الفصل الثاني من الكتاب المذكور اعلاه.

(٢) نبرز في الجدول التالي المفاهيم (المفردات) القومية العربية الواردة في الخطاب الناصري. تشير الأرقام المرفقة المرتبطة بها في العينة الى: مواصفاتها، الكلمات المعطوفة اليها والمضادة لها، شبكة الأفعال المتصلة بها، وهي الصلات المكونة لحقل دلالة المفهوم المرشح للتحليل:

فالخطاب الناصري هو بناء تدريجي، حيث تعمل في آن واحد عمليات نضوج بطيئة وتحولات نهائية. ويبقى هذا البناء، طوال المسيرة الناصرية، شديد الارتباط بتجربة تاريخية وبممارسة سياسية تسبقانه وتحكمان عليه.

بديهي اننا لسنا هنا امام خطاب لأحد المنظرين او الايديولوجيين الذين يهتمون أولاً ببناء نظرية شاملة، ولا امام خطاب لأحد المجادلين الذين تحرّكهم بنوع خاص الرغبة في الرد على الحجج المناوئة ودحضها، او في نشر مجموعة من المفاهيم والتصورات الرنانة.

نحن امام رجل دولة وقائد قومي اصبح زعيم الحركة العربية المعاصرة. وخطابه يحاول ان يعبر بشكل مترابط عن طموحات انتفاضة جماهيرية للشعوب العربيه وعالمها الرمزي، وعن بروز العرب كعامل تاريخي مستقل. مع ذلك يبدو ان اعادة بناء التصور القومي الناصري المركّز حول تصوير «الأمة العربية»، عملها ومحيطها ومراجعها، هو خير ما يكشف لنا سمات الايديولوجية القومية العربية في خطب وكتابات عبد الناصر.

وقد دار بحثنا على عينة (Corpus) من خطب وكتابات عبد الناصر، اخترناها تبعا لثلاثة مقاييس تضمن لها الصفة التمثيلية لفكر عبد الناصر القومي: مقياس حدثي- تاريخي يأخذ بعين الاعتبار الخطب التي القيت في مناسبات تاريخية مهمة، على الصعيدين المصري والقومي العربي في آن واحد، وفي ذكرى هذه المناسبات- مقياس متعلق بالجمهور الموجه اليه الكلام، فضلنا الخطب الموجهة الى الجماهير العربية الواسعة- ومقياس متعلق بالكتابات التاريخية لعبد الناصر. ونورد فيما يلي قائمة بالخطب الثماني عشرة المكوّنة للعينة، وهي موزعة على ست مراحل ممتدة ما بين ١٩٥٢ و١٩٧٠:

المرحلة الاولى: ١٩٥٢-١٩٥٧ «وحدة الصف العربي»

١ - فلسفة الثورة (القاهرة: وزارة الاعلام، ١٩٥٣)، ٥٦ ص(كتيب).

المفاهيم المركزية		المفاهيم الأقل مركزية			
الأمة العربية	٧٠٨	العرب	٢١٢	الجماهير العربية	٥٠
الوحدة العربية	٥٨٠	الثورة العربية	١٧٤	الانسان العربي	٣٩
الشعب والشعوب العربية	٣٦٢	الأرض العربية	١٢٧	الرجعية العربية	٣٧
القومية العربية	٣٤٣	الوطن العربي	١٢٠	المجتمع القومي	١٦
		المنطقة العربية	١٠٠		
المجموع	١٩٩٣	العروبة	٩٩	المجموع	١٠٧٠
النسبة (٪)	٦٥	النضال العربي	٩٤	النسبة (٪)	٣٥

(٣) استعملنا كلمة «خطاب» بمعناها الالسني الواسع أي كل ما قاله وكتبه مصدر ما، فالخطاب الناصري هو كل ما قاله وكتبه عبد الناصر.

٢ ـ خطاب سياستنا الداخلية والخارجية، في ٢٢ يوليو ١٩٥٥ (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.]) (كتيب).

٣ ـ «خطاب اعلان الرئيس تأميم قناة السويس، ٢٦ يوليو ١٩٥٦،» الاهرام، ١٩٥٦/٧/٢٧.

المرحلة الثانية: ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ «الوحدة الدستورية المصرية ـ السورية»

٤ ـ (أ) خطاب السيد الرئيس في اليوم التاريخي لاعلان الجمهورية العربية المتحدة، في أول فبراير ١٩٥٨ بالقاهرة (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.])، ٣ ص (كتيب).

(ب) خطاب السيد الرئيس في مجلس الامة بمناسبة اعلان اسس الوحدة بين مصر وسوريا في ٥ فبراير سنة ١٩٥٨ بالقاهرة (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.]) (كتيب).

٥ ـ خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر التعاوني في ٢٦ نوفمبر ١٩٥٨ (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.]) (كتيب).

٦ ـ خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر العام للاتحاد القومي، ٩ يوليو (تموز) ١٩٦٠ (القاهرة: مصلحة الاستعلامات. [د. ت.]) (كتيب).

المرحلة الثالثة: ١٩٦١ ـ ١٩٦٣ «وحدة النضال الثوري»

٧ ـ (أ) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في ٣٠ سبتمبر (ايلول) ١٩٦١ في المؤتمر الشعبي في ميدان الجمهورية بعد مرور ٢٤ ساعة على قيام حركة التمرد الانفصالية في دمشق (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.]) (كتيب).

(ب) بيان الرئيس جمال عبد الناصر الى شعب الجمهورية العربية المتحدة في مساء يوم ١٦ اكتوبر ١٩٦١ (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.] (كتيب).

٨ ـ مشروع الميثاق، ٢١ مايو ١٩٦٢ (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.])، ١٢٤ ص.

٩ ـ «خطاب الرئيس جمال عبد الناصر بمناسبة العيد الحادي عشر لثورة ٢٣ يوليو، في القاهرة ١٩٦٣/٧/٢٢،» الوثائق العربية ١٩٦٣ (بيروت: الجامعة الاميركية في بيروت، دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة، ١٩٦٤)، ص ٥٩٠ ـ ٦٠٥.

١٠ ـ «خطاب الرئيس عبد الناصر في القوات العائدة من اليمن، الاسكندرية، ١٩٦٣/٨/١١،» الوثائق العربية ١٩٦٣، ص ٦٤٦ ـ ٦٥٢.

المرحلة الرابعة: ١٩٦٣- شباط/ فبراير ١٩٦٦ (مؤتمرات القمة العربية) «وحدة العمل العربي من اجل فلسطين»

١١- (أ) «خطاب الرئيس عبد الناصر في مجلس الأمة، ١١ مايو ١٩٦٤،» [بمناسبة زيارة خروشوف الى مصر من ١١ الى ٢١ ايار (مايو ١٩٦٤]، الاهرام، ١٩٦٤/٥/١٢.

(ب) «خطاب الرئيس عبد الناصر في بور سعيد، ١٩ مايو (ايار) ١٩٦٤،» الاهرام، ١٩٦٤/٥/١٢.

(ج) «خطاب الرئيس عبد الناصر في حفل النقابات المهنية، ٢٠ مايو١٩٦٤،» الاهرام، ١٩٦٤/٥/٢١.

١٢ - **خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في عيد الثورة الثالث عشر، ٢٣ يوليو ١٩٦٥** (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.]) (كتيب).

المرحلة الخامسة: شباط/ فبراير ١٩٦٦- حزيران/ يونيو ١٩٦٧ «وحدة القوى الثورية»

١٣- **خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر الشعبي في السويس بمناسبة عيد المدينة ٢٢ مارس ١٩٦٦** (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.]) (كتيب).

١٤- «خطاب في الاحتفال بعيد الوحدة، ٢٢ فبراير ١٩٦٧،» **وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٣)، **القسم الاول: يناير ١٩٦٧- ديسمبر ١٩٦٨.**

المرحلة السادسة: حزيران/ يونيو ١٩٦٧- ايلول/ سبتمبر ١٩٧٠ «وحدة العمل العربي»

١٥- «خطاب عيد الثورة الخامس عشر، ٢٣ يوليو ١٩٦٧،» **وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات**، ص ٢٣٨-٢٦٢.

١٦- (أ) «حديث الى الأمة قدم فيه الرئيس بيان ٣٠ مارس، ٣٠ مارس ١٩٦٨،» **وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات**، ص ٣٧١- ٣٨٠.

(ب) «كلمة في اعضاء المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، ١٥ ابريل ١٩٦٨،» **وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات**، ص٣٩٧- ٣٩٩.

(ج) «خطاب في المؤتمر الشعبي بالمنصورة لشرح بيان ٣٠ مارس، ١٨ ابريل ١٩٦٨،» **وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات**، ص ٤٠٣- ٤١٧.

(د) «خطاب الى المثقفين بجامعة القاهرة لشرح بيان ٣٠ مارس، ٢٥ ابريل ١٩٦٨،» **وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات، ص ٤٢١ـ ٤٣٥.**

(هـ) «خطاب الى ضباط وجنود القوات المسلحة في احدى القواعد العسكرية لشرح بيان ٣٠ مارس، ٢٩ ابريل ١٩٦٨،» **وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات، ص ٤٣٩ـ ٤٥٠.**

١٧ـ «خطاب في استاد الخرطوم الرياضي بمناسبة احتفالات السودان بعيد الاستقلال، اول ينـاير ١٩٧٠،» **وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث تصريحات** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٣) القسم الثاني: **يناير ١٩٦٩ـ سبتمبر ١٩٧٠**، ص٢٥٧ـ ٢٧١.

١٨ـ «خطاب عيد الثورة الثامن عشر في افتتاح الدورة الرابعة للمؤتمر القومي، ٢٣ يوليو ١٩٧٠، **وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات، ص ٤٧١ـ ٥٠٠.**

اولا: «الأمة العربية» جوهر ووجود: جماعة تاريخية ـ ثقافية

في الخطاب الناصري، تبرز «الأمة العربية» وتتأكد كحقيقة بديهية، وكتجربة يومية وكمشاركة معاشة من جميع أبنائها. ولا يوجد اثر كبير في هذا الخطاب لأي جهد منظم من أجل اقامة الأدلة على وجود الأمة العربية ووحدانيتها، وهو جهد بذلته مجموعة كاملة من المنظرين والمفكرين، من ساطع الحصري الى الياس مرقص، ووجهته في آن واحد ضد إنكار الاقليميين في الداخل، واكثرية المحللين والصحافيين في الغرب، وضد التقليدية الماركسية ـ الستالينية في داخل الوطن العربي وخارجه.

وبهذا المعنى، يرمي الخطاب الناصري بوضوح الى أن يكون توكيديا أكثر منه برهانيا: إنه ينادي بالأمة العربية ويعبر عنها أكثر مما يحللها في جذورها وبنيانها وعناصر ديمومتها. إنه يؤكدها أولا في وحدتها ووحدانيتها «أمة واحدة، أمة متحدة»، هذه هي الصفة الرئيسية والخاصة الكبرى التي تذكر شدة تكرارها بالهاجس الوحدوي ـ الواحدي القديم للشرق السامي.

ان أسس هذه الوحدانية، المقدمة كأبعاد مدركة وجوديا وعفويا اكثر منها كأدلة، هي ثلاثة: اساس تاريخي لماض ومستقبل مشتركين، واساس لغوي واحد ناقل لعقلية جماعية، واساس نفسي اجتماعي « **لوجدان وامل مشترك** »[٤]. كما ينبغي ان نضيف الى هذه

---

(٤) مشروع الميثاق، ٢١ مايو ١٩٦٢ (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.])، ص١٠٧ـ ١٠٨ (انظر العينة رقم (٨))؛ خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر العام للاتحاد القومي، ٩ يوليو (تموز) ١٩٦٠ (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.])، ص٥ (انظر العينة رقم (٦))، و«خطاب الرئيس جمال =

الأسس ، لفرط ما يكمن الاحساس بالخطر في الخطاب الناصري ، اساس المقاومة المشتركة لمشاريع الهيمنة والعدوان الخارجية.

وهكذا، فان «الأمة العربية» في الخطاب الناصري هي، بصورة أساسية، رابطة تاريخية ـ ثقافية في بعدها الموضوعي ورابطة نضال وأمل في بعدها الذاتي. ان «الأمة» الناصرية هي جماعة ثابتة، جماعة تدخل تاريخي.

غير ان وحدانية «الأمة العربية» (أمة واحدة وقومية واحدة)، الجلية بلا غموض ولا تراجع طوال الخطاب الناصري- خلافا لما يدّعيه بعض المحللين السطحيين- لا تمنع على الاطلاق من تمييز وتقويم «الأوطان» و«الشعوب» التي تتألف منها هذه «الأمة». واذا لم يكن الخطاب قد استخدم عبارة «القومية المصرية» او «الأمة المصرية» للتدليل على مصر، وبالأحرى على كل وطن عربي آخر، فانه يقرّ مع ذلك «بشخصية» خاصة لمصر ولبقية الأوطان التي بها تغتني «الأمة العربية» وتتغذى.

هنا ايضا، وبخلاف أكثرية الخطب القومية المشرقية، لا ينكر المستوى «الوطني»[٥] او يُصطنع، بل يصبح متمما وملتقيا في «الأمة العربية» الموحدة. بلا ريب، ينبغي ان تكشف في هذه الصفة عن التأثير التبايني على الخطب لمجتمع (مصر) متجانس نسبيا، ومندمج، وذي جذور تاريخية عميقة، ولمجتمع (المشرق العربي) منقسم عضويا ومفكك «ومُبلقن» حديثا في مجموعة من الدول تشكل شرعيتها موضوع نزاع قوي.

ان الخطاب القومي الناصري ينطوي اذا على مستوى وطني -محلي ثانوي، إنما معترف به، بينما يبذل الخطاب القومي المشرقي جهودا كبيرة لانكار كل كيان او خاصية وطنية او لمعارضته جذريا. هذا لا يعني ان الخطاب الناصري ليس بدوره في صراع مع الثنائية الأساسية للوطن العربي المعاصر: فتأكيده واعلانه للوحدة التاريخية -الثقافية و«لوحدة الكفاح»، لا يمنعان قط من ملاحظة واقع الانقسام السياسي- الدولتي: «فالأمة الواحدة» هي في الوقت نفسه «الأمة الممزقة» و«المجزأة». كل «الحركة القومية» في الخطاب الناصري هي نزوع نحو اعادة امتصاص هذا التمزق ونحو عودة الى «الوحدة الشاملة» والعضوية والمتعددة الأبعاد، تلك الوحدة المعتبرة «كطبيعة حقيقية»، وكرابطة أصلية تُعزى انقساماتها الى العمل والتدخل الخارجيين. على هذا المستوى، لا يذكر الخطاب الناصري العوامل الاجتماعية-

---

= عبد الناصر في حفل النقابات المهنية ، ٢٠ مايو ١٩٦٤،» الاهرام، ٢١/ ٥/ ١٩٦٤، ص ٣. لا بد من الاشارة الى ان ساطع الحصري يرتكز ايضا على نفس عاملي اللغة الواحدة والتاريخ الواحد لاثبات وحدانية الأمة العربية، انظر: ساطع الحصري، ابحاث مختارة في القومية العربية، ١٩٢٣- ١٩٦٣ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤)، ص٢٤٨- ٢٤٩.

(٥) «وطني» هو الاستعمال السائد في الخطاب الناصري للتدليل الى المستوى ما دون القومي او القطري.

التاريخية لانقسام المجتمعات العربية وانفصالها التقليدي (مناطق، قبائل، طوائف)، ويساهم بهذا في القاع المشترك لجميع الايديولوجيات العربية منذ نهاية القرن التاسع عشر: عدم الاهتمام بالوقائع المجتمعية وبديناميتها.

اذا كان الخطاب الناصري يقع، على المستوى الوطني، في منتصف الطريق بين واقعية اجتماعية ـتاريخية، ومثالية غير مدركة للحيّز المجتمعي، فانه يتميز على المستوى القومي بكونه اكثر خطب الايديولوجية القومية العربية علمانية. في الواقع، إن الخطاب الناصري، يقيم بين «الأمة العربية» والإسلام علاقة خارجية بين جماعة سياسية ونصيب كبير من تراثها الخلقي-الديني.

ان الخطاب الناصري، خطاب «المركز». يتمحور حول استقلالية كيان قومي علماني وقوي، وهو قلّما يهتم بفقدان جوهر مزعوم للأمة، إنه مهتم بتأكيد وجودها وتوطيده.

ثانيا: «أمة عربية» متحركة: تحرير وتوحيد وبناء اشتراكي

«الأمة العربية» الناصرية هي «أمة» متحركة. ولدينا انطباع بأنها، في الخطاب، تتحدد بتحركها وبنزوعها نحو أهدافها اكثر مماتتحدّد بوجودها وخصائصها. فأهم الصفات التي تميّزها، على هذا المستوى، هي صفات «القوة» و «الارادة» و «الطاقة» التي تثمر في عمل تاريخي. ان الأمة العربية، المتخلية عن الأيديولوجية التقليدية للتوجيه الإلهي والمصير المحتوم، مدعوة في الخطاب الناصري الى ان **«تبني نفسها»**[٦] و **«تختار طريقها»** وحتى الى ان **«تصنع قدرها بنفسها»**[٧]. إنها لنظرة ارادية ومؤمنة بالانسان، ترفع الجماعة التاريخية- الثقافية الى مصاف الفاعل السياسي الواعي والحازم.

فهذه «الأمة» التي **«تنهض»** و **«تسير»**، هي **«حركة القومية العربية»** التي يعتبرها الخطاب الناصري، بصورة رئيسة، كحركة عفوية جدا و **«كوحدة كفاح»** الشعوب العربية وتضافرها ضد الاستعمار. من حلف بغداد الى النضال الجزائري، ومن السويس الى فلسطين، ومن الثورة اليمنية الى الثورة الليبية، نجد الخطاب الناصري يسجل ويتلقى ما يعتبره تظاهرات أو شبه أدلة على حيوية هذه القومية العربية. لكن كلما زادت المعارك تكاثرت

---

(٦) «خطاب في استاد الخرطوم الرياضي بمناسبة احتفالات السودان بعيد الاستقلال، اول يناير ١٩٧٠،» **وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٣)، القسم الثاني: **يناير ١٩٦٩-سبتمبر ١٩٧٠**، ص ٢٥٩ (انظر العينة رقم (١٧)).

(٧) «خطاب الرئيس عبد الناصر في مجلس الامة، ١١ مايو ١٩٦٤،» الاهرام، ١٢/ ٥/١٩٦٤، ص ٣.

المقاومات والعقبات، وتحطم إجماع «الأمة» الظاهر او المنشود، وانتصب الأعداء الداخليون وتنظموا. حينئذ تتجذّر الحركة القومية في عملها وتوجهاتها، ويتبنّاها الخطاب الناصري بتحول من «**القومية العربية**» الى «**الثورة العربية**». ابتداء من **١٩٦٣-١٩٦٤** أصبحت «**الثورة العربية**» تجسيد «**الأمة**» المتحركة. وأياً تكن التراجعات الاستراتيجية والتكتيكية، التي اقتضتها هزيمة **١٩٦٧**، **فإن لهجة الخطاب قد استمرت في التعبير عن هذه «الناصرية الثانية» الأكثر جذرية والأكثر وعياً للتحولات الداخلية العميقة ، السياسية والاجتماعية ، الضرورية لتقدم «الأمة العربية» وخلاصها.**

إلام تنزع الأمة، والحركة القومية، والثورة العربية؟ في الحال، يبرز الثالوث التقليدي للفكر السياسي العربي للعقود الثلاثة الأخيرة: **وحدة -حرية- اشتراكية/ حرية -اشتراكية- وحدة.** إن ترتيب الشعارات -الأهداف الثلاثة هذه، ومعانيها ومضامينها الواقعية ليست على الاطلاق أموراً ثانوية. فهي تشكل جوهر الجدل الداخلي الذي خاضته مختلف التيارات السياسية للحركة العربية بين حرب فلسطين (١٩٤٨) وحرب تشرين الأول/ اكتوبر (١٩٧٣). هنا ايضا، تكوّن الخطاب الناصري تدريجاً، وحاول ان يرجح نظرته الخاصة «**للثورات الثلاث**» او للمهمات الثلاث الموضوعة في جدول أعمال «**الأمة العربية**».

إن «**الحرية -التحرير**» هي في صلب النظرة الناصرية. فهي الشرط الاول الضروري، لا بل مصدر «**الثورتين**» الأخريين: «**التحرير السياسي**» «**للأوطان العربية**» من هيمنة أجنبية طويلة اتخذت اكثر الأشكال تنوعا (استعمار استيطاني، قواعد واحتلالات عسكرية، وصايات، أنظمة وسلالات حاكمة صورية، محاولة إزالة الجنسية العربية واللغة العربية ... الخ). «**الحرية السياسية**» للمواطن، الذي استعبدته وأخرسته وشلته زمنا طويلا سلطات استبدادية حيال شعوبها وعبدة حيال الأجنبي. وايضا «**التحرير الاجتماعي**» للأوطان باستعادة الثروات والتجهيزات الوطنية (كانت قناة السويس الرمز الأكثر وضوحا)، والتحرير الاجتماعي للمواطن باقصاء «**القلة المستغلة**» و «**الاحتكارات**» التي تستأثر بأفضل الأراضي وبأهم الموارد[8].

---

(٨) حول مفهوم الحرية السياسية والحرية الاجتماعية في الخطاب الناصري ارتكزنا الى: **بيان الرئيس جمال عبد الناصر الى شعب الجمهورية العربية المتحدة في مساء يوم ١٦ اكتوبر ١٩٦١** (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت])، ص٥ (انظر العينة رقم (٧))؛ مشروع الميثاق، ٢١ مايو ١٩٦٢، ص٤٢؛ «خطاب الرئيس عبد الناصر في القوات العائدة من اليمن، الاسكندرية، ١١ / ٨ / ١٩٦٣»، **الوثائق العربية ١٩٦٣** (بيروت: الجامعة الاميركية في بيروت، دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة، ١٩٦٤)، ص ٦٩٤؛ «حديث الى الامة قدم فيه الرئيس بيان ٣٠ مارس، ٣٠ مارس ١٩٦٨»؛ «خطاب الى ضباط وجنود القوات المسلحة في احدى القواعد العسكرية لشرح بيان ٢٩ ابريل ١٩٦٨»، **وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات، القسم الاول: يناير ١٩٦٧- ديسمبر ١٩٦٨**، ص ٤٥٠، و «خطاب عيد الثورة الثامن عشر في افتتاح الدورة الرابعة للمؤتمر القومي، ٢٣ يوليو ١٩٧٠»، المصدر نفسه، القسم الثاني: يناير ١٩٦٩- سبتمبر ١٩٧٠، ص ٤٨٠.

وحدة هذا التحرير المنجز، انطلاقا من القاعدة، وبالتدرج من وطن الى آخر، في حركة التقائية وتضامنية، يمكن ان يفسح المجال نحو التوحيد السياسي «للأمة العربية» «وبناء مجتمع اشتراكي».

على المسلّمة القائلة: «إن وحدة النضال التي نحاول تحقيقها لا تكون ممكنة إلاّ بنضال الوحدة»[9]. يجيب الاستنتاج الناصري: الشعوب المحررة وحدها، والإرادات الشعبية الحرة من كل عبودية خارجية وداخلية، يمكن ان تنزع «حتمياً» و «طبيعياً» نحو وحدة «الأمة العربية».

على الوحدة أولا، والبقية تأتي فيها بعد، يجيب: التحرير اولا والبقية تأتي فيها بعد. هنا ايضا لا يسعنا إلا ان نستشفّ من خلال هاتين الأولويتين المختلفتين الفوارق الاجتماعية ـ التاريخية بين مصر، التي خضعت لخمس وسبعين سنة من الاحتلال والهيمنة السياسية ـ العسكرية البريطانية، القوية والماكرة، وبين المشرق الذي لم يعرف سوى خمس وعشرين سنة من الانتدابات، لكنه صُدم بعمليات بلقنة وبَتْر (إسكندرونة، فلسطين. .) عاشها كتفتيت لوحدة مفقودة. غير ان الخطاب الناصري تحمل كليا وباكرا جدا (١٩٥٤)[10] مسؤولية السعي التوحيدي: على «الأمة» «الواحدة» اصلا في أسسها وطموحاتها ان تحقق وحدتها السياسية ـ الدولتية.

لكن أي وحدة، مع من، وكيف؟ هنا، يستعيد الخطاب ويعقلن تجارب وأخطاء ممارسة واجهت مشكلة سياسية جديدة ومعقّدة جدا، في الواقع، اذا كان من السهل، نسبيا، الافصاح عن مناهضة القمع والهيمنة الخارجية، فقد كان من الأصعب بكثير تحديد الأشكال المثلى والسياقات المنشودة للتوحيد السياسي العربي. حول جميع هذه النقاط، يحدد الخطاب الناصري تدريجا استقامة المعتقد: فقد انتقل من وحدة الاندماج العضوي، المقبولة تحت تأثير الانتفاضة الكبرى فترة١٩٥٦ـ١٩٥٨ والضغط السوري الملح، الى القاعدة التي لم يتراجع عنها بعد ١٩٦٢: وحدة «اتحادية» (فدرالية) تدمج الأساس (الدفاع، السياسة الخارجية، التعليم والثقافة) وتحافظ على الشخصيات الوطنية الخاصة[11] وتهتم «بملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية

---

(٩) ميشيل عفلق، البعث والوحدة، ط٣ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ص١٤.

(١٠) «ذكرى الثورة عيد كل ثورة، ألقي هذا الخطاب بالجامع الازهر بمناسبة عيد الثورة الثاني في ٢٣ تموز/ يوليو سنة ١٩٥٤ »، الاهرام، ١٩٥٤/٧/٢٣، ص٣، وهو اول خطاب قال فيه عبد الناصر ان على العرب ان يكونوا امة متحدة: «ان هدف حكومة الثورة ان يكون العرب امة متحدة يتعاون ابناؤها في الخير المشترك،» (خارج العينة).

(١١) موقف الجمهورية العربية المتحدة من كل الدعوات المنادية بالوحدة. وثيقة نشرت تحت عنوان «رد القاهرة على جميع الذين ينادون بالوحدة في دمشق، وتفاصيله وأسبابه»، جاء فيها:

«ومن الدروس المستفادة من هذه التجربة (٥٨) فان صورة الوحدة في أي محاولة جديدة لها، لا بد ان =

الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية»[١٢]. ان جميع المحاولات والمشاريع والدساتير بين ١٩٦٣ و١٩٧٠ تجسد هذه النظرة الفدرالية للوحدة، التي تريد التوفيق بين فعالية نوع من المركزية وواقعية تراعي معطيات تاريخ «**الأمة العربية**» وجغرافيتها ووضعها الاجتماعي.

بعد صدمة الانفصال السوري عام ١٩٦١، طرح الخطاب الناصري شروطا صارمة لهذه الوحدة: فقد استبعد اللجوء الى «**القوة العسكرية**» «**الانقلاب**»[١٣]. وصار على القوى التوحيدية والثورية، في بقية البلدان العربية، ان تخضع لفترة تحضير طويلة، وتؤمن «**اختياراً شعبياً حراً**» يتجلى على شكل اتفاق شبه اجماعي «**الإجماع**»[١٤]. فلا وحدة عربية دون وحدة مجتمعة لقوى الشعب العاملة، ووحدة سياسية للقوى التوحيدية في جبهة قوية داخل البلد المرشح لدخول الاتحاد[١٥]. هنا، وبمعزل عن القيمة السامية للوحدة العربية، يوحي الخطاب الناصري بأن المقصود اولا هو الحفاظ على «**الوحدة الوطنية**» والمجتمعية الداخلية لكل بلد عربي وتعزيزها[١٦]. فما ان يبدي قسم مهم من الشعب المعني تحفظات وترددات حيال المشروع الاتحادي (كما في لبنان والعراق او السودان) حتى يردّد الخطاب الناصري دون كلل: «**وحدة وطنية**» داخلية و «**إجماع**» اولا. وعلى الرغم من ان الخطاب لا يسمّي الوقائع الاجتماعية بأسمائها، يمكننا ان نكتشف وراء هذا الهاجس الدائم وعيا ضمنيا لهشاشة المجتمعات العربية ولأولوية اندماجها.

إذاً الوحدة هي وحدة فدرالية، محضّر لها، مختارة بحرّية، ومرتكزة على اتفاق شبه إجماعي، تحمل لواءها جبهة متينة من جميع التيارات التوحيدية. لكن المقصود من خلال الوحدة، بالنسبة للخطاب الناصري، هو تأمين مهمتين ملحّتين للأمة العربية: دفاع وحماية أكثر فعالية ضد العدوان الخارجي المتربص بها دوماً، وضد التوسعية الصهيونية الكامنة دوما؛ ثم «**النمو المتكامل**» والتقدم الأسرع والأشمل، عن طريق توحيد الامكانات والطاقات. وإن كانت الوحدة تظهر، في الخطاب الناصري، كسياق محتّم وكغاية سامية؛ غير انها لا تظهر ابدا كهدف نهائي بحدّ ذاتها او كحل لجميع مشكلات الأمة العربية. إن ما قبل وما بعد الوحدة

= تختلف عن صورتها السابقة، ومن ذلك: انه لا بد ان تبقى الكيانات الوطنية داخل إطار الوحدة، إن كل كيان وطني يجب ان تكون له حكومته المحلية «المسؤولة امام السلطة الشعبية المنتخبة فيه» الاهرام، ١٩٦٢/٦/١١.

(١٢) مشروع الميثاق، ٢١ مايو ١٩٦٢، ص١١١.

(١٣) المصدر نفسه، ص١٠٨.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٨ و١٠٨ـ١٠٩.

(١٥) «المصدر نفسه، ص٥٣، وخطاب الرئيس جمال عبد الناصر بمناسبة العيد الحادي عشر لثورة ٢٣ يوليو في القاهرة، ٢٢/ ٧/ ١٩٦٣،» الوثائق العربية، ١٩٦٣، ص ٦٠١ (انظر العينة رقم (٩)).

(١٦) مشروع الميثاق، ٢١ مايو ١٩٦٢، ص١٨ و١١٠.

دائما موجودان. وفي هذا الصدد، تَعْبُر هموم التنمية والبناء الاشتراكي الخطاب الناصري من جهة الى اخرى. إن لموضوع «البناء الاشتراكي»، الذي هو ثانوي نسبيا في عينتنا المختارة لكنه مفصّل جدا في نصوص اخرى من الخطاب الناصري، مسارا غنيا ومعقدا: «**اشتراكية تعاونية وديمقراطية**» و «**علمية**»، تكشف عن تحولات الخطاب. وفي اطار اهتمامنا هنا، سوف نشير الى نقطتين فقط:

١ ـ إن الخطاب الناصري لا يطرح الاشتراكية على المستوى القومي، بل يكتفي باقتراح تعميم التجربة والنموذج المصري. وهذا مؤشر مقنع على ان تصوّر الوحدة العربية كان بنوع خاص سياسي الشكل.

٢ ـ ان مفاهيم البناء الاشتراكي تدور حول فكرتين: «**الكفاية**» و «**العدل**» والمقصود في اطار الكفاية هو «**توسيع قاعدة الثروة الوطنية**» و «**تنمية الاقتصاد القومي، والانتاج عبر التصنيع واصلاح الأراضي**» و«**تأمين العمل لكل فرد**». اما «**الطريق الرأسمالي**» فمستبعد «**لأنه لم يعد ممكنا في البلدان النامية**»، ولأنه لم يتمكن من النشوء تاريخيا الا «**باستغلال موارد الثروة في المستعمرات**»، ولأنه يفترض «**الاستغلال الداخلي من قبل الرأسمال الخاص**». إن الوجود الحالي «**للاحتكارات الرأسمالية العالمية الكبرى**» سيؤدي الى «**تبعية**» البلدان المتخلفة التي اختارت السبيل الرأسمالي (١٩٦٢). فالسبيل الوحيد اذا هو التنمية الاقتصادية المخططة والموجهة من الدولة. أما «**العدل**» فهو يعني اولا، بالنسبة للخطاب الناصري، «**اعادة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين**» حسب «**جهد كل فرد في تحقيق الدخل القومي**»، وتأمين «**سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج**» و «**توجيه فائضها طبقا لخطة محددة**»، كما يعني «**نهاية استغلال**» الطبقات والأفراد. ويستدعي هذا ضرورة بناء «**قطاع عام مهيمن في الصناعة والخدمات الكبرى**»، مع ابقاء حصة «**للرأسمال الخاص غير المستغل**». ان مبدأ العدل يعني في القطاع الزراعي «**توزيع الأرض الزراعية**» بشكل يؤمن «**الملكية الخاصة لكل فلاح**»[١٧].

«**اشتراكية**» تنموية تقودها الدولة، و «**اشتراكية**» إعادة توزيع في الريف، إنما ايضا «**اشتراكية**» حريصة على تهيئة سيطرة الشعب على جميع وسائل الانتاج. واذا كانت هذه الاشتراكية تفسح المجال لتغيير علاقات الانتاج في الزراعة من نمط اقطاعي الى نمط الملكية الخاصة الصغيرة والمتوسطة، فإننا لا نفقه جيدا كيف نتصور تغيير علاقات الانتاج في الصناعة. غير ان هذه مسألة اخرى لا تدخل في صلب موضوعنا الراهن. باختصار، تبرز

---

(١٧) المصدر نفسه، الباب الخامس، ص٤١ ـ ٤٥و٥٢ـ ٥٣؛ الباب السادس، ص٥٦ـ ٧٠؛ الباب السابع ص٨٢ـ ٩٢؛ الباب الثامن، ص٩٥ـ ١٠٥، خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر العام للاتحاد القومي، ٩ يوليو (تموز) ١٩٦٠، ص ٢٢ـ ٣١ (انظر العينة رقم (٦))؛ بيان الرئيس جمال عبد الناصر الى شعب الجمهورية العربية المتحدة في مساء يوم ١٦ اكتوبر ١٩٦١، ص ٨ـ ٩ و ١٨ (انظر العينة رقم (٧))، وخطاب الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر الشعبي في السويس بمناسبة عيد المدينة، ٢٢ مارس ١٩٦٦، (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د.ت.])، ص ٢٣ (انظر العينة رقم ١٣).

أمامنا صورة أمة سائرة نحو تحررها اولا، ثم نحو وحدتها، فيها هي تبني في مختلف اجزائها الشروط الاجتماعية والمادية لقوتها وتقدمها.

ثالثا: مركز «الأمة العربية»: مصر والدولة الحاضرة/ الغائبة

للأمة العربية مركز، او محور تنتظم حوله: إنه مصر، الشعب والبلد والدولة والجيش والقيادة. فالخطاب الناصري يؤكد ذلك بوضوح ومرارا عديدة: مصر هي « القاعدة » و«القلعة» و «طليعة النضال العربي»[١٨]. الجيش المصري هو «درع للأمة العربية» وقوتها الرادعة[١٩]. الدولة المصرية «الدولة النواة» للوحدة العربية. إن الخطاب القومي الناصري هو خطاب مرتكز على مصر، وتنصب نظرته على عالم تجد فيه كثرة من الشعوب والجماهير والقوى السياسية والتيارات العربية ان مرجعها ومرتكزها هما الصخرة الصلبة للكيان السياسي ـالدولتي المصري. العلاقة بين مصر والأمة العربية، هي علاقة الرأس بالجسد، والطليعة بالجماهير والقيادة بالقاعدة. ولكن هذه العلاقة لا تتنافى والتفاعل المتبادل والمتكافىء، فإذا كانت الشعوب والقوى العربية قد ثارت لدعم مصر في اعوام ١٩٥٦ و١٩٦٣ و١٩٦٧ (يرى الخطاب في ذلك تجليات للقومية العربية)، فإن مصر «تدافع عن الأمة العربية»، وهي، من خلال جيشها، «تموت في سبيل هذه الأمة» و«تساعد الثورات العربية التي تطلب المساعدة».

واذا كانت الدولة المصرية وحدها هي التي يمكن ان تشكل «الدولة ـ النواة» للوحدة العربية، فإن الدولة المصرية ـالسورية او المصرية ـ المشرقية هي وحدها التي يمكن ان تشكل «دولة ـ طوق» حقيقية تحتوي اسرائيل وتلجمها وتعيد حقوق الفلسطينيين وتردع قوى العدوان

---

(١٨) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر العام للاتحاد القومي، ٩ يوليو (تموز) ١٩٦٠، ص٤٣. «الثورة هي التحول فعلا الى قاعدة ثورية وطليعة ثورية لأمة بأكملها مش لحفنة قليلة من الناس» «خطاب الرئيس جمال عبد الناصر بمناسبة العيد الحادي عشر لثورة ٢٣ يوليو في القاهرة، ٢٢ / ٧/ ١٩٦٣،» الوثائق العربية، ١٩٦٣، ص ٥٩٧.

(١٩) «تقع مسؤولية سلامة المنطقة العربية في الدرجة الأولى على القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة»، «إن الجمهورية العربية المتحدة بالتاريخ وبالواقع هي الدولة العربية الوحيدة في الظروف الحالية التي تستطيع تحمّل مسؤولية بناء جيش وطني يكون بمثابة القوة الرادعة للخطط العدوانية الاستعمارية والصهيونية»، مشروع الميثاق، ٢١ مايو ١٩٦٢، ص٩١ و٩٣ على التوالي؛ «خطاب الرئيس عبد الناصر في القوات العائدة من اليمن، الاسكندرية، ١١/ ٨/ ١٩٦٣،» الوثائق العربية، ١٩٦٣ «إن مسؤوليتنا ليست محصورة داخل حدودنا المصطنعة ولكنها مسؤولية لا حدود لها في داخل الأمة العربية كلها،» الوثائق العربية، ١٩٦١، ص٦٤٧، و«الجيش الوطني هو درع للأمة»، المصدر نفسه، ص٦٥١.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الخارجي، وهكذا، اذا كانت مصر هي القاعدة الصلبة للدفاع العربي،فإن الدولة ـ الطوق ـ هي وحدها التي تمكّن من الانتقال الى الهجوم المضاد.

اذاً، المحورية والتكامل والدعم المتبادل هي التي تميّز العلاقة بين مصر والأمة العربية. والخطاب الناصري يلحّ على ذلك أياً كان موضوع العلاقة. اذا كان الأمر يتعلق بالاشتراكية، فان النموذج والتجربة المصريين يُقترحان على الأمة العربية، لكن مع التأكيد في الوقت نفسه على ان النمو المتكامل والمشاركة في الامكانات العربية، يشكلان مصدر التقدم لكل الأمة. واذا كان المقصود هو النموذج السياسي، فإن «**اتحاد قوى الشعب العاملة**» و«**الاتحاد الاشتراكي العربي**» يُقترحان كصيغ مثلى، لكن مع التأكيد في الوقت نفسه على ان التراضي العام (Consensus) ووحدة جميع القوى التوحيدية والثورية يشكلان شرطين يلازمان الوحدة مع مصر، وليس استئثار القوى «الناصرية» المحلية وحدها.

في ضوء هذه العلاقة، يمكن ان نفهم ما يبدو للوهلة الأولى، في الخطاب الناصري، مثيراً للدهشة: الغياب شبه التام للاشارة الى الدولة العربية، دولة الوحدة أي الدولة القومية. فبمقدار ما تكون الأمة كليّة الوجود بمقدار ما تبدو دولتها غائبة عن الخطاب.

وتُفسَّر هذه الخاصية جزئياً بثغرة يشارك الخطاب الناصري فيها كل الفكر السياسي العربي، ألا وهي: عدم وجود نظرية للدولة ونظرة مفصّلة عنها. لكنها تفسر خاصة بتأكيد ضمني يستمر طوال الخطاب، وهو: «ان الدولة العربية، ودولة الوحدة هي الدولة المصرية الموسّعة على بُعد الأمة العربية. فقد كان من الطبيعي والمحتم، في محيط من المجتمعات ذات الدول الضعيفة وغير الشرعية، ان ينتشر اشعاع احد أعرق التقاليد الدولتية في الانسانية (مصر) وان تمارس قوتها الجاذبة.

رابعا: القوى الحية للأمة العربية: الشعوب، القوى العاملة، القوى الثورية

في الخطاب الناصري، تقع القوى الحية «للأمة العربية» على ثلاثة أنواع: قوى فاعلة اجمالية ولا متميزة، قوى فاعلة سياسية مميزة نوعا ما، وقوى فاعلة اجتماعية، عامة إنما متميّزة. إن أهميتها ووزنها في الخطاب الناصري يأتيان بالضبط حسب الترتيب المذكور آنفاً.

١ ـ القوى الفاعلة الاجمالية، وهي الأكثف وجوداً. إنها كلها تصويرات لكائن جماعي عربي، اصبح فاعل تاريخه وسيّده. ويقدم تطور هذه القوى وتغيرها في الخطاب الناصري صورة مثيرة للاهتمام.

التصوير	عدد الصلات الأقصى	مرحلة التطور الأقصى
نحن	مرتفع جدا	جميع المراحل
الأمة العربية	٢١٨	المرحلة الثالثة (١٩٦١-١٩٦٣)
	٢٥٦	المرحلة السادسة (١٩٦٧- ١٩٧٠)
الشعوب العربية	١١٢	المرحلة الرابعة (١٩٦٣- ١٩٦٦)
العرب	٧١	المرحلة الاولى (١٩٥٢- ١٩٥٧)
الجماهير العربية	٥٠	المرحلة السادسة (١٩٦٧- ١٩٧٠)
الانسان العربي	٣٧	المرحلة السادسة (١٩٦٧- ١٩٧٠)

«**نحن**» هي بالطبع الصيغة الأعم، صيغة التطابق التام، والاندماج بين المخاطب ومخاطبيه. على هذا المستوى، لم تعد الأمة موضوع الخطاب الناصري بل فاعله. انها تتكلم عبره، ويُلغى كل فارق وتمييز، بالطبع، ان الصيغة النموذجية لكل خطاب قومي تُستخدم في أخطر الأوقات حيث لا يعود المطلوب هو الايضاح والاثبات والتحليل او الاشعار، إنما ايجاد التلاحم الأكمل بين الخطاب والقوة الجماعية.

اما الصيغ الأخرى فهي جميعها عمليات تموضع تُحدث نوعاً من البعد بين المخاطب والمخاطَب والواقع المصور.

والأمة العربية هي الشكل الدلالي (Sémantique) الأكثر تطورا والذي يظل كثير الحضور في جميع المراحل. بالفعل، ان هذا الشكل الأكثر شمولية هو ايضا الأكثر ملاءمة للجهد المبذول في الخطاب لتصوير الكائن الجماعي العربي كجسم موحد ومتجانس. ولكن قُدِّمت قبله وبعده اشكال اخرى فالشكل الأكثر بدائية ـالذي بلغ ذروة تطوره في غضون المرحلة الاولى (١٩٥٢- ١٩٥٧) حيث كان الشكل المهيمن ـهو: العرب. إنه شكل محايد، وشبه وصفي، وما قبل قومي، وواقع لأعمال مستقبلية. فالخطاب يذكر مثلا « **أمجادهم** » و«**حريتهم**» و«**اراضيهم الغنية بالثروات**» ووجودهم في شرق العالم القديم وغربه. كما يحدد لهم أهدافاً مشتركة مطروحة للمستقبل: ان يكونوا «**أسرة واحدة**» و «**يدا واحدة**»، وان تكون لهم «**كلمة واحدة**». ان الخطاب الناصري يكتشف، في هذه المرحلة الأولى، بشائر تحول قريب: «**لا بد ان نفهم أن العرب اليوم غيرهم بالأمس**»[٢٠]، «**قيمتهم في المجال الدولي كبرت وعظمت**»[٢١].

(٢٠) «خطاب للشعب المصري والأمة العربية في ١٢ آب/ اغسطس ١٩٥٦،» الاهرام، ١٩٥٦/٨/١٣، ص٣ (خارج العينة).

(٢١) «خطاب اعلان الرئيس تأميم قناة السويس، ٢٦يوليو ١٩٥٦،»الاهرام،٢٧/ ٧/ ١٩٥٦، ص٣.

لكن سرعان ما تراجع هذا الشكل البدائي نوعاً ما، بحيث ان «العرب» تحولوا، في الواقع وفي الخطاب الناصري، الى كتلة تاريخية منبنية وفعّالة. وهكذا، برزت «الشعوب العربية»، التي بلغ حقلها الدلالي مستواه الأقصى في غضون المرحلة الرابعة (١٩٦٣- ١٩٦٦) بعدما شهد تطورا قوياً منذ المرحلة الثانية (١٩٥٨- ١٩٦١). حينئذ، استطاع الخطاب الناصري ان يعلن «بأن شعوب الأمة العربية عاشت تاريخا واحدا». . الأمر الذي «جعل من كيانها وحدة واحدة»[٢٢]. ففي الخطاب الناصري، أتيحت للشعوب، التي اصبحت القوى الفاعلة للواقع القومي العربي، امكانية التغيير الجذري لهذا الواقع اذ اصبحت «قادرة على ان تعيد كتابة تاريخها» بل انها «قادرة على ان تعيد رسم خريطة ارضها»[٢٣]. نحن هنا في ذروة نهوض «حركة القومية العربية» وفي قلب التجربة الوحدوية الأولى. والخطاب الناصري يجاري أمل «الشعوب العربية» الكبير.

لكن، سرعان ما نضج هذا الشكل بدوره. لقد حدث هذا النضج في تركيب المفهوم بالذات، وانتقل الخطاب من هيمنة الجمع -«الشعوب العربية»- الى تأكيد المفرد -«الشعب العربي»-. وهو تحول تدريجي اتبع التطور التالي:

المرحلة	نسبة استعمال عبارة «الشعب العربي» في مجموع استعمالات «الشعوب العربية»(٪)
الثانية (١٩٥٨- ١٩٦١)	٣٥
الثالثة (١٩٦١- ١٩٦٣)	٤٥
الرابعة (١٩٦٣- ١٩٦٦)	٤٩
الخامسة (١٩٦٦- ١٩٦٧)	٦٦
السادسة (١٩٦٧- ١٩٧٠)	٣٢

يكشف هذا التحول عن توجه جذري في السلوك والخطاب الناصريين. «فالشعب العربي» سوف «يفضح عملاء الاستعمار المحليّين»، و «يحارب الرجعية العربية» و «يصفّي الاستغلال والاحتكارات». ان مجرد ترداد استعمال هذه العبارة بصيغة المفرد، محمّل وحده بالتهديدات للكيانات والبنى السياسية التي تديم انقسام «الأمة العربية». في الواقع، ان مجرد التأكيد بأن «الشعب العربي» «شعب واحد»، ينتج عنه التشكيك الضمني في شرعية معظم

(٢٢) «خطاب في حفل النقابات المهنية، ٢٠ مايو ١٩٦٤»، الأهرام، ١٩٦٤/٥/٢١، ص٢.

(٢٣) خطاب في المؤتمر العام للاتحاد القومي، ٩ يوليو (تموز) ١٩٦٠.

الأقطار العربية القائمة. فالخطاب الناصري، في سنوات التوجه الجذري هذه (١٩٦٦-١٩٦٧)، يعلن ذلك دون تردّد: الشعب العربي يحارب «الرجعية التي وراء الحدود المصنوعة استطاعت ان تبني لنفسها امتيازات طبقية شرهة»[٢٤].

واذا كانت مرحلة ما بعد ١٩٦٧ قد شهدت مجددا تراجع استخدام صيغة المفرد بنسبة ٣٢ بالمائة لضرورات تكتيكية واضحة، فان الخطاب الناصري قد أدخل تصويرين جديدين للواقع القومي العربي: «**الجماهير العربية**» و «**الانسان العربي**». هنا ايضا تستجيب عملية تحول ونضج المفاهيم الى حاجات مرحلة التعبئة المكثفة التي تلت الهزيمة ـ الكارثة في حزيران/ يونيو ١٩٦٧. فالشعب العربي المستعد للدفاع، المجروح والمهدّد في سلامته، يتصرف على شكل انتفاضة عنيفة في التاريخ. وفي الخطاب الناصري: ان «**الجماهير العربية**» (جماهير ٩ و١٠ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وبقية «أيام» السنوات الثلاث الأخيرة من عمر عبدا الناصر) «**رفضت الهزيمة**»[٢٥]، وهي «**أقوى من الحرب النفسية**»[٢٦]، و «**ستعبىء جهودها للدفاع عن الأمة العربية**» و«**عقدت ارادتها على ان تصمد وتكافح وتضحي وان تعمل حتى النصر**»[٢٧]. ان هذه «**الجماهير العربية**» التي يعتبرها الخطاب «**مؤمنة**» و«**واعية**» و«**صامدة**» تشكل في آن واحد قوة ضغط على «**الحكومات العربية**» المدعوة في الخطاب الناصري الى التضامن في سبيل الجوهر، ووعدا بتجديد «**الثورة العربية**» التي يرى الخطاب تباشيرها في تحرير عدن (١٩٦٧)، وفي الثورتين الليبية والسودانية (١٩٦٩)، وفي المشاريع الوحدوية الجديدة (١٩٧٠).

لكن هذا التجديد يتطلب نقداً ذاتياً وتعميقاً لصورة الانسان التي يجب على الأمة ان تكوّنها بنفسها. وها هو الخطاب الناصري لما بعد ١٩٦٧ يوسّع اول مرة موضوع «**الانسان العربي**».

هذا «**الانسان العربي**» هو «**العنصر الحاسم في تحقيق النصر**»[٢٨]. فهو «لن

---

(٢٤) «خطاب في الاحتفال بعيد الوحدة، ٢٢ فبراير ١٩٦٧،» وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات، القسم الاول: يناير ١٩٦٧- ديسمبر ١٩٦٨، ص ٥٨.

(٢٥) «خطاب في المؤتمر الشعبي بالمنصورة لشرح بيان ٣٠ مارس، ١٨ ابريل ١٩٦٨،» المصدر نفسه.

(٢٦) «خطاب عيد الثورة الثامن عشر في افتتاح الدورة الرابعة للمؤتمر القومي، ٢٣ يوليو ١٩٧٠،» المصدر نفسه، القسم الثاني: يناير ١٩٦٩- سبتمبر ١٩٧٠، ص ٤٧٥.

(٢٧) «خطاب في استاد الخرطوم الرياضي بمناسبة احتفالات السودان بعيد الاستقلال، اول يناير ١٩٧٠،» المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

(٢٨) «خطاب الى ضباط وجنود القوات المسلحة في احدى القواعد العسكرية لشرح بيان ٣٠ مارس، =

يستسلم»[٢٩]، انه «قادر على دفع التحدي»[٣٠] وهو «دائما أثّر في التاريخ»[٣١]. لكن خارج فعل الايمان هذا وخارج هذا الاهتمام الجديد بضرورة تغيير العقلية العربية، لم تُتح للخطاب الناصري فرصة تطوير هذه الصورة الجديدة «للانسان العربي»، التي نشعر بانه يميل اليها بينما هو يقترب من نهايته.

وهكذا، فان القوى القومية -باعتبارها قوى فاعلة اجمالية لا متميزة- مشدودة في الخطاب بين قطبين: قطب جماعي وحيد -«الأمة العربية»- وهو حاضر دائما لكنه مهيمن في غضون مرحلة اولى (١٩٥٨- ١٩٦٣) ثم في مرحلة ما بعد حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وقطب شعبي -شعبوي- «الشعوب، والشعب، والجماهير العربية»- ويشكل القطبان النتيجة الطبيعية لتجذّر الرؤية القومية في الخطاب ولنضجها التدريجي بين «الأمة» و«الشعب» ينبسط حقل التطور السياسي الناصري.

٢ - ان الفئة الثانية من قوى الأمة العربية هي فئة القوى الفاعلة السياسية المميزة نوعا ما. هذه الفئة هي أقل وروداً في الخطاب من الأولى لكنها مع ذلك غالبا ما تستخدم . وتشق هذه الفئة في الخطاب الناصري ثنائية جوهرية، تميز بين القوى «القومية» و«الوحدوية» والقوى الموصوفة «باللاقومية» و«اللاوحدوية». الأولى ترفع راية المشروع القومي، اما الثانية فهي حيادية هامشية، معادية او مستبعدة.

لا يعطي الخطاب الناصري سوى اهمية نسبية جدا للبنى والأشكال المؤسسية المتعلقة بالقوى الفاعلة السياسية: فهو يطلق عليها بلا تمييز وبصورة متعارضة الأسماء التالية:
«الحركات» -«القوى»- «الأحزاب»- «الأجهزة».

حتى انه يلجأ أحيانا الى استعمال الصيغة العامة جداً بقولة «جميع الـ» (مثلا: «جميع الوحدويين... جميع القوميين»). فضلاً عن ذلك، فان هذه القوى الفاعلة القليلة التميز مؤسسياً، توصف بمجموعة من الصفات السياسية نجدها بكافة التركيبات الممكنة في الخطاب:

	- «القومية»، «القوميون»
«الحركات»	- «الوطنية»، «الوطنيون»
«القوى»	- «الوحدوية»، «الوحدويون»

= ٢٩ ابريل ١٩٦٨،» المصدر نفسه، القسم الاول: يناير ١٩٦٧- ديسمبر ١٩٦٨، ص ٤٤٩.

(٢٩) «خطاب في طرابلس بمناسبة احتفالات ليبيا بجلاء القوات الامريكية عن قاعدة عقبة بن نافع، ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٧٠،» المصدر نفسه، ص٤٤٥.

(٣٠) المصدر نفسه، ص٤٤٥.

(٣١) المصدر نفسه، ص٤٤٩.

«الاحزاب» - «الشعبية»، «الشعبيون»
«جميع الـ» - «التقدمية»، «التقدميون»
- «الثورية»، «الثوريون»
- «المقاومة»

وهكذا، فان امكانية التركيب واسعة جدا، مثل «الحركات الشعبية الوحدوية»، و «الأحزاب القومية الوحدوية»، و «القوى القومية التقدمية» و «كل الثوريين الوحدويين».

يبدو اذا انه ليس للقوى الفاعلة السياسية في الخطاب الناصري ذاتية معينة او هوية ثابتة يمكن ان تنسب الى بنية هذه القوى ونوعها التنظيمي وانشائها وعقيدتها او اتجاهاتها الايديولوجية الثابتة. فهذه القوى تحدد ويعاد تفصيلها باستمرار من قبل الخطاب نفسه، تبعاً لمقتضيات الفترة التاريخية، وللصفات السياسية التي يتطلبها الوضع: صفات الوحدوية (مثلا بين ١٩٥٨ و١٩٦١ او في ١٩٦٣) والشعبية (بعد ١٩٦١ وبخاصة في ١٩٦٦-١٩٦٧) والمقاومة (بعد ١٩٦٧)، وصفة «القومية» الأكثر وروداً في جميع المراحل. وهكذا، فان القوى الفاعلة السياسية (وبالأخص التنظيمات الحزبية) لا تلقى سوى اعترافٍ باستقلالية محدودة، ولا تنال شرعيتها الا اذا جسدت في وقت معين احد أبعاد او صفات الحركة القومية والثورية العربية، التي تشملها وتتجاوزها. ان الدليل العكسي على هذا الوضع الثانوي للقوى السياسية المنظمة، يُقدّم بعدم ورود تسميات مباشرة لها: ويتهمها بالانتهازية والمزايدة والعداء «للقوى القومية» الحقيقية. اما عودتها الى داخل هذه الاخيرة فتترجم دائما باختفاء تسميتها باسمها. ان القوى السياسية البناءة التي يفصلها الخطاب الناصري على هذا النحو، تجد نفسها مدعوة من قِبَله لتحقيق اولوية مطلقة: التوحد. فالخطاب الناصري يقدّم تشكيلية غنية جدا من المفاهيم التي تدور كلها حول ضرورة التوحد:

بين هذه «القوى» ينبغي:
«التعاون»
«التجمع»
«الحشد»
«التكتل»
«الالتحام»
«التوحيد»

هنا ايضا، قلّما يهم الشكل المؤسسي والأشكال التنظيمية. لقد قدّم الخطاب الناصري تباعاً أشكالاً مثل «المجلس الأعلى لقوى التحرر القومية العربية»، و «جبهة القوى الشعبية الوطنية والتقدمية» وفكرة «حركة قومية عربية واحدة» او تعميم النموذج المصري «للاتحاد الاشتراكي العربي». تجمع جبهوي او تنظيم أوحد، قلّما يهم الأمر، شرط تلافي ذلك الشر

المطلق بالنسبة للفكر السياسي الناصري، الا وهو: الفئوية، وصراع الأحزاب والاتجاهات، وتنافس التنظيمات، والمطامع المتناقضة للقادة والكوادر السياسيين، التي تشكل كلها مصدر **«الأخطاء»** و **«الانحرافات»** و **«الانتهازية»** وحتى مصدر «شلل» داخل الحركة القومية العربية كما في داخل كل وطن.

هنا ايضا، نلاحظ مجدداً من خلال الخطاب، الهاجس الواحدي- التوحيدي للفكر الناصري، والخوف شبه الواعي من الانقسام والانشقاقات العقيمة داخل مجتمعات هشة وقليلة الانسجام. بلا ريب، يقود هذا الهاجس وهذا الخوف عمليا الى رفض التعددية السياسية الحقيقية وينجم عنهما خيار صارم معروض على **«القوى اللاقومية»**: الانحلال (كما هي حال الأحزاب الشيوعية في مصر وسورية عام ١٩٥٨) او الاندماج (كما اندمجت القوى والتيارات اليسارية المصرية في الاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٦٥).

لكن هل التعددية السياسية، مثلما عرفتها التجربة التاريخية **لغرب ما بعد التكون القومي** وللغرب المصنّع، هل هذه التعددية معقولة حقا في اطار جهد مكثف للتعبئة والتحرر الوطني يبذله مجتمع مهدد من العدوان الغربي وتحدي الاحتلال الصهيوني والقوى النابذة الداخلية، في وقت واحد؟ وفي المقابل اوليست هذه التعددية ضرورية للتسييس الحقيقي لقوى الأمة الحية وتعبئتها ومشاركتها الفعالة في النضال؟ إننا هنا وسط جدل حول معاني الديمقراطية لم يخرج منه بعد الفكر السياسي العربي المعاصر.

٣ ـ ان الفئة الثالثة، الأقل ورودا، من فئات قوى **«الأمة العربية»** المستخدمة في الخطاب الناصري هي القوى الاجتماعية العامة المتميزة نوعاً ما.

ينظر الخطاب الى القوى الاجتماعية **«للأمة العربية»** تبعاً للفئتين الوظائفيتين اللتين شكلتا جوهر الرؤى المجتمعية في جميع النظريات الاجتماعية ما قبل الحديثة: المنتجون والمدافعون. في الواقع، ان القوتين الاجتماعيتين الرئيسيتين اللتين يشير اليهما الخطاب هما **«قوى الشعب العاملة»** او **«القوى العاملة»** من جهة، و **«الجيوش العربية»** من جهة اخرى. الى الجيوش تؤول مهمة **«الدفاع عن الأمة العربية»**(٣٢) و **«الموت من اجلها»**(٣٣) اذا اقتضى الأمر، بينما **«تطلب الأمة العربية من العمال جهدا كبيرا وعملا في جميع الاتجاهات»**(٣٤).

---

(٣٢) «خطاب في استاد الخرطوم الرياضي بمناسبة احتفالات السودان بعيد الاستقلال، اول يناير ١٩٧٠،» ص ٢٦٠ (انظر العينة رقم (١٧)).

(٣٣) «خطاب الى ضباط وجنود القوات المسلحة في احدى القواعد العسكرية لشرح بيان ٣٠ مارس، ١ ابريل ١٩٦٨،» ص ٤٥٠ (انظر العينة رقم (١٦)).

(٣٤) «كلمة في اعضاء المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، ١٥ ابريل ١٩٦٨،» المصدر نفسه، ص ٣٩٧ (انظر العينة رقم (١٦)).

في اغلب الاستعمالات، تسمى القوى الاجتماعية اذا بصيغتها الأعم، والأقل تميّزاً، أي بالصيغة التي تشكل تجسيدا للمهمتين الأساسيتين من اجل بقاء الأمة وتقدمها.

لكن ابتداء من ١٩٦١ـ ١٩٦٢ بنوع خاص، بدأ الخطاب بتسمية قوى أكثر تحديدا، عاكساً في ذلك تجذّر النظرة الاجتماعية الناصرية. في البدء، ظهر «العامل»، الذي كان لا يزال نموذجا اجتماعيا اكثر منه فئة واقعية، لكن الخطاب رفعه الى المركز الموموق لـ «أساس الأمة العربية»[٣٥]. وهكذا، تحرر «العامل» تدريجا من كونه مجرد وسيلة للأمة لتأمين بقائها وتقدمها، وراح يحتل مركزاً اكثر فعالية باعتباره القاعدة نفسها لبناء الأمة. وتمّ اجتياز مرحلة جديدة، ابتداء من ١٩٦٤ـ ١٩٦٥، عندما انتقل الخطاب الى تسمية «قوى الشعب العاملة». إنطلاقا من هنا، تكوّن الفاعل الاجتماعي الشعبي. انهم يشكلون رأس حربة «الثورة العربية»[٣٦] ولهم مصلحة أساسية في «الوحدة العربية» التي يجب ان تتحقق بتدخلهم الفعّال[٣٧].

إن «العمال والفلاحين» الذين تمّ تعريفهم إيجابياً في مقابل الفئات السلبية («الإقطاع»، «كبار ملاكي الأراضي»، «الاحتكارات»، «الرأسمال المستغل») قد أصبحوا بعد ١٩٦٧ مواطنين كاملي الحقوق في «الأمة العربية»[٣٨]: على التنظيم الاجتماعي-الاقتصادي أن يؤمن مصالحهم بالدرجة الأولى، وعلى التمثيل السياسي أن يمنحهم هيمنة شرعية.

على هذا المستوى، يجب أن نضيف بأن النظرة القومية الناصرية للقوى الاجتماعية لم

---

(٣٥) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في ٣٠ سبتمبر (ايلول) ١٩٦١ في المؤتمر الشعبي في ميدان الجمهورية بعد مرور ٢٤ ساعة على قيام حركة التمرد الانفصالية في دمشق (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.])، ص ١٠ (انظر العينة رقم (٧)).

(٣٦) «خطاب الرئيس عبد الناصر في حفل النقابات المهنية، ٢٠ مايو ١٩٦٤،» الاهرام، ٢١/٥/١٩٦٤ (انظر العينة رقم (١١)).

«ان قوى الشعب العاملة في الوطن العربي كله تقود الآن معركة مقدسة من اجل اهدافها الثورية في الحرية والاشتراكية والوحدة»، الاهرام، ٢١/٥/١٩٦٤، ص٣.

(٣٧) المصدر نفسه. «ان الثورة العربية بقوى الشعب العاملة تزداد كل يوم قوة واندفاعا»، الاهرام، ٢١/٥/١٩٦٤، ص٣.

(٣٨) «كلمة في اعضاء المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، ١٥ ابريل ١٩٦٨،» وثائق عبد الناصر، خطب، احاديث، تصريحات، القسم الاول: يناير ١٩٦٧ـ ديسمبر ١٩٦٨، ص ٣٩٨ (انظر العينة رقم(١٦)): «الامة العربية، هذا التعبير يشمل عناصر كثيرة: الحكومات العربية، القوى الشعبية، قوى الجماهير العربية، قوى العمال والفلاحين والمثقفين، ثم القوات المسلحة العربية، ثم الجيوش الشعبية العربية.».

تعترف، حتى في طورها النهائي، بواقع طبقات اجتماعية ومفرَّدة. فالتسميات أمثال «**الطبقة العاملة**» أو «**طبقة الفلاحين**» أو «**الطبقة البورجوازية**» لا تظهر، على الأقل في حقول مفاهيم الأيديولوجية القومية العربية. ذلك أن الاعتراف بطبقات ككيانات متميّزة، يعني الاعتراف بوجودها كقوى سياسية ممكنة، وكمراكز تقرير، وكفئات داخلية مناوئة احتمالياً؛ كل ذلك في فترة تاريخية تنصبّ فيها كل قوة القول والعمل في اتجاه اندماج الأمة العربية وتوحيدها وتأكيدها كفاعل تاريخي مستقل في عالم من الأمم تنافسي أو معادٍ.

إن قوة الخطاب هذه تفسرّ الغياب شبه التام للفئات الاجتماعية «العمودية»، ما قبل الحديثة (القبائل، الطوائف، التضامن الاقليمي أو القبلي. . .) في عداد العناصر الاجتماعية المكوّنة للأمة العربية. فالخطاب الناصري لا يمنح هذه الفئات بالطبع أي صفة شرعية أو حتى واقعية باعتبارها قوى اجتماعية مستقلة. إنه يميل مثلاً إلى حل الطوائف الدينية بتحويلها إلى إنتماء روحي صرف يحدّده انتساب فردي وشخصي[٣٩]. فالعرب في الخطاب الناصري هم إما مسلمون وإما مسيحيون وإما يهود[٤٠]. إن اختلاف معتقداتهم (مع أنها من مصدر إلهي واحد) لا يعوق إطلاقا إنتماءهم المشترك الذي يكرّر الخطاب الناصري تأكيده- إلى الثقافة العربية والقومية العربية. وهو لا يبرّر إطلاقاً العمل أو التحالف القومي أو التنظيم الدولتي المبني على هذا الاختلاف في المعتقدات[٤١]. فالخطاب الناصري مثلاً لا يعترف، حتى في المشرق، بوجود طوائف كجماعات اجتماعية- سياسية، وليس هناك برأيه سوى «**فتن طائفية**» يثيرها العدو الخارجي، وهي ليست غالباً سوى صراعات اجتماعية تضلّلها وتحرّكها الطبقات الداخلية المهيمنة[٤٢].

---

(٣٩) «خطاب ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٦١،» (خارج العينة).

(٤٠) «حديث مع مسيو شوفيل مندوب التلفزيون الفرنسي، ٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٦٩،» **وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات، القسم الثاني: يناير ١٩٦٩- سبتمبر ١٩٧٠**، ص١٢١ (خارج العينة): «نحن لم نفرق في يوم من الأيام بين العربي المسلم والعربي المسيحي والعربي اليهودي، بل ان المسلمين والمسيحيين واليهود عاشوا جنبا الى جنب في هذه المنطقة من العالم قرونا طويلة بدون أي خلافات».

(٤١) «لكن الاسرائيليين يصرّون على التخلص من الفلسطينيين وعلى أن يقيموا دولتهم على أساس «اليهودية» وينظرون الى اليهودية لا كعقيدة فحسب بل كقومية، وهذا يعقد المشكلة. ولست ادري ما الذي يحدث لو اننا قررنا ان نقيم دولتنا على الاسلام وقرر آخرون ان يقيموا دولتهم على المسيحية وقرر غيرهم ان يقيموا دولتهم على البوذية. لسوف تكون هناك في كل مكان أعمال تنم عن التعصب»، «حديث الى وليام توهي ورولاند ايفانز مدير تحرير لوس انجلوس تايمز لشؤون الشرق الأوسط، ٣ شباط/ فبراير ١٩٧٠،» **وثائق عبد الناصر، خطب، أحاديث، تصريحات، القسم الثاني: يناير ١٩٦٩- سبتمبر ١٩٧٠**، ص٢٩٥ (انظر العينة رقم (١٧)). انظر ايضا: «حديث الى مجلة تايم الامريكية، ١٢ ايار/ مايو ١٩٦٩،» المصدر نفسه، ص١٥٤، (انظر العينة رقم (١٧)): «لا نستطيع ان نتصور اقامة الأوطان على اساس الديانات فتصبح هناك أوطان لا يعيش فيها غير المسلمين، وأوطان لا يعيش فيها غير المسيحيين، وأوطان لا يعيش فيها غير البوذيين».

(٤٢) «خطاب٢٢ تموز/ يوليو ١٩٦١،» (خارج العينة)، و**خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر التعاوني في ٢٦ نوفمبر ١٩٥٨**، ص ٥١ (انظر العينة رقم (٥)).

على هذا المستوى، يكشف الخطاب الناصري في آن واحد عن اتجاهه العلماني العميق والجديث وعن مثالية منعته من أن يرى أشكال التجمع والتضامن التقليدي، ما قبل الحديث، ومن أن يعي بأن معرفة هذه الأشكال وتحليلها كفيلان وحدهما بفتح الطريق إلى حلّها واندماجها الحقيقي في المشروع القومي.

خامسا: أعداء «الأمة العربية»: الاستعمار وعملاؤه وحلفاؤه

لقد شكّل تصوير العدو دائماً أحد العناصر الأكثر تعبيراً وكشفاً عن البنية الداخلية لأيديولوجية قومية وعن توازناتها واتجاهاتها الأساسية. فالتصوير الناصري لأعداء الأمة يتمفصل، مثل تصوير الأهداف القومية (حرية- اشتراكية- وحدة)، حول ثالوث جهنمي بالطبع يضم **«الاستعمار والصهيونية (إسرائيل) والرجعية العربية»**[٤٣].

ولكن، يجب أن نضيف على الفور بأن العلاقات بين أعضاء هذا الثالوث المعادي هي علاقات متفاوتة جداً. فالاستعمار هو بلا منازع القوة الحاسمة والمصدر الأول الذي لا يشكل العنصران الآخران، في النهاية، سوى امتدادٍ له. وتعتبر إسرائيل بصورة خاصة كمظهر وكشكل خاص من أشكال الحركة الاستعمارية، وكتكوين ساهمت القوى الاستعمارية بشدة في خلقه. ويجمع الخطاب، أحياناً كثيرة، بين إسرائيل و**«الذين يقفون وراء إسرائيل»** ويشدّد على المبادلة بين دعم الإستعمار المستمرّ لإسرائيل والخدمات التي تؤديها هذه الأخيرة لمصالح الإستعمار في محاربتها **«لحركة القومية العربية»**. وتعتبر **«الرجعية العربية»** بصورة خاصة كتحالف بين **«عملاء»** الاستعمار و**«أعوانه»** الذين يعطيهم الخطاب في مرحلة أولى (قبل ١٩٦١) قدراً محدوداً جداً من الاستقلالية والكيان الخاص. ثم يميل الخطاب في مرحلة ثانية (بعد ١٩٦١) إلى تحديد أكبر لميزات كل من العناصر الثلاثة ولمصالحها الخاصة. لكن التصور الغالب يظلّ ذلك المتعلّق بعدو أساسي كلّي الوجود، يحاول الاعتماد في عمله، إلى جانب التدخل المباشر، على عنصرين محليين: واحد في قلب المنطقة العربية (إسرائيل) وآخر في وسط المجتمعات العربية (الرجعية).

وتختلف تحديدات الاستعمار بين مرحلتي الخطاب: قبل ١٩٦٥، كان المقصود بخاصة بريطانيا وفرنسا، وبعد ١٩٦٥ صارت الولايات المتحدة هي المقصود أساساً.

---

(٤٣) «خطاب في الاحتفال بعيد الوحدة، ٢٢ فبراير ١٩٦٧،» وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات، القسم الاول: يناير ١٩٦٧- ديسمبر ١٩٦٨، ص٨١ (انظر العينة رقم (١٤)): «التحالف المعادي لآمال الأمة العربية، التحالف الثلاثي: الاستعمار والرجعية عن يمينه واسرائيل عن يساره».

إن الخطاب القومي الناصري يحدّد للاستعمار ثلاثة مطامع دائمة ومحاولة قصوى: فالاستعمار يطمح أولاً إلى «**السيطرة على الأمة العربية**». إلى «**تحديد أو تقرير مصيرها**»[٤٤]. كما يطمح أيضاً إلى إدامة «**انقسامها**» أو حتى إلى «**تفتيتها**» أكثر ما يمكن من أجل شلّها[٤٥]. وهو يطمح أخيراً إلى «**نهب ثراوتها**» و«**إرغامها على التخلف**»[٤٦] الاجتماعي- الاقتصادي. وهكذا يعتبر الاستعمار في آن واحد كاستعباد للأمة وكعائق لوحدتها وكمصدر لتأخرها الاقتصادي. أما الأمة فتتكونّ كفاعل تاريخي بفضل حركة مقاومتها بالذات ومواجهتها الظافرة تدريجاً لمطامع العدو الدائمة.

إن «**حركة القومية العربية**» هي مقاومة الاستعمار الفعلية. ولكي يحاول الاستعمار وقف هذه الحركة، يلجأ إلى التطرف: إنه لا يسعى إلى «**ضرب**» الحركة «**وتصفيتها**» فقط، بل حتى إلى ضرب «**الجنسية العربية**» وتصفيتها (من الجزائر إلى فلسطين، ومن الخليج العربي إلى حرب ١٩٦٧). إذاً، الخطاب الناصري يعتبر الاستعمار ليس كارتهان لحرية الأمة فقط إنما أيضاً كخطر على بقائها بالذات.

لكن للحركة الصهيونية (وإسرائيل)، في الخطاب القومي الناصري، مطامع أكثر تركيزاً: الحفاظ على كيان «عنصري» وتقويته، تأمين الهيمنة على جزء من الأمة العربية؛ المساهمة بكل الوسائل الممكنة في إدامة انقسام الأمة العربية.

إذا كان الاستعمار في آن خطراً على حرية الأمة العربية وتقدمها ووحدتها وحتى بقائها، فإن إسرائيل هي بنوع خاص خطر على وحدتها. لأن الخطاب الناصري يعتبر أن إسرائيل عائق من النوع الجغرافي أمام تحقيق الوحدة، فهي تريد أن «**تفصل المشرق العربي عن المغرب العربي**»[٤٧]، لأنه يسكنها الخوف من التطويق الإستراتيجي، ومن تعزيز القوة الاقتصادية والعسكرية للأمة العربية. فدولة الوحدة هي أيضاً «**دولة- الطوق**»، ولذلك يهدف العدو الإسرائيلي بالدرجة الأولى إلى ضرب المشروع التوحيدي.

العنصر الأخير في هذا الثالوث، هو العدو الداخلي الذي كان في البدء هامشياً جداً في الخطاب الناصري: فالأمر يتعلق، كما يدكرّ الخطاب، «**بقلّة ضئيلة**» يحرّكها العدو الخارجي،

---

(٤٤) مشروع الميثاق، ٢١ مايو ١٩٦٢، ص٧١.

(٤٥) خطاب السيد الرئيس في اليوم التاريخي لاعلان الجمهورية العربية المتحدة في اول فبراير ١٩٥٨ بالقاهرة (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.])، ص١ (انظر العينة رقم (٤)): «ارادوا دائما ان يقسموها الى امم صغرى»، و«خطاب في الاحتفال بعيد الوحدة، ٢٢ فبراير ١٩٦٧،» وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات، القسم الاول: يناير ١٩٦٧- ديسمبر ١٩٦٨، ص٥٨: « الاستعمار يريد دائما امة عربية ممزقة يسهل مواجهة شعوبها».

(٤٦) مشروع الميثاق، ٢١ مايو ١٩٦٢، ص١٣.

(٤٧) «خطاب الرئيس عبد الناصر في القوات العائدة من اليمن، الاسكندرية، ١١/ ٨/ ١٩٦٣،» الوثائق العربية، ١٩٦٣، ص ٦٤٨ (انظر العينة رقم (١٠)).

وهي تشكل «عملاءه» أو «أعوانه». يصف الخطاب هذه «القلة» وكأنها استبعدت نفسها عن الأمة: إنهم «منحرفون» و«خارجون»: وأخيراً، ليس لهذه الأقلية سوى القليل من العمل المستقل، وبالتالي ليس لها مطامع خاصة.

في مرحلة ثانية، ومع تجذير القول والفعل الناصريين بعد الانفصال السوري عام ١٩٦١ (الذي لعبت فيه الرجعية السورية دوراً مهماً)، يعيد الخطاب الناصري، في محاولة من النقد الذاتي تقويم العدو الداخلي. حينئذ، اعترف له بكيان خاص وبنوع من الوحدة. «فالعملاء» و«الأعوان» أصبحوا تدريجاً «القوى الرجعية» ثم «الرجعية العربية»، الشريكة الكاملة لثالوث الأعداء. حتى إن الرجعية العربية قد تحددت في المرحلة الرابعة (٦٤-١٩٦٥) بعناصرها الاجتماعية الرئيسية («كبار الملاكين: الاقطاع»، «الرأسمال المستغل»؛ «الاحتكارات الصناعية والتجارية»)[٤٨].

إن الرجعية تعارض وحدة الأمة، لأنها تهدف إلى الحفاظ على «الامتيازات الطبقية الشرهة التي استطاعت أن تبنيها وراء الحدود المصنوعة»[٤٩]. والرجعيون هم عقبة أمام تقدم الأمة لأنهم «نهبوا أموال العرب»[٥٠]. إن الرجعية في خدمة أعداء الأمة لأن «الاستعمار ينسّق العمل معها»[٥١]، فهو الذي «يسلّحها» وهي «تسير في نفس خطط الاستعمار وإسرائيل»[٥٢]. وفي عودة إلى المنهج الأصلي، يؤكد الخطاب وهو يلاحظ هذه التبعية الشديدة بأن: «الرجعية العربية، لا يمكن أن نفصلها عن الاستعمار»[٥٣]. إن التراجع الإستراتيجي الذي أوجبته هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ قد ظهر في محاولة تحويل العدو الداخلي مجدداً إلى «قلة ضئيلة» من «العملاء» للخارج، لكن، في نهاية المرحلة، يذكّر الخطاب الناصري أو يلاحظ بأن: «عداءها (الرجعية) لأهداف النضال العربي أقوى من عدائها للاستعمار»[٥٤].

---

(٤٨) «خطاب الرئيس عبد الناصر في حفل النقابات المهنية، ٢٠ مايو ١٩٦٤،» الاهرام، ٢١/ ٥/ ١٩٦٤، ص ٢ (انظر العينة رقم (١١)): «فإن المجتمع القومي الذي يتطلع اليه العمل الوحدوي لا يتسع لهذه القوى المعادية للجماهير: الاقطاع ورأس المال المستغل ركائز الاستعمار واحتكارته».

(٤٩) «خطاب في الاحتفال بعيد الوحدة، ٢٢ فبراير ١٩٦٧،» وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات، القسم الاول: يناير ١٩٦٧- ديسمبر ١٩٦٨، ص٥٨ (انظر العينة رقم (١٤)).

(٥٠) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر الشعبي في السويس بمناسبة عيد المدينة، ٢٢ مارس ١٩٦٦، ص ٤١ (انظر العينة رقم (١٣)).

(٥١) «خطاب في الاحتفال بعيد الوحدة، ٢٢ فبراير ١٩٦٧،» وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات، القسم الاول: يناير ١٩٦٧- ديسمبر ١٩٦٨، ص ٦٩ (انظر العينة رقم (١٥)).

٥٢) المصدر نفسه، ص٧٢.

(٥٣) المصدر نفسه، ص٦٦.

(٥٤) المصدر نفسه، ص٦٩.

وإن كانت الرجعية العربية هي عدو داخلي دائم، فإن الخطاب الناصري قد حدّد، في أحوال عديدة، خصوماً ظرفيين. إنهم خصوم ظرفيون، لكن عندما ينفجر النزاع، يصبحون أعداء مطلقين إلى حدّ أنهم يعتبرون «أعداء الأمة العربية». ويرافق هذا التصعيد ضد القوى المتهمة بطعن المشروع القومي والتوحيدي، تأكيد مزدوج: أولاً: نفي كل خلاف أيديولوجي حقيقي مع هذه القوى، مع التشديد على الطموحات الشخصية والمصالح الحزبية لقادتها[٥٥]. ثانياً: اتهام هذه القوى خصوصاً بالخداع والمزايدة[٥٦].

إن أعداء الأمة العربية- في الخطاب الناصري-سواءا كانوا خارجيين أم داخليين، دائمين أم ظرفيين، يتصرفون وفقاً لأربعة أشكال رئيسية: التدخل المباشر (احتلال، قواعد عسكرية، اعتداءات...) والمؤامرة، وحملات الدعاية والضغوط الاقتصادية. إن «المؤامرة» هي في آن واحد شكل خاص وبعدٌ لكل الأشكال الأخرى. فالعدو متآمر بطبيعته، وبالتحديد تقريباً. أما العمل الاقتصادي (تمويل العدو وضغط على الأمة) والعمل النفساني (تضليل بواسطة وسائل الإعلام والحملات السياسية) والعمل العسكري (اعتداءات وتهديدات بالإعتداء) فيعتبرها الخطاب الناصري بمثابة أبعاد متكاملة ومتنوعة الاستخدام لتلك الحرب الشاملة التي يستمر الأعداء في شنّها على الأمة العربية.

على أي حال، تبرز من تصوير الأعداء، في الخطاب الناصري، صورة مؤثّرة جداً: إن القوى المعارضة للأمة العربية تبدو أكثر حسماً، بالنسبة لمستقبل هذه الأمة وديناميكيتها، من العقبات الداخلية والعوامل الموضوعية والعوائق الاجتماعية- التاريخية. فدحر الأعداء يبدو أهم من التغلّب على النقائص الذاتية، كما لو لم تكن المهمة الثانية الشرط الضروري للمهمة الأولى.

سادسا: «الأمة العربية» بين المقدّس والماضي والتقدم

ما هي العلاقات التي تقيمها الأمة العربية، حسب الخطاب الناصري، مع المقدس ومع ماضيها الخاص ومستقبلها؟ ما هي المراجع الأخيرة التي تستند اليها الصورة الناصرية عن الأمة العربية؟

إن «الأمة العربية» في الخطاب الناصري، لم تعد أمة متمحورة حول الله وموحّدة بأنظمة

---

(٥٥) «خطاب الرئيس جمال عبد الناصر بمناسبة العيد الحادي عشر لثورة ٢٣ يوليو في القاهرة، ٢٢/ ٧/ ١٩٦٣،» الوثائق العربية، ١٩٦٣، ص ٥٩٢ (انظر العينة رقم (٩)).

(٥٦) المصدر نفسه، ص٥٩٤.

الشريعة «فالأمة العربيةمؤمنة بالله وبنفسها»(٥٧) و«إرادة الله»، في المقابل، «تلهمها وتوجّه خطاها»(٥٨) و(بعد ١٩٦٧) «الله يريد لها النصر»(٥٩)، لكنه لا يفرض عليها قط أهدافها ولا جوهر اخلاقها ولا نماذج تنظيمها السياسي والاجتماعي.

على صعيد آخر، يفضّل الخطاب الناصري العلاقة بالله على العلاقة بدين معيّن وبتقاليده الخاصة. فإن كانت الامة العربية طبيعياً «تعتز بتراثها الإسلامي»(٦٠)، وان كان «الاسلام هو «آخر رسالات السماء الالهية»(٦١) في ارض النبوة هذه»، وان كان انتشاره السريع قد كشف الوحدة العميقة «للمنطقة العربية»(٦٢)، مع ذلك فإن الخطاب القومي الناصري لا يشير الى «قيم اسلامية» و «تعليم اسلامي» وانظمة اسلامية اخلاقية وقانونية واجتماعية صالحة للامة العربية. بالعكس، إن «روح الاسلام» هي «حافز يدفع الى اقتحام المستقبل»(٦٣)، ويكتفي الخطاب الناصري بالاشارة الى تلاؤم الاسلام مع اهداف الامة: «إنه على توافق وانسجام كاملين مع مطالب الحرية السياسية والحرية الاجتماعية والحرية الثقافية»(٦٤).

في نزوعه الى «روحنة» الدين، يبذل الخطاب الناصري جهداً كبيراً للفصل بين المسيحية

---

(٥٧) «خطاب في استاد الخرطوم الرياضي بمناسبة احتفالات السودان بعيد الاستقلال، اول يناير ١٩٧٠،» وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات، القسم الثاني: يناير ١٩٦٩- سبتمبر ١٩٧٠، ص ٢٦٤ (انظر العينة رقم (١٧)).

(٥٨) بيان الرئيس جمال عبد الناصر الى شعب الجمهورية العربية المتحدة في مساء يوم ١٦ اكتوبر ١٩٦١، ص ٣ انظر العينة رقم (٧)).

(٥٩) «خطاب في استاد الخرطوم الرياضي بمناسبة احتفالات السودان بعيد الاستقلال، اول يناير ١٩٧٠،» وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات، القسم الثاني: يناير ١٩٦٩- سبتمبر ١٩٧٠، ص ٢٦٥ (انظر العينة رقم (١٧)).

(٦٠) «كلمة في الحفل الذي أقيم تكريما للرئيس مختار ولد دادة رئيس جمهورية موريتانيا بمناسبة زيارته للجمهورية العربية المتحدة، ٢٧ آذار / مارس ١٩٦٧،» المصدر نفسه، القسم الاول، ص ١٣٠ (خارج العينة).

(٦١) خطاب السيد الرئيس في مجلس الامة بمناسبة اعلان اسس الوحدة بين مصر وسوريا في ٥ فبراير سنة ١٩٥٨ بالقاهرة (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.])، ص ٣ (انظر العينة رقم (٤)).

(٦٢) مشروع الميثاق، ٢١ مايو ١٩٦٢، ص٢١.

(٦٣)«كلمة في الحفل الذي أقيم تكريما للرئيس مختار ولد دادة رئيس جمهورية موريتانيا بمناسبة زيارته للجمهورية العربية المتحدة، ٢٧ آذار/ مارس ١٩٦٧،» وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات، القسم الاول: يناير ١٩٦٧- ديسمبر ١٩٦٨، ص ١٣٠ وانظر العينة رقم (١٤): «ان الأمة العربية في تطلعها الى المستقبل ترفض منطق هؤلاء الذين يريدون تصوير روح الاسلام على انها قيد يشد الى الماضي، وهي ترى ان روح الاسلام حافز يدفع الى اقتحام المستقبل...».

(٦٤) المصدر نفسه، ص١٣.

كرسالة للمسيح وبين الغرب المعتدي والتوسعي[٦٥]. فالحملات الصليبية والاستعمار مجّردان من حوافزهما الدينيـة المزعـومة ومـركزان حـول دوافع سيـاسية واقتصـادية بحتـة[٦٦]. ويؤكد رجحان القومي على الديني بتشديد الخطاب على مساهمة «**مسيحيـة المشرق العـربي في مقاومـة الصليبيين**»، ثم «**في النضال المناهض للاستعمار**»[٦٧]. إنها نظرة روحانية للإسلام والمسيحية، نظرة تعطي استقلالية واسعة للمستوى الدنيوي بالنسبة الى المستوى الديني الـذي نذكّـر بأن وروده في مجموع العينة محدود جداً.

اذا كانت الأمة العـربية، لم تعـد أمة قـدسية، فهي ليست ايضـا أمة مـاضويّـة يحرّكهـا طموح للعودة إلى العصر الذهبي. أولاً: إن الخطاب الناصري لا يجري عملية إرتجاعي للأمة فـالماضي هـو ماضي «**المنـطقة العـربية**»، وغـالباً مـاضي «**القوميـة العربيـة**» (بمعنى «**الجنسيـة العربية**»)، لكن «**الأمة العربية**» و«**الحركـة القوميـة العربيـة**» و«**الوحـدة العربيـة**» هي حقائق معاصرة، وأحياناً من عُمْر الخطاب الناصري نفسـه. بالـطبع إن الأمـة العربيـة تسترد شـرعياً ماضي المنطقة العربية وترث من تاريخ «**الجنسيـة العربيـة**»، لكن الخطاب النـاصري لا يميـل إطلاقاً إلى إعادة بناء نوع من التاريخ المقدس للأمة السـائرة نحـو أهدافهـا عبر العصـور. إن الماضي العربي الذي ترثه الأمة ليس موضوع تمجيـد مفرط في الخـطاب الناصـري. بالـطبع، يمكن لهذا الخطاب أن يعرب عن فخر مبرّر بالانتماء إلى مركز «**الحضارات العـريقة**»، إلى مقـر «**الديانات السماوية**» الثلاث، وإلى كيانات لعبت «**دوراً تاريخياً كبيـراً**». لكنه لا يحـاول البتة أن يبحث في المـاضي عن عصـر ذهبي، وعن عهـد تـأسيسي ينبغي تجـديـده، أو عن نمـوذج سيـاسي ينبغي استرجـاعه. فليست هنـاك إشارات إلى «الخلفـاء الراشـدين» ولا إلى المجتمع العـربي- الإسلامي الأول ولا إلى الـدول الخليفيـة الكبـرى. إن مـاضي الأمـة، في الخـطاب النـاصري، هـو بالأحـرى زمن الاضطهـاد والجهـل والكفـاح من أجـل البقـاء. فـالعبـوديـة الاستبدادية والظلامية للمماليك والعثمـانيين وهجمـات الغرب المتعـاقبة (الحـروب الصليبية- حملة بـونابـرت- بلقنة المشـرق ووعد بلفـور) هي الأسباب الـرئيسية لتـأخر الأمـة. إن أبـطال الماضي الحقيقيين الوحيدين الذين يقدّرهم الخطاب الناصري هم أولئك الذين حاربـوا هذين الخـطرين المميتين: «**صـلاح الدين بـطل أمتنا العـظيم**»[٦٨] ومنظّم الهجـوم المعـاكس لشـرق

---

(٦٥) مشروع الميثاق، ٢١ مايو ١٩٦٢، ص٢٢.

(٦٦) «خـطاب في المؤتمر الشعبي بـالمنصـورة لشـرح بيـان ٣٠ مـارس، ١٨ ابـريـل ١٩٦٨،» وثـائـق عبد الناصر: خطب، احـاديث، تصريحـات، القسم الاول: ينايـر ١٩٦٧- ديسمبر ١٩٦٨، ص٤٠٣ (انـظر العينة رقم (١٦)).

(٦٧) خطاب السيد الرئيس في مجلس الامة بمناسبة اعلان اسس الوحدة بين مصر وسوريا في ٥ فبراير ١٩٥٨ بالقاهرة، ص ٣ (انظر العينة رقم (٤)).

(٦٨) «خطاب في المؤتمر الشعبي بالمنصورة لشرح بيان ٣٠ مارس، ١٨ ابريل ١٩٦٨،» وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات، القسم الاول: يناير ١٩٦٧- ديسمبر ١٩٦٨، ص ٤٠٤ (انظر العينة رقم (١٦)).

القرون الوسطى، ومثقفو النهضة (أهل الفكر) أبطال محاربة الجهل والانفتاح على «العالم المتحضر»[٦٩].

إذاً، إن ماضي الأمة هو الزمن الذي نخرج منه أكثر مما هو الزمن الذي نعود إليه ولئن كان الأكثر بعداً. وإذا لم تكن الأمة العربية في الخطاب الناصري أمة ماضوية، فهي ليست أيضاً أمة- جوهر، متجهة نحو جوهرها السامي اللازمني وطامحة إلى إحيائه أو إلى إبطال ارتهانه. فالعلاقة بالماضي تُبنى على أسباب التفاوت النسبي بين العرب والأمم المتقدمة، وليس على التمايز المطلق للأمة العربية. إن اختيار الخطاب الناصري لمقولات «**التأخر**» و«**الجهل**». بدلاً من مقولة **الانحطاط** يكشف عن هذه النظرة إلى الماضي. كما يقاس الماضي العربي الأقرب بالنسبة إلى التفاوت الحالي بين الأمم، إلى «**العالم المتحضر**» ونواقص الحضارة العربية، وليس بالنسبة إلى ماضٍ أكثر بعداً ومجداً، كما تفعل في أكثر الاحيان الخطابات القومية المشرقية.

إن الخطاب الناصري المركّز على مقولة «**التأخر**» يقدّر الأمة إذاً بالنسبة إلى مهماتها وعصريتها. أما الخطاب المشرقي، المركّز على مقولة «**الانحطاط**»، فإنه يقدر الأمة بالنسبة إلى مجدها السابق وإلى جوهرها السامي، المنحطّ مؤقتاً.

ينعكس هذان الاتجاهان المتباعدان على علاقة الأمة العربية بالغرب. فالخطاب القومي المشرقي يرى في هذه العلاقة تناقضاً جوهرياً، روحانياً وثقافياً بمقدار ما هو سياسي واقتصادي- إن لم يكن أكثر. فالغرب كان ويبقى تهديداً قاتلاً «**لروح الأمة**» و«**أصالتها**» و«**تراثها**». والمطلوب أولاً هو إعادة تأكيد الغيرية المطلقة ضد «**التغرّب**». في المقابل، يرفض الخطاب الناصري النظرة الأحادية لغرب مغاير وسلبي تماماً. إن الخطاب الناصري يستنكر بتصلب الاستعمار الغربي، العدو الأساسي للأمة وللحركة القومية وللوحدة العربية، والسند الأساسي لاسرائيل وللرجعية العربية، ولكنه لا يتخلف عن التشديد على الطابع المتقدّم للحضارة الأوروبية وعلى ضرورة الغرف من «**زاد**» كل حضارة متقدمة[٧٠]، ذلك لأن كل حضارة هي وليدة اقتباس وخلق جديد[٧١]. وعلى العرب الذين احسنوا في الماضي تجسيد هذا التوفيق بين الاقتباس والخلق، ان يجدّدوا هذا الجهد الخلّاق. ولا يتردّد الخطاب الناصري، على هذا الصعيد، في اعتبار «**الانعزال**» تجاه «**العالم المتحضر**» كأحد الأسباب (التاريخية) الأساسية للتأخر العربي[٧٢]. فهو يذكر بالدور الايجابي جداً الذي لعبته البعثات الطلابية

---

(٦٩) مشروع الميثاق، ٢١ مايو ١٩٦٢، ص٢٤- ٢٥.

(٧٠) جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة** (القاهرة: وزارة الاعلام، ١٩٥٣)، ص٣٢.

(٧١) المصدر نفسه، ص٣١.

(٧٢) المصدر نفسه، ص٢٢.

الموفدة من قبل محمد علي، وحتى «بالأفكار الجديدة» و«الآفاق الجديدة» التي جاءت بها حملة بونابرت، على الرغم من طابعها الاستعماري، الى مصر والوطن العربي(٧٣). اذا كان الغرب ولا يزال تهديدا «لوجود» الأمة، فان امتلاك الحضارة العصرية هو شرط اساسي «لتقدم» الأمة العربية. اذاً، ليست «الأمة العربية» في الخطاب الناصري امة قدسية ولا مرممة للماضي ولا أمة ـجوهر، بل هي أمةـ مشروع، تتوق الى صورة لمستقبلها والى صورة للانسان.

ويقتبس الخطاب الناصري صورة المستقبل والانسان هذه من العنصرين الكبيرين المكوّنين للنظرة الى العالم واللذين تُبنى عليهما حقاً الحضارة العصرية: العنصر الديمقراطي والعقلاني والعلماني، والعنصر التقدمي والاشتراكي المتحدر من العنصر الأول. إن الأمة الناصرية هي اساسا مشروع تحديث وتنمية واستقلالية لكيان يصنع مصيره بنفسه. وتعود مراجعه الرئيسية الى «حقوق الشعوب» والى «الحرية» و«السيادة العربية» و«العمل والبناء» و«الثورة الاجتماعية» و«قوى الشعب العاملة» و«البناء الاشتراكي» و«ازالة الاستغلال»... العصر الذهبي لا يكون وراء الأمة بل أمامها. إنه الأمة نفسها كمشروع «المجتمع الكفاية والعدل» وكطموح الكائن الجماعي العربي الى التحرر والتطور. إن «الأمة العربية» الناصرية تتلوّن بلا ريب ككل أيديولوجية قومية، بشكل من أشكال الطوباوية، لكن بدلاً من ان تكون طوباوية مركّزة على المقدّس وعلى الهوية الضائعة او المستردّة، وعلى الأمجاد الماضية الواجب احياؤها، فهي طوباوية علمانية، منفتحة على العالمي وعلى مشروع شرعي لتقدّم وتحرّر العرب، باعتبارهم احد مجتمعات الانسانية المعاصر الكبيرة.

(٧٣) المصدر نفسه، ص٢٣.



الفصل الرابع

فكرة القومية العربية في ثورة يوليو(*)

احمد حمروش

تأثر الضباط الاحرار اثناء اعدادهم لحركة الجيش في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ بما كان يدور حولهم في الحياة السياسية، وبما تعرضوا له اثناء حرب فلسطين عام ١٩٤٨. وقد ظهر ذلك واضحا في منشوراتهم، وفي أهدافهم الستة التي تبلورت حولها افكارهم. فقد تركزت المنشورات التي كانت توزع على ضباط الجيش، في المكاتب او بالبريد، على مهاجمة الاستعمار واعوانه، ومثال ذلك هذه الفقرات التي نقتطفها من منشور صدر عقب حريق القاهرة يوم ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢ جاء فيه:

«ان الخونة المصريين يعتمدون عليكم وعلى جيشكم لتنفيذ اهدافهم، وهم يظنونكم أداة طيعة في أيديهم للبطش بالشعب وارغامه على قبول ما يكره... فليفهم هؤلاء الخونة ان مهنة الجيش هي الحصول على استقلال البلاد وصيانته.. وان وجود الجيش في شوارع القاهرة انما هو لاحباط قرارات الخونة التي تهدف الى التدمير والتخريب.. ولكننا لا نقبل ضرب الشعب.. ولن نطلق رصاصة واحدة على مظاهرة شعبية.. ولن نقبض على الوطنيين المخلصين.. يجب ان يفهم الجميع اننا مع الشعب الآن.. ومع الشعب دائما.. ولن نستجيب الا لنداء الوطن».

ومن منشور آخر صدر اثناء وزارة احمد نجيب الهلالي جاء ما يلي: «توالت مؤامرات الاستعمار الانجلو امريكي، في الفترة الأخيرة في مصر، لمحاولة القضاء على الحركة الوطنية، ولصرف انظار الشعب عن الكفاح المسلح ضد الاستعمار في القناة الى مشاكل داخلية في القاهرة...». ثم مضى المنشور يفسر ذلك الى ان انتهى بالقول: «ان من اهداف الضباط الاحرار الكفاح ضد الفساد وضد الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ... ولكن يجب الا نتجه الى ذلك الا بعد القضاء على الاستعمار».

هكذا كانت منشورات الضباط الأحرار تحمل هم تحرير مصر من الاستعمار والاحتلال البريطاني، باعتباره القضية الرئيسية التي يمكن بعدها اصلاح المجتمع. ولم تنطلق افكار

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ٢، العدد ٧ (أيار/ مايو ١٩٧٩)، ص٣٩-٤٧.

الضباط الأحرار الى ابعد من ذلك، ولم تتحدث عن القومية العربية. ولم تشر الى حيوية التضامن العربي. وجاءت الأهداف الستة بمثابة برنامج عام يطلب القضاء على ثلاثة: الاستعمار واعوانه من الخونة المصريين، والاقطاع، والاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم؛ ويطلب اقامة ثلاثة: عدالة اجتماعية، وجيش وطني قوي، وحياة ديمقراطية سليمة. ولا شيء عن القومية العربية او الكفاح المشترك ضد الاستعمار.

كان هذا الأمر انعكاسا لما يدور في مصر قبل حركة الجيش، حيث كان التضامن العربي، القائم على فكرة القومية الواحدة، يأتي على هامش الحياة السياسية. ولا يعني هذا انه كان هناك انعزال مصري عما يدور في الوطن العربي، ولكنه يعني ان التركيز كان قائما على اهمية تحرير مصر اولا.

وكان هناك فرق بين اتجاهات الوفد (حزب الأغلبية) وبين اتجاهات احزاب الأقلية. فقد أرسل الوفد عبد الرحمن عزام مندوبا عنه الى المؤتمر الاسلامي العام[1] الذي عقد في القدس عام ١٩٣١، والقى رسالة مصطفى النحاس الى المؤتمر، وكان من اهم القرارات، الدعوة الى توحيد البلاد العربية واستنكار تجزئة فلسطين. وكتب مكرم عبيد في مجلة (الهلال) شهر ابريل (نيسان) ١٩٣٩ مقالا عنوانه (المصريون عرب). وعندما اشتعلت ثورة فلسطين الكبرى عام ١٩٣٦، دافع وزير خارجية مصر في حكومة الوفد امام عصبة الأمم عن حقوق شعب فلسطين، ومنعت حكومة الوفد سفر العمال المصريين الذين طلبتهم السلطات البريطانية ليحلوا محل العمال الفلسطينيين هناك، كما تكونت جامعة الرابطة العربية عام ١٩٣٦ برئاسة محمود بسيوني احد زعماء الوفد ورئيس مجلس الشيوخ. وكانت حكومة الوفد هي التي وقعت بروتوكول انشاء الجامعة العربية يوم ٧ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٤٤ في الاسكندرية، وفي اليوم التالي أقالها الملك.

ومن الجانب المقابل، كانت أحزاب الاقلية تتخذ مواقف انعزالية تخضع فيها للاستعمار البريطاني... وعلى سبيل المثال، أصدر اسماعيل صدقي وزير الداخلية عام ١٩٢٥ امرا باعتقال الوطنين الفلسطينيين الذين هتفوا ضد (بلفور) صاحب الوعد المعروف، اثناء مروره بالقاهرة لافتتاح الجامعة العبرية في فلسطين. ووقفت حكومة محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين ضد ثورة شعب فلسطين، وكتبت جريدة «السياسة» مقالات تهدد فيها الوطنين الفلسطينيين بالطرد لتهييجهم الرأي العام، كما كتب رئيس تحريرها (محمد حسين هيكل) مقالا وصفته جريدة (اسرائيل) الصهيونية التي كانت تصدر في مصر بانه «خير ما كتب في اللغة العربية الى الآن».

اما الأحزاب الوطنية الناشئة فقد اجمعت على فكرة القومية العربية، ورفعت الأحزاب

---

(١) هو المؤتمر الذي اتاح لرجال القومية العربية من أعضائه عقد مؤتمر خاص عرف باسم «المؤتمر العربي القومي».

اليسارية شعار الكفاح المشترك ضد الاستعمار، ووضعت (مصر الفتاة) التحالف مع الدول العربية هدفا من اهدافها، وكذلك (الاخوان المسلمين) الذين تبنوا اقامة روابط عربية واسلامية.

هذه هي صورة المجتمع السياسي التي انعكست على أفكار الضباط الاحرار.

وفي هذه الفترة كانت جيوش الاستعمار تحتل كل البلدان العربية اذا استثنينا اليمن الشمالي والسعودية. وكان هذا الاحتلال الشامل يجعل بعض الشعوب العربية تنكفىء على همومها الخاصة وتناضل من أجل تحرير بلادها، دون ان تتوقع او تنتظر عونا من بلد عربي آخر (محتل ايضا) وتشغله قضيته الخاصة. ومع ذلك لم تحدث انتفاضة او ثورة عربية لم يستجب لها الشعب في مصر. كما انه لم تحدث انتفاضة او ثورة في مصر لم تستجب لها شعوب الأمة العربية.

ولكن فكرة القومية العربية لم تكن راسخة، ولم تكن هي الحركة المحورية للنضال ضد الاستعمار. ولم تظهر في مصر أحزاب قومية تتبنى فكرة القومية العربية، وتثير اهتمام الجماهير بها. وحزب البعث العربي الاشتراكي الذي تبنى عقيدة القومية العربية ورفع شعار (الوحدة والحرية والاشتراكية)، وحقق نجاحا واضحا في جذب الجماهير الى آرائه وأفكاره في المشرق العربي، لم يصل الى مصر، ولم يتصل قادته الا بقلة من المفكرين والمثقفين الذين لم يتحركوا في المجتمع حركة سياسية، ولم يظهروا في صورة تنظيمية، ولم يؤثروا او يتعاونوا والاحزاب المصرية القائمة، سواء أكانت علنية ام سرية. وقد قال لي اكرم الحوراني ان تركيز حزب البعث خلال الفترة بين انشائه وقيام حركة الجيش في مصر على المشرق العربي، وعدم بذل جهود ملموسة في الاتصال بالضباط والمثقفين المصريين فقط، يعتبر تقصيرا من ناحية العمل الحزبي.

ولكن صلة الضباط المصريين ـ رغم ذلك ـ لم تكن مقطوعة بالعرب. فقد حضر الحاج امين الحسيني مفتي فلسطين لاجئا الى مصر في تموز/ يوليو ١٩٤٦، بعد اقامته في المانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية، وذلك بموافقة الملك، ودون علم رئيس الوزراء اسماعيل صدقي، الذي كان يفاوض ارنست بيفن، والذي اصدر بيانا يشير فيه الى اهمية الهدوء والنظام في هذه المرحلة الدقيقة، ويقول فيه ايضا: «ولا ريب ان سماحته ـ أي المفتي ـ مقدر لذلك». ومع ذلك اتصل الحاج امين الحسيني بالصاغ المتقاعد محمود لبيب مسؤول تنظيم الضباط في جماعة الأخوان المسلمين، وكان يعيش هو الآخر في المانيا النازية خلال فترة الحرب. وعن هذا الطريق تعرف الحاج امين الحسيني الى عدد من الضباط الذين كانوا ينتمون الى الاخوان المسلمين، ومنهم جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادي وعبد المنعم عبد الرؤوف وغيرهم. ولكن هذه الصلات لم تؤثر في الحركة الفكرية او السياسية لهؤلاء الضباط.. ولم ترجح كفة شعورهم بالانتماء للقومية العربية.

ولم تكن هذه هي الصلة الوحيدة، فقد اتيحت فرصة اتصال العسكريين المصريين بالقيادات العربية خارج مصر عندما قررت قيادة الجيش المصري ارسال اسلحة الى (جيش الانقاذ) في سورية بقيادة فوزي القاوقجي عام ١٩٤٨. ولم يكن ممكنا للنظام في مصر ان يتخذ مثل هذا الموقف، ورئيس الوزراء من احزاب الاقلية (محمود فهمي النقراشي رئيس الحزب السعدي)، الا اذا كان ذلك بموافقة قوات الاحتلال البريطانية. وكان بعض قادة جيش الانقاذ معارين من الجيش السوري (مثل العقداء أديب الشيشكلي وغسان جديد ومحمد صفا)... والبعض أقبل عليه متطوعا دون اذن سلطات الجيش السوري (مثل عبد الحميد السراج واكرم ديري وجودت الاتاسي وجمال صدقي وجادو عز الدين). وقد حاولت السلطات السورية اعتبارهم فارين من الجيش، ولكن امام الضغط الشعبي اضطر وزير الدفاع احمد الشرباتي الى اعتبارهم منتدبين.

كان ضباط الطيران المصريون هم الذين يحملون الأسلحة الى مطار المفرق.. وفي احدى هذه الرحلات التقى عبد اللطيف البغدادي فوزي القاوقجي وقال له ان الحكومة المصرية قد رفضت مبدأ تطوع الضباط، واقترح عليه ان يهرب الى سورية مع عدد من زملائه بطائرات مقاتلة تشبها بما فعله عزيز المصري. وكان ذلك اقتناعا من الضباط المصريين بفكرة القومية العربية، واعتقادا منهم بان النظام الملكي الحاكم في مصر لن يحقق لهم رغبتهم في النضال المشترك ضد الاستعمار والصهيونية، ولكن هذه الصلات المحدودة ايضا لم تغير من أفكار الضباط الذين قاموا بعقد هذه الصلة، ولم تصل الى غيرهم من الضباط الوطنيين، الى ان كانت حرب فلسطين.

وكانت حرب ١٩٤٨ هي بداية الاحتكاك الحقيقي بين المصريين المتطوعين، ورجال الجيش من جهة وبين عرب فلسطين وغيرهم من جهة اخرى. وكانت الصلة تزداد وثوقا مع أخطار الحرب وتضحياتها. واكتشف الضباط المصريون ان عدم انتصارهم على القوات الصهيونية يعود اساسا الى تهتك النظام الملكي. ولعل هذه الحقيقة التي اكتشفها الضباط خلال القتال، هي التي ركزت انظارهم على الخطر الجاثم في القاهرة، وهي التي دفعتهم الى تنظيم صفوفهم في حركة (الضباط الأحرار) التي نشأت بعد انتهاء القتال.

لم يستوعب الضباط الأحرار فكرة القومية العربية بصورتها الشاملة، وانما جذبتهم في عنف مفاسد النظام الملكي في مصر، وأصبح تجمعهم من أجل تحرير مصر اولا. ولذا لم تظهر كلمة واحدة عن القومية العربية في منشورات الضباط الأحرار، ولا في اهدافهم الستة، ليس تنكرا لها او عن عدم اقتناع بها، وانما، احساسا بأهمية وحيوية تحرير مصر اولا.

وعندما انتصرت حركة الجيش، وشكلت تنظيمها الأول (هيئة التحرير) في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٣، اتى برنامجها خاليا ايضا من أي كلمة عن القومية العربية. ولست أجد تبريرا لذلك الا انشغال قادة الحركة انشغالا شديدا في متاعب تحمل المسؤولية الجديدة، ومشاكل الانقضاض على سلطة الاقطاع، والصدام مع الاحزاب والقوى السياسية، ومواجهة

الاستعمار وقوات الاحتلال. اذ لم يكن عندهم متسع من الوقت لبلورة افكارهم ونضجها. ولم يكن امرا ملحا عندهم ان يرسموا استراتيجية لحركتهم، او يعتنقوا نظرية او ايديولوجية خاصة، او يرتبطوا ببرنامج مكتوب. وهنا يجب ان نشير الى ان الميثاق الذي صدر في ايار/ مايو ١٩٦٢ كان هو اول دليل عمل نظري تقدم عليه الثورة.

اذا لم يكن خلو برنامج هيئة التحرير من أي كلمة عن القومية العربية دليلا على الرفض او التجاهل، وانما كان دليلا على زحمة العمل وصعوبة المسؤولية، وعدم توافر الصلات مع القادة العرب الذين يمكن ان يؤثروا في افكار هؤلاء الضباط الشباب اصحاب الرتب الصغيرة. **وعلى الرغم من ذلك فقد تبنى هؤلاء القادة الجدد فكرة القومية العربية باسرع مما توقع اكثر الناس. وبدأت الحركة تأخذ وجها عربيا واضحا، وتلعب دورا مؤثرا في المنطقة كلها.**

ولم يتردد قادة الحركة في التعبير عن تأييدهم الصريح لحركات التحرر الوطني في البلاد العربية. هكذا عندما أرسل علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي رسالة الى اللواء محمد نجيب يستنجد به لتدبير فرنسا مؤامرة لخلع السلطان محمد الخامس، يوم ١٦ آب/ أغسطس ١٩٥٣، خطب جمال عبد الناصر يوم ٢٦ من الشهر نفسه قائلا: «إن ما ترويه قصة الاستعمار في مصر هو ما ترويه في كل مكان. . . والجلاوي باع نفسه للشيطان».

وكانت اذاعة «صوت العرب» قد افتتحت قبل ذلك يوم ٤ تموز/ يوليو ١٩٥٣، على مدى نصف ساعة في اليوم، زادت حتى اصبحت ٢٢ ساعة ارسال في اليوم. كان ذلك اهتماما بالعرب، وتبنيا لفكرة القومية العربية.

وقامت حركة الجيش بالحرب خارج الحدود في معركتها ضد الاحلاف العسكرية، وهاجمت بغداد التي تبنت الدعوة لذلك. وكان هذا امرا جديدا في اسلوب العمل السياسي المصري، اذ لم تكن الحكومات المصرية تهاجم حكومات عربية اخرى. وكان موقفها في رفض الاحلاف موقفا دفاعيا. ولكن موقف حركة الجيش، كان موقفا هجوميا لمصلحة جماهير الأمة العربية، ولمنع الاستعمار من عزل مصر عن العرب، بهذه الاحلاف التي كاد يدخلها الأردن ولبنان لولا شدة الهجمة المصرية.

لم يعد النضال مصريا، رغم عدم جلاء قوات الاحتلال بعد عن مصر بل اصبح النضال عربيا. ولمعت فكرة القومية العربية لأول مرة بصورة مؤثرة في تاريخ الحركة السياسية المصرية. ولم تعد القومية العربية فكرة هامشية، ولم يعد التضامن العربي محدودا في كلمات او قصيدة شعر. تحول مع ثورة يوليو الى مواقف نضالية. بدأت الجماهير تشعر لأول مرة باصالة قوميتها: الأرض واللغة والتراث والمصالح المشتركة والنضال المشترك ايضا. وتحولت القاهرة الى ساحة يلتقي فيها المناضلون العرب الثائرون في بلادهم ضد الاحتلال الاجنبي. وتوثقت العلاقات بين قادة حركة الجيش وبين هؤلاء المناضلين. وبدأت مرحلة تعاون بين ثورة يوليو وبين حزب البعث وغيره من التنظيمات القومية. ولم تتردد قيادة الثورة في التعبير عن موقف التضامن والتأييد لحركات

التحرر الناشئة في الوطن العربي. ولم يحل دون ذلك ان مصر نفسها، كانت ما زالت تحت سيطرة القوات البريطانية في منطقة القناة.

كشفت الثورة عن اتجاهها التحرري المبكر في موقفها من قضية السودان، فلم تنتهج اسلوب النظام الملكي الذي تبلورت نظرته في سيادة مصر على السودان، وتجسيد نضاله في ان يكون فاروق ملكا على مصر والسودان. بل قبلت في اتفاقية شباط/ فبراير ان يكون لشعب السودان حق تقرير المصير. ولعل هذا مقياس لا يخطىء في سلامة النظرة القومية والتقدمية لثورة يوليو.

ومعركة الاحلاف العسكرية ايضا كانت تعبيرا عن النضال القومي المشترك ضد النفوذ الامبريالي في المنطقة. وهي معركة بدأت ايضا وجنود بريطانيا في القناة، وانتهت الى عزلة العراق وحده في مصيدة الاحلاف.

ووقف جمال عبد الناصر مع المناضلين الجزائريين، فكانت اذاعة صوت العرب هي اول اذاعة تردد بيان الثورة الجزائرية يوم اول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، إيذاناً ببدء الثورة بعد تفجير ٢٤ قنبلة في اماكن مختلفة. ومنذ تلك اللحظة لم تتوقف ثورة يوليو عن مساندة ثورة الجزائر طوال سبع سنين حتى انتصرت على الاستعمار الفرنسي، وتحررت من النفوذ الامبريالي، وانضمت الى قافلة الدول المستقلة.

نسيج قومي واحد

وظهرت القومية العربية في كتب وخطابات جمال عبد الناصر. قال في فلسفة الثورة: «وما من شك في ان الدائرة العربية هي أهم هذه الدوائر واوثقها ارتباطا بنا». وقال في العيد الثاني للثورة: «مشاكل العرب هي مشاكل المصريين... واذا كانت مشكلة الاحتلال استنفدت الى الآن الجزء الاكبر من جهد المصريين فانها لم تصرفهم ابدا عن المشاركة في كل جهد عربي يبذل من اجل تحرير العرب».
الا نلمس في هذه الكلمات صيغة الاعتذار؟ ان جمال عبد الناصر يريد ان يؤكد فكرة القومية العربية، ويجمع بين مشاكل المصريين ومشاكل العرب بلا تفرقة.

وكان هذا امرا جديدا في مصر. فمئات السنين التي فرض فيها الاستعمار العثماني ارادته على الوطن العربي، قسمت العرب الى دول، تشعر بآلام بعضها، ولكنها أعجز من ان تتحرك لنجدة الآخرين. وساد منطق (كلنا في الهم شرق) الى ان جاءت ثورة يوليو فحطمت اليأس، والهبت الحماسة، وأعادت للقومية العربية دورها التاريخي الأصيل. وتجسد ذلك عندما أعلن جمال عبد الناصر قرار تأميم قناة السويس معلنا انها (قناة العرب) وبدأ العدوان الثلاثي الذي شنته انجلترا وفرنسا واسرائيل في ٢٩ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٥٦.

قالت اذاعتا عمان ودمشق (هنا القاهرة). وحطم عمال سورية ورجال جيشها انابيب النفط البريطانية ونسف بعض انابيب النفط في الاردن والسعودية وخرجت التظاهرات في

معظم البلاد العربية. وتعلقت القلوب بموقف جمال عبد الناصر الذي حدده من منبر الأزهر عندما قال «حنحارب» وساندت مصر حركات التحرير العربية. وساندتها بالمقابل جماهير الأمة العربية. وكان عدد من قادة الحركة قد انتشروا في الأقطار العربية يتصلون بقادتها الثوريين ويدعمون علاقات ثورة يوليو بالقادة المؤمنين بالقومية العربية. والمؤسف ان هذه الاتصالات كانت تعتمد اساسا على ضباط المخابرات الذين يدينون للثورة بالولاء، ولكن تنقصهم خبرة الاتصالات السياسية. ولا ينفي هذا ان بعضهم قام بدور مجيد في دعم النضال المشترك ومساعدة حركات التحرر. ولكن مما لا شك فيه ان الحركة الثورية العربية كادت لتصبح اكثر انطلاقا ووضوحا لو انها اعتمدت على الصلة بين التنظيمات السياسية. ولكن كما يقول المثل «فاقد الشيء لا يعطيه»، وثورة تموز/ يوليو رغم مواقفها الوطنية الخالدة، ونضالها القومي الباسل، وانجازاتها الاجتماعية الواضحة، لم تنجح في اقامة تنظيم حزبي يعتمد على كوادر مناضلة، يستطيع ان يحمي الثورة، ويعمق صلتها بالجماهير، سواء داخل مصر ام خارج حدودها.

على أي حال، كانت فكرة القومية العربية قد تجسدت تماما، واصبحت شعوراً سائداً. خلال السنوات الاولى للثورة. وتبع ذلك اجراءات عملية تتخذ لأول مرة في التاريخ الحديث، وعقد اتفاق ثلاثي بين مصر وسورية والسعودية في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٥٣ وانضمت اليه اليمن بعد ذلك. وتألفت اول قيادة عسكرية موحدة يوم ٢٩ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٥٥ واعتبرت عيدا او يوما يحتفل به الجيش المصري.

ويبدو ان هذه الخطوات المتلاحقة كانت من وحي جمال عبد الناصر الذي قال لصحافي بريطاني في حديث معه نشر يوم أول نيسان/ ابريل ١٩٥٥ «تبلورت في ذهني فكرة القومية العربية كمذهب سياسي عندما كنا ندرس في كلية اركان الحرب المشكلات الاستراتيجية الخاصة بمنطقة الشرق الاوسط».

وأشار عبد الناصر الى الوحدة العربية لأول مرة في خطابه يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٤ عندما قال: «ان هدف حكومة الثورة ان يكون للعرب امة متحدة يتعاون ابناؤها في الخير المشترك». وأظهرت فكرة القومية العربية لأول مرة في صورة رسمية عندما تضمن دستور ١٩٥٦ مقدمة تقول: «نحن الشعب المصري الذي يشعر بوجوده متفاعلا في الكيان العربي الكبير يقدر مسؤولياته والتزاماته حيال النضال العربي المشترك لعزة الأمة العربية ومجدها». كما نصت المادة الاولى للدستور على ان «مصر دولة عربية ذات سيادة، وهي جمهورية ديمقراطية، والشعب المصري جزء من الأمة العربية». كل هذا كان جديدا على الفكر السياسي المصري، يعود الفضل فيه الى ثورة يوليو. وزاد شعور جمال عبد الناصر بهذه الحقيقة بعد فشل العدوان الثلاثي، وجلاء المعتدين عن الأرض المصرية، فقال «كان نسف انابيب البترول عملا عسكريا». وقال في حفل افتتاح اول مجلس أمة عام ١٩٥٧: «ان القومية العربية هي أمضى أسلحتنا في الدفاع عن وطننا، سواء في ذلك حدودنا المصرية المحلية، ام حدودنا العربية الشاملة».

وتبع ذلك خطوات اخرى تدفع القومية العربية من نطاق الفكرة القطرية الى دائرة

التجسيد الحي الذي ينعكس بالتالي على الفكرة فيزيدها نضجا وعمقا. اذ بادرت مصر الى ارسال قوات مسلحة الى سورية عام ١٩٥٧ عندما حشدت تركيا قواتها على الحدود. وكانت هذه هي اول مرة تصل فيها قوات مصرية مسلحة الى سورية منذ عهد محمد علي الكبير، تحت قيادة ابنه ابراهيم. وكان هذا تطورا جديدا في الحركة السياسية لثورة يوليو سرعان ما تجسد بقيام الوحدة بين مصر وسورية في (الجمهورية العربية المتحدة) يوم ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٥٨، والتي عبر عنها جمال عبد الناصر في احدى خطبه بدمشق: «اذا كان العالم قد عاش من قبل في عصر النهضة، ثم عاش بعد ذلك في عصر الفضاء، فاننا نعيش اليوم في عصر الوحدة العربية». تفاؤل شديد... اليس كذلك؟ ولكنه كان تفاؤلا نابعا من عاطفة ملتهبة بعشق الوحدة العربية، وفي فترة مد ثوري، وسط موجة هائلة من التأييد تمتد من الخليج الى المحيط.

وعندما حدث الانفصال، وتمزقت اول دولة للوحدة، لم يكفر جمال عبد الناصر بفكرة القومية العربية، ولم يغير اسم الجمهورية العربية المتحدة وانما أعلن في بيان اذيع يوم ٥ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦١ قائلا: «ستبقى الجمهورية العربية المتحدة، رافعة اعلامها، مرددة نشيدها، مندفعة بكل قواها الى بناء نفسها لتكون سندا لكل كفاح عربي، ولكل حق عربي، ولكل امل عربي».

وهنا يجب ان نضع خط تمييز واضحا بين فكرة القومية العربية، وبين قضية الوحدة العربية: **القومية العربية حقيقة أوجدها التاريخ الطويل، اما الوحدة العربية فهي هدف يمكن ان يتحقق في ظروف موضوعية خاصة. واذا قامت الوحدة او غابت، فانها لا تؤثر في** فكرة القومية العربية. وهذا ما فطنت اليه ثورة تموز/ يوليو. لم تتصور اقتران الوحدة بالقومية. ولم تعتبر ان نهاية تبني فكرة القومية مرتهنة بنهاية تجربة الوحدة.

ولم يضعف نضال ثورة يوليو من اجل فكرة القومية العربية. تحقق بعد الانفصال انتصار ثورة الجزائر، وقيام ثورة اليمن واشتعال الثورة في جنوب اليمن، وفي كل هذه المواقع لم تضعف ثورة تموز/ يوليو ولم تتخاذل. بل حدث تطور جديد في تعاونها مع الثورات العربية التحررية. كان التعاون قبل ذلك قاصرا على التأييد المعنوي والمادي والسياسي، مع الامداد بالخبراء والسلاح. ولكنه مع ثورة اليمن انتقل خطوة جديدة الى الامام، واصبح تحت ضغط الظروف القائمة تعاونا بالجنود المقاتلين. وحارب الجندي المصري دفاعا عن الثورة اليمنية فوق جبال اليمن. **وتأكدت بذلك فكرة القومية العربية في صورتها الثورية التقدمية. كما تأكدت من قبل فكرة الأممية في الحرب الأهلية الاسبانية عندما اجتمع متطوعون من انحاء العالم للدفاع عن الجمهورية الاسبانية.**

ان القتال مع الثورة اليمنية لم يكن قتالا من اجل الوحدة. ولكنه كان قتالا نابعا من اصالة القومية العربية، ومسؤولية قوتها الثورية الكبرى عن مساعدة حركات التحرير العربية.

ولم يعد القتال خارج حدود مصر من اجل القومية العربية، قاصرا على اذاعة صوت العرب ومهاجمة الانظمة الخاضعة للسيطرة الامبريالية ولا قاصرا على امداد حركات التحرر بالسلاح والخبراء. ولكنه اتسع ليشمل القتال بالجنود.

واصبحت النتيجة المتوقعة لهذا التطور، هي مبادرة مصر لمساندة اي ثورة تحررية يمكن ان تقوم في بلد رجعي اذا طلب قادتها ذلك. واعتبر بعض الانظمة العربية هذا الموقف تحديا شديدا لها. فتكتلت لمساندة نظام الامامة المنهار، الأمر الذي القى عبئا كبيرا على الثورة المصرية، وأحدث لها نزفاً تحملته في صبر واصرار على اداء دورها التاريخي في دعم جماهير الأمة العربية ونضالها الطامح.

ومع ذلك لم يتردد جمال عبد الناصر في الدعوة الى مؤتمر للقمة العربية، عندما وجد ان اسرائيل قد اقتربت من استكمال المرحلة الاولى من (مشروع المياه القومي) الذي استطاعت عبره حجز نصف مياه نهر الاردن. كان هذا هو أول مؤتمر عربي للقمة ينعقد بمبادرة من قائد ثورة تموز/ يوليو لمواجهة قضية قومية، هي قضية فلسطين. ولا شك ان هذه القضية المحورية الرئيسية كانت من اهم مشاغل جمال عبد الناصر القومية. وقد اعطاها من جهده وطاقته ما جعلها قضية العرب ومشكلتهم الأولى.

أقر مؤتمر القمة الأول الذي عقد في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ في القاهرة انشاء (منظمة التحرير الفلسطينية)... كما كان خطوة نحو ضمور الخلافات العربية التي تفجرت بعد ثورة اليمن، والتي رفضت فيها السعودية كل محاولات وقف القتال، والتي عبر عنها جمال عبدالناصر في خطابه الى كنيدي بقوله: «ان الجمهورية العربية المتحدة لم تكن تريد حربا مع السعودية على حدود اليمن، فان الخلاف التاريخي بين حكومة المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة، ليس خلافا من نوع يحسمه الصدام المسلح، وانما الخلاف اعمق من ذلك، فان جذوره ضاربة في اعماق الأوضاع الاجتماعية السائدة في العالم العربي».

حول مؤتمرات القمة

تمت الدعوة لعقد مؤتمرات القمة بوحي من فكرة القومية العربية، ومن محاولة لتجسيد خطر اسرائيل، ومن اهتمام شديد بقضية شعب فلسطين. ولم ينظر جمال عبد الناصر الى المشكلة نظرة اقليمية محدودة. ولم يجعل من متاعبه السياسية والعسكرية، التي نبتت بعد الانفصال وبعد ثورة اليمن، حائلا يحول دون توثيق العلاقات القومية التي اصبحت الموجه الرئيسي لفكر ثورة يوليو في نضالها الوطني والتقدمي.

حضر مؤتمر القمة الأول ١٣ قطرا عربيا اتفقت على تشكيل (قيادة موحدة لجيوش الأقطار العربية)وعقد المؤتمر الثاني في الاسكندرية يوم ١٤ ايلول/ سبتمبر ١٩٦٤ وظهر الاتجاه القومي واضحا في بيانه الذي جاء فيه: «ان الهدف القومي هو تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني والالتزام بخط العمل العربي المشترك مع استخدام جميع امكانات العرب، وحشد طاقاتهم وقدراتهم لمواجهة تحديات الاستعمار والصهيونية، واصرار اسرائيل على المضي في سياستها العدوانية، والتنكر لحقوق عرب فلسطين في وطنهم».

ولن نتابع مؤتمرات القمة وما حدث فيها وما اسفرت عنه. ولكن أشير الى الفكرة القومية فقط التي دفعت الى الدعوة لهذه المؤتمرات. وأشير ايضا الى الفكرة التي دفعت الى

رفض حضور المؤتمر الرابع الذي كان مقررا ان يعقد في الجزائر يوم ٥ ايلول/ سبتمبر ١٩٦٦. لم يكن تحقيق هذا اللقاء القومي هدفا في ذاته، وانما كان في ذهن جمال عبد الناصر وسيلة لحشد الطاقات العربية من اجل القضية الفلسطينية. ولم تكن مؤتمرات القمة عنده تعني وضع نهاية تعسفية للتناقضات الاجتماعية بين الاقطار العربية. ولم يتصور ان هذه المؤتمرات يمكن ان تكون رداء يخفي كل العيوب العربية. **لذا كان قرار عدم حضور المؤتمر الرابع مبنيا على حقائق اعلنها صراحة امام الجماهير في خطابه يوم عيد الوحدة ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٦٦، عندما هاجم محاولة انشاءحلف اسلامي وذكر ما نشرته الصحف الامريكية من ان واشنطن تقف وراء المشروع.**

وانهى عبد الناصر مؤتمرات القمة عندما قال في خطابه يوم ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٦٦: «هادنا الرجعية على اساس انها تشترك في وحدة العمل من اجل فلسطين». هذا يشير الى ان الفكرة القومية لم تكن هي وحدها جواز المرور للنضال العربي المشترك عند جمال عبد الناصر وانما كان هناك الموقف الاجتماعي ايضا. وقد كان هذا من خلفيات مؤامرة عدوان ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بالتعاون الوثيق بين الامبريالية الامريكية والصهيونية التوسعية. وقد اتسعت دائرة العدوان لتشمل الاردن وسورية الى جانب مصر التي تعرضت لحرب عدوانية سابقة عام ١٩٥٦، تحولت المعركة ضد الصهيونية لتصبح معركة قومية، اشتركت فيها اثناء حرب الاستنزاف وحرب تشرين الاول/ اكتوبر، قوات من المغرب والكويت والعراق والسودان الى جانب قوات دول المواجهة.

وعادت مؤتمرات القمة من جديد متجاوزة خلافات الماضي، ومرتفعة الى مستوى الموقف، عادت بمؤتمر الخرطوم في آب/ اغسطس ١٩٦٧ ثم تكررت بعد ذلك عدة مرات. عادت مؤتمرات القمة والجنود العرب من مختلف الدول يقاتلون في معركة التحرير جنبا الى جنب... تختلط دماؤهم شهداء، وتتوحد ارادتهم أحياء.

تحولت القومية العربية من فكرة تعتنقها ثورة يوليو وتبشر بها الى جانب الاحزاب والتنظيمات القومية، الى تجسيد حي في معركة طويلة، وكثيرة التضحيات ضد الامبريالية والصهيونية التوسعية.

واخيرا، فانه اذا كانت القومية العربية لم تظهر كلمات في اهداف ثورة يوليو الستة، ولا في برنامج تنظيمها الأول، فانها مع الوقت والتطور اصبحت العمود الفقري للحركة السياسية المصرية والعربية، والعامل التوحيدي الأول بين حركات التحرر العربية.

وكلمات جمال عبد الناصر التي قالها في المؤتمر الأول للاتحاد القومي عام ١٩٥٧ تظهر اتجاه ثورة يوليو، وتكشف موقف زعيمها الذي قال: «انه يشرفنا ان نكون دعاة وحدة عربية شاملة تستمد مقومات وجودها من الطبيعة ذاتها». والوحدة بناء لا يقوم الا على اساس من الاقتناع الكامل بفكرة القومية العربية.

الفصل الخامس

القومية والدين في فكر عبد الناصر(*)

د. مارلين نصر

نوّد ان نوضح في هذه الدراسة القصيرة ماهية العلاقة ومدى الترابط بين القومية العربية والدين بشكل عام والإسلام بشكل خاص، في فكر أبرز وجه من وجوه «العروبة الحديثة»، أي فكر جمال عبد الناصر. ولا نرى حاجة بالطبع للتشديد على أهمية تصور عبد الناصر لهذا الموضوع. نكتفي بأن طرح عبد الناصر القومي لاقى، ولا يزال، تجاوبا عارما على المستوى الشعبي العربي، كما انه لاقى تأييداً واسعا لدى فريق كبير من المثقفين العرب (الى جانب المعارضة الشديدة التي واجهته في هذه الاوساط من قبل بعض معتنقي المذاهب العقائدية الحديثة والقديمة، من شيوعيين وسلفيين دينيين) ومعارضة فريق كبير من مثقفي الاقليات المتحفظين تجاه المشروع الوحدوي العربي).

ما هي العلاقة بين التصور القومي العربي والدين بشكل عام والإسلام بشكل خاص في الخطاب الناصري؟ في دراستنا للمفاهيم القومية العربية في الخطاب الناصري[1] حللنا بشكل خاص مراجع او صلات[2] هذه المفاهيم الدينية بشكل عام، والإسلامية بشكل

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ٣، العدد ٢٤ (شباط/ فبراير ١٩٨١)، ص٩٧-١٠٣.

(١) دراسة شملت ٢٥ خطاباً من خطب وكتابات عبد الناصر في مناسبات قومية مهمة: ثورة ٢٣ يوليو (فلسفة الثورة) . وتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي (١٩٥٦)، خطب الوحدة والانفصال (١٩٥٨ و١٩٦١)، الميثاق الوطني (١٩٦٢)، محادثات الوحدة الثلاثية (١٩٦٣)، وحرب اليمن، الانسحاب من مؤتمرات القمة (١٩٦٦)، الهزيمة(١٩٦٧)، بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ وخطب تفسره، والخطب الأخيرة ١٩٧٠، انظر ايضا العينة في: الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(٢) المراجع او الصلات هي المفردات المرتبطة بالمفهوم المدروس من حيث انها مواصفات له او مفردات مشاركة او مناهضة له، او افعال يقوم بها او تقع عليه.

خاص. وبعد تحليل ألسني لسياقات هذه المفاهيم (حقول دلالتها)[٣] في خطب عبد الناصر المذكورة (في الهامش ١)، توصلنا الى النتائج التالية، نقدمها اولاً فيما يختص بالمفاهيم القومية العربية المركزية[٤] في الخطاب الناصري («الامة العربية»، «الوحدة العربية»، «القومية العربية»)، ثانيا بالنسبة للمفاهيم القومية الاخرى، ثالثا بالنسبة لمفهومي «الدولة» و«الوطن» بشكل عام في الخطاب الناصري.

اولاً: المفاهيم القومية العربية المركزية في الخطاب الناصري: صلاتها او مراجعها الدينية

١ ـ مفهوم «الأمة العربية»

يمكن تتبع اشتقاق مفهوم «الأمة العربية» في الخطاب الناصري من مفهوم «الأمة» مشيراً الى مصر («امة كمصر») وليس من مفهوم «الأمة الاسلامية» الذي لا يرد استعماله في الخطاب الناصري. ويبرز هذا التحول من «الأمة» (كمصر) الى «الأمة العربية» في خطب ١٩٥٣ـ ١٩٥٤و١٩٥٥ حيث ثبت نهائياً اختيار مفهوم «الأمة العربية» دون سواه[٥].

إن علاقة «نحن» («الشعب المصري»، «الأمة العربية»، «العرب») «بالعالم الإسلامي» او «المسلمين» او «الدائرة الإسلامية» او «الأمم الإسلامية»[٦] هي علاقة «تعاون» و«تضامن» سياسي، وعلاقة «أخوة في العقيدة»، «لا يخرج عن حدود ولائهم لأوطانهم الأصيلة»[٧]، في حين ان العلاقة القومية التي يقيمها عبد الناصر بين «المواطنين العرب» و«الشعوب العربية»، وعلاقة «مصر» «بالمنطقة العربية» و«الأمة العربية» هي علاقة «انتماء» و«اندماج» («هي منّا

(٣) وهي الحقول التي تجمع كل صلات او مراجع المفهوم المدروس.

(٤) مركزية بمعنى ان حقول دلالتها تجمع اكثر من ٥٠ بالمائة من مجموع صلات المفاهيم القومية العربية المنتظمة في الخطاب الناصري.

(٥) يمكن متابعة هذا التحول بالضبط في فلسفة الثورة وخطاب ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٤ وخطاب سياستنا الداخلية والخارجية، في ٢٢ يوليو ١٩٥٥ (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.])(كتيب).

(٦) ورد هذا الاستعمال مرة واحدة في: «كلمة في الحفل الذي اقيم تكريماً للرئيس مختار ولد دادة بمناسبة زيارته للجمهورية العربية المتحدة، ٢٧ آذار/ مارس ١٩٦٧،» في السياق التالي: «ان الأمة العربية لا ترى اي تعارض بين قوميتها العربية المحددة وبين تضامنها القلبي والأخوي مع الأمم الاسلامية»، انظر: وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٣)، القسم الاول: يناير ١٩٦٧ـ ديسمبر ١٩٦٨، ص ١٣٠.

(٧) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة (القاهرة: وزارة الاعلام، ١٩٥٣)، ص٤١، ٥٥ و٥٦.

ونحن منها»)[8] «وحدة عضوية فوق أي فرد وبعد أي مرحلة»[9].

إذا نظرنا الى الصلات ذات الدلالة الدينية في حقول مفهوم «الأمة العربية» نجد انها، بالاضافة الى قلتها، تقتصر بشكل أساسي على علاقة «الأمة العربية» «بالله» إلى جانب علاقة «الأمة العربية» «بتراثها الإسلامي». نورد فيما يلي كل السياقات التي تظهر فيها علاقة الأمة «بالله» في العينة المحلّلة:

«إرادة الله توجه خطاها، تلهمها» (١٩٦١).
«الأمة العربية المؤمنة بالله» (١٩٧٠).
«أكرم الله الأمة العربية» (١٩٧٠).
«يريد الله لهذه الأمة النصر» (١٩٧٠).
«أراد الله ان يمدها بمدد جديد» (١٩٧٠)[10].

نلاحظ اولاً ان العلاقة التي يقيمها عبد الناصر بين «الأمة العربية» و«الله» هي علاقة متبادلة: علاقة «إيمان» الأمة «بالله»، وعلاقة «دعم» و«إلهام» و«توجيه» من قبل «الله». إن هذه العلاقة الدينية هي العلاقة السائدة في حقول دلالة «الأمة العربية» وتكاد تكون الوحيدة وهي تزداد بعد هزيمة ١٩٦٧. ونلاحظ ايضا ان عبد الناصر لا يقيم علاقة بين «الأمة العربية» والعقيدة الدينية بشكل عام او أي عقيدة دينية محددة بشكل خاص، على الأقل في الخطب المكونّة للعينة. وللمزيد من التأكد، خرجنا من إطار العينة ودققنا في كل خطب وكلمات ومقابلات عبد الناصر بعد ١٩٦٧، فوجدنا في مكان واحد علاقة أقامها عبد الناصر بين «الأمة العربية» و«تراثها الإسلامي» نورده هنا كاملاً لأهميته ونـدرته: «إن الأمة العربية تعتز

(٨) المصدر نفسه، ص٤٠.

(٩) بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ الذي القاه الرئيس جمال عبد الناصر في ٣٠ مارس ١٩٦٨ ([القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٨])، ص٢٥، «اقترح ان ينص الدستور على تأكيد الانتماء المصري الى الأمة العربية تاريخيا ونضاليا ومصيريا وحدة عضوية فوق اي وبعد أي مرحلة»؛ خطاب السيد الرئيس في اليوم التاريخي لاعلان الجمهورية العربية المتحدة، في اول فبراير ١٩٥٨ بالقاهرة (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.])؛ خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في ٣٠ سبتمبر (ايلول) ١٩٦١ في المؤتمر الشعبي في ميدان الجمهورية بعد مرور ٢٤ ساعة على قيام حركة التمرد الانفصالية في دمشق (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.])؛ بيان الرئيس جمال عبد الناصر الى شعب الجمهورية العربية المتحدة في مساء يوم ١٦ اكتوبر ١٩٦١ (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.])، والميثاق الوطني، ١٩٦٢.

(١٠) حسب الترتيب الذي وردت فيه اعلاه:

بيان الرئيس جمال عبد الناصر الى شعب الجمهورية العربية المتحدة في مساء يوم ١٦ اكتوبر ١٩٦١، ص ٣٠؛ «خطاب في استاد الخرطوم الرياضي بمناسبة احتفالات السودان بعيد الاستقلال، اول يناير ١٩٧٠،» وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات، القسم الثاني: يناير ١٩٦٩- سبتمبر ١٩٧٠. ص ٢٦٤-٢٦٥ و٢٦٧.

بتراثها الإسلامي وتعتبره من أعظم مصادر طاقاتها النضالية، وهي في تطلعها الى التقدم ترفض منطق هؤلاء الذين يريدون تصوير روح الإسلام على انها قيد يشدّ الى الماضي وهي ترى ان روح الإسلام حافز يدفع الى اقتحام المستقبل على توافق وانسجام كاملين مع مطالب الحرية السياسية والحرية الاجتماعية والحرية الثقافية»[11].

يمكن الملاحظة هنا ان عبد الناصر ينظر الى «التراث الإسلامي» «كطاقة نضالية» يفسرها إستنادا الى «روح الإسلام» باتجاه مستقبلي وتقدمي وهو يرفض التفسيرات الماضوية لهذه «الروح» ولهذا «التراث». يمكن ايضا الاستنتاج من النص انه يرفض التفسيرات لروح الإسلام، المناهضة للحرية السياسية والاجتماعية والثقافية.

٢ ـ مفهوم «القومية العربية»

لم تظهر أي صلة ذات دلالة دينية في حقول مفهوم القومية العربية في الخطاب الناصري. وبما انه تبين بعد التحليل ان هذا المفهوم له دلالات عديدة، أي انه يشير في الوقت نفسه وحسب السياق الى «حركة» و«عقيدة» و«جنس» و«جنسية»، سنقدم بعض الايضاحات حول مفهوم «القومية العربية» كعقيدة. هل يقصد به عبد الناصر عقيدة من نوع العقائد الدينية؟ يمكن الملاحظة اولاً ان «عقيدة القومية العربية» مشاركة (او معطوفة) «لعقيدة عدم الانحياز» و«لعقيدة الاشتراكية الديمقراطية التعاونية»، والعقائد الثلاث نابعة من «التجربة» الثورية، ذلك ان المسار الذي اتبعه عبد الناصر لاستخلاص هذه «العقائد» هو التالي:

«تجربة ثورية» ← «عقيدة» ← «هدف»

«فعقيدة القومية العربية» نابعة من «تجربة الثورة العربية» («هدفها الوحدة»)، كما ان «عقيدة عدم الانحياز» تنبع من «تجربة الثورة الوطنية» («هدفها الاستقلال») وكذلك «عقيدة الاشتراكية الديمقراطية التعاونية» تنبع من «تجربة الثورة الاجتماعية» («هدفها العدالة»)[12].

في حين ان العقيدة حسب المسار الديني تنبع من كلام الله الذي يحدد للمؤمنين الاهداف او الواجبات التي يجب ان يتجهوا نحوها ويحققوها، فيقوموا حينئذ بالتجربة او التجارب الدينية. ويتم هذا المسار حسب التسلسل التالي:

(كلام الله) ← عقيدة ← هدف ← تجربة

---

(١١) «كلمة في الحفل الذي اقيم تكريماً للرئيس مختار ولد داة بمناسبة زيارته للجمهورية العربية المتحدة، ٢٧ آذار/ مارس ١٩٦٧،» ص ١٣٠.

(١٢) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر العام للاتحاد القومي، ٩ يوليو (تموز) ١٩٦٠ (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د.ت.])، ص ٨ـ ٩. «ان تجاربنا الثورية العظيمة وصلت بنا الى عقائد واضحة تحتاج منا الآن الى أن نضع في خدمتها كل قوة الدفع الثوري لدينا لكي تصبح هذه العقائد هي حركتنا الدائمة الى اهدافنا».

وفي حين ان مفهوم «القومية العربية» في الخطاب الناصري خال، كما رأينا، من الصلات ذات الدلالة الدينية، نجد بالعكس ان هذا المفهوم لدى ميشيل عفلق مثلاً (وهو من كبار منظري الفكر القومي العربي في المشرق) يمتزج امتزاجاً عضوياً بالدين، في علاقة احتواء: بمعنى ان القومية تحوي الدين والعروبة تحوي الإسلام:

«الدين جزء من القومية مغذياً لها ومفصحاً عن أهم نواحيها الروحية والمثالية».

«فنستبدل بالقومية «العروبة» وبالدين «الإسلام» تظهر لنا المسألة تحت ضوء جديد. فالإسلام في حقيقته الصافية نشأ عن قلب العروبة وامتزج بها في أمجد أدواره»(١٣).

لا يتسع المجال في هذه الدراسة القصيرة للخوض في أسباب الاختلاف بين هذا الطرح القومي من أصل مشرقي والطرح القومي الناصري من زاوية علاقتها بالدين. إنما نعتقد ان للموقع المجتمعي والاجتماعي والثقافي اهمية بالغة في تحديد العلاقة.

٣ ـ مفهوم «الوحدة العربية»

لم تظهر اي صلة ذات دلالة دينية في حقول مفهوم «الوحدة العربية» في الخطاب الناصري، وذلك في معاني او دلالات الوحدة العربية كافة: الوحدة بمعنى التضامن العربي ووحدة العمل ووحدة الهدف او الصف، والوحدة بمعنى الاتحاد السياسي الدستوري. إذا نظرنا، من ناحية اخرى، الى الدلائل التي قدمها عبد الناصر لاثبات «وحدة» (وحدانية) «الأمة العربية»، بمعنى «ان العرب أمة واحدة»، نجد ان عنصر الانتماء الديني لا يدخل ضمن العناصر الأساسية التي قدمها لاثبات هذه الوحدة، والتي تقتصر على « وحدة اللغة» و«وحدة التاريخ» و«وحدة الأمل»(١٤).

ولا يسعنا إلّا ان نقرب بين هذا التصور وتصور ساطع الحصري الذي لا يدخل الدين في أسس تكوين الأمة: «إن أُسَّ الأساس في تكون الأمة وبناء القومية هو وحدة اللغة ووحدة التاريخ (...) ولكن لا وحدة الدين ولا وحدة الدولة ولا وحدة الحياة الاقتصادية تدخل بين مقومات الأمة الاساسية»(١٥).

ويستشهد الحصري لتدعيم تصوره بالأفغاني. ويلاحظ ان الأفغاني ايضا يرجح العامل اللغوي على العامل الديني ويستشهد به في المقطع التالي: «ان الروابط التي تربط جماعات كبيرة من

---

(١٣) ميشيل عفلق، في سبيل البعث (بيروت: دار الطليعة، ١٩٥٩)، ص٢٦ـ ٢٧.

(١٤) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر التعاوني في ٢٦ نوفمبر ١٩٥٨ (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د.ت.])، ص ١٥، ومشروع الميثاق، ٢١ مايو ١٩٦٢ (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د.ت.])، ص ١٠٧.

(١٥) ساطع الحصري، أبحاث مختارة في القومية العربية ١٩٢٣ـ ١٩٦٣ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤)، ص٢٤٨ـ ٢٤٩.

الناس اثنتان: وحدة اللغة ووحدة الدين. وحدة اللغة هي الأساس الذي تقوم عليه الجنسية، اللغة أشد ثباتا واكثر دواما من الدين. نعرف أمما غيرت دينها خلال ألف عام مرتين الى ثلاث مرات دون ان يطرأ خلل على وحدتها اللغوية القومية. فنستطيع ان نقول ان تأثير سلطة اللغة في هذه الدنيا أقوى من تأثير رابطة الدين»[١٦].

ويبدو ان الأفغاني يذهب الى حد استبعاد العامل الديني فيما يتعلق بقومية الأمة العربية بالذات: «إن الأمة العربية، عربية بغض النظر عن أي دين او مذهب، فالأمر لا يحتاج الى إثبات»[١٧].

لم يظهر مفهوم «الوحدة الإسلامية» في الخطاب الناصري إلاّ مرة واحدة قبل ١٩٥٦ في السياق التالي: «إنما أرى فيكم (الجنود) وحدة قومية، بل أرى ايضا وحدة عربية، بل أرى ايضا وحدة إسلامية، بل أرى ايضا وحدة آسيوية افريقية»[١٨].

والجدير بالذكر ان هذا الاستعمال لم يعد يظهر في الخطاب الناصري، بعد ١٩٥٦ أي بعدما حسم عبد الناصر نهائيا قضية التوجه القومي العربي واختار طريق الوحدة العربية، فحصر العلاقة القومية الوحدوية بالعرب دون سواهم، وحدد، كما رأينا، العلاقة بين جميع المسلمين بصيغة «التضامن» و«التعاون» السياسي و«الأخوة في العقيدة». ولا يمكن الاستنتاج من خطبه وخاصة من كتاب «فلسفة الثورة» كما يفعل البعض انه «إعتبر المسيرة القومية مرحلة نحو الوحدة الإسلامية»[١٩].

ثانياً: المفاهيم القومية العربية الأخرى في الخطاب الناصري وصلاتها ذات الدلالة الدينية

لقد جمعنا في هذا المقطع كل المفاهيم القومية العربية الباقية[٢٠] في الخطاب الناصري،

---

(١٦) جمال الدين الأفغاني في احدى مقالاته الفارسية، نقلا عن المصدر نفسه، ص٣٦٣. ويضيف الحصري معلقاً: «أعرف ان العبارات التي نقلتها هنا عن الأفغاني ستصدم الكثيرين من القراء. إن كتابنا ومؤرخينا كانوا قد أشاعوا بين الناس ان الأفغاني كان من دعاة الوحدة الإسلامية حتى ان عدداً غير قليل منهم استندوا اليه لاستنكار فكرة القومية بوجه عام وفكرة القومية العربية بوجه خاص».

(١٧) م. ب المخزومي، خاطرات جمال الدين الافغاني الحسيني (بيروت: [د. ن.]، ١٩٣١)، ص٢٣٧.

(١٨) كلمة ألقيت بنادي ضباط القوات المسلحة في يوم ٢٣ تموز/ يوليو سنة ١٩٥٥ (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [١٩٥٥])، ص١.

(١٩) الدكتور حسن آية من «حزب الجمهورية الاسلامي» في مقابلة له في جريدة النهار، ١٩٧٩/١٢/٢٥.

(٢٠) العرب، الشعب العربي، الشعوب العربية، الانسان العربي، الجماهير العربية، المجتمع القومي، المنطقة العربية، الوطن العربي، الأرض العربية، الثورة العربية.

وبينّا في الجدول التالي الصلات ذات الدلالة الدينية المشتركة فيها بينها والصلات ذات الدلالة الدينية الخاصة بكل مفهوم على حدة:

الصلات ذات دلالة دينية مشتركة بين عدة مفاهيم قومية:	«الشعب العربي المسلم يؤمن بالإسلام». «الانسان العربي إنسان مؤمن». «الجماهير المؤمنة». «الرب»

الصلات ذات دلالة دينية
الخاصة بكل مفهوم

		«بالنبوّات»
«المنطقة العربية»		«بالعقيدة الإسلام»
«الشعب العربي»	اتحدت	«الدين» (متعلق بـ)
«الأرض العربية»		«مقدسة»

نستنتج من هذا الجدول ان العلاقة الأساسية التي يقيمها عبد الناصر بين الجماعة القومية (الشعب العربي، الجماهير العربية) او الفرد القومي («الإنسان العربي») والدين بشكل عام والإسلام بشكل خاص هي علاقة إيمان. ويظهر ايضا من الجدول ان عبد الناصر استعمل الصلات الدينية المشتركة بين الأديان السماوية: «الرب»، «الدين» «الإيمان»، وخصص الايمان «بالإسلام»،«بالشعب العربي المسلم».

واعتبر عبد الناصر ان الاديان السماوية («النبوّات») ثم صعود الإسلام وانتشاره كعقيدة،كان لها دور مهم في توحيد «المنطقة العربية» في الماضي[٢١].

ثالثا: علاقة «الدولة» و«الوطن» بالعقيدة الدينية والانتماء الديني حسب تصور عبد الناصر

رفض عبد الناصر علنا اعتبار العقيدة الدينية ، أيا كانت، اساساً للدولة وعبر عن هذا الرفض بالشكل التالي: «ينظر الاسرائيليون الى «اليهودية» لا كعقيدة فحسب، بل كقومية، وهذا ما يعقّد

---

(٢١) «اتحدت المنطقة العربية بتعيين النبوات حين بدأت رسالات السماء تنزل الى الأرض واتحدت المنطقة بسلطان العقيدة حين اندفعت رايات الإسلام تحمل رسالة السماء الجديدة، وتؤكد ما سبقها من رسالات»، **خطاب السيد الرئيس في مجلس الأمة بمناسبة اعلان أسس الوحدة بين مصر وسوريا في ٥ فبراير سنة ١٩٥٨ بالقاهرة** (القاهرة: مصلحة الاستعلامات: [د. ت.])، ص٣.

المشكلة ولست أدري، ما الذي يحدث لو اننا قررنا ان نقيم دولتنا على الإسلام، وقرر آخرون ان يقيموا دولتهم على المسيحية، وقرر غيرهم ان يقيموا دولتهم على البوذية، لسوف تكون هناك في كل مكان أعمال تنم عن التعصب»[٢٢].

أما اذا كان قد جاء في دستور الدولة المصرية ان «دين الدولة الإسلام» مراعاة لبعض الأوساط الدينية، فالجدير بالإشارة انه لم يحدد أي دين للدولة في وثيقة إقامة الدولة القومية الأولى، دولة الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨. كذلك استنكر عبد الناصر فكرة إقامة الأوطان على أساس الانتماء الديني: «لا نستطيع ان نتصور إقامة الأوطان على اساس الديانات فتصبح هناك أوطان لا يعيش فيها غير المسلمين وأوطان لا يعيش فيها غير المسيحيين، وأوطان لا يعيش فيها غير البوذيين وهكذا»[٢٣].

خلاصة عامة وتعليق

في نهاية هذا التخليل السريع لا بد من إبداء الملاحظات التالية:

١ ـ لا شك ان صلات المفاهيم القومية العربية ذات الدلالة الدينية قليلة جدا في الخطاب الناصري، بخاصة اذا قارناها بالصلات ذات الدلالة «العصرية» (ديمقراطية واشتراكية) وبصلاتها ذات الدلالة الثقافية او الحضارية (خلقية واجتماعية).

٢ ـ تقتصر هذه الصلات على مفاهيم عامة ومشتركة بين كل الأديان السماوية: «الله»، «الرب» (علاقة متبادلة من «الايمان» والدعم و«الالهام») ـ«الدين» (علاقة «إيمان»)ـ «النبوات» (في المنطقة العربية)ـ «الايمان».

أما فيما يختص «بالإسلام» فيحدد عبد الناصر علاقة خاصة بين «الشعب العربي المسلم» و«الإسلام»،هي علاقة «إيمان» قبل كل شيء،«ويرفض ان تكون «العقيدة» الإسلامية او المسيحية او اليهودية او أي عقيدة دينية اخرى اساسا لأي دولة. وخصص عبد الناصر مكانة خاصة متميزة «للتراث الإسلامي»، تراث الأمة العربية، فاعتبره بمثابة «طاقة نضالية»، ولكنه دعا في هذا المجال الى تفسير «روح الإسلام» باتجاه مستقبلي، تقدمي متوافق مع «الحرية»، واستنكر التفسيرات الماضوية «لروح الإسلام». ويكون عبد الناصر بطرحه هذا قد حدد العلاقة بين القومية والدين، وميز بين الاثنين بدقة. فالعلاقة الغالبة في تصوره هي علاقة «إيمان» «بالله» و«بالدين». وعلاقة «الأمة العربية» بالاسلام هي علاقة غرف من «تراثها

---

(٢٢) «حديث الى وليام توهي ورولاند ايفانز مدير تحرير لوس انجلوس تايمز لشؤون الشرق الاوسط، ٣ شباط/ فبراير ١٩٧٠،» وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات، القسم الثاني: يناير ١٩٦٩ ـ سبتمبر ١٩٧٠، ص٢٩٥.

(٢٣) «حديث الى مجلة تايم الامريكية، ١٢ ايار/ مايو ١٩٦٩،» المصدر نفسه، ص ١٥٤.

الإسلامي» باتجاه مستقبلي وتقدمي. ويجمع عبد الناصر بطرحه هذا بين كل «مؤمني» الوطن العربي عامة، ومؤمني قاعدته، قاعدة الانطلاق القومي، مصر خاصة. ويتجلى بذلك هاجسه الوحدوي الدائم: فمهما اختلفت الانتماءات الدينية والمذهبية والطائفية، «الله» واحد ولا يمكن «للمؤمنين» به حقاً ان يختلفوا.

٣ - يتميز الطرح القومي العربي الناصري من حيث العلاقة بالدين، عن بعض الطروحات القومية العربية المشرقية، لأن موقع عبد الناصر السياسي والاجتماعي والجغرافي يتميز عن المواقع الأخرى. ينطلق عبد الناصر في طرحه القومي من موقع قيادي مركزي وأكثري: فهو من حيث المكان ينطلق من القاعدة المركزية للأمة العربية، مصر، وموقعه اكثري لكونه ينتمي للأكثرية الدينية والمذهبية الإسلامية في الوطن العربي. فانطلاقا من هذين الموقعين المتميزين يطرح التصور القومي الأكثر تجميعاً وتوحيداً وشمولية من حيث العلاقة بالدين، والتصور الأقل تجزيئية لقاعدته بالذات قاعدة الانطلاق مصر، والشعوب العربية المستهدفة بدعوته القومية مشرقاً ومغرباً.

إن هاجس الاجماع هو برأينا المفسّر الرئيسي لطرح عبد الناصر القومي من حيث العلاقة بالدين، ولا نجد أي اثر في خطبه لخوف ما من تشكيك بشرعيته او من مزايدة على مواقفه، وهو في موقع القيادة ويعبر عن تطلعات الأمة العربية نحو التحرر والتقدم، ولا تقلقه هواجس بعض المثقفين الباحثين ابدا عن «الهوية الضائعة» و«التراث المهدد» والأساليب السهلة لما يتصورونه التصاقا بالجماهير.



الفصل السادس

عروبة مصر وأعباؤها (*)

د. محمد رضا محرم

هل تتحطم عروبة مصر تحت ضغط أعبائها الاقتصادية ومتاعبها الاجتماعية؟! لا أظن، بل أؤكد ان هذا مستحيل.

مستحيل لأن مصر عربية بحقائق الجغرافية، عربية بتراكم التاريخ، عربية بطلاقة اللسان العربي في مصر وما أحلاها عربية بالتفاعل الذي استمر أربعة عشر قرناً في بوتقة الإسلام، ومزج جميع الحضارات والثقافات التي كانت تتناثر في المنطقة من قبل. وهي عربية بحكم الضرورات الاقتصادية التي تثبت ان التحام الكيانات الجزئية لتكون كياناً أكبر، هو السبيل الوحيد الى مستقبل أفضل، وفاعلية أكفأ، ووجود أكثر مدعاة للاحترام، في عالم تحكمه المصالح قبل ان توجهه المبادىء، وتردعه القوة قبل ان يحرجه الحق!. ثم انها عربية بمنطق المشاعر والوجدانات القومية التي نشأت في إطار ذلك التوحد الجغرافي التاريخي الحضاري الثقافي اللغوي المستقبلي، الذي هو حقيقة الحقائق في مصر، مثلما هو في كل أرض عربية.

والذي يدفعني الى طرح سؤالي هذا، المنفي سلفاً، ان كثيرين يطرقون في هذه الأيام على العزيمة العربية في مصر. ومدخل هؤلاء جميعاً أعباء مصر الاقتصادية ومتاعبها الاجتماعية. وقد يتوزع هؤلاء الكثيرون فرقاً، بعضها حريص على مصر العربية، وبعضها الآخر حاقد على عروبة مصر ناقم عليها، بينما بعضها الثالث لا هو من هؤلاء ولا هو من أولئك، ولكنه يستأجر لكل مناسبة، ويوظف في كل «زفة»، ويؤجر على كل حماقة يأتيها.

والذي يؤرق في أفعال هذه الفرق جميعاً ان آثارها قد تترك على البنيان النفسي لشعب

(*) نشر هذا البحث في: **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ١٨ (آب/ اغسطس ١٩٨٠)، ص١١٥-١٢٧.

مصر تجاه أمته العربية وتجاه قوميته بصمات يصعب محوها، وقد تحدث فيه شروخاً يطول علاجها. وهذه البصمات وتلك الشروخ لن تسلب مصر عروبتها كما أوضحت من قبل، ولكنها سوف تحرم مصر من المنعة العربية، كما أنها سوف تحرم العروبة من الفاعلية المصرية، لفترة قد تكون طويلة وقد لا تكون، ولكنها مهما قصرت فانها بمقاييس لعبة السياسة المعاصرة كافية لاقتحام التحصينات العربية جميعاً، والانتقال بعد ذلك الى تخريب ذلك الوجود العربي اقتصاديا وحضاريا وثقافيا، وهو الحلم الاستراتيجي لقوى كثيرة استعمارية وامبريالية وصهيونية.. الخ.

لقد بدت عروبة مصر مطروحة للجدل، معرضة للادعاءات والادعاءات المضادة، عقب ما سُمي بمحاولات إقرار السلام بين مصر واسرائيل. وقد يحلو للبعض ان يفاخر فيصف هذا الذي جرى بأنه «زلزال» في المنطقة العربية. وهو إن فعل لم يكذب ولم يبالغ. فظاهر الأمر، وآثاره المباشرة ايضا، تشهد بصدق ان الذي جرى هو بالزلزال أشبه بل أشد هولاً. ولكن حقيقة الاحداث لا تتأتى بوصفها، ولا تكتشف بحصر آثارها العاجلة، ولكنها تتعدد وتتشكل بالتعرف الى المقاصد، وتفسير الدوافع، وتوقع الآثار المحتملة بعيدة كانت أم قريبة. مثلها -إن كان التشبيه لا يزال يحلو لذلك البعض- كمثل الزلزال، يتفق الجميع على آثاره المدمرة المباشرة، وعلى عنفه الطاغي غير العاقل، ولكن العلماء يختلفون اختلافاً شديداً حول سببية وكيفية حدوثه. وبصدد هذه المحاولات المصرية الاسرائيلية، مع الاقرار بأن العامل المساعد وربما الفاعل امريكي، فقد انقسم الوطن العربي الى أكثرية ساحقة، ترى في الذي جرى حماقة وطنية، وخيانة قومية، وجهلاً بحقيقة العدو، واستسلاماً بغير شروط، وأقلية محصورة في بعض الأجهزة الحكومية (مجالس وزراء ومجالس صحافة) لأنظمة عربية معدودة، ترى فيما جرى ابتداعاً لأساليب نضالية جديدة، وتجاوزاً لعقدة مستعصية في الصراع العربي الاسرائيلي، وقفزاً على حواجز التوهم النفسي لطبيعة العدو!

وليس قصدي هنا ان أؤيد أقوال الفريق الأول، أو ان أفند مزاعم الفريق الثاني، ولكن الذي يعنيني الآن، بل يقلقني، ان كلا الفريقين قد توسل الى مصارعة الآخر وسائل تضر بعروبة مصر، وتؤثر سلبياً على سلامة انتمائها الى أمتها العربية. وقد كان مدخل هؤلاء وأولئك للتأثير على الرأي العام العربي، وفي المقدمة القطاع المصري منه، هو الأعباء الاقتصادية والمتاعب الاجتماعية التي ترزح تحتها مصر. فالفريق الثاني يزعم ان هذه الأعباء إنما هي النتيجة المترتبة على قيام مصر -إن لم يكن تورطها- بدور رئيسي في الصراع العربي الصهيوني. بينما الفريق الأول يجاهر مجاهرة غير مستحبة (حتى وان لم تكن من قبيل المن) بمشاطراته المالية والاقتصادية لدعم القدرات الاقتصادية والعسكرية المصرية إبان ذلك الصراع. وفي خضم لعبة «الدفع والدفع المضاد» هذه أفلت من جميع الأيدي، وغاب عن كل العقول الحرص على عروبة مصر، والرفق بمشاعر أبنائها العرب، والوعي بان الوجود العربي لا يقوم على مثل هذه المعايير الباهتة، وإدراك ان المستقبل العربي إنما هو حقيقة تعلو على خلافات الأنظمة، وتسمو على الجدل المبتذل.

ولأنني مصـري المولـد والمواطنـة، عربي الانتـماء والقوميـة، فسـوف أبـدأ دائـماً بمـا هـو مصري، ثم اثني بما هو عربي، وأنا احـاول جاهـداً، ان أشارك في وضـع حد لمحـاولات ضرب عروبة مصر، او الاضرار بها، تحت عباءة الأعباء الاقتصادية والمتاعب الاجتماعية.

اولا: عروبة مصر أسبق
من الصراع العربي- الصهيوني وأبقى بعده

قد تكون السباحة ضد التيار في بعض الأحيان بطولـة، ولكنها في أحيـان اخرى تـدرج بالتأكيد ضمن بنود الحماقة.

وقـد يكون إحـراق السفن في بعض الأحيان شجـاعة، وقـد فعلها القـائد العـربي الفذ طارق بن زياد وهو يفتح الأندلس، ولكنه إن حدث في أحيان اخرى فإنما يكون أدخل في باب الجنون. ولن ينال الفاعل في الحال الثانية اكثر مما نال امبراطور روما (غير العظيم) كاليجـولا، الذي أحرق عاصمة ملكه، فلا هو أبقاها مقراً لعـرش عظمتـه (ودعك من الشعب من أهـل روما،فجنون الحكام، إن بدر، لا عـين له تبصـر حاجـات الناس)، ولا هـو شفى أمراض نفسـه وعلل دخائله!

وفي مصـر العربيـة، وللأسف الشـديد فـإن أقلامـاً تكتب في الصحف، وعقـولاً كـان مفروضاً انها تفكر، ومفكرين كان متصوراً انهم يمارسون أعمالاً تتوافق وتوصيفهم، يشاركـون بـوعي او بغير وعي (وأحيـانا بـوعي مفقود!) في الهجـوم على العنـاصر العـربيـة في شخصيـة وتكوين وسلوك ومسؤوليات مصر. والملفت للنظر في محـاولات هؤلاء، أنهم لا يدركـون البعد الزمني، ولا يحسون العمق التـاريخي لعروبـة مصر. فـالمفهوم من كتـاباتهم ومن أقـاويلهم ان مصر محدثة العروبة، ملحقة على هذا الوطن العربي (غـير المتحضر في بعض الأوصـاف) ليس كحقيقة تاريخية جيوبوليتيكية اقتصادية، ولكن كرد فعل لتورط غير متبصر في صراع نشب بين العرب والاسرائيليين، او بين العروبة والصهيونية، وما كانت لمصر ناقـة فيه ولا جمـل. بل إن البعض لم يتورع ان يرى في عروبة مصر، وكذلك في مشاركتها في الصراع العـربي الصهيوني، بدعاً ناصرية (نسبة الى الزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر) نشأت ليس بعد الثورة التي قادها عام ١٩٥٢ فقط، ولكن منذ النكبة عام ١٩٤٨، ودليلهم الـذكي على ذلـك ان الصاغ (الرائد) جمال عبد النـاصر كـان وقتئذ قـائداً لقـطاع الفالوجة الصـامد في فلسـطين إبان تلك الحرب الأولى بين العرب واسرائيل!!. واذا كانت أزمة، او مأسـاة، الانشقاق العـربي الراهن تؤدي الى هذه الدرجة من اختلاط الامور، واختلال الموازين، واضطراب المفـاهيم، وتشويـه الأسس والأولـويات، فـان الواجبـين العلمي والقومي يفـرضان علينـا ان نبذل جهـداً مكثفـاً لاعادة استنقاذ كل هذه العناصر، واعادة توظيفها بطريقـة سليمة، احتـراماً لنهجنـا القومي في التفكير، وخدمة لشعبنا العربي في مصر. ونثبت هنا، مع شديد الأسف مرة اخرى، ان أقلاماً

وعقولاً ومفكرين في اقطار عربية اخرى كثيرة غير مصر، قد غابت عنهم هذه الحقيقة، كما انهم لم يفطنوا الى تلك الحاجة، فراحوا مع الرامين يرمون أحجاراً قاتلة على مصر الشعب، وهم يتوهمون انهم يشاركون في إبعاد بعوضة حطت على وجهها العربي الطلق!

كمثل كل الظواهر السياسية او الكونية، حيث يسبق وجودها اكتشافها او تقنينها، وحيث يتقدم حدوثها المادي على تحولها الى مبحث سياسي او علمي، وحيث يعيشها الناس تجربة ومعاناة قبل ان يتعرفوا عليها مصطلحا وصياغة، فان عروبة مصر أسبق من العروبة كمصطلح، وأسبق من القومية العربية كمبحث سياسي. وبالتالي فإنه يستحيل بالكلام، مستقيماً كان أم ملتوياً، ان ينزع متطاول عن مصر بعض عروبتها، كما يستحيل على أجهزة الإعلام تلك المسلطة في غير تبصر على شعب مصر ان تنال من جوهره العربي.

إن علاقة مصر بالوطن العربي (قبل ان يكتسب أغلبه هذه الهوية) علاقة قديمة للغاية، وكل شواهد التاريخ تثبت انها كانت علاقة طبيعية مطردة ومتواصلة، كما انها كانت علاقة ضرورة في أغلب الأحيان.

فليس مصادفة ان التعامل (عسكرياً كان أم سلمياً) بين مصر والشام في الجناح الشمالي الشرقي، او بين مصر وليبيا في الجناح الغربي، او بين مصر والسودان والصومال عند البوابة الجنوبية لمصر، يعود الى عهود الدولتين الفرعونيتين الوسطى والحديثة. وفي هذا الصدد نذكر تحتمس الثالث ورمسيس الثاني وحتشبسوت. وبغض النظر عن الدوافع وراء تحركات هؤلاء الفراعنة، والتحركات المضادة لمعاصريهم في تلك المناطق المذكورة، الا ان المستخلص المؤكد الواضح من وراء هذه التحركات جميعاً، هو ان كل منطقة من هذه المناطق كانت بمثابة المجال الحيوي للأراضي المتاخمة كما ان عملية التفاعل بين شعوب هذه المناطق المتجاورة كانت تجري وتتخمر منذ زمان بعيد.

وليس مصادفة ان زوجة أبي الأنبياء إبراهيم، هاجر، أم ولده إسماعيل أبي العرب، من مصر.

وليس مصادفة ان عيسى الناصري عليه السلام، عندما خرجت به امه العذراء مريم من فلسطين توجهت به الى مصر.

وليس مصادفة ايضا، ان موسى عليه السلام، تلقى الكلمات عن ربه في أرض مصر.

وليس مصادفة ان الزوجة الوحيدة لمحمد بن عبد الله، عليه الصلاة والسلام، من خارج الجزيرة العربية، وهي مارية القبطية، كانت من أهل مصر.

ان جميع هذه الشواهد القديمة تثبت ان الاتصال الجغرافي، والتداوب البشري، والحاجة الى التكامل، وتبادل المنافع، كانت كلها عوامل تضع هذه المنطقة على طريق الامتزاج والتوحد. وقد جاءت الطفرة الإسلامية لتتعامل بذكاء مع كل هذه العوامل، فقدمت الإطار

الفكري، وصنعت الاطار التنظيمي، وخلقت البناء السياسي السليم، فوجدت جزئيات هذه المنطقة في كيان واحد، قوي، متميز، أبرز ما فيه انه صار إسلامي الثقافة، عربي اللسان، عربي الحضارة، عربي التاريخ.

وقد دخلت مصر مع الداخلين في هذا الاطار العربي الإسلامي، منذ فتحها عمرو بن العاص بأمر من الخليفة العادل عمر بن الخطاب، فتعربت مظهراً وجوهراً. ومنذ ذلك التاريخ تميزت مصر بميزتين لعل غيرها من المناطق التي انضوت تحت لواء الإسلام، وارتضت الخلافة العربية في المدينة او دمشق او بغداد سلطة مركزية، لم تتميز بهما كلتاهما.

اما أولى هاتين الميزتين فهي الالتصاق القوي بالنظام العربي الإسلامي الحاكم، والولاء له. فقد شهدت مناطق كثيرة من أرض الخلافة تحركات شعوبية للموالي رافضة، ونزعات ارتداد عن الإسلام وعن العروبة واضحة، ومحاولات انفصال صارخة، ولكن مصر على العكس من كل ذلك لم تشهد أياً من هذه التوجهات، وكانت حتى وهي تحظى بحكومات شبه مستقلة (الطولونيون والاخشيديون والايوبيون)، وثيقة الصلة بالخلافة، قوية الارتباط بالعروبة، حريصة كل الحرص على الوجود العربي.

أما الميزة الثانية فهي ان مصر، ومنذ دخولها تحت لواء السلطة الإسلامية العربية، قد قامت بالدور الذي هي مؤهلة له، والذي يتناسب مع ثقلها النوعي والعددي والحضاري والتاريخي، كأحد الأركان القديمة الحضارة على رقعة الخلافة الإسلامية الناهضة. فكان من مصر المدد إن ألمت برقعة من الوطن الكبير مجاعة (وقد حدث ذلك للمرة الاولى في عهد عمر ابن الخطاب في المدينة وما حولها). وكان منها الرجال، خير أجناد الأرض كما وصفهم رسول الله (ص)، ان طاف على الحدود البعيدة او القريبة طيف عدو. وحتى عندما تضعضعت الخلافة، واهترأت، وتآكلت، بقيت في يد مصر وفي أيدي حكوماتها شبه المستقلة أمانة الدفاع عن العرب وعن العروبة. فكانت جيوش مصر، بقيادة الناصر صلاح الدين تثأر للعرب من الصليبيين في حطين. وكانت الجيوش نفسها بقيادة المظفر قطز ترفع عن كاهلهم الكابوس التتري، وتضع حداً للاندفاعة الهمجية لهولاكو خان وقائد جيوشه الرهيب تيمورلنك في عين جالوت. وكانت جيوش مصر ايضا هي التي حاربت المعركة العربية الأخيرة، ضد الغزو التركي، ولكنها لم توفق في صد هذا الهجوم الجديد، فوقع العالم العربي أسير الجهالة التركية قروناً من الزمان خمسة، لعلها السبب الرئيسي في تخلفه عن ركب المتقدمين حتى يومنا هذا.

وفي التاريخ الحديث، فانة يثبت لمصر الفاعلية في مجال البعث العربي المعاصر، وفي إطار محاولات التوحيد او التوحد العربي، وذلك من خلال توجهات رئيسية ثلاثة شهدها الوطن العربي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين:

فمع مطلع القرن التاسع عشر، تمكن محمد علي من حكم مصر (١٨٠٥)، بل وجاء الى كرسي الحكم فيها بمطالبة شعبية، رغم أصله التركي. ولم يكن ذلك غريباً. فالتبعية

للخلافة التركية في الآستانة كانت لا تزال إحساساً قدرياً مستقراً في نفوس العامة. وقد كون محمد علي قوته العسكرية المصرية ونظمها على أعلى المستويات المعروفة في عصره. ثم استخدم هذه القوة فيما بعد في محاولة لتكوين أول دولة عربية مستقلة عن السلطة التركية. وقد استغل محمد علي ضعف الخلافة التركية، وحاجتها الى قواته العسكرية في أحيان كثيرة، واستطاع ان يحلّ في الجزيرة العربية وفي الشام كله. وقد أوشك محمد علي ان ينجح في تحقيق خططه لولا ان الخلافة في تركيا معضدة بالاستعمار الاوروبي الصاعد وقتئذ، والطامع في الوقت نفسه في وراثة الرجل المريض، خصوصا في المناطق العربية، رأوا فيما يجري خطراً عليهم عظيماً. فاجتمعت انجلترا وفرنسا والنمسا وروسيا مع تركيا على محمد علي وقاتلته وهزمته (عام ١٨٤٠) وفرضت عليه ان يتقوقع داخل حدود مصر. وقد يكون محمد علي رجلاً طموحاً، وقد تكون دوافعه فردية أنانية، وقد يكون العرش والسلطان والدولة الكبيرة هي كل مراميه، ولكن هذا لا ينفي، ان هذا الرجل قد أدرك تمايز هذه المناطق العربية عن بقية الأراضي الواقعة تحت سلطة الخليفة التركي، كما انه أدرك في الوقت نفسه تكامل هذه المناطق العربية مع بعضها البعض، جغرافياً ولغوياً وحضارياً واقتصادياً، فحاول بذكائه المشهود له به (وإن كان انتهازياً ايضاً) ان يستفيد من هذه العوامل جميعاً، وان يقيم الدولة العربية الحديثة الكبرى في المنطقة[1].

وفي مجال البعث الثقافي والتوحد الفكري العربي المعاصر، فان كتابات الأفغاني والكواكبي والشيخ محمد عبده والشيخ رشيد رضا، التي خرجت من مصر، حول الفكرتين الوطنية والقومية، هي بغير شك في مقدمة الكتابات التي ظهرت في الوطن العربي لتناقش قضايا وطن عزبي متحرر من التبعية القاتلة لخلافة مريضة في الآستانة وغير عربية. وقد كانت هذه الكتابات بمثابة الركائز التي انطلق منها تيار الفكر القومي خلال القرنين الاخيرين. وتكتسب هذه الكتابات أهمية خاصة، دون غيرها من الكتابات القومية، لكونها صدرت عن مفكرين منحاهم الإسلامي الديني واضح، وبالتالي فانهم قد حملوا العبء الأكبر في تأكيد ان لا تعارض بين الإسلام والفكرة القومية، مما جنب الفكر العربي مشاق كثيرة، ومخاطر عظيمة، كان يمكن ان تقع، لو حدث صدام بين الإسلام وبين النهج القومي.

وفي مجال المحاولات السياسية لاقامة وطن عربي موحد، فان جمال عبد الناصر، ابن مصر العربي، يقف معلماً شامخاً وأميناً في هذا الميدان. فقد استطاع جمال عبد الناصر ان

---

(١) مما لا شك فيه ان دوافع محمد علي الشخصية، وأصله التركي ايضا، تلقي ظلالاً كثيفة على أي محاولة لتفسير توجهاته على أنها كانت عملاً متعمدا من أجل القضية العربية ولمن يرغب الوقوف على تقويم أكثر تفصيلاً لدور محمد علي في هذا الصدد، أنصح بالرجوع الى المقدمة الضافية التي كتبتها الدكتورة سيلفيا هايم من مركز دراسات الشرق الاوسط بجامعة كاليفورنيا- لوس انجلوس للكتاب التالي:

Sylvia G. Haim, ed., *Arab Nationalism: An Anthology* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1974).

ينقل القضية القومية من مجال الفكر الى مجال السياسة العملية. كما استطاع ايضا ان يحولها من مجرد إحساس تلقائي هادىء لدى الجماهير العربية الى إدراك واع فوار. وفي هذا الصدد، فإن علاقة عبد الناصر بحركات التحرر العربية، وكذلك تجربته الوحدوية في نهاية الخمسينات وبداية الستينات مع سورية (رغم انها قد وئدت)، وجهده الاعلامي والثقافي الموجه مباشرة الى الجماهير العربية، كلها شواهد صدق على ذلك الدور العظيم الذي قام به عبد الناصر وقامت به مصر.

ولست أريد ان استطرد في ضرب أمثلة اخرى كثيرة، فالقليل الذي تقدم يغني، كما انه يكفي لتأكيد الآتي:

١ ـ ان عروبة مصر أسبق من الصراع العربي ـ الصهيوني. بل إن علاقة مصر بالوطن العربي (قبل ان يكتسب هذه الهوية) أسبق من ظهور الإسلام.

٢ ـ إن عروبة مصر تمتد من تكوينها النفسي والثقافي والحضاري حتى النخاع. وان مصر تعيش العروبة فكراً ووجوداً. وإن انتساب مصر الى العروبة ليس اختياراً ذهنياً مجرداً، إن شاءت أتته، وإن شاءت امتنعت عنه.

٣ ـ إن مصر، طوال تاريخها العربي، صاحبة دور رئيسي في الدفاع عن الوجود والفكر القوميين. وهي بالتالي لا تدخل طرفاً فاعلاً في الصراعات العربية ـ الأجنبية من باب التوريط، ولا من نافذة الاستهواء. ويسري هذا القانون، وفي حسم لا يعرف التردد، على الدور الذي كان لمصر، والذي سوف يبقى ويستمر في إطار الصراع العربي ـ الصهيوني.

٤ ـ إن قراراً بالصلح مع اسرائيل، منفرداً كان أم غير منفرد وليضع كل لأفعاله من الصفات ما يشاء، لن يخرج مصر من عروبتها ليدخلها في ثياب مصنوعة اخرى. فالفرق بين «عبرية» وبين «عربية» ليس فرقاً لغوياً ينشأ عن إعادة ترتيب حروف الكلمات، ولكنه فرق مادي عظيم الأبعاد متسع الآفاق. فحقيقة الحقائق ان مصر عربية. والحقيقة الثانية ان أرض فلسطين المحتلة أرض عربية. والحقيقة الثالثة ان صراع وجود بين اصحاب الحق وبين العدو الصهيوني قائم على أرض عربية. والحقيقة الرابعة ان كل انحراف عن طبائع الأشياء مستحيل استمراره، مؤكد تصويبه. والحقيقة الخامسة ان الشعب العربي في مصر قادر على الفعل، بصير بالصواب والخطأ، خبير بتعديل المعوج، مهيأ للاستمرار في دوره القومي، مهما كانت العوائق، ومهما كانت قسوة الظروف، ومهما كانت عتمة المتاهات التي يمكن اختلاقها له من حين الى حين.

ثانيا: أعباء مصر وأعباء غيرها

ليس من قبيل المن، ولا هو من قبيل الأذى، ان نذكر دور مصر في تحمل تبعات كثيرة، وفي مجالات متنوعة، تعليمية وصحية واقتصادية وعسكرية، في أغلب الأقطار العربية، إن لم

يكن فيهـا كلها، للنهـوض بمجتمعات هـذه الأقطار. وقـد كـان أغلب ذلـك قبـل ان يتفجـر الطوفان النفـطي في الأكثريـة من هذه الأقـطار العربيـة الشقيقة. وليس غـير إنكار للفضـل، وعدم وفاء، وسوء طويـة، ان يزعم زاعم ان الأقـطار العربيـة؛ النفطيـة منها وغـير النفطيـة، الغنية منها والفقيرة على السواء، لم تقدم الكثير أيضا لمصـر. بخاصـة فيها بعـد حرب النكسـة عام ١٩٦٧، وعلى الأخص فيـما بين عـامي ١٩٧٣- ١٩٧٨. وذكر هـذا العطاء المتبـادل ليس القصد منه ان نصل الى مفاضلة نخرج منها بتصنيف الأقطار العربية الى افضل ومفضـول، أو راجح ومرجوح، أو سواها من الموازنات والمقارنات التي تحكمها أفعـل التفضيل (ومـا أعتاهـا أداة في لغتنا العربية). ولكن القصد من كل هذا ان نؤكد ان تداخـل العلاقـات بين الأقـطار العربية، وتبادل المشاعر بين التجمعات الاقليمية العربية، وترابط المصالح بين الـدول، كانت تؤدي تلقائيا الى تبادل العطاء، واقتسام الأعباء، والمناصرة في الشدة، والمشاركة في الضراء.

وقد كان تفجر الصراع العربي ـالصهيوني بداية مستوى من التعامل والمبادلة بين الأقطار العربية جديد. ذلـك لأن ضياع الأرض، وقهـر الشقيق، ووجود العـدو في موقـع القلب من الوطن العربي، كانت كلها مجتمعة تشكل تحديا صارخا للأمة العربية، وبما ان كل تحـد تقابله استجابة، فقد كانت استجابة الأمة العربية لهذا التحدي الصهيوني عنيفة للغاية. صحيح انها لم تكن موفقة في احيان كثيرة. وصحيح ايضا ان البعض قد تاجـر وزايد في إطـارها. ولكنهـا كانت بصفة عامة صادقة. ولم تكن نسب النجاح والفشل في هذه الاستجابـة سوى معـاملات مرتبطة بدرجات الاستقلال السياسي والتحرر الاجتماعي، والوعي القومي، والنضج الثقافي، في الانظمة وفي المجتمعات العربية. كما انها كانت مرتبطة ايضا بدقة وسلامة الخبرات المتوفرة لدى الوطن العربي عن العدو الصهيوني وعن القوى الاستعمارية والامبريالية التي تقف وراءه تشد أزره، وتحمي اطماعه، وتستفيد من عدوانيته. ولعل هذا يتأكد لو اجرينا مقارنة عاجلة بين حرب النكبة عام ١٩٤٨ تحت ظلال استعمار مشبوه واستقلال مشكوك فيه، ثم حرب النكسة في إطار تقدير متدن لقدرة العدو وطاقة جهازه الحربي ومدى استعداد القوى الامبريالية لضمان نصر مؤكد له، ثم حرب التوازن عام ١٩٧٣ بعد البرء من الكثير من السلبيات الآنفة الذكر. إن مثل هذه المقارنة تؤكد ان الوطن العربي، وان القوة العربية كانا على الطريق السليم، صعوداً الى مركز التفوق الاستراتيجي على العدو. وربما لأن حرب التوازن عام ١٩٧٣ قد كشفت هذه الحقيقة جلية، كان الدور الامريكي المشبوه، بالتدخل المباشر في الأيام الأخيرة من تلك الحرب، وبلعب دور الشريك الكامل بعدها، بقصد، إجهاض المكاسب العسكرية والسياسية العربية، ووقف هذا الصعود الى مركز التفوق والرجحان من ذلك الصراع العاتي الذي طال والذي سوف يطول.

صحيح ان الأقطار العـربية قـد تباينت أدوارهـا، وتفاوتت أقـدار عطائهـا. فبينما كـان بعضها في أتون الصـراع كان البعض الآخـر على مبعـدة نسبية منـه. وبينما كـان البعض يقدم «البتـرودولارات» كان البعض الآخـر يبـذل «البتـرودم»، ان جـاز التعبـير. ولكن المؤكـد ان

الجميع قد قاموا بتبعات مشكورة وغير منكورة، تجاه القضية، وتجاه الأخوة الذين أصابهم العدوان الصهيوني إصابات مباشرة، بدءاً بفلسطين، ومروراً بلبنان ومصر وسورية والأردن.

وفي إطار تباين الأدوار هذا، وما يرافقه من تفاوت في العطاء، وثقل في الأعباء، وبعد الشعب الفلسطيني الذي دفع القسط الأكبر والأول من الثمن الفادح الذي اقتضاه ذلك الصراع الرهيب حتى الآن، فاننا نجد أدوارا متميزة لجماهير مصر وسورية والأردن ولبنان. ويقتضينا واجب الانصاف هنا ان لا نقف بالأمور عند هذا الحد، ولكن لا بد من ان نضيف انه من بين هذه المجموعة من الأقطار العربية التي حملت العبء المباشر للغزوة الصهيونية العاتية، فإن دور مصر، الوطن والشعب والحكومة، كان أكثر تميزاً، وأشد وضوحا، كما كانت أعباؤها في هذا الصدد ومن جرائه أكبر وأثقل.

وهنا على وجه التحديد يعترض مسارنا سؤال جوهري هو: وهل ترتبت هذه الأعباء على مصر بسبب عروبتها فقط؟ أم أن لهذه الأعباء أسبابا ومصادر اخرى غير كون مصر عربية؟.

وفيما يلي ترد الاجابة الصعبة عن هذا السؤال.

ثالثا: ليست العروبة وحدها سبب هذه الأعباء

في أي صراع سياسي، خصوصاً اذا كانت الحرب احدى وسائله، لا تتحدد مواقف الأطراف والقوى الضالعة فيه بالخطب ولا بالتمني ولا بالادعاء. ولكن هذه المواقف يحددها مدى ارتباط هذه الأطراف والقوى بالمعاملات الأساسية الحاكمة للصراع. وفي مقدمة هذه المعاملات تأتي الأهداف الاستراتيجية للأطراف المتحاربة، ثم جغرافية الميدان (الجيوبوليتيك) الذي يجري عليه الصراع، ثم تأتي علاقات وارتباطات قطبي الصراع بقوى وتيارات قد يكون تأثرها المباشر بنتائج الصراع غير مرئي، ولكنها بسبب خصوصية تتميز بها هذه العلاقات، وتلك الارتباطات، وربما بسبب المصالح ايضا، قد تشارك فيه.

وفيما يتعلق بالصراع العربي- الصهيوني، فان استراتيجية العدو واضحة بغير لبس، صريحة في غير خفاء، قاطعة ولا مرونة فيها. فصورة العلم الاسرائيلي، الذي استهوى بعض العرب الوقوف تحته، بخطيه الأزرقين يشيران الى النيل والفرات يحتضنان نجمة داود الدموية، وخريطة وشعار اسرائيل الكبرى على واجهة الكنيست الذي قد يتصور البعض منا ان في مجرد زيارته فتحا عربيا جديدا للقدس، وكتابات مفكري وساسة ومغامري الحركة الصهيونية عن اسرائيل الكبرى الوطن القومي لكل يهود العالم، وهي صريحة الى ما وراء حدود الصفاقة، كلها شواهد على الأهداف الاستراتيجية للعدو، وحتى لو وقفنا امام كلمات وأفكار مناحم بيغن رئيس وزراء اسرائيل الحالي، وقائد عصابات الأرجون زفاي ليومي فيما مضى،

وصاحب المقولة الشهيرة: لولا مذبحة دير ياسين لما كانت دولة اسرائيل، تلك الأفكار والكلمات التي طرحها في يوم الفرح الأكبر في اسرائيل، دون ان يراعي الحدود الدنيا لضرورات المجاملة عندما زار الرئيس المصري القدس في التاسع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، لراعنا المدى الذي يرتفعون اليه بأهدافهم الاستراتيجية رغم التنازلات المقدمة اليهم. لقد قال بيغن في صفاقة قادة العصابات انهم (أي الاسرائيليين) قد حرروا أرضهم بدمائهم. واستطرد مضيفا انهم سوف يواصلون تحرير اراضيهم. وهكذا تبدو المسألة واضحة للغاية. فالأرض المغتصبة التي كانت تحت يد مناحم بيغن حتى التاريخ المذكور ليست كل الأرض المطلوب تحريرها ولكنها جزء منها فقط! ودعك من خدعة الاعادة والاستعادة للأرض، فكلها امور مرهونة بتوازن القوى ولا استقرار لها. كما يتأكد ان الصراع الذي يبحث احد الأطراف عن نهاية له، هو في عرف واعتقاد الطرف الآخر مستمر الى ان يتم تحرير كل ارض اسرائيل.

أما العامل الثاني، والمتمثل في جغرافية ميدان الصراع، فانه يمكن استيعابه بدراسة الأوضاع النسبية بين الأقطار العربية المختلفة وبين الحدود القائمة لدولة اسرائيل، ثم بينها وبين الحدود المتوهمة لاسرائيل الكبرى، الهدف الاستراتيجي للعدو الصهيوني. وفي هذا الصدد فان الأرض الفلسطينية (سواء منها المحتل منذ عام النكبة ١٩٤٨ او المحتل منذ عام النكسة ١٩٦٧) تمثل مركز الانتشار التوسعي ورأس الجسر للانطلاق العدواني للعدو الصهيوني. وحول هذه المنطقة المغتصبة تتتابع مبتعدة اطر ثلاثة رئيسية يتدرج عليها الخطر الصهيوني تناقصا كلما ابتعدنا عن رأس الجسر العدواني هذا متجهين الى الحدود السياسية المعروفة للوطن العربي الكبير، والتي تحدد الاطار الثالث، أوسع الأطر الثلاثة السالفة الذكر. اما الاطار الأول فيضم مجموعة الأقطار المجاورة لاسرائيل بحدودها الحالية وهي مصر وسورية والأردن ولبنان. اما الإطار الثاني فيمر بالخطوط المتوهمة لحدود دولة اسرائيل الكبرى. وهذا الاطار يتداخل مع الاطار الأول حيث يقطعه على الحدود الشرقية الدولية لمصر جنوبي سيناء، ليضيق عنه في جانبه الغربي مكتفيا من مصر بسيناء وبالمنطقة من الدلتا الواقعة شرقي وحول فرع دمياط من نهر النيل، بعدما كان اكثر اتساعا في الجناحين الشرقي والجنوبي حيث يضم أجزاء من العراق حتى نهر الفرات، وأجزاء من شمال المملكة العربية السعودية حتى يثرب (المدينة حاليا) وخيبر.

إن نظرة مباشرة على مواقع الأقطار العربية بالنسبة للأطر الثلاثة السالفة الذكر تكشف في جلاء ان المخاطر التي تتهدد أيا منها من جراء الغزوة الصهيونية، وبالتالي الأعباء والمسؤوليات التي تترتب عليها، تتوقف جميعها على الإطار الذي يقع في مجاله ذلك القطر. فمجموعة أقطار الاطار الأول تعيش و«مدية» العدو في لحمها، ولذا فهي تحس بالعدو، وجودا وخطرا، إحساسا مباشرا. اما مجموعة دول الاطار الثاني فهي تعيش في مرمى مدفعية التوسع وتحيا على توقع الحركة المستقبلية للعدو. ومن هنا فان استجابة الأنظمة والحكومات الكائنة في

هـذا الاطار (والجماهير الى حد ما) تتوقف على درجة النضج السياسي، والادراك العملي لمقتضيات الصراع، والفهم الموضوعي لعناصر الأزمة، والتقدير الواعي لأبعاد النضال الدائر. وفي حال توفر القدر المعقول من هذه العناصر فان هذه الأقطار تتقدم راضية شجاعة للمشاركة في حمل أعباء ذلك الصراع العاتي المر. اما الاقطار التي تقع بين ذلك الاطار الثاني وبين الاطار الثالث فهي غير مستهدفة من العدو استهدافا مباشرا، وان كانت المخاطر الاقتصادية، ومحاولات الهيمنة، ووجود اسرائيل كقاعدة مستقرة ورأس جسر للامبريالية العالمية وجهازها العسكري، كلها أمور واردة، ولا بد من ان تكون لها آثار سلبية على هذه الاقطار. ومن هنا فان هذه الأقطار اذ تشارك في النضال إنما تضع عيونها على المستقبل البعيد من جهة، كما أنها في الأغلب الأعم تتصرف وفق ما تقتضيه الروابط القومية، ووفق ما تستوجبه الأخوة العربية، ووفق ما تمليه ضرورة الدفاع عن الوطن العربي الكبير، من جهة ثانية. هذا، ومن بين الأقطار العربية مجموعة يحيط حدودها، او يخترق اراضيها، كل من الاطارين الأول والثاني، وهذه الاقطار هي مصر وسورية والأردن ولبنان. وبالتالي فان العدو الصهيوني يمثل على هذه الأقطار خطرا قائما كانعكاس لوجوده الحالي، وخطرا مستقبليا كانعكاس لاستراتيجيته التوسعية.

وهكذا يتضح في جلاء ان تصنيف الأقطار العربية الى اقطار مواجهة وأقطار مساندة ليس تصنيفا انتقائيا. كما ان الدخول في أي من المجموعتين ليس مبنيا على التطوع والأريحية والنخوة، ولكنه النتيجة الحتمية لعدة ظروف وعوامل موضوعية تمليها جغرافية الميدان الذي يدور فيه الصراع، وتفرضها استراتيجية الخصم. ومصر، مثلها مثل بقية أقطار المواجهة، لا تتعرض اساسا لعدوانية الخصم بسبب كونها عربية، ولكن لكونها في الأساس جزءاً من الأرض التي يستهدف العدو التوسع عليها، ثم لكونها تبدي مقاومة ورفضا لهذا المنحى التوسعي من العدو الصهيوني. ومصر، ومرة اخرى مثلها مثل غيرها من أقطار المواجهة، لا تقف متحدية العدو لأنها أقدر على إتيان غضبة مضرية لا يأتيها أهل مضر أنفسهم، ولكنها اذ تدرك أنها معرضة لكل هذه المخاطر الجمة، واذ تعيش ومدية العدوان في لحمها الحي، فانها تتقدم متحملة مسؤوليتها الوطنية. وهي لا بد من ان تقوم بهذه المسؤولية، وجدت عونا قوميا من الشقيقات العربيات او لم تجد. والحمد لله انها لم تفتقد هذا العون، ولا افتقده غيرها، رغم التحفظات على الكم والتوقيت، منذ اشتعل ذلك الصراع القاسي وهدم الاستقرارين السياسي والعسكري في منطقة الشرق الأوسط.

ويحسن ان أؤكد هنا انني لست أريد أن أصل الى نتيجة معكوسة ومبالغ فيها تقوم على وهم تغييب الدوافع القومية كمؤثرات مهمة وفعالة في حركة النضال العربي ضد العدو الصهيوني. ولكن الذي أود ايضاحه، وأبغي الوصول اليه، هو ان أقدم معايير موضوعية لتقويم توجهات وأداء كل قطر عربي، في إطار ترتيب متوازن للوطني والقومي من دوافع ومنطلقات كل قطر وانني لأشعر ان هذا الترتيب، رغم قسوته، ورغم صعوبته ايضا، أصبح ضرورة ملحة، بعدما عمدت اجهزة إعلامية كثيرة، تحركها نظم وحكومات، الى خلط

الأوراق، والى مخادعة وتضليل قطاعات كبيرة من الجماهير العربية، تحت زعم ان هذه الجماهير إنما تحارب معارك غيرها من العرب، وانها تدفع دما ومالا وسلاحا نيابة عن هؤلاء الغير، وانها تزرع الوفاء لهم فيقابلونها بالجحود، وانها اذ تعاني اجتماعيا واقتصاديا فليس سبب ذلك اختيارات او إفلاسات النظام الاقتصادية والاجتماعية، وإنما سبب ذلك انها قد خدعت فتورطت وقامت بدور عربي لو أنها لم تقم به لكانت أسعد حظا، وأقوى اقتصادا، وأشد استقرارا.

إن القانون الذي أتصوره صالحا للتقويم، والذي أتمنى في الوقت نفسه ان يكون أداة كل مواطن عربي لفهم الموقف وتحليله، حتى لا يقع ضحية الاعلام الكاذب، هو قانون الأطر الثلاثة. وهو ينص على ان الدوافع القومية المحركة لأي قطر عربي للمشاركة بدور في الصراع العربي- الصهيوني تزيد طرديا كلما اتجهنا من المركز المغتصب الى الاطار الأوسع. وفي المقابل فإن الدوافع الوطنية للمشاركة تزيد طرديا كلما اتجهنا من الأطراف قاصدين المركز المغتصب في فلسطين السليبة. وإنني لأزعم ان هذا الترتيب للدوافع لو أصبح واضحا في أذهان الجميع، ولو صار أداة مقبولة، في علانية وصراحة ودون تمويه، فان علاقات الأقطار العربية بعضها ببعض سوف تستقيم بعد اعوجاج، كما ان حساسيات كثيرة، مغلوطة وموهومة، يبتدعها الاعلام الكاذب وينشرها بين الجماهير العربية، سوف تسقط وتتهاوى الى غير رجعة. بل سوف يترتب على ذلك ان المعامل الثالث الحاكم للصراع، والذي سبق ذكره، والمتمثل في علاقات قوى وتيارات المساندة بالقطب العربي القائم بالدور المباشر في الصراع العربي- الصهيوني، سوف يوظف بكفاية عالية، وفي اتقان مطرد متصاعد، لا يتموج ولا يتأرجح ولا يتراجع، من أجل ترجيح الكفة العربية، ومن أجل حسم ذلك الصراع لمصلحة الحق العربي.

اما القول الموجز بشأن دور مصر في هذا الصراع، وللمرة الثالثة مثلها مثل بقية أقطار المواجهة، وارتباط ذلك الدور بعروبة مصر من جانب، ثم بمتاعبها الاقتصادية الاجتماعية من جانب ثان، فإنه يتحدد في مستخلصات ثلاثة رئيسية: أولها ان عروبة مصر أسبق من الصراع العربي الصهيوني، وانها مستمرة بعده (عندما ترتفع إرادة ومقدرة الأمة العربية على وضع حد له). ولذلك فلا حق لأحد ان يزعم ان مشاركة مصر القوية المشكورة في هذا الصراع إنما هي نتيجة التحاقها بمعسكر عربي لم تكن ضمن قواه من قبل. اما المستخلص الثاني فمفاده ان مصر بحكم موقعها الجغرافي، وبحكم استهداف العدو المباشر لها، مدفوعة بعوامل وطنية بحتة الى القيام بدور مباشر فعّال في هذا الصراع. اما الدوافع والعناصر القومية فتأتي في الدور الثاني، كما أنها إذ تعمل فإنما لتكثيف وتوحيد الجهد العربي والمقاومة العربية في مواجهة العدو، مما يمثل إضافات إيجابية، ذات فعاليات مؤكدة ولها قوة دفع عظيمة، الى الجهد الوطني المصري. اما المستخلص الثالث فمؤداه ان الدور المصري المباشر في ذلك الصراع العربي الصهيوني، يرتب على مصر، حكومة وشعبا، أعباء اقتصادية كبيرة بل وقاسية، ولكن هذه الأعباء إنما ترتبط أساسا بضرورات الحفاظ على سلامة الوطن المصري، ووحدة أرضه، وأمن

سكانه، قبل ان تكون موجهة الى الدفاع عن الأمن العربي، أو الى الجهاد من اجل استعادة الحق العربي. وان كان هذا النهج يصب في النهاية، ولكن من خلال مجرى تداخل القومي والوطني، في رصيد المقاومة العربية للحركة الصهيونية، ويضيف إضافات محسوسة وأساسية الى الجهد العربي المطلوب لرد الغزوة الصهيونية على أعقابها ووقف انتشارها السرطاني في الجسد العربي.

رابعا: مخاطر ومحاذير

الإعلام العربي، كل الإعلام العربي، في داخل مصر وخارجها، لا يتناول مسؤوليات أقطار المواجهة وأعباءها، ولا علاقة هذه المسؤوليات والأعباء بالانتماءات العربية لهذه الأقطار بالصورة السليمة، ولا بالتصور الموضوعي، ولا بالتقدير الواعي. فكلما نشب خلاف في الرأي او الموقف، وأشده وأخطره هذا الذي حدث بين مصر وبين الأقطار العربية كافة، إذا ما استثنينا سلطنة عمان التي كان اختيارها متعاطفاً مع، إن لم يكن ساكتا عن، اختيارات الحكومة المصرية، فإن الاعلام الموجه على الجانبين سرعان ما يسحب قضية العروبة- الأعباء ليعيد تشريحها وتشويهها، ويمارس العبث بكل مقدساتها، وينتهك في غير تبصر كل حرماتها، ويؤذي مشاعر الجماهير العربية- على جانبي الانشقاق- إيذاء لا حدود له. فعلى الجانب الأول من هاوية «الفُرقة» يظهر حواة الإعلام السذج يحمّلون العروبة مسؤولية الأعباء التي حلت بدولة المواجهة. وقد يتطاولون فيزعمون ان دولتهم -يعنون حكومتهم عادة- كانت في منأى عن هذه الأعباء لو انها كانت أقل نخوة، او لو انها كانت «أنقص» عروبة!. وقد يكتشف عباقرة من بينهم انهم ما كانوا عرباً على الاطلاق، وبالتالي فانه لا معنى لكل ما شاركوا فيه في ذلك الصراع العربي الصهيوني. وكلها ادعاءات يؤدي الالحاح المتواصل عليها الى المساس بمتانة ارتباط الجماهير والقوى الوطنية والتجمعات الشعبية بالعروبة. اما على الجانب الثاني فان رَد الفعل، الذي يفترض عادة ان يكون مختلفا في الاتجاه قد يأتي بسبب عجز الثقافة، ووهن الوعي، وعمى القصد، ليزيد من إحساس الجماهير العربية في الوطن الموجهة اليه أطنان الدعاية الفارغة بسطحية العمل العربي وعبثيته وعدم جديته. وهل هناك دليل على ذلك أقوى من ان إذاعة عربية تخرج علينا محصية أعداد الخوذات وأعداد البطاطين، بل وحتى اعداد الأحذية، التي قدمتها احدى الحكومات العربية الى الجيش المصري!، وذلك في مجال الرد على المجاهرات غير المتحرجة التي بدأ بها بعض الأصوات والأقلام في الإعلام المصري زاعماً ان الوطن العربي -وذلك القطر الشقيق بالذات- لم يقدم لمصر شيئا مقابل المائة الف شهيد والأربعين الف مليون دولار التي تحملتها أعباء في ذلك الصراع المر[٢]. وهل هناك إسفاف في

(٢) وكانت هذه الأصوات والأقلام نفسها، وعلى وسائل الإعلام ذاتها، وبهذه الجرأة عينها، قبل شهور قليلة تبارك للشعب المصري على آلاف الملايين التي يقدمها، وسيقدمها، الأخوة العرب، دعماً له في كفاحه البطولي ضد العدو الصهيوني، وتمتينا لاقتصاده، وتقوية لتسليح جيشه!

التناول، وإساءة في القصد. وتدنٍ في المن المؤذي، وإثارة لغضب الجماهير العربية في مصر، اكثر من مقابلة أعداد الشهداء من أبناء مصر العربية بأعداد خوذات وبطاطين وأحذية؟! . وهل مثل هذه المقارنة قابلة للتبرير، حتى ولو كان الهدف هو كشف الكذب والتزييف الذي سبق به الطرف الأول؟!.

إن مثل هذا التناول للقضايا القومية المصيرية، الجادة والحساسة، إنما يكشف عن محنة الاعلام العربي، التي هي جزء من أزمة الثقافة العربية، وهي الأمة المتمثلة في خلل التصورات الاستراتيجية، والعجز عن التمييز بين التكتيكي والاستراتيجي، والخلط الفاحش بين العارض والجوهري، والسير على المنحنيات الجيبية (صعوداً وهبوطاً) وفق مشيئات وإيحاءات نظم الحكم، المختلفة في أغلب الأحيان على غير ما سبب جدي، ثم البعد غير الواعي عن المشاعر الحقيقية للجماهير العربية، وعدم التقدير لحساسيات «العامة» التي قد تطفو على سطح الشارع العربي فتكون بمثابة الوقود الذي تشعله مثل تلك الدعايات التحريضية الرخيصة او الكاذبة.

والأخطار المترتبة على هذه الطريقة الفجة في تناول وتكييف وتداول القضايا المصيرية كثيرة وخطيرة. أما اولها فهو إصابة الجماهير العربية بحال من السأم والضجر، وربما «القرف»، تفكك من التفافها حول هذه القضايا، وتوهن من صبرها على البذل في سبيلها. اما الخطر الثاني، وهو يترتب أساساً على مهازل الانتقال من النقيض الى النقيض في معالجة وتقويم القوى والمسائل والمشكلات فهو تهديم الثقة بين الجماهير العربية وبين أجهزة الإعلام، التي هي في عرف الجماهير قنوات لتوجيه الرأي العام بمعرفة ولمصلحة النظام الحاكم، وهو الأمر الذي يؤدي تلقائيا الى إقامة حواجز العزلة (المبنية من عدم التصديق) بين الحكومات العربية وبين الجماهير، مما يشل فاعلية الوطن العربي في مواجهته للعدو الخارجي نتيجة فقدان المواءمة والتفاعل والثقة والاستجابة بين القيادات وبين القواعد الشعبية الفاعلة اساسا في كل ميادين النضال. اما أخطر الآثار على الاطلاق، فإنه ينشأ عن الالحاح الإعلامي لاعتماد الكم الفج، والكسب النفعي، والعائد المادي المباشر، والحرص الجبان على الأنفس والأموال، معايير لقياس توجهات وتحركات ومشاركات الأقطار والشعوب العربية. ومن هذا القبيل الإيهام بمقدم الرخاء كلما ازداد البعد عن العروبة وازداد القرب من العدو الصهيوني، وكذلك إحالة النضال والدفاع عن الأرض والعرض والحق من قضية سياسية وطنية وقومية الى كم من المشاكل الذاتية البحتة التي تنشأ عن موت الأبناء، وترمل النساء، وتيتم الأطفال. ثم معادلة النضال الشريف والتضحية العظيمة في ميادين القتال بالمدفوع نقداً او عيناً. إن مثل هذه الطروحات إن تسربت الى وعي الجماهير وتمكنت من نفسيتها، إنما تعود على الوطن وعلى القضايا المصيرية، وعلى تلك الجماهير نفسها، بل وعلى النظم التي تعتمدها وتختلقها ايضا، بأوخم العواقب وأفدح الأضرار.

إن هذا التدني بقيم الجماهير ودوافعها بدلاً من التسامي بها، حيث يصبح الموت ضياعاً

بدلاً من ان يكون استشهاداً، وحيث يصبح العطاء سذاجة وتورطاً بدلاً من ان يكون تضحية مبصرة، وحيث يصبح الرخاء هو المقابل الموهوم للتخلي عن الكرامة الوطنية والتحلل منها، كلها أمور قد تمكن احدى الفرق المتخاصمة (أو بعضها) من استقطاب الجماهير الى جانبها بصفة مؤقتة. وقد يساعد هذه الفرقة على ذلك الارهاق والعنت والمعاناة التي لقيتها هذه الجماهير من طوال النضال واستمراره، وحاجتها الملحة الى التقاط الأنفاس. ولكن الاغراق في هذا المنحى المتدني والاغراب فيه، لا بد من ان يؤدي في المدى الأبعد الى تفكيك ارتباط الجماهير بمثلها السامية، وأهدافها الوطنية، ودوافعها القومية. ومثل هذه الحال إن وقعت فانها تجرد هذه الجماهير من إمكانية الصمود، ومن نزعة معاودة النضال، ومن القدرة على مصابرة العدو، اذا ما عاد ذلك العدو الى تحريك الموقف الساكن لدفع النضال، ومن القدرة على مصابرة العدو، اذا ما عاد ذلك العدو الى تحريك الموقف الساكن لدفع استراتيجيته التوسعية العدوانية خطوات اخرى الى الأمام في طريق التحقيق العملي. هذا اضافة الى ان هذه الجماهير اذ تتشرب هذا النهج النفعي (البراجماتي- المتعجل للعائد) في التقويم، فإنها لن تصبر على تأخر تحقيق الوعود باقامة الرخاء، ورفع العناء، وهي لا بد منقلبة على هؤلاء الذين وعدوا فأخلفوا، ووهنوا فتخلفوا، وراهنوا على المستقبل بالوهم فلم ينجحوا.

واذا كانت تلك هي النواقص والسلبيات التي تلصق بأسلوبنا في التقويم، ومنهجنا في الحكم، وطريقتنا في تناول قضايانا القومية الحساسة. وإذا كانت تلك هي المخاطر التي تترتب على ذلك، وتتهدد الجميع بغير استثناء، وكلها فادحة مدمرة غالية الثمن، أفليس من الأجدى والأصلح والأنفع ان نحتكم الى العقلية العلمية، والى الضمير القومي، والى الحس الوطني، والى المصلحة الواعية، لنصوب أساليبنا، ونستكمل نقص مناهجنا، ونعالج التشوهات التي اصابت طرائق تفكيرنا؟ أحسب ان ذلك ضروري، بل وضروري للغاية، قبل ان يجد العقلاء منا أنفسهم في وضع لا يملكون فيه غير التأسي بالتجربة المرة، بل المأساوية، لشاعر عربي عاقل قديم، بكى قومه الذين نكبوا لأنهم لم يعوا حقيقة عدوهم، ولم يدركوا نصح شاعرهم لهم الا متأخرين، فقال:

أمرتهم أمري بمنعرج اللوى . . . فلم يستبينوا النصح الا ضحى الغدِ



القسم الثاني

مصر والناصرية



الفصل السابع

المشروع الاجتماعي لثورة يوليو(*)

د. سعد الدين ابراهيم

مقدمة

ثورة تموز/ يوليو، التي قادها الزعيم الراحل **جمال عبد الناصر**، ربما كانت بحق أهم حدث وقع في مصر والوطن العربي في القرن العشرين؛ ولذلك لا يمكن بحال ان نوفي هذا الحدث العملاق حقه حين يعالجه كاتب واحد في مقالة واحدة محدودة الصفحات. ولا يقلل من صعوبة المهمة ان نقصرها على جانب واحد من الجوانب العديدة لثورة تموز/ يوليو مثل جانبها الاجتماعي، كما سنحاول ان نفعل. فحتى هنا يتداخل الفكر مع الممارسة تداخلا هائلا يصعب معه الفصل بين السبب والنتيجة، وتتراكم المنجزات بسرعة فائقة في عمر الشعوب يصعب معها تبيان الأهم فالمهم فالأقل أهمية. وبنفس التداخل والتراكم والسرعة، كان رصيد «الأخطاء». فثورة تموز/ يوليو لم تكن فقط عملاقة في مسيرتها وانجازاتها داخل مصر وعلى امتداد الوطن العربي، وإنما كانت نكساتها ايضا هائلة فادحة داخل المحيطين (المصري والعربي) نفسيهما.

نكتفي بهذا التنبيه عن عجز الكاتب في ان يوفي المشروع الاجتماعي لثورة تموز/ يوليو حقه في المعالجة الكاملة التي يستحقها. . ولكن ما الذي سنفعله هنا اذن؟

سنبدأ بتعريف المشروع الاجتماعي كجزء من المشروع الأشمل لثورة تموز/ يوليو. وسنحاول ان نتعرف الى متى وكيف تبلور هذا المشروع، والمراحل التي مر بها، فكرا، وممارسة، وحصاداً؟ والذي نقصده «بالمشروع الاجتماعي» في هذا المقال هو المنطلقات النظرية والممارسات الفعلية التي هدفت الى تغيير الهيكل الاجتماعي بمؤسساته وطبقاته وقيمه وعلاقاته

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣١ (ايلول/ سبتمبر ١٩٨١)، ص١٦-٣٧

وأنماطه السلوكية. وبما ان الهيكل الاجتماعي لأي مجتمع هو في تغير مستمر، فإن الذي يميز التغيير الثوري في هذا الصدد هو أساسا «الكم» و«الكيف» «والمدى الزمني» للتغيير. فالمشروع الاجتماعي للثورة ينطوي على كم هائل من التحولات، وبكيفية واضحة في تحيزها لمصلحة شرائح اجتماعية معينة، في فترة زمنية قصيرة نسبيا في حياة الشعوب.

وينبغي لدى الحديث عن ثورة تموز/ يوليو ان ندرك انها كأي ثورة تعتبر كائنا اجتماعيا حيا، يمر بأطوار ومراحل. ويمكن تمييز أربع مراحل في ثورة تموز/ يوليو من حيث تبلور وزخم مشروعها الاجتماعي.

- المرحلة الأولى: هي مرحلة **تثبيت الأقدام** وقد استمرت من ١٩٥٢ الى ١٩٥٦.

- المرحلة الثانية: هي مرحلة **الوعي** واستكشاف مسرح العمليات وتحديد خطوط المعارك، وقد استمرت من ١٩٥٦ الى ١٩٦٠.

- المرحلة الثالثة: هي مرحلة ذروة **التحول الاجتماعي الاشتراكي**، وقد استمرت من ١٩٦٠ الى ١٩٦٦.

- المرحلة الرابعة: هي مرحلة **تراكم الضغوط والانتكاس**، وقد بدأت بهزيمة ١٩٦٧ واستمرت في السنوات التالية.

وعلى الرغم من ان المشروع الاجتماعي للثورة قد بدأ منذ الأيام الأولى لقيامها، الا ان معظم خطواته العملاقة كانت في المرحلتين الثانية والثالثة، أي في السنوات من ١٩٥٦ الى ١٩٦٦.

اولا: المشروع الاجتماعي كجزء من ثورة أشمل

منذ الايام الأولى لثورة تموز/ يوليو كان واضحا ان محتواها الاجتماعي متواكب مع محتواها السياسي. فالمبادىء الستة التي كانت بمثابة أول مؤشر لطبيعة واتجاه حركة الضباط الأحرار تناولت في اربعة منها المسألة الاجتماعية. وهذه المبادىء هي:

- **القضاء على الاستعمار واعوانه من الخونة المصريين.**
- **القضاء على الاقطاع.**
- **القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم.**
- **إقامة العدالة الاجتماعية.**
- **إقامة جيش وطني قوي.**
- **إقامة حياة ديموقراطية سليمة.**

إن التداخل بين هذه الأهداف الستة يجعل منها **جنينا عضويا متكاملا** لمشروع الثورة الأكبر، الذي شهدت السنوات التالية نموه عملاقا تقف اقدامه على أرض مصر، ويمتد بذراعيه الى أرض الوطن العربي مشرقا ومغربا، ويملأ بصوته كل الدنيا من حوله. فالقضاء على الاستعمار وأعوانه في الداخل كان من ناحية خطوة ضرورية للقضاء على الاقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم. وكان ذلك بالتالي ضرورة لاقامة العدالة الاجتماعية. ومن ناحية ثانية، كان هدف القضاء على الاستعمار وأعوانه في داخل مصر بداية لحرب كاملة للقضاء على الاستعمار في كل الوطن العربي. فلقد اتضح ان المعركة ضد الاستعمار في مصر هي جزء لا يتجزأ من معركة أكبر ضد الاستعمار في كل مكان. لذلك كانت ثورة تموز/ يوليو وهي تصارع الاستعمار داخل مصر نفسها تقدم العون للثورة الجزائرية ضد الوجه الفرنسي للظاهرة الامبريالية نفسها. لقد كانت التجربة المبكرة لمقاومة الاستعمار في مصر ثم في الوطن العربي هي النواة التي أصبحت تجسيها كاملا لأحد جوانب المشروع الأكبر للثورة وهو معاداة الاستعمار في كل مكان ومقاومة الأحلاف والحياد الايجابي وعدم الانحياز.

ومن ناحية ثالثة، أبرزت هذه المبادىء الستة، **ان هناك خيطا واحدا يربط بين الاستغلال في النظام الدولي كما يمثله الاستعمار، والاستغلال الداخلي كما يمثله الاقطاع ورأس المال المتسلط على الحكم.** وهكذا ببساطة شديدة، ودون سفسطة نظرية مفرطة، أدركت الثورة في أسابيعها الاولى ان سلسلة الاستغلال متصلة اتصالا عضويا... تبدأ حلقاتها في لندن او باريس، وتنتهي في شكل إقطاع محلي في بطن الريف العربي او رأسمالية محلية تابعة لهذا الاستعمار في المدن العربية. **ومن هنا كانت معركة اقامة العدالة الاجتماعية هي نفسها معركة القضاء على الاستعمار وأعوانه، وهي نفسها معركة القضاء على الاقطاع والرأسمالية المستغلة المتسلطة على الحكم.**

باختصار -إذن- لا يمكن النظر الى -أو فهم- المشروع الاجتماعي لثورة تموز/ يوليو الا في سياق المشروع الأكبر لهذه الثورة بأبعادها الداخلية والعربية والعالمية. واذا كان لا بد من مفهوم واحد يربط بين كل هذه الأبعاد ويعبر عن روح الثورة فهو مفهوم **القضاء على الاستغلال** في النظام المحلي المصري، وفي النظام القومي العربي، وفي النظام العالمي الدولي. لذلك نجد معارك ثورة تموز/ يوليو تتعدد وتتداخل بين هذه المستويات الثلاثة. فكما اتضح للثورة ان تحرير مصر سياسيا من الاستعمار هو الوجه الآخر لتحرير مجتمعها من الاستغلال، إتضح لها ان هذا التحرير بوجهيه لا يكتمل الا بوحدتها مع أمتها العربية، وان الوحدة العربية بدورها لن تنجز الا باقتلاع الاحتلال الأجنبي من أراضيها وبتحرير الثروات العربية من أيدي محتكريها الأجانب وشركائهم المحليين على السواء، وان هذا كله يتطلب وقوفنا في جبهة واحدة مع كل الشعوب المستغلة في العالم الثالث ضد قوى الامبريالية العالمية.

واذا كانت معالجتنا هنا تقتصر في الأساس على المشروع الاجتماعي لثورة تموز/ يوليو،

داخل حدود الدولة المصرية، فلا ينبغي ان يغيب عن ذهن القارىء تلك البانوراما العريضة التي تمتد من المحيط الى الخليج، ولا خلفيتها الأكبر التي تمتد في نصف الكرة الجنوبي من أندونيسيا الى امريكا اللاتينية.

ثانيا: الفكر الاجتماعي لثورة يوليو

كثيرا ما يثور الجدل حول فكر ثورة تموز/ يوليو. هناك اتجاه غالب يذهب الى ان الثورة لم تكن لديها نظرية متكاملة تعبر عن رؤيتها للمجتمع وعن برنامجها الشامل في تغييره. وقد دعم هذا الاتجاه في تقويم ثورة تموز/ يوليو ما دأب قادة الثورة أنفسهم وعلى رأسهم جمال عبد الناصر على التصريح به حول منهج **المحاولة والخطأ**. بل وقد اعترف **الميثاق** بهذه الحقيقة بعد حوالى عشر سنوات من قيام الثورة حين ذكر «ان قوة الارادة الثورية لدى الشعب المصري تظهر في أبعادها الحقيقية اذا ما ذكرنا ان هذا الشعب البطل بدأ زحفه الثوري من غير تنظيم سياسي يواجه مشاكل المعركة. كذلك فان هذا الزحف الثوري بدأ من غير **نظرة كاملة للتغيير الثوري**»[1].

على انه ينبغي التفريق بين وجود «نظرية كاملة» للثورة وبين وجود «فكر» لهذه الثورة. الاعتراف ـكما يقول القانونيونـ هو سيد الأدلة. وقد اعترف رجال الثورة في أهم وثائقها بأنهم حين بدأوا لم تكن لديهم نظرية كاملة للتغيير. ولكن ذلك ما كان ولم يكن يعني عدم وجود فكر اجتماعي سياسي كثيف لدى قادة الثورة. لقد كان عبد الناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة ومعظم الضباط الأحرار منفتحين على التيارات الفكرية والحزبية التي كانت مصر والمنطقة العربية تموج بها في الأربعينات وأوائل الخمسينات. وقد صرح الرئيس عبد الناصر في الجلسة الختامية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية (٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١) بأنه كان على اتصال بكل التنظيمات الحزبية في مصر قبل الثورة، «اتصلت بحزب الوفد، وبحزب مصر الفتاة، وبالاخوان المسلمين، والشيوعيين... ولكني لم اقتنع اقتناعا كاملا بأي منها»[2].

كما ان عبد الناصر ـاثناء قيامه بالتدريس في كلية أركان الحرب من ١٩٤٩ الى ١٩٥١ـ كان دائم الاستخدام لمكتبتها. ويقال انه انكب على قراءة أدبيات **الحركة الاشتراكية الفابية**، التي اعتمدها **حزب العمال البريطاني** كأساس فلسفي لبرامجه الاجتماعية والسياسية وتوضح سجلات الاستعارة من المكتبة ان عبد الناصر قد قرأ كل كتابات العالم الاجتماعي الانكليزي هارولد لاسكي المتوافرة في ذلك الوقت[3]. كما انه كان قارئا منتظما لكتابات طه حسين

---

(١) الميثاق، الذي صدر في ٢١ أيار/ مايو ١٩٦٢. انظر: جمال عبد الناصر، الميثاق (القاهرة: مطبعة جريدة التعاون، ١٩٦٧)، ص ٥.

(٢) كما ورد في: السيد يس، «التوازن الطبقي في فكر النخبة السياسية بين الادراك والممارسة،» الفكر العربي، السنة ١، العدد ٤/ ٥ (ايلول/ سبتمبر ـتشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨)، ص١٤٦.

(٣) نقلاً عن علي الدين هلال دسوقي، أثناء ندوة عمل بمشروع دراسة توزيع الدخل في مصر، الاسكندرية، آب/ اغسطس ١٩٧٩.

وتوفيق الحكيم وخالد محمد خالد وحسن البنا. وقد اهتمت الثورة في أعوامها الثلاثة الاولى باصدار سلسلة كتب اخترنا لك التي حوت ترجمات للأدبيات العالمية في الفكر الاجتماعي السياسي. وحرص عبد الناصر على كتابة مقدمة لكل من هذه الكتب المترجمة. والمتفحص لهذه المقدمات يخلص بلا عناء الى ان عبد الناصر لم يكن قارئاً فقط، وانما كان كذلك محللاً وناقداً لمعظم هذه الأدبيات.

ومن المعروف ان احد اعضاء مجلس قيادة الثورة، وهو **خالد محيي الدين**، كان ماركسيا منتميا للحزب الشيوعي قبل الثورة. وكان **انور السادات** على علاقة بجماعة **الأخوان المسلمين** ومن قبلها حزب مصر الفتاة. كذلك كان **كمال الدين حسين** متعاطفا مع الاخوان المسلمين. وقد استقال هو وغيره من الضباط من الجيش وانضموا الى كتائب الاخوان المسلمين التي تطوعت للقتال في فلسطين قبل دخول الجيوش العربية الحرب رسميا في ٥ ايار/ مايو ١٩٤٨[٤].

ما نريد ان نخلص اليه هو ان قادة الثورة لم يكن ينقصهم الفكر، فقد كانوا متشبعين بالكثير منه، وعلى مختلف الألوان والمشارب. ولما كان ذلك الفكر متنوعا، وأحيانا متناقضا، فانه كان من العسير صوغ **نظرية متكاملة** من هذا الشتات المفهومي. لذلك حرص قادة الثورة في السنوات الاولى على تقنين مسيرتهم السياسية والاجتماعية بناء على الحد الأدنى المشترك بينهم، وهو الحد الذي كان عليه اجماع شعبي كمطالب وطنية[٥].

ولكن مع التفاعل المكثف بين قادة الثورة في سنوات الحكم الأولى، وفي ضوء الممارسة العملية، بدأ هذا الشتات الفكري المتنوع ينصهر تدريجيا فيما يشبه نظرية متكاملة. ويمثل **ميثاق العمل القومي** الذي صدر في ٢١ أيار/ مايو ١٩٦٢ نتاج عملية الانصهار والنمو الفكري هذه. والميثاق بهذا المعنى يعتبر اكثر وثائق الثورة تمثيلا لفكرها الاجتماعي والسياسي. لقد كان الميثاق خلاصة لتجارب الثورة في عقدها الأول، وظل دليلها ومرشدها طوال عقدها الثاني. وقد كان الاجماع الشعبي على الميثاق وراء الاحتكام اليه بين معظم الكتاب والمنظرين والمتحاورين في المسائل الخلافية الكبرى. لذلك يصبح الميثاق هو المصدر الأساسي في استشفاف الفكر الاجتماعي للثورة.

هذا لا يعني عدم وجود مصادر اخرى مهمة لفكر ثورة تموز/ يوليو. لقد سبق الميثاق

---

(٤) لمزيد من التوثيق والتفصيل حول الانتماءات السياسية والفكرية للضباط الأحرار قبل الثورة، انظر:
Panayiotis J. Vatikiotis, *Nasser and His Generation* (London: Croom Helm, 1978).
وأحمد حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، ٥ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧)، وخاصة ج٤: **شهود ثورة يوليو**.

(٥) يناقش جمال عبد الناصر في هذه النقطة في: جمال عبد الناصر، سلسلة اخترنا لك، ٣، **فلسفة الثورة** (القاهرة: دار المعارف، [١٩٥٤])، ص٣٠-٤٣.

بثماني سنوات كتاب عبد الناصر **فلسفة الثورة**. كما اعقبه بست سنوات **بيان ٣٠ اذار/ مارس ١٩٦٨**. فالمصدر السابق يحتوي على البذور الجنينية لفكر الثورة. والمصدر اللاحق يحتوي على تعديلات واضافات لهذا الفكر خاصة بعد النكبة الكبرى التي هزت مصر والوطن العربي بهزيمة ١٩٦٧. والى جانب هذه المصادر الثلاثة الرئيسة يمكن الاستدلال على الفكر الاجتماعي للثورة من خطابات الرئيس عبد الناصر العديدة، خصوصا في المناسبات القومية الكبرى، ومن الاعلانات الدستورية، ومن ديباجات القوانين الاجتماعية والاقتصادية التي حددت معالم الممارسة والتطبيق. ومن كل تلك المصادر يمكن الاستدلال على الخطوط الرئيسة لفكر ثورة تموز/ يوليو. والمتأمل لهذه الخطوط يلحظ دون عناء ان هناك منطقا داخليا يربط بين مقولاتها، حتى انها تكاد تصل في النهاية الى ما يشبه النظرية المتكاملة. فما هي أهم هذه المقولات؟

المقولة الاولى: جذور التخلف الاجتماعي

ينتهي التحليل في معظم وثائق الثورة وأحاديث عبد الناصر الى ان جذور التخلف في مصر والأمة العربية يعود الى فترة الحكم المملوكي- العثماني الذي أمتد من القرن الثالث عشر الى القرن التاسع عشر[٦]. خلال تلك القرون الستة عزل الوطن العربي عن المجرى الرئيسي للحضارة العالمية، وتدهورت العلوم والفنون والآداب، واشتدت قبضة الحكام واستغلالهم وسوء إدارتهم. وخلال هذه القرون الستة كانت اوروبا تحقق أعظم قفزاتها الى الأمام، وتنجز ثوراتها العلمية والجغرافية والسياسية والصناعية والتكنولوجية. حتى اذا ما أرسى نابليون سفن أسطوله في الاسكندرية على مشارف القرن التاسع عشر كانت المواجهة الدرامية المأسوية بين عالمين تفصل بينهما ستة قرون من التطور[٧]. احدهما -وهو الغرب- يتدفق بالحركة والقوة،

---

(٦) يقول جمال عبد الناصر «يجب التوقف طويلاً عند الظروف التي مرت علينا في العصور الوسطى، فان تلك الظروف هي التي وصلت بنا الى ما نحن عليه الآن، واذا كانت الحروب الصليبية بداية فجر النهضة في أوروبا، فقد كانت بداية عهود الظلام على وطننا، فلقد تحمل شعبنا وحده معظم أعباء الحروب الصليبية، وخرج بعدها فقيراً معدماً، منهوك القوى، وفي الوقت نفسه الذي هدته المعركة فيه شاءت له الظروف ان يعاني الذل تحت سنابك خيل الطغاة من المغول والشركس»، انظر: عبد الناصر، فلسفة الثورة، ص٥٩- ٦١.

(٧) يقول عبد الناصر عن هذه المواجهة التاريخية بين حضارتين: «جاءت الحملة الفرنسية وتحطم الستار الحديدي الذي فرضه المغول علينا، وتدفقت علينا أفكار جديدة، وتفتحت لنا آفاق لم يكن بها عهد. . . بدأت اليقظة الحديثة. . . وبدأت اليقظة بأزمة جديدة. لقد كنا -في رأيي- أشبه بمريض قضى زمناً في غرفة مغلقة واشتدت الحرارة داخل الغرفة المغلقة، حتى كادت أنفاس المريض تختنق. . . وفجأة هبت عاصفة حطمت النوافذ والأبواب، وتدافعت تيارات الهواء البارد تلسع جسد المريض الذي ما زال يتصبب عرقاً. لقد كان في حاجة الى نسمة هواء، فانطلق عليه اعصار عات، وأنشبت الحمى أظافرها في الجسد المنهوك. هذا ما حدث لمجتمعنا تماماً وكانت تجربة محفوفة بالمخاطر. كان المجتمع الاوروبي قد سار في تطوره بنظام، واجتاز الجسر بين عصر النهضة عقب القرون الوسطى الى القرن التاسع عشر خطوة خطوة، وتلاحقت مراحل التطور واحدة أثر أخرى. أما نحن فقد كان كل شيء مفاجأة لنا»، انظر: المصدر نفسه، ص٦٥- ٦٦.

ويؤمن بالعلم الحديث ويستخدمه كأساس لتكنـولوجيـا متطورة في الحـرب والانتاج والصنـاعة والادارة والتنـظيم. والآخر ـوهـو الشرق العـربيـ مستنقع آسن، بـطيء الحـركـة والتحـرك، تسيطر عليه الجهالة والمرض، ويتبارى حكـامه في استغـلاله أسـوأ استغلال، ولا تتجـاوز فيه حدود المعرفة ما تركه الأقدمون من كتب صفراء.

منذ تلك المواجهة والشعب العربي يحاول ان ينهض، وفي المقدمـة شعب مصر العـربي. ولكن رغم محاولاته وثوراته العديدة، كـان يمنى بالنكسـات. وكان القـاسم المشترك وراء كـل نكسة طرفان، احدهما خارجي هو الاستعمار بأشكاله المتعددة وثانيهما طبقـة داخلية متسلطة، إما فشلت في التصدي له او وجدت في التهادن معه خدمة لمصالحها كشريكة في استغلال أبناء شعوبها.

يقول الميثاق مثلا:

«لقد كانت اليقظة الشعبية هي القوة الدافعة وراء عهد محمد علي... واذا كان هناك شبه إجماع على ان محمد علي هو مؤسس الدولة الحديثة في مصـر... فان المـأساة في هـذا العهد هي ان محمـد علي لم يؤمن بـالحركـة الشعبية التي عهدت اليه حكم مصر الا بوصفها نقطة وثوب الى مطامعه... ولقد ساق مصـر وراءه الى مغامـرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب... ان اليابان الحـديثة بـدأت نهضتها في الـوقت نفسه الذي بدأت فيه اليقظة المصرية. وبينما استطاع التقدم الياباني ان يمضي ثابت الخطى... فإن المغامرات الفـردية عرقلت اليقظة المصرية وأصابتها بنكسـة الحقت بها أفـدح الاضرار... إن هـذه النكسة فتحت البـاب للتدخـل الأجنبي على مصراعيه... وبدأت الاحتكارات المالية الدولية دورها الخطير... ولقد عاشت مصر تجربة مـريعة استنزفت فيها كل امكانيات الثروة الوطنية لصالح القوى الاجنبية..»[8].

وبعد أربعين عـاما عـلى تلك النكسة (هـزيمة محمـد علي وفتـح ابواب مصـر للأجـانب) يذهب الميثاق الى ان روح الشعب المصـري لم تستسلم... وكانت هنـاك مواجهـة ثوريـة بين القوى الشعبية وبين الأسرة العلوية الحاكمة. وانتصر الشعب او كاد حينها سلم الخديوي بكل المطالب الشعبية. ولكن لم يدم النصر طويلا بعدما دبـر الخديـوي بالاتفـاق مع الانكليـز ثورة مضادة تم بها احتلال مصر احتلالا سافرا[9].

وبعـد أربعين عـاما اخـرى تقوم ثـورة شعبية عـارمة في ١٩١٩، تـركب موجتهـا طبقة بـورجوازيـة وطنيـة جـديـدة، تفـرغ الكفـاح الشعبي من مضمـونـه الاجتمـاعي وتكتفي من الاستقلال بقشوره المظهرية.باختصار كانت هناك نكسة ثـالثة لكفـاح الشعب المصري في أقـل من مائة عام. ولأن ثورة ١٩١٩ كانت أقرب وأجل الأحداث الى قلوب المصـريين المعـاصرين فـان تساؤلات عـديدة قـد ثـارت حـول أسبـاب انتكـاسهـا. وفي هـذا يقـدم الميثـاق ثـلاثـة أسباب[10].

(٨) عبد الناصر، الميثاق، ص١٩ـ ٢٠.

(٩) المصدر نفسه، ص٢٠.

(١٠) المصدر نفسه، ص٢١ـ ٢٣.

أ ـ إن القيادات الثورية أغفلت إغفالا يكاد يكون تاما مطالب التغيير الاجتماعي. على ان تبرير ذلك واضح في طبيعة المرحلة التاريخية التي جعلت من طبقة ملاك الأراضي اساسا للأحزاب السياسية التي تصدت لقيادة الثورة... ومع ان اندفاع الشعب الى الثورة كان واضحا في مفهومه الاجتماعي الا ان قيادات الثورة لم تتنبه الى ذلك الوعي... إن المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها. لكن القيادات التي تصدت في مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ باغفالها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثوري لم تستطع ان تتبين بوضوح ان الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة للشعب إلا اذا مدت اندفاعها الى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ووصلت الى اعماق المشكلة الاقتصادية الاجتماعية.

ب ـ إن القيادات الثورية في ذلك الوقت لم تستطع ان تمد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية. ولم تستطع ان تستشف من خلال التاريخ انه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية. لقد فشلت هذه القيادات ان تتعلم من التاريخ. وفشلت ايضا في ان تتعلم من عدوها الذي تحاربه والذي كان يعامل الأمة العربية كلها على اختلاف شعوبها طبقا لمخطط واحد. ومن هنا فان قيادات الثورة لم تتنبه الى خطورة وعد بلفور الذي أنشأ اسرائيل لتكون فاصلا يمزق امتداد الأرض العربية وقاعدة لتهديدها. وبهذا الفشل فان النضال العربي في ساعة من أخطر ساعات الأزمة حرم من الطاقة الثورية المصرية. وتمكنت القوى الاستعمارية من ان تتعامل مع أمة عربية ممزقة الأوصال مفتتة الجهد.

ج ـ ان القيادات الثورية لم تستطع ان تلائم بين أساليب نضالها وبين الأساليب التي واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب في ذلك الوقت حيث ان الاستعمار اكتشف ان القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب اشتعالا ومن ثم انتقل من السيف الى الخديعة. وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية ان خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقي. وكان منطق الأوضاع الطبقية يزين هذا الخلط.

والخلاصة في المقولة الأولى هي ان جذور التخلف في المجتمع العربي تعود الى عزلته مدة ستة قرون واستغلاله وسوء حكمه على يد المماليك والعثمانيين. وان استمرار تخلفه لا يرجع الى قصور في الشحنات الثورية، فقد حدثت انتفاضات شعبية عديدة. ولكن هذه كانت تنتكس في منتصف الطريق او قرب نهايته. وكان هذا الانتكاس يحدث لواحد أو اكثر من الأسباب التالية:

ـ عدم المزاوجة بين الثورة الاجتماعية والثورة السياسية.

ـ عدم الربط بين قضية التغيير الاجتماعي السياسي على المستوى القطري والقضية نفسها على المستوى القومي العربي.

ـ عدم التوفيق في اختيار اسلوب المواجهة الامثل مع اعداء الشعب (خارجياً وداخلياً) لكل مرحلة تاريخية.

واذا رجعنا الى كتاب **فلسفة الثورة** الذي صدر عام ١٩٥٤ لوجدنا فيه البذور الجنينية لهذا التحليل عن جذور تخلفنا الاجتماعي. فهناك ـولم يكن قد مضى عام واحد على قيام الثورةـ يتنبأ جمال عبد الناصر بالتحدي الذي ينتظر الثورة وهو إنجاز ثورة اجتماعية وثورة سياسية في آن واحد ـمع اختلاف وتناقض مطالب كل منها[١١]. وهو يتحدث عن استحالة ان تعيش مصر بمعزل عمن حولها من أبناء امتها العربية، وكيف كانت مثل هذه العزلة في فترات ماضية وبالا على كل من مصر والوطن العربي[١٢].

كذلك اذا رجعنا **لبيان ٣٠ مارس ١٩٦٨**، وهو وثيقة لاحقة للميثاق، نجد تأكيدا للتحليل نفسه مع إضافات مهمة إما لم ترد في الميثاق، او وردت فيه ولكنها لم تجد سبيلها الى التنفيذ والتطبيق في السنوات الست السابقة. فالعدوان الاسرائيلي كان حلقة في سلسلة الهجمات الامبريالية على كل تجربة واعدة للتنمية والتحديث والتحرر في الوطن العربي. ولكن حجم الهزيمة العربية وفداحتها كان مؤشراً لجوانب ضعف بنائية في التجربة التنموية نفسها. وأشار البيان لأهم جوانب الضعف هذه وعلى رأسها غياب المشاركة الجماهيرية الحقيقية، وغياب التنظيم الشعبي الفعال، وظهور مراكز القوة «المملوكية» الطابع في غياب الديموقراطية السياسية[١٣].

---

(١١) بعد استعراض الجذور الاجتماعية للتخلف يتساءل عبد الناصر في **فلسفة الثورة**: «اذن ما هو الطريق؟ ان الطريق هو الحرية السياسية والاقتصادية». ويقول عبد الناصر في نفس الكتاب:

«لكل شعب من شعوب الأرض ثورتان: ثورة سياسية يسترد بها حقه في حكم نفسه بنفسه من يد طاغية فرض عليه، او من جيش معتد أقام في أرضه دون رضاه... وثورة اجتماعية، تتصارع فيها طبقاته ثم يستقر الأمر فيها على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد. لقد سبقتنا على طريق التقدم البشري شعوب مرت بالثورتين، ولكنها لم تعشها معا، وإنما فصل بين الواحدة والثانية مئات من السنين. أما نحن فان التجربة الهائلة التي امتحن بها شعبنا هي ان تعيش الثورتان معا في وقت واحد... إن لكل من الثورتين ظروفا مختلفة تتنافر تنافرا عجيبا، وتتصادم تصادما مروعا. إن الثورة السياسية تتطلب لنجاحها وحدة جميع عناصر الأمة وترابطها وتساندها ونكرانها لذاتها في سبيل الوطن كله. والثورة الاجتماعية، من أول مظاهرها تزلزل القيم وتخلخل العقائد، وتصارع المواطنين مع أنفسهم أفرادا وطبقات، وتحكم الفساد والشك والكراهية والأنانية... وبين شقي الرحى هذين قدر لنا ان نعيش في ثورتين...»، انظر: عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، ص٦٩ و٣٩ـ ٤٠ على التوالي.

(١٢) المصدر نفسه، ص٨٥ـ ٩٦.

(١٣) أدرك **بيان مارس ١٩٦٨** ان احد اسباب الهزيمة كان غياب الديموقراطية والمشاركة الشعبية وهو الأمر الذي أدى الى ظهور مراكز قوى جديدة تصادر حرية الجماهير. ومع هنا نص البيان على «انه من الضروري والحيوي حشد كل القوى الشعبية، وبوسيلة الديموقراطية وعلى اساسها، وراء اهداف نضالنا القريبة والبعيدة، أي وراء واجب المعركة، ووراء امل بناء المجتمع الاشتراكي الذي حققنا منه كثيرا، وينبغي ان =

المهم في المقولة الاولى عن جذور التخلف العربي ـكما جسمته الحال المصرية، وكما رأته ثورة تموز/ يوليو ـهو ان التخلف في النهاية هو حصاد الاستغلال الخارجي ممثلا في الاستعمار والامبريالية، والاستغلال الداخلي ممثلا في الفئات المسيطرة والمتسلطة والتي دخلت مع القوى الخارجية في مشروع الاستغلال هذا كعميل او وسيط او شريك أصغر فالتخلف العربي ـإذنـ هو نتاج لنظام الاستغلال المتعدد الحلقات والذي تبدأ سلسلته في احدى العواصم الامبريالية الخارجية وتنتهي في أي قرية او مدينة عربيةـ او العكس. فالتخلف يكاد يكون مرادفا او يكاد يكون هو الوجه الآخر للاستغلال.

ومن هنا تأتي المسألة الاجتماعية في المشروع الفكري لثورة تموز/ يوليو كنقطة تقاطع هندسي تاريخي سوسيولوجي بين معركة التحرر من التبعية والاستعمار، ومعركة الوحدة العربية، ومعركة التنمية الشاملة بما فيها اعادة التوزيع والعدالة الاجتماعية. واذا كانت جذور التخلف الاجتماعي تنبع من تلك الجدلية الاستغلالية فان مظاهر التخلف كان لها ألف وجه ووجه. بعض وجوهها البارزة هو تدني مستوى الحياة العربية ماديا بشكل عام، وسوء توزيع الثروة، وتخلف هياكل الانتاج، وعدم التنوع في القاعدة الاقتصادية العربية، وتفشي الأمية والجهل والمرض، والتبعية الحضارية والثقافية والضعف العسكري.

المقولة الثانية: حتمية الحل الاشتراكي للمسألة الاجتماعية

من تشخيص مشكلات المجتمع كما قامت به الثورة، والذي عرضناه في المقولة الاولى، انبثقت الاشتراكية مفهوميا كطريق امثل للتنمية في فكر الثورة منذ النصف الثاني من الخمسينات. ومع عام ١٩٦٠ تحول الأمر من خيار الى حتمية. ومع ان الثورة منذ شهورها الأولى اتخذت إجراءات تعتبر «اشتراكية» في مضمونها ـكما سنرى في فقرة لاحقةـ الا انها دأبت على تجريب بدائل اخرى موازية. ولكن تعثر هذه البدائل او قلة عائدها جعل الثورة تتراجع وتقوم. ومع كل مراجعة تقويمية كانت تجد نفسها مدفوعة بقوة اكبر نحو الطريق الاشتراكي، الى ان تبلور فكرها يقينا بحتمية الحل الاشتراكي.

يقول الميثاق: «ان الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية.. ان الحرية الاجتماعية لا يمكن ان تتحقق الا بفرص متكافئة امام كل مواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية. إن ذلك لا يقتصر على مجرد اعادة توزيع الثروة بين المواطنين وانما هو يتطلب اولا وقبل كل شيء توسيع قاعدة هذه الثروة الوطنية بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العاملة... إن ذلك معناه ان الاشتراكية بدعامتيها من الكفاية والعدل

= نحقق اكثر» ويعترف البيان ببعض وجوه التقصير في الممارسة حين يقول «الاتحاد الاشتراكي وفقا للميثاق هو واجهة عريضة تضم تحالف قوى الشعب العاملة كلها، ثم تنظيم سياسي يقوم وسطها من الطلائع القادرة على التفاعل السياسي نحو هدف تذويب الفوارق بين الطبقات، ولم تكن المشاكل التي عاناها الاتحاد الاشتراكي ترجع الى قصور او عيوب في صيغته العامة، وإنما كانت أسباب القصور والعيوب ترجع الى التطبيق. **وأول هذه الأسباب هو ان عملية اقامة الاتحاد الاشتراكي لم تبن على الانتخاب الحر من القاعدة الى القمة».**

هي طريق الحرية الاجتماعية. إن الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر وصولا ثوريا الى التقدم لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختياري، وإنما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين»[١٤].

ويقارن الميثاق بين نمطي التنمية في العالمين الأول والثاني، وما أحاط بهما وتلازم معهما من ظروف تاريخية وتكلفة إنسانية. فنمط التنمية الرأسمالي في الغرب تلازم تلازما كاملا مع الاستعمار. وكان نهب المستعمرات دعامة رئيسية في التراكم الرأسمالي الذي حقق مرحلة الانطلاق الاقتصادي في البلدان الغربية. وهذا النمط التنموي - من وجهة نظر ثورة تموز/ يوليو - غير مقبول خلقيا، فضلا عن استحالة تكراره، فعصر القرصنة الاستعمارية «التي جرى فيها نهب ثروات الشعوب لصالح غيرها بلا وازع من القانون والأخلاق قد مضى عهدها. وينبغي القضاء على ما تبقى من ذكريات لها ما زالت فيها بقية من الحياة خصوصا في افريقيا»[١٥].

اما نمط التنمية في الاتحاد السوفياتي والبلدان الدائرة في فلكه، فإن الثورة رأت فيه نموذجا فعالا وناجحا، ولكن الثمن الذي دفعته شعوب هذه المجتمعات إنسانياً كان ثمنا باهظا. يقول الميثاق في ذلك «إن هناك تجارب اخرى للتقدم حققت اهدافها على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله... تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت الى حد التضحية الكاملة بأجيال حية في سبيل اجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة.. ان طبيعة العصر لم تعد تسمح بشيء من ذلك. إن التقدم عن طريق النهب او التقدم عن طريق السخرة لم يعد امرا محتملا في ظل القيم الانسانية الجديدة»[١٦].

والطريق الثالث الذي تختطه الثورة هو «الاشتراكية العربية» او «التطبيق العربي للاشتراكية»، بعدما رفضت الفكرين الرأسمالي والماركسي.

ودعائم هذه الاشتراكية (التي تتواءم مع خصوصية مجتمعنا وهمومنا وطبيعة المرحلة التاريخية) هي:[١٧]

- تجميع المدخرات الوطنية.
- وضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة استثمارات هذه المدخرات.
- وضع عملية تخطيط شامل لعملية الانتاج.
- عدالة التوزيع.

والدعامة الاخيرة هذه هي جوهر المسألة الاجتماعية. وهي في فكر ثورة تموز/ يوليو

---

(١٤) عبد الناصر، الميثاق، ص٤٨.

(١٥) المصدر نفسه، ص٤٩.

(١٦) المصدر نفسه، ص٤٩.

(١٧) المصدر نفسه، ص٥٠.

تأخذ شكلا محددا لا غموض فيه لأنها الهدف النهائي وراء كل عمليات التحول الاقتصادي الذي هدفت اليه الثورة. ويكرر الميثاق هذا المعنى في اكثر من موضع:

«إن الأمر يقتضي وضع برامج شاملة للعمل الاجتماعي تعود بخيرات العمل الاقتصادي ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة وتصنع لها مجتمع الرفاهية الذي تتطلع اليه وتكافح لكي يقترب يومه... إن اعادة توزيع فائض العمل الوطني على اساس من العدل لا يمكن ان يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت. إن ذلك يضع نتيجة محققة أمام ارادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول اليها ان تحقق أهدافها وهذه النتيجة هي ضرورة سيطرة الشعب على كل ادوات الانتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة.. إن هذا الحل الاشتراكي هو المخرج الوحيد الى التقدم الاقتصادي والاجتماعي وهو طريق الديمقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية»[١٨].

إن اشتراكية ثورة تموز/ يوليو هي في النهاية محاولة للقضاء على الاستغلال الخارجي والداخلي، وتعظيم قاعدة الثروة الوطنية، واعادة توزيعها بصورة عادلة. كل هذا من خلال سيطرة شعبية على قوى الانتاج ومن خلال تخطيط قومي شامل. وبهذه المعادلة هدفت الثورة الى حسم المسألة الاجتماعية لمصلحة الطبقات الدنيا في المجتمع والتي كانت وما زالت تمثل الأغلبية الساحقة. لقد أدركت ثورة تموز/ يوليو ان هناك تناقضا طبقيا حادا في المجتمع، وانه لا وسيلة لتجاهله. وبالتالي توقعت ان يكون هناك **صراع اجتماعي طبقي**. ولكنها حرصت على تقنين ذلك الصراع، وادارته سلميا، بتذويب الفروق الطبقية الحادة من خلال تدخل الدولة والاجراءات الاشتراكية الحاسمة. والفقرات التالية هي وصف تحليلي لأهداف المشروع الاجتماعي للثورة ووسائله في الوقت نفسه.

ثالثا: المشروع الاجتماعي لثورة يوليو: الممارسة

يمكن القطع بأن المشروع الاجتماعي للثورة قد بدأت بذوره الجنينية في الأسابيع الأولى للثورة. فخلال الشهرين الأولين اصدرت الثورة إجرائين مهمين. الأول قانون **الاصلاح الزراعي**، والثاني **إلغاء الألقاب المدنية**. الاجراء الأول هو الذي حاز الاهتمام الاكبر للمراقبين والمحللين وقتها، وفيما بعد. وقد كان ولا يزال الاهتمام بقانون الاصلاح الزراعي اهتماما واجبا لأنه لمس عصب المسألة الاجتماعية في مصر، كما سنرى. أما الاجراء الثاني ـوهو إلغاء الألقاب المدنيةـ فلم يحظ بكثير من الاهتمام رغم اهميته الرمزية حضاريا وسياسيا. فألقاب «الباشا» و«البيك» و«الأفندي» كانت ترمز الى الجذور التركية العثمانية للنخبة الحاكمة. وكان في سعي بعض المصريين للحصول عليها ـولو بالشراء من الملكـ نوعا من مسخ الذات الوطنية. وانعكاسا لنظام شبه وراثي في تسلسل السلطة والهيبة. لقد كان معظم كبار الاقطاعيين في مصر من فئة «الباشاوات»، ومتوسطيهم من فئة «البكوات». وهكذا كان الاجراآن معا ـالاصلاح الزراعي والغاء الالقاب المدنيةـ هما بداية ممارسة الثورة لمشروعها

---

(١٨) المصدر نفسه، ص٥٠.

الاجتماعي الكبير لتغيير هياكل وقيم المجتمع المصري. وكانت السنوات الثماني عشرة التالية (حتى عام ١٩٧٠) تكريسا تراكميا لهذه الممارسات التي أعادت تشكيل الخريطة الاجتماعية من جديد.

ولأن سجل الثورة في عمليات التحول الاجتماعي هو سجل حافل وطويل، فان سرده وتحليله يحتاج الى عدة مقالات، بل ولا نغالي اذا قلنا عدة مجلدات. لذلك سنقتصر هنا على المعالم الكبرى لهذا التحول الاجتماعي، ونحيل القارىء على العديد من الكتابات العربية والأجنبية التي تناولت تفصيلات هذا التحول[١٩].

١ ـ المسألة الزراعية

ادركت الثورة منذ يومها الأول ان مسألة الأرض تمثل بحق مفتاح اي تحول اجتماعي حقيقي في الريف بل في مصر كلها. فمنذ قام مينا أول فرعون بتوحيد مصر، ومسألة الأرض تتوسط مثلث العلاقة العضوية بين النيل والفلاح والحاكم. فمصر كمجتمع نهري تعتمد الحياة فيه على الزراعة، وتعتمد الزراعة فيه على الري النهري. ومن يتحكم في النهر ومياهه يتحكم في الأرض ومن يعش عليها. وعلى امتداد آلاف السنين لم يكن للمصريين من

---

(١٩) من بين هذه المراجع نوصي القارىء لمزيد من التوثيق والتفصيل بالاطلاع على: حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج٣: **مجتمع جمال عبد الناصر**؛ السيد يس، مشرف، **الثورة والتغيرالاجتماعي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٧)؛ جمال مجدي حسنين، **ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٨)؛ فوزي منصور، «دور الممارسة في فكر عبد الناصر،» **الفكر المعاصر**، العدد ٦٩ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠)، ص٧٠-٧٩؛ إبراهيم سعد الدين، «عبد الناصر والاشتراكية العلمية،» **الفكر المعاصر**، العدد ٦٩، (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠)، ص٨٠-٨٩؛ محمد دويدار، **في اقتصاديات التخطيط الاشتراكي: دراسة في المشكلات الرئيسية لتخطيط التطور الاقتصادي في مصر** (الاسكندرية: المكتب المصري الحديث، ١٩٦٧)؛ عبد الله الامام، **الناصرية: دراسة بالوثائق في الفكر الناصري** (بيروت: دار الوطن العربي، [١٩٧٥])؛ عبد الغني سعيد، **نضال العمال وثورة يوليو** (القاهرة: دار لتعاون، ١٩٦٨)، وكمال رفعت، **ناصريون؟ نعم** (القاهرة: الموقف العربي، ١٩٧٦).

ومن المراجع الاجنبية العديدة، نوصي بالاطلاع على ما يأتي لعلاقته المباشرة بقضايا التغير الاجتماعي وثورة تموز/ يوليو:

Anouar Abdel -Malek, *Egypt: Military Society* (New York: Vintage Books, 1968); Nazih N. Ayyubi, *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt* (London: Ithaca Press, 1980); R. Hrair Dekmejian, *Egypt under Nasser: A Study in Political Dynamics* (London: London University Press, 1971); Muhammed H. Heikal, *Nasser: The Cairo Documents* (London: New English Library, 1972); Mahmud Hussain, *Class Conflict in Egypt, 1945-1970* (New York: Monthly Review Press, [1973]; Peter Mansfield, *Nasser's Egypt* (London: Penguin Books, 1969); James Mayfield, *Rural Politics in Nasser's Egypt: A Quest for Legitimacy* (Austin, Texas: Texas University Press, 1971), and Mahmoud Abdel Fadil, *Development, Income Distribution and Social Change in Rural Egypt, 1952-1970* (Cambridge: Cambridge University, 1975).

مورد آخر للحياة غير زراعة الأرض المعتمدة على مياه الري. ولتحرير الفلاح تحريرا حقيقيا من سلطة الطبقة الحاكمة كان لا بد من إعادة ترتيب مثلث تلك العلاقة العضوية بين النيل والفلاح ومالك الأرض.

في معظم حقبات التاريخ المصري كان مالك الأرض هو الحاكم وحده، سواء سمّى نفسه فرعونَ او إمبراطورا، خليفة او سلطانا، ملكا او خديويا. وفي حقبات اخرى كانت ملكية الأرض في يد طبقة مسيطرة تحيط بالحاكم وتهيمن باسمه[٢٠]. وحين قامت ثورة تموز/ يوليو كانت ملكية معظم الأرض الزراعية في يد طبقة من كبار الملاك، الذين يسميهم البعض تجاوزا «الاقطاعيين»[٢١]. جذور هذه الطبقة تعود الى السنوات الأخيرة من حكم محمد علي. لقد انتزع محمد علي في أوائل حكمه ملكية ارض مصر من «الملتزمين» والذين كان معظمهم من أصل مملوكي. واحتكر محمد علي ملكية الأرض كما احتكر التجارة والصناعة. وفي ظل ذلك النظام كان الفلاح يعمل أجيرا في الأرض، ينتج ولا يملك. وكان فائض قيمة عمل الفلاح يذهب الى دولة محمد علي للانفاق منه على مشاريعه الامبراطورية والتحديثية. ولكن مع انهيار احلام محمد علي الامبراطورية حين تكالبت عليه الدول العظمى وهزمته عسكريا وفرضت عليه معاهدة ١٨٣٩ـ ١٨٤٠، بدأ محمد علي يرخي قبضته على احتكار الأرض. فأقطع مئات الآلاف من الأفدنة على افراد اسرته، وعلى كبار القادة والضباط والمعاونين المدنيين الذين خدموه خلال فترة حكمه الطويلة[٢٢]. وكان اولئك الذين اقطعوا الأرض هم نواة طبقة الاقطاعيين الذين واجهتهم الثورة بعد ذلك بقرن من الزمان. خلال ذلك القرن تساقط من تلك الطبقة وانضم اليها عناصر كثيرة، بعضها من أصول محلية وبعضها من

---

(٢٠) من اجود المراجع التي تعالج العلاقة بين الأرض والفلاح والحاكم في مصر: احمد عزت عبد الكريم وآخرون، **الأرض والفلاح في مصر على مرّ العصور** (القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٧٤)؛ ابراهيم عامر، **الأرض والفلاح** (القاهرة: [د. ن]، ١٩٦٤)، و
Charles Issawi, *Egypt in Revolution* (London: Oxford University Press, 1963).

(٢١) مفهوم «الاقطاع» كما يستخدم في أدبيات العلوم الاجتماعية يشير الى نظام اجتماعي اقتصادي سياسي متكامل وجد في أوروبا العصور الوسطى، وتحكم العلاقة فيه رابطة تعاقدية بين الاقطاعي المسيطر على الأرض من ناحية والأقنان الذين يعيشون على تلك الأرض ويفلحونها من ناحية اخرى. ولكل من الطرفين حقوق وواجبات، وان كانت غير متوازنة، الا انها محددة، وبمقتضاها كان القن يشغل مكانة أقرب ما تكون الى مكانة العبد في روما القديمة وان لم يكن مملوكا ملكية تامة للاقطاعي. وكان هذا الأخير يتكفل برعاية وحماية القن في مقابل عمل وولاء القن. ولم يكن للقن حق حرية الحركة. مثل هذا النظام الاقطاعي لم يوجد في مصر بتلك الصورة المتكاملة، وان كانت قد وجدت عدة ملامح منه، الأمر الذي جعل بعض الكتاب يستخدمون المفهوم تجاوزا لوصف كبار الملاك في الريف المصري.

(٢٢) عن اصول طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية في مصر، انظر:

Gibriel Baer, *History Of Landownership in Modern Egypt, 1800 - 1950* (London : Oxford University Press, 1962).

اصول اجنبية. ولكن دور تلك الطبقة وموقعها في الحياة السياسية والاقتصادية المصرية لم يتغير في جوهره طوال تلك المدة. فهم يسيطرون على الحياة الاقتصادية ويكرسون نظام القيم الاجتماعية الذي يخدم مصالحهم، ويتحكمون في مقاليد السياسة، ويتحالفون مع البورجوازية الحضرية الكبيرة التي نمت في فترة ما بين الحربين، ويهادنون المحتل الاجنبي بل ويدخلون معه في صفقات اقتصادية وسياسية ضد أهداف الكفاح الشعبي الوطني.

وقد فاقم الوضع في الريف في النصف الاول من هذا القرن اطراد زيادة السكان وتفتيت الملكيات الصغيرة وعجزها عن الوفاء بحاجات اصحابها مما كان يدفعهم الى بيعها الى كبار ومتوسطي الملاك. لذلك بلغ سوء توزيع ملكية الأرض الزراعية في منتصف القرن درجة لم يبلغها من قبل في تاريخ مصر الحديث. ويكفي للتدليل على ذلك بعض المؤشرات الرقمية[٢٣]. فمن مجموع مساحة الأرض الزراعية الكلية الذي بلغ ستة ملايين فدان، كان هناك ألف مالك كبير يسيطرون على حوالى ٢٠ بالمائة من تلك المساحة (١,١ مليون فدان)، تليهم فئة قوامها ثلاثة آلاف مالك يسيطرون على حوالى ٨ بالمائة، ثم فئة ثالثة قوامها ستة آلاف مالك يسيطرون على ٧ بالمائة. تلك الفئات الثلاث مجتمعة هي التي استهدفتها قوانين تحديد الملكية المتتالية في أعوام ١٩٥٢، ١٩٦١، ١٩٦٨. فهم معا كما نرى لا يتجاوزون عدديا اكثر من ١١,٠٠٠ مالك، يمثلون أقل من نصف بالمائة من مجموع الملاك، ولكنهم كانوا يملكون ٣٥ بالمائة من جملة أرض مصر الزراعية. في مقابل ذلك كان هناك ٢,٦ مليون مالك ممن لا تتجاوز حيازاتهم خمسة أفدنة، ويمثلون اكثر من ٩٤ بالمائة من مجموع الملاك، ولكن جملة حيازاتهم لا تتجاوز ٣٥ بالمائة من مساحة ارض مصر المزروعة. ومن هنا كانت قوانين الاصلاح الزراعي تصحيحا ثوريا هائلا لأحد الاختلالات الكبرى في توزيع الثروة المصرية. فقد حدد القانون الاول (١٩٥٢) الحد الأقصى للملكية بمائتي فدان للأسرة. وخفض القانون الثاني (١٩٦١) الحد الأقصى الى مائة فدان. ثم خفضها القانون الثالث (١٩٦٨) الى خمسين فدانا. وما زاد عن الحد الأقصى في كل مرة كانت تجري مصادرته وتوزيعه على المعدمين من الفلاحين الذين لم يكونوا يملكون شيئاً.

غير ان الاصلاح الزراعي لم يقتصر على تحديد الملكية بل شمل تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر. وفي نظرنا لا يقل هذا الاجراء في مضاعفاته الاقتصادية- الاجتماعية عن إجراءات تحديد الملكية. فعند قيام الثورة كانت إيجارات الأرض قد ارتفعت ارتفاعا جنونيا نتيجة قلة المعروض منها وزيادة الطلب عليها. واستغل ملاك الأرض الغائبون في ذلك صغار المستأجرين استغلالا بشعا. وجاءت قوانين الاصلاح الزراعي لتربط الايجار على فدان الأرض بما يساوي سبعة امثال الضريبة السنوية، وحرمت المالك من حق طرد المستأجر طرداً تعسفياً- وهي إجراءات في مجملها خدمت صغار الفلاحين بشكل اكبر حتى من قوانين تحديد الملكية

---

(٢٣) يس، الثورة والتغير الاجتماعي، ص٧٦-٧٨.

وتوزيع الأرض. فالمستفيدون من ذلك الاجراء كان عددهم يفوق عدة امثال أولئك الذين تم توزيع الأرض عليهم. لقد تحول هؤلاء المستأجرون الى ما يشبه الملاك ـحيث لا يستطيع مالك الأرض طردهم، وحيث اصبح الايجار مع مرور السنوات يمثل نسبة ضئيلة من قيمة العائد السنوي من زراعتها نتيجة الارتفاع المطرد في أسعار المحاصيل الزراعية.

قوانين الاصلاح الزراعي ـإذاًـ أعادت التوازن التوزيعي للثروة الزراعية لمصلحة صغار الفلاحين والمعدمين منهم بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر الحديث. ولكن الثورة كانت تدرك ان ذلك وحده ليس كافيا ما دامت المساحة الكلية للأرض الزراعية في مصر ثابتة. لذلك دأبت منذ البداية على **توسيع الرقعة الزراعية** باستصلاح مزيد من الأراضي الصحراوية وتوزيعها على من لا يملك من الفلاحين. وكان بناء **السد العالي** وتوفير مزيد من مياه الري سبيل الثورة الى ذلك. وتمت إضافة ما يقرب من **مليون فدان** في السنوات العشرين التالية الى رقعة مصر الزراعية.

لقد كانت إجراءات الاصلاح الزراعي بمقوماتها الثلاثة ـتحديد الملكية، وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، واستصلاح الأراضيـ عاملا حاسما في تغيير الخريطة الاجتماعية في الريف المصري. فقد قلصت القاعدة الاقتصادية لكبار الملاك، وبالتالي أضعفت قوتهم السياسية وسطوتهم الاجتماعية في الريف. ومن ناحية اخرى أدى الاصلاح الزراعي الى توسيع قاعدة صغار ومتوسطي الملاك، وأدخل الى صفوفهم لأول مرة مئات الآلاف من الفلاحين الذين كانوا قبل الثورة أجراء او معدمين. إن **الحراك الاجتماعي** الذي نتج عن الاصلاح الزراعي هو من الأمور التي لم تدرس دراسة علمية مستفيضة الى الآن[٢٤]. ومع ذلك يمكن القول ان ذلك الحراك انطوى على «تفاضل وتكامل» جديدين. فمع هبوط الطبقة العليا من كبار الملاك، كان هناك صعود بما يشبه المتوالية الهندسية لصغار الفلاحين. بتعبير آخر إن الهبوط الذي اصاب ١١,٠٠٠ من الطبقة العليا المسيطرة في الريف نتج عنه صعود لحوالى مليوني فلاح (بين مستفيد من توزيع الأراضي المصادرة ومستفيد من قوانين تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر). وقد كان هذا نموذجا لكل ممارسات الثورة في المجالات الاجتماعية الاخرى. فقد كانت دائما منحازة للأغلبية المحرومة ضد الأقلية التي كانت قبل الثورة تستغل وتسيطر.

٢ ـ إعادة توزيع الثروة الوطنية

إذا كان الاصلاح الزراعي بعناصره العديدة (وليس تحديد الملكية الزراعية فقط) فقد

---

(٢٤) لقد قام الكاتب بمحاولة اولية في هذا المجال، انظر:
Saad Eddin Ibrahim, «Social Mobility and Income Distribution,» in: Robert Tignor and G. Abdel Khalek, eds., *Income Distribution in Egypt* (New York: Holms and Meier, forthcoming).

أدى الى اعادة توزيع الثروة في الريف المصري، وفتح قنوات عديدة للحراك الاجتماعي والسيولة الطبقية، فإن الثورة قد قامت باجراءات لا تقل أهمية في القطاع الحضري الذي تتركز فيه الصناعة والتجارة والبنوك[٢٥]. وقد تم اعادة توزيع الثروة الوطنية في هذا الصدد على مرحلتين. **المرحلة الاولى** تمثلت في تمصير الثروة الوطنية، بنقل الجزء الكبير الذي كان يملكه الاجانب الى ملكية مصرية. وقد وصلت هذه المرحلة ذروتها بتأميم **قناة السويس عام ١٩٥٦**، وما اعقب ذلك من عدوان انكليزي فرنسي اسرائيلي مسلح على مصر. وقد انتهزت الثورة فرصة المعركة فأممت المصالح الاجنبية في مصر، من بنوك وشركات تأمين وتجارة وصناعة. وخرج من مصر العدد الاكبر من الأجانب الذين كانوا يعملون فيها. وقد فتح ذلك الباب على مصراعيه امام العناصر المصرية المتعلمة من الطبقة المتوسطة لاحتلال المراكز القيادية التي شغرت في تلك المؤسسات بخروج الاجانب.

اما **المرحلة الثانية** فتمثلت في اعادة توزيع الثروة الوطنية في اوائل الستينات، ووصلت ذروتها مع صدور القوانين الاشتراكية في تموز/ يوليو عام ١٩٦١. وقد انطوت تلك القوانين على تأميم كل الشركات الكبرى المملوكة للبورجوازية المصرية الكبيرة ونقل ملكيتها للدولة. وأصبحت تلك الشركات جزءا من القطاع العام الذي بدأت نواته في منتصف الخمسينات حينما أممت المصالح الأجنبية. وبهذه الاجراءات الاشتراكية اصبحت الدولة، من خلال قطاعها العام، هي المسيطرة على كل الانشطة الاقتصادية الرئيسية في المجتمع. ولا يهمنا هنا تحليل الآثار الاقتصادية لتلك الاجراءات بقدر ما يهمنا المغزى السياسي والمضاعفات الاجتماعية التي ترتبت عليه.

فمن **الناحية السياسية**: أدت هذه التأميمات الى انهاء او تقليص النفوذ السياسي والهيبة الاجتماعية لطبقة الرأسماليين الكبار في مصر. وبهذا المعنى كانت الاجراءات الاشتراكية في الستينات مكملة لقوانين الاصلاح الزراعي التي صدرت في اوائل الثورة من حيث ضربها لتسلط الطبقة العليا على مقاليد الأمور في المجتمع.

ومن **الناحية الاجتماعية**: أدت التأميمات الى خلق قنوات جديدة وتوسيع القنوات القديمة للحراك الاجتماعي أمام أبناء الطبقات المتوسطة والدنيا. ففي الوقت الذي خبرت فيه البورجوازية المصرية حراكا الى اسفل، كان أبناء الطبقات الوسطى والدنيا مهيئين (بفضل الفرص التعليمية التي أتيحت لهم في السنوات العشر الأولى للثورة) للصعود واحتلال المراكز القيادية والوسيطة في الشركات والمؤسسات التي أممت. وبهذا استكملت الثورة عملية إزاحة

---

(٢٥) حول الآثار التوزيعية في هذه الفقرة، انظر للتفصيل والتوثيق: عمرو محيي الدين، «اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادي،» **الفكر العربي**، السنة ١، العدد ٤/ ٥ (ايلول / سبتمبر- تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨)، ص ٤٠-٦٦، و

Ibrahim, «Social Mobility and Income Distribution,».

الطبقة العليا القديمة من كل مراكزها القيادية في النظام السياسي والنظام الاقتصادي، وتغيير طبيعة النظامين تغييرا كيفيا حاسما.

ولم تقتصر عملية اعادة توزيع الثروة على تأميم مصالح البورجوازية بجناحيها الأجنبي (في الخمسينات) والمحلي (في الستينات). فقد اصدرت الثورة مجموعة من القوانين التي هدفت الى تقريب الفوارق بين الطبقات، والتي كانت في مجملها منحازة للشرائح الدنيا. وقد استخدمت آلية (ميكانيزم) الضرائب التصاعدية كاحدى الوسائل في ذلك الصدد. فتم تحديد الحد الأقصى للمرتبات بما لا يزيد عن عشرة آلاف جنيه سنويا، ووصلت الضريبة التصاعدية على الدخول الفردية الى حوالى تسعين بالمائة للشرائح الدخلية العليا. ومنع القانون شغل اكثر من منصب في آن واحد. وكذلك من اهم الاجراءات التوزيعية- والتي لم تحظ باهتمام المحللين - قوانين تنظيم إيجارات المساكن. فقد جرى تخفيضان لايجارات المساكن ، احدهما عام ١٩٥٨، والآخر ١٩٦١. وفي كل مرة تم تخفيض الايجارات بنسبة ٢٥ بالمائة . وقد انطوى القرار ببساطة على اعادة توزيع خمسين بالمائة من إيجارات المساكن بنقلها من اصحاب الأملاك الى المستأجرين. الفئة الاولى (المالكة) لم تكن تتجاوز ١٥ بالمائة من سكان الحضر، بينما المستأجرون كانوا يمثلون اكثر من ٨٥ بالمائة. ومرة اخرى كانت إعادة توزيع هذا الجزء من الدخل القومي منحازة تماما لمصلحة الأغلبية ممن لا يملكون، وضد مصالح الأقلية ممن يملكون.

ورغم ثورية كل هذه السياسات التوزيعية، فقد ظل توسيع قاعدة الثروة الوطنية هو الركيزة المهمة الاخرى -إن لم تكن الأهم- في تعظيم فرص الحياة امام الطبقات الوسطى والدنيا. ومن هنا كان إصرار الثورة على الأخذ بسياسات تنموية طموحة لمضاعفة الدخل القومي وبناء صرح صناعي ضخم والتوسع في الخدمات بكل انواعها. لقد نجحت مصر الناصرية في تحطيم اسطورة قدر مصر الزراعي، واستطاعت في السنوات العشر الأولى من الثورة مضاعفة الانتاج الصناعي مرتين. فقد ارتفعت الأرقام القياسية للانتاج في المصانع التي تستخدم عشرة عمال فأكثر من ١٠٠ سنة ١٩٥٢ الى ٣٨٣ في سنة ١٩٦٠، وارتفع عدد العاملين في الصناعة من ٣٥٠ الفا الى ١,٢ مليون. وزاد نصيب الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي من ٩ الى ٢٢ بالمائة بين اوائل الخمسينات وبدء السبعينات. وزاد انتاج الكهرباء بنحو ٨٠٠ بالمائة[٢٦]. هذه القفزات الهائلة في تصنيع مصر ما كان لها ان تتم بهذا الحجم وبهذه السرعة لولا تدخل الدولة وخلقها لقطاع عام. فكأن حركة التأميمات الواسعة كان احد أغراضها توظيف فائض القيمة لمصلحة معركة التنمية، التي استفادت منها الطبقات العاملة في المقام الأول.

---

(٢٦) الارقام الواردة في هذه الفقرة احتسبت من: علي الجريتلي، خمسة وعشرون عاماً: دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر، ١٩٥٢-١٩٧٧ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ٩٢-١١٩.

٣ ـ اعادة توزيع السلطة

اذا كان احتكار الثروة القومية قبل ثورة تموز/ يوليو مرتبطا باحتكار السلطة السياسية، فقد كان منطقيا ان تتلازم إعادة توزيع الثروة وتوسيع قاعدتها باعادة توزيع السلطة وتوسيع قاعدتها. وقد توجت قوانين تموز/ يوليو الاشتراكية والميثاق والدستور هذا التلازم. فجرى النص دستوريا والممارسة عمليا على تخصيص نصف مقاعد المجلس النيابي وكل المجالس المنتخبة للعمال والفلاحين، كما جرى اشتراك العمال في مجالس ادارة الشركات التي يعملون بها من خلال ممثلين يجري انتخابهم. وقد كانت هذه الاجراءات خطوة عملاقة في تأكيد الترابط العضوي بين الديموقراطية الاجتماعية والديموقراطية السياسية. لقد وعت الثورة بأن القاعدة العريضة المستفيدة بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية لا بد من ان تكون في موقع سياسي يسمح لها بالاحتفاظ والدفاع عن مكاسبها.

إن قضية المشاركة السياسية الشعبية في الثورة هي مسألة خلافية، فكثير من المراقبين، بما فيهم المتعاطفون مع الثورة، اخذوا عليها انها لم تسمح بالقدر المطلوب من المشاركة السياسية الحقيقية لفئات الشعب المختلفة[27]. وقد قيل في ذلك ان القيادة «الكارزمية» العملاقة للرئيس الراحل جمال عبد الناصر قد طغت على مسرح الأحداث وتوجيهها داخليا وخارجيا، فإن المشاركة الشعبية قد ظلت هامشية مقتصرة على التأييد الحماسي من مقاعد المتفرجين. وقد يكون ذلك صحيحا الى حد كبير. ولكن بالقدر الذي سمحت فيه الثورة بالمشاركة السياسية، فقد اعطي العمال والفلاحون نصيب الأسد. وفي رأينا ان النص الصريح على حق العمال والفلاحين في نصف مقاعد المجالس المنتخبة قد أرسى دعامة راسخة لممارسة هذه المشاركة في المستقبل، حتى وان ظلت الممارسة رمزية وشكلية في حياة الزعيم الكبير.

٤ ـ إعادة توزيع فرص الحياة

اذا كانت الاجراءات التوزيعية التي سبق الاشارة اليها قد انصبت على موضوعي الثروة المادية والسلطة السياسية، فان اعادة توزيع الخدمات وتوسيع رقعتها كان يعني تعظيم فرص الحياة لأبناء الشرائح العريضة في المجتمع. وسنكتفي هنا بمؤشرين لما أنجزته الثورة في مجال الخدمات الاجتماعية، وهما التعليم والصحة.

في مجال التعليم: كان أبرز منجزات الثورة هو خلق نظام قومي موحد للتعليم. فقبل

---

(٢٧) لمناقشة متوازنة حول هذه النقطة، انظر:
Dekmejian, *Egypt under Nasser;* Raymond Baker, *Egypt's Uncertain Revolution under Nasser and Sadat* (Cambridge : Harvard University Press, 1979);

الطليعة (القاهرة)، السنة ٦، العدد ١١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠) (عدد خاص بعبد الناصر)، ورفعت، ناصريون؟ نعم، ص٧٥ـ ٨٧.

الثورة كان النظام التعليمي يتسم بخاصيتين بارزتين. اولاهما ضيق قاعدته بحيث لم يكن يستفيد من الفرص التعليمية المتاحة سوى ابناء الطبقات الميسورة. والخاصية الثانية هي التشتت والتناقض في البرامج والأهداف. فقد كانت هناك عدة انظمة فرعية متوازية يرتبط بعضها ببعض من ناحية، ولا ترتبط بأهداف قومية او انتاجية واضحة من ناحية اخرى. كان هناك نظام للتعليم الديني (الكتاتيب، المعاهد الدينية، الأزهر)، ونظام او نظم التعليم الأجنبي الخاص (فرنسي، انكليزي، ألماني)، ونظام التعليم العام الحكومي، ونظام التعليم العام الأهلي[٢٨].

وخلال السنوات العشر الأولى للثورة اصبح هناك نظام قومي موحد ومجاني ومرتبط، من حيث المبدأ على الأقل، بالأهداف القومية والتنموية الشاملة. حتى ما بقي من نظم التعليم الخاص الأجنبي والأهلي اصبح يخضع لاشراف صارم من الدولة ويلتزم بالمناهج التربوية القومية وبخاصة في اللغة العربية والدين والتاريخ والجغرافية والتربية القومية. ومن حيث قاعدة النظام التعليمي وقنواته، فقد جرى توسيعها بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر. وكان من نتائج ذلك ارتفاع عدد التلاميذ والطلاب في مراحل التعليم المختلفة من مليونين في اوائل الخمسينات الى ٦ ملايين في أوائل السبعينات، اي بزيادة ٣٠٠ بالمائة[٢٩]. وقد فتح ذلك قنوات الحراك الاجتماعي والسيولة الطبقية امام فئات عديدة من المستويات الشعبية الدنيا. باختصار، كان التعليم احدى الآليات الفعالة لا في تعظيم فرص الحياة فقط. وإنما ايضا في تحقيق دفعة أكبر نحو المساواة في فرص الحياة.

وفي مجال الصحة، تحسنت فرص المصريين في الحصول على الغذاء كما وكيفا بشكل محسوس في المدة ما بين ١٩٥٢ و١٩٦٥. فقد ارتفع متوسط عدد السعرات الحرارية للفرد المصري يوميا من ٢٣٠٠ الى ٢٦٠٠، وزادت نسبة البروتين من ٣٥ جراما الى ٥٠ جراما. في هذا الصدد وصلت تغذية الفرد المصري الى المستوى العالمي المقبول، طبقا لمعايير منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية. كما تحسنت فرص المصريين في الحصول على الرعاية الطبية. فقد تزايد عدد الأطباء ثلاثة أمثال (من ٥٠٠٠ طبيب عام ١٩٥٢ الى ١٨,٠٠٠ طبيب سنة ١٩٧٠، أي بنسبة ٣٧٥ بالمائة). واصبح معدل السكان لكل طبيب هو ٢٠٠٠ شخص بعدما كان ٤٣٠٠ شخص[٣٠]. وانعكس كل ذلك في معدل الوفيات

---

(٢٨) البيانات الواردة في هذه الفقرة من:

Richard Nirop [et al.], *Area Handbook of Egypt*, 3rd ed. (Washington, D. C.: U. S. Government Printing Office, 1976), pp. 90-91.

(٢٩) هذه البيانات احتسبت من: جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية، ١٩٥٢ـ ١٩٧٥ (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، ١٩٧٦)، ص١٨.

(٣٠) هذه البيانات من:

Robert Mabro, *The Egyptian Economy, 1952 - 1972* (Oxford: Oxford University Press, 1974), p. 215

والمتوسط العمري للمصريين. فقد انخفض المعدل الاول من ١٨ بالألف سنة ١٩٥٢ الى ١٣ بالألف سنة ١٩٧٠، وانخفض معدل وفيات الأطفال (وهو اكثر المؤشرات حساسية لمستوى الرفاهية الاجتماعية) من ١٥٠ الى ١٢٠ في الألف[٣١]. وارتفع المتوسط العمري من ٤٢ سنة الى ٥٣ سنة بين التاريخين نفسيهما[٣٢].

٥ـ مسألة المرأة

في رأينا ان احد المحكات الأصيلة لعمق التغير الاجتماعي في أي من بلدان العالم الثالث هو حجم ونوعية الانجاز في ميدان تحرير المرأة. وهنا نجد ان المشروع الاجتماعي لثورة تموز/ يوليو قد أحدث تحولات عميقة في وضع المرأة، ومن خلال ذلك أثر تأثيرا جذريا في الأسرة المصرية والبناء الاجتماعي بأكمله.

لقد نص دستور ١٩٥٦، أي بعد قيام الثورة بأقل من أربع سنوات، على مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية، ومنها حق التصويت والترشيح للانتخابات العامة وشغل الوظائف العامة على كل المستويات في جهاز الدولة. وقد يبدو هذا شيئا عادياً بمعايير الثمانينات من هذا القرن. ولكنه وقتها كان يعتبر «ثورة مصغرة»، حيث انطوى على نسف تقاليد وممارسات لم تتغير منذ ثلاثة عشر قرنا. وكانت هذه هي المرة الاولى التي تحصل فيها المرأة في اي مكان من الوطن العربي على مثل تلك الحقوق. وفي الانتخابات التي تلت صدور الدستور بسنة واحدة (١٩٥٧) رشح عدد من النساء أنفسهن في دوائر انتخابية وفاز معظمهن. وأصبح في أول مجلس نيابي بعد الثورة، ولأول مرة في تاريخ الحياة النيابية المصرية والعربية، خمس نائبات. وقد استمر ترشيحهن، وانتخابهن، وتمثيلهن في كل المجالس النيابية المتعاقبة منذ ذلك التاريخ.

كانت الثورة حريصة على دفع قضية المرأة الى أقصى ما تسمح به معطيات المجتمع وتقاليده. وحينما صدر الميثاق سنة ١٩٦٢، عبر عن هذا الحرص بمنتهى الوضوح. الثورة لم تعتبر منح المرأة حقوقها السياسية هو نهاية المطاف. فجاء في الميثاق النص على «ضرورة اسقاط بقايا الأغلال التي تعوق حركة المرأة حتى تستطيع ان تشارك بعمق وايجابية في صنع الحياة»[٣٣]. وبعد صدور الميثاق بعدة أسابيع ترجمت القيادة الناصرية هذا الحرص ترجمة عملية بتعيين امرأة في منصب وزاري لأول مرة في تاريخ مصر[٣٤].

---

(٣١) البيانات الواردة في هذه الفقرة احتسبت من

Nirop [et al.,], *Area Handbook of Egypt*, p. 103.

(٣٢) المصدر نفسه، ص١٠٤.

(٣٣) عبد الناصر، الميثاق، ص٧٠.

(٣٤) الاشارة هنا الى تعيين حكمت ابو زيد وزيرة للشؤون الاجتماعية، عام ١٩٦٢.

لقد كانت الثورة واعية منذ البدء ان الحقوق السياسية للمرأة ـوغيرها من فئات المجتمع ـ دون تعليم او استقلال اقتصادي تظل محدودة الأثر في إعطاء الحرية مضمونها الحقيقي. لذلك كان التعليم من اهم الميادين التي حاولت الثورة احداث تغيير نوعي وتوسيع كمي فيها ـ كما رأينا في فقرة سابقة. لقد ورثت الثورة مجتمعا تزيد نسبة الأمية فيه عن ٨٠ بالمائة، وترتفع بين النساء الى اكثر من ٩٠ بالمائة. لذلك كان للقفزات النوعية والكمية في مجال التعليم أثرها الواضح على تعليم الاناث. فارتفعت نسبة من يعرفن القراءة والكتابة منهن من أقل من ٤ بالمائة في تعداد ١٩٤٧ الى حوالى ٢٠ بالمائة في نهاية الستينات، وارتفع عدد من يحملن الشهادات بين النساء من ١ بالمائة الى حوالي ٤ بالمائة ـ اي بزيادة أربعة أمثال بين التاريخين[٣٥] وفي التعليم الجامعي ـعلى سبيل المثال ـ ارتفع عدد الطالبات من اربعة آلاف طالبة سنة ١٩٥٣ الى خمسين الف طالبة عام ١٩٧١، اي اكثر من اثني عشر مثلا في أقل من عقدين من الزمان. حتى فروع التعليم الجامعي التي كانت تعتبر «ذكورية» في طبيعتها، اقتحمتها المرأة بعد الثورة. فزاد عددهن في كليات الهندسة من ١١ طالبة عام ١٩٥٢ الى ٢٢٨٠ طالبة عام ١٩٧٠ ـ اي بزيادة ٢٥٠٠٠ بالمائة. وارتفع عددهن من ٧٣٠ طالبة في الكليات الطبية الى ٧٥٠٠ طالبة ـ اي بزيادة قدرها ١٠١٨ بالمائة خلال الفترة نفسها[٣٦].

لم يكن لهذا التوسع الهائل في تعليم الاناث ان يحدث لولا مجانية التعليم من ناحية ومبدأ تكافؤ الفرص من ناحية ثانية. لقد ظل تعليم الاناث الى قيام الثورة محصورا في أفراد الطبقة الارستقراطية.

وبإحقاق المساواة السياسية وافساح مجال التعليم واسعا امام المرأة المصرية، كان لا بد من ان يظهر تأثير ذلك على فرصها الاقتصادية. وبداية، كانت منجزات الثورة في تقليص حجم الاستغلال بتصفية «الاقطاع» و «البورجوازية الكبيرة» دفعة هائلة وان تكن غير مباشرة في تحرير المرأة المصرية. فما كان يقع من استغلال في مصر لم يكن يميز بين الرجال والنساء. لقد كانت المرأة مستغلة استغلالا مركبا. بواسطة الطبقة المتسلطة على الجميع من ناحية، وبواسطة الرجال (آباء، وأزواج، واخوة) من ناحية ثانية. لذلك كان تقليص استغلال الطبقة المتسلطة على المجتمع عموما يمثل إزالة احدى شريحتي استغلال المرأة. ولكن ثورة تموز/ يوليو لم تكتف بذلك العدل النسبي غير المباشر. وخطت خطوات مباشرة في تكريس مبدأ تكافؤ الفرص الاقتصادية للنساء ـوذلك من خلال قوانين العمل. فقد نص القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ صراحة على انه «لا تفرقة» بين الرجل والمرأة. وفي المواد ١٣٣ الى ١٣٩ من القانون نفسه ما ينطوي صراحة على الاعتراف بحق المرأة المزدوج في العمل وفي الأمومة. ويرعى

---

(٣٥) هذه البيانات من: جمهورية مصر العربية، مركز الابحاث والدراسات السكانية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، المرأة المصرية في عشرين عاما، ١٩٥٢ـ ١٩٧٢ (القاهرة: الجهاز، ١٩٧٣)، ص٤٠ـ ٤١.

(٣٦) المصدر نفسه، ص٤٢ـ ٤٤.

القـانون هـذا الحق، الذي هـو في الوقت نفسـه وظيفة اجتماعية ، بـالنص على منـح المرأة العاملة إجازة «ولادة» لمدة شهر بمرتب كامل اذا كانت تعمل في الدولة، واجازة بأجر قدره ٧٠ بالمائة من أجرها الأصلي لمدة خمسين يوما اذا كانت تعمل في القطاع الخاص(٣٧).

ونتيجـة كل هـذه التسهيلات، تـزايد دخـول النسـاء المصريـات الى سـوق العمـل في الحكومة والقطاعين العام والخاص بعد قيام الثورة. وتشير الاحصـاءات الرسميـة الى ان نسبة العاملات بأجر خارج المنزل، قد ارتفعت من أقل من ٣ بالمائة من اجمالي القـوى العاملة قبـل الثورة مباشرة الى ٦,٥ بالمائة سنة ١٩٦٠، الى ٩,٢ بالمائة سنـة ١٩٧٦. أي ان هذه النسبـة قد تضاعفت ثلاثة أمثال ما كـانت عليه عشيـة قيام الثـورة. وجديـر بالـذكر هنـا ان عمليات التنمية الهائلة التي احدثتها الثورة وخصوصا في مجال التصنيع قد ظهـر اثرهـا في زيادة الـطلب على الأيدي العاملة النسائية. ففي تعداد ١٩٤٧ لم تتعد نسبة النساء في الصناعة ٠,٦ بالمائة، ولكنها ارتفعت الى ٣,٥ بالمائة سنة ١٩٦١، ثم قفزت الى ٤ بـالمائـة مع نهايـة الستينات. أي ان هذه النسبة تضاعفت ٢٢ مرة في السنوات الثماني عشرة الاولى للثورة(٣٨).

رابعا: المشروع الاجتماعي للثورة: دروس النجاح والفشل

لقد هزت الثورة البناء الاجتماعي المصري هزا عنيفا. قـامت بتقويض دعـائم المجتمع القديم، وحاولت ان تـرسي معالم مجتمـع جديـد. ومن عرضنـا السريـع لبعض ـوليس لكل ـ الجوانب الاجتماعية التي احدثت فيها الثورة تحولات كمية وكيفية هائلة في فتـرة زمنية قصيـرة نسبيا في عمر الشعوب، يتضح لنا لماذا تعتبر ثورة تموز/ يوليـو أهم حدث في التاريخ الحديث لمصر والوطن العربي.

وقـد كانت دروس النجـاح باهـرة، وتخطت بتـأثيرهـا حدود مصـر الجغرافيـة لتحـدث اشعاعات مماثلة على امتداد الوطن العربي. فثورات **العراق وسورية والجزائر وليبيا والسودان والصومال واليمن** بشطريه قد حذت حذو مسيرة ثورة تموز/ يوليو في مشاريعها الاجتماعية، واستلهمت منها كثيرا من إجراءات التحول الاجتماعي. ففي كل من هذه البلدان العربية تم تطبيق نوع او آخر من سياسات الاصلاح الزراعي، وإنشاء قطاع عام يقود الاقتصاد الوطني، والأخذ بأسلوب التخطيط الوطني الشامل، وتـأميم المصالـح الاجنبية ومصـالح البـورجوازيـة الكبيرة، والتوسـع في الخدمـات وبخاصـة التعليم، ومنح المـرأة مزيـدا من الحقوق السيـاسية والاجتماعية، وفتح قنوات الحراك الاجتماعي امام أبناء الطبقات الـوسطى والـدنيا، وإزاحـة الطبقة القديمة المسيطرة سياسيـا واقتصاديـا واجتماعيـا. بل ان البلدان العـربية التي لم تشهـد ثورات وطنية ممـاثلة قد وجـدت انظمتهـا الحاكمـة نفسها تحت وطـأة ضغوط شعبيـة للسير في

---

(٣٧) القانون ١٤٦، ١٩٤٦.

(٣٨) المرأة المصرية في عشرين عاما، ١٩٥٢ـ ١٩٧٢، ص٥١ـ ٧٢.

الاتجاه نفسه ـوإن كـان بدرجـات أقل عمقـا. فـيا من قـطر عـربي واحـد الا وفيـه نـوع من التخـطيط، او لم يقم بنوع من تـأميم المصالـح الأجنبية عـلى الأقل، ام لم يتبن مجـانية التعليم والتوسع في تقديم الخدمات للمواطنـين كحق لهم على حسـاب الدولـة. وباختصـار ـإذاً ـ كان درس النجـاح الأول للثورة هـو ان مشروعهـا الاجتماعي لم يقتصـر على حـدود مصـر، وانمـا تـأثرت بـه ـمن خلال المحـاكاة او الضغطـ كـل أقطار الـوطن العربي ـ سـواء كانت انـظمتهـا الحاكمة «تقدمية» ام «محافظة».

درس النجـاح الثاني هـو ما كشفت عنـه الثـورة من اختـزان الشعب العـربي في مصـرـ وشعـوب الأمة العـربية الاخـرى التي حذت حـذوهـ من امكانـات هـائلة للقـدرة عـلى النمـو الاقتصادي السريع، مع قبول بل والاصرار على عدالة التوزيع، وخوض معارك التحـرير، في آن واحد. فقد اثبتت تجربة الثورة على انه أيا كانت نقطة البداية ـوفي معـظم الحالات كـانت أقرب الى الصفرـ فإن وضوح الـرؤية ووجـود التصميم من جانب القيـادات الوطنيـة الثوريـة خليق بأن يفجر هذه الامكانات الشعبية الهـائلة من ناحيـة، وبأن يسجـل أبهر الانجـازات في كـل الميادين من نـاحية اخـرى. لقد استـطاعت الثورة ان تضـاعف الناتـج القومي في عشـر سنوات (١٩٥٥ـ ١٩٦٥)، وتخوض معارك التحريـر ضد الانكليز وتجابـه العدوان الثـلاثي، وتسقط مشـاريع الاحـلاف العسكريـة الغربيـة، وتحقق اول تجربـة وحدويـة عربيـة، وتحدث تحولات اجتماعية اشتراكية هائلة خلال تلك الحقبة الزمنية القصيرة. بل نكـاد نجزم ان كثـرة وعظمة هذه الانجازات هو لترابطها وتداخلها العضـوي، ولأنها روافد تصب في مجـرى واحد هو معركة **تحرير الانسان والوطن والأمة**، من كل اغلال التخلف والانقسام والتبعية.

امـا درس النجاح الثـالث فهو امكـانية انجـاز المشروع الاجتمـاعي كجزء من المشـروع القومي الأكبر للثورة بالاعتمـاد على الـذات. لم تكن ثورة تمـوز/ يوليـو منغلقة عـلى حدودهـا الوطنية المصرية او حدودها القومية العـربية. ولكن اعتمـادها الاول والأكبـر كان عـلى مصادر القوة الذاتية البشرية والمادية. اما الاعتماد على الخارج فقد كان ثانويا طوال الخمسة عشر عاما الأولى من مسيرتها. لقد لجأت الثورة الى الخارج اساسا لاستيراد المعدات الصناعية والمعـونات الفنية والقروض. ولكنها الى ان حدثت هـزيمة ١٩٦٧ كـانت حريصـة على الاحتفـاظ لنفسها بحـرية الحـركة والاستقـلال في صنع قـراراتها الاجتمـاعية والاقتصـادية والسيـاسية الى أبعـد الحدود.

ودرس الفشل الأكبر هو الخطأ القاتل **لعدم المشاركة الشعبية**. إن عـدم المشاركـة معناه ارتباط مشروع التغيير الاجتماعي بشخص القائد او النخبـة الحاكمـة، وبجهاز الـدولة الـذي تتربع على قمته. وبالتالي يمكن ان تتقلص التجربة او تنتكس او تجهض برحيل القائد. ورغم وعي الثورة وقائدها لهذا القانـون الاجتماعي الصـارم، فانـه في الممارسـة لم تتحقق المشاركـة الشعبية بشكل مطرد ومتزايد. بل يمكن القول ان العكس كان صحيحا في ثورة تموز/ يوليـو. فمع كل نجاح وعقب كل إنجاز ضخم داخليا وعربيا ودوليا، كان القائد يقلص من المشـاركة

الشعبية ويكتفي منها بفيضان الحب والتأييد العارم. لقد كانت المشاركة الشعبية في مواجهة الانكليز والعدوان الثلاثي أعظم منها في معركة الوحدة. وفي تلك أعظم منها في معركة التحول الاشتراكي.. وهكذا تناقصت تلك المشاركة باطراد في كل معركة تالية. ومع منتصف الستينات اصبح الشعب يتوقع ان يحارب النظام وحده بقيادة «البطل» عبد الناصر، وان ينتصر. حتى اذا جاء معركة ١٩٦٧، كانت المشاركة الشعبية قد انعدمت وتراجع البطل ومؤسسته العسكرية. ولو ان الثورة او ما تبقى منها في صبيحة الهزيمة قد فهمت المغزى الحقيقي لخروج الشعب في ٩ و١٠ حزيران/ يونيو، رافضا استقالة عبد الناصر، ورافضا للهزيمة، لأدرك ان المفتاح الحقيقي للانتصار في المعارك ـ سواء أكانت عسكرية ام اجتماعية، وطنية ام قومية ـ هو المشاركة الشعبية.

لقد كانت قمة المأساة التاريخية لثورة تموز/ يوليو هي انها فجرت احلام وطاقات الجماهير العربية داخل مصر وخارجها، ولكنها عجزت عن تعبئة وتنظيم ومشاركة تلك الجماهير مشاركة حقيقية في معاركها، وحينما تكالبت القوى المعادية في الخارج والداخل للاجهاز على الثورة في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ والسنوات التي تلتها. وجدت الجماهير نفسها شبه عزلاء سياسيا وتنظيميا وهي تحاول الدفاع عما حققته لها الثورة من إنجازات هائلة.

لقد كان عبد الناصر على رأس ثورة تموز/ يوليو هو أول زعيم وطني يحكم مصر منذ ٢٥٠٠ سنة. وكانت انتماءاته شعبية حقيقية، وكان ولاؤه للجماهير وللطبقات المحرومة ولاء لا شبهة فيه. وقد بادلته هذه الجموع الولاء والتأييد. ولكن وسائله في حكم مصر وفي التعامل مع الجماهير ظل اسلوبا فوقيا، يعتمد على الاعلام السطحي الديماغوجي من ناحية، وعلى محاربة المعارك وحده نيابة عن الشعب من ناحية ثانية، وعلى جهاز بيروقراطي تكنوقراطي غير مسيّس من ناحية ثالثة، وعلى القمع السياسي من ناحية رابعة. وكان استعداد عبد الناصر وثورة تموز/ يوليو لخوض المعارك الاجتماعية والقومية والدولية من اجل أهداف نبيلة اكبر من القدرات الذاتية المتاحة، واكبر بكثير من القدرات الشعبية التي سمح لها ان تخرج من عقالها.

في هذا الصدد يمثل عبد الناصر كتلة من المتناقضات العملاقة. ولكن مع كل الكبوات والانتكاسات التي اصابت المشروع القومي الأكبر للثورة. ومشروعها الاجتماعي، فإن عمق التحولات الكمية والكيفية التي حدثت، لا تزال باقية الأثر في الخريطة الاجتماعية المصرية والعربية. ولا أدل على عمق هذه التغيرات الهيكلية والرمزية من استمرار الحملات المسعورة داخل مصر وخارجها لتشويه ثورة تموز/ يوليو وعبد الناصر حتى بعد رحيله من دنيانا منذ أحد عشر عاما.



الفصل الثامن

عبد الناصر والنظام الاقتصادي : رد على المعارضين والناقدين (*)

عادل حسين

مقدمة

تعرضت ثورة عبد الناصر لهجمات شرسة منذ عام ١٩٧٤ بالذات . ولم يقف الهدف عند تقويض انجازاتها على الأرض وفي المجتمع ، ولكن ، حرص هؤلاء على ان تتم العملية وسط ضجة هائلة من الأكاذيب والافتراءات ، بهدف اقتلاع الهيبة والاحترام اللذين تمتع بهما عبد الناصر في حياته . وهذا أمر طبيعي ، فانجازات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد ترتد بعد تقدم ، شأنها في ذلك شأن اي حرب عسكرية . ولكن بوسع الأمة ان تعاود التقدم بتصميم أشد ، اذا ظلت الهزيمة حدثاً مفروضاً من خارجها ، اما اذا تسللت وترسبت في اعماق العقل والوجدان ، فان الاستقرار في الردة ، يطول الى أجل لا يعلم مداه الا الله . وليس افعل في هزيمة أمة من داخلها ، وفي شل ارادتها ، من التشكيك في زعمائها ورموز نهضتها . ولقد تعرض عبد الناصر ـ في هذا الاطار ـ للطعن بوحشية : في ولائه لأمته العربية ، في جديته ، في شجاعته ، في حكمته . . في كل ما تصورناه عنده . حاول المهاجمون ان يلقوا في روعنا ، وبتخطيط محكم ، أننا أمة من المغفلين ، وأننا عشنا وصدقنا أكذوبة كبرى !

ويندر ان تعثر عند هؤلاء المهاجمين على دراسة تستعير بعض اشكال التعبير العلمي لتدعيم الحملة السياسية والاعلامية المسعورة . وقد ينطبق هذا بشكل خاص على الانجاز الاقتصادي ـ الاجتماعي بقيادة عبد الناصر ، فجانب كبير من أعمال هذا المجال مما يخضع بطبيعته للقياس الكمي ، بل إن جانباً كبيراً ينتصب في مشاريع عملاقة ترى بالعين المجردة ، وكل هذا له دلالته المباشرة التي لا يمكن ان تنكرها او تتجاهلها أي دراسة تحاول ان تتستر

(*) نشر هذا البحث في : المستقبل العربي ، السنة ٤ ، العدد ٣٥ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٢) ، ص ٢٤ ـ ٤٦ .

بأي ادعاء علمي او موضوعي . ومن هنا كان صمت أغلب الاقتصاديين العاملين في صفوف الاعداء .

اولا : الناصرية ولعبة المعدلات

يكفي ان نتابع هنا حركة بعض المتغيرات الأساسية للاقتصاد المصري ، ونبدأ بمعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي . وتدل الدراسات على ان معدل النمو السنوي كان حوالى ١ بالمائة في الفترة من عام ١٩١٣ الى عام ١٩٢٨ . وحوالى ٥ بالمائة من عام ١٩٢٩ الى عام ١٩٣٩ . ومع حلول عام ١٩٥٠ كانت آثار فترة الحرب قد تم تجاوزها ، ولذا ارتفع المعدل السنوي الى حوالى ٢,٥ بالمائة في الفترة ١٩٣٩ ـ ١٩٥٠ . ولكن حدث خلال النصف الأول من الخمسينات ، ان عاد الناتج المحلي الاجمالي الى الركود مرة اخرى ـ منذ منتصف الخمسينات فقط ـ ومع بدء برنامج الدولة للتصنيع ، قفز معدل النمو السنوي في المتوسط الى حوالى ٥ بالمائة (١٩٥٦ / ١٩٥٧ ـ ١٩٧٠ / ١٩٧١) . هذه المعدلات تعني انه من بدء القرن ، وحتى منتصف الخمسينات لم تحدث زيادة ملموسة في متوسط دخل الفرد (المعدل السنوي للزيادة ١,٠ بالمائة)، بينما زاد متوسط دخل الفرد في الفترة التالية ـ الفترة الناصرية ـ بحوالى ٢ بالمائة سنوياً . وهانسن ومرزوق محقان حين يسجلان « انه يبدو بناء على ذلك ان عام ١٩٥٦ / ١٩٥٧ يمثل بهذا المقياس ، خطاً فارقاً بين الركود والتنمية » . وقد تعرضت معدلات النمو ـ في فترة عبد الناصر ـ لذبذبات بدت أحيانا حادة . فالذروة تمثلت في سنوات الخطة الخمسية للأعوام (١٩٦٠ / ١٩٦١ ـ ١٩٦٤ / ١٩٦٥) حيث وصل معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة) الى ٦,٩ بالمائة سنويا في المتوسط (حسب البيانات الرسمية المصرية في ذلك الوقت) . ومن اعادوا فحص الأرقام وتركيبها هبطوا بالمعدل الى ٦ بالمائة ثم الى ٥,٥ بالمائة ، ولكن ظلت هذه المعدلات ـ رغم اختلاف النسب ـ من اعلى ما تحقق على مستوى العالم خلال الفترة نفسها . وقد حدث في المقابل ان هبط النمو الى معدل سالب عام ١٩٦٧ / ١٩٦٨ (ـ ٢,٥ بالمائة بالأسعار الثابتة) . إلاّ ان كل الذبذبات لا تغير في النهاية الاتجاه العام ، أي اتجاه الاقتصاد للنمو خلال مجمل الفترة . ومثل هذه التقلبات شاهدتها ايضا سنوات ما قبل الناصرية ، في اطار اتجاهها العام للركود[1] .

---

(١) B. Hansen and G. Marzouk, *Development and Economic Policy in the U. A. R. (Egypt)* (Amsterdam : North - Holland, 1965), pp. 2 - 5.

الكتاب يغطي حتى عام ١٩٦٣ . السنوات التالية مرجعها تقارير المتابعة الصادرة عن وزارة التخطيط ، القاهرة . يلاحظ ان هانسن هبط بمعدل النمو المحقق في الخطة الخمسية (في دراسة لاحقة) الى ٥,٥ بالمائة بدلاً من ٦,٥ بالمائة كما جاء في تقارير المتابعة المصرية ، انظر :

B. Hansen, «Planning and Economic Growth in the U. A. R., 1960 - 1965,» in : Panayiotis J. Vatikiotis, ed., *Egypt Since the Revolution* (London : Allen and Unwin, 1968).

ويلاحظ ان رضوان ومابرو يميلان الى رفع معدلات النمو في الفترة ١٩٥٢ / ١٩٥٣ ـ ١٩٥٩ / ١٩٦٠ الى =

وهـذا التغير الايجـابي الملموس في اتجاه النمـو بعد عـام ١٩٥٦ / ١٩٥٧ ، كان يتضمن تغيراً موازياً في معدلات الاستثمـار ، إذ ارتفعت نسبة الاستثمـار في الدخـل القومي الاجمـالي من ٩,١ بالمائة عام (١٩٤٦) الى حـوالى ١٤ بالمـائة (١٩٥٧ / ١٩٥٨) [٢] . وقـد زادت الاستثمـارات بدرجـة ملحوظـة اثناء سني الخـطة الخمسية الأولى أعـوام (١٩٦٠ / ١٩٦١ - ١٩٦٤ / ١٩٦٥) ، ثم هبطت الى حد ما في الأعوام التالية . ويقول هانسن إن « الزيادة الحادة في الاستثمارات (كما في الاحصـاءات الرسميـة - عادل) في الفترة ١٩٦٢ / ١٩٦٣ الى ١٩٦٣ / ١٩٦٤ ، قد بولغ فيها . والانخفاض في الفترة من ١٩٦٣ / ١٩٦٤ الى١٩٦٤/١٩٦٥ قدر بـأقل من قيمتـه » . ولكن هذا لا ينفي ان « القسمـة البارزة في جملة التـطور الاستثماري هي الـزيـادة الكبيـرة حتى عـام ١٩٦٣ / ١٩٦٤ والهبـوط الذي تـلا عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ » [٣] . وبـالفعـل ، فـإن معـدل الاستثمـار زاد في سنـوات الخطة الى ١٥,٤ بالمائة - ١٦,٢ بالمائة - ١٧,٨ بالمائة - ٢٠ بالمائة على التوالي ، وكان في آخـر سنوات الخطة (١٩٦٤ / ١٩٦٥) ١٧,٨ بالمائة . ووسط هذه الدفعة الاستثمـارية اصبحت الصناعة هي القطاع القائد في الاقتصاد المصري ، تندفـع معدلات نمـوه اذا توسعت ، وتهبط المعـدلات اذا انكمشت . ولكن « على عكس الاعتقـاد الشائـع ، لم يحدث ان أهملت الـزراعة لحسـاب الصناعة » [٤] . وفي الخطة الخمسية على سبيل المثال كان نصيب الصناعة مساوياً تقريباً لنصيب الـزراعة في مجمـل الاستثمار المستهـدف . في الفترة ١٩٣٩ الى ١٩٤٩ زاد الانتـاج الـزراعي بمعدل سنوي لا يتجاوز ١ بالمائة ، وفي الفترة التاليـة لعام ١٩٤٩ كـان المعدل السنـوي ١,٨ بالمائة ، وفي الفترة من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٦٠ كان المعدل السنوي ٣,٥ بالمائة ، وفي اثناء الخـطة الخمسية كـان ٣,١ بالمـائة (والمستهـدف ٥,١ بالمـائة) [٥] . امـا في الصناعـة ، فان النتائج - حتى في سلاسل الأرقام القياسية التي أعدها مابرو ورضوان - تقول ان انتاج الصناعة الكبيرة زاد بحوالى ٤٠ بالمائة خلال الفترة ١٩٣٩ - ١٩٤٦ ، وان انتاج الصناعة التحويلية نما بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥١ بمتوسط ١٠,٥ بالمـائة سنـويا عـلى اساس المعـدل المركب . وبعـد ثورة تموز / يوليو (فيما بين اعوام ١٩٥٣ / ١٩٥٤ - و١٩٦٣ / ١٩٦٤) كان المعدل السنوي

= ٤,٤ بالمائة بدلا من ٣,٨ بالمائة كما جاء في تقديرات هانسن وميـد ، انظر : روبـرت مابـرو وسمير رضـوان ، التصنيع في مصر ، ١٩٣٩ - ١٩٧٣ : السياسة والأداء ، ترجمة صليب بطرس (القاهرة : الهيئة المصرية العـامة للكتاب ، ١٩٨١) ، ص ٦٦ - ٦٧ .

(٢) Hansen and Marzouk, *Development and Economic Policy in the U. A. R. (Egypt)*, Statistical Appendix, tables A-4 and A-5.

(٣) Hansen, «Planning and Economic Growth in the U. A. R. ,1960 - 1965,»

وقد كتبت عام ١٩٦٦ ، وعدلت بعد ذلك ، والاقتباس عن النص الاصلي قبل تعديله للنشر في :

Vatikiotis, ed., *Egypt Since the Revolution.*

(٤) R. Mabro, *The Egyptian Economy, 1952 -1972* (Oxford: Clarendon, 1974), p. 116.

(٥) عمرو محيي الدين ، « اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادي ، » الفكر العربي ، السنـة ١ ، العدد ٤ / ٥ (ايلول / سبتمبر - تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨) ، ص ٤٨ .

المركب يقرب من ١٠ بالمائة ، وكانت معدلات النمو في الانتاج الصناعي اثناء الخطة الخمسية بالذات حوالى ١١ بالمائة (٦) .

ويحسن عند متابعتنا وتقويمنا للمعدلات ان نتوقف عند الخطة الخمسية بشكل خاص ، وقد يقترح تركيز الانتباه على متابعة النتائج العينية ، لأنها اقل مدعاة للخلاف ، فنرقب الزيادة في كميات السلع المنتجة من أفرع الصناعة المختلفة ، وكذلك الزيادة الكمية للمنتجات الزراعية خلال سنوات الخطة ، وكذلك ، الزيادة في القدرة المركبة وفي الطاقة المولدة بالنسبة لقطاع الكهرباء . ونفعل الشيء نفسه عند دراسة الزيادة الكمية في استهلاك السلع ، وفي استخدامات قطاع النقل والمواصلات (بدلالة عدد الركاب وحمولة البضائع) ، وفي الخدمات الصحية (عدد المستشفيات والاسرة) ، وفي الخدمات التعليمية (عدد التلاميذ والمدارس والفصول) (٧) . . . الخ . واذا كانت النتائج في مصلحة تجربة الخطة الخمسية ، فان من الواجب ان نتذكر ان هذه النتائج تحققت رغم ان عدداً من المؤثرات غير المواتية أحاط بسنوات الخطة وأحدث فعله في نتائجها . نشير مثلاً الى الاستنزاف الذي سببته حرب اليمن ، والى كارثة القطن (عام ١٩٦١) حيث اتت الآفات على ثلث قيمة المحصول (بكل ما يعنيه ذلك بالنسبة للفلاح وللصناعة المحلية ولمجمل الناتج المحلي الاجمالي وللصادرات) ، كذلك شهدت الخطة في سنتها الاخيرة نتائج وقف واردات القمح الميسرة بقرار من الحكومة الامريكية ـ وكل هذه العوامل غير المواتية كانت خارج دائرة التحكم للادارة الاقتصادية المصرية . ولكن كانت ، هناك أوجه اخرى من القصور تسأل عنها الادارة ، ولقد اعترفت بها القيادة السياسية صراحة وعلناً (٨) .

ولكن لماذا هذا التركيز على نتائج الخطة الخمسية بالذات ؟ ارجو الا يتبادر الى الذهن انه انحياز غير مبرر موضوعياً الى السنوات التي حققت أعلى المعدلات . فسبب التركيز ، ان هذه السنوات شهدت تجربة التخطيط الشامل لأول (وآخر) مرة ، وتضمن ذلك ان المعالم الرئيسة للنسق الاقتصادي ـ الاجتماعي للناصرية تشكلت في تلك الفترة . والتنمية التي تحققت عبر كل هذا ، تمت وسط نجاح من تحييد الضغوط الخارجية الى حد كبير ، ولذا كانت معدلاتها تعتمد اساسا على العوامل الداخلية ؛ وبتعبير آخر ، **كانت معدلات هذه السنوات بالتحديد فرصة لاختبار كفاءة النسق الجديد في ذاته ، او حال اشتغاله وسط ظروف خارجية غير معاكسة** . هذا هو سبب تركيزنا على متابعة نتائج سنوات الخطة الخمسية . وفي المقابل ، كان أعداء النسق الناصري (في الخارج والداخل) يتمنون فشل

---

(٦) مابرو ورضوان ، التصنيع في مصر ، ١٩٣٩ ـ ١٩٧٣ : السياسة والاداء ، ص ١١٣ .

(٧) انظر: الجمهورية العربية المتحدة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب السنوي للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٢-١٩٦٧ (القاهرة: الجهاز، ١٩٦٨).

(٨) علي صبري ، سنوات التحول الاشتراكي وتقويم الخطة الخمسية الاولى (القاهرة: دار الهلال ، [د . ت .]) .

تجربة هذه السنوات بذاتها ، للأسباب نفسها ، ليقفزوا الى نتيجة ، ان مثل هذا النسق محكوم عليه بالهزيمة في كل الأحوال ، ولكن « لسوء حظ » هؤلاء الأعداء كانت النتائج نجاحاً بارزاً ، رغم كل ما صادفها من عقبات ونواقص ، وقد اصابهم هذا بارتباك مثير للسخرية .

ثانيا : تحليلات البنك الدولي ومابرو

يقول تقرير للبنك الدولي(٩) (سري) ان « الاقتصاد المصري » (. . .) « اتسم بهيمنة القطاع العام (عقب التأميمات الواسعة النطاق عام ١٩٦١) ، وبضوابط جامدة على الأسعار والواردات والاستثمار . وفي الواقع على القرارات الاقتصادية الجوهرية كافة . وكذلك بتخطيط مركزي مفصل لمعظم المشروعات والسياسات ، وبلجوء متزايد الى الأوامر الادارية كوسيلة لتنفيذ السياسة ، وبانعدام المنافسة ، وبالانتاجية المنخفضة في معظم القطاعات ، وبمعدل متدهور من الاستثمار (. . .) وباختصار ، اصبح الاقتصاد منعزلاً ومصاباً بالأنيميا » . ولكن هذا الربط بين معالم النسق الاقتصادي الناصري ، وبين الكوارث التي عددها التقرير ، يعكس الاماني ولا يعبر عن الوقائع . ولذا « نسي » كاتب التقرير ما جاء في هذه الفقرة ، واعترف في فقرة اخرى - من التقرير نفسه - بأنه « خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٧ نما الناتج المحلي الاجمالي بمعدل حقيقي ٦ بالمائة تقريبا في المتوسط ، وقد رافقت ذلك زيادة مطردة في مستوى الاستثمار الذي وصل الى ١٨ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي ، وفي المدخرات المحلية (اكثر من ١٤ بالمائة في سنة ١٩٦٦ / ١٩٦٧). وحتى منتصف الستينات ، كان هناك تدفق ملموس لرأس المال الخارجي . وبعد حرب ١٩٦٧ ضعفت الاستثمارات بسبب تحويل الموارد الى مستلزمات الدفاع ولنضوب تدفق رؤوس الاموال (الى مصر - ع) خلال عامي ١٩٦٨-١٩٧٢ كان صافي التدفق متجها الى الغرب اذا اخذنا في الاعتبار سداد فوائد هذه الديون . وكان هناك تدهور في مستوى الاستثمار (وصل الى ١٢ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٧٢) وفي معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي فكان في المتوسط حوالى ٣ بالمائة سنويا بالاسعار الثابتة في الفترة ١٩٦٧-١٩٧٣ . وانخفضت ايضا المدخرات المحلية الى حوالى ٨ بالمائة من الناتج القومي عام ١٩٧٣ » . هذا التقويم (مع تحفظنا) يختلف تماما عن التقويم السابق . فالمعدلات التي اعترف بها (حتى عام ١٩٦٧) تعني تسليما بنجاح جهود التنمية في مرحلة التأميمات الواسعة ، والتحليلات لهبوط المعدلات بعد عام ١٩٦٧ تشير الى الحرب والضغوط الغربية وليس الى « مصيبة » القطاع العام والتخطيط المركزي كما قيل في التقويم السابق !

وقد حاول روبرت مابرو ان يكون أقل تضارباً . فقد بذل جهداً كبيراً لاعادة تركيب الأرقام بحيث تهبط المعدلات المحققة اثناء تنفيذ الخطة الخمسية ، ولكن لم يكن هذا كافيا ، إذ ظلت معدلات الانتاج الصناعي مرتفعة (حوالى ١١ بالمائة سنويا) واعترف بان هذه المعدلات المرتفعة استمرت طوال السنوات الخمس ، ولذا حاول (ببساطة) ان ينفي مسؤولية الخطة عن تحقيق هذه المعدلات ، بحجة ان قسماً كبيرا من استثمارات الخطة لم

---

(٩) World Bank, «Arab Republic of Egypt,». January 1967 (report no. 870 a - EGT, not for public use), pp. 1-2 and 3 respectively.

يصل الى مرحلة الانتاج ، اثناء سنوات الخطة نفسها . وبالتالي فان الزيادة في معدلات الانتاج في اثناء هذه السنوات تعود بدرجة كبيرة الى « توسع الطاقة الانتاجية في النصف الثاني من الخمسينات ، ذلك التوسع الذي ساهمت فيه بنصيب كل من الحكومة والقطاع الخاص ، اخذ يؤتي أكله في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات » .

وقد اطلق هذا الحكم دون اي محاولة لاثباته . ان الاستمرارية في الجهود التنموية التي يشار اليها حدثت فعلاً . وفي مقابل استثمارات سابقة أعطت أكلها في سنوات الخطة ، خدث ايضا ان قسماً كبيراً من استثمارات الخطة (وعلى رأسها السد العالي مثلاً) لم يقدم إنتاجاً الا في السنوات التي أعقبت الخطة . الا ان هذا الحديث (باعتراف الكتاب) لا ينفي انه تم في إطار الاستمرارية تسارع ملحوظ ومنتظم في زيادة الانتاج الصناعي في اثناء سنوات الخطة بالتحديد ، ويلاحظ ان هذا قد تم في الفترة نفسها التي شهدت ارتفاعاً ملموساً في معدلات الاستثمار ، أي اننا امام توسع تنموي عام ، وكي ينفي احد البحاث مسؤولية هذا التوسع العام عن ارتفاع معدل النمو خلال الفترة نفسها ينبغي ان يبذل جهداً لحساب نسبة زيادة الانتاج الصناعي الناشئة عن استثمارات سابقة على الخطة الى مجمل الزيادات المتحققة أثناءها ، وهو ما لم يفعله مابرو لأن نتائج مثل هذا الحساب لم تكن لتخدم هدفه ، وهدفه المعلن نفي العلاقة بين معدلات النمو المرتفعة وبين التغيرات المؤسسية بالذات (سيطرة الدولة على إدارة الحركة الاقتصادية) التي تمت في اثناء الخطة ، بزعم ان « هذه التغيرات على الرغم من اهميتها في تحديد اطار السياسة وهيكل الاقتصاد ومسار تنميته ، لا تحدد بطريقة قاطعة نقط تحول الاداء الاقتصادي في المدى القصير » [10] ، وهذا الكلام يبدو غريبا ، فمن قال ان التغيرات المؤسسية لا تؤدي ـ في أغلب الحالات ـ الى تغييرات حادة في الاداء الاقتصادي في الأجل القصير؟ ان القول بهذا يتضمن ان الآلات والاستثمارات العينية هي المحدد الوحيد للأداء الاقتصادي وللنمو . وهذا غير صحيح (وخاصة في الأجل القصير) ، فالادارة الاقتصادية على المستوى الجمعي وعلى مستوى الوحدة تلعب دوراً لا يقل اهمية . وواقع الحال ، ان الدول التي شهدت تغيرات مؤسسية (سياسية واقتصادية واجتماعية) بالعمق الذي احدثته الناصرية، تأثر الاداء الاقتصادي لديها في الاجل القصير. وبالتحديد كان التأثير في الأجل القصير بالسالب . شمل هذا إنجاز الاستثمارات العينية ، وتشغيل الوحدات الانتاجية والخدمية القائمة ، سواء بسبب الضغوط الخارجية ، او بسبب عنف الصراع الاجتماعي ، او بسبب الصعاب الرهيبة المتضمنة في عملية إنشاء أوضاع مؤسسية جديدة [11] .

---

(١٠) مابرو ورضوان ، التصنيع في مصر ، ١٩٣٩ ـ ١٩٧٣ : السياسة والاداء ص ١١٩ ـ ١٢١ .

(١١) قراءة كتابات لينين حول هذا الموضوع بعد الثورة بالغة الاهمية في تجسيد ما مثلته هذه المشكلة . وقد ركز ، في مقالاته ورسائله التي املاها قبل وفاته ،على تصوراته للحلول الممكنة وبغض النظر عما تم بشأن هذه المقترحات فان المرء يشعر ان التجربة المصرية تمكنت من تقديم حلول ملائمة وسريعة للمشكلات التي ارقت لينين . انظر :

Lenin's Last Letters and Small Articles (Moscow: Progress).

ان العودة الى مستويات الانتاج في مرحلة ما قبل التغيير الثوري (وليس تحسين الاداء وزيادة الانتاج) ظلت هدفاً عزيزاً لدى قادة هذه التجارب لسنوات عديدة [١٢] . وعادة يستخدم الأعداء هذه الحقيقة في التشويش على نتائج التغيير الثوري ، وفي التغني بمزايا « الاستقرار » . . . الاستقرار في التبعية . والمعجزة في التجربة الناصرية انها انجزت تحولاً ثوريا في النسق الاقتصادي ـ الاجتماعي مع تسارع (وليس مجرد استمرار) النمو الاقتصادي [١٣] . اذا كانت الخطة الخمسية قد تمكنت من تحقيق معدلات مرتفعة في الاستثمار والانتاج ، فهذه كفاءة نادرة في احتواء الصراعات الاجتماعية الناشئة عن العملية الجراحية الخطيرة ، وهي شهادة بنجاح فريد في التصدي لمهام انشاء أوضاع مؤسسية جديدة وادارتها ، بحيث تستكمل المشروعات تحت الانشاء في مواعيدها المحددة ، وتنطلق في الوقت نفسه حملة واسعة من انشاءات جديدة ، وبحيث تواصل المشروعات القائمة تحسين انتاجيتها. إن اقامة نمط جديد من الادارة الاقتصادية يحدد بطريقة قاطعة نقط تحول الاداء في المدى القصير . واذا استقر وتبلور نمط من الادارة الاقتصادية اكثر كفاءة فان هذا ينعكس مباشرة في معدلات الاستثمار والنمو . ومعجزة الناصرية انها نجحت في تحقيق قدر كافٍ من الاستقرار فور تقريرها للتأميمات الواسعة ، ونتجت عن ذلك معجزة معدلات النمو .

إلا ان مابرو أضاف (بعدما نفى الأثر الايجابي للتأميمات اثناء الخطة) انه « لا يعتبر تأميم المشروعات الخاصة مسؤولا (ايضا ـ ع) بصفة مباشرة عن الاتجاه النزولي لنمو الانتاج (بعض الخطة ـ ع) نظرا لأن الدور الأساسي قد لعبه تدهور مركز ميزان المدفوعات (. . .) وبالمثل فان الحرب العربية ـ الاسرائيلية لسنة ١٩٦٧ جعلت الموقف يتفاقم بعنف ، ولكنها لم تكن بداية لتباطؤ نمو النشاط الاقتصادي الذي كان قد بدأ تباطؤه فعلاً منذ ثلاث او اربع سنوات خلت » [١٤] . وهو يقصد هنا تأكيد تحييده لأثر التأميمات ،

---

(١٢) في الاتحاد السوفياتي، خربت الحروب التي أعقبت الثورة المزارع والمنشآت الصناعية والمواصلات ، وبالتالي انتشرت المجاعات واجتاحت الأوبئة جمهوريات بأكملها وفي عام ١٩٢٥ كان انتاج الصناعات الكبيرة لا يكاد يصل الى ٧٥ بالمائة من انتاج ما قبل الحرب والانتاج الزراعي الى ٨٧ بالمائة وكان عدد العمال ٩١ بالمائة من عددهم قبل الحرب وكان متوسط الاجر ٩٢ بالمائة من المتوسط عام ١٩١٣ انظر :
Outline History of the USSR (Moscow: Foreign Publishing House, [n. d.]),

وقد عانى الاقتصاد الصيني ايضا عند مولده انخفاض الانتاج والانتاجية ، من التضخم والبطالة ففي عام ١٩٥٣ بدأت الخطة الخمسية . وفي عام ١٩٥٥ لم يزد متوسط الأجر في مؤسسات القطاع العام الا ٠,٦ بالمائة . وفي عام ١٩٥٦ ، ومع نجاح التحول الاشتراكي الشامل تساءل العمال كما يقول تشين ـ يون « كيف يصل الأمر الى درجة اننا اصبحنا الآن نملك حقوقا ونضطلع بمسؤوليات اقل من تلك التي كنا نقوم بها قبل التحول الاشتراكي » انظر :
Chu En - Lai and Chen Yun, in: *Eighth National Congress of the Communist Party of China* (Peking: Foreign Languages Press, 1961), vol.1, p. 269 and vol. 2, p. 158 respectively.

(١٣) نذكر ان الاصلاح الزراعي المصري عام ١٩٥٢ كان « معجزة » ايضا بهذا المعيار حيث لم يترتب على التغيير الكبير في شكل الملكية تدهور في الانتاج بل زاد الانتاج الزراعي على عكس ما حدث في البلدان النامية الأخرى التي طبقت اجراءات اقل اتساعا .

(١٤) Mabro, *The Egyptian Economy, 1952 - 1972*.

فهي لم تكن مسؤولة عن زيادة المعدلات في اثناء الخطة ، ولم تكن مسؤولة عن خفض المعدلات بعدها ، (والحقيقة انها حالت دون خفضها على نحو اكثر حدة) . وقد حاول إثر ذلك ان يقلل ايضا من عواقب الضغوط الخارجية (الولايات المتحدة واوروبا الغربية) في خفض معدلات النمو . فهو حين يتحدث عن أزمة ميزان المدفوعات ، لا يذكر وقف القروض الميسرة فجأة ومن جانب واحد كتفسير رئيسي للأزمة . ويلاحظ انه قال ان التأميمات ليست مسؤولة مباشرة عن خفض المعدلات بما يعني انها مسؤولة بشكل غير مباشر . وقد يشير هذا من طرف خفي الى ان التأميمات ، والسياسات العربية والدولية التي صاحبتها ، وأثارت موجة من ردود الفعل تبرر الضغوط الخارجية . ويلاحظ كذلك انه حين يذكر الأثر الاقتصادي للعدوان الاسرائيلي [١٥] ، لا يشير الى ان العدوان كان في سياق الضغوط التي سبقته ، وان كان ذروتها . ولذا يكتب ببراءة ، وكاكتشاف جدير بالتسجيل ، ان العدوان « لم يكن بداية لتباطؤ نمو النشاط الاقتصادي » . إن الباحث يحيّد اثر التغيرات الراديكالية في النسق الاقتصادي ـ الاجتماعي ، ويكاد ينفي (او يخفي) اثر القرارات السياسية الخارجية المعادية ، ويتخلص بكل هذا من ضرورة التوقف عند نتائج الخطة الخمسية كحالة ذات ظروف خاصة ويعامل المرحلة الناصرية ككل واحد وبلا مراعاة للفروق بين فتراتها المختلفة، وبالتالي يضم المعدلات المرتفعة للخطة الى سلسلة المعدلات (الاقل ارتفاعا) قبلها وبعدها لكي يستنتج في النهاية ان معدلات النمو السنوي لمجمل المرحلة لم تكن ـفي المتوسط ـ انجازاً غير عادي، وان هذه النتيجة حتمية، وأيّ محاولة للافلات منها (من خلال تغيير النسق الاقتصادي ـ الاجتماعي) محكوم عليها بالفشل لأسباب اقتصادية بحتة. . «ان المحاولات لاسراع الخطى بدرجة محسوسة ـ كما حدث في مصر بين عامي ١٩٥٦ ـ ١٩٦٤ ـ قد يثبت انها قصيرة الاجل، بسبب الفجوات في الموارد التي تعكس التضارب بين الاهداف التي تتنافس على وسائل نادرة»[١٦]!

هكذا لف مابرو ودار ، ولم يتورع عن إطلاق الأحكام الجزافية ، وارتكاب الأخطاء المنهجية والنظرية ، لكي يتجنب مدلول ارتفاع معدلات التنمية خلال اصلح الفترات للحكم على مدى كفاءة ما يسمى بالتجربة الاقتصادية الناصرية .

---

(١٥) قدرت خسائر الاقتصاد المصري نتيجة العدوان الاسرائيلي، في الدراسة العلمية الوحيدة المقدمة في هذا الشأن، بدلالة الفرق بين مجموع الدخول التي كان ممكناً أن تتحقق في الاحوال العادية ومجموع الدخول التي تحققت فعلاً في احوال الحرب وشبه الحرب ، وتوصلت عبر خمس تقديرات بديلة الى ان الخسائر تراوحت بين ١٧ مليار جنيه حداً أدنى و ٢٤ مليار جنيه حداً أقصى. انظر : ابراهيم العيسوي وعلي نصار ، « محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التي الحقتها الحروب العربية الاسرائيلية لمصر منذ عدوان ١٩٦٧،» ورقة قدمت الى: المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، ٣، القاهرة، آذار/ مارس ١٩٧٨. التقدير يمتد في حساب الخسائر الى ما بعد مرحلة الانفتاح.

(١٦) Mabro, *The Egyptian Economy, 1952 - 1972*, p. 234.

ثالثا : المعدلات والتحول الاجتماعي

ينبغي ان ننهي هذا الحوار بإزالة لبس قد ينشأ . فكاتب هذا المقال ليس ممن يضعون معدلات النمو (في الأجلين القصير والمتوسط) في مقدمة معاييره لتقويم تجارب التنمية . إن كتابات التنمية الغربية ذات التأثير الشائع ، وكذلك تقارير الهيئات الدولية ، تقدس لعبة المعدلات ، لا ترقب غيرها ولا تقوّم الا من خلالها ، حتى ترسب لدى الكثيرين وهم ان هذه الجهات تتابع المعدلات كما لو كانت مطلوبة لذاتها وبغض النظر عن مضمونها ، أو كما لو كانت المعدلات تتحرك في فراغ . وواقع الحال ان هذه الجهات لا تعكس مثل هذا التصور ، وتركيزها على المعدلات ، وتقديسها لها كمعيار للنجاح والفشل ، يضمر فرضاً لديها بأن النظام الدولي معطى ، وبتعبير آخر ، ان سيادة الغرب على الدولة التابعة (حضارياً ـ سياسياً ـ اجتماعياً) معطى ، وهذا يضمن ثبات محتوى التنمية وشروطها . ومع فرض ان استمرار التنمية التابعة مسألة مقررة ، تبدو معدلات النمو (وما شاكلها) كما لو كانت وحدها المتغيرات الجديرة بمتابعة الباحثين في شؤون « الدول النامية » ، او « دول العالم الثالث » . وليس هذا ـ كما قلنا ـ مقصد الاساتذة الغربيين والهيئات الدولية . الا ان القيادات الوطنية الثورية تدرك أن استمرارها في التبعية يعني اقتصاديا استنزاف مواردها ، ويعني انها تخضع في معدلات نموها واتجاهاته لقرارات الدول المسيطرة وظروفها ، وبالتالي يعني قبولها بالأمر الواقع (النظام الدولي) **ضياعاً للهوية القومية واستسلاماً للتخلف الاقتصادي** . والتمرد على الأمر الواقع يعني بالضرورة رفضاً لكل النظريات التنموية الغربية التي قامت على أساس استمراره .

ويعني ذلك على صعيد الممارسة العملية والسياسية ـ صراعاً حاداً وممتداً لاستعادة السيطرة الوطنية على القرار الاقتصادي الاستراتيجي . إن منطق التنمية الاقتصادية المستقلة يبدأ من انها جهد ابداعي جسور ومتصل يصدر عن ذات الأمة ، ولذا لا يمكن ان تتحقق هذه التنمية الا كمكّون اقتصادي ملائم لنهضة حضارية شاملة تتمحور حول ذاتها . هذه التنمية المستقلة تنظر الى تحقيق معدل مرتفع للنمو كمتغير مهم ، ولكنه تابع عندها ـ كما عند الجهات الغربية في واقع الأمر ـ لمحتوى النمو وشروطه . والفارق الجذري بيننا وبين هؤلاء ، هو ان محتوى التنمية المستقلة يختلف تماماً عن محتوى التنمية التابعة [١٧] . الا ان قيام سلطة سياسية قادرة على إدارة الصراع الضاري والمعقد وصولاً الى هدف النهضة المستقلة ، مسألة غاية في المشقة ، ونجاح هذه السلطة في بناء أوضاع مؤسسية ملائمة وسط أمواج الصراع الهائجة مسألة لا تقل مشقة عنها . ولكن هدف النهضة المستقلة جدير بكل التضحيات . واذا

---

(١٧) لمزيد من التفاصيل حول رأي الكاتب في هذا الموضوع ، انظر : عادل حسين ، **الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩** ، ٢ ج (بيروت : دار الكلمة ؛ دار الوحدة ، ١٩٨١) ، ج ١ ، الفصل ٥ .

كان دم الشهداء ثمناً مقبولاً في مثل هذه الصراعات ، فإن الانخفاض المؤقت في معدلات النمو ، والارتباك الآني في النشاط الاقتصادي ، مع ما يقابل ذلك من تقشف واختناقات استهلاكية ، يعتبر تضحية أبسط . ويعني هذا ان تقويمنا لانجاز القيادة الناصرية في المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي لم يكن ليهتز لو ان معدلات النمو تدهورت على نحو حاد في اثناء مرحلة التحول (كما حدث فعلاً في أغلب التجارب الثورية المعاصرة) وهو ما لم يحدث اصلاً .

ننتقل اذن الى الجانب الأكثر حسماً وأهمية في الإنجاز الاقتصادي : **التغير الثوري في الأوضاع المؤسسية (او في علاقات الانتاج)** الممثل في الاصلاح الزراعي (عام ١٩٥٢)، تأميم قناة السويس (عام ١٩٥٦)، تأميم المشاريع الانجلو فرنسية (عام ١٩٥٧)، تأميم المشاريع المصرية الكبيرة وسيطرة الدولة على مجمل النشاط الاقتصادي(عامي١٩٦١ / ١٩٦٤) [١٨] . وقد نشرت تحليلات كثيرة حول دوافع هذه التغييرات الثورية ومنطق تتابعها ، وهي في أغلبها تحليلات اقتصادية . وهذه التحليلات ـ مع أهميتها ـ تظل مجرد متابعة من خارج الصورة ، او مجرد دراسة مكتبية ، وفهم الديناميات الحية ، وفهم عمق ما حدث واتساعه وتشابكه يتطلب متابعة الكم الهائل من المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تجمعت لدى القيادة قبل اتخاذ قراراتها ، وبعد اتخاذ هذه القرارات . الأمر يتطلب معرفة كيف صنعت القرارات وكيف نظم التنفيذ ، وما هي اشكال المقاومة والتخريب غير المعلنة التي صاحبت انتزاع قوى اجتماعية من مواقع سيطرتها . هذه تجربة مهمة ومرشحة لدراسة جاده [١٩] . يكفي حالياً ان نقول ان إقامة إدارة مركزية وطنية للاقتصاد تتمتع بقدرة حقيقية على التقرير المستقل تطلّب اصابة ١٧٧٩ من كبار الملاك الزراعيين (وفق قانون عام ١٩٥٢) و٢٩٣٦ (وفق قانون عام ١٩٦١) . وبناء على إحصاءات ادارة التعبئة العامة والاحصاء ، كان عدد الملاك الذين انطبقت عليهم قوانين تموز / يوليو بأي مبلغ (خارج قوانين الاصلاح الزراعي) ٥٤٦٢٧ شخصاً يملكون بشكل عام شركات بلغت القيمة السوقية لاسهمها حوالى ٣٠٠ مليون جنيه . وكان عدد من استولت عنده القوانين على اكثر من ١٠٠٠ جنيه ٧٣٨٣ شخصاً ، وعدد من أخذ منهم اكثر من ١٠ آلاف جنيه كان ١٥٣٦ شخصاً . وقد خرجت دراسة أجراها بنك الاسكندرية عن القانون ١١٩ بصورة مشابهة عن تمركز الثروة وعمق الضربة التي تطلبها تغير النسق الاقتصادي ـ الاجتماعي ، فنسبة من يملكون اكثر من ١٠٠ الف جنيه بالنسبة لمجموع المساهمين الذين ينطبق عليهم هذا القانون (وهو ١٠٣٤ فرداً)

---

(١٨) يلاحظ ان د . محمود عبد الفضيل لم يشر الى دلالة تأميمات ١٩٦١ في ضرب فئة كبار رجال الاعمال المصريين حيث اكتفى في تحديد الاجراءات « بالاصلاح الزراعي ، تأميم قناة السويس ، وتحرير الاقتصاد المصري من سيطرة رأس المال الاجنبي والاحتكارات الأجنبية » ، انظر: محمود عبد الفضيل ، **الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي** (بيروت : معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠)، ص ٨ .

(١٩)ما زالت الدراسة الاقتصادية ـ الاجتماعية الأوفى لهذا الموضوع هي :

Anouar Abdel Malek, *Egypt: Military Society* (New York: Vintage Books, 1968), chaps. 1-3.

٩,١ بالمائة ، بينما تبلغ نسبة ملكيتهم ٦١,٧ [٢٠] . وقد قدرت دراسة اجمالية ان حجم الثروات التي استولت عليها الدولة يصل الى حوالى ٤٥٤ مليون جنيه ، ولكن الرئيس عبد الناصر قدر الثروات المستولى عليها بحوالى ١٠٠٠ مليون جنيه [٢١] .

والصورة التي تشكلت من الاجراءات ، أجملها الميثاق الوطني (الباب السادس) [٢٢] ، وهي صورة تشبه في مداها ما تحقق في مرحلة التحول الاشتراكي في التجارب الاشتراكية الثورية ، وهي تكفي لتمكين الدولة من السيطرة على مجمل التوجهات الرئيسة للنشاط الاقتصادي .

إن هذا التغيير في النسق الاقتصادي وما صاحبه من تغير في أوضاع الطبقات الاجتماعية ، لم يكن - على عمقه - كافياً لتواصل التنمية المستقلة ؛ فحجم ما يبدد من

---

(٢٠) لبيانات ادارة التعبئة ، انظر : محمد حسنين هيكل ، « بصراحة ،» الاهرام، ١٩٦٣/٢/٨ ، ولدراسة بنك الاسكندرية ، انظر : حسين خلاف ، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث (القاهرة : البابي الحلبي ، ١٩٦٢) ، ص ٤٠٧ .

(٢١) حسين الغمري ، « دراسة الطلب وتقدير الاستهلاك خلال خطة التنمية والتحول الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة ،» (اطروحة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٦٦) ، ص ١٦١ . وبالنسبة لتقدير الرئيس عبد الناصر ، انظر : جمال عبد الناصر ، التحول العظيم ، خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في يوم افتتاح مجلس الأمة في ٢٦ مارس سنة ١٩٦٤ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٤) ، ص ٥٦ .

(٢٢) تحددت حدود القطاع العام على النحو التالي : ١ - الهياكل الرئيسة لعملية الانتاج ، كالسكك الحديد والطرق والموانىء والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحري والبري والجوي وغيرها من المرافق العامة ، في نطاق الملكية العامة للشعب . ٢ - الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية في غالبيتها ، في اطار الملكية العامة للشعب . واذا كان من الممكن ان يسمح بالملكية الخاصة في هذا المجال فان هذه الملكية الخاصة يجب ان تكون تحت سيطرة القطاع العام . ويجب ان تظل الصناعات الخفيفة دائماً بمنأى عن الاحتكار . واذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة في مجالها فان القطاع العام يجب ان يحتفظ بدور فيها يمكنه من التوجيه . ٣ - التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب . وفي هذا المجال فان تجارة الاستيراد يجب ان تكون كلها في اطار القطاع العام ، وإن كان من واجب رأس المال الخاص ان يشارك في تجارة الصادرات فان القطاع العام لا بد له من ان يتحمل عبء ثلاثة ارباع الصادرات . ٤ - يجب ان يكون للقطاع العام دور في التجارة الداخلية ، ولا بد للقطاع العام على مدى السنوات الثماني المقبلة ان يتحمل مسؤولية ربع التجارة الداخلية على الأقل . ٥ - المصارف في إطار الملكية العامة . وكذلك شركات التأمين . ٦ - في مجال الأرض الزراعية ، انتهت قوانين الاصلاح الزراعي بوضع حد أعلى لملكية الفرد لا يتجاوز مائة فدان ، على ان روح القانون تفرض ان يكون هذا الحد شاملاً للأسرة كلها . ٧ - وفي مجال ملكية المباني تكفلت قوانين الضرائب التصاعدية على المباني وقوانين تخفيض الايجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها بوضع الملكية العقارية في مكان يبتعد بها عن اوضاع الاستغلال. للاطلاع على نص القوانين المحققة لهذه التغيرات، انظر: الجمهورية العربية المتحدة، القوانين الاشتراكية، ١٩٦١- ١٩٦٤ (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.]).

الفائض الاقتصادي على انماط استهلاكية غير ضرورية ظل كبيراً نسبياً ، وهـذا التبديـد ترافق مع عودة جزئية من أصحاب الدخول العليا الى التكاثر عبر أنشطة لا تـرتبط بزيـادة الانتاج او تحسين الخدمات . وقد تعرضت جهود التنميـة فعلاً الى التعـثر بعد الخـطة الخمسية ، بسبب ظروف الضغط الخارجي في الأسـاس . وأصبحت مواجهـة هذه الضغـوط تتطلب مـزيداً من الاعتماد على النفس ، أي تتطلب قدراً من التقشف وتعبئـة أكفأ لـطاقات الأمـة ومواردهـا ، وكـان لا بد من ان ينعكس كـل هذا في إجـراءات جديـدة كي لا تنتكس الثـورة وتنميتهـا . وأغلب النقاد الراديكاليين يقولون الآن ، إن مقتل الناصـرية جـاء بسبب إحجامهـا (وأحيانـاً يقال إحجامها الطبيعي) عن اتخاذ هذه الاجراءات . ونحن لا نختلف حول خطورة الثغرات التي كانت قائمة وفاعلة [٢٣] ، ولكن لسنا ممن يبالغون في نتائـج التأخـر في اتخاذ الاجـراءات المطلوبة اقتصادياً واجتماعياً خلال الفترة الأخيرة من حكم عبد الناصر . وقد نذكر هنا حقيقة ان القيادة السياسية كانت قـد أعلنت عن نياتهـا في التحرك ، فشهـد النصف الأخير من عـام ١٩٦٦ تحرك لجنة تصفية الإقطاع . وفي الفترة من ٢٣ كانون الاول / ديسمبر عام ١٩٦٦ الى ٣١ آذار / مـارس عام ١٩٦٧ ، نشـر أمين عـام الاتحـاد الاشتـراكي سلسلة من المقـالات لا أعتقد ان بوسـع النقاد الـراديكاليـين ان يزيـدوا كثيراً عليهـا . لقد حـدد في المقالات مفهـوم الـرأسماليـة الوطنيـة في مختلف قطاعـاتها وكشف أوجـه الانحراف المحـددة وأشار بـالتالي الى الإجـراءات المتوقعـة ، وأعلن ان هناك مـا يسمى « لجنة الـرقابـة العليا للدولـة لتصفية بقـايا الاستغلال » وأنها تعمل فعلاً في هذا الاتجاه [٢٤] . ولا اتصور ان هذه المقالات (التي أثـارت ضجة كبيرة في حينها) كانت بعيدة عن توجيه عبد الناصر . ولكن كان آخر المقـالات في نهاية آذار / مـارس ، وفي أيار / مـايو بـدأت الأزمة مـع اسرائيـل التي انتهت بكارثـة حـزيـران /

---

(٢٣) يؤكد خطورة هذه الثغرات ما آل اليه حالها في عدد من الأقطار العربية التي اجرت تعديـلات في نسقها الاقتصادي ـ الاجتماعي على النمط الناصري خلال الستينات . ولكنها لم تكن بهذا الحجم في الفتـرة التي نتحدث عنها .

(٢٤) حـددت المقالات مفهـوم الرأسمـالية الـوطنية في المجـالات المختلفة وكشفت انحـرافها في الـواقع العمـلي عن هذا المفهـوم في الزراعـة كشفت استغلالهـا للإشـراف الزراعي وحـرمان جمـاهـير الفـلاحـين منـه ، واستغلالها لبنك التسليف ، وعدم وفائها بحقوق الدولة . وحظيت الرأسمالية الوطنيـة الصناعيـة بتقديـر خاص وأوضحت المقـالات ان بعض فئاتهـا يعاني استغـلال التجـار سـواء في الحصـول عـلى المنتـوجـات او في تسـويق منتوجاتهم . وركزت النيران على الرأسمالية التجارية في دورها المستغل كوسيط بين القطاع العام وتجار التجزئة ، او بين وحدات القطاع العام ووحداته الأخرى . كذلك تركز الهجوم عـلى القطاع الخـاص في المقالات وقيـل ان الاستغلال لم يتوقف في هذا القطاع بل استفحل واتخذ صفة شرعيـة بحكم بقاء عـدد من المقاولـين التقليديـين في قيادة الشركات المؤممة ، الذين عارضوا انشاء شركة تابعة للقطاع العام تقـوم بالأعمـال التكميلية التي لهـا طابـع التخصص ، ليبقوا على مقاولات الباطن التي يشتركون فيها بدور أساسي ، وثبت انها تنفذ ٨٠ بالمائـة من حجم العمل . عالجت المقالات ايضا مشاكل الاسكـان وخلو الرِّجْل . وقطاع الـرأسمالية الوطنيـة في المواصـلات ، واستغلال أقسام من المهنيين في الطب والتعليم وقد نشرت مقالات علي صبري (الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي) في جريدة الجمهورية .

يونيو . هذه الكارثة أصابت نظام عبد الناصر سياسياً واقتصادياً إصابة موجعة . بل ظلت هذه الكارثة سبباً جوهرياً كامناً خلف تصفية كل ما حققه هذا النظام . وكارثة حزيران / يونيو لم تكن في المقام الاول بسبب ثغرات البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية كما يؤكد النقاد الراديكاليون ـ والتي سبق ان اعترفت بها القيادة الناصرية وحللتها . ولكن كانت الكارثة ـ في الأساس ـ وليدة الثغرة الأخطر في بنية الدولة السياسية ، والتي لم يتناولها النقاد ولم تشر اليها القيادة في حينها : أقصد انقسام القيادة السياسية : عبد الناصر ـ عبد الحكيم عامر ، والذي ترتب عليه إبعاد عبد الناصر عن القوات المسلحة ، وانهيار الكفاية القتالية لهذه القوات .

على أي حال ، من المؤكد ان كارثة حزيران / يونيو اثرت على معدلات النمو والاستثمار والادخار ، وليس لمجرد نقص الموارد ، او بسبب ما طرأ على تخصيص الموارد المالية والعينية (زيادة الإنفاق العسكري) [٢٥] ، فأكثر من ذلك ما طرأ على تخصيص الكفايات البشرية . فأهم الكفايات السياسية والتنظيمية والفنية (وعلى رأسها عبد الناصر نفسه) تركزت في قضية الاستعداد للحرب ، ولا يقل أهمية عن ذلك ، ان المناخ السياسي العام (محلياً وعربياً وقد نقول دولياً) لم يكن ملائماً للقيام بعمليات جراحية جديدة في النسيج الاجتماعي . كانت الثورة اقتصادياً واجتماعياً ـ كما في خط القناة ـ في موقف دفاعي ، وركز عبد الناصر على حماية ما تحقق ومنع التراجع مع إشارة متكررة الى استعداده لمعاودة الهجوم عند تغير الظروف [٢٦] . والى جانب تصريحاته ، ورغم خط الدفاع الاستراتيجي ، حدثت هجمات تكتيكية ، فتقرر ان تحدد ملكية الأسرة (وليس الفرد) بمائة فدان ، وكذلك تقرر تأميم تجارة الجملة وإن تعثر التنفيذ ، خاصة بالنسبة للقانون الأخير .

رابعا : مناقشة مع النقاد الراديكاليين

في التحليلات التي تصدر عن اقتصاديين راديكاليين ، تهمنا بشكل خاص تلك التي لا ترى فيها حدث منذ عام ١٩٧٤ ابتعاداً عن التوجه الاستراتيجي لثورة عبد الناصر وإنما مجرد استمرار طبيعي لما حدث في مرحلة سابقة ، واعتقد ان هذه النتيجة تنشأ عما أتصوره أخطاء

---

(٢٥) زادت نفقات مصر الحربية من عام ١٩٦٧ الى عام ١٩٧٤ (بملايين الدولارات) على النحو التالي ٧١٨ ـ ٧٤٠ ـ ١٢٦٣ ـ ١٤٤٢ ـ ١٤٢٠ ـ ١٨٢٩ ـ ٢٢٩٥ ، نقلا عن :

Spiri, *World Armaments and Disarmaments Yearbook, 1941.*

كما ورد في : مابرو ورضوان ، التصنيع في مصر ، ١٩٣٩ ـ ١٩٧٣ : السياسة والاداء، ص ٥٩ .

(٢٦) في أول لقاء له مع أعضاء اللجنة المركزية(بعد النوبة القلبية الاولى التي أصابته في ايلول / سبتمبر ١٩٦٩) قال عبد الناصر « اذا كانت هناك قيادات قد تعفنت واخرى انحرفت ، فيجب ان تتحركوا ضدها وان تسقطوها . لا بد من ان يكون هناك صراع وهذا هو العمل الفعال . إنني لا اقول ان نقوم بثورة ثقافية كما يجري في الصين ، وان كان من الجائز ان أفعلها يوماً ولكن ليس الآن » . انظر : حاتم صادق ، **قضايا ناصرية** (القاهرة : الموقف العربي ، ١٩٨١)،ص ٤٤ .

منهجية ونظرية ، ولكنها قد تكتسب قدراً من المصداقية انخداعاً بالاسلوب الذي تم به الانتقال الى الفترة التي سميت الانفتاح الاقتصادي . ولكنني ارجو الا ننخدع في تحليلاتنا بالأسلوب او بالأشكال الخارجية ، فعند تجاوزها نجد في العمق أننا بصدد انكسار خطير في مسار التنمية ونسقها الاقتصادي ـ الاجتماعي . . . وسأكتفي هنا بمناقشة د. جلال امين و د . محمد دويدار.

د . جلال امين ممن أثروا الفكر التنموي العربي بمساهمته النظرية البارزة حول مفاهيم التنمية التابعة وشروطها . ودراسته للتنمية العربية وفق هذه المفاهيم تهز كثيراً من التحليلات التقليدية ، وتزلزل نتائج شائعة كالمسلمات . وكاتب المقال من الذين يتفقون معه في منطلقاته وتوجهاته الأساسية . ولكن أرى ان إلحاحه على التبعية وعلى ضخامة القوى التي تفرضها ، قد يصل بالقارىء الى ان التنمية المستقلة مستحيلة [٢٧] . ويدخل في سياق حديثنا الحالي تطبيق هذا الاتجاه من التحليل على التجربة الناصرية وما آلت اليه . ويتفق معنا جلال امين حول دلالة الانجاز الاقتصادي الناصري حتى عام ١٩٦٥ (نهاية الخطة الخمسية) ، « فإذا كان هناك درس واحد يمكن استخلاصه من تاريخ مصر الاقتصادي والسياسي عبر القرنين الماضيين فهو انه كلما اتيحت لمصر فرصة ممارسة إرادتها السياسية بحرية أمكن لها دائماً تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق معدل نمو مرتفع ، ونجحت في فترات قصيرة للغاية ، لا تتجاوز العقدين في النصف الأول من القرن الماضي (تجربة محمد علي ـ ع) ولا تتجاوز العشر سنوات فيا بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات ، في إحداث تغيير في هيكلها الاقتصادي» وانحسار هذه المحاولات لمصر كان «لاسباب لا تتعلق بتغيراتها الداخلية بقدر ما تتعلق بظروف العالم المحيطة بها». الا انه وصل ـعند تطبيق هذا التحليل على الحال الناصرية بالتحديدـ الى حد نفي اي مسؤولية للعوامل الداخلية في التحول من الاستقلال الى التبعية، حتى ان غياب عبد الناصر (اي تغير الموقف السياسي لقيادة الدولة) لم يكن عنده علامة فارقة، او عاملاً ذا وزن مؤثر. «ففي تلك السنة، عام ١٩٦٥، وليس بوفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ ، كان حلول الضربة الاولى لسياسة الاستقلال الاقتصادي (. . .) والسنوات التالية لعام ١٩٦٧ قد شهدت بداية الانحسار لكل الملامح الاساسية المميزة لسياسة عبد الناصر الاقتصادية والعربية والخارجية (. . .) وقد نقول (انه) منذ عام ١٩٦٥، كان نظام عبد الناصر قد اصبح نظاما مختلفا كل الاختلاف عما كان قبل ذلك (. . .) الامر الذي نشأ بدوره نتيجة الضغط العسكري والاقتصادي الخارجي»[٢٨].

إن فهمي للنظام الدولي وآلياته يجعلني أدرك صعوبة الفكاك من التبعية والشروع في تنمية مستقلة . وبسبب هذه الصعوبة يستقر النظام الدولي ، ويعاد إنتاجه باطراد وفق مبادئه الأساسية . ومن هنا تنبع الأهمية التاريخية لتجربة عبد الناصر في تحدي اللعبة القائمة . ولكن

---

(٢٧) انظر : جلال احمد امين ، المشرق العربي والغرب (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩) .

(٢٨) جلال احمد امين ، « محاولة لتفسير تحول الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ، ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥،» ورقة قدمت الى : المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، ٦، القاهرة، آذار/ مارس ١٩٨١.

التسليم بصعوبة التحدي لا يعني استحالة الهدف لدى توفر قيادة قادرة في لحظة تاريخية مواتية (تتمثل الى حد كبير في موقف دولي مواتٍ) . وفي التجربة الناصرية أفلتت لحظة تاريخية مواتية من يد مصر والأمة العربية . لقد استفادت قيادة عبد الناصر من ملاءمة الموقف الدولي لتحركها قبل ١٩٦٧ ، فحققت قدراً هائلاً من استقلال الارادة والقرار . وبعد عام ١٩٦٧ ظلت تحتفظ بهامش واسع للمناورة المستقلة في ظروف أصعب ، بسبب ملاءمة الظروف الدولية والعربية . وبفضل هذا الهامش تمكنت القيادة الناصرية من التحضير الناجح لحرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ ، التي أدت بدورها الى توسيع هامش المناورة ، وأتاحت فرصة العودة بالظروف الدولية المحيطة الى مرحلة ما قبل ١٩٦٧ ، بل وتجاوزها . وإذا كانت النتيجة العملية غير ذلك (بكل امتداداتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية) فإن القيادة المصرية واغلب القيادات العربية ، تتحمل قسماً كبيراً من المسؤولية ، على عكس ما وصل اليه جلال امين . وفي هذا الاطار ، لا نوافق على ان تصفية السياسة المستقلة بدأ عام ١٩٦٥ وان النظام اصبح « مختلفاً كل الاختلاف » . والحيثيات التي اعتمد عليها هذا الحكم (تراجع معدلات التنمية والتخطيط ـ التبدل في علاقات مصر العربية والدولية) لا توصل الى هذه النتيجة . إن التنمية المستقلة لا يمكن ان تكون خطا صاعدا بانتظام لا يواجه بغير الصعاب الفنية والتنظيمية . والقول بغير هذا يتعارض مع مفاهيمنا عن طبيعة النظام الدولي الذي يفرض بكل وسائل القوة أنماط التنمية المشوهة والتابعة على أمتنا .

أشرنا الى ان النهضة المستقلة ، والحفاظ على أمنها القومي ، حرب ضارية ، ساخنة او باردة ، ولكن متصلة . والحرب سجال . فيها التراجع وفيها التوقف لدعم ما تحقق وفيها التقدم . وقد يكون التراجع استراتيجيا في مرحلة من المراحل وليس تكتيكياً . وقد يكون التراجع في جبهة من الجبهات ، او في كل الجبهات ، دون ان يعني ذلك ان الهزيمة النهائية قد حلت والحرب انتهت ، طالما ان القيادة تحتفظ بارادتها ، وتدير مجمل الحركة ، وتسيطر عليها بتدبير وتخطيط ، وتحافظ على مواقع قوتها الأساسية (تأييد جماهيرها في المقام الأول) . لهذا قلنا انه لا يغير من تقويمنا الايجابي لاختيار التنمية المستقلة ان تتعثر او تتراجع بعض مؤشرات النمو في فترة ما ، في قطاع او اكثر . هذه مسألة محتملة طول الوقت . وإفلات الناصرية من هذا الاحتمال في اثناء الخطة الخمسية كان مجرد حدث فريد ، ولذا لا ينبغي ان نفاجأ او ينخلع منا القلب ، إذا ووجهنا بالهجوم المضاد المتوقع . في إطار النهضة المستقلة يخضع تخصيص الموارد لحسابات القيادة المركزية في ادارة الحرب المتعددة الجوانب ، قبل خضوعه للاعتبارات الاقتصادية . تحديد معدل الادخار القومي يتحدد سياسياً قبل ان يتحدد اقتصادياً (دون ان يعني ذلك إغفال التقديرات الاقتصادية كمحدد) . ومن هذا المنظور للتنمية الاقتصادية المستقلة ـ باعتبارها جبهة صراع في حرب شاملة ـ نلحظ ان التجربة السوفياتية (وهي تجربة عظيمة في التنمية المستقلة) شهدت في تاريخها (خصوصاً في فترات التحول والإقلاع) تفاوتاً كبيراً في معدلات الاستثمار والنمو ، بسبب تباين ظروف الحرب الشاملة في الأساس . والأمر نفسه يحدث في الصين (وهي تجربة اخرى عظيمة في التنمية المستقلة) ،

فالحرب الكورية أثرت بالسالب في هذه المعدلات (أوائل الخمسينات) ، وكذلك انسحاب الخبراء ووقف المعونات من جانب الاتحاد السوفياتي ، مع الحصار الغربي (أوائل الستينات) . والاجراءات التنظيمية شهدت ايضا في التجربتين تعديلات متتابعة ، سواء كتعبير عن ظروف عامة للتقدم او التراجع ، او كتعبير عن محاولات متباينة لاكتشاف مسار اكثر ملاءمة .

كانت السياسة الاقتصادية الجديدة في الاتحاد السوفياتي في العشرينات قرارا صريحا بالتراجع الاستراتيجي في مجال التنظيم الاقتصادي ، بمعايير الأهداف المعلنة للقيادة السوفياتية . وهذا وصف أقره لينين وتتفق عليه المراجع السوفياتية . وقد تختلف التحليلات حول دلالة مرحلة الكومونات في الصين وما تضمنته من تركيز كبير على دور الصناعات الصغيرة ، وحول ما تمثله الآن التنظيمات والسياسات الاقتصادية المغايرة ، ولكن أعتقد انه لا خلاف على ان هذه الاختيارات تمثل اختلافات حادة حول اسلوب الادارة الاقتصادية في إطار تنمية مستقلة وفي مواجهة ظروف دولية معينة . وقد صاحبت هذه التغيرات الحادة (في الاتحاد السوفياتي والصين) ارتباكات شديدة في التخطيط الشامل ، وصلت الى إعطائه اجازة لسنوات عديدة في بعض الأحيان . ولكن كل ذلك لا يصل بالمراقب الى حد الفزع الشديد إذا كان التفاوت في المعدلات وفي اسلوب الادارة الاقتصادية يتحقق عبر قيادة سياسية لم تستسلم ، وتقاتل من اجل الاستقلال ، بدولة مركزية لها أسرارها وحساباتها الخاصة التي تملك خلالها ان تواصل الصراع المتعدد الجوانب . وان تناور وتباغت لتحسين موقفها ، ولمعاودة الهجوم في هذه الجبهة او تلك . وفي الجبهة الاقتصادية بالتحديد ، فان حماية مستويات المعيشة لجماهير الأمة من الهبوط عن حد معين ، ولو بخفض مؤقت في معدلات الادخار والاستثمار ، تكون مسألة مبررة تماماً بقدر ارتباطها بضرورة الحفاظ على روح الصمود والتحدي في لحظة تتطلب ذلك . والتوقف (او التراجع) عن تطوير الادارة الاقتصادية يكون اقل إزعاجا طالما ان السلطة الوطنية تظل ممسكة بمفاتيح القرار الاقتصادي الاستراتيجي ، وتملك بالتالي إمكانية التعديل والتغيير عند خلق توازن مُواتٍ يسمح بالتقدم .

تطبيقا لهذا التصور النظري ، نقول ان معدلات النمو الاقتصادي تراجعت بعد الخطة الخمسية في مصر ، وتوقف الهجوم من أجل تطوير النسق الاقتصادي ـ الاجتماعي بعد عام ١٩٦٧ (دون تراجع جوهري) ، ولكن ظل كل هذا **مجرد تعديل في السياسات وفي الأولويات ، وليس نهاية للنظام او النسق . كان مجرد مناورة في إدارة الصراع ، ضمن الحفاظ على استقلالية الارادة السياسية والتوجه العام ، وبالتالي على استقلالية التوجه للنسق الاقتصادي ـ الاجتماعي** . ولا يغير من هذا الاستنتاج **تبدل العلاقات الدولية للتجربة** الناصرية سياسيا واقتصاديا ، بعد عام ١٩٦٥ (وخصوصا بعد سنة ١٩٦٧) ، حيث زاد الاعتماد على الاتحاد السوفياتي . بالتأكيد لا يمثل هذا الظرف عاملاً مواتياً للتوجه المستقل ، ولكنه لا ينفيه بالضرورة . فإقامة علاقات دولية مستقلة (غير منحازة) لا يعني الاحتفاظ بمسافة محددة ومتساوية بين الدولة المعنية وبقية الأطراف الأخرى (وخاصة العملاقين) . هذا

مثال آخر لتصور التنمية المستقلة كطريق منبسط بلا انحناءات ، ولكن تصور هذه التنمية في واقعها الحي ، يعني ان ظروف الصراع قد تضطرها - في علاقاتها الدولية - الى ان تجنح لفترة ما الى زيادة الميل نحو هذا الجانب او ذاك ، دون ان تؤدي هذه المخاطرة بالضرورة الى فقدان السيطرة على الموقف وانقلاب العربة ، طالما ان القيادة تقبل - هنا ايضا - هذه المخاطرة المحسوبة بتخطيط مستقل (بمؤسسات ذات أسرار) ، وبأعصاب لم تفلت ، وبجهد دؤوب لتوسيع واستثمار العوامل كافة ، التي تصلح لتحييد قوة الجذب نحو الانحياز او التبعية . هل نحتاج الى أمثلة ؟ إن التجارب المستقلة كافة لم تعبر عنق الزجاجة دون هذه المخاطر مثلا : الصين - فيتنام - يوغسلافيا . . . ولا مانع ان نضيف اسرائيل) . وهل هناك حرب دون مناورة ومخاطر ؟! والناصرية كانت حريصة على استمرار إرادتها السياسية مستقلة ، رغم ما فرضته الضغوط الخارجية من أحكام . وفضلاً عن إجراءاتها الداخلية المؤسسية في هذا الإتجاه ، فان العوامل الجيوسياسية (وبالتحديد العمق العربي) وطبيعة الصراع العربي - الاسرائيلي ، كانت تمكنها من النجاح . ونعتقد ايضا انه لم يثبت ان سياسة الانفراج الدولي كانت عاملاً عائقاً لتوجه مصر الاستقلالي على النحو الذي شرحه جلال امين [٢٩] . وينطبق هذا المنهج نفسه لدى معالجتنا للموقف العربي . فعبد الناصر لم يغير نسق علاقاته العربية بعد ١٩٦٧ كما يقول جلال امين ، ولكن هنا ايضا كان في موقف الدفاع الاستراتيجي من منطلق حساباته المستقلة . ومن منطلق الحسابات المستقلة بادر الى الهجوم عندما واتته الفرصة (دعم ثورة السودان وثورة ليبيا) .

إن خط التنمية الاقتصادية المستقلة (كمكّون اقتصادي لنهضة حضارية شاملة) أعقد كثيراً من ان يكون نموذجاً ناعم الملمس ، يحدد معالمه ومراحله الاقتصاديون . النموذج قد يحدد لنا ما ينبغي اقتصادياً ان نفعله . ولكن كيف نفعله هو سؤال آخر.

إذا انتقلنا بعد هذا الى د . محمد دويدار ، فانه كذلك صاحب مساهمات نظرية مهمة حول التبعية والاستقلال في مجال التنمية الاقتصادية . ولكنه - على عكس جلال امين - يقلل من دور عوامل الضغط الخارجي ويبالغ في مسؤولية المتغيرات الداخلية . وتطبيقاً لذلك ، فإنه يلحظ في الحال المصرية تراجعاً بعد عام ١٩٦٥ ، وهو يرى انه تراجع حتمي بسبب

---

(٢٩) حاول جلال امين سواء في كتابه او في الورقة (المصدران الاخيران) ان يثبت ان سياسة الانفراج كان من شأنها بالضرورة ان تضع سياسة عدم الانحياز المصرية في مأزق لا مهرب منه . ونكتفي بالملاحظات التالية : ينبغي الحذر من الاعتماد على المصادر الاسرائيلية في هذا الشأن كمرجع للمعلومات . محمد حسنين هيكل كان مرجعاً اساسياً للكاتب حول الموضوع في كتابه : *The Sphinx and the Commissar* . والخط الاساسي لهذا الكتاب ينفي بالوقائع استنتاج جلال امين . الشواهد كافة تدل على ان الفترة الحالية (اي ما بعد الانفراج) شهدت انشط تحرك سوفياتي دولي خارج دائرته التقليدية مما سبب تصاعد المنافسة والتوتر ، في إطار الانفراج . التحضير لحرب اكتوبر كان مراهنة على هذا الاتجاه ونشوب الحرب فعلاً كان دليلاً على صحة هذا التقدير . مفيد جدا مطالعة تحليل امين هويدي لسياسة عبد الناصر الدولية بعد ١٩٦٧ ، انظر : امين هويدي ، مع عبد الناصر (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٠) .

الأوضاع الداخلية ـ في المقام الأول ـ وعلى رأسها طبيعة الطبقة الحاكمة ودورها ، وكل ما حدث بعد ذلك وحتى الآن كان تداعياً ضرورياً ومنطقياً ، سعت اليه الطبقة الحاكمة بقصد وتدبير منذ البدء ، ووفق منطقها الداخلي . والقارىء لتحليل دويدار يكاد يخرج بتصور ان تاريخ الثلاثين عاماً الماضية كان مجرد تطبيق لسيناريو معد سلفاً . المشاهد الرئيسية تتوالى بترتيب محدد ، والنهاية كانت معروفة [٣٠] . يقول التحليل ان « الريف قد مثل ركيزة التنظيم الاجتماعي المصري الذي تأكد بعد ثورة تموز / يوليو عام ١٩٥٢ ، وذلك بقيامه اساساً على الملكية الخاصة الفردية لوسائل الانتاج [٣١] » . وفي داخل الريف سلمت السلطة الفعلية لأغنياء الفلاحين مع الإجراءات المتتالية للإصلاح الزراعي ، وقد قبلت هذه الفئة القيود الكثيرة التي فرضت عليها ، ولكن مع السبعينات كان طبيعياً ان تبدأ هذه الفئة في « البحث عن إزالة القيود التي كانت لازمة لإزاحة كبار الملاك وأصبحت عائقاً لتطورها » [٣٢] . وصاحب هذه التطورات ، وبخاصة في الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٥ ، عدد من الاجراءات حيث حدث التمصير ثم سلسلة التأميمات واتساع حجم قطاع الدولة في اثناء الخطة الخمسية الأولى . وقد شهدت هذه الفترة « محاولة ادخال بعض الترشيد على نشاط الدولة عن طريق ما سمي بالتخطيط » ولكن « المجتمع المصري لم يكن يعرف محاولة تخطيط أداء الاقتصاد القومي » . وقطاع الدولة كان شكلاً تنظيمياً « يتم من خلاله (. . .) تراكم رأس المال الفردي وبخاصة رأس المال التجاري (الفردي ـ ع) في المقام الأول (. . .) ورأس المال الصناعي (الفردي ـ ع) في المقام الثاني » . لقد « بقي الطابع العام للاقتصاد القومي متسماً بغلبة السيطرة الفعلية الخاصة الفردية على وسائل الانتاج » [٣٣] ، و« نمط إدارة قطاع الدولة في مصر هو من قبيل نمط الادارة الخاص من خلال الدولة » لأن السيطرة الفعلية « في يد فئات اجتماعية محددة من غير طبقات المنتجين المباشرين (اي العمال والفلاحين) » [٣٤] وقد أدى الأمر « الى سيطرة طائفة من (الريعيين) على إدارة وحدات الدولة » وهذا النمط « يتميز بانعدام كفاءة (الريعيين) في الادارة » .

وكانت وظيفة هذه الطائفة تعبئة جزء من الفائض الزراعي في تراكم رأس المال الصناعي اولا ، « واستلزم ذلك حماية البناء الصناعي في مواجهة الخارج في مرحلة اولى طوال الفترة التي تمكن الفئات الاجتماعية الجديدة من السيطرة على وسائل الانتاج كسبيل لتراكم رأس المال (الفردي ـ ع) وعلى الأخص في صورته التجارية » [٣٥] . وقد « تبلورت هذه المحاولات في بناء اقتصادي (. . .) يحتوي قوى اجتماعية تمثل مراكز مختلفة في خريطة التركيب الاجتماعي ، وبأوزان نسبية مختلفة إذا ما قورن الوضع بالتركيب الاجتماعي السابق على الخمسينات . في قمة هذا التركيب الاجتماعي نجدنا بصدد تعبير جديد عن الطبقة الممثلة لرأس المال المحلي تبرز في المجتمع المصري كمجتمع تابع (. . .) في مرحلة تاريخية لم يعد في استطاعة

---

(٣٠) نعتمد هنا على : محمد دويدار ، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٨٠) .

(٣١) المصدر نفسه ، ص ٤١٦ .

(٣٢) المصدر نفسه ، ص ٣٥٣ .

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٤٦٧ .

(٣٤) المصدر نفسه ، ص ٤٦٤ ـ ٤٦٥ .

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ٥١٢ .

رأس المال ان يقدم حلولاً لمشاكل المجتمع الرأسمالي المتخلف »[٣٦] . و « يظهر بوضوح ان فترة الخمسينات والنصف الاول من الستينات تمثل النفس الاخير»، فكانت فترة عامي ١٩٦٥- ١٩٦٧ ازمة البناء الصناعي وتقلص محاولات الترشيد، وتطلع رأس المال المحلي (وعلى رأسه رأس مال الدولة) الى الخارج العربي والافريقي لحل الأزمة. فترة ١٩٦٧ وما بعدها فترة ضرب الدولة، وانما بالقدر الذي يقلل خطر توسعها في المنطقة[٣٧].
وفي داخل مصر «تبرز الفترة التالية على عدوان ١٩٦٧، بل وتعجل من سرعة ما ركمته الطبقة المسيطرة داخلياً - وقد حققت الكثير من تجانسها الداخلي - من رأسمال نقدي . فإذا ما جمعت في يدها رأس المال النقدي لا تعود حاجة الى القيود التي فرضتها على حركة الأعمال في الفترة السابقة في مواجهة الملكية العقارية الكبيرة وبعض الفئات الممثلة لرأس المال . ويصبح من الضروري إزالة القيود لأنها تعوق حركتها»[٣٨] . والكف عن «ترديد الشعارات (الاشتراكية- ع) التي كانت لازمة لتضليل المتجين المباشرين في الفترة السابقة»[٣٩] . ولقد تطلبت هذه الفترة «وجود التنازلات التي تقدمها الطبقة، وهي في سبيل السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج، للقوى الاجتماعية الاخرى، بخاصة العمال والموظفين»[٤٠] ، كما سبق ان وزعت الأراضي على المعدمين كضريبة ضرورية لانجاز عملية نزع ملكية كبار الملاك. ولكن بعد عام ١٩٦٧، تقرر «التخلي عن سياسة التنازلات[*] في مواجهة القوى الاجتماعية الاخرى»[٤١] ، بعدما زالت الحاجة لذلك.

لجأ التحليل لاثبات وجهة نظره ، الى فرض لا يبدو غريباً ، فرض قيام طبقة اجتماعية من المزارعين الأغنياء والتجار بعيدة النظر الى حد غير مألوف ، تخطط لما يقرب من ربع قرن ، وتحبس تطلعاتها التلقائية لزيادة حجم اعمالها وأرباحها ، وتدخل في صراعات داخلية وخارجية عنيفة لكي تعيد تنظيم النسق الاقتصادي ، بحيث يتحول الفائض الاقتصادي الى القطاع الخاص التجاري ثم القطاع الخاص الصناعي . ويتساءل المرء : هل كان تشجيع رأس المال الخاص التجاري ، ثم الصناعي ، يتطلب كل هذه الاجراءات والتأميمات ؟ ألم يكن القطاع الخاص التجاري والصناعي مسيطراً على مفاتيح الاقتصاد ، ويعمل في أمان الله قبل التأميمات ؟ ثم ألم تشمل التأميمات البنوك والتجارة الخارجية وقسماً كبيراً من التجارة الداخلية (في المحاصيل الزراعية وغيرها) ، اي الم تضق دائرة القطاع الخاص التجاري نتيجة هذه التأميمات ؟ ثم ألم نشر الى اتجاهات الحركة التي كانت متوقعة قبيل حزيران / يونيو

---

(٣٦) المصدر نفسه ، ص ٥١٤ .

(٣٧) المصدر نفسه ، ص ٤٧١ .

(٣٨) المصدر نفسه ، ص ٥١٩ .

(٣٩) المصدر نفسه ، ص ٥٢٠ .

(٤٠) المصدر نفسه ، ص ٤٧٠ .

(*) التشديد في النصوص لكاتب المقال . (المحرر)

(٤١) المصدر نفسه ، ص ٤٧١ .

عـام ١٩٦٧ ضد تشـوهات مـا بقي من القطاع الخـاص وعلى رأسـه القطاع الخـاص في مجالي التجارة والمقاولات ؟ لو أدخل بعد الاستقلال والتبعية في التحليل ، وقيل مثلاً إن الهـدف من التأميمات كان ضرباً للقطاع الخاص التابع لمصلحة قطاع خاص جديد مستقـل مروراً بمـرحلة انتقالية من التأميمات . . لو قيل شيء من هذا (رغم عدم واقعيته) لبدا في المسيرة المفترضـة قدر من المنطق الشكلي ، ولكن ان يكون التدبير من البداية خلع قطاع خاص تـابع (بمعـارك عنيفة) من اجل زرع قطاع خاص جديد تابع ، يجعلنـا بصـدد مهزلة عبثيـة ، وبصدد طبقـة شاذة الطبع ـ ويبدو من التحليل ايضا ان اغنياء الفلاحين (امتداد الطبقة الحاكمة في الريف) قبلوا طواعية القيود الثقيلة التي فرضت على تطلعاتهم اطمئنانا الى انها قيود مرحلية تـزول بعد فترة محددة ، ولا اعتقد ان واحداً من هؤلاء الأعيان يوافق على مثل هـذا التحليل . قـد يقال ان هذه الفئة استفادت بشكل ملمـوس من السياسـات الزراعيـة والاصلاح الـزراعي ، رغم القيود المفروضة عليها . هذا صحيح . ولكن هل يمكن ان تفهم هذه الحقيقـة خارج السيـاق العام للتغيرات الاجتماعية الشاملة ؟ وهل تعني هـذه الحقيقة ان تلك الفئـة كانت ضـالعة في صنع القرارات السياسية وتشكيلها لحسابها ؟ لقد حدث ايضا ، وعلى سبيل الاستـرشاد ، ان استفاد اغنياء الفلاحين في روسيا ، وبعد اجراءات ثورة تشـرين الأول / اكتوبـر ، لمدة تـزيد عن عشر سنوات ، وكان هناك داخل الحزب من يطالب باستمرار هذه السياسة لفترة طويلة .

ويقول التحليل ان التجربة النـاصريـة لم تعرف محـاولة تخـطيط الاداء الاقتصادي ، ولا أدري ما هو الاطار المرجعي لمثل هذا الحكم . هل هو نموذج مجرد لما يعنيه التخـطيط الأمثل ؟ بهذا المعيار كانت التجربة الناصرية بعيدة فعلاً عن المثال ، ولكن بنفس بعد التجارب الثورية الاخرى في مراحلها الصعبة . وما هو المقصود بغلبة السيـطرة الفرديـة على وسـائل الانتـاج ؟ خاصة انها تقال كغيرها في معرض التشكيـك في مضمون مـا تحقق ؟ هل المقصـود ان القطاع الخاص كان مولّداً للقسم الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي ؟ ولكن ما هي الدلالة ذات المغزى التي نخـرج بها من ذلـك ؟ اليس اجدى ان نقـرر ان مفاتيـح الاقتصـاد القـومي اصبحت في قبضة الدولة الوطنية ، وان القطاع الخـاص اصبح وحـدات صغيرة ومتـوسطة تـرتبط بالمـركز المحلي ؟ ثم اليس هذا هـو الوصف الـذي يعتد بـه عند تحليـل ما يسمى تقليـديا « التحـول الاشتراكي » [٤٢] ؟ .

ويصف التحليل فئة التكنـوقراطيـين بأنها « طـائفة ريعيـة » عديمـة الكفاءة ، ويبدو ان المقصود هو ان هذه الفئة بلا وظيفة انتاجية ، وانها عالة على المنتجين المبـاشرين . وهنـا ايضا أتساءل عن الاطار المـرجعي : هل أثبتت التجـارب التاريخيـة ان الصناعـة الحديثـة والزراعـة

---

(٤٢) ينـطبق هذا الكـلام على كـل التجارب الاشتـراكية، ونشـير بشكـل خـاص الى تجـربـة التحـول الاشتراكي في الصين حيث انها حققت برنامجها عبر مراحل وتكتيكات قريبة جدا من مراحل وتكتيكات التجربـة المصرية . انظر تقرير ليو شاو ـ تشي وتشو إين ـ لاي في :

Eighth National Congress of the Communist Party of China, vols. 1 and 2.

الحديثة يمكن ان تـدارا بواسـطة العمال والفـلاحين مبـاشرة ودون حـاجة الى فئـة من الفنيين والاداريين المحترفين ؟ لقد أثبتت التجربة السوفياتية (وما تلاها من تجارب) استحالة ذلك ، وكـان لينين سبـاقاً في اكتشـاف الاستحالـة ، رغم شيوع هـذه الفكـرة الخيـاليـة أيـامهـا بـين الماركسيين وغيرهم[٤٣] . واذا كانت هذه الفئة من عوامل الانتـاج ، فهل تمتعت في التجـربة الناصرية بالذات بانحطاط الكفاية على نحو يستحق التنويه الخاص ؟ الشـواهد تنفي ذلـك . نشير مثلاً الى إحصـاء مقارن للمؤ هـلات العلمية للقيـادات الادارية ، ويتضـح منه ان نسبـة القـادة الاداريين (في القـطـاع العام) من خـريجي الجامعـة كانت ٩٤ بـالمائـة في مصر (عـام ١٩٦٤) ، وكـان الوضـع المقابـل في الاتحاد السـوفياتي قبيـل الخطة الخمسيـة الثانيـة (أوائل ١٩٣٢) ان ٨٨ بالمائة من المديرين اعضاء في الحزب ،ومن هذه النسبة كان هنـاك ٢,٨ بالمـائة فقط ممن تلقوا تعليماً عالياً ، اما بقيـة المديـرين (غير الحـزبيين) فكـانـت نسبة المتعلمـين تعليماً عـالياً اكبـر بشكل ملحـوظ (٥٨ بالمائة) [٤٤] . ان هـذه المقارنـة تعكس ان إدارة الصـراع ببراعة ، وفي ظـروف مواتيـة ، لم يجنب الناصـرية الصـراع الدمـوي فقط ، وانما جنبهـا ايضا المقاومة الشديدة ، من أبناء الطبقة المتوسطة ، فقد قبلوا ـ في غالبيتهم الساحقـة ـ ان يتعاونـوا مع النظام الجديد ، ويقـودوا مؤسسات الانتـاج المؤممة . لقـد حاولت القيـادة السوفيـاتية ان تجتـذب الكوادر الفنيـة « البورجـوازية » بكـل الاغراءات ، ولكنهـا فشلت وعـانت . وحلت المشاكل ـ بعد مصاعب وأهوال ـ بتكوين فئة جديدة تتحكم القيادة السيـاسية في تشكيلهـا الى حد كبير منذ البداية . وفي الحال المصـرية يمكن ان يقـال ان فئة الفنيـين والاداريين المـوروثة ، انشـأت فئة قـوية داخـل النسق الجـديـد لا تعـطف ـ في قسم كبـير منهـا ـ عـلى الاختيـارات الاقتصادية ـ الاجتماعية للقيادة . وهذا الوضع كان من شأنه ان يؤثر على السياسات كافـة ، وعلى مدى الضغط الذي تستطيع القيادة الثورية ان تحدثه ضد تطلعاتها ، وعـلى الطريقـة التي توجه بها هذا الضغط . يمكن ان يقال ذلك ـ وهو صحيح ـ ولكن في مقابل توافر كفاية عـالية

---

(٤٣) استنكار وجود هذه الطبقة من الفنيين والاداريين ، ودورها ، كان ولا يزال من العوامل الاسـاسية في وصف النظام السوفياتي بأنه نوع من رأسمـالية الـدولة من قبـل عدد من مثقفي اليسـار . وهم ينتقدون هـذه الـطبقة وسلطتهـا في اتخاذ القـرارات في ضوء مخـالفة ذلـك للتصـورات القـديمة عن الاشتـراكيـة ، وللبيـانـات والاجراءات الاولى لثورة اكتـوبر . ولكنهم لا يبحثـون عادة عـما اذا كان مـا حدث مجـرد انحراف ، او ضـرورة موضوعية . انظر مثلا :

Tony Cliff, *State Capitalism in Russia* (London: Pluto, 1974).

(٤٤) احمد فؤاد شريف، «تجارب جديدة في التنمية الادارية،» ورقة قدمت الى: المؤتمر العربي للعلوم الادارية، ٣، القاهرة، تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦٥، و

Leonard Schapiro, *The Communist Party of the Soviet Union* (London: Eyre and Spottiswoode, 1960), p. 311.

انظر ايضا في تكوين طبقة المديرين الجدد لحركة الاقتصاد المصري :

Abdel Malek, *Egypt: Military Society*, pp. 174-177.

نسبياً في ادارة القطاع العام (وليس انحطاط الكفاية كما يقول دويدار) ، وبفضل هذه الكفاية تمكنت التجربة الناصرية من مواصلة الانتاج وزيادته بعد عمليات التحول الاجتماعي ، على نحو ما اسلفنا .

وقد فوجئنا في التحليل بالحديث عن توجه رأس المال المصري بعد الخطة الخمسية (أي بعد انخفاض معدلات الادخار والاستثمار) لغزو الأقطار العربية والافريقية ، رغم ان انخفاض هذه المعدلات مرجعه نقص الموارد ، وليس نقص فرص الاستثمار المحلي المجدية . مثل هذا الكلام قيل في محاربة الوحدة المصرية ـ السورية في الفترة (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) دون إثبات ، ودويدار يقوله ايضا دون إثبات ولكن عن الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٦٧) . وهذا الكلام يتعارض مع البيانات المتاحة كافة ، بل يتعارض في رأينا مع الحس العادي ومع أي تحليل علمي . وفارق كبير جدا بين ان نقول ان بداية النهضة المستقلة في مصر (او في أي قطر عربي آخر) لا يمكن ان تتواصل أمنياً او اقتصادياً الا بفضل الامتداد القومي العربي ، الذي يتضمن تعاوناً وتكاملاً اقتصادياً على اساس التكافؤ ، وبين ان نصف هذه الحركة التاريخية الوحدوية بأنها توسع بالمنطق الاستعماري ، كالتوسع البريطاني او الامريكي ، ثم هل كانت حرب ١٩٦٧ مجرد ضرب من الولايات المتحدة « لمنافس استعماري أصغر » ؟ اين الصهيونية ومخططاتها ؟ وهل كان بعيداً عن أهداف العدوان الامريكي الاسرائيلي ضرب الناصرية في عمقها الداخلي ، في نسقها الاقتصادي ـ الاجتماعي ؟ يبدو ان دويدار متأثر هنا بتجربة محمد علي حين صفيت امتداداته الخارجية مقابل ان يستمر في حكم مصر ، ولكن حتى في تجربة محمد علي ، كان هناك حرص على ان تستمر المطاردة الى حد التصفية الكاملة لنسقه الاقتصادي ـ الاجتماعي ، وإخضاع مصر للتبعية . إن تجاهل هذه الحقيقة جعل التحليل يغفل تماماً فعل مخططات الولايات المتحدة وضغوطها لاعادة تشكيل هيكل الاقتصاد المصري وبنيته ، ودور المال النفطي (كوسط مواتٍ ، وأداة في يد الولايات المتحدة) لتحقيق هذا الهدف [٤٥] .

خامسا : قضايا منهجية اساسية

بعد هذه الملاحظات (او التصويبات) نقول ان نقطة البدء الصحيحة في فهم الناصرية ، هي تذكر **الإطار العام (او النسق الأكبر) الذي يحكم حركتها كنسق اقتصادي ـ إجتماعي . والإطار العام ان الناصرية حركة بدأت من مصر ، وناضلت من اجل نهضة الأمة العربية المستقلة وتوحيدها ، بكل مفهوم الأمن المصري ، والقومي الذي ينشأ عن هذا ، وبكل ما يعنيه ذلك في مجال العلاقات الدولية من صراعات عنيفة ، تزيدها ضراوة**

---

(٤٥) يتولى كتابنا : الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ ، شرح هذا الموضوع بالتفصيل .

الامتدادات الحضارية الاسلامية للأمة العربية في آسيا وافريقية ، والأوضاع الجيوسياسية ، والنفط ، والمشروع الصهيوني المضاد . وبكل ما يمليه هذا كله من دور خاص للقوات المسلحة كمؤسسة محورية في الحركة السياسية . وواضح ان هذا الإطار العام كان بعيداً تماماً عن ذهن دويدار ، على عكس كتابات انور عبد الملك ـ على سبيل المثال ـ التي بدأت بكتاب (مصر مجتمع يحكمه العسكريون) وتأكد منحاها في كتاباته اللاحقة حول الموضوع . . . إذا حاولنا فهم النسق الاقتصادي ـ الاجتماعي للناصرية بدءاً من الاطار (او النسق) الأوسع ، واذا تناولنا بعد ذلك مكونات النسق الاقتصادي ـالاجتماعي كما هي في حقيقتها، وكما تتحدد في علاقاتها المتبادلة لخدمة الهدف العام، سنصل بلا عناء الى فهم يختلف تماما عما وصل اليه تحليل دويدار، وهو الفهم نفسه الذي وصل اليه ـايام عبد الناصرـ الاعداء قبل الاصدقاء.

في التحليل (ويتفق معه عدد كبير من الاقتصاديين والسياسيين الراديكاليين) ، يبدو اننا كنا بصدد قطاع عام وقطاع خاص . وفي مصر الآن قطاع عام وقطاع خاص . كل ما في الأمر ان القطاع الخاص قد زاد قليلاً او كثيراً . إذن هناك استمرارية ولكن مع إدخال الاطار العام في التحليل ، واذا استخدمنا مفهوم النسق كأداة تحليلية ، لن نتحدث عن القطاع العام كمجرد ملكية الدولة لبعض مصادر الدخل ، ولن نتحدث عن القطاع العام في تجريد عما حوله ، وحينئذ سنجد ان القطاع العام الناصري نمط متميز . فالوظيفة المنوطة به (في اطار الهدف العام والنسق الاقتصادي ـ الاجتماعي) حددت حجمه ، ومواقعه ، واتجاهات نموه وعلاقاته الداخلية ، وعلاقاته بالقطاع الخاص المحلي ، وعلاقاته بالخارج . والقطاع الخاص كان بدوره نمطاً متميزاً ، حيث يخضع (الى حد كبير) في اسلوب ادائه ، وفي اختياراته لمجالات توسعه ، وفي معدلات نموه ، وفي اسعاره ، وبالتالي في مستوى ارباحه ، للقيادة السياسية المحلية ، المتدرعة بامكانات القطاع العام في ادارة الاقتصاد القومي . لقد تحددت إذن مفاهيم القطاع العام والقطاع الخاص ، وتحددت الأدوار ، بما يتلاءم مع هدف الاستقلال الاقتصادي . فأين هذا من وضع القطاع العام والقطاع الخاص في نسق تابع ؟ في النسق التابع هناك ايضا قطاع عام ، ولكن بوظيفة مختلفة ، وبمواصفات بالتالي مختلفة . في إطار النسق التابع هناك إصرار منطقي على تقليص الحجم المطلق والنسبي للقطاع العام . وقد تدفع ظروف خاصة الى القبول بقطاع عام كبير (كما هو الحال في البلدان النفطية) ، وفي مصر ظرف شبيه بهذا يتمثل في النفط وقناة السويس ، ولكن لا يخل ذلك بقاعدة تقليص دائرة القطاع العام خارج المجالات المفروضة فرضاً على التنظيم الاقتصادي . وتأتي هنا قضية المواقع التي يحتلها القطاع العام . فقطاعا البنوك والتجارة الخارجية بشكل خاص ، ينبغي ان يكونا في قبضة الخارج ، بشكل مباشر او غير مباشر (أي خلال عملاء محليين يرتبطون عضوياً بالخارج) ، كضمان استراتيجي للأداء التابع والتنمية التابعة . وفي الانتاج السلعي والخدمي ، لا يدخل القطاع العام الا في دور خادم ومكمّل لنشاط القطاع الخاص (الاجنبي والمحلي) ، سواء باقامة مشروعات مطلوبة لسلسلة النشاط الاقتصادي ، والقطاع الخاص لا

يرغب في النهوض بها لسبب او آخر . وفي كل الأحوال لا يتفق مع منطق النسق التابع (وفق هدف السيطرة عليه من الخارج) ان يشكل القطاع العام مؤسسة مركزية متماسكة ، ذات ترابط داخلي بين وحداتها . وبتعبير آخر ، ينبغي ان يكون القطاع العام في موقف الخاضع لشروط السوق التابع ، وليس في موقف المؤثر في حركة الأسعار (شاملة الأجور) او في موقف المؤثر القوي على تحديد اولويات الاستثمار . إن اتجاهات الاستثمار (وبالتالي التنمية) ينبغي ان تتحدد بتوجيهات خارجية مباشرة للاستثمار الخاص (أجنبي ومحلي) من خلال الهيئات الدولية وبيوت الخبرة ، او بتوجيهات غير مباشرة من خلال مؤشرات الأسعار الدولية المتحيزة ، ومن خلال مصادر التمويل والاقراض . . والآن . . إذا كان هذا التوصيف لبنية النسق التابع وآلياته ينطبق بإحكام على ما نشأ في مصر بعد ١٩٧٤ ، فهل نكون بصدد نسق مغاير للنسق الناصري ، او نكون بصدد استمرارية ، لأن في الناصرية قطاعاً عاماً وقطاعاً خاصاً ، وفي نسق هذه الأيام يوجد ايضاً القطاعان ؟!

يرتبط بهذا ، النظر في العلاقات الاجتماعية ، أي في **العلاقات بين مختلف الطبقات والفئات ، وانعكاساتها في مجال توزيع الدخل** . وهنا ايضا ، يبدو عند دويدار اننا بصدد قضية أغنياء وفقراء لا اكثر . كان في المجتمع اغنياء وفقراء ايام عبد الناصر ، ويوجد الآن ايضا اغنياء وفقراء . إذن هناك استمرارية ، الجديد فيها ، أن عدد الاغنياء قد زاد . ولكن مع استخدام منهجنا في التحليل ، نجد اننا امام نتيجة مغايرة تماماً . في النسق المستقل ، كان هناك اغنياء (بالمعنى النسبي) ، وبتعبير آخر تشكلت طبقة من اصحاب الدخول الأعلى ، يشكل البيروقراطيون والتكنوقراطيون (مدنيون وعسكريون) أكثر قطاعاتها تماسكاً . وهذه الطبقة كانت تستحوذ على نصيب كبير من السلطة ومن الناتج المحلي الاجمالي . وهذا تطور طبيعي لا يتعارض مع النموذج المستقل ، فهو حتمي وفق المنطق الداخلي للعملية الاجتماعية ، وما تتضمنه من تقسيم للعمل . ولكن منطق النسق المستقل (في ظروف عالم اليوم) يفرض على دخول هذه الطبقة قيوداً أساسية لكي تتلاءم مع حاجاته . فكل الطبقات والفئات الاجتماعية الفاعلة داخل النسق ، وخصوصاً اصحاب الدخول العليا ، ينبغي ان تنقطع روابطها العضوية بالخارج ، اي ينبغي ان تعتمد اعتماداً مطلقاً في دخلها وامتيازاتها ومصالحها على الداخل . هذا هو القيد الأول على اصحاب الدخل الأعلى في نسق مستقل . والقيد الثاني هو ان التفاوت المسموح به بين الدخول ، ينبغي ان يخضع لضرورات الحرب المتواصلة والتنمية ، بما تتضمنه من اطلاق للمبادرات وتقبل للتضحيات في إطار من الانتماء الوطني تزكّيه عدالة اجتماعية . فأعباء الحرب والتنمية تتطلب تحكماً في أنماط الاستهلاك ، وتحديداً لمعدلات الزيادة في الاستهلاك ، ويصعب الابقاء على معنويات الجماهيرمرتفعة ـ رغم الحد من تطلعاتها المتواضعة ـ إلا اذا ترافق ذلك مع قيود على التفاوت في الدخول (وبالتالي في مستويات الاستهلاك وانماطه) . وبشكل اكثر تحديداً ، يتعذر تحقيق استقرار داخل وحدات القطاع العام (ولا نقول حرصاً على زيادة الانتاجية) ، اذا كانت معدلات الزيادة في اجور العمال تتقيد بالزيادة في الانتاجية وحاجات الحرب الممتدة ، بينما

مرتبات الادارات العليا بلا سقف او ضوابط .

ويتعذر كذلك تحقيق الاستقرار في الريف ، إذا كانت دخول الفقراء تتحدد بالضرائب والأسعار خدمة للهدف العام ، بينما دخول الأغنياء وملكياتهم تتوسع بلا سقف او ضوابط ، مع محدودية الأرض وكثافة البشر . ايضا لا يمكن ان تتحدد سقوف للمرتبات في القطاع العام ، وتترك الدخول في أنشطة القطاع الخاص المختلفة بلا سقف ، والا حدث استقطاب لاعداد كبيرة من اصحاب الكفايات في القطاع العام الى مواقع الدخل الأعلى في القطاع الخاص ، او حدث حفز لقيادات القطاع لكي تفسد وتنحرف بهدف زيادة دخولها الى مستوى نظرائها في القطاع الخاص . لا بد إذن من قيود على اصحاب الدخول الأعلى (بكل فئاتهم) سواء من حيث تعيين مصدر الدخول ، او من حيث التفاوت المسموح به . وقد عبرت الناصرية عن ذلك بهدف تذويب الفوارق بين الطبقات (بعد استبعاد الفئات الاجتماعية التابعة) . وسارت في سياستها العملية في هذا الاتجاه . ولا يفسر توجهها هذا على انه إجراء مؤقت ، او تضليل ، او رشوة للفقراء ، ولكن يفسر من حيث ارتباطه الضروري والمنطقي بحاجات النسق المستقل ، وهو توجه يتوجب استمراره طالما ان النسق قائم وحاكم . أما في حال نسقنا التابع ، فإن المنطق الداخلي للنسق يعمل في اتجاه مضاد تماماً . إن خضوعه للخارج يتطلب ان تصبح طبقة الأغنياء المسيطرة محلياً على النسق طبقة تابعة ، أي مرتبطة عضوياً (في مصالحها ودخولها) بالخارج ، بشكل مباشر او غير مباشر ، فهذا يوفر استقراراً وحماية محلية لقوى السيطرة الخارجية . إن آليات إعادة انتاج هذا النسق تؤدي الى توسع الفئات الاجتماعية المحلية المدمنة لنمط الاستهلاك الغربي ، والمشاركة في نهب الفائض الاقتصادي . والوجه الآخر لذلك إطلاق العنان لتزايد الفوارق باطراد بين الأغنياء والفقراء ، وإن حد من انكشاف ذلك عمل مليونين من قوة العمل في الأقطار النفطية . . . شتان اذن بين اغنياء الأمس وأغنياء اليوم . الفارق ليس كمياً ولكن نوعياً . هنا ايضا يوجد انكسار ، ولا يصح ان نقول استمرارية .

ولكن ينبغي ان نضيف ان طبقة الأغنياء (في مثل بلادنا) تخضع في ظروف عالم اليوم لاغراءات شديدة قد تورطها في اتجاه التبعية ، بدرجة او اخرى . وقد ينطبق هذا بشكل خاص على اصحاب الدخول الأعلى في القطاع الخاص . وصحيح ان جو الانتماء الى مشروع حضاري عظيم يساعد في تحييد هذه الاغراءات ، ولكن يبقى صحيحا ايضا ان الثمن الذي تتطلبه التنمية المستقلة يفرض كما رأينا قيوداً ثقيلة على تطلعات اصحاب الدخول الأعلى ، وبخاصة في مجال الاستهلاك وانماطه المستوردة (وتشاركهم في هذه التطلعات فئات اجتماعية ودخلية أدنى) . والتململ من ثقل هذه القيود ، ومحاولة التمرد عليها ، مسألة واردة . واحتمال نجاح التمرد (وهزيمة النسق المستقل وتنميته) خطر لا يمكن استبعاده تماماً لفترة طويلة . وقد يقال ان تشكيل هذه الطبقة في النسق الاقتصادي - الاجتماعي للناصرية كان اكثر ترهلاً واقل تجانساً مما تتطلبه المهام الثورية . واعتقد ان هذا صحيح ، وكان ثمناً مقبولاً

لارتفاع الكفاية الفنية في إدارة النسق الاقتصادي الجديد ، **بشرط القدرة على احتواء النتائج السلبية لهذا الوضع** ، وهذا الاحتواء كان يتطلب ـ كما في أي تجربة لبناء دولة حديثة ـ « طبقة سياسية » بالمعنى الغرامشي . وفي مواجهة تحديات التبعية والتخلف الاقتصادي ، ينبغي ان تكون هذه « الطبقة » ، التي تشكل مجمل المناخ السياسي ، ثورية ، وان تكون النخبة السياسية القائدة (الطليعة) متماسكة ومنضبطة حول الخط الاستراتيجي . ينبغي ان تكون هذه الطليعة على مسافة ما من طبقة الأغنياء (بكل فئاتها) . وتدل مؤشرات عديدة على ان القيادة الناصرية كانت منتبهة الى مخاطر افلات الطبقة صاحبة الدخل الأعلى (وبخاصة في القطاع الخاص) من القيود التي فرضت عليها ، ولكن جهود عبد الناصر وصحبه في مجال التنظيم السياسي عموما، كانت اقل مما تتطلبه حماية النسق المستقل واستمراره. والاقرار بذلك لا يعني اننا بصدد انتقال حتمي الى مشهد اخير، خططت له القيادة، وكانت المشاهد السابقة مجرد تحضير له. الاقرار بذلك يسهم في تفسير هزيمة النسق المستقل، وقيام نسق آخر على انقاض ما خططت له القيادة الناصرية. الا ان الاقرار بالضعف النسبي في مجال التنظيم السياسي، يسهم في تفسير الهزيمة، دون ان يفسر **السهولة** التي تمت بها هذه الهزيمة.

اذاً، لماذا تمت الهزيمة للنسق المستقل بهذه السهولة؟ سبق ان حاولت الاجابة عن هذا السؤال في مناسبة اخرى (اثر هزيمة ١٩٦٧ التي مات عبد الناصر قبل ان يرد عليها، ومتغير النفط والمال النفطي الذي يجد رؤية وارادة سياسية تحتويه) [٤٦]. ولا اعتقد ان قولي هذا يفهم على انه، في اطار الظروف التي كانت قائمة، لم يكن في الامكان ابدع مما كان. فقد تضمن عرضي السابق اشارات نقدية، بل ولديّ تصور نقدي متكامل للممارسات العملية الطروحات النظرية التي سادت اثناء ناصرية الستينات. واذا كنت قد أجلت طرح هذا التصور، فلأنني رأيت ان من الواجب ان اساهم اولا في تحديد المفاهيم الاساسية، والانجازات المحورية، التي كادت معالمها تضيع، امام هجمات الاعداء من ناحية، وامام الارتباك واهتزاز الثقة بالنفس في صفوفنا، من ناحية ثانية. بعد ما ترسخ الاصول، او بعد ان نبذل جهدا في هذا الاتجاه، قد يكون من حقي ومن واجبي ان اطرح رؤيتي للتطوير.

---

(٤٦) انظر : عادل حسين ، « الانهيار بعد عبد الناصر . . لماذا ؟ جواب جديد لسؤال قديم ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٣ ، العدد ٢٠ (تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠) .

الفصل التاسع

التحليل الناصري للسياسة الخارجية (*)

د. محمد السيد سليم

مقدمة

تمثل هذه الدراسة، محاولة لاعادة بناء النظام السياسي العقيدي الناصري المتعلق بعملية تحليل السياسة الخارجية وتنظير طبيعة النظام الدولي العام ونظمه الاقليمية، باعتباره احد المحددات الرئيسية للسلوك الناصري في المجال الدولي وللسياسة الخارجية المصرية بصفة عامة في عهد عبد الناصر. بعبارة اخرى، نحن نهدف الى تحديد خصائص الرؤية المعرفية العقيدية الناصرية للبيئة الدولية، انطلاقا من مجموعة من الافتراضات النظرية :

١ - إن غموض وتضارب وتعقد البيئة السياسية الدولية، وعدم التأكد من نتائج السلوك السياسي الخارجي، يحتم على القائد السياسي بوعي او دون وعي، ان يكوّن لنفسه رؤية محددة للعالم السياسي الخارجي، وصورا محددة للأعداء والاصدقاء المحتملين في النظام الدولي، ومجموعة من العقائد المرتبطة باستراتيجية التعامل مع البيئة الدولية. هذه المجموعة من العقائد والصور والادراكات تكوّن في العادة نظاما سياسيا مترابطا بمعنى ان القائد السياسي لا ينتمي الى مجموعة متضاربة من العقائد والصور بل الى مجموعة متجانسة هيكلياً، بمعنى تناسقها الداخلي وارتباط التغير في احد اجزائها، بتغير مماثل في الأجزاء الاخرى. هذه المجموعة النظامية من العقائد والصور السياسية المتعلقة بالسياسة الخارجية والنظام الدولي هي ما نحاول ان نحلله من المنظور الناصري.

٢ - إن تحليل السياسة الخارجية للدولة يتطلب تحليل الفرد صانع القرار السياسي بالأساس. فالأفراد يشكلون المستودع النهائي للسلوك السياسي، وهم الذين يتحدثون باسم

(*) نشر هذا البحث في : المستقبل العربي، السنة ٣، العدد ٢٠ (تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠)، ص ٤٢ - ٦٢.

الدولة ، وبالتالي فإن « معرفة ما يـدور بعقول الأفـراد في لحظة التفـاعل الـدولي هو عنصـر رئيسي في فهم السلوك الدولي » [١] .

٣ ـ إنـه في الدول النـامية بـالذات (ومنهـا مصر) يـطغى دور المتغـير الفـردي عـلى وزن المتغيـرات النظاميـة في عملية صنـع السياسـة الخـارجيـة ، وذلـك نـظراً لضعف المؤسسـات السياسية المؤثرة في عملية صنع السياسـة . ومن هنا يعتبـر تحليل وفهم تصـور صانـع القرار الخارجي النهائي أساسياً لفهم السياسة الخارجية للدولة .

٤ ـ إن دور ووظيفة رئيس الدولة بصفة عامة ، وفي الـدول الناميـة بالـذات ، يعتبر دورا غير واضح الحدود والمعالم . فـالاختصاصـات المخولـة لرئيس الـدولة يمكن تفسيـرها بـأشكال متعددة حسبما يقتضي الموقف السياسي . وبالتالي فـإن شاغـل هذا الـدور يستطيـع ان يمارس دوراً ذا شأن في صنع عملية السياسة الخارجية لدولته بتفسير دوره تفسيـرات متعددة ، كـما ان السياسة الخارجية لتلك الدولة تعكس عادة مجموعة العقائد والصور المسيـطرة على شـاغل دور رئيس الدولة [٢] . من هنا فإن تحليل وفهم المنظور ، الذي يقترب ـ من خلال رئيس الدولة ـ من البيئـة السياسيـة ومن العالم الخـارجي عمومـاً . يعتبر أسـاسياً لفهم السيـاسـة الخـارجيـة لدولته .

من هذه المنطلقات النظرية فإننا نحاول ان نقدم خريطة معرفيـة ـ عقيديـة لتصور جمـال عبد الناصر للسياسة الخارجية والنظام الدولي .

اولا : مركزية السياسة الخارجية في المنظور الناصري

لم يكوّن عبد الناصر نظاما محددا من العقائد والتصورات عن السياسة الخارجية والنظام لدولي فحسب ، وإنما احتل ذلك النظام مكانا مركزيا من النظام العقيدي النـاصري العـام ، يمكن ان نتلمس ذلك من خلال مجموعة أساسية من المؤشرات :

١ ـ السياسة الخارجية هي ملتقى معظم أجزاء النظام العقيدي الناصري

خلافا للمقولة الشائعة ، إن عبد الناصر كان يهتم بقضايا السيـاسة الخـارجية اكـثر من هتمامه بقضايا السياسة الداخلية المصـرية ، فـإن تحليل وثـائق عبد النـاصر يكشـف انـه كان وازن بين اهتمامه بالنوعـين من القضايا . للكشـف عن ذلك ، فـإننا لجـأنا الى اسلوب تحليـل

---

(١) H. Kelman, «The Role of the Individual in International Relations,» *Journal of International Affairs*, vol. 14 (1970), p. 4.

(٢) M. Herman, «When Leader Personality Will Affect Foreign Policy,» in : J.Roseman, ed., *Search for Global Patterns* (New York: Free Press, 1976), pp. 329 - 330.

المضمون الكمي ، فقمنا بتجميع كل وثائق عبد الناصر المنشورة ، وقسمنا كل وثيقة الى مجموعة من الفقرات ، ثم قمنا بتحديد ما إذا كانت تلك الفقرة تتناول موضوعا يتصل بالسياسة الخارجية ام موضوعا يتصل بالسياسة الداخلية (أي لا دخل لطرف غير مصري فيه) . وجدنا ان وثائق عبد الناصر تتضمن ١٤٤٠٤ فقرة ، وان ٥١ بالمائة من تلك الفقرات كانت تتعلق بقضايا مرتبطة بالسياسة الخارجية ، كما ان ٤٩ بالمائة من الفقرات تناولت قضايا مرتبطة بالسياسة الداخلية . معنى ذلك ان عبد الناصر قد حقق نوعا من التوازن ـ على المستوى الادراكي على الأقل ـ بين السياسة الخارجية ، وقضايا السياسة الداخلية . وقد حذر عبد الناصر بصراحة من خطورة الانشغال بالمعارك الدائرة في المنطقة العربية على حساب « الهدف الرئيسي » ، وهو مضاعفة الدخل القومي [٣] .

مركزية السياسة الخارجية كانت تعني عند عبد الناصر تكرارية وكثافة التعبير عن العقائد ، المتعلقة بقضايا السياسة الخارجية . فالنظام العقيدي الناصري العام كان نظاما مركبا ، ومتعدد المستويات ، بمعنى انه يتعامل مع عديد من القضايا الداخلية (التنمية ، الصراع ، الثورة الاجتماعية ، الدستور . . . الخ) ، والقضايا الخارجية (الوحدة العربية ، الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، العالم الثالث . . . الخ) مستخدما مستويات متفاوتة ، وإن كانت مترابطة ، من العقائد والاستراتيجيات . عبد الناصر كانت له رؤية معرفية محددة لقضايا السياسة الداخلية من حيث طبيعة الحياة السياسية وأنماط التطور السياسي والحركة الاجتماعية ـ التاريخية، ورؤية اخرى لقضايا السياسة الخارجية (صورة العدو ، واستراتيجياته ، النظام الدولي ، القوة العسكرية وغيرها) . مجموعة العقائد المرتبطة بالسياسة الخارجية وقضاياها ، كان التعبير اللفظي والفكري الناصري عنها يتم بشكل اكثر تكرارية من التعبير عن عقائد السياسة الداخلية . لإثبات تلك المقولة قمنا بتحديد مجموعة من العقائد السياسية التي تحكم قواعد تفكير القائد السياسي وسلوكه واسلوبه في اتخاذ القرار[٤]، وقمنا بتحديد ما اذا كانت تلك العقائد قد تم التعبير عنها في أي فقرة من فقرات وثائق عبد الناصر المشار اليها، وما اذا كان ذلك التعبير قد تم عند الحديث عن قضايا السياسة الخارجية ام عند الحديث عن قضايا السياسة الداخلية. النتائج في جدول رقم (١) توضح ان العقائد السياسية المرتبطة بالمنظور الناصري للسياسة الخارجية كان التعبير عنها يفوق التعبير عن عقائد السياسة الداخلية بنسبة ٢,٥ : ١ تقريبا (٣١٠٤) فقرة تتضمن عقائد السياسة الخارجية مقابل ١٢٦٤ فقرة تتضمن عقائد داخلية). بالاضافة الى ذلك فان النظام العقيدي الناصري العام كان

(٣) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ([القاهرة]: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.])، القسم الثاني: فبراير ١٩٥٨ـ يناير ١٩٦٠، ص٧٩٧ـ ٦٩٨.

(٤) وهي العقائد السياسية المتضمنة في مسلك بناء النظام العقيدي للقائد السياسي المعروف باسم The Operational Code والذي قدمه الاستاذ ناتان لايتي ثم طوره فيا بعد الاستاذان الكسندر جورج و اولي هولستي .

مرتبطا في معظم أجزائه بقضايا السياسة الخارجية المصرية، بمعنى ان العقائد والأطر المعرفية الناصرية تتحدد وتتضح حين يكون الاهتمام متعلقا بالسياسة الخارجية. بعبارة اخرى، ان السياسة الخارجية وقضاياها كانت هي نقطة الالتقاء التي تتبلور عندها معالم التفكير المعرفي الناصري. فرغم التوازن النسبي لعدد الفقرات المتعلقة بالسياسة الخارجية والداخلية، فإن ٤١ بالمائة من الفقرات المتعلقة بالسياسة الخارجية كانت تتضمن رؤية معرفية، علما ان ١٨ بالمائة فقط من الفقرات المتعلقة بالسياسة الداخلية تتضمن تلك الرؤية. وهذا يوضح لنا ان اهتمام عبد الناصر بالسياسة الخارجية كان يتسم بطابع عقيدي يفوق طابع السياسة الداخلية، التي كانت تتميز بطابع اكثر اجرائية او ادائية (وإن كان ذلك لا ينفي وجود العنصر العقيدي فيها).

جدول رقم (١)

تصنيف لعقائد عبد الناصر وقضايا السياسة الخارجية والداخلية

العقيدة ـ القضية	سياسة داخلية	سياسة خارجية
طبيعة العالم السياسي	٥٨	١١
صورة العدو	٧٣	٨٦٤
النظام الدولي	٥	١٤٥
التفاؤل السياسي	١٦٨	٢٧٩
التنبؤ السياسي	٤٨	١٦٠
دور القائد السياسي	٧٥	١٧
الأهداف السياسية	٤٦٩	٧٦٧
أسلوب اختيار الهدف	١٣	١٤٩
مسالك تحقيق الهدف	٢٠٩	٢١٧
استراتيجيات تحقيق الهدف	١١٦	٣٧٣
المخاطرة السياسية	٦	٣٦
الحركة السياسية	١٣	٤٢
القوة العسكرية	١١	٤٤
مجموع الفقرات	١٢٦٤	٣١٠٤
المجموع الكلي لفقرات الوثائق	٦٩٩١	٧٤١٣
النسبة المئوية	٪١٨	٪٤١

٢ ـ السياسة الخارجية أداة رئيسية لتحقيق التنمية الداخلية

إذا نظرنا مرة اخرى الى الجدول رقم (١) ، نجد ان الأهداف السياسية الخارجية لدى عبد الناصر ، كانت تفوق الأهداف السياسية الداخلية بنسبة ٥٠ بالمائة تقريبا . والواقع ان عبد الناصر اعتبر السياسة الخارجية بمثابة المجال الرئيسي لحركته السياسية ، دون ان يعني ذلك إهمال السياسة الداخلية . فعبد الناصر فهم العلاقة الوظيفية الوثيقة بين السياستين الداخلية والخارجية ، وحرص على توظيف تلك العلاقة لمصلحة قضايا التنمية الداخلية . فاتباع سياسة مصرية نشطة في المجالين العربي والدولي يمكن مصر ، في المنطق الناصري ، ان تعوض نقص الموارد الاقتصادية فيها وان تحصل على منافع اقتصادية لم يكن من الممكن الحصول عليها بانعزال مصر . في خطاب له أمام مجلس الأمة في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، أوضح عبد الناصر وعيه لتلك العلاقة ، ولأهمية الحركة النشطة في العالم الخارجي بالنسبة لقضية التنمية :

« سمعت هنا بيقولوا إن إحنا مهتمين بالسياسة الخارجية اكثر من اهتمامنا بالسياسة الداخلية . . . وبدي أقول إن سياستنا الخارجية هي في خدمة سياستنا الداخلية ، وبدون سياستنا الخارجية لا يمكن ان إحنا نستطيع ان نبني البناء الداخلي ، وقارنوا بيننا وبين البلاد الأخرى . فيه بلاد داخلة في تحالفات بتخضع وبتقبل الشروط وبتعيش زي إحنا ما كنا عايشين قبل سنة ١٩٥٢ وتاخد شوية معونات ولا يكون لها كلمة في الشؤون العالمية . . . بدون عملنا الخارجي مكناش نقدر ننفذ خطة التنمية ، مكناش نقدر نحصل على قروض ، كنا نضطر لأن نطور نفسنا في حدود قدرتنا . . . لو نستثمر بس دخلنا او مدخراتنا فقط لا نستطيع بأي حال من الأحوال ان نحقق الخطة ، لا نستطيع ان نضاعف الدخل في عشر سنوات »[٥] .

بالاضافة الى ذلك ، فان عبد الناصر نظر الى التنمية الداخلية والتحرر من التبعية الاقتصادية على أنها جزء من الحركة العالمية الشاملة نحو التحرر الوطني ، بحيث ان جهود التنمية والتخلص من التبعية في الداخل لن يقدر لها النجاح ، الا اذا نجحت الجهود المماثلة في النظام الدولي ، كما ان نجاح التنمية في الداخل والتحرر من التبعية من شأنه ان يحدث آثارا خارجية قوية .

٣ ـ العلاقة الجدلية بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية

لم يكن عبد الناصر ينظر الى السياسة الخارجية باعتبارها أداة مركزية في تحقيق التنمية الوطنية فحسب ، وانما كان ينظر ايضا الى السياسة الخارجية عينها كحصيلة منطقية للتنمية الوطنية وللقوى الاجتماعية والبنيانية الداخلية . طبقا للتحليل الناصري ، فإن العنصر الحاسم في تحديد التوجهات الرئيسية للسياسة الخارجية ، وبالذات من النواحي الفلسفية

---

(٥) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الخامس : يوليو ١٩٦٤ - يونيو ١٩٦٦ ، ص ٦٣ - ٦٤ .

العامة ، هو الهيكل الداخلي للدولة . ولذلك نجده في الباب العاشر من ميثاق العمل الوطني يؤكد ان « أي سياسة خارجية لأي وطن من الأوطان لا تكون انعكاسا امينا وصادقاً لعمله الوطني تصبح ادعاء يكشف نفسه بنفسه » والواقع ان التأكيد على الدور الحاسم للعمل الداخلي في صنع السياسة الخارجية ، كان نتيجة تمسك عبد الناصر بالدور الاستقلالي المصري في النظام الدولي ، ورفضه تأثيرات الدول الكبرى على السياسة الخارجية للدول الصغرى . بيد ان عبد الناصر لم ينكر دور القوى البنيانية الدولية ، وتفاعلات الدول الكبرى في صنع السياسة الخارجية للدول الاخرى . ولكن هذا التأثير - في نظره . لم يكن ينصب على الأهداف العامة والاستراتيجيات ، ولكنه ينصب على الأساليب والتكتيكات . فهو يؤكد مثلا ان التطور النظامي الدولي من القطبية الثنائية الى التعدد ، ومن احتمال الحرب العالمية الى استحالتها يؤثر على اسلوب الممارسة السياسية الخارجية ، ولكن لا يؤثر على الأهداف [٦] . عبد الناصر إذن لم ينظر الى السياسة الخارجية باعتبارها حصيلة لتأثير القوى الكبرى ، ولكنها أساسا نتيجة حجم ومستوى التطور الاجتماعي - الاقتصادي الداخلي . ولذلك نجده يؤكد ان التركيز على التنمية الاشتراكية الداخلية يمكّن مصر ان تلعب دوراً رئيسياً في ممارسة قيادة عملية التنمية العربية والتكامل السياسي والاقتصادي العربي [٧] .

٤ - مركزية الدور الناصري في صنع قرارات السياسة الخارجية

على مستوى الحركة السياسية ، لعب عبد الناصر دوراً في صنع القرار السياسي المصري الخارجي ، يفوق الدور الذي لعبه في صنع قرارات السياسة الداخلية . ذلك ان هيكل اتخاذ القرار السياسي المصري في عهد عبد الناصر كان هيكلاً اوليجاركيا يتسم بالصراع ، بين المؤسسة العسكرية من جانب ، وبقية مؤسسات النظام من جانب آخر بما فيها مؤسسة الرئاسة نفسها . كذلك فإن هذا الهيكل ، كان بنياناً مزدوجاً يتسم بوجود شبه انفصال بين عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، وعملية صنع القرار الداخلي . فبينما شاركت المؤسسة العسكرية مشاركة واضحة في صنع القرار الداخلي ، فإن عبد الناصر تمتع بسلطة غير محدودة تقريبا ، في مجال القرار السياسي الخارجي . فالمؤسسة العسكرية ، نادراً ما تدخلت في عملية صنع السياسة الخارجية ، نظراً لضعف خبرتها ، وقلة المنافع المادية المباشرة التي تأتي من القرار السياسي الخارجي [٨] . ومن ثم ، فان عملية صنع السياسة الخارجية المصرية - كما يقول حسين ذو الفقار صبري نائب وزير الخارجية في الستينات - كانت من اختصاص عبد الناصر، سواء اكانت من ناحية وضع المبادىء العامة، أم اتخاذ القرار، حتى ان وزارة

---

(٦) المصدر نفسه .

(٧) المصدر نفسه، القسم الرابع: فبراير ١٩٦٢- يونيو ١٩٦٤، ص ٥٩٥.

(٨) R. Baker, *Egypt's Uncertain Revolution under Nasser and Sadat* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978), p. 91.

الخارجية نفسها ، نادراً ما تدخلت في اتخاذ القرارات [٩] . كما غدت عملية صنع السياسة الخارجية المصرية « امتداداً لشخصية عبد الناصر » [١٠] . ومن هنا تنبع أهمية فهم التحليل الناصري للسياسة الخارجية ، كأحد المداخل الرئيسية لفهم السياسة الخارجية المصرية عموماً .

يتناول تحليلنا ، للمنظور الناصري للسياسة الخارجية ، دراسة التحليل الناصري للعلاقات الدولية على مستوى التفاعلات الدولية الكلية ، من حيث المفاهيم النظرية التي انعكست على صوغ سياسة عبد الناصر الخارجية ، ثم دراسة التحليل الناصري لمركز مصر في النظام الدولي ، وتفاعلاتها مع العالم الخارجي ، ثم ، مجموعة محددة من استراتيجيات السياسة الخارجية الناصرية .

ثانيا : طبيعة النظام الدولي

ينتمي التحليل الناصري لطبيعة النظام الدولي المعاصر ، الى فكر المدرسة الواقعية في التحليل السياسي الدولي ، وإن كان ينتمي الى فكر المدرسة المثالية في تحليله لأدوات حل الصراع الدولي . ذلك ان عبد الناصر ، نظر الى العملية السياسية الدولية على المستويين العالمي والاقليمي ، باعتبارها عملية صراعية تتضمن مجموعة اساسية من التناقضات التي تحدد طبيعة النظام الدولي . على مستوى النظام الدولي العام ـ الذي لم يقترب عبد الناصر منه قبل سنة ١٩٥٤ ـ كان عبد الناصر يرى ، ان جوهر التفاعلات الدولية ، هو التفاعلات الصراعية ، كما ان جوهر تلك الأخيرة ، يكمن في الصراع الأيديولوجي بين الشيوعية والرأسمالية ، والذي اتخذ شكل الحرب الباردة ، وسباق التسلح ، والضغوط السياسية على الدول غير المشتركة في الصراع [١١] . وبتقادم الوقت ، وازدياد خبرته الدولية ، بدأت نظرة عبد الناصر للنظام الدولي تتخذ طابعا اكثر تركيباً مبتعدة تدريجا عن المفهوم الواحدي البسيط للصراع الدولي . فابتداء من أواخر الخمسينات ، بدأ عبد الناصر تطوير مفهوم مركب رباعي الأبعاد لطبيعة النظام الدولي ، باعتباره متضمناً أربعة صراعات دولية أساسية [١٢] :

---

(٩) حسين ذو الفقار صبري ، روز اليوسف ، (١٦ ايار / مايو ١٩٧٧) ، ص ٣٢ ـ ٣٣ .

(١٠) R. Magnus, «The Foreign Policy of the Arab Republic of Egypt,» in: J. Roseman , K. Thompson and G. Boyds, eds., *World Politics* (New York: Free Press, 1976), p. 229.

(١١) « حديث عبد الناصر في اول كانون الثاني / يناير ١٩٥٥ الى جريدة يوربا اليوغسلافية ،» تصريحات الرئيس جمال عبد الناصر (القاهرة : مصلحة الاستعلامات ، [د . ت .]) ، ص ١٥٤ ـ ١٥٥ ، و«نتطلع الى المستقبل بايمان وثقة ، خطاب الرئيس في مأدبة العشاء التي أقيمت لتكريم امبراطور اثيوبيا ، ٢٤ حزيران / يونيو ١٩٥٩ ،» مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الثاني : فبراير ١٩٥٨ ـ يناير ١٩٦٠ ، ص ٤٥٣ .

(١٢) المصدر نفسه، القسم الرابع : فبراير ١٩٦٢ـ يونيو ١٩٦٤ ، ص ٤٥٦ ، والاهرام، ٢٤/ ١١/ ١٩٦٦ .

الصراع الأول : صراع على مستوى قمة النظام الدولي بين القوى الكبرى يمثله في الحرب الباردة ، سباق التسلح ، الصراع الصيني ـ السوفياتي ؛ والتصعيد الأمريكي للحرب الفيتنامية .

الصراع الثاني : الصراع الايديولوجي بين النظامين الاقتصاديين الرأسمالي والشيوعي ، باعتبارهما جذر التوتر العالمي .

الصراع الثالث : الصراع الاقتصادي بين الشمال المتقدم ، والجنوب المتخلف حول قضية تقسيم الثروة العالمية .

الصراع الرابع : الأزمة العالمية للنظام الرأسمالي ، والتي تتجسد في التناقضات التي تواجه البيوتات المالية الرأسمالية .

الخصيصة الثانية لرؤية عبد الناصر ، للنظام الدولي العام ، هي نظرته للنظام باعتباره نظاماً مركباً من مجموعة من النظم الفرعية الاقليمية ذات العلاقة الوثيقة بالنظام العام من حيث ارتباط التفاعلات الصراعية في النظام العام بتفاعلات النظم الفرعية . وقد ركز عبد الناصر بالذات على النظامين الفرعيين في الشرق الأوسط وأفريقية .

على مستوى الشرق الاوسط ، أدرك عبد الناصر منذ البداية التناقضات الرئيسية بين التيار القومي وتيارات الصهيونية والاستعمار والشيوعية . ففي مقدمة كتبها في آذار / مارس سنة ١٩٥٤ لأولى حلقات سلسلة اخترنا لك ، كتب عبد الناصر :

« إن المعركة بيننا وبين الصهيونية لم تنته بعد ، بل لعلها لم تبدأ بعد . فإن لنا ولها غداً قريباً او غداً بعيداً نغسل فيه عاراً ونحقق فيه امنية ونسترد حقاً . إن بيننا وبين الاستعمار معركة قد بدأت في بعض الميادين ، ولكن معارك في ميادين اخرى لم تبدأ بعد بيننا وبينه . . وإن نزعات آثمة وأفكاراً شريرة ومذاهب مدمرة تزحف اليوم الى عقولنا وقلوبنا من بلاد قريبة او بلاد بعيدة لتحطم في نفوسنا الايمان بالمثل الإنسانية الرفيعة . . . »[١٣] .

بعد حوالى خمس سنوات ، أعاد عبد الناصر تأكيد اقتناعه بالتناقض الرئيسي في المنطقة العربية ، بين القومية العربية من ناحية والصهيونية والاستعمار والشيوعية من ناحية اخرى . التناقض مع الصهيونية هو تناقض قومي إقليمي يدور حول إقليم فلسطين ، والتناقض الثاني هو تناقض سياسي اقتصادي يدور حول قضية الاستقلال والتبعية ، أما التناقض مع الشيوعية فهو يدور حول قضية القومية والوحدة : « الصراع الأول هو صراع القومية مع الصهيونية التي ترى في القومية العربية عقبة ضد أطماعهم في التوسع ، وتحقيق حلمهم في خلق ملك إسرائيل من النيل الى الفرات . والعقبة الأخرى هي الدول الاستعمارية ومحاولاتها في وضع هذه المنطقة ، ووضع البلاد العربية داخل مناطق النفوذ الغربية . والعامل الجديد هو نشاط الأحزاب الشيوعية في هذه المنطقة من أجل طعن القومية العربية وتصفية القومية العربية حتى يخلو الجو للشيوعية لتسيطر على هذه المنطقة من العالم العربي »[١٤] .

---

(١٣) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الأول : ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ يناير ١٩٥٨ ، ص ٦٤ ـ ٦٥ .

(١٤) « الجيش الوطني يعمل لتحقيق اهداف الشعب ، خطاب الرئيس بمناسبة حفل تكريم الضباط الخريجين في الكلية الحربية بتاريخ ٢٥ نيسان / ابريل سنة ١٩٥٩ » ، المصدر نفسه ، القسم الثاني : فبراير ١٩٥٨ ـ يناير ١٩٦٠ ، ص ٤٣٣ .

وابتداء من الانفصال السوري سنة ١٩٦١ ، بدأ عبد الناصر يدرك تناقضاً مركزياً واحداً في النظام الاقليمي للشرق الاوسط ، وهذا التناقض بين القوى الثورية العربية ذات الانتماء القومي من جانب ، والقوى الاستعمارية ـ الصهيونية والرجعية العربية من جانب آخر . هذا التناقض ـ في نظر عبد الناصر ـ كان يتسم بخصيصتين أساسيتين : الاولى ، انه ليس تناقضا مؤقتا ، ولكنه تناقض رئيسي دائم مستمر لمدة طويلة ، بمعنى انه يحدد الحركة السياسية في المنطقة العربية لفترة تاريخية معينة (١٥) . والثانية ، هي ان الطرف المعادي ، رغم تعدد مكوناته ، فإنه يكوّن وحدة متناسقة تناسقاً طبيعياً لا تتناقض ومصالح أطرافها . فهناك انسجام طبيعي بين مصالح وسياسات الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية .

على مستوى النظام الفرعي الاقليمي الأفريقي ، لم يكن التحليل الناصري لطبيعة التفاعلات الدولية مختلفاً ، الى حد كبير ، عن تحليله لتفاعلات الشرق الأوسط . طبقاً للتحليل الناصري ، فإن النظام الدولي الأفريقي ، يقوم على التناقض بين حركات التحرر من ناحية ، وظواهر التوطن الاستعماري ، وسياسات القوة ، والقمع الاجتماعي ، والفصل العنصري في جنوب القارة من ناحية اخرى . وقد حرص عبد الناصر على ان يؤكد هذا التحليل في كل خطاباته امام مؤتمرات منظمة الوحدة الأفريقية ، واتصالاته مع حركات التحرر الأفريقية . ففي خطابه أمام مؤتمر القمة الافريقي الأول المنعقد في أديس أبابا في ٢٤ أيار / مايو سنة ١٩٦٣ قال :

« إننا نمارس صراعنا من اجل تطوير الحياة في مواجهة تيارات عنيفة . هناك القوى صاحبة المصالح في فرض التخلف علينا، وهي لا تتورع عن المضي الى حد تحريض الأخ على أخيه بزرع الشكوك لكي تترك حصاد الكراهية . وهناك تيارات الحرب الباردة وشدها وجذبها . ثم نحن نعيش في عالم تلاشت فيه المسافات بسبب التقدم العلمي الكبير خصوصاً في وسائل المواصلات ، الأمر الذي نقل معارك الحرب الباردة الى بيوتنا نفسها » (١٦) .

وفي رسالته الموجهة الى شعوب افريقية بمناسبة « يوم تحرير افريقية » في ١٧ ايلول / سبتمبر سنة ١٩٦٣ قال : « العالم اليوم يشهد مرحلة خطيرة من مراحل هذا الصراع تتمثل فيها جميع العقد والرواسب الاستعمارية التي يكتسحها اليوم زحف الشعوب الافريقية ، ذلك هو الصراع القائم بيننا ونحن أحرار شعوب العالم من تشبث الاستعمار البرتغالي بمراكزه المنهارة والحكم القائم على جريمة التفرقة العنصرية في جنوب افريقية وروديسيا » (١٧) .

الخصيصة الثالثة للنظام الدولي ـ طبقاً للتحليل الناصري ـ هي ان الصراع الدولي هو

---

(١٥) المصدر نفسه ، القسم الثاني : فبراير ١٩٥٨ ـ يناير ١٩٦٠ ، ص ٢٣٦ ، والقسم الرابع : فبراير ١٩٦٢ ـ يونيو ١٩٦٤ ، ص ٣٤٠ و ٤٥٩ ـ ٤٦٠ .

(١٦) المصدر نفسه ، القسم الرابع : فبراير ١٩٦٢ ـ يونيو ١٩٦٤ .

(١٧) « خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في جامعة الاسكندرية في ٢٨ حزيران / يونيو ١٩٦٣ » ، المصدر نفسه ، القسم الرابع : فبراير ١٩٦٢ ـ يونيو ١٩٦٤ .

مباراة لا صفرية ، بمعنى انه ليس هناك في الصراع الدولي منتصر او مهزوم ، فإما ان تكسب كل الدول في الصراع ، اذا تعاونت ، واما ان تخسر كل الدول ، إذا ما نشبت حرب عالمية ثالثة . عبد الناصر كان يرى ، انه نتيجة تطور أسلحة الدمار النووية الشاملة ، فإن اي صراع دولي مسلح سيؤدي الى تدمير شامل ، لن ينتج عنه انتصار لطرف على حساب الطرف الآخر . وبالتالي فإنه إما ان يتعاون الجميع او يخسر الجميع :

« السلام في العالم خصوصاً بعد وجود الاسلحة ذات التدمير الشامل ، ضرورة لأمن المستقبل ، لأن الحرب إذا قامت بين الدول الكبرى فلن تنجو منها أي دولة ، ولن ينجو منها أي شعب »[١٨] .

وعلى العكس ، كان عبد الناصر يرى الصراع الاجتماعي ، والصراع الاقليمي العربي - الاسرائيلي كمباراة صفرية ، بمعنى انه من المحتم ان يكسب طرف على حساب الآخر . أي ان حاصل الصراع يساوي صفراً ، حيث ان مكسب اي طرف هو مساو لخسارة الطرف الآخر . فالبورجوازية والطبقة العاملة لا يمكنهما ان تتعايشا معاً ، والقومية العربيةواسرائيل لا يمكنهما الوصول الى تسوية على أساس إقرار الأمر الواقع . فالوحدة على الجانب العربي ، تعني هزيمة لاسرائيل والاستعمار ، وأي مكسب على الجانب العربي ، يعني هزيمة لاسرائيل والاستعمار ، وأي مكسب لاسرائيل (كصفقة الأسلحة الألمانية سنة ١٩٦٥) هو خسارة للعرب .

الخصيصة الرابعة للنظام الدولي ، هي النظرة الى النظام على انه في حال استقرار عند وضع الصراع ، فالنظرة الصراعية للنظام الدولي ، لم تكن تعني عند عبد الناصر ، ان النظام الدولي لا يتضمن قوى بنيانية ضخمة تدفعه نحو الاستقرار . فاستقرار النظام الدولي ، يعني استمرار الخصائص الأساسية للنظام ، وعدم احتمال حدوث حرب نووية من شأنها تغيير طبيعته . طبقا لعبد الناصر ، فإن العلاقات الدولية الأساسية بين الكتلتين الشرقية والغربية ، محكومة بميزان الرعب النووي ، بمعنى قدرة الدولتين على توجيه الضربة الثانية ، مما يقلل من احتمال الحرب العالمية النووية ، او تغير النظام الدولي تغيراً جوهرياً .

الملاحظة الخامسة والأخيرة ، تتعلق بمفهوم عبد الناصر لبنيان النظام الدولي . ففي بداية احتكاكه بالعالم الخارجي ، كان عبد الناصر ينظر الى النظام الدولي باعتباره نظاماً اوليجاركياً يقوم على القطبية الثنائية الجامدة ، حيث ان النظام كان منقسماً بين « دول الستار الحديدي تحت السيطرة الشيوعية ، ودول الغرب تحت الاستعمار »[١٩] .

---

(١٨) « خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في جامعة الاسكندرية في ٢٨ تموز / يوليو ١٩٦٣ » ، المصدر نفسه ، القسم الرابع : فبراير ١٩٦٢ - يونيو ١٩٦٤ ، ص ٤١٧ .

(١٩) « مصر كانت دائما مقبرة الغزاة ، ألقي في المقر الرئيسي لهيئة التحرير مساء ٥ أيلول / سبتمبر ١٩٥٤ في الاجتماع الكبير الذي انعقد لمناقشة اتفاقية الجلاء » ، المصدر نفسه ، القسم الأول : ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - يناير ١٩٥٨ ، ص ٢١٦ .

بـدءاً من حرب السـويس سنة ١٩٥٦ ، بـدأ عبد النـاصر ينـظر الى النـظام الـدولي لا باعتباره نظاماً تحكمه القوتان العظميان فقط، وانما ايضا كنظام توجد فيه مجموعة من القوى الوسيطة (غـير المنحازة) ، التي تقـوم بدور الـوساطـة الدوليـة لتخفيف حدة التـوتر الـدولي بالتنسيق مع المنظمة الدولية العـالمية [٢٠] . في أواسط الستينـات حدث تغـير آخر في التحليـل الناصري لهيكل النظام الدولي قوامه اعتبار النظام قائما على هيكـل تعدد الأقـطاب بمعنى تفتت الكتل الدولية ، وزيادة تلاحم القوى الوسيطة ، وتعدد مراكز القوى العالمية .

ما هي نتائـج هذه التحليـلات بالنسبـة للسياسـة الخارجيـة الناصـرية ؟ ان وعي عبـد الناصر بوجود تناقضات أساسية في العالم الخارجي ، دفعـه الى اتباع سيـاسة خـارجية نشيـطة قوامها تكتيـل القوى الـوسيطة والثـورية ، في النـظام الدولي ، لحـل التناقضـات العالميـة من ناحية ، ولكسب الصراع مع التناقض الإقليمي من ناحيـة اخرى . فـالزعيم السيـاسي الذي ينظر الى النظام الدولي باعتباره نظاماً يقوم على الانسجام الـطبيعي وعدم التنـاقض (كأنصـار المدرسة المثالية) ، لا يتجه ـ في الأغلب ـ الى لعب دور نشيط في العالم الخارجي . من ناحيـة اخرى ، فإن الوعي باستقرار النظام وعدم قدرة الـدول الكبرى عـلى التحكم النهائي بمصـائر الدول الوسيطة والصغرى ، دفعه الى رفض سياسـة الاحلاف . عبـد النـاصـر لم ينظر الى أي كتلة دولية باعتبارها المحدد الرئيسي لنتيجة الصراع العـالمي او الإقليمي ، كما أنـه استثنى من حساباته تقريباً ، احتمال التغير الرئيسي في النظام الدولي نحو سيطرة كـاملة للدول الكبرى ، والحرب الشاملة التي تهدد كيان الدول الوسيـطة والصغرى . وبـالتالي ، فـإن مبرر الانضـواء تحت لواء الأحلاف يصبح غير ذي موضوع . ففي مقابلة له مع جريدة **إطلاعـات** الايرانيـة في ١٣ شباط / فبراير سنة ١٩٥٥ رفض عبد الناصر حجج دلاس التي قدمها لتبرير انضـواء العرب تحت لواء الاحـلاف بدعـوى ان الدول الشيـوعية هي عنصـر عدم استقـرار في النظام الدولي . وبرر عبد الناصر رفضه لمنطق دلاس ، باستقـرار النظام الـدولي ، وانعدام احتمـال الحرب العالمية [٢١] .

١ ـ مصادر الصراع الدولي

من المعروف ان هناك أربع مدارس في تحليل مصادر الصراع الدولي : **المدرسة الاولى** تـرى ان الطبيعـة البشريـة وغرائـزها العـدوانية الأصيلة هي المحـرك الـرئيسي للصـراع بـين الدول ، وينتمي الفيلسوف سبينوزا الى هذه المدرسة . اما **المدرسة الثانية** فترى ان الهيكل الداخلي للدول وعدم التوازن الذي يميزها ، هما مصدر الصراع الـدولي . فالمـدرسة المـاركسية مثلا ترى ان تناقض النظام الرأسمالي هو ـ في النهايـة ـ الدافـع الرئيسي للحـروب الدوليـة .

---

(٢٠) المصدر نفسه، القسم الثاني: فبراير ١٩٥٨- يناير ١٩٦٠، ص ١٥٤، والقسم الرابع: فبراير ١٩٦٢- يونيو ١٩٦٤، ص ٤٥٦ .

(٢١) المصدر نفسه، القسم الاول: ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - يناير ١٩٥٨، ص ٢٧٥ .

واما المدرسة الثالثة ، فترى ان الطبيعة الفوضوية للتفاعلات الدولية ، بمعنى عدم وجود سلطة عليا تحكم سير النظام ، هي المحرك الرئيسي للصراع الدولي ، بينما ترى المدرسة السلوكية ان مصدر الصراع الدولي لا يكمن في قوى بنيانية وإنما في سوء الادراك المتبادل بين قادة الدول misperception .

جمع عبد الناصر بين المدرستين الأخيرتين في تفسيره لمصادر الصراع في النظام الدولي . فلقد حدد مصدر الصراع الدولي بمجموعة السياسات التي تتبعها الدول ، مستغلة عدم وجود سلطة عليا في النظام الدولي . معظم الصراعات الدولية في نظر عبد الناصر تعود الى تنافس القوى الكبرى على مناطق النفوذ من خلال سياسة الاحلاف العسكرية وسباق التسلح ، والى السياسات الاستعمارية التقليدية والجديدة في مواجهة حركات التحرر الوطني ، والى عدم اكتراث الدول الكبرى بتزايد الهوة بين العالم الثالث الفقير والعالم الغني[٢٢]. وبالاضافة الى ذلك، فهناك مجموعة العمليات النفسية التي تعتمل في صدور القيادات السياسية الدولية واهمها سوء فهم اهداف ونيات الطرف الآخر، او تضخيم مدى عدوانية الطرف الآخر، وهذه كلها مجموعة من العمليات الناشئة عن عدم وجود اتصالات كافية بين تلك القيادات[٢٣].

اهمية تحديد مفهوم عبد الناصر لمصادر الصراع الدولي بهذا الشكل ، هي ان هذا المفهوم ذو أهمية بالغة في تحديد حجم كبير من سياسته الخارجية ، وبالذات فيما يتعلق بالسعي لتحقيق السلام الدولي . فتحديد الصراع الدولي على انه كامن في هياكل الدول الداخلية من شأنه اتباع سياسة خارجية راديكالية قوامها تغيير هياكل الدول اولا . كما هو الحال في الماركسية البلشفية ، ولكن تحديد مصادر الصراع في فوضوية النظام الدولي وعدم الاتصال بين القيادات ، من شأنه ان يولد الدافع لاتباع سياسات معتدلة قوامها تقوية السلطة العليا في النظام الدولي ، او خلقها ان لم تكن قد وجدت ، وتشجيع التفاوض بين القيادات ، أي الحفاظ على النظام وتطويره وليس تغييره ، كما هو الحال في شأن عبد الناصر .

٢ ـ شروط تحقيق السلام الدولي

اذا كانت تلك هي نظرة عبد الناصر للعالم الخارجي ولمصدر الصراع فيه ، فكيف يمكن ـ من وجهة نظر عبد الناصر ـ حل تلك الصراعات وتحقيق السلام الدولي ؟ ظل تفكير عبد الناصر المعرفي في هذه الخصوصية تقليديا طوال فترات حياته . فعبد الناصر لم يعتقد إطلاقا

---

(٢٢) « خطاب الرئيس في دور الانعقاد الثالث لمجلس الأمة في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٥ ، » المصدر نفسه، القسم الخامس: يوليو ١٩٦٤ـ يونيو ١٩٦٦ ، ص٤٤٩ .

(٢٣) « خطاب الرئيس في مؤتمر الدول غير المنحازة المنعقد في بلغراد في ١ايلول / سبتمبر ١٩٦١، » المصدر نفسه، القسم الثالث: فبراير ١٩٦٠ـ يناير ١٩٦٢، ص ٥١٦ .

ان طريق تحقيق السلام الدولي هو باحداث تغيير جذري في النظام ، سواء تحطيم العلاقات الدولية البورجوازية وانتصار الشيوعية كما يرى الماركسيون ، او تحطيم الشيوعية وانتصار العالم الرأسمالي ، كما كان جون فوستر دلاس يعتقد بالنسبة لعبد الناصر ، فإن طريق تحقيق السلام الدولي هو في وضع ضوابط على حركة النظام الدولي وليس تغييره - system regulation . ففي رسالة وجهها عبد الناصر بمناسبة الذكرى العاشرة لانشاء الأمم المتحدة في ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٥٤ دعا الى تعديل العقائد التي يقوم عليها القانون الدولي ، بحيث تدخل حقوق الانسان كجزء رئيسي من الكيان القانوني الدولي :

« يقتضي الواجب بذل جهود مشتركة لتعديل العقائد الأساسية التي يقوم عليها الكيان القانوني الدولي في الوقت الحاضر . إن وحدة بني الانسان خليقة بألا تتلاءم وأسباب التمييز المصطنع بين فريق من الناس ، يخضع لنظام الحماية او سلطان الاستعمار وحقوق احدى الدول في الاستمتاع بالحرية والمساواة في السيادة . إن وحدة حقوق الانسان يجب ان تمهد السبيل لعقيدة شاملة تقوم على الايمان بالديمقراطية على ان يكون لهذا الايمان أثر موحد في العلاقات الوطنية الدولية .. إن الاعتراف بحق الناس جميعاً ، رجالاً ونساء ، في الحرية بغض النظر عن اجناسهم ومنشئهم هو بمثابة الدعامة الأساسية للسلام والرخاء » [٢٤] .

كذلك في خطابه امام مجلس برلمان الهند في ١٩٥٥/٤/١٤ ، دعا عبد الناصر الى « عقد اجتماعات دولية تساعد على دعم علاقات الود وتقوية أواصر الصداقة بين الشعوب على أساس الحرية والعدالة وحق كل أمة في تقرير مصيرها » [٢٥] .

كان عبد الناصر يعتقد انه طالما ان جزءاً كبيراً من الصراع الدولي على مستوى علاقات الدول الكبرى ناتج عن سوء الادراك والفهم لأهداف ونيات الأطراف الأخرى ، فإنه من الطبيعي ان يكون الاتصال والتفاوض المباشر بين الدول هما طريق تحقيق السلام الدولي . ففي خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٦٠/٩/٢٧ ، دافع عبد الناصر عن التشاور والتفاوض بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كوسيلتين لإجهاض الحرب الباردة ، وتخفيف حدة سوء الادراك المتبادل بين خروتشوف وايزنهاور : « إن توسيع نطاق التشاور والاتصال هو في حد ذاته مساهمة ايجابية في مواجهة الحدة والتوتر. كذلك فاننا نرى ان اجراء المشاورات والاتصالات في نطاق الأمم المتحدة هو بمثابة محاولة لوضع ضمان يمنع ايا منا من ان يختط لنفسه بعيدا عن المجموعة الدولية - طريقا يشرد اليه» [٢٦] .

وفي مؤتمر صحافي عالمي في ١٩٦٣/١٠/١ ، اعاد عبد الناصر تأكيده على الاتصالات بين قيادات الدول الكبرى ، كأداة لحل الصراع الدولي : « الخطوات العاجلة التي نعتقد انه من الضروري اتخاذها لتخفيف حدة التوتر العالمي هي زيادة الالتقاءات والاتصالات بين رؤساء الدول في المعسكرين . إن أي اجتماع قد يساعد على التفاهم اكثر من التقارير وتبادل الرسائل ، وهذه الاجتماعات تساعد قادة الدول على التعرف ببعضهم البعض ، وفهم ما يدور برؤوس بعضهم . وجزء كبير جداً من التوتر

(٢٤) المصدر نفسه ، القسم الاول: ٢٣ يوليو ١٩٥٢- يناير ١٩٥٨ ، ص ١٥٠ .

(٢٥) المصدر نفسه، القسم الاول: ٢٣ يوليو ١٩٥٢- يناير ١٩٥٨ ، ص ٣٠ .

(٢٦) المصدر نفسه، القسم الثالث: فبراير ١٩٦٠- يناير ١٩٦٢ ، ص ٢٣٨ .

القائم في العالم قائم على أسس من الحاجة الى الفهم ومن الشك وعدم الثقة »[٢٧] .

بالاضافة الى ذلك ، فقد قدم عبد الناصر مجموعة من الأدوات قوامها الأقلمة التدريجية المنظمة للتفاعلات الدولية عن طريق تقوية الأمم المتحدة ، نزع السلاح ، تصفية الاستعمار ، وإزالة مصادر عدم المساواة في العلاقات الدولية ، وإقرار مبادىء العدالة في العلاقات بين الدول . ففي خطابه امام مؤتمر باندونغ في ١٩ نيسان / أبريل سنة ١٩٥٥ قدم عبد الناصر خمسة شروط أساسية لتحقيق السلام العالمي وهي :

الشرط الاول : نجاح الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتنظيم وتحديد وتخفيض القوات المسلحة والتسليح ، وكذلك القضاء على الأسلحة ذات التدمير الشامل .

الشرط الثاني : تمسك هيئة الأمم بالميثاق ومبادئه .

الشرط الثالث : احترام الدول لالتزاماتها الدولية .

الشرط الرابع : توقف ألاعيب الضغط السياسي ، التي تعمل بها الدول الكبيرة ، على استخدام الدول الصغيرة .

الشرط الخامس : تصفية الاستعمار[٢٨] .

وفي خطابه امام المؤتمر الأول للدول غير المنحازة المنعقد في بلغراد في ١٩٦١/٩/١ أعاد عبد الناصر تأكيد المبادىء نفسها كشروط لحل الصراع الدولي العام :

١ ـ ترك الفرصة للمفاوضات الهادئة على أعلى المستويات .
٢ ـ بذل كل الجهود لتمكين الأمم المتحدة من أداء رسالتها .
٣ ـ اتاحة فرصة التقدم امام الشعوب النامية وتضييق الفجوة بين الشمال والجنوب .
٤ ـ مواصلة دور الدول غير المنحازة .
٥ ـ تصفية الاستعمار[٢٩] .

بالاضافة الى ذلك ، كان عبد الناصر يرى ان السلام الدولي يتحقق على أساس مبادىء العدالة ، فالسلام ليس مجرد الامتناع عن استخدام القوة ، وإنما هو قيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على الاحترام والمساواة بين الشعوب . أي ان عبد الناصر كان يتبنى المفهوم الايجابي للسلام الذي يربط السلام بالعلاقات الودية . بيد انه بالاضافة الى العلاقات الودية العادية ، فان « السلام يتطلب وجود مفهوم حقيقي يقوم على العدل . العدل وحده هو الذي يصنع السلام الدائم »[٣٠] وبالتالي فان اقامة العلاقات الطبيعية بين الدول ـ طبقاً للتحليل الناصري ـ

---

(٢٧) المصدر نفسه ، القسم الرابع : فبراير ١٩٦٢ ـ يونيو ١٩٦٤ ، ص٤٥٧ .

(٢٨) المصدر نفسه ، القسم الأول : ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ يناير ١٩٥٨ ، ص٣٠٤ ـ ٣٠٦ .

(٢٩) المصدر نفسه ، القسم الثالث: فبراير ١٩٥٨ ـ يناير ١٩٦٢ ، ص ٥١٧ ـ ٥١٩ .

(٣٠) « خطاب الرئيس في مؤتمر الدول غير المنحازة المنعقد بالقاهرة في ٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٤ ، » المصدر نفسه ، القسم الخامس : يوليو ١٩٦٤ ـ يونيو ١٩٦٦ ، ص٥٣ .

يفترض مراعاة مبادىء العدالة في تسوية الخلافات اولا . العلاقات الودية هي ختام للتسوية العادلة للصراع ، وليست مقدمة لها ، ولذلك نراه في خطابه امام المؤتمر الثاني للدول غير المنحازة المنعقد بالقاهرة سنة ١٩٦٤ يعيد تأكيد مبادىء حل الصراع الدولي ، باعتبارها مبادىء تحقيق العدالة الدولية وهي (٣١) :

١ ـ الاستعمار بجميع أشكاله القديم والحديث يجب ان يزول ، ويشمل ذلك سياسة القمع المسلح ، الأحلاف العسكرية ، الاستيلاء على أراضي الشعوب والتمييز العنصري .

٢ ـ الفوارق المؤلمة بين الشعوب يجب ان تضيق عن طريق :

ـ مراجعة عقود الامتيازات القديمة ـ رفع اسعار المواد الخام لتناسب اسعار المواد المصنوعة ـ تعاون الدول المتقدمة مع الدول النامية .

٣ ـ توقف عمليات تعرض القوى الكبرى للتطور التاريخي للدول النامية .

٤ ـ تعديل ميثاق الأمم المتحدة بحيث يشمل التطورات الدولية الجديدة .

٥ ـ نزع السلاح الكامل والنهائي .

لم يكن عبد الناصر يعتقد ان تلك الأدوات نفسها صالحة لتسوية الصراع الاقليمي العربي ـ الاسرائيلي ، على الأقل في المدى القصير . فعبد الناصر لم ينظر الى التفاوض والاتصال باعتبارهما حلاً للصراع ، ولم ينظر الى نزع السلاح كأداة لتسوية الصراع . كانت وجهة نظر عبد الناصر ان اسرائيل تطالب بالمفاوضات دون ان تلتزم مسبقاً بمبادىء أساسية للحل العادل (وهي قرارات الأمم المتحدة) كوسيلة دعائية تحاول بها التمويه على القضايا الأساسية . حل الصراع ، في نظر عبد الناصر ، لم يكن يتطلب المفاوضات ، لأن الحل موجود فعلاً في القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة (٣٢) . تحقيق السلام العربي ـ الاسرائيلي كان يتطلب ـ في نظر عبد الناصر ـ السماح للشعب الفلسطيني المشرد بالعودة الى وطنه ، ومعاملة الفلسطينيين الواقعين تحت الحكم الاسرائيلي معاملة عادلة (٣٣) .

كذلك ، فعبد الناصر لم ير في نزع السلاح شرطاً مبدئياً لتحقيق السلام العربي ـ الاسرائيلي قبل تسوية القضايا الأساسية للصراع . عبد الناصر كان يرى ان اسرائيل لن تعدم وسائل شراء السلاح ، وبالتالي فان ضبط تدفق السلاح الى الشرق الأوسط سيكون موجهاً اساساً ضد العرب وليس اسرائيل . « بالنسبة لسباق التسلح فنحن لا نؤمن بأي حديث عن نزع السلاح او تحديده في منطقة الشرق الأوسط . فقد علمتنا التجارب خصوصاً سنة ١٩٤٨ ان اسرائيل سوف تحصل دائما على ما تريد من سلاح في سنة ١٩٤٨ فرضت الأمم المتحدة حظراً على تصدير الأسلحة الى الشرق الأوسط ولم

---

(٣١) المصدر نفسه .

(٣٢) « حديث الرئيس في اول ايار / مايو ١٩٦٥ ، » المصدر نفسه ، القسم الخامس : يوليو ١٩٦٤ـ يونيو ١٩٦٦ ، ص ٢٧٤ .

(٣٣) « حديث الرئيس الى التلفزيون الالماني ، » المصدر نفسه ، القسم الخامس : يوليو ١٩٦٤ـ يونيو ١٩٦٦ ، ص٤٦ .

نكن قادرين على شراء المدافع الصغيرة ، وكانت اسرائيل تحصل على الدبابات » [٣٤] .

ولعل الجدول رقم (٢) يوضح بطريقة كمية ، تقدير عبد الناصر لأدوات حل الصراع الدولي والاقليمي . الواضح من الجدول رقم (٢) ان الاتصال والتفاوض الدوليين كانا الأداة الرئيسية التي قدمها عبد الناصر لحل الصراع الدولي عموماً ، يلي ذلك إقرار مبادىء العدالة السياسية الدولية .

جدول رقم (٢)
أدوات حل الصراع الدولي كما تصورها عبد الناصر

القضايا / أداة الحل	الاتصال والتفاوض	ازالة(*) ظواهر محددة	المساواة الاقتصادية الدولية	العدالة السياسية الدولية	المجموع
العلاقات مع الغرب	١	١	١	٣	٦
العلاقات مع العالم الثالث	٣	١	٢	٣	٩
العلاقات بين العرب	٤		١		٥
الصراع العربي ـ الاسرائيلي	-			٢١	٢١
السياسة الخارجية العامة	٢٥	١٨	١٤	١٥	٧٢
المجموع	٣٣	٢٠	١٨	٤٢	١١٣

البيانات في هذا الجدول تشمل وثائق عبد الناصر ما بين عامي ١٩٥٧ ـ ١٩٧٠
(*) كنزع السلاح وتصفية الاستعمار وإزالة التفرقة العنصرية .

٣ ـ دور مصر في النظام الدولي

من المتفق عليه بين دارسي السياسة الخارجية ان مفهوم صانع القرار للدور السياسي الخارجي لدولته ، هو احد المحددات الرئيسية للسياسة الداخلية لدولته . فالأستاذ هولستي مثلا يرى ان السلوك الحكومي يمكن تفسيره الى حد كبير بالرجوع الى مفهوم صانعي القرار لدور دولتهم في النظام الاقليمي والنظام العالمي [٣٥] . فما هو مفهوم عبد الناصر لدور مصر في النظام الدولي ؟

(٣٤) « حديث الرئيس مع روبرت ستفنس محرر الاوبزرفر في ٥ تموز/ يوليو ١٩٦٤ »، المصدر نفسه ، القسم الخامس: يوليو ١٩٦٤ ـ يونيو ١٩٦٦ ، ص ٨ .

(٣٥) K. Holsti, National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy,» *International Studies Quarterly*, vol. 14 (1970), pp. 233 - 359.

جدول رقم (٣)
أدوار السياسة الخارجية المصرية كما تصورها عبد الناصر

الدور / القضايا	قائد اقليمي	مستقل نشيط	معاد للاستعمار	قائد التكامل	قائد التنمية	نموذج إقليمي	صانع سلام	وسيط دولي	المجموع
القضايا الداخلية	٢	٢١	١٠	١	١	١	٢		٣٨
العلاقات مع الغرب	٢	٣٥	٤	١			١		٤٣
العلاقات مع الشرق		٧	١						٨
العلاقات مع العالم الثالث	٣		١٨		٥				٢٧
العلاقات مع العرب	٣٥	١٢	٧٦	١٨	١٦	٦	٣		١٦٦
الصراع العربي ـ الاسرائيلي	٧	٢٢	١٢	٢			٢		٤٥
السياسة الخارجية العامة	٥	١٠١	١٨	٣		٤	٢٦	٤	١٦١
المجموع	٥٤	١٩٨	١٣٩	٢٥	٢٢	١٢	٣٤	٤	٤٨٨

البيانات في هذا الجدول تشمل وثائق عبد الناصر ما بين عامي ١٩٥٧ ، ١٩٧٠ .

بتأمل الجدول رقم (٣) يتضح ان النظام الاقليمي العربي كان يعتبر بمثابة المجال الرئيسي لدور مصر السياسي الخارجي ، يليه النظام الدولي العام ، حيث يمثل النظام العربي ٣٥ بالمائة من مجموع الفقرات التي ذكرها عبد الناصر مشيرا الى دور مصر الخارجي ، ويمثل النظام الدولي العام ٣٤ بالمائة من تلك الفقرات . في النظام العربي كان عبد الناصر يرى مصر على انها تلعب دور المحرر من الاستعمار ، والقائد الاقليمي ، وقائد حركة التكامل العربي ، بينما كان يرى دور مصر في النظام الدولي العام على انه دور « الاستقلال النشيط » اي دور عدم الانحياز وصنع السلام . كذلك فان دور « الاستقلال النشيط » كان هو الدور الرئيسي الذي تصور عبد الناصر ان مصر تلعبه . فالفقرات التي ورد بها هذا الدور تمثل ٣٨ بالمائة من الفقرات التي تشير الى دور مصر الخارجي ، يليه في المرتبة دور المعادي للاستعمار ويمثل ٣٠ بالمائة من الفقرات ، يليه دور القيادية الاقليمية (١٢ بالمائة) ، وصانع السلام (٧ بالمائة) .

في كتابه فلسفة الثورة ، عرف عبد الناصر دور مصر في العملية السياسية الدولية ، على انه يقع في ثلاث دوائر : الدائرة العربية ، الدائرة الافريقية ، والدائرة الإسلامية . دور مصر الطبيعي الرئيسي ، بحكم موقعها وثقافتها ، يقع في الدائرة العربية : « إن ظروف التاريخ ايضا مليئة بأدوار البطولة المجيدة التي لم تجد بعد الأبطال الذين يقومون بها على مسرحه . ولست ادري لماذا يخيل الي ان هذا الدور قد أرهقه التجوال في المنطقة الواسعة الممتدة في كل مكان حولنا ، قد استقر به المطاف متعباً

منهوك القوى على حدود بلادنا يشير الينا ان نتحرك ، وان ننهض بالدور ونرتدي ملابسه فإن احدا غيرنا لا يستطيع القيام به » (٣٦) .

الواقع ان اهتمام عبد الناصر بالدور المصري في الدائرة العربية ، كانت تفرضه اعتبارات لا تتعلق برؤيته لحركة التحرر من الاستعمار فقط ، ولكن ايضا بنظرته الى القومية العربية كجزء أساسي من الأمن القومي المصري . لقد نظر عبد الناصر الى القومية العربية كمتغير لا غنى عنه لحماية الأمن المصري ، باعتبارها أداة دفاعية ضد المحاولات الاستعمارية للغزو ، ولحماية استقلال مصر السياسي . منطق عبد الناصر في ذلك كان يتأسس على ان دور مصر النشيط في النظام العربي من شأنه ان يجبر المعتدي على توزيع قواته على جبهات متعددة مما يؤدي الى تشتيت قواه .

« دعوة القومية العربية ، فضلا عن كل ما لها من جذور جغرافية وتاريخية وروحية ، هي في الوقت نفسه حل عسكري للدفاع عن بلدان العالم العربي . ولو ان غازياً أراد ان يوجه قوته الى دولة من الدول القريبة على حدة ، وبمعزل عن الأمة العربية كلها لكفاه ان يوجه لغزوها مائة الف او مائتي الف او حتى ثلاثمائة الف جندي . ولكن في حال وجود تضامن عربي ، وهو أساس القومية العربية ، اذن لكان في حاجة الى ملايين الجنود ، لأن جبهة القتال ستتسع عليه ، إنه لن يواجه بلدا بمفرده ، وإنما سيواجه منطقة بأسرها » (٣٧) .

نظر عبد الناصر الى الوطن العربي لا باعتباره مجرد امتداد جغرافي شأنه شأن أي منطقة جغرافية ، كما كان دلاس ينظر اليه ، ولكن باعتباره متضمناً أمة ذات مقومات قومية ومصالح محددة مشتركة وأولويات أمن ، الخطر الرئيسي الذي يحدق بهذه الامة ـ في نظر عبد الناصر ـ هو الخطر الاسرائيلي ، وليس الخطر التوسعي السوفياتي ، كما حاول دلاس ان يقنع عبد الناصر . من هنا يتعين خلق كيان عربي مستقل قوي تكون له السيطرة الكاملة على سياسته الداخلية والخارجية (٣٨) ، لا الانضمام الى نظام الشرق الأوسط الذي يتجاهل الخطر الاسرائيلي المحدق ، ويوجه أنظار العرب الى خطر بعيد الاحتمال .

في إطار نظام الدفاع العربي ، يمكن ان تلعب مصر دوراً قياديا للدفاع عن العرب ، وقيادتهم نحو التكامل .

دور مصر الاقليمي ، كما حدده عبد الناصر في أوائل الخمسينات في حديث مهم في ١٩٥٤/٨/٣٠ ، هو ان تكون محوراً لأي نظام دفاع عن الشرق الأوسط ، مثلما ان الهند هي

---

(٣٦) جمال عبد الناصر ، فلسفة الثورة (القاهرة : دار القاهرة للطباعة ، [د . ت .]) ، ص ٦٢ - ٦٣ .

(٣٧) «حديث الرئيس عبد الناصر الى وليام ستريجر محرر جريدة كريستيان ساينس مونيتور في ٢ شباط/ فبراير ١٩٥٩ ،» مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الثاني : فبراير ١٩٥٨- يناير ١٩٦٠ ، ص ٢٦٤ .

(٣٨) « الدفاع عن الشرق الاوسط يجب ان ينبثق من المنطقة نفسها ، القيت في افتتاح الموسم الثقافي للقوات المسلحة في ٣١ اذار/ مارس سنة ١٩٥٥ ،» المصدر نفسه ، القسم الاول : ٢٣ يوليو ١٩٥٢- يناير ١٩٥٨ ، ص٢٩٣- ٢٩٤ .

محور الدفاع عن جنوبي آسيا (٣٩) وقد اعاد تأكيد هذا الدور طوال سني حياته ، ولم يتخل ابدا عن تشخيصه لدور مصر الاقليمي القيادي والدفاعي عن الوطن العربي ، حتى بعد هزيمة حزيران / يونيو سنة ١٩٦٧ .

فيؤكد : « ان الجمهورية العربية المتحدة تتحمل مسؤولياتها ، باعتبارها خط الدفاع الأول عن الأمة العربية » (٤٠) . وفي يوم الانفصال نفسه يعيد تأكيد هذا المعنى : « هذه الجمهورية كانت دائما طليعة الكفاح العربي ، وكانت دائما قاعدة للنضال العربي ، وستبقى بعون الله وبايمان الشعب طليعة للكفاح العربي » (٤١) .

من ناحية اخرى ، فان مصر تضطلع في النظام الاقليمي العربي بدور قائد حركة التكامل العربية ، والتنمية العربية ، بالاضافة الى كونها نموذجاً اقليمياً للتنمية الاقتصادية الاشتراكية . . فمصر تضطلع بمسؤولية التقريب بين الأقطار العربية من اجل بناء جماعة سياسية اقليمية عربية . في المرحلة الممتدة منذ توليه السلطة ، وحتى الوحدة المصرية السورية سنة ١٩٥٨ ، لم يكن عبد الناصر ينظر الى التكامل العربي السياسي كهدف رئيسي . فقد اكد مرارا انه لم يفكر في اي اتحاد فيدرالي او كونفيدرالي مع أي دولة عربية ، وانما كان يركز على « وحدة الافكار والعقائد وتقوية جامعة الدول العربية والايمان بالقومية العربية » (٤٢) . بعبارة اخرى ، فان دور مصر التكاملي ، ينحصر في تقوية التعاون الفكري بين الشعوب ، والتعاون السياسي بين الأقطار العربية . ولكن عقب الوحدة المصرية السورية ، بدأ عبد الناصر يطالب ببناء علاقات تكاملية سياسية رسمية بين الأقطار العربية ، وان تضطلع مصر بدور رئيسي في بناء تلك العلاقات . فيقول في حديث الى ازفستيا في ٧ شباط / فبراير سنة ١٩٦١ « سنبذل كل جهودنا لتوحيد الدول والشعوب العربية ، ومن اجل إعادة بناء الوطن العربي » (٤٣) . عقب الانفصال السوري ، اتخذ مفهوم عبد الناصر لدور مصر التكاملي الاقليمي بعداً نظرياً ، الا وهو « الاشتراكية العربية » . نظر عبد الناصر الى دور مصر ليس من منظور التكامل القومي فقط ، بل ايضا كنموذج مركزي للتنمية الاقتصادية الاشتراكية ، يمكن ان يجذب الاقطار العربية اليه في المستقبل :

« إن شعبنا يدرك انه لا يبني بالاشتراكية مجتمع الشعب المصري وحده ، ولكنه يحاول ان يبني المجتمع النموذجي لشعوب الأمة العربية ، واذا كانت الوحدة العربية هي حقيقة وجود . فإن خير سبيل الى الدعوة لها هو سبيل بناء المجتمع العربي ـ الطليعة والقاعدة » (٤٤) .

---

(٣٩) «اتفاق الجلاء والدفاع المشترك، حديث ادلى به الى مجلة ذي يونيتد ستيس نيوز أند وورلد ريبورت في ٣٠ آب/ اغسطس ١٩٥٤،» المصدر نفسه، القسم الاول: ٢٣ يوليو ١٩٥٢- يناير ١٩٥٨، ص ٢١٠ .

(٤٠) المصدر نفسه ، القسم الثاني : فبراير ١٩٥٨- يناير ١٩٦٠ ، ص ٩١ .

(٤١) المصدر نفسه، القسم الثالث: فبراير ١٩٦٠- يناير ١٩٦٢، ص ٥٢٩.

(٤٢) المصدر نفسه ، القسم الاول : ٢٣ يوليو ١٩٥٢- يناير ١٩٥٨، ص٦٤٧.

(٤٣) المصدر نفسه، القسم الثالث: فبراير ١٩٦٢- يونيو ١٩٦٤، ص٤٨٨.

(٤٤) «خطاب الرئيس في ٩ ايار/ مايو ١٩٦٤،» في: المصدر نفسه، القسم الرابع: فبراير ١٩٦٢- يونيو ١٩٦٤.

بعبارة اخرى ، ان مصر يمكنها ان تلعب دوراً مهماً في تحقيق التكامل ، اذا قدمت للعرب نموذجاً حتمياً لبناء المجتمع السياسي والاقتصاد العربي ، دون حاجة الى التدخل المباشر في الشؤون العربية .

اذا كان دور مصر عبد الناصر في المجال العربي يتلخص في: التحرير ، الدفاع ، التكامل ، فإن عبد الناصر كان يرى لمصر دوراً عالمياً ، وهو دور « المستقل النشيط » ، وصانع السلام . المقصود بدور المستقل النشيط ، هو دور الدولة التي تتخذ قرارات سياستها الخارجية من وحي مصالحها الذاتية ، وليس من وحي مصالح أي دولة كبرى ، كما انها تلعب دوراً نشيطاً على المسرح العالمي لتخفيف حدة التوتر الدولي . ولعل تمسك عبد الناصر بهذا الدور يكمن وراء رفضه لمشروع ايزنهاور سنة ١٩٥٧ . وصداقته مع الاتحاد السوفياتي والشيوعيين العرب سنة ١٩٥٩ . فاذا أعدنا النظر الى الجدول رقم (٣) ، نجد ان الدور الاستقلالي النشيط ، كان هو الدور الرئيسي الذي يتبناه عبد الناصر سواء في علاقاته بالغرب ام بالشرق . عبد الناصر اذن لم يكتف بتأكيد توازن علاقاته بالكتلتين ، ولكنه في التعبير اللفظي عن دور مصر في القضايا المتعلقة بكل كتلة ، فانه كان يؤكد على الدور الاستقلالي (٨٧ بالمائة من الفقرات المتعلقة بالعلاقات مع الشرق ، ٨٠ بالمائة من الفقرات المتعلقة بالعلاقات مع الغرب) .

تجسد دور المستقل النشيط ، في مبدأ عدم الانحياز . في نظر عبد الناصر ، عدم الانحياز كان يعني بعدين أساسيين : ان تكوّن السياسة الخارجية المصرية تكويناً مستقلاً بعيداً عن التأثير المباشر للقوى الخارجية ، مع الحكم على كل قضية سياسية دولية طبقاً لما تمليه مصالح مصر . بدلاً من التبني الآلي لسياسات محددة مرتبطة بحلف معين . وتعني ثانياً ، العمل النشيط في الشؤون العالمية ، عن طريق توسيع نطاق التعاون التجاري والدبلوماسي ، وعن طريق تكثيف دور مصر في حل الصراع الدولي ، والوساطة بين الدول الكبرى .

في خطاب ألقاه عبد الناصر في ١٩٥٨/٣/٢٠ ، لخص كل هذه الأدوار الدولية التي تلعبها مصر : « الجمهورية العربية المتحدة تحملت ان تكون خط الدفاع الأول عن الأمة العربية ، وهذه المسؤولية خطيرة . تحملت ان تعبر عن أماني الأمة العربية التي يمنعها الضغط والكبت والحديد والنار والاستبداد . هذه الجمهورية بأفرادها تعبر عن أماني العرب في كل مكان . هذه الجمهورية ، تحملت ايضا مسؤولية ان تكون النموذج الحقيقي للوحدة العربية ، والتقدم والتحرر العربي ، وتحملت ايضا ان تكون في قاعدة الدعوة الى الوحدة العربية ، والحرية العربية ، والى معاونة الأحرار في كل بلد عربي ضد الاستعمار . او ضد أعوان الاستعمار . تحملت هذه الجمهورية ، المسؤولية ايضا بالنسبة للسلام العالمي ، فاتبعنا سياسة عدم الانحياز ، وسياستنا سياسة مستقلة تنبع من ضميرنا »[٤٥] .

---

(٤٥) المصدر نفسه ، القسم الثاني : فبراير ١٩٥٨- يناير ١٩٦٠ ، ص٩١.

ثالثا : استراتيجيات السياسة الخارجية الناصرية

في القسمين السابقين حددنا الاطار العام للتحليل الناصري لطبيعة النظام الدولي ، خصائصه ، مصادر الصراع فيه ، والأدوات التي قدمها عبد الناصر لتسوية الصراع الدولي ، ثم المفهوم الناصري للدور الجزئي الذي تلعبه مصر في النظام الدولي العام والعربي ، وانعكاسات ذلك على سياسته الخارجية . في هذا القسم سنحاول ان نحدد مجموعة الاستراتيجيات السياسية التي اعتقد عبد الناصر ـ كما يتضح من وثائقه المنشورة ـ انه من الضروري اتباعها لتحقيق اهداف السياسة الخارجية . بعبارة اخرى ، اننا نحاول ان نضع الإطار العام لقواعد التفكير السياسي التي سيطرت على عبدالناصر ، وأثرت على سياسته الخارجية وأسلوب اتخاذ القرارات في مجال السياسة الخارجية [٤٦] .

١ ـ استراتيجية اختيار أهداف السياسة الخارجية

يقصد باستراتيجية اختيار أهداف السياسة الخارجية ، تلك الاستراتيجية التي يتبعها القائد السياسي لتحديد شكل وطبيعة الهدف السياسي الخارجي الواجب اتباعه ، بصرف النظر عن مضمون هذا الهدف . القائد السياسي يمكنه ان يتبع استراتيجية تعظيمية قوامها اختيار الهدف الأقصى في الموقف السياسي ، دون الالتفات الى واقعية الهدف « في المدى القصير » ، وهو الاستراتيجية المسماة باسم « الهدف الأقصى » optimal . كما انه قد يختار فقط ذلك الهدف الممكن تحقيقه في الموقف السياسي « الحالي » ، دون طموح الى اهداف قصوى في المدى الطويل ، وهي استراتيجية الهدف الممكن تحقيقه feasible goal . عبد الناصر كان ينتمي اساساً الى النمط الأول من الاستراتيجية . عبد الناصر كان يعتقد ان اختيار الهدف « الممكن » في الظروف الحالية يعني المساومة وفقدان مكاسب يمكن الحصول عليها في المدى الطويل ، ومن هنا تمسكه بالاستقلال الكامل لمصر ، والعروبة الكاملة ، حتى ولو لم يكن من الممكن تحقيق تلك الأهداف في المستقبل المنظور . بيد ان عبد الناصر كان يعتقد انه مع التمسك بالهدف الأقصى ، فانه في مجالين محددين لا بد من اتباع الأهداف الممكنة ، وهما مجالا السياسة العربية ، والعلاقات الأفريقية . فهدف الوحدة العربية ، وإن كان هو الهدف الأقصى المطلوب ، قد لا يمكن تحقيقه في المستقبل المنظور ، ومن ثم فإنه من المتعين اختيار هدف محدود وهو التضامن العربي ، والتعاون في إطار جامعة الدول العربية لتحقيق اهداف « مرحلية » قوامها تعزيز الدفاع العربي للدول العربية المحيطة

---

(٤٦) سيقتصر هذا التحليل على المبادىء العامة للاستراتيجية السياسية الناصرية المتعلقة بالسياسة الخارجية ، دون التطرق بالتفصل الى استراتيجيات معينة إزاء قضايا محددة ، كما اننا لن نتطرق الى عرض كل المبادىء ، وانما الخطوط العريضة لقواعد التفكير بصدد السياسة الخارجية .

باسرائيل (٤٧) . وفي اطار منظمة الوحدة الافريقية ، أكد عبد الناصر مراراً ضرورة ألا تتمسك الدول الأفريقية بأهداف الوحدة الدستورية الافريقية الشاملة ، وأن تكتفي بالهدف « الممكن » ، وهو تدعيم التعاون الأفريقي (٤٨) .

٢ ـ التمسك بأهداف السياسة الخارجية بمجرد تحديدها

اذا كان من الضروري ـ في نظر عبد الناصر ـ اختيار « الهدف الأقصى » ، وعدم التضحية « بالهدف الممكن » ، فإنه من الضروري ايضا التمسك بالهدف بمجرد اتخاذ قرار بشأنه . فاذا كانت مصر قد قررت تبني العروبة كأحد أهداف سياستها الخارجية ، فإنها يجب الا تتخلى أبدا عن ذلك الهدف . وقد ناشد عبد الناصر وزير الخارجية الامريكي دلاس ان يفهم ان مصر لن تتخلى عن هدف الاستقلال الكامل ، وعدم الانضواء تحت لواء الأحلاف ، وانه لو تذكر محادثاته مع عبد الناصر سنة ١٩٥٥ ، لتبين له ان مصر لن تتخلى عن أهدافها .

٣ ـ المرونة في تكتيك تحقيق هدف السياسة الخارجية

على الرغم من ميله الى اختيار الأهداف القصوى ، وعدم استساغته للمساومات ، فان عبد الناصر ، كان يعتقد انه من الضروري اتباع أساليب مرنة ، من الناحية التكتيكية « في إطار المثل والأهداف العليا لنضالنا » (٤٩) .

وفي خطابه في ٥ كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٥٧ ، اكد عبد الناصر هذا المبدأ (٥٠) .

« كان الهدف ثابتا ، ولكن الحركة كانت دائما منظورة متغيرة ، أخذت في وقت من الأوقات شكل مفاوضات (مع بريطانيا) . وفي وقت آخر شكل أزمات ، وفي وقت آخر شكل حرب عصابات في القنال».

ولذلك نجده رغم تمسكه بالوحدة العربية ، فانه كان مستعدا لقبول أي صيغة اجرائية تتفق عليها كل الأطراف لتكون خطوة في سبيل هذا الهدف ، كما قال في مباحثات الوحدة

---

(٤٧) « حديث الرئيس الى جريدة الحرية اللبنانية في ٧ حزيران / يونيو ١٩٦٥ ، » مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الخامس : يوليو ١٩٦٤ ـ يونيو ١٩٦٦ ، ص ٣٣٦ .

(٤٨) « خطاب الرئيس في مؤتمر القمة الافريقي في ١٧ تموز / يوليو ١٩٦٣ ، » المصدر نفسه ،القسم الخامس: يوليو ١٩٦٤ـ يونيو ١٩٦٦ ، ص١٦ـ١٧ .

(٤٩) « مناقشات الرئيس مع اعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ٢٦ايار /مايو ١٩٦٢،» المصدر نفسه، القسم الرابع: فبراير ١٩٦٢ـ يونيو ١٩٦٤، ص ٣٥ـ ٧٢.

(٥٠) المصدر نفسه، القسم الأول: ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ يناير ١٩٥٨، ص٧٤١.

الثلاثية في جلسة ٢٠ آذار / مارس سنة ١٩٦٣ [٥١] . واكد ان هدف الوحدة العربية يمكن تحقيقه من خلال العديد من الأدوات التي تراوح ما بين الوحدة الدستورية الكاملة ، ومجرد التعاون السياسي [٥٢] .

٤ ـ التدرجية هي المسلك الرئيسي لتحقيق اهداف السياسة الخارجية

كان عبد الناصر يعتقد ان المسلك الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية الداخلية ، هو مسلك التعبئة الشاملة للموارد ، والحركة السريعة بأسلوب الحرب الخاطفة لمضاعفة الدخل القومي . بالعكس ، فإنه في السياسة الخارجية ، كان عبد الناصر يرى ان الأداة الرئيسية هي التدرجية والعمل المرحلي من خلال سلسلة من الاجراءات المتتالية . ففي مجال الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، على سبيل المثال ، كان عبد الناصر يرى ان استعادة حقوق الفلسطينيين سيتحقق من خلال عملية تاريخية طويلة . قوام هذه العملية التاريخية ، هو التركيز على التنمية الاقتصادية العربية ، والتكامل العربي ، وازالة النفوذ الاستعماري والرجعي في الوطن العربي ، من خلال مجموعة من العمليات التي ينتج عنها في النهاية تغير كيفي في موازين القوى في الشرق الأوسط سيؤدي حتما الى استعادة حقوق الفلسطينيين « بدون معركة عسكرية » . بالمثل ، فإن هدف تحقيق التكامل العربي ، هو ايضا عملية تاريخية طويلة ستتحقق من خلال تفاعل القوى الثورية العربية ، ومن خلال البناء التدريجي للقاعدة الاجتماعية ـ الاقتصادية قبل التوجه نحو التكامل السياسي . التكامل العربي هو في نظر عبد الناصر عملية سوف تتم من خلال سلسلة من الخطوات ، دون الاسراع في خطوة على حساب الأخرى ، كما جاء في الفصل التاسع من الميثاق . الخطوة الأولى في هذه العملية التدريجية هي بناء إطار عام يجمع الحركات القومية الثورية العربية ، تتفاعل من خلاله تلك القوى ، من اجل تثبيت أفكار التكامل العربي في بلادها . بمجرد وصول تلك القوى الى السلطة ، يصبح دور اجهزة السلطة رئيسيا في دفع حركة التكامل ، وذلك بتوحيد القيادات السياسية .

٥ ـ تعدد مستويات الاستراتيجية الاجرائية للسياسة الخارجية

فيما يتعلق بالاستراتيجية السياسية الاجرائية لتحقيق اهداف السياسة الخارجية ، كان عبد الناصر يرى ان استراتيجية التوفيق المتبادل ، هي افضل استراتيجية يمكن اتباعها تجاه القوى الدولية الاخرى . بيد ان الاستراتيجية الواجب اتباعها تجاه الأعداء المباشرين في

---

(٥١) محاضر محادثات الوحدة ، مارس ـ ابريل ١٩٦٣ (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، [د . ت .]) ، ص ١١١ .

(٥٢) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الرابع : فبراير ١٩٦٢ ـ يونيو ١٩٦٤ ، ص ٣٧٠ .

العلاقات الدولية ، هي استراتيجية الردع المصحوبة باظهار الاستعداد للتعاون في حال تنازل العدو عن أهدافه . اتضحت تلك الاستراتيجية لأول مرة ، في ميدان السياسة الخارجية ، إبان أزمة تأميم شركة قناة السويس سنة ١٩٥٦ . فعقب إعلان قرار التأميم ، أكد عبد الناصر للغرب تصميمه على عدم التراجع عن التأميم مع استعداده في الوقت نفسه لخوض معركة لحماية هذا القرار واستعداده للتنازل عن بعض القضايا التي لا تمس التأميم عينه ، ولكنها تطمئن الغرب على مصالحه (٥٣) .

إزاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وهو المجال الرئيسي الذي اتضحت فيه أبعاد استراتيجية السياسة الخارجية الناصرية ، فإن عبد الناصر اعتقد ان افضل استراتيجية هي الردع الدفاعي . الردع بالنسبة لعبد الناصر كان استراتيجية دفاعية هدفها حث العدو على الامتناع عن شن هجوم ، عن طريق اقناعه بأن الخسائر التي ستنتج عن هذا الهجوم ستزيد بكثير عن المكاسب . أكد عبد الناصر مرارا انه ليست لديه خطة لشن هجوم عسكري على اسرائيل ، وان استراتيجيته كلها تتحصل في ردع اسرائيل ، أي منعها من الهجوم على اي بلد عربي (٥٤) . بالاضافة الى ذلك فان استراتيجية عبد الناصر تجاه اسرائيل تتضمن بعدين أساسيين : تعبئة الموارد البشرية العربية لبناء قوة ردعية عربية قابلة للتصديق ، ومساندة الفلسطينيين في نضالهم لاستعادة حقوقهم . وأكد عبد الناصر بصراحة انه لن يتخلى عن استراتيجية الردع الا اذا توافر واحد من شرطين : توافر معلومات مؤكدة عن ان اسرائيل على وشك انتاج القنبلة الذرية ، او تحرك اسرائيل الفعلي لاحتلال أراضٍ عربية جديدة .

٦ ـ المخاطرة السياسية في العلاقات الدولية

كان عبد الناصر يعتقد ان ميدان السياسة الخارجية يتسم بالتعقد وعدم التأكد من نتائج السلوك ، بحيث ان القائد السياسي يتعين عليه تجنب اتباع سياسات تتسم بعنصر المخاطرة السياسية ، بمعنى عدم التأكد التام من النتائج المتوقعة لسلوك السياسة الخارجية (٥٥) . تجلت

---

(٥٣) « القيت في شباب الاسكندرية بالجامعة بتاريخ ١ آب / اغسطس ١٩٥٦ ، »و« حديث في المؤتمر الصحفي العالمي الذي عقد بمجلس الأمة يوم ١٢ آب / اغسطس سنة ١٩٥٦ ، » المصدر نفسه، القسم الاول: ٢٣ يوليو ١٩٥٢ـ يناير ١٩٥٨ .

(٥٤) «خطاب الرئيس في ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٦٣ ،» في: المصدر نفسه، القسم الرابع: فبراير ١٩٦٢ـ يونيو ١٩٦٤ .

(٥٥) «خطاب الرئيس في ٢٣ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٦٣ ،» المصدر نفسه، القسم الرابع: فبراير ١٩٦٢ـ يونيو ١٩٦٤ ؛ «خطاب الرئيس في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥ ،» ، و«خطاب الرئيس في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٦٥ ،» المصدر نفسه، القسم الخامس: يوليو ١٩٦٤ـ يونيو ١٩٦٦ . هذا بعكس بعض القادة من امثال جون فوستر دلاس، والماركسيين البلاشفة الذين اعتقدوا انه من «الممكن» اتباع سياسات تتسم بالمخاطرة في ميدان السياسة الخارجية، والسياسي الالماني كورت شوميشر الذي اعتقد انه من «الضروري» ان تتسم السياسة الخارجية بالمخاطرة .

تلك العقيدة بالذات في ميدان الصراع العربي الاسرائيلي . فقد اكد عبد الناصر مرات عديدة ان المبادرة بسلوك معين إزاء اسرائيل ، دون التأكد التام من ان نتائج هذا السلوك ستكون إيجابية بالنسبة للعرب ، يعد مخاطرة ومغامرة غيرمقبولتين. ولهذا فقد رفض عبد الناصر مطالب البعض لشن حرب شاملة ضد اسرائيل نظرا لاعتقاده ان مثل هذا السلوك في إطار اختلال ميزان القوى الاقليمي والعالمي يشكل مخاطرة سياسية .

المجال الوحيد ، في إطار السياسة الخارجية الذي سمح عبد الناصر فيه باتباع سياسة تتسم بالمخاطرة السياسية ، هو سياسته إزاء النظام الاقليمي العربي . فالمخاطرة السياسية في مجال العلاقات العربية في التحليل الناصري لم تكن تعني اتباع سياسات مغامرة ، وإنما مخاطرة التضحية ببعض الموارد الحالية من خلال السعي لتحقيق اهداف قصوى غير محسوبة سلفا . وقد اعطى عبد الناصر مثالين لمثل هذه الاستراتيجية . المثال الأول هو توقيعه لمعاهدة دفاع مشترك في النظام الجمهوري العراقي الجديد سنة ١٩٥٨ مع المعرفة المسبقة « ان هذه الاتفاقية هي مخاطرة لأنها تعرض استقلال الجمهورية العربية للخطر ، لأنها تعرض مصيرنا كله لخطر الاصطدام بالقوى الكبرى.»[٥٦] المثال الثاني، هو قبول ميثاق الوحدة الثلاثية مع سوريا والعراق سنة ١٩٦٣ رغم معرفته ان هذا القبول يتضمن «مخاطرة محسوبة»، وذلك من اجل انقاذ قضية الوحدة العربية الشاملة[٥٧] .

٧ ـ توقيت سلوك السياسة الخارجية

طبقا لمبادىء التفكير الناصري في ميدان السياسة الخارجية ، فان التوقيت المناسب للسلوك السياسي الخارجي يعتبر عنصرا جوهريا لنجاح هذا السلوك . والواقع ان وجود هذا المبدأ في النظام العقيدي الناصري ، كان جوهريا ، لأنه كان بمثابة الأداة التي سمحت لعبد الناصر ان يتبنى أهدافاً قصوى كتحرير فلسطين ، دون الالتزام باتخاذ إجراء فوري لتحقيق الهدف ، لسبب بسيط وهو ان تحقيق الهدف الأقصى يجب ان ينتظر التوقيت المناسب ، اي توافر الظروف الدولية التي تسمح بالحصول على نتائج إيجابية للاجراء[٥٨] .

يتضح لنا من التحليلات السالفة ، المنظور الناصري للسياسة الخارجية ، ان السياسة الخارجية ، كأحد ميادين العمل السياسي ، كانت تمثل محوراً مركزياً في التفكير السياسي

---

(٥٦) « خطاب الرئيس في ٢١ ايار / مايو ١٩٥٩ ،» مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الثاني : فبراير ١٩٥٨ ـ يناير ١٩٦٠، و« خطاب الرئيس في ١٦ شباط / فبراير ١٩٦٠،» المصدر نفسه، القسم الثالث .

(٥٧) «خطاب الرئيس في ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٦٣،» المصدر نفسه، القسم الرابع: فبراير ١٩٦٢- يونيو ١٩٦٤ .

(٥٨) «خطاب الرئيس في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥،» المصدر نفسه، القسم الخامس: يوليو ١٩٦٤- يونيو ١٩٦٦ .

الناصري ، باعتباره ملتقى معظم أجزاء النظام العقيدي ـ الناصري ، ، وبـاعتبارهـا ميدانـا رئيسيا للتعبير عنه ، واختبار قواعد التفكير السياسي لعبد الناصر . كذلك فعبد الناصر ، نظر الى السياسة الخارجية كأداة لتحقيق التنمية الوطنية ، أي كمتغير أصيل مستقل يمكن استعماله لتحقيق اهداف وطنية ، وأهداف قومية وعالمية . كذلك فانه نظر الى السياسة الخارجية كمتغير تابع ، بمعنى انه نتيجة للقوى الاجتماعية الوطنية في المجتمع المصـري وتعبيرا عن تـوجيهاتهـا الاجتماعية والاقتصادية . بيد ان رفض اعتبار السياسة الخارجية كمتغير تابع للقوى المسيـطرة على النظام الدولي ، بمعنى ان تحدد تلك القوى مسارات سياسته الخـارجية ، وان كـانت تؤثر على اساليب السياسة الخارجية . من ناحية ثانية ، قدم عبد النـاصر منـظورا متكامـلا للعالم الخارجي ، طبيعة تفاعلاته ، هياكله الاساسية ، استقراره وتوازنه ، مصادر صـراعه ، أدوات حل الصراعات الخارجية . هذا المنظور انعكس على سياسته الخارجية سـواء من ناحيـة كثافـة وضخامة حجم التفاعلات الدولية ، التي تتضمنها السياسة الخارجية الناصـرية ، او ايجـابية وسلبيـة تلك التفاعـلات مع الـوحدات الـدولية المختلفـة . وأخيراً ، فـإن المنظور النـاصري للسياسة الخارجية تضمن مجموعة من الاستراتيجيات وقواعد التفكـير التي اعتقد عبـد الناصـر انه من الضروري تطبيقها لتحقيق اهداف السياسة الخارجية .

الفصل العاشر

رؤية عبد الناصر للنظام الاقليمي العربي :(*) ١٩٥٢ - ١٩٥٥

احمد فارس (**)

تنبع اهمية دراسة رؤية الزعيم الراحل جمال عبد الناصر للنظام الاقليمي العربي ، في الفترة من ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٥ وبالتحديد ٢٧ ايلول / سبتمبر منه ، من ثلاثة اعتبارات رئيسية : اولها غموض هذه الرؤية في نظر الكثيرين حيث تركز معظم الدراسات على الفترة اللاحقة لقرار عقد صفقة الاسلحة « التشيكية » باعتباره نقطة الانطلاقة الكبرى لدور مصر العربي ، بعد الالتفاف العربي حولها في تحديها للغرب فور الاعلان عن القرار في ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٥٥ . ثانيها هو ان بعض الدراسات ، التي تناولت هذه القضية ، ابتعدت عن الموضوعية في التحليل الأمر الذي يستحق وقفة ازاءها . ثالثها هو ان بعض خصائص النظام الاقليمي العربي ، في تلك الفترة ، تجد لها مثيلاً فيما هو قائم الآن ، وما احوج أمتنا العربية الى الاستفادة من تجاربها النضالية في مواجهة التحديات الحاضرة والمستقبلية ، وينقسم البحث الى شقين رئيسيين : اولهما محددات رؤية عبد الناصر للنظام الاقليمي العربي ، وثانيهما أبعاد هذه الرؤية .

أولاً : محددات رؤية عبد الناصر للنظام الاقليمي العربي

تتركز هذه المحددات في ثلاثة عوامل رئيسية هي : التنشئة السياسية ، ونظام القيم السياسية ، وواقع النظام الاقليمي العربي .

(*) نشر هذا البحث في : المستقبل العربي ، السنة ٣ ، العدد ٢٠ (تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠) ، ص ٢٨ - ٤١ .

(**) يعتمد هذا البحث على رسالة الماجستير في العلوم السياسية التي أعدها الباحث واجيزت بتقدير ممتاز بعنوان : « القرار المصري بعقد صفقة الاسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ - دراسة في السياسة الخارجية المصرية ، » (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٠) .

١ ـ التنشئة السياسية لعبد الناصر

هناك عاملان مهمان ، من عوامل التنشئة السياسية لعبد الناصر ، كان لهما أفعل الأثر في جعل العروبة قيمة اساسية في نظامه العقيدي ؛ وهما ارتباطه المبكر بفكر وحركة « مصر الفتاة » ، واشتراكه في حرب فلسطين . اما عن جمعية « مصر الفتاة » فمن المعروف ان الذي شكلها هو أحمد حسين وذلك في ٢١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٣٣ ، والتي تحولت عام ١٩٣٧ الى حزب مصر الفتاة ، وفي عام ١٩٤٠ الى الحزب الوطني الإسلامي ، ثم عادت التسمية « بمصر الفتاة » حتى عام ١٩٤٩ عندما تغير الاسم الى « حزب مصر الاشتراكي » ، الذي ذاعت شهرته باسم « الحزب الاشتراكي » [١] .

ولقد كانت برامج هذه الحركة اقوى برامج التنظيمات والأحزاب السياسية قبل الثورة فيما يتعلق بدور مصر العربي . فقد تضمن برنامجها لعام ١٩٣٣ الدعوة الى ان تصبح « مصر فوق الجميع إمبراطورية عظيمة تتألف من مصر والسودان ، وتحالف الدول العربية وتتزعم الإسلام ، وانه لا بد من قوة لتحرير بلاد العرب والمسلمين من الإستعمار»[٢] وقد جاء تحول «مصر الفتاة» من جمعية الى حزب سياسي عام ١٩٣٧ لتكون اول حزب سياسي مصري ينص في برنامجه على فكرة العروبة[٣] . ثم جاء برنامج عام ١٩٤٨ فكان اكثر نضجاً ووضوحاً، حيث ورد فيه «إن غاية الحزب هو ان تكون مصر دولة عظمى تتألف من مصر والسودان حتى أقصى منابع النيل، وتحالف الدول العربية مؤلفة منها دولة عربية متحدة تتزعم الاسلام، وتقود العالمين نحو السلام. وإن الواجب التاريخي المفروض على مصر تجاه البلاد العربية هو تحريرها كلها من كل قيد يمس سيادتها، ومواصلة الكفاح حتى تتطهر فلسطين وشرق الأردن والعراق وليبيا وتونس والجزائر ومراكش والمحميات السبع من كل استعمار أجنبي، وتصبح كلها أعضاء حرة قوية مستقلة في جامعة الدول العربية، ثم العمل على توحيدها بازالة الحواجز الجمركية، وتوحيد الجنسية، والمساواة في الحقوق والواجبات بالنسبة للعرب في سائر الاقسام العربية، وتأليف جيش واحد، وانتهاج سياسة خارجية واحدة يشرف على توجيهها مجلس أعلى يضم بالتساوي عددا من المندوبين عن سائر البلاد العربية»[٤] .

وتأكدت هذه المعاني بدرجة اوضح في برنامج مصر الفتاة ـ الحزب الاشتراكي ـ عام ١٩٤٩ حيث جاء فيه ان الحزب «يعمل على توحيد الشعوب العربية كلها في ظل دولة واحدة يطلق عليها اسم الولايات العربية المتحدة حيث يحتفظ كل شخص عربي في ولايته بشخصيته وطابعه واستقلاله بشؤونه الداخلية،

---

(١) علي الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ؛ مطبعة جامعة القاهرة؛ الكتاب الجامعي، ١٩٧٧)، ص٢٢٠ .

(٢) « وثائق تاريخية عن الاحزاب والتنظيمات السياسية في مصر من الحزب الوطني الاهلي ، ١٨٧٩ حتى الاتحاد الاشتراكي العربي ، ١٩٦٥ ـ المجموعة الثانية ،» الطليعة ، العدد ٣ (آذار / مارس ١٩٦٥) ، ص ١٥٥ ـ ١٥٨ .

(٣) فاروق ابو زيد « العروبة في برامج الأحزاب المصرية ،» الموقف العربي ، العدد ١٩ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨) ، ص ٤١ .

(٤) « وثائق تاريخية عن الاحزاب والتنظيمات السياسية في مصر من الحزب الوطني الاهلي ، ١٨٧٩ حتى الاتحاد الاشتراكي، ١٩٦٥ ـ المجموعة الثانية،» ص١٥٨ .

وان يتعاون الجميع كدولة واحدة على ما يرفع من مستوى الشعوب العربية اقتصاديا واجتماعيا، بتنظيم الانتاج والتوزيع فيها بينها. طبقا للنظم الاشتراكية، وان يتألف من الجميع جيش واحد لصد اي عدوان يقع من الخارج على الكتلة العربية، او اي محاولة اجنبية من اي نوع للاستغلال او التحكم»[5].

وهناك اكثر من مؤشر على شدة تأثر جمال عبد الناصر بفكر وحركة «مصر الفتاة» بصفة عامة، وبالبعد العربي لها بصفة خاصة. فمن الثابت ان جمال عبد الناصر كان عضوا في «مصر الفتاة»، حيث نشرت جريدة الجمهورية (القاهرية) في ٧ آب / اغسطس ١٩٧٥ صورة له بالزي الخاص لفرَق القمصان الخضراء التابعة «لمصر الفتاة»[6]، واعترف هو بذلك اكثر من مرة، ومن ذلك قوله: «لقد انضممت مدة عامين بعد مظاهرة الاسكندرية الى جماعة مصر الفتاة»[7] كما قال ايضا: «انا باشتغل في السياسة من ايام ما كنت في تالتة ثانوي، وفي ثانوي حبست مرتين. اول ما اشتركت اشتركت في مصر الفتاة، وده يمكن إللي دخلني في السياسة. كنت ماشي في الاسكندرية، ولقيت معركة بين الأهالي والبوليس، إشتركت مع الأهالي ضد البوليس، قبضوا عليَّ ورحت القسم. بعد ما رحت القسم سألت: الخناقة كانت ليه، وكنت في ثالثة ثانوي. فقالوا: إن رئيس حزب مصر الفتاة بيتكلم والبوليس جاي يمنعه بالقوة، وقعدت يوم، وتاني يوم طلعت بالضمان الشخصي، رحت انضميت «لحزب مصر الفتاة»[8]. فضلا عن ذلك، فانه قال لأحمد حسين انه هو استاذه الذي ادخله السياسة، وانه لو لم يكن احمد حسين لما كان جمال عبد الناصر[9]. كما قال في احدى خطبه: «كنت ابحث عن العزة القومية فذهبت الى «مصر الفتاة»»[10]، وكان يردد احيانا بعض الكلمات المشهورة عن هذه الحركة مثل قوله: «لننقش فوق اعلامنا: مصر للجميع وفوق الجميع»[11]. يضاف الى ذلك ان الشخصيات التي استعان بها عبد الناصر فور قيام الثورة،

---

(٥) «وثائق تاريخية عن الاحزاب والتنظيمات السياسية في مصر من الحزب الوطني الأهلي، ١٨٧٩ حتى الاتحاد الاشتراكي العربي، ١٩٦٥ـ المجموعة الثالثة،» الطليعة، العدد ٤ (نيسان/ابريل ١٩٦٥)، ص١٣٥.

(٦) هلال، السياسة والحكم في مصر، ص ٢٣١.

(٧) «من حديثه الى ديفيد مورجان مندوب صحيفة الصنداي تايمز في حزيران / يونيو ١٩٦٢،» مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.])، القسم الرابع: فبراير ١٩٦٢ـ يونيو ١٩٦٤، ص١١٠.

(٨) من: «كلمة الرئيس عبد الناصر الى معسكر تدريب قيادات الشباب والمناقشة التي دارت معهم، حلوان ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥،» المصدر نفسه، القسم الخامس: يوليو ١٩٦٤ـ يونيو ١٩٦٦، ص٤٤٢.

(٩) محمود علي حسن السوداني، جمال عبد الناصر بين خصوم وأنصار (القاهرة: المطبعة الكمالية، [١٩٧٧])، ص ٩.

(١٠) من: «مصر كانت دائما مقبرة الغزاة، القي في المقر الرئيسي لهيئة التحرير مساء ٥ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٤ في الاجتماع الكبير الذي انعقد لمناقشة اتفاقية الجلاء،» مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، القسم الأول: ٢٣ يوليو ١٩٥٢ـ يناير ١٩٥٨، ص٢١٥.

(١١) من: «سياستنا الداخلية والخارجية، القيت في ٢٢ تموز / يوليو سنة ١٩٥٥،» المصدر نفسه، ص ٣٥٨.

كانت تنتمي فكرياً الى «مصر الفتاة». فقد كان عزيز المصري رئيسا فخريا لها، وكان علي ماهر من المتعاطفين معها[12] واذا كان علي ماهر قد عين اول رئيس للوزراء بعد الثورة، بينما عين عزيز المصري اول سفير لمصر في موسكو، فان اثنين من مؤسسي جمعية «مصر الفتاة» وهما فتحي رضوان ود. نور الدين طراف عينا وزيرين من ايلول/ سبتمبر ١٩٥٢، وظلا كذلك حتى عام ١٩٥٦ على الأقل[13].

اما عن تأثير حرب فلسطين على تطور الادراك العربي لدى عبد الناصر فيكمن - بصفة رئيسية - في ان مشاركة عبد الناصر في هذه الحرب مكنته من ان يتأكد عملياً من صدق ما درسه نظرياً في كلية أركان الحرب عن الارتباط المصري بين مصر وبقية الأقطار العربية من ناحية، وضعف وتفكك النظم العربية من ناحية ثانية، وإدراك مدى خطورة الكيان الاسرائيلي من ناحية ثالثة. وتكفي هنا الاشارة الى قوله عن النقطة الاولى: «إن طلائع الوعي العربي بدأت تتسلل الى تفكيري وانا طالب في المدرسة الثانوية اخرج مع زملائي في إضراب عام في الثاني من شهر تشرين الثاني / نوفمبر من كل سنة احتجاجاً على وعد بلفور، الذي منحته بريطانيا لليهود ومنحتهم به وطناً قومياً في فلسطين اغتصبته ظلماً من اصحابه الشرعيين... ثم بدأ الفهم يتضح وتتكشف الأعمدة التي تتركز عليها حقائقه لما بدأت أدرس وانا طالب في كلية اركان الحرب حملة فلسطين ومشاكل البحر المتوسط بالتفصيل. ولما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعاً في أعماقي، بأن القتال في فلسطين ليس قتالاً في ارض غريبة، وهو ليس انسياقاً وراء عاطفة، وإنما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس... ولما انتهى الحصار وانتهت المعارك في فلسطين وعدت الى الوطن كانت المنطقة كلها في تصوري قد اصبحت كلاً واحداً»[14].

٢ - نظام عبد الناصر للقيم السياسية

يقصد بنظام القيم السياسية مجموعة المبادىء والمثل العليا التي يؤمن بها القائد او

---

(١٢) Panayiotis J. Vatikiotis, *Nasser and His Generation* (London : Croom Helm, 1978), p. 65.

(١٣) يقول فتحي رضوان: «كان جمال عبد الناصر تلميذاً وفياً لمصر الفتاة، فهي التي تسلمته في مطلع شبابه وهو بعد قليل الثقافة لم يمارس اي لون من الوان العمل السياسي. ان المثل الذي ضربه احمد حسين وضربته انا لجمال عبد الناصر خلال فترة انضمامه لمصر الفتاة من حيث النشاط الخطابي وتنظيم جموع الشباب وحثهم على التضحية واثارة حماس الجماهير كان مثلاً عزيزاً عند جمال عبد الناصر ولم يفقد قط سحره. لقد كان جمال عبد الناصر واعضاء مجلس القيادة بصفة عامة- باستثناء جمال سالم لان اعتداده بنفسه كان يمنعه من الجهر بالاعجاب بأحد، وخالد محي الدين لايمانه الصريح بالشيوعية، وكذلك يوسف صديق بقدر اقل- معجبين بمصر الفتاة وباحمد حسين وبي، وكان بودهم ان ينفذوا برنامجها، ولو لم يكن احمد حسين في السجن عند قيام الثورة لاتهامه بتدبير حريق القاهرة لتغيرت الامور تماماً بينه وبين الثورة، فربما كانوا قربوه اكثر مما قربوه فعلاً، وان كان من المؤكد انهم كانوا سيضيقون به في آخر الأمر لميله الى التسلط... ان ايديولوجية جمال عبد الناصر كانت بصفة اجمالية هي ايديولوجية مصر الفتاة، تلقاها ولم يضف اليها». من الاجابة المكتوبة التي تفضل الاستاذ فتحي رضوان بتقديمها الى الباحث رداً على الاسئلة التي وجهت اليه بتاريخ ١٩٧٩/١١/١١.

(١٤) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة (بيروت: دار المسيرة، [د. ت.])، ص ٨١ - ٩٠.

المجتمع ونمط العلاقة بينها ، وقد كانت القيمة المحورية لدى عبد الناصر هي مترادفات العزة والحرية والكرامة . وفي هذا الشأن يقول انتوني ناتنج « إن قيمة الكرامة كافح عبد الناصر من اجلها وهو طالب ، وهو متآمر ، وهو حاكم لمصر »[١٥] ويقول روبرت سان جون « إن أبرز السمات التي تخرج بها بعد ساعات طوال من التحدث مع عبد الناصر ، وبعد محاولة تحليله وبعد زيارته في مكتبه ، والجلوس معه في بيته ومقابلته في إجازته بعيداً عن القاهرة ، ومستجماً في قميص قصير ، هي كبرياؤه . إنه مصمم على ان يكفل لشعبه درجة ما من الكرامة أيا كان الثمن ، ومصمم على إنهاء القرون الطويلة من الذل والخضوع أياً كانت التضحيات »[١٦] . كما جعل ويلتون وين قيمة الكرامة جوهر تعريفه للناصرية حينما قال : « إن في إمكاننا ان نعرّف الناصرية تعريفاً عاما فنقول انها توق العرب الى الاستقلال والكرامة »[١٧] . وهو ما يصوغه فاتيكيوتيس باسلوب آخر بقوله : « إن جوهر نداء الناصرية الى العرب هو اعادة البعث السياسي للمجتمع القومي العربي ، وتقوية هذا المجتمع عن طريق التحديث ، حتى يستطيع ان يلحق بـ ويتحدى « السادة » القدامى »[١٨] .

ولقد كانت قيمة العروبة من القيم الرئيسية في نظام عبد الناصر للقيم السياسية والتي كانت تشمل قيم مكافحة الاستعمار والاستقلال في ممارسة السياسة الخارجية والقوة . وتكمن اهمية هذه القيمة والعلاقة بينها في انها هي التي تحدد اهداف الدور القومي وقواعد أدائه . واذا كان عبد الناصر قد جعل محور مفهومه للدور هو تحقيق العزة والحرية والكرامة وهو ما عبر عنه بقوله : « إننا سنحقق الرسالة التي قمنا من اجلها ، لقد كنا نحلم بالعزة التي افتقدناها وافتقدها الآباء ، ويوم خروجنا بثورتنا أردنا ان نحقق هذا الحلم »[١٩] فإنه كان يعتقد بوجود ارتباط مصيري بين تحقيق هذه القيم في مصر ، وتحقيقها في بقية الأقطار العربية ، وهو ما أكده بقوله : « نحن دائما في مصر نشعر بان عزة مصر من عزة العرب ، وان قوة مصر من قوة العرب ، وان كرامتها من كرامتهم ، كما نشعر ايضا ان عزتنا لن تكتمل الا اذا اكتملت عزة العرب جميعاً . إن عزتنا من عزتكم ، وكرامتنا من كرامتكم ، وقوتنا من قوتكم ، هذا مبدأنا وإيماننا وطريقنا الذي نسير فيه بالعمل . . فنحن حينما قمنا بهذه الثورة لم نكن نبغي عزة مصر وحدها ، ولكنا كنا نبغي عزة العرب وقوتهم وكرامتهم جميعاً . لقد ابتلينا في فلسطين وفقدنا العزة والكرامة والقوة ولهذا قمنا بالثورة ، ونحن نشعر ان عزتنا مرتبطة بعزتكم »[٢٠] . ولسوف نرى فيما بعد انماط

---

(١٥) Anthony Nutting, *Nasser* (New York: Dutton, 1972), p. 71.

(١٦) Robert St. John, *The Boss : The Story of Gamal Abdel Nasser* (New York : Mc Graw - Hill, 1960), p. 146.

(١٧) ويلتون وين ، عبد الناصر : قصة البحث عن الكرامة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٩) ، ص ٢٣٩ .

(١٨) P. J. Vatikiotis, «Foreign Policy of Egypt,» in : Roy C. Macridis, ed., *Foreign Policy in World Politics* (Engle wood Cliffs, New Jersey : Prentice - Hall, 1962), p. 337.

(١٩) من : « هدفنا تحقيق ديمقراطية سليمة وعدالة اجتماعية ، القيت هذه الكلمة في حفلة سلاح الفرسان التي اقيمت لتكريم السيد الرئيس يوم ٢ كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، » **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر** ، القسم الأول : ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - يناير ١٩٥٨ ، ص ٢٦٥ .

(٢٠) من : « عزة مصر من عزة العرب ، القيت في حفل العشاء الذي اقامه السوريون المقيمون في =

الدور التي رأى عبد الناصر ضرورة القيام بها في المجال العربي .

٣ ـ واقع النظام الاقليمي العربي

في ضوء التعريفات المختلفة لمفهوم النظام الاقليمي [٢١] يمكن تحديد أهم عناصره في أربعة هي :

- ثلاث دول على الأقل ليس من بينها احدى القوتين الأعظم[٢٢].
- تقارب جغرافي وروابط مشتركة تاريخية وثقافية.
- إدراك ذاتي من جانب هذه الدول بانها تشكل مجموعة متميزة داخل النظام الدولي.
- تفاعلات سياسية مستمرة بين هذه الدول.

وانطلاقاً من حقيقة توافر هذه المقومات في الوطن العربي [٢٣] فانه يمكن القول ان النظام الاقليمي العربي مفهوم يشير الى نمط وشبكة التفاعلات السائدة بين الفاعلين الدوليين ذوي الشخصية العربية . وتتمثل أهم خصائص هذا النظام في الفترة محل الدراسة فيما يلي :

أ ـ لم يكن عدد الأقطار العربية المستقلة حتى أيلول / سبتمبر ١٩٥٥ يتعدى ثمانية أقطار هي : مصر وسورية والعراق والسعودية والأردن واليمن ولبنان وليبيا . والملاحظة الأولى

=مصر لتكريم السيد الرئيس بنادي الضباط بالزمالك مساء يوم ٦ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٥٥ »، المصدر نفسه ، ص٢٧١ . وقد ارجع احمد حمروش خلو اهداف الضباط الأحرار من الاشارة الى القومية العربية الى السرعة التي تمت بها حركة الجيش والى ضخامة المشاكل الداخلية التي واجهتهم. انظر: احمد حمروش، عبد الناصر والعرب (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦)، ص١٨.

ولعل هذا بالاضافة الى ما اثبتناه من قبل من شدة تأثير عبد الناصر « بمصر الفتاة » التي ركزت على عروبة مصر ودور مصر العربي يكفي لدحض صحة ما يقوله كوبلاند من ان عبد الناصر كان قبيل الثورة ينظر الى العرب نظرة إحتقار ، انظر هذا الزعم في :

Miles Copeland, *The Game of Nations : The Amorality of Power Politics* (New York : Simon and Schuster, 1969), pp. 65 - 72.

(٢١) Louis Cantori and Steven Spiegel, *The International Politics of Regions : Comparative Approach* (Englwood Cliffs, New Jersey: Prentice - Hall, 1970), pp. 6-7, Micahel Haas, «International Subsystems Stability and Polarity,» *The American Political Science Review*, vol. 4, no. 1 (March 1970), p. 101, and Micahel Brecher, *The Foreign Policy System of Israel* (London: Oxford University Press, 1974).

(٢٢) جميل مطر وعلي الدين هلال ، النظام الاقليمي العربي ـ دراسة في العلاقات السياسية العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩) ، ص ١٧ .

(٢٣) انظر اول تأصيل علمي لمفهوم النظام الاقليمي العربي في : المصدر نفسه ، ص ٢٠ ـ ٢٩ .

بالنسبة لقوة هذه الوحدات هي الاعتماد التام لها على القوى الغربية في التسليح (٢٤) . الملاحظة الثانية هي احتفاظ إسرائيل منذ قيامها بتفوق مستمر في القوة العسكرية بالنسبة لقوة الاقطار العربية مجتمعة (٢٥) .

ب - تركز الصراع داخل النظام في تلك الفترة على الصراع بين مصر والعراق حول مسألة التحالف مع الغرب . ففي اجتماعات مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية في كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٤ انعقد الاجماع على ان الدفاع عن البلاد العربية لا يتم الا بتوثيق الروابط العسكرية فيما بينها (٢٦) . وحينما صدر في ١٢ كانون الثاني / يناير ١٩٥٥ بيان مشترك عراقي - تركي يعلن قرب عقد ميثاق تحالف ، دعت مصر الأقطار العربية المشتركة في معاهدة الضمان الجماعي الى الاجتماع في القاهرة على مستوى رؤساء الوزارات ، وهو ما تم ابتداء من ٢٣ كانون الثاني / يناير ١٩٥٥ برئاسة عبد الناصر . ولكن اختلاف المواقف ادى الى ان ينهي المؤتمر اعماله في السادس من الشهر التالي دون اتخاذ اي قرار محدد بخصوص الموقف من العراق(٢٧) وقد وضح بعد ذلك موقف كل قطر على حدة خاصة بعد توقيع ميثاق التحالف التركي العراقي في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٥ حيث برز التوافق شبه التام بين كل من السعودية وسورية ومصر التي وقعت معا في السادس من الشهر التالي ما يعرف باسم «الميثاق الثلاثي» الذي تضمن رفض الدخول في أي احلاف، والتعاون فيما بينها في المجالات خاصة العسكرية الاقتصادية كافة(٢٨). وقد انضمت اليمن الى هذا الميثاق في الشهر نفسه (آذار/ مارس ١٩٥٥)(٢٩) اما لبنان والاردن فقد اتخذا موقفا وسطا(٣٠) بينما بدا على ليبيا عدم الاهتمام (٣١) .

ج - كانت العلاقة بين الأقطار العربية والكيان الاسرائيلي علاقة حرب وصراع منذ أيار / مايو ١٩٤٨ ، والتي قامت على أساسها إجراءات المقاطعة العربية لاسرائيل في جميع

---

(٢٤) Brecher, *The Foreign Policy System of Israel*, p. 58.

(٢٥) J. C. Hurewitz, *Middle East Politics : The Military Dimension* (New York : Praeger,1969), p. 450.

(٢٦) الاهرام ، ١٩٥٤/١٢/٦ .

(٢٧) الأهرام ، ١٩٥٥/٢/٧ .

(٢٨) الأهرام ، ١٩٥٥/٣/٧ .

(٢٩) الأهرام ، ١٩٥٥/٣/٢٦ .

(٣٠) ممدوح عارف الروسان ، «العراق والسياسة العربية في الشرق العربي، ١٩٤١-١٩٥٨»، (رسالة دكتوراه في التاريخ، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٧)، ص ١٧٥-١٧٦ .

(٣١) انظر : « بيان رئيس وزراء ليبيا ووزير خارجيتها »، الأهرام ، ١٩٥٥/٤/٨ .

المجالات [٣٢] والتي لم تلغها اتفاقيات الهدنة . وفي الوقت الذي سعت فيه اسرائيل الى تحويل هذه الاتفاقيات الى اتفاقيات صلح ، تنهي حال الحرب وتثبت الوضع القائم ، وبذلت عدة محاولات لجر الأقطار العربية الى التفاوض المباشر معها [٣٣] فإن الموقف المعلن من جانب الأقطار العربية آنذاك كان هو الالتزام بقرار مجلس الجامعة العربية في نيسان / ابريل ١٩٤٩ القاضي برفض الدخول في أي مفاوضات منفردة مع اسرائيل ، او عقد أي معاهدات سلام منفصلة ، وإلا تعرض القطر الذي يفعل ذلك لاجراءات المقاطعة الشاملة [٣٤] . اما شروط التسوية مع اسرائيل ، كما اعلنتها الأقطار العربية ، فكانت تطبيق قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ ، وهو ما وضح في إجابة اللجنة السياسية للجامعة العربية في ١٢ نيسان / ابريل ١٩٥٠ على اقتراح لجنة التوفيق الدولية بارسال الأقطار العربية مندوبين عنها لتشكيل لجنة مشتركة مع مندوب عن اسرائيل يرئسها ممثل لجنة التوفيق للبحث في تسوية الصراع ، اذ وافقت اللجنة السياسية على الاقتراح . وصرح عبد الرحمن عزام امين الجامعة آنذاك ليخفف من وقع هذه الموافقة بقوله : « إن القرار العربي لا يعني فتح باب المفاوضات المباشرة مع اسرائيل ، وانه مشروط بقبول اسرائيل لقرارات الأمم المتحدة حول فلسطين بما في ذلك قرار التقسيم » [٣٥] . كما تأكد هذا الموقف العربي في القرار الذي اصدره مؤتمر باندونغ في نيسان / ابريل ١٩٥٥ ـ بموافقة الأقطار العربية ـ بالمطالبة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين [٣٦] .

اما عن الجانب العسكري للتفاعلات العربية الاسرائيلية فانه حتى ايلول / سبتمبر ١٩٥٥ اتسمت الجبهتان الشرقية والشمالية بالهدوء فيما عدا الاعتداءات الاسرائيلية على قرى الضفة الغربية ، وكان أبرزها مذبحة قبية الشهيرة في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٥٣ [٣٧]

---

(٣٢) انظر تفاصيل ذلك في : هاني الهندي ، المقاطعة العربية لاسرائيل (بيروت : مركز الابحاث الفلسطينية ، ١٩٧٥) .

(٣٣) James G. Macdonald, *My Mission in Israel, 1948 - 1951* (New York : Simon and Schuster, 1951), pp.212- 213; Fred Khouri, *The Arab Israeli Dilemma* (Syracuse : Syracuse University Press, 1968), p. 295, and Michael Bar - Zohar, *The Armed Prophet Biography of Bengurion* (London : Arthur Barker, 1966), pp. 184 - 185.

(٣٤) ليلى سليم القاضي ، « تقرير حول مشاريع التسوية السلمية للنزاع العربي الاسرائيلي ١٩٤٨ - ١٩٧٢ ، » شؤون فلسطينية ، العدد ٢٢ (حزيران / يونيو ١٩٧٣) ، ص ٨٥ .

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ٨٥ ـ ٨٦ .

(٣٦) وقد جاء النص كالآتي : « بالنظر الى التوتر القائم في الشرق الأوسط بسبب الموقف في فلسطين وخطر ذلك التوتر على السلم العالمي ، أعلن المؤتمر الاسيوي الافريقي تأييده لحقوق شعب فلسطين العربي ، ودعا الى تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ، والى تحقيق التسوية السلمية لمسألة فلسطين » . انظر النص الكامل لقرارات المؤتمر في :المجلة المصرية للقانون الدولي ، السنة ١١ (١٩٥٥)، ص ١٣٩ ـ ١٤٧.

(٣٧) جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، اعتداءات اسرائيل قبل هجوم ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ على مصر (القاهرة : الامانة العامة ، ١٩٥٧) ، ص ٢٩ ـ ٩٤ .

فضلا عن محاولات إسرائيل الاستيلاء على بحيرة الحولة فيما بين عامي ١٩٥١ و ١٩٥٤ [٣٨]
اما الجبهة المصرية فقد سادها الهدوء بصفة عامة الى ان قامت اسرائيل بغارتها الوحشية على قطاع غزة في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٥٥ والتي راح ضحيتها ٦٢ فرداً ما بين قتيل وجريح [٣٩] . فأصبح العنف المسلح منذ ذلك التاريخ هو السمة السائدة على الجبهة المصرية مع اسرائيل [٤٠] .

ثانيا : أبعاد رؤية عبد الناصر للنظام الاقليمي العربي

يتركز التحليل في هذا الشأن حول ثلاث قضايا رئيسية هي : واقع النظام الاقليمي العربي ، ودور مصر في النظام ، والموقف من اسرائيل .

١ ـ رؤيته للواقع العربي

السمتان الرئيسيتان للواقع العربي كما بدتا في رؤية عبد الناصر هما : ان العدو الأول للوطن العربي هو الاستعمار وربيبته اسرائيل ، وان الوطن العربي ضعيف ومتفكك متراخ رغم عناصر القوة والوحدة الكامنة ، والضرورية لمكافحة الاستعمار والتصدي لاسرائيل .

أ ـ الصراع بين الوطن العربي والاستعمار :

لرؤية عبد الناصر لهذا الصراع ثلاثة أبعاد رئيسية نوجزها فيما يلي :

البعد الاول : الاستعمار يستهدف جميع الأقطار العربية : فالخبرة التي استخلصها عبد الناصر من حرب فلسطين هي « ان الاستعمار هو القوة الكبرى التي تفرض على المنطقة كلها حصاراً قاتلاً غيرمرئي ،أقوى وأقسى مائة مرة من الحصار » [٤١] الذي كان يحيط به في الفالوجا .

البعد الثاني : الصراع بين الوطن العربي والاستعمار هو صراع تاريخي ودائم . فكثيراً ما كان عبد الناصر يشير الى تجربة الوطن العربي مع الاستعمار بعد الحرب العالمية الاولى ،

---

(٣٨) صلاح العقاد ، قضية فلسطين : المرحلة الحرجة ١٩٤٥ ـ ١٩٥٦ (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٧) ، ص ٧٢ .

(٣٩) E. L. M. Burns, *Between Arab and Israeli* (London : Harrap, 1962), p. 17.

(٤٠) حول دوافع غارة غزة وانعكاساتها اللاحقة انظر :
Avi Shlaim, «The Gaza Raid, 1955,» *Middle East International*, no.82 (April 1978), pp. 25 - 28; Amos Perlmutter, *Military and Politics in Israel* (London : Cass, 1969), pp. 90 - 93; Michael Brecher, *Decisions in Israel's Foreign Policy* (London : Oxford University Press, 1974), pp. 255 - 256,

واحمد حروش ، خريف عبد الناصر (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨) ، ص ٢٣ .

(٤١) عبد الناصر ، فلسفة الثورة ، ص ٩٥ .

وانـه بعد الحـرب العالميـة الثانيـة قام بتكـرار هذه التجـربة بـزرع اسـرائيـل في قلب الـوطن العربي (٤٢) . وأن خطة الاستعمار ضد الوطن العربي « ليست خـطة قصيرة الأجـل بل خـطة طويلة الأجل ، تهدف الى القضاء على العروبة كلها » (٤٣) .

البعد الثالث : إن اسرائيل ليست الا أداة للاستعمار : فاسرائيل « يسندها الاستعمار الـذي لا يريد لهذه المنطقة أي حرية ، ويعتبرها مزرعة لمصالحه الخاصة كما هي خطة الاستعمار دائما » (٤٤) .

ب ـ ضعف وتفكك وتراخي الوطن العربي رغم عناصر القوة والوحدة الكامنة :

البعد الأول : نقاط الضعف : تمثلت نقـاط الضعف في الوطن العـربي كما أدركهـا عبد الناصر في عدة جوانب أهمها :

ـ تفكك الأقطار العربية : وقد ضرب عبد الناصـر أمثلة على ذلـك بعدم اتخـاذ العرب لموقف موحد ومتماسـك ضد خـطط الاستعمار وذلـك منذ انتهـاء الحرب العـالمية الأولى حتى ضياع فلسطين وبعدها . وهو يقول في ذلك : « كان زعماء العروبة يعرفون ذلك ولكنهم كانوا يضللون العـرب ويخدعـونهم لا لشيء الا للانتفـاع الشخصي ، كـان كـل منهم يفضـل نفسـه عن العـرب كمجمـوعـة وكوطن ، ويعني نفسه بكسب سياسي ولا يهمه لو ضاعت في سبيل ذلك دولة عربيـة، كانـوا يقولـون في خطبهم : « إسرائيل المزعومة » ولم يعملوا شيئاً الا الخطابة عن اسرائيل المزعومة . فنحن كما كنا وما زالت الأطماع وما زال الخداع والأساليب التي اتبعت في الماضي » (٤٥) .

ـ ضعف القدرات العسكرية العربيـة : وذلك نتيجـة عدم امتـلاك الاسلحة الكـافية ، حيث كان يعتبر نقص السلاح هو العائق الوحيد امام بناء قدرة عسكرية عربية قوية (٤٦) .

البعد الثاني : عنـاصر القـوة الكامنـة : كانت عنـاصر قـوة الوطن العـربي الكامنـة وفق مفهوم عبد الناصر هي :

ـ رابطة القومية العربية : وقد عبر عن ذلك بقـوله : « أول هـذه المصادر إننـا مجموعـة من الشعـوب المتجاورة المتـرابطة بكـل رباط مـادي ومعنوي يمكن ان يـربط مجموعـة من الشعـوب ، وان لشعـوبنـا خصائص ومقومات وحضارة انبعثت في جوها الأديـان السماويـة المقدسـة الثلاثـة ولا يمكن قط إغفالهـا » (٤٧) .

---

(٤٢) انظر : « يجب ان يتحد العرب والمسلمون لمحاربة عدوهم المشترك ، كلمة القيت في المقر الرئيسي لهيئة التحريـر بمناسبـة افتتاح المؤتمـر العربي الاسـلامي يـوم ٢٦ آب / اغسـطس ١٩٥٣ ،» **مجموعـة خـطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر** ، القسم الاول : ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ يناير ١٩٥٨ ، ص ٥٧ .

(٤٣) من : « اتجهـوا الى العمـل لانقـاذ فلسـطين ، خـطاب القي في نـادي فلسـطين في سبـورتنـج بالاسكندرية في يوم ١٣ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٣ ،» المصدر نفسه ، ص ٨٨ .

(٤٤) المصدر نفسه .

(٤٥) المصدر نفسه ، ص ٨٩ .

(٤٦) المصدر نفسه ، ص ٨٧ .

(٤٧) عبد الناصر ، **فلسفة الثورة** ، ص ٩٨ .

« وهذه الرابطة هي التي تجعل من أرضنا منطقة واحدة لا يمكن حماية مكان منها بوصفه جزيرة لا تربطها بغيرها رابطة »[٤٨] .

- الموقع الاستراتيجي : «اما المصدر الثاني فهو ارضنا نفسها ومكانها على خريطة العالم. ذلك الموقع الاستراتيجي المهم الذي يعتبر بحق ملتقى العالم ومعبر تجارته وممر جيوشه»[٤٩].

- النفط : « فعاصمة انتاج النفط في العالم قد انتقلت من الولايات المتحدة . . الى المنطقة العربية ، التي ما زالت آبارها بكراً »[٥٠] .

- توفر العنصر البشري : وقد أشار أكثر من مرة الى ان العرب الذين كانوا يبلغون آنذاك حوالي ٧٠ مليون نسمة يستطيعون ان يشكلوا جيشاً من عدة فرق ، اذا زودوا بالأسلحة الكافية[٥١] .

٢ - رؤيته لدور مصر العربي

يقصد بمفهوم الدور القومي National Role « مفهوم صانعي السياسة لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم ، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية والموضوعية »[٥٢] . واهم أنماط الدور هي القيادة والدفاع والتحرير والتوفيق والتوحيد والتنمية او نشر الحضارة . وبتفاعل العوامل الثلاثة السابقة (عوامل التنشئة السياسية ، نظام القيم السياسية ، إدراكه للواقع العربي) جاء قول عبد الناصر : « ولست ادري لماذا يخيل الي دائما ان في هذه المنطقة التي نعيش فيها دوراً هائماً على وجهه يبحث عن البطل الذي يقوم به ، ثم لست أدري لماذا يخيل الي ان هذا الدور أرهقه التجوال في المنطقة الواسعة الممتدة في كل مكان حولنا قد استقر به المطاف متعباً منهوك القوى على حدود بلادنا يشير الينا ان نتحرك وان ننهض بالدور ونرتدي ملابسه ، فإن احداً غيرنا لا يستطيع القيام به »[٥٣] وكانت أنماط الدور التي رأى ضرورة ان تقوم بها مصر على الدائرة الاولى (الدائرة العربية) على النحو التالي :

أ - الدور القيادي : يقوم هذا الدور في مفهوم عبد الناصر على اعتبارين : أولهما : ان مصر هي محور التفاعلات في الوطن العربي . حيث ان « مصر اذا حدث فيها حدث إنما يؤثر على

---

(٤٨) المصدر نفسه ، ص ١٠٢ .

(٤٩) المصدر نفسه ، ص ٩٨ .

(٥٠) المصدر نفسه ، ص ١٠٠ - ١٠١ .

(٥١) Gamal Abdel Nasser, «The Egyptian Revolution,» *Foreign Affairs*, vol. 33, no. 2 (January 1955), p. 211.

(٥٢) K. J. Holsti, *International Politics: A Framework for Analysis* (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall, 1972), p. 122.

(٥٣) عبد الناصر ، فلسفة الثورة ، ص ٧٩ - ٨٠ .

كل المحيط ، ويؤثر على كل البلاد المجاورة لها ، يؤثر على كل البلاد الناطقة بالضاد »[٥٤] . وثانيهما : هو ان مصر تملك امكانات القيادة في الوطن العربي ، وهو ما عبر عنه بقوله : « ان خطة مصر الايجابية في السياسة العربية اصبحت واضحة . فلن تتخلى مصر عن قضية العرب ، لأنها تشكل نصف العالم العربي »[٥٥] .

ب ـ **الدور الدفاعي**: وتدور رؤيته لهذا الدور حول ثلاث نقاط هي :

ـ ان الدفاع عن الوطن العربي لا يتم الا خلال بناء قوة عربية مستقلة[٥٦] .

ـ ان بناء هذه القوة العربية المستقلة يستلزم اسلحة غير مرتبطة بشروط سياسية[٥٧] .

ـ إن من اهداف بناء القدرة العسكرية المصرية هو الدفاع عن بقية الاقطار العربي[٥٨] .

ج ـ **الدور التحريري**: وينبثق هذا الدور من تفاعل قيمتي مكافحة الاستعمار والعروبة مع إدراكه لواقع الوطن العربي ، وهو ما عبر عنه بقوله « إننا نعمل للقضاء على الاستعمار ، وعلى مساعدة كل حركة تحررية في هذه المنطقة من العالم ، لأن علينا واجباً نحو إخواننا »[٥٩] .

ومن احصاء عدد مرات تكرار اسم البلاد العربية غير المستقلة في أعمال عبد الناصر المنشورة حتى ٢٧ ايلول / سبتمبر ١٩٥٥ . يلاحظ ان فلسطين احتلت المرتبة الاولى من اهتمامه (٦٣ مرة) تليها السودان (٣٦ مرة) والمغرب (١٦ مرة) فالجزائر (١٠ مرات) ثم تونس (٨ مرات) .

---

(٥٤) من : « الحياة البرلمانية القديمة قادتنا الى الفساد ، القيت في اهالي اسيوط يوم ٧ تموز / يوليو سنة ١٩٥٥ في رحلة توزيع الارض على الفلاحين بنجع حمادي ، » **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر** ، القسم الاول : ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ يناير ١٩٥٨ ، ص ٣٤٢ ـ ٣٤٣ .

(٥٥) من :« حديثه الى مندوب صحيفة صدى لبنان ، » **مجلة التحرير** ، العدد ٩٧ (٢٢ شباط / فبراير ١٩٥٥) ، ص ٤ .

(٥٦) انظر : « أنهينا الاحتلال دون اراقة دماء ، القيت هذه المحاضرة في مبنى الكلية الحربية القديم حيث دعي السيد الرئيس الى القائها في يوم ٢٨ آذار /مارس سنة ١٩٥٥ ،» **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر** ، القسم الاول : ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ يناير ١٩٥٨ ، ص ٢٨٥ .

(٥٧) انظر: «الدفاع عن الشرق الاوسط يجب ان ينبثق من المنطقة نفسها، القيت في افتتاح الموسم الثقافي للقوات المسلحة بتاريخ ٣١ آذار/ مارس سنة ١٩٥٥،» المصدر نفسه، ص ٢٩٣.

(٥٨) انظر : « رفضنا الدعوة الى الاحلاف ، القيت بين أهالي الفيوم يوم ٩ تموز / يوليو سنة ١٩٥٥ في عودة الرئيس الى القاهرة بعد توزيع الأرض على الفلاحين بنجع حمادي ،» المصدر نفسه ، ص ٣٤٩ ؛ وفي : «سياستنا الداخلية والخارجية، القيت في ٢٢ تموز/ يوليو سنة ١٩٥٥،» المصدر نفسه، ص ٣٨١، و«قصة التسلح، القيت في معرض القوات المسلحة بتاريخ ٢٧ ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٥٥،» المصدر نفسه، ص ٤٠٧.

(٥٩) من : « رفضنا الدعوة الى الاحلاف ، القيت بين اهالي الفيوم يوم ٩ تموز / يوليو سنة ١٩٥٥ في عودة الرئيس الى القاهرة بعد توزيع الأرض على الفلاحين بنجع حمادي ،» المصدر نفسه ، ص ٣٤٩ .

د ـ الدور التوحيدي: يلاحظ على مفهوم عبدالناصر للوحدة العربية في الفترة محل الدراسة انه مركز على النقاط التالية :

ـ ان الوحدة العربية ضرورية لمواجهة التحديات الخارجية ولقيام العرب بدورهم في النظام الدولي : وقد وضع ذلك في قوله : « نحن إنما أردنا ، ولا نزال نريد ، ان نواجه العالم كتلة عربية واحدة متماسكة متراصة ، لأن في ذلك فائدة لنا جميعا، وهو وحده سبيل فرض احترامنا على العالم ، ولا بد لنا لهذه الغاية من ان نثق بأنفسنا ونؤمن بقوتنا وقدرتنا على النهوض والانتاج وأداء دورنا في التاريخ » [٦٠] .
« فالوحدة العربية هي السبيل الوحيد الذي يمكن به تحقيق أهداف كل الدول العربية » [٦١] .

ـ ان الشكل الأمثل على المدى البعيد للوحدة بين الأقطار العربية هو الشكل الفيدرالي [٦٢] . ويتم تحقيقه تدريجياً عن طريق تدعيم جامعة الدولة العربية وميثاق الضمان الجماعي . فقد كان عبد الناصر يعتقد انها يمكنها الوفاء بحاجة الأقطار العربية الى التوافق في مواجهة التحديات الخارجية على المدى القريب والمتوسط . وفي هذا جاء قوله : « إن سياستنا العربية تهدف الى جمع شمل العرب بجعلهم امة واحدة ، بل اسرة واحدة ، لقد كان سبيلنا الى تحقيق هذا الهدف هو ان نلتزم بميثاق جامعة الدول العربية وان نحترمه ونجعل الغامض فيه واضحا ، والضعيف فيه قويا ، وقد كان ميثاق الضمان الجماعي تكميلاً وتتويجاً وتدعيماً لميثاق جامعة الدول العربية، كما يؤدي الى توحيد خطط جيوشنا وتنسيق العمل بينها، وتبادل التعاون الاقتصادي فيما بينها جميعاً، وكان املنا جميعا ان ينبثق من هذه الرقعة العظيمة الغنية من الأرض دفاع خالص لأهليها يقوم به العرب وحدهم، وكنا، وما زلنا، نعتقد ان ذلك سيؤدي حتما الى ان نتحرر من سيطرة الاستعمار والدول الاجنبية كبيرة كانت ام صغيرة. واني اعلن ان مصر متمسكة بهذه السياسة، وانها لا تزال ترجو ان تتضح الحقائق التي تقوم عليها سياستها، وان يتعاون العرب جميعا في ان يقيموا نظاماً للدفاع عن بلادهم يعتمد عليهم وينبثق من بلادهم، ولن تضعف مقاومة مصر ولن تفترق قوتها في الدفاع عن سياستها، والعمل على تحقيقها، فان في ذلك خير العرب ومجدهم» [٦٣] .

هـ ـ الدور التنموي : يتلخص هذا الدور في رؤية عبد الناصر لأسلوب قيادة الأقطار العربية في عملية استغلال عناصر قوتها الكامنة وتنميتها من اجل بناء قوة عربية شاملة وهو يقول في ذلك : « إن قوتنا ، في مواردنا ، وان قوتنا في موقعنا ، وسنسير بقوتنا وبمواردنا وبموقعنا نحو القوة الحقيقية ، قوة العرب ، وقوة العروبة . إننا نشعر يا اخواني بهذه القوة في أننا نؤمن بكم وبقوتكم ، نؤمن بالعرب وبقوة العرب ، وسنسير قدماً الى الأمام لنبني هذه القوة الحقيقية ، لنزيل شوائب الماضي التي الحقت بنا

---

(٦٠) من : «حديثه الى مندوب صحيفة صدى لبنان ،» .

(٦١) من : « يجب ان نتعظ بالماضي وعبره . . . تحية الى شعب العراق نشرتها جريدة البلاغ العراقية في ٤ آب / اغسطس سنة ١٩٥٣ ،» مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الأول : ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ يناير ١٩٥٨ ، ص ٤٦ .

(٦٢) انظر : « حديثه الى صحيفة يوربا اليوغسلافية ،» الجمهورية ، ١٩٥٥/١/١ ، ص ٤ .

(٦٣) من : « سياستنا الداخلية والخارجية ، القيت في ٢٢ تموز / يوليو سنة ١٩٥٥ ،» مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الاول : ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ يناير ١٩٥٨ ، ص ٣٨٢ .

الهزائم ، سنسير متحدين حول قومية واحدة ، وعزة واحدة وكرامة واحدة » (٦٤) .

٣ - رؤيته لاسرائيل

لقد كان عبد الناصر مدركاً للخطر الاسرائيلي على مصر وبقية الأقطار العربية قبل قيام الثورة (٦٥) . فقد جاء في فلسفة الثورة عن ذكرياته خلال اشتراكه في حرب فلسطين حينما كان يرى اطفال اللاجئين الفلسطينيين : « كنت دائما اقول لنفسي : قد يحدث هذا لابنتي . وكنت مؤمنا ان الذي يحدث لفلسطين كان يمكن ان يحدث - وما زال احتمال حدوثه قائما - لأي بلد في هذه المنطقة ما دام مستسلماً للعوامل والعناصر والقوى التي تحكمه الآن » (٦٦) . كما تضمن احد منشورات الضباط الاحرار في ٢ حزيران / يونيو ١٩٥٢ الحث على ضرورة إعادة بناء القدرة العسكرية المصرية لموازنة التفوق العسكري الاسرائيلي (٦٧) .

ومن واقع الاعمال المنشورة لعبد الناصر حتى ٢٧ ايلول / سبتمبر ١٩٥٥ ، يتضح ان عبد الناصر كان يرى ان اسرائيل تمثل خطرين :

الخطر الاول : خطر واقع بالفعل وهو ضياع حقوق الشعب الفلسطيني .

الخطر الثاني : خطر تتزايد إحتمالات وقوعه ، وهو التوسع الاسرائيلي ، وبوقوع غارة غزة اصبح هذا الخطر واقعا بالفعل . وفيما يلي توضيح ذلك :

أ - الخطر الاسرائيلي الواقع : ضياع حقوق الشعب الفلسطيني : كان موقف عبد الناصر تجاه هذا الخطر هو استمرار حال الحرب مع اسرائيل ورفض الصلح معها ، إلا اذا طبقت قرار الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ كحد أدنى . وهو ما أكده اكثر من مرة . ففي آب / أغسطس ١٩٥٣ جاء قوله : « نحن لن نعقد صلحاً مع اسرائيل الا بعد ان تقوم اسرائيل باحترام قرارات هيئة الأمم المتحدة وتنفيذها ، وبعد ان تحترم شروط الهدنة التي تنقضها كل يوم » (٦٨) .

---

(٦٤) من : « قوتنا في قوميتنا ومواردنا وموقعنا ، القيت في مأدبة العشاء التي أقامها اللبنانيون في مصر مساء ٢ شباط / فبراير سنة ١٩٥٥ بنادي الضباط تكريما للسيد الرئيس وتقديرا لجهوده الجبارة في الثورة ، » المصدر نفسه ، ص ٢٧٣ .

(٦٥) محمد حسنين هيكل في : فؤاد مطر ، بصراحة عن عبد الناصر - حوار مع محمد حسنين هيكل ، ط ٢ (بيروت : دار القضايا ، ١٩٧٥) ، ص ٨٢ .

(٦٦) عبد الناصر ، فلسفة الثورة ، ص ٨٩ - ٩٠ .

(٦٧) راشد البراوي ، حقيقة الانقلاب الاخير في مصر (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢) ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٦٨) من : « اننا لن نرتبط بأي شيء يمس حريتنا واستقلالنا ، حديث الى الاهرام في ٢٢ آب / اغسطس سنة ١٩٥٣ » ، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الاول : ٢٣ يوليو - ١٩٥٢ - يناير ١٩٥٨ ، ص ٥١ .

وفي ٢٢ تموز / يوليو ١٩٥٤ أعلن عبد الناصر انه « إن لم ترد اسرائيل على الأقل الى ما قررته هيئة الأمم المتحدة المرة بعد المرة، فان الموقف في الشرق العربي ينذر بانفجار لن يخسر منه الشرق العربي بقدر ما يخسر الذين يكلأون اسرائيل بالرعاية والذين يطولون لها حبل الصبر . إن آلام أهل فلسطين المشردين وعذابهم كفيل وحده بأن يقضي على كل حجة تساق للدفاع عن اسرائيل ، او تبرير عدوانها المتكرر » (٦٩) .

وقد ظل هذا الموقف ثابتاً بعد غارة غزة ٢٨ شباط / فبراير ١٩٥٥ ، مثال ذلك انه رداً على سؤال لمندوب مجلة « نيوزويك » عن شروطه لتسوية الصراع مع اسرائيل والصلح معها قال في أيار / مايو ١٩٥٥ : « نحن ما زلنا في حال حرب مع اسرائيل ، وستستمر هذه الحال طالما ان قرارات الأمم المتحدة لم تنفذ . . . نحن نصر على ان تنفذ قرارات الأمم المتحدة » (٧٠) . ونظرا لتفوق اسرائيل وضمان الدول العربية لأمنها من ناحية ، وضعف وتخلف وتفكك الأقطار العربية من ناحية ثانية ، فإنه كان يرى ضرورة الاعداد الشامل للمجتمعات العربية قبل خوض أي مواجهة عسكرية مع اسرائيل حتى لا تتكرر مأساة ١٩٤٨ ، وهو ما يتضح بعد قليل .

ب ـ خطر التوسع الاسرائيلي : تتمثل اهم أبعاد رؤية عبد الناصر لهذا الخطر فيما يلي :

إن هناك ارتباطاً بين استمرار ضياع حقوق الشعب الفلسطيني وبين استمرار وجود خطر توسع إسرائيلي ، بحيث ان مقاومة اي من الخطرين هي في الوقت نفسه تعتبر مقاومة ودفعاً للخطر الآخر ، وهو ما عبر عنه في ٢٦ شباط / فبراير ١٩٥٥ بقوله : « إن فلسطين ضاعت قوميتها ، ويجب ان ندافع عن هذا الخطر الذي يهددنا جميعاً . . . يجب ان نحس بها ونؤمن بها ، والا سرنا في طريق الفناء ، يجب ان تتكتل الجهود في سبيل القومية العربية العزيزة » (٧١) .

ـ إنه قبل وقوع غارة غزة في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٥٥ كان خطر التوسع الإسرائيلي خطراً محتملاً ، يتم الاستعداد لمواجهته عن طريق البناء الاقتصادي والاجتماعي اولا ، ثم بناء القدرة العسكرية ثانيا . وفي هذا جاء قول عبد الناصر في أول كانون الثاني / يناير ١٩٥٥ : « إن سياسة اسرائيل سياسة عدوانية توسعية ، وانها ستواصل جهودها في عرقلة تعزيز أي دولة من

---

(٦٩) من : « ذكرى الثورة عيد كل ثورة ، القي هذا الخطاب بالجامع الأزهر بمناسبة عيد الثورة الثاني في ٢٣ تموز / يوليو سنة ١٩٥٤ » ، المصدر نفسه ، ص ١٧٦ ـ ١٧٧ .

ولعل هذا دحض لصحة ما يقوله فاتيكيوتيس من ان المشكلة الفلسطينية ظلت حتى سبتمبر ١٩٥٤ امرا ثانويا بالنسبة لاهتمامات عبد الناصر المصرية المحضة ، وانه لا في فلسفة الثورة ولا في ذكرياته عن حرب فلسطين بيان واضح عن مشاعره تجاه اسرائيل . انظر :

Vatikiotis, «Foreign Policy of Egypt,» p. 249.

(٧٠) من : « حديثه الى مجلة نيوزويك ، » الاهرام ، ١٩٥٥/٥/٢٣ .

(٧١) من : « فلنكتل جهودنا للقومية العربية ، القيت في وفد الشباب السوري واللبناني ضيوف الجامعة مساء يوم ٢٦ شباط / فبراير سنة ١٩٥٥ ، » مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الاول : ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ يناير ١٩٥٨ ، ص ٢٧٧ .

دول المنطقة . ومهما يكن من أمر فاننا لا نريد ان نكون البادئين بالصراع . فليس للحرب مكان في سياستنا الانشائية التي رسمت لتحسين أحوال شعبنا . إن أمامنا الكثير لنعمله في مصر ، وامام بقية الدول العربية الكثير من المهام كذلك ، وستضيع الحرب علينا كثيراً مما نسعى الى تحقيقه » (٧٢) .

وقد أوضح عبد الناصر فيما بعد هذه النقطة ، في تطور رؤيته لمواجهة خطري اسرائيل : الواقع ، والمحتمل بقوله : « وقبل هذه الغارة على غزة (اي غارة ٢٨ شباط / فبراير ١٩٥٥) لم نكن نشغل انفسنا كثيرا باسرائيل . كنا في ذلك الوقت نعتبر خطر اسرائيل هو مشكلة سباقنا مع الوقت لبناء اوطاننا . كنا نعتبر ان خطر اسرائيل في حقيقة أمره هو ضعف العرب ، ولولا هذا الضعف ما قامت اسرائيل ، ولولا هذا الضعف ما استطاعت ان تغتصب من الوطن العربي بقعة من أقدس بقاعه وأطهر أراضيه . كان اعتقادنا اننا اذا استطعنا ان نبني في مصر هذه الأمة الكبيرة التي نحلم ببنائها فان خطر اسرائيل يتلاشى وعنادها يلين . وكذلك كنا في اندفاعنا الى بناء مصر نتصور اننا في الوقت نفسه ندفع الخطر الاسرائيلي عن تهديدنا ، ونحول دونه ودون تثبيت أقدامه على الأرض المقدسة الطاهرة التي انتزعها من أرضنا » (٧٣) .

اما بعد وقوع غارة غزة فان الآية قد انعكست في رؤية عبد الناصر ، اذ انه اصبح يدرك ان خطر التوسع الاسرائيلي بات امرا واقعا ، مما يستدعي اعطاء الأولوية لبناء القدرة العسكرية بعدما كانت الأولوية للبناء الاقتصادي والاجتماعي ، فبعد وقوع الغارة ، التي ظل - كما يذكر احمد حمروش - عدة ليال بعدها ساهراً لا يكاد يغفو يفكر في حل يواجه به هذا الموقف الجديد المهين (٧٤) ، أعلن في ٣ آذار / مارس ١٩٥٥ ، أي بعد ثلاثة ايام فقط من وقوع الغارة انه « إذا كانت اسرائيل تعتقد انها هزمت الجيش المصري سنة ١٩٤٨ ، فهي تهددنا الآن معتمدة على هذه الخرافة ، اليوم اقول لها نحن لها . وان الجيش المصري تحت قيادة عبد الحكيم عامر يختلف عن الجيش قبل ذلك . إن الأساليب ، التي ساعدت على هزيمتنا ، في الماضي ، قد اختفت تماما ولن تعود ابدا . إننا سندافع عن الشرف ، وسندافع عن الوطن ، وسنرد العدوان بالعدوان وان جميع امكانات مصر ستعبأ في هذا السبيل (٧٥) .

وقد بين عبد الناصر ذلك بصورة بارزة بقوله في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٥٥ « ان شعوري بخطورة الموقف بدأ عندما شنت اسرائيل غارتها على غزة في ٢٨ شباط / فبراير ، كنت حتى ذلك الوقت مستعدا للصبر ، وكنت استطيع السير فعلاً » (٧٦) ، « لقد قلت مراراً اني اريد ان أبني بلادي ، ولكني

---

(٧٢) Abdel Nasser, «The Egyptian Revolution,» pp. 210 - 211.

(٧٣) من: «علينا ان نواجه الاخطار بشرف وشجاعة، خطاب الرئيس في افتتاح مجلس الأمة بتاريخ ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٥٧،» مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، القسم الاول: ٢٣ يوليو ١٩٥٢- يناير ١٩٥٨، ص ٦٩٠- ٦٨١.

(٧٤) احمد حمروش، «حكومات اسرائيل لا تريد السلام،» السياسة (الكويت)، ١٩٧٨/١/١٩، ص ٥.

(٧٥) من: «لن نعتمد على مجلس الأمن، القيت هذه الكلمة في جنود القوات المسلحة حيث احتفلت الكلية الحربية بتسلم علم الرئيس يوم ٣ آذار/ مارس سنة ١٩٥٥،» مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، القسم الاول: ٢٣ يوليو ١٩٥٢- يناير ١٩٥٨، ص ٢٧٩- ٢٨٠.

(٧٦) من: «سد بعض الثغرات بالجيش، حديث خاص الى المستر توم ليتل المدير العام لوكالة الانباء العربية في ١/ ١٠/ ١٩٥٥،» المصدر نفسه، ص ٤١٥.

مضطر الآن الى ان أولي مسؤوليات الدفاع اهتماما كبيرا ، وكان الوضع عكس هذا قبل ان يقوم بن جوريون بهجومه يوم ٢٨ شباط / فبراير الماضي ، لأننا لن نستطيع ان ندافع عن مصر بالمستشفيات والمدارس والمصالح ، وما فائدة هذه المؤسسات اذا دمرت بطائرات اسرائيل » (٧٧) .

خلاصة القول ، إن قيمة العروبة كانت من المبادىء الأساسية في النظام العقيدي لعبد الناصر من قبل قيام الثورة ، متأثرا في ذلك بفكر « مصر الفتاة » ، ودراساته بكلية أركان الحرب واشتراكه في حرب فلسطين ، ومن هنا جاء تركيزه على محورية دور مصر في النظام الاقليمي العربي ، الذي كان إدراكه الصحيح لخصائصه ، من عوامل تطلعه الى ضرورة قيام مصر بأدوار القيادة والدفاع والتحرير والتوحيد والتنمية . وإدراكاً منه لخطورة الكيان الاسرائيلي على الأمة العربية ، وضعف الوطن العربي في مواجهة هذا الكيان الاستعماري ، فانه كان يعتقد بضرورة الاعداد الشامل للقدرات العربية قبل خوض أي مواجهة عسكرية ، حتى لا يتكرر ما حدث عام ١٩٤٨ ، وعدم عقد اي صلح الا اذا انسحبت اسرائيل الى حدود قرار التقسيم .وقد كانت غارة اسرائيل الوحشية على قطاع غزة في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٥٥ دافعا لأن يعطي عبد الناصر الأولوية لبناء القدرة العسكرية المصرية حتى يردع خطة التوسع الاسرائيلي ، وان ظل متمسكاً بمفهومه الشامل للمواجهة والذي أكده عام ١٩٦٢ بقوله : « « إن التخلف هو الشيء الوحيد الذي يضمن البقاء لاسرائيل على أرضنا الى الأبد . والخطر الاسرائيلي يتلاشى حتى قبل المعركة الفاصلة اذا تمكنت الأمة العربية ان تخلص نفسها من التخلف الذي فرضه الاستعمار عليها » (٧٨) .

(٧٧) من: «نحن لا نهاجم احدا، حديث مع مراسل جريدة نيويورك تايمز في ٦ تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٥٥،» المصدر نفسه، ص٤٢١ .

(٧٨) من: «كلمته في يوم الوحدة العربية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٢،» المصدر نفسه، القسم الرابع، ص٨. ولمزيد من التفاصيل حول رؤية عبد الناصر للصراع العربي الاسرائيلي، انظر: ياسين الحافظ، «عبد الناصر والصراع العربي الاسرائيلي،» شؤون فلسطينية، العدد ١١ (تموز/ يوليو ١٩٧٢)، ص٥- ٢٦؛ مجدي حماد، «رؤية عبد الناصر للصراع العربي الاسرائيلي،» الموقف العربي، العدد ١٦ (آب/ اغسطس ١٩٧٨)، ص٦- ٧١، ومحمد حسنين هيكل، لمصر لا لعبد الناصر: الحملة ضد جمال عبد الناصر وما وراءها؟... ومن وراءها؟ (الكويت: دار السياسة، ١٩٧٦)، ص٧٤- ٧٥.



الفصل الحادي عشر

الأصول الاجتماعية - الثقافية للقيادة القومية: نموذج جمال عبد الناصر (*)

د. سعد الدين ابراهيم

مقدمة

شخصيتان في التاريخ العربي القريب ظلت الجماهير تصغي اليهما بكل انتباه على طول الرقعة الممتدة من الكويت الى المغرب هما جمال عبد الناصر وام كلثوم . جمال عبد الناصر (١٩١٨ - ١٩٧٠) كان رئيس جمهورية مصر والزعيم الذي اعترف بزعامته العرب كافة ، فضلا عن اشد اعدائه خصومة بعدما ظل عبد الناصر يستأثر ، عند النصر وفي الهزيمة ، في حياته وبعد رحيله ، بوجدان وأفكار وسلوكيات الجماهير التي تعيش ما بين الخليج العربي والمحيط الاطلسي ، وبصورة لم يسبق لها مثيل .

واذا كان من الممكن تماما ان نفهم السبب الذي حدا ملايين العرب ان يحتفلوا بانتصارات عبد الناصر اذ كانت هذه الانتصارات مناط الحلم الذي ظل يراود حياة العرب جميعا ، فليس من المفهوم بعد ، السبب الذي جعل هذه الجماهير نفسها تتجمع خلف خطى عبد الناصر حتى في هزائمه .

شخصية عملاقة كعبد الناصر كانت وستظل موضع دراسة العشرات من علماء الاجتماع ومؤرخي السير الشخصية ، فلقد كان زعيما شغل الناس واختلفت من حوله

(*) نشرت صورة مختصرة للبحث الحالي في: المستقبل العربي، السنة ٣، العدد ٢٠ (تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٠)، ص ٨٤- ٩١؛ كما نشرت الصورة الموسعة الحالية تحت عنوان:

«A Socio- Cultural Paradigm of Pan Arab Leadership: The Case of Nasser,» in: Fuad I. Khuri, ed., *Leadership and Development in Arab Society* (Beirut: American University of Beirut, Center for Arab and Middle East Studies, Faculty of Arts and Sciences, 1981), pp. 30-61.

الآراء . ولسوف يظل الامر على هذه الحال لعقود آتية من عمر الزمان . وفي هذه الدراسة يتمثل مقصدنا ببساطة في طرح منظور نقدي نعرض من خلاله عدداً من المؤلفات التي كتبت حول عبد الناصر ، في محاولة من جانبنا لطرح منظور أوسع لدراسته .

وعلى نحو اكثر دقة ، نحن نرمي الى استخدام حالة عبد الناصر للتوصل الى نموذج أعم للقيادة العربية القومية في شكلها الأشمل . اما المبرر النظري لهذا المنظور فيتمثل على الأقل في ناحيتين : اولاهما انـا ، كعلماء اجتماع ، لا بد من ان نواصل عملية جلاء الغموض واضفاء الموضوعية على ما يقع عادة في الحوليات البشرية على انه ظواهر « فريدة » او استثنائية . مثل هذه الظواهر مهما كانت فريدة ، لا ينبغي ان تمر دون محاولة من جانبنا لتفسير غوامضها . ثانيهما ، فبوصفنا علماء اجتماع من العالم الثالث ، علينا ان نسهم في التوصل الى فهم أفضل لظاهرة « الزعيم العملاق » . ذلك لان هذه الظاهرة تبدو وكأنها نبت متكرر في مجتمعاتنا ، على الاقل في هذا القرن العشرين . ولكن ، وهذا هو الاهم ، لان معظم هؤلاء القادة والزعماء كان لهم (حروبهم) مع الغرب . ورغم ما توفر في بعض الاحيان من معالجات تنطلق من موقع التعاطف من جانب علماء الاجتماع الغربيين ، فلم تكن الغالبية من هؤلاء العلماء بقادرة على تخطي تحيزها الموروث ضد قادة العالم الثالث . باختصار فان ظاهرة « الزعامة العملاقة » تتسم بمزيد من الاهمية بالنسبة لنا في هذه المرحلة من التطور التاريخي التي يجتازها العالم الثالث ، ومن ثم لا بد من دراستها على يد علماء الاجتماع من ابناء هذا العالم الثالث . ليس معنى هذا الايحاء بحق لهم في الدراسة لا ينازعهم الغير فيه ، ولكنها محاولة لكسر طوق الاحتكار الذي طالما فرضه زملاؤنا الغربيون على هذا الموضوع .

ويعنى المنظور المقترح بنوعية من القيادة التي تتجاوز حدود كيان سياسي قانوني بعينه . أي حدود بلد بذاته مثل مصر ، كما يتخطى اثرها عبر خطوط متقاطعة ، مخترقة بذلك فواصل الطبقات الاجتماعية ، والجماعات العرقية والولاءات الرأسية التراتبية في المجتمع .

ويقوم جهدنا هنا على أساس تعداد العوامل الاجتماعية ـ الثقافية التي لا يقتصر فعلها فحسب على نشأة القادة العمالقة ولكنها ، وهذا هو الأهم ، هيّأت السبل الى تجميع الجماهير من حولهم في هذا الجزء من العالم الثالث . واذا كان المحيط العربي يشترك ، في كثير من الخصائص والقسمات مع غيره من مناطق العالم الثالث ، الا انه ينفرد في الوقت نفسه ، بخصيصته المميزة . ومن هنا يمكن القول ان عبقرية القائد التاريخي ، تتلخص جميعا في إدراكه عنصر التفرد الذي يميز صميم بيئته الاجتماعية ـ الثقافية في حال تفاعلها مع العالم المحيط بها ، وفي الوقت نفسه قدرته على الاستجابة لهذا التفاعل بطريقة تكون محل تقدير من جانب الذين يمكن ان يولوه محبة وتأييدا وتقديرا . في هذا المقام نطرح جمال عبد الناصر قائدا من هذا الطراز .

اولا : نظرة نقدية

يمكن تصنيف ما كتب عن عبد الناصر وفق نماذج نظرية مباشرة او غير مباشرة سائدة في علم الاجتماع الغربي . من بينها نصادف النماذج الفيبرية الماركسية حول القائد « العسكري » و« البيروقراطي » و« السلطوي » وهي نماذج يتداخل بعضها بالضرورة مع بعض ، في حين انها تتباين من حيث الاتجاه المركزي في كل منها . الا انه ما من واحد من هذه النماذج الفئوية الغربية بقادر على ان يقدم تفسيرا كاملا لزعامة عبد الناصر ، فهي اما ستاتيكية او آنية او محدودة بقضية بعينها . او تنوء بشحنة ايديولوجية . وهناك من يخلط بين رئاسة جمال عبد الناصر للدولة المصرية وبين ناصر الذي كان يتزعم نظاما يتجاوز حدود مصر ، بل هناك من لا يعي اهمية التمييز بين الحالتين .

ولا يسعنا ان نتوقف كثيرا عن هذه الكتابات الغزيرة بأي قدر من تفصيل الا ان المقام قد يتسع لكلمة نسوقها عن بعض النماذج المعبرة في هذا السياق . ان الكتابات المبكرة قد اكدت البعد الديكتاتوري لناصر وصحبه الذين اطاحوا بالملك فاروق عام ١٩٥٢ ، وحاولوا ان يؤسسوا سلطتهم من بعده . في مثل هذه الكتابات يبرز ويتجلى عبد الناصر في المخطط الكبير والمنظم القدير ، والمندفع نحو الامساك بمقاليد السلطة ، وفيها نجد الرجل وهو يستخدم كل فرد ويستغل كل شيء لخدمة طموحاته . الا ان هذا يعد واحدا من أضيق المنظورات التي يصادفها المرء في سياق الكتابات التي نحن بصددها. وقد نلتمس لهذا عذرا يتمثل في تبكير صدور تلك الكتابات التي لم يكن امامها سوى النموذج العملي الوحيد المعروف في ذلك الوقت (مطلع الخمسينات) وهو نموذج الزمر العسكرية التي تولت السلطة في امريكا اللاتينية . من هنا فالكتابات استمرت تنسج على المنوال نفسه ، رغم صدورها في فترات لاحقة . لكن بعدما بدأت شخصية ناصر وثورته تفصح عن نفسها ، لم يَعُدْ لها من مبرر ، ومن ثم فهي لا تكاد تستحق ان تدخل في باب علم الاجتماع . انها لا تعدو كونها دعاية معادية لعبد الناصر وللعرب بشكل عام . وهناك مثلان صارخان في هذا الصدد هما كتابا عاموس بيرلمتر وبنايوتس فاتيكيوتس[1]. اولهما اسرائيلي صهيوني، لا يكاد يحوز ما يؤهله ليكون عالم اجتماع ومن ثم فدوافعه الكتابة عن جمال عبد الناصر مشكوك فيها. اما فاتيكيوتس فهو حجة معترف به حول الوضع المصري ـ العربي. وكتابه البكر[2] كان معينا ثريا من حيث تفسير دورالعسكريين في عملية «التحديث» وعمليات بناء الدول في العالم الثالث (خارج نطاق امريكا اللاتينية). أما في دراسته التي كتبها بعد ثماني سنوات من رحيل

(١) Amos Perlmutter, *Egypt : The Praetorian State* (New Brunswick, N. J.: [n.p.] , 1974), and Panayiotis J. Vatikiotis, *Nasser and His Generation* (London: Croom Helm, 1978).

(٢) Panayiotis J. Vatikiotis, *The Egyptian Army in Politics* (Bloomington, Indiana : Indiana University Press, 1961).

عبد الناصر فقد تمادى فيها فاتيكيوتس الى حد تشويه الدور التاريخي لجمال عبد الناصر. وهو يحاول باسلوبه اللامع ان يعطي تفسيرات مخالفة لبعض مظاهر شعبية ناصر، كأن يشير مثلا، فيما يشبه المزاح، الى ان الجماهير التي شهدت جنازة عبد الناصر بأعداد لم يسبق لها مثيل، لم تأت اساسا كي تعبّر عن حزن الشعب لوفاته، ولكنها كانت تعبر عن شعور الارتياح بوفاة الديكتاتور في نهاية المطاف(٣).

ثمة نمط آخر من أنماط الكتابة البحثية يتمثل في ما انتجه المؤلفون الذين نظروا الى زعامة عبد الناصر ضمن اطار مؤسسي . وهنا يصور الجيش في البلد النامية حديثا على انه اكثر مؤسسات تلك البلدان تحديثا ، كما انه اكثر القوى الاجتماعية تجانسا وقوة منضبطة ، منظمة ، يحكمها التسلسل القيادي ، ويميزها التكامل على الصعيد الوطني . ومع تحلّل القواعد التقليدية للمجتمع ، ومع ما يتجلى من عجز على مستوى الساسة المدنيين في مرحلة « ما بعد الاستقلال » ، فان الضباط الشبان ينفد لديهم معين استمرار الصبر . ولانهم منظّمون ، ولا تقسمهم « الولاءات الحزبية » ، فضلا عما يتمتعون به من امكانية حيازة قوى التغيير المادية ، فانهم يوجهون ضربتهم الى « النظام القديم » . وهم يقدمون انفسهم الى الجماهير المتشوقة بوصفهم التعبير الصادق عن « الارادة الوطنية » . من هنا فقد ظلت غالبية علماء الاجتماع الذين وضعوا مؤلفاتهم في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات تنظر الى زعامة جمال عبد الناصر كنموذج على تدخل الجيش في السياسة في سبيل الاسراع بعملية تحديث المجتمع برمته (٤) .

ومعظم هؤلاء الكتاب كان حريصا على ملاحظة ان تدخل الجيش في هذه الحال جاء مختلفا من الناحية الكيفية عن النموذج الامريكي اللاتيني . على هذا فقد صورت حركة عبد الناصر على انها تمرد ، ان لم تكن ثورة مكتملة الابعاد ، يشق عصا الطاعة على « اليمين » ممثلاً في النظام الملكي ، وكبار ملاك الأراضي ، والاحتلال الاجنبي . وقيل ان القاعدة الاجتماعية التي انطلق منها عبد الناصر كانت تمثل هذا القطاع او ذاك من الطبقة الوسطى المصرية وقد سماها البعض البورجوازية الصغيرة (٥) ؛ وسماها آخرون الطبقة الوسطى

---

(٣) Vatikiotis, *Nasser and His Generation.*

(٤) Vatikiotis, *The Egyptian Army in Politics;* Morroe Berger, *The Arab World Today* (New York : Doubleday, 1962); Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, New Jersey : Princeton University Press,1963), and Leonard Binder, «The Integrative Revolution,» in : Lucian W. Pye and Sidney Verba, eds., *Political Culture and Political Development* (Princeton, New Jersey : Princeton University Press, 1965).

(٥) Anouar Abdel - Malek, *Egypt : Military Society* (New York : Vintage Books, 1968); Mahmoud Hussain, *Class Conflict in Egypt* (New York : Monthly Review Press, 1975), and Vatikiotis, *The Egyptian Army in Politics.*

الصغيرة [٦] او طبقة وسطى جديدة [٧] . وقد جاء كثير من الطروحات التي قدمها هؤلاء العلماء مستندا الى قرائن معقولة مستقاة من واقع التجزئة ، منها مثلا الخلقية الاجتماعية لعبد الناصر وزملائه (الضباط الاحرار) ، وتحليل مضمون خطاباتهم وتصريحاتهم ، فضلا عن أعمالهم ، والسياسات التي انتهجوها . علما ان هذا النهج قاصر وغير مقنع في تفسير زعامة عبد الناصر ، فيما نجد كثيرا من دعاته يقولون بان الادوات التي توسلت بها سياسات جمال عبد الناصر تمثلت في الجهاز البيروقراطي بجناحيه المدني والعسكري [٨] ، وفي الجهاز الاعلامي الذي اديرت دفته بمهارة [٩] . ولقد نجد واحدا من المشاركين في هذا الطرح يقول بالتالي :

« كان عبد الناصر قادرا ، من خلال جماعات العمل واللجان المسؤولة امامه مباشرة عن تنسيق امور السياسة ، على ان يفرض سيطرة الجيش الفعالة على نشاطات الدولة جميعا » [١٠] .

ثم هناك آخرون استقرأوا تاريخ مصر كي يفسروا زعامة عبد الناصر بأسلوب شبه ميكانيكي . على هذا فعبد الناصر ، في رأيهم ، ورث وتسيّد بيروقراطية راسخة الجذور تابعة لدولة ممعنة في مركزيتها ، وذلك في مجتمع قابل أساسا للسيطرة [١١] . الافتراض الظاهر او الباطن هنا هو ان ناصر كان « مستبدا شرقيا » أي ضمن سلسلة طويلة من اصحاب الحكم المطلق ـ سلسلة يمتد عمرها ٤٠٠٠ سنة قبل الحقبة المسيحية . ويتابع هذا الفرض القول بان الطبيعة الهيدروليكية للمجتمع المصري (اي اعتماده شبه الكامل في اسباب حياته على نهر النيل) هي التي اتاحت هذه السلسلة . وحتى الكتاب الذين شاركوا في تفسيرات مخالفة حول زعامة ناصر كانوا حريصين بدورهم على احتساب هذا المتغير ضمن المخطط الذي أعتمدوه في التفسير .

يؤكد فاتيكيوتس ، مثلا ، أن « تقليد مركزية السلطة في مصر على وجه الخصوص ، يولد سمات

---

(٦) Berger, *The Arab World Today.*

(٧) Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa.*

(٨) N. N. M. Ayyubi, *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt* (London : Ithaca Press, 1980), and Morroe Berger, *Bureaucracy and Society in Modern Egypt* (Princeton, New Jersey : Princeton University Press, 1957).

(٩) D. Lerner, *The Passing of Traditional Society* (New York : Glencoe Free Press, 1958); Vatikiotis, *The Egyptian Army in Politics,* and Hrair R. Dekmejian, *Egypt Under Nasser:A Study in Political Dynamics* (London : London University Press, 1971).

(١٠) Vatikiotis, *The Egyptian Army in Politics,* p. 4.

(١١) Robert Stephens, *Nasser* (London : Allen Lane; The Penguin Press, 1971), and Ayyubi, *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt.*

كاريزمية يتسم بها الحاكم ايا كان هذا الحاكم » (١٢) .

على ان كثيرا من الحكام في الوطن العربي وفي العالم الثالث استخدموا بالفعل المصادر التنظيمية نفسها المشار اليها (البيروقراطية ، الجيش ، أجهزة الاعلام) لكنهم لم يتوصلوا الى حصيلة مماثلة لحال عبد الناصر . وكون ان معظم هذه الادوات التنظيمية كان من الناحية المادية مقتصرا على مصر انما يخرج بها خارج اطار المعادلة ، بمعنى انها لا تفسر لماذا حاز عبد الناصر ذلك الكم الضخم من المريدين والمؤيدين ، بعيدا عن حدود مصر .

ويقرب من هذا النهج المؤسسي القول بان الجيش المصري انما كان يتصرف بوصفه جماعة ذات مصلحة محددة . ومن هنا ففي ظل جمال عبد الناصر منذ عام ١٩٥٢ وما بعده ، تماما كما كان في ظل أحمد عرابي في أواخر سبعينات القرن الماضي ، كان ضباط الجيش طامحين الى نصيب اكبر يستأثرون به لأنفسهم من المزايا الاجتماعية والاقتصادية (١٣) . ويستخلص هذه المقولة من واقع افتراض أعم يتعلق بالسبب الذي يدفع المصريين الشبان للالتحاق بالجيش في المقام الأول . وهو يؤكد انهم يفعلون ذلك بحثا عن الأمن والمكانة والمزايا والراتب المجزي . هذا الافتراض إذن يقول انه اذا ما حيل بينهم وبين أي من هذه الاهداف (كما هو الحال بالنسبة لعرابي ولجيل عبد الناصر) فانهم يرفعون راية العصيان . واذ تمرد عبد الناصر واستولى على السلطة فقد كان يدرك انه في سبيل تعزيز واستمرار سلطته ، فعليه ان يدعم الفرص امام ضباط جيشه سواء وهم في سلك الخدمة ، او بعد اعتزالها .

بيد ان هذا التفسير القاتم حول واقعية الضباط لرفع راية العصيان ، انما يشوبه عيب يتمثل في ابتعاده عن الواقع . لقد كان الضباط ابان حكم الملك فاروق مدلّلين وكانوا يتمتعون بمكانة اجتماعية عالية للغاية . وعليه ، لا تصدق هذه المقولة النظرية ، لا في حال عبد الناصر ولا في حال زملائه . وليس بوسعنا ايضا ان نقبل القول بان استمرار سلطة عبد الناصر ـ او بالاصح زعامته ـ كان معتمدا على اغراق مساعديه الضباط بالمزايا خلال السنوات الثماني عشرة التي حكم فيها .

وهناك نمط آخر من الكتابات في هذا الموضوع الا وهو المنحى اليساري الماركسي الذي يخالط الفهم العلمي لزعامة عبد الناصر القومية العربية . هذا الاتجاه ينحى باللائمة كثيرا على عبد الناصر لانه لم يكن اشتراكيا بما فيه الكفاية (١٤) ، صادق جلال العظم مثلا يستفزّه كثيرا « وسطية » عبد الناصر والصيغ السلبية التي طرح فيها الرجل سياساته وشعاراته على نحو ما وجد مثلا في شعارات « الطريق اللارأسمالي » و « عدم الانحياز » و « الملكية

---

(١٢) Vatikiotis, *The Egyptian Army in Politics*, p. 229.

(١٣) المصدر نفسه، ص٢٣٣ .

(١٤) Hussain, *Class Conflict in Egypt*; Abdel - Malek, *Egypt : Military Society*, and صادق جلال العظم، النقد الذاتي بعد الهزيمة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩).

(الخاصة) غير المستقلة » ، و« إذابة الفوارق (سلميا) بين الطبقـات » و« عدم سيـادة طبقة على اخرى » .

اما انور عبد الملك ومحمود حسين فهما يقولان ، بما يقرب من اليقين ، بان مصر كـانت على حافة ثورة بروليتارية حقيقية عندما وقع الانقلاب الذي قاده جمال عبد النـاصر في تمـوز / يوليو ١٩٥٢ . بمعنى آخر جاءت ثورة البورجوازية الصغيـرة بزعـامة عبـد الناصـر لتجهض ما كان يمكن ان يكون ثورة الطبقة العاملة . هؤلاء الكتاب لا يغفرون لعبد الناصر هذه المؤامرة التاريخية ولا هم يغفرون له ايضا اصلاحاته الاجتماعية ـ الاقتصادية الوسطيـة التي لم يكن لها من اثر سوى صـرف الجماهـير عن ان تصنع بنفسهـا تاريخهـا وتأخـذ (مقاليد امورهـا) بين أيديها .

وبـرغم ما تتميـز به هـذه البيانـات الامبريقية من حصافـة فكريـة سواء أكـانت متعلقة بفترات ما قبـل ، او خلال ، او بعـد ، حكم عبد النـاصـر ، الا انها لا تؤيـد هـذا المنحى الانتقادي الراديكالي . فهناك اولا أقـطار عربيـة وشرق اوسـطية اخـرى تتماثـل مع مصـر في تـركيبها المؤسسي والهيكـلي (مثل تـركيا وايـران والمغرب والعـراق) لم تشهد هـذا الانحراف التاريخي الذي قيـل انه ألمّ بمصـر ، ومع ذلـك فلم يقدر لأي منهـا ان يشهد ثـورة بروليتـارية حقيقية في الخمسينات ولا حتى في العقدين اللذين تلواها . امـا الذي يحـدث في ايران حـاليا (١٩٨٠) فلا يزال بعد في مرحلتـه الجنينية ، بمعنى انـه من السابق لأوانـه القول بمـا اذا كان سيتمخض عن ثورة طبقة عاملة ام لا .

وحتى ما بدا وكأنه ضعف فكري في ايديولوجية عبد النـاصر فهـو انما ينـطوي على آثـار محدودة من الناحية العملية . فكما يلاحظ مالكولم كير « ان الروح الوسطيـة التوفيقيـة والاتفاقيـة تبدو وكـأنها تعكس حاجـة أصيلة للغايـة للانسجـام الاجتماعي وسط آلام تحـول المجتمع والتعـرض لتأثيـرات العالم السيـاسية »[١٥] . وهنـاك من السياسيين العـرب من تهيـأت لهم اسبـاب الايـديـولـوجيـات الراديكالية وما يتعلق بهـا من عمق فكري ، لكنهم لم يـوفقوا كثيـرا في الهاب حمـاسة « قـواعد الجماهير الـطبيعية » في اي بلد عـربي رئيسي . ومن السهل ان يعـزى فشلهم هذا الى وجـود افراد من طراز جمال عبد الناصر يقطعون عليهم الطريق .

ان الانتقادية الراديكالية ، بصرف النظر عن دعواها في صدق معالجتها لعبـد الناصـر ، الا انها لا تقدم تفسيرا مقنعـا للسبب الذي حـدا قطاعـات الجماهـير العريضـة ان تتبع عبـد الناصر في كل انحاء الوطن العربي .

على ان اشد المناهج تعاطفا في تفسير زعامة عبد الناصر هو نهج الكاريـزمية الفيبـري . ومهما يكن نصيب هذا النهج من التعمق ، فان مفهوم الكاريزما كثيرا ما يشير الى عبارة ليست

---

(١٥) Malcolm Kerr, *The Elusive Peace in the Middle East* (Albany, New York : State University of New York, 1975), p. 51.

دقيقة تماما وهي تُحشى بكثير من المعاني من قبل الذين يستخدمون المفهوم دون التسلح باتساق في المنطق او باسانيد من الواقع العملي . من هنا يقول لنا دكمجيان [١٦] إن اي زعيم كاريزمي هو « صانع اسطورة » وأن الاسطورة « لا تتيح بحد ذاتها امكانية التحليل العقلاني باعتبار أنها تقوم على البداهة والغريزة والايمان . . . من هنا فالاسطورة والكاريزما متداخلتان ومتشابكتان سواء من ناحية أصلهما او من ناحية الاستخدام السياسي لهما . الاسطورة والكاريزما تشتركان معا في المنطلق غير المعقلن الذي تصدران عنه ـ ذلك المنطلق الذي ينطوي على خليط من البداهة والغريزة والقناعة والثقة والعواطف » [١٧] . ان هذا القول مؤداه ان اي زعيم ، ان اراد ان يكون كاريزميا ، فلا بد من ان يكون استاذا في صنع الاسطورة وبما انه لا مفهوم « الاسطورة » ولا مفهوم « الكاريزما » يتيح امكانية التحليل العقلاني ، فلا بد من ان نوقف كل محاولات الشرح والتفسير . لكن قد تتاح فرصة ، مع ذلك ، لقدر من علم الاجتماع الوصفي . على هذا يمضي دكمجيان وغيره من دعاة هذا النهج الى تعريف « الاساطير » التي يصنعها الزعيم ، ولوصف حذقه ومهاراته في هذا الصدد ، فضلا عن وصف الآثار المختلفة الناجمة عن كل « اسطورة » صنعت . . . وما الى هذا بسبيل . هذا النهج تصوره السطور التالية التي نقتطفها من دكمجيان :

« ان نجاح جمال عبد الناصر في تحريك العرب وراء خطاه لا بد من ان يعزى الى حد كبير ، الى مقدرته البارزة على صنع الاساطير . وأول اسطورة مهمة صنعها تتمثل في انه تقدم لصنع حركة ثورية كانت مجدا لمصر ومن ثم مجدا للأمة العربية . وعندما تطلب أمن مصر عام ١٩٥٥ تقاربا اوثق مع الاقطار العربية الاخرى ، تبنى عبد الناصر الاسطورة البعثية القائلة بالوحدة العربية . وفي السنوات التي تلت ذلك ، زود المفكرون المصريون العروبة بتبرير نظري واقاموا لها اساسا تاريخيا ، وجعلوا منها جزءاً لا يتجزأ من الايديولوجية الناصرية . مع هذا تبقى العروبة في الاساس اسطورة بالمعنى السورلياني رغم ما اضيف اليها من تبريرات ايديولوجية » [١٨] .

العيب الخطير الذي يشوب هذا النهج هو تغييبه للقوى الاجتماعية وللعمليات التاريخية . انه يقلب سلسلة العلة والمعلول رأسا على عقب . فبدلا من النظر الى الزعيم بوصفه تجسيدا لتيارات اجتماعية ـ تاريخية اذا به يعزو هذه التيارات الى قدرات الزعيم على « خلق الاسطورة » فأنّ لأي دارس جاد للتاريخ العربي والمجتمع العربي المعاصر ان يهمل قرنا بأكمله من التفاعل العروبي القومي سبق ارتقاء عبد الناصر السلطة . ان الادبيات القومية العربية الحديثة تعود الى ستينات القرن التاسع عشر عندما بدأت تحركات الطلاب العرب وتكونت الحركات العروبية السرية داخل الوطن العربي وفي اوروبا في العقود الاخيرة من القرن الماضي ومع مطالع هذا القرن العشرين . وجاءت الثورة العربية الكبرى (١٩١٥ ـ ١٩١٨) تتويجا لاختمار هذه التفاعلات ، مستهدفة تحقيق شكل او آخر من اشكال التوحيد العربي . كل هذه الاحداث وقعت قبل مولد عبد الناصر نفسه (١٩١٨) . فإن كانت القومية العربية او السعي نحو الوحدة العربية « اسطورة » فهي على الأقل اسطورة جماعية

---

(١٦) Dekmejian, *Egypt under Nasser : A Study in Political Dynamics.*

(١٧) المصدر نفسه، ص٥٦ـ ٥٧ .

(١٨) المصدر نفسه، ص٥٦ .

مشتركة ولم يخلقها عبد الناصر من العدم فهناك كثيرون من قبله سبقوه في الايمان بها من مثقفين وعسكريين وقادة جماهريين وزعماء قبليين وتجار وساسة . وهناك من بعده آخرون لا يزالون بها مؤمنين .

وقد انغمس علماء الاجتماع الامريكيون في غمار الاعتقاد بان « الاسطورة » قد ماتت بوفاة صانعها وها هو مالكولم كير ، يكتب بعد رحيل عبد الناصر معبرا عن هذه السعادة الخاصة في قوله « ان الأمل معقود على انه مع تحطم اسطورة العروبة الناصرية فلسوف تعمد كل من الحكومات العربية الى تصور دور خاص بها يتميز بمزيد من الاعتدال والانضباط والاتزان »(١٩) . وقد يكون الاحتفال بنهاية الدعوة العروبية(٢٠) سابقا لأوانه ، تماما كما كان الحال بالنسبة للتنبوءات الخاطئة التي طرحها بعض علماء الاجتماع الغربيين في الخمسينات والستينات ، فمعظم هؤلاء كانوا قد شرعوا في غمار مشاركتهم في طرح نظريات « التحديث » على الطريقة الغربية ، يستبعدون الاسلام بوصفه قوة سياسية لها وزنها . ثم جاءت مسيرة الاحداث في ايران وفي الشرق الاوسط مع اواخر السبعينات واوائل الثمانينات لتشكل ولا شك احراجا شديدا لهذا المزيج الذي خلط بين الادعاء العلمي وبين التعلل بالامنيات . ان قصة القومية العربية قد تؤكد انها تحتوي قوة مماثلة (لقوة الاسلام) لكنها مستكنة في الاعماق . وفي هذا السياق يقول مسح اجري حديثا في عشرة اقطار عربية تمتد من المغرب الى الكويت بأن اكثر من سبعين بالمائة من قطاعات الرأي العام العربي لا تزال متمسكة بـ « اسطورة » القومية العربية والوحدة العربية(٢١) .

ربما نكون قد اسهبنا في عرض النواقص التي تشوب بعض الكتابات المطروحة عن جمال عبد الناصر لكن ينبغي الا يفهم ان انتقادنا لها انما ينطوي على التقليل من قيمة هذه الكتابات ، فمعظمها يحتوي نظرات ثاقبة وعميقة ومعلومات غنية حافلة . بيد ان ما نسعى اليه هو تفسير زعامة عبد الناصر ضمن نطاق يتعدى مصر ككيان سياسي ويتجاوز اطار السلطة الشرعية كمصدر للقوة والنفوذ . اننا بهذا نعمل على وضع الاساس لمشروع نظري يتجاوز حدود حالة عبد الناصر الخاصة .

ثانيا : نحو منظور للزعامة القومية العربية

نحن نقول بان زعامة في حجم زعامة جمال عبد الناصر انما تلخص بين ثناياها مزيجا متفاعلا من التاريخ والبنية الاجتماعية والسيرة الشخصية . لكن كثيرا من الدراسات التي

---

(١٩) Kerr, *The Elusive Peace in the Middle East*, p. 55.

(٢٠) Fouad Ajami, «The End of Pan - Arabism,» *Foreign Affairs*, vol. 57, no. 2 (Winter 1978 - 1979) .

(٢١) سعد الدين ابراهيم، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

عـالجت زعامـة عبد النـاصر ركـزت عـلى العـامـل الشخصي الـذي رسمتـه في صـور شتى ـ الكاريزمي ، السلطوي ، المتآمر الـطموح ، المكيـافيلي ، الطيب ذو القلب الكبـير . الا اننا نطرح نهجا يقصد الى تحجيم العامل الشخصي على اهميته ضمن الاطار الذي يتناسب معـه ، فيها يتجلى الحجم الاكبر لكل من عـاملي التـاريخ والهيكـل الاجتماعي . ان اي عـامل يتعلق « بـالشخصية » لا بـد من ان يعالـج في الـواقـع بـوصفـه متغيـرا مستقـلا بـالنسبـة للعـاملين الآخـرين ، بمعنى ان تصبح الشخصيـة وظيفة دالـة ضمن سياق التـاريخ وهيكـل المجتمع ، ويصبـح الزعيم من ثم « نتـاج » مجتمعه « ومحـرك » هذا المجتمـع في آن . بهذا المعنى نقـول بـان السيرة الشخصية هي ايضا مصطلح لا يصـدق فحسب عـلى الزعيم كفـرد ولكن على اتباعه ايضا . يصبح التاريخ عندئذ هـو ذاكرتهم الـذاتية والجمعيـة ، ويتمثل في مجموعة من القوى الموضوعية تشكل المسار وتحملهم على مهاده عبـر الزمن ، وما الهيكل الاجتمـاعي في مرحلة ما ، الا لحظة واحـدة مسطورة في كتاب التاريخ واللحظات المتعاقبة للهيكل الاجتماعي تشكل التاريخ وتدفعه قدما الى امام .

وقد نبدأ هنا بالتاريخ . ان المنطقة الثقافية الحضارية المعروفة حاليا باسم الوطن العـربي تمثل قلب الشرق الاوسط والعالم الاسلامي . تاريخها تاريخ انبيـاء مرسلين وزعـماء عمالقـة . وقـد لاحظ كثير من البـاحثين ان الـزعيم الكاريـزمي قد ينـطوي وجـوده عـلى اهميـة في محيط السياسة العربية باكثر من اهمية الآليات والكوابح والتوازنات التي تتسع لها الـنظرية السيـاسية الغـربية ذلـك لأن نوعيـة الزعـامة كـانت دائـما اهم بـالنسبـة للمجتمعـات العـربيـة من نمط المؤسسات السياسية القائمة [٢٢] . لكن ليس معنى هذا القول بانعدام المؤسسات الـرسمية . بل على العكس ، فقد كانت هذه المؤسسات موجـودة دوما ـ وبعضهـا من أقدم مؤسسـات العالم كما هو الحال في وادي النيل ، وبلاد مـا بين النهـرين . لكن هذه المؤسسـات قلّما تلعب دورها من تلقاء نفسها كي تدفع مسيرة الحضارة وتدير حركتها . من هنا تعيّن دوما عـلى الملوك والانبياء والقادة الكبار ان يخلقوا هذه المؤسسات ، فان كانت موجودة ، فعليهم ان يبثـوا فيها روح الحياة ويمدوها بالالهام ما يجعلها تعمل الى اقصى حد ممكن . ان تاريخ المنطقة هو تاريخ ابراهيم وموسى وعيسى ومحمد عليهم السلام ، وهو ايضا تـاريخ الخلفـاء الراشـدين (رضي الله عنهم) ، وهو كذلك تاريخ اكثر من صلاح الدين واكثر من محمد علي ، واكثر من جمال عبد الناصر. كل من هؤلاء العمالقة التاريخيين نشأ في مجتمع يعيش ازمته فكان ان واجه تحديا، وتبنى رسالة، ووجد قوما على استعداد للايمان بهذه الرسالة واتباع خطاه، بحثا عن الخلاص سواء في هذا العالم، او في الحياة الآخرة. هذا الفرض الموجز الذي نطرحه يحمل في طياته كثيرا من عناصر منظور الزعامة العربية القومية والاسلامية الشاملة. ومثل اي طرح موجز مكثف، فان فرضنا هذا قد يكون عاما الى حد ما، وقد يصدق بالطبع على مناطق

---

(٢٢) Vatikiotis, *The Egyptian Army in Politics*, Dekmejian, *Egypt under Nasser : A Study in Political Dynamics*.

ثقافية حضارية اخرى. لكن المهم انه فرض مؤسّس على اصول من التاريخ، ومستقى بصورة منطقية من واقع قراءة متأنية في سجل التطور الذي استغرق آلاف السنين في هذا الجزء من العالم. كما ان سرد المزيد من العوامل التي ينطوي عليها من شأنه ان يعطي هذا الفرض خصوصيته التي يتميز بها.

يقع الوطن العربي في قلب العالم الجيوبوليتيكي . واذ تعد المنطقة ملتقى طرق القارات الثلاث، وتطل على اثنين من المحيطات وعلى بحار اربعة، فقد تجلت اهميتها باستمرار في جميع المخططات الكبرى التي نهض بها بناة الامبراطوريات جميعا من داخل المنطقة وخارجها - من رمسيس الى محمد علي، ومن الاسكندر الاكبر الى نابليون، ومن روما الى الدول العظمى في العصر الحديث . وان كان بناة الامبراطوريات هؤلاء والذين من خارج المنطقة، فالارجح ان تبدأ ازمة ما في النشوء والتطور، ازمة ليست بالمعنى العسكري الضيق ولا بمعنى الغزو المحدود، ولكنها ازمة ذات ابعاد ثقافية حضارية ايضا . من هنا كان الصراع الجدلي الذي كثيرا ما نشب بين القوى الداخلية الاصيلة والقوى الخارجية الوافدة هو الرحم الذي يحمل في طياته الزعامة التاريخية بالمنطقة .

كذلك فقد تبوأت المنطقة الثقافية التي نعرض لها، وبسبب موقعها الجيوبوليتيكي، مركز الصدارة في الحضارات العالمية عدة آلاف من السنين، باستثناء فترة قصيرة من الانقطاع الحضاري، أتى عليها حين من الدهر كانت تحتل فيه « مركز » الحضارة فيما كانت بقية العالم هي الطرق او المحيط ثم كان هناك ايضا تبادل الموقعين . بيد ان المنطقة نفسها، ظلت في الغالب الأعم تتمحور في هذه الفترة او تلك حول مركز اصيل واحد . قد يكون هذا المركز هو مكة، او دمشق، او بغداد، او القاهرة او غيرها . ولا نكاد نصادف في الاربعة عشر قرنا الأخيرة من عمر التاريخ مركزين متنافسين من هذه المراكز يطول بهما أمد التنافس فترة من الزمن، ذلك لأن ولاءات اهل المنطقة بأكملها، فضلا عن عامل التباين والتنوع في تركيز المهارات الخلاقة المتاحة سرعان ما يبادر الى تسوية هذه المنافسة .

وظل الوطن العربي، على طول القرون الاربعة عشر الاخيرة قلب العالمين الشرق اوسطي والاسلامي، فيما ظلت مصر عبر القرون الاخيرة بمثابة البلد النواة على صعيد هذه العوالم المركزية حيث كانت القاهرة هي محور ارتكازه، فما فتئت القاهرة، منذ العهود الاسلامية الذهبية في العصور الوسطى تجسد حضارة الاسلام في أوج تألقها . وكما يلاحظ ستيفنز « لم يقتصر الامر على ان القاهرة اصبحت كبرى مدن مصر ولكنها اتخذت إهاب العاصمة الامبراطورية العظمى مثل القسطنطينية وفيينا، واضفي عليها رونق يتجاوز اشواطا بعيدة حدودها المباشرة، ولم يحدث قط ان فقدت القاهرة تماما هذا الطابع الامبراطوري » (٢٣) .

ولقد بقي عالم العروبة والاسلام موحدا من الناحية الثقافية الحضارية قرابة اربعة عشر

---

(٢٣) Stephens, *Nasser*, p. 12.

قرنا ، وذلك على الرغم من تشتته او تجزئته من الناحية السياسية في غالب الاحيان . ولا بد من القول ان هناك ، كما هو الحال بالنسبة للمناطق الرئيسية الاخرى في العالم ، عوامل توحيد او « موحدات » واسعة ويمثل ما ان هناك عوامل تفرقة او « مفرقات » ضيقة . فالموحدات الثقافية تشمل الاسلام دينا ومنهاج حياة على السواء ، وتشمل ايضا اللغة العربية ، وتشمل سبل الحياة التي نبتت اصلا في تربة الصحراء ، كما تشمل تراثا مشتركا بين الفرقاء . اما المفرِّقات فقد شملت كل صبغة خصوصية تلوَّن بها كل من عوامل التوحيد السالفة الذكر ، منها مثلا المذاهب والطوائف في الدين ، واللهجات التي توزعت بها اللغة .

اما الوحدة الثقافية للمنطقة على اساس « الأعراف الكبرى » فكانت تعني وجود امكانية دائمة للتفاعل مع مركز واحد وزعيم واحد . حقيقة ان الاعراف الصغرى وهي المفرقات الثقافية بقيت بدورها ، بل وطرحت في الساحة في فترات معينة على شكل تجزئة اجتماعية ، وصراعات دينية او عرقية او قبلية . والذي حدث ان فترات المد هي التي غالبا ما شهدت الزعماء الكبار وهم يبثون الحياة في أوصال « الموحدات الحضارية » . اما في فترات الانحدار والركود فغالبا ما كان اللجوء الى « المفرِّقات الحضارية » طمعا في الحصول على أضيق الولاءات وأبسطها .

هكذا ظلت المنطقة الثقافية العربية الاسلامية باختصار تستجيب وتتفاعل مع الأنبياء والزعماء الكبار عندما تحدق ازمة بالمجتمع،وحيث تتأمن استجابة الجماهير المعروفة بفضل وجود الموحدات الثقافية الأصيلة والعريضة . كما ان الموقع الجيوبوليتكي الفريد للمنطقة كان من شأنه إثارة الأزمات بفعل عوامل خارجية بصورة متكررة وملموسة . والأغلب ان قطاع السكان الذي يحس اكثر من سواه بوطأة الأزمة هو الذي يولد بين صفوفه الزعيم الذي ينطلق من التصدي لمعالجتها وحيث يتوقف حجم مؤيديه الذين يتجاوزون الحدود المباشرة لطبقته ، او للقطر الذي عاش فيه ، على مدى أصالة رسالته ، ومصداقية سلوكه ، فضلا عن القاعدة المجتمعية التي ينطلق منها .

فاذا ما كانت المعْلمات السابقة مقبولة ، فحينئذ يمكن نظريا ومنهجيا وضع زعامة جمال عبد الناصر في سياقها التاريخي الهيكلي السليم . وما هدفنا ، مرة اخرى ، سوى صوغ منظور نطل من خلاله على الزعامة الوحدوية العربية / والوحدوية الاسلامية . والوعي الكامل بهذه المعلمات على صعيدي التاريخ والمجتمع هو الذي يميز بين زعيم وزعيم . فالذين ساروا على طريق الزعامة بما يتجاوز بعيدا قواعدهم المباشرة وحتى النظرية على ساحة العالم العربي الاسلامي ـ كانوا يعتقدون في ، ويتصرَّفون على اساس التصور بانهم عوامل لها دورها في اطار هذا التفاعل بين التاريخ والهيكل الاجتماعي . وها هو عبد الناصر يقول ، في معرض استعادته ذكريات الأحداث الأولى لثورة ١٩٥٢ « ولم أشأ انا ذلك ، ولا شاءه الذين شاركوا في ٢٣ يوليو . ولكن القدر شاء ، وتاريخ شعبنا ، والمرحلة التي يمرّ بها اليوم »(٢٤) .

---

(٢٤) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، ط١٠ (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٦٠)، ص٢٩ .

وفي القسم التالي سنحاول شرح عناصر منظور الزعامة هذا كما يصدق في حال جمال عبد الناصر .

ثالثا : حالة جمال عبد الناصر

وقت ظهور جمال عبد الناصر ، كان الوطن العربي في غمار مواجهته التي دامت قرنا من الزمان للغرب ، كان التحدي الذي بدأ مع نابليون بمثابة صدمة أفاقت المنطقة من سباتها . عبد الناصر نفسه صور هذا البعد أصدق تصوير في مؤلفه فلسفة الثورة : « جاءت الحملة الفرنسية ، وتحطم الستار الحديدي الذي فرضه المغول علينا ، وتدفقت علينا أفكار جديدة ، وتفتحت لنا آفاق لم يكن لنا بها عهد » . « وبدأ اتصالنا بأوروبا والعالم كله من جديد . بدأت اليقظة الحديثة ! وبدأت اليقظة بأزمة جديدة . . لقد كنا في رأيي اشبه بمريض قضى زمنا في غرفة مغلقة ، واشتدت الحرارة داخل الغرفة المغلقة حتى كادت انفاس المريض تختنق . . . وفجأة هبت عاصفة حطمت النوافذ والابواب ، وتدافعت تيارات الهواء الباردة تلسع جسد المريض الذي ما زال يتصبب عرقاً . لقد كان في حاجة الى نسمة هواء . . فانطلق عليه اعصار عاتٍ ، وانشبت الحمى اظفارها في الجسد المنهوك القوى . هذا هو ما حدث لمجتمعنا تماما ، وكانت تجربة محفوفة بالمخاطر ! » [٢٥] .

كان التحدي الغربي بمثابة إذلال مستمر لمجمل الحضارة العربية والمجتمع العربي . لم يكن الأمر ببساطة مجرد استغلال اقتصادي او قهر سياسي ، لقد فرض هذا التحدي معادلة التفوق والنقص ، الاستعلاء و الدونية ، حيث وضع العرب عند أقصى طرف النقص وكان شعورهم بالدونية عميقاً . بعضهم قبل بالمعادلة وغالبيتهم رفضتها ، ولكنها كانت تشعر بالعجز عن تغيير طرفها . وكان عبد الناصر ما يفتأ في مناسبات مختلفة يستعيد ذكرى المحاولات الدائبة الجسور التي كان يبذلها أبناء وطنه في سبيل التحرر والتقدم . وكان يتذكر ايضا مصير الاحباط الذي كثيرا ما انتهت اليه تلك المحاولات ، إما لأن الشعب كانت تخدعه قيادات صغيرة جبانة ، او لأن العدو كان يضرب بقوة غاشمة لم يكن الشعب مستعدا لمواجهتها . ولم يكن ثمة ما يوجز هذا الخليط من الحنق والاحباط والعجز في ذلك الوقت اكثر من تلك الصيحة المنغمة التي كانت الجماهير تصعدها الى عنان السماء في قولها « يا رب يا عزيز ! داهية تاخذ الانكليز » . يلاحظ ناصر نفسه ان لا هذه الدعوات ولا الشعارات التي جأرت بها تظاهرات الشوارع قد فعلت الكثير لتحرير ارض الوطن من السيطرة الغربية [٢٦] .

تواصلت المحاولات لتغيير معادلة النقص ـ التفوق وكانت محاكاة الغاصب احد ردود الفعل من جانب العناصر العربية الآخذة باسباب التحرر الفكري . لكن النتيجة كانت

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٥ـ ٤٦ .

(٢٦) المصدر نفسه، ص٣١ـ ٤١ .

صورة كاريكاتورية مشوهة من الأخذ السطحي بقشور الحداثة . وحتى النزعات الجادة القليلة في سبيل تطور المجتمع كان يضيق بها صدر الغرب . هكذا كان بوسع عبد الناصر وجيله ان يستعيدا من كُتب التاريخ التي بين ايديها كيف اجتمعت كلمة الغرب ضد المحاولات الجادة في سبيل التحديث التي قام بها رجال من أمثال محمد علي في مصر والأمير بشير في لبنان ، وداود باشا في العراق ، وخير الدين في تونس وكان ان سحق الغرب هذه المحاولات في مهدها ، من ناحية اخرى ، شجعت الدول الغربية اتخاذ واجهة من قشور الحداثة لا تفضي سوى الى مزيد من الاسترقاق والتبعية والاستغلال . هكذا كان حال مصر في عهد الخديوي اسماعيل مما أفضى الى افلاس البلاد ومن ثم الى وقوعها تحت الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ .

ومن بين ردود الفعل الاخرى ضد اذلال الغرب كانت هناك دعوة العودة الى ما يتصور بانه نقاء الاسلام الأول . كانت رؤية الإسلام وذكرى عهده الذهبي تتمتعان بجاذبية ينجم عنها بين الحين والحين أثر يستأثر بقلوب المنبوذين . على ان هذه المحاولات الاحيائية اما انها افتقرت الى الوقود الروحي بُعيد قيامها فكان ان سحقتها القوة الغاشمة بلا رحمة ، او انها نبتت في اطار من العزلة الشديدة عند أطراف الوطن العربي فلم تُحدث لها تأثيرا في مناطق القلب منها . لقد شهدت العصور الحديثة عددا من هذه الحركات ، كالحركة الوهابية في الجزيرة العربية ، والسنوسية في ليبيا ، والمهدية في السودان وكلها ازدهرت في القرن التاسع عشر ومع بدايات القرن العشرين ، وكلها ايضا سحقتها القوة المباشرة او غير المباشرة ، الا ان الأمر كثيرا ما انطوى على استخدام استراتيجية « الجزرة والعصا » لاحتواء هذه الحركات الصلبة وتحويلها الى مؤسسات شعائرية ، ناهيك عن استخدامها للسهر على حراسة الاوضاع القائمة (الستاتيكو) . هكذا انتهى الأمر باثنتين من هذه الحركات وقد تحول زعيماهما الى ملكين (في ليبيا والمملكة العربية السعودية) اما الحركة الثالثة فقد انتهى الأمر بنجل مؤسسها فارسا في بلاط سان جيمس باسم السير عبد الرحمن المهدي وليصبح في سياق هذه العملية اكبر مالك اراض في السودان . لكن حتى لو لم تسحق هذه الحركات ، ومهما بلغ أمر تدجينها او احتوائها ، فمن المشكوك فيه انها كانت مفضية الى أثر عميق على سائر أنحاء عالم العروبة والاسلام . إن كون هذه الحركات قد ظهرت في اقطار الأطراف كان معناه وضع قيد محدود على امكانية نموها منذ النشأة الأولى .

ثم كان للوطن العربي نصيبه ايضا من التوفيقيين ـ الذين كانوا يرمون للجمع بين السبيلين ، بيد ان المحاولات التي رمت للجمع بين الأصالة والمعاصرة كان ينقصها الجاذبية وقوة الاندفاع لدرجة لم تستأثر بها بولاء القواعد العريضة من الجماهير وبرغم الامكانات التي كانت تعد بها ، فقد كان حريا بها ان تستغرق وقتا طويلا طويلا حتى تضرب جذورها في تربة لا طاقة لها على الانتظار . تمثلت المشكلة الاساسية لهذا النهج الذي بدا سليما ، اما في الاسلوب الذي طرح به محتواه او في مصداقية دعاته انفسهم . فعلى صعيد المحتوى جاء الكثير من صيغ التوفيق المطروحة من التعقيد الفكري لدرجة استعصى فهمها على الفرد

العـادي ، ناهيـك عن استعداد مثـل هذا الفـرد للدفاع عنهـا او الموت في سبيلهـا . واذا كان بعض الذين حاولوا طرح هذه الصيغة التوفيقية (الطهطاوي ، الافغاني ، محمد عبـده) رشيد رضا ، علي عبد الرازق ، طـه حسين) قـد لقوا التـرحيب من جانب جمهـرة المثقفين العـرب المحـدثين ، في حـين ندد بهم علماء الـدين التقليديـون ، الا ان غالبيـة ابناء الشعب لم يلقـوا اليهم بالا في معظم الأحوال . وكان هناك ايضا توفيقيون أدت خلفيتهم العرقية الى افتقـارهـم للمصداقية او لعمق التـأثير في الاوسـاط التي طرحـوا فيها دعـواتهم ، ومنهم مثلا المهـاجرون السوريون واللبنانيون في مصر وشمالي افريقية . هذا ويمكن اعتبار كثير من الأحزاب السيـاسية التي تنافست على السلطة وتولت الحكم بالفعـل في معظم الأقـطار العربيـة فور الحصـول على « الاستقلال » ـ بمثابة عناصر سياسية مختلفة ينتظمها جميعا هذا الاتجاه الايديـولوجي التـوفيقي (مثلا حزب الوفد في مصر ، والحزب الدستوري في تونس ، وحزب الاستقـلال في المغرب ، وحـزب الشعب في سوريـة) لكن هذه الأحـزاب بعدمـا تمتعت بفتـرة قصيـرة من الشعبيـة ، سقطت في عين الجماهير بسبب عجزها عن معالجة القضايا الوطنية الحاسمة .

وعند منتصف القرن كان الوطن العربي قد عاد الى نقطة البـدء ، او هكذا بـدا الأمر ، بعد عقود عـدة من النضال مـع الخارج ومـع النفس . وشهدت السنـوات القليلة التي عقبت الحرب العالمية الثانية عددا من الاقطار العربية تحصل على استقلالهـا السياسي . ولاح تفـاؤ ل سطحي بمستقبل باهر . لكنه كان سرابا قصير العمر ، لقد جاء فـرض دولة اسـرائيل ليمـزق الستار الذي كان قد أخفى فترة من الزمن معالم معادلـة التفوق ـ النقص. كـذلك جـاء العجز الواضح لحكومات « الاستقـلال » العربيـة بعامـل رابع من عـوامل ردود الفعـل تمثل في تلك الموجة من الانقلابات . الا ان هذه الاستجابة النمطية ما لبثت ان تكشفت بدورها في معـظم الحـالات ، عن كونها طـريقـا مسـدودة ، حيث لم تكن بـأفضـل من الاستجـابـات السـابقـة الثلاث . في كل من تلك الحالات النمطية كان قادة الانقلاب العسكـري يعدون (في بيـانهم رقم واحد الذي يذيعونه في الصباح الباكر) بتطهير الحكم من صنوف الفساد ، واعداد البلاد لممارسة « ديموقراطية حقيقية » ، وطرد بقايا الاحتلال الاجنبي ، ومن ثمّ اعـادة تقاليـد الحكم الى ساسة مدنيين جديرين بالثقة بعد فترة انتقال قصيرة . مع ذلك فلم يكن « لفترة الانتقال » هذه ان تنتهي ابدا لا سلميا ولا عن طواعية . فالزمرة العسكرية اذ تستمتع بالسلطة مـا تلبث ان تظهر ما كان يشوب اسلافها المدنيين من قصور ومعايب . من هنا تقوم مجموعة اخرى من شبـاب الضباط بـانقلاب آخـر عند الفجـر ، وتُصدر بيـانها الصباحي الاول ، وتقـطع وعودا مماثلة . وهكذا دواليك ، حتى لقد شهد بلد عربي واحد انقلابا في كل سنة تقريبا .

الاستثناء الوحيد لطريق الانقلابات المسدود في الوطن العربي كان الانقلاب الذي وقـع في مصـر عام ١٩٥٢ . هنـا نجد عبـد النـاصـر يخـترق الصفـوف ويحـول الانقـلاب الى ثـورة متكاملة . في سياق هذه العملية برز ناصر زعيما فردا تستجيب له الجمـاهير من الـدار البيضاء الى بغداد بعاطفة لم يسبق لها مثيل .

ادرك عبد الناصر منذ البدء ان الحركة التي قادها لم تكن مجرد انقلاب عسكري بل انه لم يكن في واقع الامر بد من انها كانت مجرد «ثورة واحدة» بل «ثورة مضاعفة» او «ثورتين» في وقت واحد ـ ثورة وطنية تبغي تخليص البلاد من السيطرة الاجنبية والاستبداد الداخلي، وثورة اجتماعية تستهدف اقامة نظام اجتماعي جديد. هكذا، ومنذ عام ١٩٥٣، عندما كان المراقبون الخارجيون يؤكدون ان ما قاده عبد الناصر كان مجرد انقلاب، كان عبد الناصر نفسه يكتب قائلا: «ولكل شعب من شعوب الارض ثورتان: ثورة سياسية يسترد بها حقه في حكم نفسه بنفسه من يد طاغية فرض عليه، او من جيش معتدٍ أقام في ارضه دون رضاه. وثورة اجتماعية، تتصارع فيها طبقاته ثم يستقر الأمر فيها على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد»(٢٧).

وكانت المعضلة، كما ادركها عبد الناصر، تتمثل في انه تعين عليه ان يقود الثورتين في وقت واحد: «لقد سبقتنا على طريق التقدم البشري شعوب مرت بالثورتين ولكنها لم تعشها معا، وانما فصل بين الواحدة والثانية مئات من السنين، أمّا نحن فان التجربة الهائلة التي امتحن بها شعبنا هي ان تعيش الثورتان معاً في وقت واحد...»(٢٨).

لكن عبد الناصر كان يعمل من قلب مسرح الحياة في الوطن العربي؛ فمصر القاعدة، التي انطلق منها كانت تتمتع بكثافة في عدد السكان وتجانس في هيكل المجتمع، وبنظرة كوزموبوليتية وبمكانة ثقافية مرموقة. تاريخها المعاصر، ناهيك عن مجدها القديم، يلخص بين طياته حقيقة مواجهتها مع الغرب بكل ما انطوت عليه هذه المواجهة من توترات وعذابات وآمال وهوان. هنا يلاحظ ستيفنز، وهو واحد من افضل مؤرخي سيرة جمال عبد الناصر انه:

«فيما كان عبد الناصر هو نفسه بادىء ذي بدء، شخصية بشرية مركبة، وربما تراجيدية، تتمتع بعقلية سياسية حاذقة، الا انه كان متأثرا بعمق بالاطار التاريخي والثقافي الذي كان يعمل في ظله. كان جمال عبد الناصر مصريا، ومسلما، وعربيا اختار طريق العروبة ثم كان ايضا، في الاساس ثوريا من العالم الثالث. كان نتاجا وكان محركا للثورة المناهضة للاستعمار والسيطرة الامبريالية، الثورة التي انجبت نهرو، وماوتسي تونغ، وسوكارنو ونكروما وكاسترو وهوشي مينه»(٢٩).

كانت مصر، تاريخيا، وجيوبوليتكيا واجتماعيا وثقافيا، تقع في قلب مناطق مركزية اربع ـ العربية، والاسلامية، والافريقية، والعالم الثالث. وكان عبد الناصر مدركا كل الادراك لهذه الحقيقة وفي فترة مبكرة من سيرته الزعامية، لهذا نجده يلاحظ منذ عام ١٩٥٣ «ان القدر لا يهزل، وليست هناك احداث من صنع الصدفة، ولا وجود يصنعه الهباء. ولن نستطيع ان ننظر الى خريطة العالم نظرة بلهاء لا ندرك بها مكاننا على هذه الخريطة ودورنا بحكم هذا المكان. ايمكن ان نتجاهل ان هناك دائرة عربية تحيط بنا، وان هذه الدائرة منا ونحن منها، امتزج تاريخنا بتاريخها، وارتبطت مصالحنا

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص٢٥ـ ٢٦.

(٢٨) المصدر نفسه، ص٢٦.

(٢٩) Stephens, *Nasser*, p. 9.

بمصالحها . . . حقيقة وفعلا وليس مجرد كلام ؟ أيمكن ان نتجاهل ان هناك قارة افريقية شاء لنا القدر ان نكون فيها ، وشاء ايضا ان يكون فيها اليوم صراع مروع حول مستقبلها ، وهو صراع سوف تكون آثاره لنا اوعلينا سواء أردنا او لم نرد ؟ ايمكن ان نتجاهل ان هناك عالماً اسلامياً تجمعنا واياه روابط لا تقر بها العقيدة الدينية فحسب ، وانما تشهدها حقائق التاريخ ؟ » [٣٠] .

مركزية مصر ووعيه بهذه المركزية وفّرا لعبد الناصر واحدا من الشروط اللازمة للزعامة القومية العربية . وقد ادرك من جانبه هذه الميزة في مرحلة مبكرة جدا . ومن هنا يجيء قوله : « ولست ادري لماذا يخيل اليّ دائماً ان في هذه المنطقة التي نعيش فيها دوراً هائماً على وجهه يبحث عن البطل الذي يقوم به ، ثم لست ادري لماذا يخيل اليّ ان هذا الدور الذي ارهقه التجوال في المنطقة الواسعة الممتدة في كل مكان حولنا قد استقر به المطاف متعباً منهوك القوى على حدود بلادنا يشير الينا ان نتحرك ، وان ننهض بالدور ونرتدي ملابسه فان احدا غيرنا لا يستطيع القيام به » [٣١] . لكن مصر ، كقاعدة متميزة للزعامة القومية العربية ، ليست كافية في حد ذاتها بحال من الأحوال . من هنا بات من المحتم استشعار الابعاد التي تنطوي عليها ازمة العرب الحضارية ، ومن ثم ضرورة صوغ استجابة موثوقة قابلة للانتقال وللتحقيق على حد سواء .

وحاول عبد الناصر ان يصطنع اكبر صيغة تجمع ما بين كل ما سبق من استجابات بازاء الغرب حاول ان يكون : مقلدا للغرب في الصناعة والتنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية ، لكن دون ان يأخذ من الحداثة قشرتها الخارجية ، وجهد ان يكون عظيم قومه لكن مع اتباع اسلوب حياة شخصية يسودها البساطة والتقشف ، وعمل على ان يأخذ من الاصالة روحها وتوجّهها ، لكن دون التمسك بصيغ تقليدية فارغة او افكار دوغماتية جامدة عمياء .

واذ انحدر عبد الناصر من اصول الطبقة الوسطى الصغيرة فقد كان صادقاً من حيث استشعاره لاحباطات هذه الطبقة ومطامحها ، مع اصابته كذلك ببعض من اوجه قصورها . خدم طبقته جيدا ، لكنه تجاوز حدود هذه الطبقة ليعلن قولا وفعلا التزامه بمصالح طبقات ادنى اوسع واعرض . هكذا جاءت صيغته حول الاشتراكية العربية وقد جمعت بين النمو الاقتصادي المعتدل وبين التدابير المعتدلة ايضا للعدل الاجتماعي . ولقد يكون الوزن الرمزي لهذا المبدأ اهم من المنجزات التي حققها على الصعيد العملي .

ومنذ عصر محمدعلي قبل قرن ونصف القرن لم يشهد تاريخ مصر ما يماثل الاجراءات التي اتخذها عبد الناصر في مجال التغيير الاجتماعي ، لامن حيث حجمها ولا من حيث سرعتها . لقد ازيلت ميزات طبقة اجتماعية بأكملها، وانتهى اهد الاحتكار الاجنبي للنشاطات الاقتصادية والمالية الداخلية واجبرت قوات الاحتلال الاجنبي على الجلاء ، واصبح التعليم من حق الكافة ، يتلقاه جميع ابناء الشعب مجانيا في كل المراحل ، ونُفذت ثلاثة قوانين متوالية

---

(٣٠) عبد الناصر، فلسفة الثورة، ص ٦٠.

(٣١) المصدر نفسه، ص٦١ -٦٢.

للاصلاح الزراعي وكلها في مصلحة المعدمين وصغار الفلاحين ، وتم تأميم الصناعات الرئيسية والمصارف وشركات التأمين . **قد لا يكون جمال عبد الناصر اول من ادخل كلمة « اشتراكية » في مصر والوطن العربي ، لكنه كان اول من أعطى الكلمة تعريفا ايجابيا محددا ، وكفل لها قابليتها لدى الجماهير ، فضلا عما اضفاه عليها من تنفيذ في دنيا الواقع .**

في ظل عبد الناصر ، ادخل اسلوب التخطيط المركزي للتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية ، ولاول مرة في مصر ، وفي الوطن العربي ، وافريقية . هذه الاجراءات وغيرها ترتبت عليها آثار بعيدة المدى فيما يتعلق بما طرأ على مصر من تحولات . لكن اهم ما يرد في هذا السياق ان انجاز هذا كله قد تم دون اراقة دماء ، على نحو ما حدث في معظم الثورات التي تمت على نطاق مماثل . وعلى حد تعبير احد أقرب الكتاب الى عبد الناصر « ان الثورة قد تمت خلال عصر جليد الحرب الباردة ، وقد اعترض مسارها ثلاث مرات نشوب قتال في السويس واليمن وحرب ١٩٦٧ ، ولكن تم انجازها رغم هذا كله بغير ارهاب . وذلك امر فريد في بابه بالنسبة لأمة تنفذ مثل هذه الثورة الجذرية الاجتماعية والاقتصادية ، ثم تظل محافظة على وحدتها الوطنية دون عنف . واذا كان لزاما على جمال عبد الناصر ، في سبيل تحقيق ذلك ان يقيِّد ممارسة السياسات الحزبية المعتادة ، الا ان النتيجة كانت تبرّر هذا التقييد وزيادة »[٣٢] . وكان التحول الاجتماعي ـ الاقتصادي لمصر في عهد عبد الناصر مطروحا بوصفه نموذجا يُحتذى امام عدد من الاقطار العربية ، الا ان هناك حالات شهدت تقليدا اعمى للنموذج بما نجم عنه من عواقب وخيمة .

على ان اصرار عبد الناصر الذي لا يلين على « الكرامة الوطنية » هو الذي اطلق عنان تأييد جماهيري ساحق له سواء في مصر او في كل انحاء الوطن العربي . واذا كان الشعار غامضا ومحيرا في كثير من الاحيان لعلماء الاجتماع اذ لا يكاد يدخل بسهولة ضمن اي من فئات المفاهيم التي يعتمدونها ، الا ان صيحة الكرامة الوطنية ، تطابقت ، ربما بفضل غموضها ذاته ، مع نزعة مشاعر الكراهية المناهضة للمغتصبين من الخارج ، والمستبدين في الداخل ، كما استجابت ايضا الى الحنين الذي هو يهفو الى امجاد الماضي ، فضلا عن الطموحات نحو المستقبل المشرق . هكذا خفقت البنود فوق هامات المدن المصرية تحمل شعار الكرامة « ارفع رأسك يا اخي ، فقد مضى عهد الاستعباد » الكلمات نفسها تردد صداها من المغرب الى العراق على موجات صوت العرب ، محطة الاذاعة الواسعة التأثير المنطلقة من القاهرة « التي قدر لبرامجها ان تشعل غضب الاسرائيليين وسلطات الاستعمار من الدار البيضاء الى عدن »[٣٣] . ولقد كان بالامكان ان تظل الكرامة الوطنية او القومية شعارا بلاغيا فارغا وعاجزا عن الهاب حماسة الأمة العربية . لكن عبد الناصر اضفى عليه قوته الدافعة بفضل التحديات الدرامية التي خاض غمارها . وعندما اقدم الرجل على كسر احتكار الغرب للتزود بالسلاح ، وعندما قاوم الاحلاف العسكرية الغربية ، واعترف بجمهورية الصين الشعبية ، وأمم قناة

---

(٣٢) Mohammed H. Heikal, *Nasser : the Cairo Documents* (London : New English Library, 1972), p. 10

(٣٣) Jean Lacouture, *Nasser : A Biography,* translated from the French by D. Hofstadter (London : Secker and Warburg, 1973), p. 271.

السويس ، فقد اعطى لدعوة الكرامة هذه برنامجا للعمل ضمن المشروع القومي .

ونحن هنا نقول بان الإقدام على تحديات لها مصداقيتها في منطقة طال استعباد الغرب لها ، ينطوي على شرط لازم للزعامة القومية العربيةو/اوللزعامة الاسلامية . وكان عبد الناصر اكثر من مهيأ لأن يفعل ذلك . كان يتذكر بدايات حقده على الغرب ويرجع بها الى ايام دراسته الثانوية عندما كان يخرج الى الشوارع يقود التظاهرات ضد البريطانيين ويهتف بسقوط وعد بلفور والصهيونية . هذه البذور نمت واستوت على عودها عبر السنين وقد تغذت على الاستعباد المتزايد الذي وقع على مصر والوطن العربي [٣٤] . وليس بوسعنا الوقوف عند كل الاحداث التي حملت مشاعر الاهانة العميقة لجمال عبد الناصر ، لكن من المهم بالنسبة للمنظور الذي نتبناه ان نتوقف لنتأمل واحدا او اثنين من اعمال التحدي التي اقدم عليها .

قد لا تبدو مقاومة جمال عبد الناصر لحلف بغداد ـ وهو محالفة عسكرية غربية موجهة ضد السوفيات ـ ذات وقع درامي بمقاييس الثمانينات . لكن خلال الحرب الباردة المتوترة ، وفي الوقت الذي كان الوطن العربي واقعا فيه تحت نفوذ الغرب المطلق ، لم يكن رفض تحالف من هذا القبيل بالامر الصعب على اي زعيم محلي ، ولكنه كان دليلا اتوماتيكيا على طبيعته السيئة الشريرة على حد تعبير جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة في ذلك الحين . وفي معرض الاسهاب في تفسير هذا العمل النادر من اعمال التحدي يكتب احد علماء السياسة الامريكيين :

« عندما رفض جمال عبد الناصر ان يُدفع الى الانضمام لمعاهدة مع دولتين استعماريتين في السابق هما بريطانيا وتركيا ، فقد وضع نفسه في سياق التيار السائد للشعور العربي الذي يركز على عقد اتفاقات دفاعية ضد اسرائيل وليس ضد الاتحاد السوفياتي الاكثر بعدا. لقد كان اول عمل من اعمال تحدي الغرب اقدم عليه الزعيم المصري خطوة في الاتجاه الصحيح ، تمثل في رفضه الانضمام الى حلف يتبناه الغرب ومن خلال الافادة من وسائل الاعلام الخاضعة للسيطرة المركزية ، استطاع عبد الناصر ان يجعل هذه القضية الشغل العاطفي الشاغل للمصريين وسائر العرب . . . . وفي ضوء الابتعاد شبه الكامل من جانب كثير من العرب عن الغرب ، فقد كانت اهم قضية يستطيع زعيم حساس ان يتبناها هي انتهاج سياسة عامة مناهضة للاتجاه الغربي كما كان اختيار هذه القضية في وقت كانت تتزايد فيه بين العرب مشاعر الاحباط في مطلع الخمسينات كان خير تصوير لحاسة التوقيت المتميزة عند القائد الجديد » [٣٥] .

قدر لأول تحد اقدم عليه جمال عبد الناصر ان يطلق الشرارة لسلسلة من ردود الفعل دامت سنوات عدة . وقتها اقدم الغرب من جانبه ، عقابا واهانة ، على سحب عرض كان قد تقدم به لتمويل مشروع سد اسوان العالي في مصر . ورد عبد الناصر بعمل كان له دويه البالغ من اعمال التحدي ، الا وهو تأميم شركة قناة السويس التي كانت في ذلك الحين شركة بريطانية ـ فرنسية تدير اخطر ممر مائي في العالم .

---

(٣٤) عبد الناصر، فلسفة الثورة، ص١١-١٧، ٥٥.

(٣٥) Dekmejidan, *Egypt under Nasser : A Study in Political Dynamics*, pp. 42 – 43.

كان ناصر قد مضى الى ابعد مدى في تهديده للنظامين الاقليمي والعالمي القائمين على اساس مرهف حساس منذ اتفاق يالطا ، ومن ثم فقد بدا الرد المنطقي على خطوته تلك ممثلا في عمل عسكري عقابي حاسم .

وعندما هوجمت مصر عبد الناصر عام ١٩٥٦ شعرت بوقع الهجوم الأمة العربية بأسرها وتحركت في اطار من الوحدة . ولم يكن الامر منطويا على حسابات النصر او الهزيمة فما كان مهماً هو التحدي ، هو التصدي ، هو فرصة قتال قد سنحت لوضع نهاية لمهانة طال عليها الأمد قرنا من عمر الزمن . اخيرا تزلزلت اركان معادلة التفوق ـ النقص ولقد كان تغيير هذه المعادلة القديمة الى معادلة جديدة أمرا نفسانيا اكثر من كونه شأنا جيوبوليتكيا .

ولو نظرنا الى الوراء ، لوجدنا ان السبب الذي اعلنه عبد الناصر وقتها لتأميم قناة السويس ـ قد لا يكون هو السبب الحقيقي للتأميم ـ بصرف النظر عما بدا من وجاهته في ذلك الوقت . لقد اعلن وقتها ان مصر سوف تستخدم عائدات القناة لتمويل السد العالي في اسوان . لكن هذا الامر لم يحدث على الاطلاق ، اذ جاء التمويل من مصدر خارجي هو الاتحاد السوفياتي بعد اربع سنوات من هذا التصريح . من هنا فنحن نقول بان ابرز عوامل هذه المواجهة الملحمية انما تتمثل في النفسية القومية المتحرقة شوقا الى الكرامة ، الى المساواة ، والى النيل من الغرب بايذائه . ويبدو ان عبد الناصر نفسه قد ادرك اهمية هذه الابعاد الاضافية . لذا تجده بعد ست سنوات من معركة السويس يقول متأملا :

« ان معركة السويس التي كانت احد الادوار البارزة في التجربة الثورية المصرية لم تكن لحظة اكتشف فيها الشعب المصري نفسه . او اكتشفت فيها الأمة العربية امكانياتها فقط . وانما كانت هذه اللحظة عالمية الأثر رأت فيها كل الشعوب المغلوبة على امرها ان في نفسها طاقات كامنة لا حدود لها . . . وانها تقدر على الثورة بل ان الثورة هي طريقها الوحيد . . . »[٣٦] .

كانت احداث عام ١٩٥٦ رمزا لنصر سياسي ومعنوي وحضاري . كانت اوج زعامة عبد الناصر ، وكانت قمة مد الوطنية المصرية والقومية العربية . منذ تلك اللحظة لم تعد "الأمة العربية تسمع الا صوت زعيمها الواحد ، على ان عبد الناصر لم يكن يسعى عن وعي للزعامة الا ان الجماهير العربية ، على حد تعبير واحد من أشد منتقديه ، هي التي سلمته مقاليد الزعامة بل فعلت ما هو اكثر من ذلك . هذه الجماهير حبته بصفات خارقة وكانت آمالها المعقودة عليه تحلق في عنان السماء ، ان رصيد الاحلام الذي تخلف في وجدانها على امتداد قرون سبعة عاد يراود مخيلتها . فكان لا بد من ان تحمل عبد الناصر على ان يترجم احلامها الى حقيقة واقعة . هكذا كانت صورة بطل الأمة : شجاعة بغير حدود ، بصيرة نافذة ، شعورا عميقا بالعدل ، كبرياء ، تواضعا ، تقوى ، كانت باختصار صورة تجمع

---

(٣٦) جمال عبد الناصر، الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكي العربي، كتب قومية (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، [١٩٦٢])، ص١٠.

الفضائل كلها دون عيب او شائبة . كان ناصر هو منقذ الجماهير ومخلصها وكان الصوت الآخر الذي ظلت الجماهير تصيخ السمع الى نبراته هو صوت ام كلثوم التي كانت تغني ما يدور بخواطرهم وما تجيش به أفئدتهم - هكذا بدا الامر وكأنما عاد صلاح الدين من جديد .

ولم يفعل عبد الناصر من جانبه شيئا يبطيء به خطى الاسطورة المتنامية التي ظلت تكبر وتكبر في حياته ، بل ربما كان قد شجعها . وهنا تكمن تراجيديا السنوات الأخيرة من حياة عبد الناصر . وليس هذا همنا المباشر في هذا السياق فما يهمنا هنا هو صعود عبد الناصر المشهود الى مرتقى الزعامة .

لقد كانت القوة المعنوية الدافعة لعبد الناصر وجيله هي الكرامة الوطنية . اما هو فقد تبين بوضوح ان ترجمة هذه الروحية الى برنامج عمل انما يقتضي ما هو اكثر من التحدي ان عظمة الرفض قد تنتشل معظم بني عروبته من شعورهم بالدونية ازاء الغرب ، لكن يبقى المشروع القومي ناقصا بغير اكتمال وهنا ادرك عبد الناصر نوعية اللبنات اللازمة لقيام البناء : كان التقليل من التبعية ، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية بمثابة جانبين للأساس نفسه الذي قصد اليه عبد الناصر، اما دعامات البناء الرئيسية للهيكل الفوقي الذي قصد الى اقامته فكانت الوحدة العربية وتحرير الأراضي والموارد العربية والثبات على طريق عدم الانحياز .

وفي منتصف سني زعامته ، اصبحت الرؤية متجانسة تخطف ابصار المؤيدين . لكن ظل الامر يستوجب ازالة العقبات التي كانت معرّفة بصورة قاطعة : الاستعمار ، اسرائيل والرجعية العربية . هكذا تحدد بالقطع خط المعركة ووافقت عليه الجماهير العربية وهللت له .

وقد سجل عبد الناصر رؤيته المتجانسة تلك في وثيقة عقائدية اصدرها في ايار / مايو سنة ١٩٦٢ باسم **ميثاق العمل الوطني** حيث يلخص هذه الرؤية في الفقرة التالية :

« ان عهوداً طويلة من العذاب والامل بلورت في نهاية المطاف اهداف النضال العربي ظاهرة واضحة ... صادقة في تعبيرها عن الضمير الوطني للأمة هي ... الحرية والاشتراكية ... والوحدة » . « لقد اصبحت الحرية الآن تعني حرية الوطن وحرية المواطن . واصبحت الاشتراكية وسيلة وغاية ... هي الكفاية والعدل ... واصبح طريق الوحدة هو الدعوة الجماهيرية لعودة الامر الطبيعي لأمة واحدة مزّقها اعداؤها ضد ارادتها وضد مصالحها والعمل السلمي من اجل تقريب يوم هذه الوحدة ... ثم الاجماع على قبولها تتويجا للدعوة والعمل معا»[٣٧]. رأى عبد الناصر مصر بوصفها نموذجا وطليعة للنضال الثوري العربي الأشمل على طريق الحرية والاشتراكية والوحدة. وفي هذا يقول بكلمات واضحة «واذا كانت التجربة الثورية الشاملة قد وضعت مسؤوليتها الاولى على الشعب العربي في مصر فان تجارب بقية شعوب الأمة العربية مع التجربة كان من الاسباب القوية التي مكنت الشعب المصري ان ينتصر، وليس من شك في ان

---

(٣٧) المصدر نفسه، ص١٢ .

الشعب المصري مطالب اليوم بان يجعل انتصاره في خدمة قضية الثورة الشاملة في بقية شعوب امته العربية. .» [٣٨] .

لم يكتنف المشروع اي لبس او غموض ، ولا كان ينقصه العاملون ، ولا افتقر يوما الى الهمة والحماسة . لكن المهندس العظيم لم يكن لديه كوادر سياسية ، ولا صناع مهرة ولا ملاحظون للأفراد العاملين . وجاءت سرعة الاحداث الدولية ، فضلا عن تزايد الضغط من الداخل لتدمّر تنفيذ المشروع العظيم . وكما يذكرنا احد القادة الاسرائيليين : « كانت رؤية عبد الناصر ترعبنا . كان يعرف كيف يجمع ، وكيف يطرح ، وكيف يضرب وكيف يقسم . لكن من حسن حظنا انه لم يكن يعرف كيف يحسب » [٣٩] .

هكذا جاءت الهزيمة العربية الساحقة عام ١٩٦٧ على ايدي اسرائيل لتكشف كل كوامن الضعف وكل مواضع القوة في جمال عبد الناصر . كان في الاندفاع نحو حافة الحرب دون استعداد ، دفاعا عن سورية ضد عدوان اسرائيلي محتمل ، ما يجمع كل عناصر المأساة . ثم جاء استعداد عبد الناصر لتحمل المسؤولية كاملة عن الكارثة ، وتنحيه من جميع مناصبه العامة ليطلق انتفاضة جماهيرية فورية في كل انحاء الوطن العربي تناشد عبد الناصر ان يبقى في موقع القيادة ، هذه الاستجابة كان لها وقع الصاعقة على المراقبين الغربيين على نحو ما تشير تحديدا اليه الفقرة التالية :

« هذه الصيحات ، هذا البكاء على فراق رجل مهزوم يتحمل مسؤولية واضحة عن الكارثة كاوضح ما تكون مسؤولية اي قائد ، رجل اقترف خطأ فادحا في حساب المخاطر وفي اعداد البلاد وجيشها ، واقدم على تحدٍ دون ان يكون مستعدا لتبيّن عواقبه . . . هذا الحزن كان بالتأكيد رمزا معبّرا عن علاقة التوافق الخاصة بين الجماهير وزعيمها ، علاقة من التجسيد والاندماج » [٤٠] .

لا ريب ان الجماهير العربية قد تحطم قلبها بفعل الهزيمة . لكن ما كان يعنيها اكثر في تلك اللحظة من الدراما القومية انما كان اقدام عبد الناصر على التحدي ، واستعداده لان يقاتل ويقاوم .

في عام ١٩٦٧ انهار مخطط عبد الناصر . بقيت لبنات البناء ، لكنها كانت مبعثرة في كل اتجاه ، وبقي المؤمنون المخلصون متمسكين بالحلم الذي يقول بان الرجل سيعيد اللبنات الى موضعها من جديد . ومن جانبه حاول عبد الناصر بلا هوادة طوال سنوات ثلاث ، لكنه رحل عن الساحة العربية الآن تاركا المهمة بغير اكتمال . وعاد المخلصون يأملون في ان روح جمال عبد الناصر منتصرة في النهاية . وتجسد هذا الحلم لحظة في تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣ لكن الحلم ما لبث ان تبخر ليحل محله كابوس ظل جاثما على الصدور ؛ اشتعل

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٩ـ ١٠ .

(٣٩) إيغال آلون في خطاب بعد حرب ١٩٦٧ .

(٤٠) Lacouture, *Nasser : A Biography*, p. 312.

لبنان ، غيرت مصر المسار فحاربت ليبيا ، وانكفأت الى العزلة ، ثم تحالفت مع ألد اعداء عبد الناصر ثم ما لبث الوطن العربي ان اجتاحته موجة من الحروب الطائفية والاقتتال بين الاشقاء .

وفي ضوء الفوضى الراهنة ، لا بد من ان يبدو الوطن العربي في عصر عبد الناصر ، بمنظور الماضي ، عالما منسجم التناسق الى حد بعيد . كانت الجماهير تكشف دورها على هدى بوصلة واحدة وتبيّن طريقها بواسطة جهاز رادار واحد . كان جمال عبد الناصر يرمز الى « الأعراف الكبرى » للعالم العربي ـ الاسلامي ، وكان ينظم مسار هذه التقاليد ويبث في اوصالها دفق الحياة . ففي هذه المنطقة الحضارية ، يستلزم الصعود السياسي اللجوء الى تحريك « الموحدات » الكبرى من تذكير بعوامل التراث المشترك في الماضي ، وبالامكانات الروحية والمادية التي يحفل بها الحاضر ، مع طرح رؤية عظيمة للمستقبل المشترك . ان هذه العوامل هي التي اضفت على الوطن العربي ، في ظل عبد الناصر ، وحدة عضوية في الشعور والاتجاه حتى وسط الصراعات والكوارث ومن هنا يرجع جانب من الاضطراب الحالي في العالم الاسلامي الى تعدد البوصلات والى تقاطع اشارات الرادار وتشابكها .

ونحن نتصور ان النظام الاجتماعي الرجراج والمضطرب القائم حاليا في الشرق الاوسط سوف يستمر الى ان يظهر زعيم عربي قومي او زعيم اسلامي جديد. ومرة اخرى ، ومن خلال منظورنا ، فلسوف يتعين على هذا الزعيم ان ينطلق من قاعدة مجتمعية مركزية الموقع ، كثيفة السكان ، وان يستحث الموحّدات الثقافية التي تنطوي عليها تقاليد امته الكبرى ، ويتجلى في سلوكه اعمال التحدي الصادقة في مواجهة الغرب ، ثم يطرح رؤية مستقبلية اصيلة يتواصل بها مع الجماهير .

المراجع

العربية

ابراهيم، سعد الدين. **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠ .

ـــ (معد). **عروبة مصر: حوار السبعينات**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٨ .

ابو عز الدين، نجلاء. **ناصر العرب**. بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٥ .

اجدريشيف، أ. **ناصر**. ترجمه عن الروسية سيد ابو سعدى واحمد شريف. القاهرة: دار الثقافة الجديدة [د. ت.].

إمام، عبد الله. **الناصرية: دراسة بالوثائق في الفكر الناصري**. بيروت: مطبعة الوطن العربي، [د. ت.].

الحافظ، ياسين. الهزيمة والايديولوجية المهزومة. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩.

عبد الناصر، جمال. فلسفة الثورة. ط ١٠. القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٦٠.

ـــ . الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكي العربي. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، [١٩٦٢]. (كتب قومية)

العظم، صادق جلال. النقد الذاتي بعد الهزيمة. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.

الاجنبية

Books

Abdel - Malek, Anouar. *Egypt : Military Society*. New York : Vintage Books, 1968.
Abul Fath, A. *L'Affaire Nasser*. Paris : Plon, 1962.

Ayyubi, N. N. M. *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt.* London : Ithaca Press, 1980.

Becker, A. S. *The Economics and Politics of the Middle East.* New York : American Elsevier, 1975.

Berger, Morroe. *The Arab World Today.* New York: Doubleday, 1962.
——.*Bureaucracy and Society in Modern Egypt.* Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1957.

Binder, Leonard. *The Ideological Revolution in the Middle East.* New York : Wiley, 1964.

Copeland, Miles. *The Game of Nations.* London : Weidenfeld and Nicholson, 1969.

Dekmejian, Hrair R. *Egypt under Nasser: A Study in Political Dynamics.* London: London University Press, 1971.

Halpern, Manfred. *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa.* Princeton, New Jersey : Princeton University Press, 1963.

Heikal, Mohammed H. *Nasser.: The Cairo Documents.* London : New English Library, 1972.

Hussain, Mahmoud. *Class Conflict in Egypt, 1945 - 1970.* New York : Monthly Review Press, 1973.

Kerr, Malcolm. *The Arab Cold War: 1958 - 1967.* London: Oxford University Press, 1969.
——.*The Elusive Peace in the Middle East.* Albany, New York : State University of New York, 1975.

Lacouture, Jean. *Nasser : A Biography.* Trans. from the French by D. Hofstadter, London : Secker and Warburg, 1973.

—— and Simonne Lacouture. *Egypt in Transition.* New York: Criterion Books, 1958.

Lenczowski, G. (ed). *Political Elites in the Middle East.* Washington,D.C.:American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1975.

Lerner, D. *The Passing of Traditional Society.* New York : Glencoe Free Press, 1958.

Little, Tom. *Egypt.* New York : Praeger, 1967.

Mansfield, Peter. *Nasser's Egypt.* London : Penguin Books, 1969.

Mayfield, James B. *Rural Politics in Nasser's Egypt : A Quest for Legitimacy.*Austin, Texas : Texas University Press, 1971.

Nutting, Anthony. *Nasser.* New York : Dutton, 1972.

Perlmutter, Amos. *Egypt : The Praetorian State.* New Brunswick, 1974.

Pye, L. and S. Verba (eds.). *Political Culture and Political Development.* Princeton, New Jersey : Princeton University Press, 1965.

Rouleau, E., J. F. Held and J. and S. Lacouture. *Israel et les Arabes, le 3e Combat.* Paris : 1967.

Safrau, Nadav. *Egypt in Search of Political Community.* Cambridge, Mass : Harvard University Press, 1981.

St. John, R. *The Boss.* London: Barker, 1961.

Stephens, Robert. *Nasser.* London : Allen Lane; the Penguin Press, 1971.

Tachau, F. (ed). *Political Elites and Political Development in the Middle East.* New York : Wiley, 1975.

Vatikiotis, Panayiotis J. *The Egyptian Army in Politics.* Bloomington, Indiana: Indiana University Press,1961.

—. *Nasser and His Generation.* London: Croom Helm, 1978.

Wheelock, K. *Nasser's New Egypt.* London : Stevens, 1960.

Wynn, W. *Nasser of Egypt.* Cambridge, Mass. : Arlington, 1959.

Periodicals

Ajami, Fouad. «The End of Pan - Arabism.» *Foreign Affairs :* Vol.57, no. 2, Winter 1978 - 1979. PP. 355 - 373.

—.«The Struggle for Egypt's Soul.» *Foreign Policy:* No. 35,Summer 1979. PP. 3 - 30.

Bowie, Leland. « Charisma, Weber, and Nasir.» *Middle East Journal :* Vol. 30, no. 2, 1976. PP. 141 - 157.

Enterlis, John P. «Nasser's Egypt :The Failure of Charismatic Leadership.» *Orbis :* Vol. 18, no. 2, 1974. PP. 451 - 464.

Kerr, Malcolm. «Coming to Terms with Nasser.» *International Affairs :* No. 43, 1967. PP. 65 - 84.



القسم الثالث

مصر بعد عبد الناصر



الفصل الثاني عشر

الانهيار بعد عبد الناصر .. لماذا ؟

(جواب جديد لسؤال قديم) (*)

عادل حسين

مقدمة

الناصرية لم تكن مجرد إنجاز ثوري هائل داخل الحدود المصرية ، فجوهر المرحلة الناصرية انها خرجت بالنضال المصري ضد السيطرة الأجنبية الى خارج الحدود ، وأثّر هذا الدور في تغيير اوضاع المنطقة العربية تأثيراً بالغاً . ولم يكن الدور وآثاره من خلال جاذبية النموذج الصاعد فقط (الاصلاح الزراعي ـ القطاع العام ـ التنمية المخططة) ، فأكثر من ذلك كان الفعل المباشر من خلال شبكة تحرك سياسي انتشرت من المحيط الى الخليج . وشمل التحرك تقديم الدعم السياسي والمسلح (بأشكال ودرجات متباينة) وتقديم الخبرات التنظيمية المختلفة ، سواء أكان بهدف المواجهة ضد الاستعمار ، أم بهدف التغيير الثوري والبناء الاقتصادي المستقل . ومع هذا كله ، كان التوحيد العربي في جدول الأعمال .

بهذا المفهوم نفسه ، فإن انتكاس الناصرية ليس مجرد نكسة مصرية ، فانتكاس الناصرية جاء وسط انتكاسة عربية عامة ، بلغت ذروتها في انعزال الدور المصري عن الساحة العربية . إن طلائع الجيل الصاعد قد تدرك بالقراءة والتحليل خطورة ما صرنا اليه ، ولكن يظل صحيحا في تقديري ان من رأى غير من سمع ، وبالتالي فان من قدر لهم ان يشاركوا في مرحلة الناصرية ، وعاشوا بذاكرتهم ووعيهم ليشهدوا ما بعد الناصرية ، لا يتعاملون مع الامبريالية والحرب والثورة والطبقات والتنمية ، كمصطلحات جافة ومفاهيم مجردة ، فهذه المصطلحات تبلور عندهم شريطاً طويلاً من المشاهد المتلاحقة والذكريات الحية عن معارك خاضوها بالقلم والسلاح والعرق والأعصاب والدم .

(*) نشر هذا البحث في : المستقبل العربي ، السنة ٣ ، العدد ٢٠ (تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠) ، ص ٩٢ ـ ١١٧ .

ولا مانع من التذكير ببعض ما جسدته الناصرية من انجازات .

اولا : المفاهيم والانجازات

١ ـ في المجال العربي والدولي

وصلت الناصرية بالنضال العربي ضد السيطرة الخارجية الى اعلى ذروة ، وبالتحديد استخدمت قيادة عبد الناصر إمكانات مصر في تصفية علاقات التبعية التي كانت تربط قسماً كبيراً من الوطن العربي بانجلترا وفرنسا . ويبدو احياناً اننا لا نستوعب تماماً أبعاد هذا الانجاز المؤثر في مجمل العلاقات الدولية ، او لا نستوعب من مجموع هذا الإنجاز (اقتلاع قوى كبرى من مواقع سيطرتها التقليدية) الا شجاعة المواجهة ، ولكننا لم ندرس بعمق كاف ما تطلبته المواجهة المتواصلة من إدارة مقتدرة للصراع المعقد والمركب ، على الصعيد المصري والعربي والدولي ، من أجل تعظيم ما يمكن استخلاصه من أهداف في أقصر وقت ممكن ، وبأقل تكلفة ممكنة (١) .

كانت عين عبد الناصر في كل مراحل زعامته مثبّتة على هدفه النهائي (التحرر من السيطرة الخارجية والتوحيد القومي) ، ولكنه أدرك طبيعة النسق الحاكم للعلاقات الدولية ، ووزن الاعتبارات الجيوبوليتيكية ، وأدرك ومارس مفهوم المراحل والأهداف المرحلية ، وفن الممكن ، وما يتطلبه من مناورة ومساومة وسرعة في التصرف وقبول بالمخاطر المحسوبة . اي فن الواقعية الثورية . واستخدم عبد الناصر في ذلك تشكيلة واسعة من الأدوات (العسكرية والسياسية ، العلنية والسرية) ، وأدرك ومارس مفهوم الترابط العضوي بين مهام المواجهات الخارجية وبين التطورات المناسبة في البنية الداخلية لقاعدة انطلاقه (في مصر والوطن العربي) . وبالتأكيد تزايد فهم عبدالناصر لقواعد اللعبة ، ونمت قدراته على إدارتها وممارستها في أثناء سني زعامته ، ولكن ستثبت الدراسة المتعمقة لذروة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ ان عبد الناصر في لحظة تحول تاريخي (واجهها بعد عامين فقط من استلامه لكل مفاتيح القيادة) كان في

---

(١) تناولت مصادر غربية عديدة قصة السويس ، بحيث اصبحت تفاصيل التخطيط والتواطؤ الانكليزي ـ الفرنسي ـ الاسرائيلي مكشوفة ومعروفة الى حد بعيد ، وقد أكمل محمد حسنين هيكل جوانب الصورة بكشف التخطيط المصري المضاد . ولكن يلاحظ ان وقائع الدور الامريكي وتطوراته التي اسهمت إسهاماً اساسياً في سرعة إجلاء قوات الغزو الثلاثي لم يسلط عليها ضوء مشابه في الكتب الغربية ، ولم يكشف هيكل بدوره حقيقة ما دار خلف الكواليس في تلك الفترة بين القيادة المصرية والحكومة الامريكية . واعتقد ان جزءاً مهماً من الانجاز الناصري يكمن في هذه الدائرة الغامضة . انظر: محمد حسنين هيكل، قصة السويس، آخر المعارك في عصر العمالقة (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٧٧).

مستوى الموقف بكل ابعاده التي أشرنا اليها ، وستثبت الدراسة أننا بصدد إنجاز ـ على مستوى التخطيط والتنفيذ ـ سيظل أبداً من مفاخر التاريخ العربي .

على أي حال ، دخلت المنطقة العربية ـ بقيادتها الناصرية ـ مع عام ١٩٥٧ ، الى مرحلة جديدة من العلاقات الدولية . تحدثت الولايات المتحدة أيامها عن نشأة فراغ في المنطقة (مشروع ايزنهاور) ، وكانت الولايات المتحدة محقة (من منظورها الاستراتيجي) ، ففي سلسلة الدول التابعة (التي تسمى نامية) انكشف بعض الحلقات ـ في منطقة الوطن العربي ـ بعد إزاحة اليد الغربية المسيطرة عليها ، وبمجمل الموقف الامريكي قبل عدوان ١٩٥٦وفي اثنائه كان تحفزاً ومناورة لاعادة تشكيل هيكل السيطرة الغربية بحيث تصبح الولايات المتحدة هي القوة الحاكمة . ولكن ـ في مقابل هذا المخطط الامريكي ـ كانت القيادة الناصرية تتوثب ايضا لاستخدام اللحظة التاريخية المناسبة من اجل تحقيق مشروع قومي مستقل . الولايات المتحدة تضع منطقتنا في الدائرة الأولى لأمنها الاستراتيجي ، ووفق مخطط قيادتها للمعسكر العربي . وفي عام ١٩٥٧ كانت تسيطر فعلياً على مواقع النفط الأساسية في المنطقة (وبخاصة بعد دحرها لتأميم النفط الايراني)،وكان تخطيطها يهدف الى احتواء الاندفاع القومي لعبدالناصر، لكي تمد سيطرتها على كل المنطقة العربية وتحتفظ بتجزئتها.وكان هذا يعني موضوعياً ان المرحلة الجديدة هي بالضرورة بداية لحرب جديدة اكثر ضراوة ، طويلة ومتشعبة ، وقد اعتمدت القيادة الناصرية في هذه الحرب على دعم القاعدة المصرية وعلى حشد الجماهير العربية وطاقاتها . وامتدت بعلاقاتها الدولية الى اوروبا الغربية وفق شروط جديدة ، وتوسّع الدور العربي في افريقية ومجموعة عدم الانحياز ، وكان طبيعياً ان يحرص عبد الناصر (ويبادر) لتنمية علاقات خاصة وثيقة مع الاتحاد السوفياتي (القطب الآخر في النظام الدولي) ، ولكنه حرص في الوقت نفسه وباستمرار على استقلال القرار القومي داخل المحور العربي ـ السوفياتي . وهذا الموقف كان يطلق يد القيادة القومية في المناورة وفق حساباتها الخاصة للمتغيرات المحلية والخارجية . وهذا الموقف كان أصيلاً وعميقاً عند عبد الناصر ولم يكن موقفاً تكتيكياً او مرحلياً ، وهو يعبر عن علاقات بالاتحاد السوفياتي وفق حسابات باردة للمصالح الاستراتيجية دون اي اوهام ايديولوجية . فالاتحاد السوفياتي له مصلحة مؤكدة في وقف الزحف الامريكي وفي حصر وإضعاف مواقع سيطرته في مختلف القارات . ولكن مدى تدخله المباشر (تعبيراً عن هذه المصلحة) يرتبط بتوازن القوى العالمي ، وفي إطار قوته المتنامية يتحدد انتشار تدخله وفق أولويات استراتيجيته الدولية . وبهذا المفهوم ، كان نجاح المبادرة الناصرية لاجتذاب الاتحاد السوفياتي الى موقف التدخل النشط لدعم النضال العربي ضد السيطرة الغربية ، يعني النجاح في إدخال تعديل اساسي في أولويات وتصميم الاستراتيجية السوفياتية (٢) . وقد تزايد الدعم السوفياتي للنضال العربي منذ أواخر

---

(٢) معروف الآن ان الاتصالات السرية لاستيراد اسلحة سوفياتية كانت بمبادرة من عبد الناصر . ويشار عادة الى ان موافقة السوفيات تعني تغيرا في الموقف الايديولوجي من الدول التي لا تقودها احزاب شيوعية ،

الخمسينات وحتى اليوم لكثير من الاسباب المتشابكة ، تمتد من تطور الصراعات داخل المنطقة ، الى تطورات ترتبط بالقدرات السوفياتية المتنامية ، وبالعلاقات الدولية للاتحاد السوفياتي (مع العرب ، والولايات المتحدة ، ومع أقطاب الغرب الأخرى ، ومع الصين . . . الخ) . وتزايد الدعم السوفياتي للنضال العربي كان الى حد كبير في الاطار العام لمصلحته المؤكدة في وقف الزحف الامريكي ، وفي حصر واضعاف مواقع سيطرته . وارتبط هذا بمساندة الأقطار العربية المناهضة للسيطرة الامريكية ، وعلى رأسها مصر ، سواء في حروبها خارج الحدود (كحالة اليمن مثلاً) ، او في مواجهة القوة العسكرية لاسرائيل التي نقلت تحالفاتها بالكامل الى الولايات المتحدة ، بعد انهيار الوجود الانجلوفرنسي عام ١٩٥٧ . ولكن كان التصاعد في الدعم السوفياتي محكوما ـ في كل المراحل ـ بسقف تجنب المواجهة النووية ، وكان محكوما ايضا بقدرة السوفيات واقتناعهم (وفقاً لحساباتهم) بقبول المخاطر في هذه المنطقة من العالم [٣] .

ولكن بغض النظر عن كمّ المساعدات السوفياتية (عسكرية وغير عسكرية) ، الا يُتصور ان السوفيات يتطلعون في الأجل القصير او المتوسط الى نوع مختلف من العلاقة تتحقق من خلاله المساعدة ؟ بمعنى ان توظف امكانات المنطقة (او أقسام منها) بشكل مستقر وفق استراتيجيتهم الدولية المواجهة للولايات المتحدة ؟ هذا التوظيف (او الانحياز) يتطلب خلق أوضاع مؤسسية تضمن التأثير المنظم على إصدار القرارات المحلية ، واذا أصبحت القرارات المحلية مرتبطة بالضرورة مع القرار السوفياتي ، يضيق هامش المناورة مع الولايات المتحدة ، ويصبح التقدم او التوقف في المعركة ضد السيطرة الامريكية خاضعاً لاعتبارات وحسابات خارج المنطقة ، ويصبح التوحيد العربي رهناً بموافقة خارجية . والمواقف السوفياتية ـ أيا كانت النيات ـ لم تكن تبدي ارتياحاً واضحاً لمسألة الوحدة العربية او اقتناعا بإمكانية تحققها [٤] .

= ولكن أهم من ذلك ـ في تقديري ـ انها تعني قرارا بالتدخل المباشر في صراعات دولة لا تربطها حدود مشتركة مع الكتلة الاشتراكية (وهذه نقلة نوعية في نشاط السياسة الخارجية السوفياتية) . وهي تعني ايضا ان الاتحاد السوفياتي قرر ان يبدأ المرحلة الجديدة في الشرق الأوسط بالتحديد .

(٣) نشير هنا مثلاً الى الموقف من ثورة ١٤ تموز في العراق في مواجهة التهديد الاميركي الانكليزي ، انظر :

Mohammed H. Heikal, *The Sphinx and the Commissar: The Rise and Fall of Soviet Influence in the Middle East* (New York: Harper and Row, 1978), chap. 4.

(٤) نشير هنا الى ما نقله هيكل عن مناقشات خروشوف مع عبد الناصر وعارف وبن بيلا حول القومية العربية ، ونشير ايضا الى ما نشر من وثائق عن وجهة النظر السوفياتية في أزمة الحزب السوري ، أنظر : محمد حسنين هيكل ، عبد الناصر والعالم (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٢) ، مناقشات خروشوف حول تحفظاته حول فكرة الوحدة العربية ؛

Heikal, *The Sphinx and the Commissar: The Rise and Fall of Soviet Influence in the Middle East*, pp.125 and 278, and

قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري (بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٧٢) ، الفصل ٣ ، ص ١٣١ ـ ١٨٦ .

اعتقد ان هذا التصور لموقف الناصرية في قمة انتصاراتها ، يفسر منطق عديد من تكتيكاتها . وقد يرى البعض ان هذا الموقف (توثيق العلاقات مع الاتحاد السوفياتي من موقع عدم الانحياز) كان خطأ او موقفا غير عملي عدل عنه عبد الناصر في فترته الأخيرة ، ولكن كثيراً من الشواهد تشير الى انه كان حريصاً على الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من استقلال القرار ، في كل الظروف . وكان هذا ـ على الأقل ـ ما فهمته جماهير الأمة العربية فتأكد التفافها حول زعامته .

٢ ـ في المجال الداخلي

نشير باختصار الى ان الناصرية في المرحلة الأولى (حتى اوائل ١٩٥٧) أرست اساس سلطة سياسية مستقلة صعبة الاختراق وقادرة على المواجهة وعلى قيادة تغيرات اجتماعية ، وكان هذا الانجاز ذا أهمية حاسمة . ومن خلاله ، او بجواره ، تحقق إجلاء القاعدة البريطانية ، ومحاربة حلف بغداد ، ودعم القوات المسلحة بسياسة خارجية مستقلة . وتحقق الاصلاح الزراعي كضربة قوية لركيزة النسق الاجتماعي والسياسي الذي بلوره الاستعمار الانكليزي (الى جانب نتائج الاصلاح كعدالة اجتماعية وحفز للتصنيع) . ومع المرحلة الجديدة من النضال الوطني والقومي ، كان ملائماً للمهام إنجاز مزيد من التغير الاجتماعي والمؤسسي ، وتضمن ذلك تصفية القوى المسيطرة تقليدياً على البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية (خارج قطاع الزراعة) . بدأت العملية بالقوى الانكلوفرنسية، ثم وصلت في خطوة ثانية الى الفئات الاجتماعية المحلية . ونذكر هنا ان المدى الذي بلغته اجراءات عبد الناصر في الستينات احدث ارتباكاً شديداً في التحليلات الماركسية ، لأن تصفية كبار الملاك الزراعيين (خاصة مع وصفهم بأنهم إقطاعيون او شبه اقطاعيين) تدخل بسهولة في إطار (القانون العام) : الرأسمالية تضرب الاقطاع وترثه ، ولكن تصفية فئة كبار رجال الأعمال الماليين والصناعيين ، وأقسام واسعة من متوسطيهم ، وسيطرة الدولة على مفاتيح الاقتصاد بإحكام ، كان « مفروضاً » ان يكون من مهام الطبقة العاملة ، ولذا أدت قيادة الناصرية الصلبة للنضال المعادي للاستعمار ، وأدت راديكاليتها الاجتماعية المتسقة مع ضرورات هذا النضال ، الى اعادة النظر في المفاهيم والتصورات التقليدية ، فذاعت أيامها مقولة « التطور اللارأسمالي » ، ويردد الكثيرون في المنطقة الآن انها مقولة غير صحيحة او غير محددة ، ولكن المنظرين السوفيات ما زالوا يلحون على استخدامها لتفسير الانجازات الناصرية ، (وتفسير الدعم السوفياتي الكثيف بالتالي) [٥] . وليس محلاً للخلاف بين أنصار الناصرية وخصومها ان إجراءات التأميم والاصلاح الزراعي لم تسفر عن إعادة توزيع الناتج المحلي الاجمالي على نحو اكثر عدالة فقط (أي لمصلحة الطبقات الفقيرة) ، ولكن أدت هذه الاجراءات ايضا الى

---

(٥) ايغور بيليايف وافغيني بريماكوف ، مصر في عهد عبد الناصر (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٥) ، الفصل ٤ ، ص ١٢١ ـ ١٤٢ .

اوضـاع مؤسسية رفعت معـدلات النمو الاقتصـادي اثناء الخـطة الخمسيـة الأولى (١٩٥٩ / ١٩٦٠ - ١٩٦٤ / ١٩٦٥) الى ٦,٥ بالمائـة [٦] ، وكان هـذا المعدل أيـامها واضـح الارتفاع بـالمقارنـة مع معـدلات الدول التـابعة . ومـع ذلك فـان مابـرو محق إذا أشار الى ان الانجـاز الأساسي للناصرية لم يتمثل في معدلات النمو في المقام الأول ، « فـالفارق الأسـاسي بين النـظامين يتعلق بمسألة توزيع الدخل ، وهذا فارق مهم في الواقع . (. . .) إن ما ابتدعتـه الثورة لم يتجـل في أنها بدأت التصنيع او دفعته (. . .) ، ولكن في انها استخدمت منذ البداية اشكالاً جديدة من التدخـل الحكومي » [٧] . ونزيد الأمر تحديداً إذا قلنا ان هذا التدخل (بنتـائجه المؤسسيـة والاقتصادية والاجتماعيـة)

---

(٦) أنظر مثلا :

B. Hansen and G. Marzouk, *Development and Economic Policy in the U. A. R (Egypt)* (Amesterdam : North Holland Publishing House, 1975).

الكتاب عرض مهم لامكانيات ونمو القطاعات المختلفة من الاقتصاد المصري منذ مطلع القرن، ويتضمـن بالتالي مقارنة الأداء الاقتصادي ومعدلات النمو في مرحلة ما قبل الثـورة مع مـا تحقق منذ ١٩٥٢ الى قبيـل نهاية الخطة الخمسية . وحصيلة التقييم النقـدي والمقارنـة كانت ايجـابية . أشـار الكتاب الى عـلاقة النمـو بالتغيـرات الاجتماعية ولكن بغير تعمق .

P. O' Brien, *The Revolution in Egypt's Economic System from Private Enterprise to Socialism, 1952-1965* (London, New York, Toronto : Oxford University Press, 1966).

الكتاب يركز على دوافع ونتائج التغيرات الاجتماعية ، ويتابع من خلال ذلك أداء التنمية ، ويتوصل الى نتيجة ايجابية .

Robert Mabro, *The Egyptian Economy, 1952 - 1972* (Oxford : Clarendon Press, 1974).

يركز على الأداء التنموي اكثر من التغير في العلاقات الانتاجية خلال سلسلة زمنية اطـول . يتوصـل الى ان الاداء كان ايجابيا في إطار المحددات الموضوعية بسبب هيكل الموارد او التخلف .

علي الجريتـلي ، **خمسة وعشـرون عامـا ـ دراسة تحليليـة للسياسـات الاقتصاديـة في مصر،١٩٥٢ ـ ١٩٧٧** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧). مثل الكتاب السابق، ولكن على ضوء النتائج المستخلصة من الفترة الناصرية، يناقش المفاهيم والممارسات اثناء الفترة الناصرية، مؤيداً للأولى على اسس واقعية.

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، **الاقتصاد المصري في ربع قرن، ١٩٥٢-١٩٧٧ : دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة ٢٣- ٢٥ مارس ١٩٧٨** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨). انظر بشكل خاص ابحاث د. محمد رضا العدل، د. احمد حسن ابراهيم، د. هبة احمد حندوسة، د. محمد فخري مكي، ود. جلال احمد امين.

محمود عبد الفضيل ، **الاقتصاد المصري بين التخـطيط المركـزي والانفتاح الاقتصـادي** (بيروت : معهـد الانماء العربي، ١٩٨٠). الكتاب يعرض عرضا نقديا وبنتيجة ايجابية لاداء عدد من القطاعات الاقتصادية ولتطوراتها المؤسسية. ويلاحظ ان المراجع السابقة كانت لباحثين من مدارس فكرية واقتصادية متباينة.

(٧) Mabro, *The Egyptian Economy, 1852 - 1972*, p. 144.

كان مرتبطاً بهدف دعم الاستقلال السياسي بتنمية مستقلة ، بمشروع تنمية متمحورة حول ذاتها ، وهذا هو العمق الحقيقي والايجابي للتنمية الناصرية .

كل هذه الانجازات (مصرياً وعربياً ودولياً) كانت تتويجاً لنضال طويل وشاق . لقد مثلت بالقطع نقلة نوعية ، ولكن خبرات النضال من اجل الأهداف نفسها ، عبر أجيال سابقة ، كانت قد مهدت الأرض العربية لتقبل الزعامة الجديدة ، وما استحدثته من صياغة لهدف التحرر القومي والوحدة . كانت زعامة عبد الناصر وأهدافها موضع تراض عام بين الجماهير العربية ، الا ان الزعامة الناصرية ـ داخل مصر ـ لم تكن مع ذلك مجرد ممارسة سياسية ، او برنامج سياسي واعد ومقبول . كانت الناصرية الى جانب ذلك اقتراباً ملموساً من وضع اجتماعي ناضلت من أجله الجماهير المصرية ومثل تطلعاتها ، بتعبير آخر حققت الانجازات مصالح مباشرة لطبقات وفئات اجتماعية واسعة ، وأصبحت هذه القوى الصاعدة مرتبطة عضوياً بمصير النظام الناصري . ويضاف الى كل ذلك المنظر المهاب للزعيم ، سمته ، حضوره ، نقاء وبساطة سيرته الشخصية . كان الأنصار والخصوم يعترفون بأنه الزعيم ، وأحبته الجماهير كما لم تحب زعيماً سابقاً عليه في العصر الحديث .

كل ما طرحناه في الفقرات السابقة يبرر الحاح التساؤل : كيف ولماذا صفيت الثورة الناصرية بهذه السهولة ؟ ! ويلاحظ اننا لا نتساءل عن كيف ولماذا هزمت الثورة ، فأي ثورة يمكن ان تنتكس لأسباب من خارجها او داخلها ، وقد حدث هذا كثيراً ولا غرابة في مثل هذه الظاهرة . ولكن ان تقتلع من الجذور دون مقاومة ضارية من القوى التي عبرت الثورة عن مطامحها القومية او المصلحية المباشرة ، فهذه هي الظاهرة التي تثير علامة الاستفهام وعلامة التعجب . إن الجماهير في مصر وفي كل انحاء الوطن العربي ودعت عبد الناصر وداعاً سيظل محفوراً في ذاكرة التاريخ ، فكيف حدثت بعد سنوات قليلة ردة كاملة عن كل ما مثله دون صراعات دموية عنيفة ؟ ! ليس صحيحاً اننا عدنا الى مرحلة ما قبل الناصرية ، فقبل الناصرية كانت بلادنا حبلى بثورة ، وصاغ النضال مسلمات اصبحت مقدسات ، واليوم تداس كل هذه المبادىء والمقدسات (الاستقلال السياسي والاقتصادي ـ وحدة العرب ـ ضرورة المجابهة مع العدو الصهيوني ـ العدالة الاجتماعية ـ الديموقراطية . . الخ) بين ترحيب او لا مبالاة . ماذا جرى ؟ ! السؤال المطروح بالحاح ليس : لماذا هزمت الناصرية ، ولكن السؤال بالتحديد ـ هو كما صغناه : لماذا وكيف صُفيت الناصرية بهذه السهولة ؟!

ثانيا : الأسباب الشائعة لتفسير الانهيار

هناك اجتهادات عديدة للاجابة عن سؤالنا ، فيقال مثلا ان الناصرية لم تكن راديكالية الى الحد الذي يقطع الطريق تماماً امام احتمالات الردة ، وتتناول هذه التحليلات طبيعة السلطة وكفايتها ، وتستطرد الى نوع وعمق التغييرات الاجتماعية ، وتمتد ايضا الى الدائرة الفكرية والحضارية .

بالنسبة لطبيعة السلطة تـركز التحليـلات الماركسيـة المختلفة عـلى ما يسمى **المضمـون الطبقي لهذه السلطة** . وقد استقرت تحليلات كثيرة الآن (على مضض) حول ان عبد الناصر مثل سلطة البورجوازية الصغيـرة وليس البروليتـاريا ، وتسبب هـذا في مقتل الثـورة [٨] . ولا يختلف كل نقاد عبـد الناصـر بدءاً من فـاتيكيوتيس ومصـطفى امين وتـوفيق الحكيم ، ومروراً بـأعضاء مجلس الثـورة السابقـين ولويس عـوض وفؤاد زكريـا ، وانتهاء بـالاخـوان المسلمـين والماركسيين حـول مهاجمـة اسلوب ممارسـة عبد النـاصـر للسلطة [٩] . اي حـول **الاستبـداد والـدكتاتـورية** . واعتقـد ان غالبيـة النقاد يتفقـون ايضا حـول **انخفاض الكفـاءة التنظيميـة والادارية لجهاز الـدولة** نتيجـة ابعاد عـديد من الكفـايات الفنيـة عن مواقـع المسؤولية ، او لغيـاب رقابـة الرأي العـام . ولكن الخلاف الشـديد يـدور حـول **الاجـراءات الاقتصـاديـة والاجتماعية** ، فالبعض يراها متطرفة ، والبعض يرى انها كانت وقوعاً في « دوامة (الـوسطيـة) في الفكر والتخطيط والتنفيذ » [١٠] .

ونبدأ هنا [١١] بالاشارة الى حقيقة ان مصطلح « بورجوازية صغيرة » ليس مفهوماً محدد

---

(٨) انظر مثلا : رفعت السعيد ، **تأمـلات في الناصـرية** ، ط ٢ (بيـروت : دار الطليعـة ، ١٩٧٩) ، ص ٣٩ ـ ٥٠ : « انهم مثقفون عسكريون من أبناء الفئات العليا للبورجوازية الصغيرة والفئـات الدنيـا والوسـطى من الطبقة المتوسطة . » ؛ ط . ت . شاكر ، **قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر** (بيروت : دار الفارابي ، ١٩٧٣) ، ص ٢٣ ـ ٢٤ : « في التحالفات التي تتابعت ، ظل النفوذ الرئيسي فيها للفئات الوسـطى من البورجوازية الوطنية ، خاصة في المجال الاقتصادي وتوجيه السياسة العامة ، بينما الثقـل الأساسي في المجـال الفكري للبورجوازية الصغيرة . » ويبدو هذا الكلام متناقضا او على الأقل غير واضح ، وكريم مروّة ، **كيف نواجه الأزمة** (بيروت : دار الفـارابي ، ١٩٧٤) ، ص ١٠٦ ـ ١٠٩ في تفسير نـواقص الناصـرية : « فـإن وضعها في مكانها الطبيعي ، كثورة وطنية ديموقراطية ، تقودها فئات متقـدمة من البـورجوازيـة الصغيرة ، يجنب الـوقوع في المزالق . . . لن ننظر الى دوره ، بالطبع ، كقائـد عمالي محـددة مواقعـه الطبقيـة ، لأنه لم يكن عـاملا ولا قـائدا عماليا ، ولم ينتقل بالصيرورة الى مواقع الطبقة العاملة وايديولـوجيتها . . . وفي هـذا يكمن كل السـر فيما واجـه تجربته من صعوبات . »

(٩) انظر مثلا : Panayiotis J. Vatikiotis, *Nasser and His Generation* (London : Croom Helm, 1978);

تـوفيق الحكيم ، **عودة الـوعي** (بيروت : دار الشـروق ، ١٩٧٤) ؛ لويس عـوض ، **اقنعة النـاصـريـة السبعـة** (بيروت : دار القضـايا ، ١٩٧٥) ؛ السعيـد ، **تأمـلات في الناصـرية** ؛ يـوسف القرضـاوي ، **الحـل الاسلامي فريضة وضرورة** (القاهرة : مطبعة وهبة ، ١٩٧٧) ؛ « ندوة المستقبل العربي : أزمة الديمـوقراطيـة في الـوطن العربي ، » **المستقبـل العربي** ، السنـة ٣ ، العدد ١٩ (ايلول / سبتمبـر ، ١٩٨٠) ، ص ١١٧ ـ ١٣٤ وخـاصة مداخلات : اسمـاعيل صبـري عبد الله ، **نحـو نظام عـالمي جديـد** (القاهـرة : الهيئة المصـرية العـامة للكتاب ، ١٩٧٨) ، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٩ .

(١٠) صـادق جلال العـظم ، **النقد الـذاتي بعد الهزيمة**، ط ٤ (بيـروت : دار الـطليعـة ، ١٩٧٢) ، ص ١٣٤ .

(١١) تركيزنا على مناقشة التحليلات الماركسية لانهيار الناصريـة ، يرجـع الى انها مثلت نقدا من منـظور راديكالي ، ومحاولة للموضوعية في التقييم .

المضمون ، انه تعبير اجوف من اي دلالة ، ولا يخدم بالتالي اي تحليل علمي . ماذا نقصد حين نصف نخباً سياسية ما (او طلائع) بأنها تعبر عن فئات اجتماعية معينة ؟ اعتقد ان المقصود هو ان هذه النخب تعبر بصيغ متباينة ، وبشكل غير مباشر احياناً ، عن مجموعة من الأفكار والأهداف تتلاءم وميول هذه الفئات الاجتماعية ، ولا يستدل على قيام هذه العلاقة من الأصول الاجتماعية لأفراد النخبة في المقام الأول ، ولكن من هيكل الفئات الواعية المكونة لجماهير انصارها . ودون المعيار الأخير يكون تمثيل النخبة لفئات معينة مجرد ادعاء .
هذا المفهوم كان مستخدما عند ماركس وانجلز ، وعند لينين (لفترة ما) . لقد استبعد الفكر السياسي الماركسي (على المستوى النظري) مفهوم حزب سياسي يمثل بقدر من التوازن مجموع الطبقات الوطنية في بلد ما ، في ظروف ما (وهذه مسألة تستحق التأمل) ، ولكن ما يهمنا ـ في السياق الحالي ـ هو ان فكرة قيام حزب للطبقة العاملة كانت تتطلب وجود صناعة وطبقة عاملة [12] ، وكان اكتساب حق تمثيل الطبقة العاملة يفترض نجاح هذا الحزب في سعيه لكسب الجماهير البروليتارية . الأمر نفسه كان ينطبق في حال نخبة سياسية او حزب ، توصف بأنها تعبر عن البورجوازية الصغيرة [13] . ولكن حدث اثناء الممارسات والصراعات السياسية ان تحور هذا المفهوم كثيرا ، فانفصمت العلاقة الرابطة بين وصف النخبة السياسية بأنها بروليتارية او بورجوازية صغيرة ، وبين حقيقة التشكيل الفعلي والمستمر لاتباعها ، واصبح وصف حزب ما بأنه بروليتاري (في الأدبيات الماركسية اللينينية) يعني مجرد امتداح هذا الحزب بأنه ثوري ، واصبح اطلاق سمة البورجوازي الصغير مجرد تعبير عن الازدراء

---

(١٢) الطبقة العاملة عند ماركس وانجلز ، ودورها في الانتقال الحتمي الى الاشتراكية ، كانت تعني حرفيا الطبقة العاملة ، طبقة البروليتاريا ذات الياقات الزرقاء المتمركزة في المواقع الصناعية . ونفس المفهوم كان سائدا في أحزاب الاشتراكية الديموقراطية ، وبينها الحزب الاشتراكي الديموقراطي الروسي ، وجناحه البلشفي ، ومن هنا كانت الخلافات حول امكانية ثورة اشتراكية في روسيا حيث ترتبط الطليعة بطبقة عاملة محدودة العدد (بحكم التخلف الصناعي) . بدأ لينين في الخروج على هذا المفهوم التقليدي قبل ١٩١٧ ، وتزايد جدا بعد الثورة عدم الاعتراف بدلالة الرابطة الواقعية بين النخب السياسية الاشتراكية المعارضة للبلاشفة وبين الطبقة العاملة ، اي نعت احزاب الاشتراكية الديموقراطية بأنها بورجوازية صغيرة ، بمعنى انها تعوق الثورة البروليتارية (والمصالح الاستراتيجية للبروليتاريا بالتالي) ، رغم هيكل عضويتها واتباعها العمالي ، ورغم اعلانها الالتزام بقضية البروليتاريا والاشتراكية .

(١٣) كان مفهوم البورجوازية الصغيرة وأحزابها عند قادة البلاشفة ، هو مفهوم يدل على الطبقة الاجتماعية الفعلية ، والمرتبطة بالحزب الذي يوصف بانه يمثلها . ظل هذا الفهم سائدا بعد ١٩١٧ فترة طويلة بالنسبة لشعوب المستعمرات وشبه المستعمرات . ويختلف الموقف بين تقييم ايجابي او تقييم سلبي لدور هذه الطبقة واحزابها في الحالات المتباينة ، وحسب الاجتهادات المتعارضة والجديدة على النماذج الماركسية التقليدية . وظل الحديث عن قيام أحزاب للطبقة العاملة في هذه البلاد مرتبطا بالتصنيع ، وبنشأة طبقة بروليتارية بالمفهوم السوسيولوجي . أنظر مثلا : لينين ، **حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية** (موسكو : دار التقدم ، [د . ت .]) . انظر بشكل خاص مقالات لينين عن الصين ، الى الرفاق في أذربيجان وجورجيا .. الخ ، حديث مع وفد منغوليا : ل . تروتسكي ، **تقييم وآفاق الثورة الصينية** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٥) .

وعن انتهازية او خيانة هذا الحزب او ذاك . وقد تأكد هذا المفهوم الجديد مع انتصار الثورات اليوغسلافية والصينية والفيتنامية . فأصبحت الممارسة الثورية مبرراً لوصف حزب ما بأنه يمثل للطبقة العاملة طالما انه يعلن التزامه بالماركسية اللينينية ، وبغض النظر عن طبيعة القوى الثورية التي يقودها فعلاً هذا الحزب . وحين اعلن ستالين في سنواته الأخيرة ان راية الكفاح قد سقطت من يد البورجوازية (ولم يستثن البورجوازية الصغيرة) كان يقصد هذا المفهوم الجديد للبورجوازية والبروليتاريا .

ووفقا لهذا المفهوم الجديد ايضا اصبحت كافة النخب الساعية للتغيير ، والمختلفة بدرجة او اخرى مع الحزب الشيوعي المعين ، بورجوازية صغيرة . في مصر كان « الأخوان المسلمين » « ومصر الفتاة » حزبين بورجوازيين صغيرين ، على سبيل المدح او الذم (حسب الحالة) . وكل تنظيم شيوعي كان يرى في التنظيمات الشيوعية الاخرى تنظيمات بورجوازية صغيرة انتهازية، وفي الساحة الدولية الحزب السوفياتي يصف القيادة الصينية بأنها بورجوازية على سبيل الذم، وتوصف القيادة الناصرية بانها بورجوازية صغيرة على سبيل المدح، واذا انهزمت الناصرية بعد ذلك (رغم زعامة عبد الناصر الى يوم وفاته للبروليتاريا وكل القوى الوطنية) فلأنها ايضا بورجوازية صغيرة، واذا انهار النظام في المجر او تشيكوسلوفاكيا (دون عدوان خارجي) تظل السلطة هناك هي سلطة البروليتاريا (رغم التمرد الواسع للبروليتاريا ضدها). خلاصة القول ان الذين وصفوا السلطة الناصرية بأنها سلطة البورجوازية الصغيرة، كي يفسروا لنا فشل الثورة، لم يفسروا شيئا في الواقع.

ان فهم الطبيعة الطبقية لنظام عبد الناصر وسلطته مسألة ضرورية في محاولة التوصل الى كشف نقاط الضعف في بنيتها ، ولكن يتطلب هذا اقتراباً مباشراً من الظاهرة ، واسقاط الاصطلاحات الجوفاء التي تعوق الفهم ولا تنفع . وبالاقتراب المباشر ، اعتقد ان فاتيكيوتيس (رغم كل تحيزاته المغرضة) شخص الحال بشكل معقول حين كتب . . . « إن الانجاز الفعلي لعبد الناصر تمثل في ايصال جيل جديد من المصريين الى السلطة ، ومن هنا ابرز (طبقة دولة) جديدة من البيروقراطيين ، والتكنوقراطيين ، والمخططين ، وخبراء الاعلام والاذاعة ومجموعة صغيرة محظوظة نسبياً من عمال الصناعة وصغار الملاك الزراعيين » [١٤] . (وهنا تتركز مغالطة فاتيكيوتيس لأن العمال والفلاحين المستفيدين كانوا عدة ملايين ، الا اذا كان يقصد عدد الذين شاركوا في المراكز العليا). وقد وصلت بعض الاجتهادات الماركسية الى تفسير مشابه لاستفادة الطبقات الفقيرة من النظام الناصري بقيادة ما سمته « البورجوازية البيروقراطية » ، وقيل : إن هذه الطبقة ، احتلت بحكم دورها الجديد في الانتاج مراكز البورجوازية الكبيرة ، وهذا التشكيل الاجتماعي لا ينبغي رد أفراده الى الأصول التي قدموا منها « فالعامل او البورجوازي الصغير الذي ينتقل الى المركز الاقتصادي للبيروقراطية البورجوازية (المرتبطة بملكية الدولة لوسائل الانتاج) بصورة ثابتة ، إنما

---

(١٤) Vatiklotis, *Nasser and His Generation*, p. 336.

يصبح بورجوازيا كبيراً بيروقراطياً »(١٥). والملاحظة التي يمكن ان تذكر هنا هي ان هذا التوصيف الاجتماعي (بشكل عام) يمكن ان يقال ايضا في حق التجارب الاشتراكية كلها . الدراسات الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأوروبية تنكر هذا التطور او تتجاهله ، ولكن التأمل الواقعي في البنية الاجتماعية (دون ضباب ايديولوجي) يؤكد قيام طبقة متميزة لا يلبث نسيجها ان يتماسك (١٦) ، او فئة . . (لا تهمنا التسمية في هذا السياق كثيرا) على رأس السلم الاجتماعي بحكم سيطرتها على مجمل العلاقات في النسق الجديد . وقد سبق ان لمح لينين بداية هذا الاتجاه ودرسه بعد ذلك تروتسكي وجيلاس (١٧) ، وثورة ماو الثقافية

---

(١٥) البورجوازية البيروقراطية : بين الفهم الماركسي وشعوذات المتمركسين (بيروت : [د . ن .] ، ١٩٧٧) . وقد سبق ان تناول بعض الكتاب المصريين ايام الناصرية تشكل هذه الطبقة على رأس النظام الاقتصادي والاجتماعي . وتناولت التحليلات الدور المحوري لهذه الطبقة في النسق الجديد ، واسلوب احتواء التناقضات الجديدة التي تخلقها ، واحتمال انحرافها عن التنمية المستقلة في غياب يقظة سياسية مناسبة . انظر مثلاً : عادل حسين ، « حول تناقضات مرحلة التحول ، » الطليعة ، السنة ٢ ، العدد ١٠ (تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٦) ، ص ٧٠ ـ ٨٠ ، وعادل غنيم ،« حول قضية الطبقة الجديدة في مصر ، » الطليعة ، السنة ٤ العدد ٢ (شباط / فبراير ١٩٦٨) ، ص ٨٢ ـ ٨٣ .

(١٦) يثور الخلاف لأن تعريف لينين للطبقة الاجتماعية ، (الذي تتبناه الكتابات السوفياتية) يبلور تجربة النظام الرأسمالي والنظام الاقطاعي الأوروبي ، وبالتالي لا ينطبق او لا يتسع لهذه المجموعة الجديدة المتميزة ، ولكن هذا يتطلب تعديل مفهوم الطبقة لكي يشمل الظواهر الجديدة ، وليس التغاضي عن حقيقة وجود طبقة اجتماعية ذات سمات خاصة .

(١٧)في تشرين الاول/اكتوبر ١٩١٧ ،تصور لينين الحاجة الملحة الى اعداد متزايدة من اصحاب التخصصات المهنية ، وتصور انه سيكون لهم وضع خاص « من المحتمل ان لا نطبق المساواة التامة فيما يتعلق بالأجور » ولكن تصور ان هذا التعارض مع النموذج النظري تعارض مؤقت ، إذ تحدث عن « الاحتفاظ لهؤلاء الاختصاصيين بأجر مرتفع خلال المرحلة الانتقالية . » ومع هذه الفئة المتميزة أضاف لينين وضع اعضاء الحزب الذين لم يتردد في تصور انهم بمثابة طبقة حاكمة كالطبقات التي سبق ان حكمت روسيا،« بعد ثورة ١٩٠٥ ، حكم روسيا ١٣٠ ٠٠٠ ملاك عقاري ، حكموها عن طريق اعمال العنف المستمرة بحق ١٥٠ مليون إنسان (. . .) وبعد هذا ، يزعم بعضهم ان اعضاء الحزب البلشفي الـ ٢٤٠ ٠٠٠ لن يتمكنوا من حكم روسيا في صالح الفقراء وضد الأغنياء . » انظر : « هل يحتفظ البلاشفة بالسلطة ؟ » من : المختارات (موسكو : دار التقدم ، ١٩٧٧) ، ج ٧ . وفي اواخر ١٩١٨ ، اكد لينين ـ وفق الخبرة العملية ـ على التصورات السابقة ، على ضرورة استخدام الاختصاصيين البورجوازيين لقاء اجور عالية ، وزيادة صلاحيات الادارة في فرض نظم العمل ، واكد على ضرورة ان يتحول الكادر الشيوعي الى اختصاصيين في ادارة الأعمال ومخططين ، وطالب في مقابل كل هذه التطورات ان«تكون الرقابة متنوعة بغية التطويق المستمر للنمو البيروقراطي». لينين،«المهام المباشرة امام السلطة السوفييتية،»في: المختارات،ج٨، وفي اواخر آذار/ مارس١٩٢٢،عبر عن إحساسه بالنتائج التي أسفرت عنها هذه الضرورات ، فمع ما شكله الترابط والتفاعل بين الكوادر الحزبية والعناصر البيروقراطية التكنوقراطية ، اصبحت القضية عنده هي الحرص على استمرار التمايز بين هذين الرافدين لما نسميه طبقة جديدة ، حتى لا يخرج المسار تماما عما كان متوقعا « السيارة تفلت من الأيدي : فكأن رجلا يجلس ويقودها ، ولكن السيارة لا تسير الى حيث يوجهونها ، بل الى حيث يوجهها شخص ما ، إما شيء غير شرعي (. . .) اما مضاربون إما رأسماليون خاصون (. . .) ولكن السيارة لا تسير تماما بالصورة التي يتصورها ذلك الذي يجلس الى مقودها ، =

كـانت تعلن ان محاربـة هذا التشكيـل الطبقي الجـديد عـلى رأس اهدافهـا (١٨) . ويعني هذا منهجياً اننا نحتاج الى مزيد من التحديد والتعمق للوصول الى سر الأزمة النـاصريـة ، فتشكل مثل هذه الطبقة مع سيادة الدولة (بالملكية المباشرة وبـاجراءات اخـرى) على قـوى الانتاج ، يتلازم (كمايبدو) مع مهام إدارة وتنمية المجتمع ؛ ولا يتسبب بالتالي (وحده او في حد ذاته) في انهيار البناء الثوري .

وقـد تأتي بعـد هذا قضيـة ممارسـة السلطة ، او الـديمقـراطيـة ، ولا عجب إذا تحـدث الليبراليون عن قضية الديمقراطية بمعنى اطلاق الحريات العامة للمواطنين كافـة دون أي قيد ، وحرية المنافسة بين الأحزاب . فسواء بحكم انبهارهم بالثقافـة الغربيـة ، او بحكم قصورهم في تصور مدى المواجهات الخارجية والداخلية التي تنتظر المشروع القـومي ، او بحكم رفضهم - من حيث المبدأ - للمواجهـة العنيفة مـع الغرب الاستعمـاري ، او لضرورة ادخـال تغييرات اسـاسية في النـظام الاجتمـاعي ايـا كـانت الـدوافـع . . . مفهـوم ان ممثلي الاتجـاه الليبـرالي سيشـددون النكير عـلى اسلوب حكم عبد النـاصر ، ولكن غـير المفهوم ان يقف الثـوريون في صف واحد مع الليبراليين وينتقدوا مبدأ استخدام قدر من العنف المنظم او مبدأ ضبط أعمال المؤسسات من خلال قيادة مركزية قوية ، في حـال الحرب او التغيـير الثوري ، الا اذا كـانت المطالبة باطلاق الحريات العامة بلا اي قيد (في اطار التجربة الناصرية) مجـرد تكتيك يهـدف الى اتاحة الفرصة امام قوى يعتقد انها أكثر راديكالية وكفاية لكي تنتـزع القيادة ، وكـان لينين يتحدث عن استخدام ما يسميه « الديمقراطية البورجوازية » لهذا الغرض بوضوح وصـراحة ،

= بل كثيرا جدا ما تسير بصورة تختلف عما يتصوره . » وقـد ضرب مثـلا بالجهـاز البيروقـراطي في موسكـو وتساءل « هل يمكن القول ان الشيـوعيين يقـودون ؟ اذا شئنا الحقيقـة فليسوا هم الـذين يقودون ، بـل يقادون (. . .) يحدث ان يستولي شعب على شعب آخر (. . .) ماذا يحدث لثقافة هـذين الشعبين ؟ (. . .) اذا كـان الشعب الـذي استولى أقـل ثقافـة من الشعب المغلوب ، فرض ثقـافتـه عليـه ؛ واذا كـان العكس ، يحـدث ان يفـرض المغلوب ثقافته عـلى الفاتـح . » لينين ، « المؤتمـر الحادي عشـر للحزب الشيـوعي (البلشفي) في روسيا ، » في : المختارات ، ج ١٠ ، وقد اثبت التطور بعد هذا ان الظاهرة لم تكن استثنائية او مؤقتة . انظر هنا تحليـل : ل . تروتسكي ، الثورة المغدورة نقد التجربة الستالينية (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٠) ، و

M. Dillas, *The New Class : An Analysis of The Communist System* (New York : Praeger, 1975).

تنـاولت دراسات عـديدة في الغـرب (ماركسيـة وغير مـاركسية) التكـوين الاجتماعي الجـديد في الـدول الاشتراكية ، وخاصة هذه الطبقة البيروقراطية ، ولكن الأهمية الخاصة للمرجعين السابقـين ان الكاتبـين كانـا في قمة التجربتين السوفياتية واليوغسلافية (م . ديلاس ركز امثلته على الاتحاد السـوفياتي ، ولكن هـذا لاعتبارات خاصة به ، وكان حريصا على أي حال على تأكيد ان كلامه ينطبق على التجارب الاشتراكية عمـوما) . وبـالتالي فان الخبرة المباشرة بتطور الأوضاع تتيح لهما النظرة النقدية في غياب معلومات كافية ، وبيانات كمية .

(١٨) انظر مثلاً :

Important Documents on the Great Cultural Revolution in China (Peking : Foreign Languages Publishing House, 1970).

ولم يكن يمتدح الديمقراطية البورجوازية كهدف في حد ذاته وفي كل الظروف [١٩] ، وقد يرى البعض ان المفاهيم اللينينية حول طبيعة وأساليب السلطة الثورية غير صحيحة ، او لم تعد صحيحة ، ولا مانع طبعا من اعادة التقويم لما يعتبره البعض خبرات تاريخية حول طبيعة النظام السياسي الثوري ، ولكن يظل من حقنا ان نقول ان القبضة المركزية الشديدة على إدارة الصراع السياسي ، وتقديس الزعيم ، لا يعتبران وحدهما تفسيرا لانهيار تجربة ثورية (بدلالة كل التجارب الثورية الحديثة الظافرة) ، بل قد يكون من أسباب الهزيمة ان هذه القبضة المركزية لم تكن مصاغة مؤسسيا على نحو يضمن بدرجة كافية الامتناع على الأعداء ، وانتظام الأداء وتعبئة الطاقات . وتأتي هنا أزمة الناصرية مع الحزب الملائم في بنيته وعلاقاته لطبيعة المهام . ولكن هذا نقد من داخل المنطق الثوري للتجربة .

إن نشأة طبقة جديدة بيروقراطية تكنوقراطية بقيادة المجتمع لم تكن بدعاً من الناصرية ، بل قد يكون هذا من طبائع الأشياء (وفقاً للتجارب التاريخية) ، ولكن الشروط المطلوبة لكي تقوم هذه الطبقة بمهمتها التاريخية ، هي أولاً : ان تكون مرتبطة مصيرياً ومصلحياً بالمركز الداخلي وليس بمراكز خارج البلاد (اي بالتنمية المتمحورة حول ذاتها) ، وثانيا : ينبغي ان تنشأ بين الزعامة وبقية الطبقات ، وعلى رأسها هذه الطبقة الجديدة ، نخبة سياسية متجانسة ومتماسكة لها عقيدة ورؤية استراتيجية ، وتتألف من عناصر طليعية غير مقيدة بمصالح شخصية او آنية يمكن ان تتعارض مع استمرار المسار الثوري الى أهدافه .

هذا الحزب ـ بهذه البنية وبتنظيم ملائم ـ يفترض انه قادر على ترويض الطبقة البيروقراطية التكنوقراطية بحيث تبقى في اطار الخط القومي ، ويفترض انه قادر على معالجة التناقضات بين الطبقات والفئات الوطنية لتأكيد تجاوبها وتحالفها حول المسار المشترك . وهو مطالب بتنمية الوعي العام وروح القتال والنضال ، ومطالب بابتداع الآليات والعلاقات المؤسسية التي تمنع تجاوز السلطات الأمنية لحدود صلاحياتها ، وبابتداع أشكال ملائمة للمشاركة الواسعة الايجابية في اصدار القرارات (أو في التأثير عليها) ، في مستوياتها المختلفة .

اعتقد ان بعض المثقفين الثوريين سيلحظ ان ما طرحناه قد لا يختلف في مضمونه عما يقصده هذا البعض حين يتحدث عن نواقص التجربة الناصرية ، فقد استبعدنا من التحليل المصطلحات الأيديولوجية فقط (عن البورجوازية الصغيرة والبروليتاريا . . . الخ) كوسيط يمنعنا من الغوص مباشرة في جوهر الديناميات الفعلية للتجارب الثورية ، واستخلاص بعض قواعدها العامة ، لمحاكمة الثورة الناصرية وفقاً لها . وقد أشرنا في عرضنا الى قصور مخل في المؤسسات الناصرية ، وفق المعايير التي اجملناها ، ولكن ينبغي ان نضيف فوراً امرين :

---

(١٩) انظر مثلا كتابي : لينين ، الدولة والثورة والثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي ، لها طبعات عديدة متاحة بالعربية والانكليزية ، وفي مؤلفات مستقلة ، او ضمن مجموعة المختارات .

الأمـر الأول : هـو ان هـذه النـواقص لا تنفي الجهـود والانجـازات في مجـال اقـامـة مؤسسات ملائمة ، ولولا هذا لما أمكن تحقيق ما تحقق (في إدارة العلاقـات الدوليـة والعربيـة والمحليـة) ، ولما أمكن صمـود الناصـريـة ضـد مؤامـرات لم تنقـطع طـوال فتـرة حكـم عبـد الناصر . استقـرار عبد النـاصر في مـوقعه المهـاجم لا يفسره قمـع اجهزتـه الأمنية للمتـآمرين والمعارضين فقط (بل قد يكون مدى القمع واتجاهه من أسباب الضعف) [٢٠] ، فـالى جانب هذا كانت زعـامة عبـد النـاصـر ، وحب الشعب له وثقتـه به ، اهم عـوامل الاستقـرار ، أي كانت علاقات عبد الناصر المباشرة بالجماهير ، والتي حرص على دوامها وتنميتها ، أهم وضع مؤسسي خلقـه لتأمـين موقعـه المهاجم . وقـدرة عبد النـاصر عـلى تـطبيق اجـراءات التغيـير الاجتماعي دون طلقة رصاص ، ودون اختلال في إدارة النسق الجديد ، بل مع رفع معدلات التنمية ، يعكس كفاية المؤسسات التي أنشأها ويعكس قدرتها على استخدام الكفايات المتـاحة وتنمية كفايات جديدة . وعلى السادة الذين يتحدثون عن هبوط الانتاجية في بعض الصناعات والقـطاعات الا ينسـوا الصورة العـامة للتنميـة الاقتصاديـة ونتائجهـا ، ومقارنتهـا بما تحقق في أغلب التجارب الثورية بعد احداث تغييرات اجتماعية عميقة . وقد نشير هنا ايضا الى كفايـة المؤسسة الاعلامية التي دفعت الحركة الثورية العامة ، وأدخلت مفاهيم وتصـورات جديـدة ، وأفزعت القوى الاستعمارية ، [٢١] ، ولا بد من عودة ايضا الى المؤسسة الأمنيـة ، وبخاصـة فرع المخابرات العامة . مبدأ قيام جهاز قادر على الحصـول على المعلومـات او استكمالهـا ، او على تنسيقها وتحليلهـا ، مسألـة محوريـة لأي دولة مستقلة ، وقـد تشعبت وتعقدت في عصـرنا الحالي مهام مثـل هذا الجهـاز ، بسبب حجم المعلومات ومعـدل تدفقهـا (يشمل هـذا الكتب والصحف وليس مجـرد التقاريـر الخاصـة) ، وسرعـة الحركـة العـامـة لـلأحـداث التي ينبغي المشاركة فيها ، واصبحت اجهزة المخـابرات من الأدوات الأسـاسية لتنفيـذ سياسـة الدولـة في الخارج ، وقد اكتسبت الناصرية خبرة انشاء وادارة وتنمية جهاز مستقل للمخابرات العـامة . ومهما قيل عن أوجه التصور ، فقد لعب هذا الجهاز دوراً اساسياً في دعم الحركات الثوريـة في الوطن العربي وافريقية ، وساهم بقدر معقول من الكفاية في امداد القيادة السياسيـة بسيل من

---

(٢٠) يشير الكاتب ، بهدف تأكيـد محاولتـه في التزام الموضوعيـة ، الى انه قضىٰ في السجـون ايام عبـد الناصر حوالي عشر سنوات . وفي لحظات معينة من فترات التعذيب كان مفـروضا ان أقضى ، لـولا ان مد الله في عمـري . وبعد السجن ، لا اعتقـد ان النظام كـان راغبا في استخـدام قدراتي المتـواضعة بـدرجة مـلائمة ، وطاقات الآلاف من أمثالي ، التي كنا نتطلع الى بذلها من اجل الثورة . وهذا المـوقف لا تنفرد بـه على اي حـال الثورة المصرية . وصحيح ان الثورة ـ كالحرب ـ يمكن ان تطلق النار بالخطأ على بعض انصـارها ، ولكن كـما في الحرب ينبغي وضع القواعد والروادع التي تصل باحتمال مثل هذا الخطأ الى الحد الأدنى.

(٢١) علوي حافظ ، « مهمتي السرية بين عبد الناصر وامريكا ، » الأخبار(القاهرة)،١٩٧٦/٨/٣٠ . في هذه المذكرات اوضح الكاتب مدى انزعاج المسؤولين الامريكيين من أثر جهاز الاعلام الناصري في تعبئة الرأي العام العربي ضد امريكا . كان من مقترحات جـونسون ان تعيـد الولايـات المتحدة مسـاعدات القمـح ، وتقدم مساعدات اخرى ، مقابل تغيير قادة الاعلام وسياساته .

المعلومات ساعدها في اتخاذ القرارات ، وساهم ايضا بقدر معقول من الكفاية في حرب الغواصات ، أي ضد أنشطة اجهزة المخابرات المعادية في الوطن العربي . وبفضل العمل المنظم لهذا الجهاز ، كانت المخابرات العامة مركزاً اساسياً لتفريخ الكوادر السياسية الناصرية . وليس مصادفة ان هذا الجهاز بالذات (ذا الأهمية الاستراتيجية في بنية دولة مستقلة مناضلة ضد الاستعمار) كان محل الهجوم الأكبر والأكثف من كل الأجهزة المعادية في مرحلة ما بعد مرحلة عبد الناصر[٢٢] .

ان بناء المؤسسات الملائمة في إطار المؤسسة العامة للدولة المستقلة (او النسق السياسي المستقل) مسألة مركبة ، لها جوانبها الفكرية والاجتماعية والفنية والتنظيمية ، وهي بالضرورة عملية ممتدة ، وقد حققت الناصرية إنجازات مهمة في اتجاهها ، قبل عام ١٩٦٧ وبعده . وإنكار هذا او الاقلال منه ، يحقق فائدة كبرى لمخططات الحرب النفسية التي تهدف الى فقدان الثقة بالنفس ، وبقدرة الارادة العربية على تحقيق اي انجاز مستقل . لقد اتمت الناصرية (من خلال الوعي بمهامها ومن خلال صراعات قاسية) قسماً أساسياً من العملية المعقدة لتشكيل بنية مستقلة وارادة مستقلة ، وقد يتفق هذا التفصيل مع المقصود من قول بيليايف وبريماكوف إن « عبد الناصر قد قطع خلال سنوات رئاسته للجمهورية شوطاً كبيراً في التحول نحو اتجاه الاشتراكية ، وذلك لأنه كان يتمتع بقدرة لا تنضب على تفهم المصالح الأصيلة لشعبه (. . .) ويرجع تحول عبد الناصر الى درجة كبيرة (ايضا) الى تصادمه العملي مع سياسة الدول الغربية الامبريالية »[٢٣] . فالمنظرون السوفيات حين يتحدثون عن التحول باتجاه الاشتراكية ، لا يصدرون عن تصورات مجردة للاشتراكية او من الكتب ، فهم يتمثلون ما تحقق في تجربتهم الحية والمتعددة الجوانب لبناء دولة مستقلة (دولة اشتراكية) . وحتى بالنسبة لضرورة الحزب الطليعي ، لا اعتقد ان الشوط المقطوع في بنائه كان قليلاً ، ومع كل النواقص المعروفة في بنيته وأساليب عمله لا اعتقد ان الحزب كان يقل في كفايته على القيام بدوره السياسي عن كفاية بعض الأحزاب التي تقود تجارب اشتراكية ، بل قد يتفوق عليها باستناده الى رصيد شعبي واسع للناصرية (رغم الخلل في القنوات الموصلة الى هذا الرصيد) . يبقى في ختام هذه النقطة فقط ، ان نؤكد في حديثنا السابق عن انجازات الناصرية انه لا ينبغي ان ينظر اليها كمكونات متفرقة ، ولكن كنسق متكامل ، تتلاءم واياه هذه المكونات وتتفاعل داخله . ولا ينبغي ان ننسى لحظة ان

---

(٢٢) يلاحظ ان كافة حملات التشهير على حملات التعذيب (في الصحافة والأفلام) ركزت على المخابرات العامة ، وليس المباحث العامة . ورغم المحاولات الدفاعية لأجهزة المخابرات (بنشر المقالات عن دورها في المواجهة مع اسرائيل ، وفي انتاج افلام ، وفي دعوة كبار الصحفيين لاطلاعهم على إمكانيات الجهاز وتنوع انشطته الناجحة) استمرت الحملات في نفس الاتجاه ، وبنفس التركيز .

(٢٣) بيليايف وبريماكوف ، مصر في عهد عبد الناصر ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤ . ويشير المؤلفان ايضا الى تقارب عبد الناصر المتزايد من « الفهم العلمي للاشتراكية » ص ٢٥٦ ، والى ان اقتراب عبد الناصر وصحبه « الحثيث من الاشتراكية العلمية جعلهم يصلون الى ابوابها » انظر : المصدر نفسه ، ص ٢٦٤ .

حيوية هذا النسق وتعلق الجماهير به ، كان مشروعاً بسبب انه موظف لخدمة التحرر العربي والوحدة القومية ، ولاجراء التغيرات الاجتماعية التي يتطلبها هذان الهدفان . وبالتالي يستحيل اقامة مؤسسة اعلامية مؤثرة ـ على سبيل المثال ـ بعيداً عن المكونات الأخرى ، واستكمال بعض المكونات لا يقيم نسقاً ناصرياً اذا لم يكن التوجه نحو الأهداف بالعزم نفسه والكفاية نفسها .

ركزنا في ملاحظتنا الاولى على بطلان وخطورة المبالغة في الحديث عن أوجه القصور ، في التجربة الناصرية . وننتقل الآن الى منهج تحديد وقياس ما نعتبره قصوراً . فأحيانا يبدو ان الناقدين يقيسون القصور بمقدار ابتعاد نتائج الممارسة الناصرية عن نموذج نظري مجرد . ولكن ما هو هذا النموذج ؟ البعض ينسى ان النموذج النظري ليس مجمل النتائج المباشرة لتجربة معينة ، بل ان التوصل الى صوغ نموذج نظري يهدف بالتحديد الى تجنب الانزلاق نحو المحاكاة والتقليد لتجربة معينة . التوصل الى نموذج نظري هو محاولة الاستفادة من مجمل التجارب السابقة في استخلاص مبادىء اساسية مترابطة منطقياً . وحتى في حال توافر النموذج النظري (بالمعنى الذي حددناه) ، تظل مسألة تركيبه وتشغيله في الظروف المحلية المحددة موضع اشكال كبير ، وتظل المحاولة والخطأ منهجين اساسيين لا يمكن الاستغناء عنهما . وفي حساب القصور وتقويمه ، لا ينبغي ان نكتفي بقياس المسافة بين ما تحقق وبين الصورة النهائية للنموذج المستهدف ، فالأهم من ذلك هو قياس التباين بين ما تحقق وما كان ضرورياً وممكناً ان يتحقق ، باتجاه النموذج المستهدف ، في لحظة معينة . نأخذ مثالاً للتوضيح : المسألة الزراعية [٢٤] ـ هل النموذج النظري المستهدف يتضمن بالضرورة ، وكأساس لاقتصاد مستقل : المزارع الجماعية ومزارع الدولة او كوميونات ؟ في وقت من الأوقات تصور البعض ذلك (وخاصة فيما يتعلق بالمزارع الجماعية ـ الكولخوزات ـ ومزارع الدولة ـ السوفخوزات ـ) ، بل ساد الاعتقاد بحتمية الأسلوب الستاليني لاقامتها ، وبالتالي بادرت قيادات الدول الاشتراكية الاوروبية ـ بعد تسلم السلطة ـ الى اقامة هذا النسق ، وكان من العلامات التي اثبتت بها القيادة اليوغسلافية مدى اصالتها في الثورية ، انها سبقت الآخرين في معدلات الانجاز (ثم كانت الأسبق بعد ذلك في مراجعة الموقف) ، وهذا ما نسميه محاكاة لتجربة ولأشكالها الظاهرة ، وليس الاستهداء بالمضمون والجوهر ، او النموذج النظري [٢٥] . المضمون المصاغ نظرياً يعني في مثل هذه الحال تبين ان القرار السوفياتي

---

(٢٤) اخترنا المسألة الزراعية لأنها حظيت بأكبر قدر من الاهتمام والهجوم من قبل الناقدين الراديكاليين ، ووفق مناهج خاطئة في أغلب الاحيان ، بدرجة او اخرى . وفي الحقيقة كانت هناك قطاعات ومجالات تستحق نفس الدرجة من الاهتمام النقدي (وفق المنهج المقترح في المتن) ، ونقصد تحديدا قطاعي المقاولات وتجارة الجملة ، ومجال انتشار الفساد في نقاط التماس والتفاعل بين القطاع العام والقطاع الخاص المصري والأجنبي (في التفاعل مع القطاع الخاص الاجنبي نشير بشكل خاص الى قطاع التجارة الخارجية) .

(٢٥) آخر الكتابات المصرية التي يمكن ان نشير اليها كمثال للمنهج الذي نعتبره خاطئا والذي اشرنا اليه

بالاسراع في إقامة شكل الكولخوزات والسوفخوزات كان مجرد قرار سياسي اختاره ستالين (من بين بدائل اخرى مقترحة) ضمن مخططه الاستراتيجي المركب للتنمية السريعة المستقلة ، وبخاصة تنمية الصناعة الثقيلة وقدرات الدفاع (استراتيجية بناء الاشتراكية في بلد واحد) .

لم يكن المبدأ المتضمن خلف هذا القرار ، رفع الانتاجية عبر مبدأ التلاؤم بين شكل الملكية وبين ظروف الانتاج المتقدمة الجماعية . (اذ كان القسم الأكبر من الزراعة متخلفاً تكنيكياً) ، ولكن كان المبدأ الاساسي المرتبط منطقياً ببقية مكونات نسقه ، هو ضمان زيادة حجم الفائض الزراعي المسيطر عليه مركزياً ، وضمان انتظام تدفقه لامداد المواقع الصناعية والمدينية المتنامية بالمدخلات المختلفة الضرورية (بشرية وعينية ومالية) . وهذا هو المبدأ المتضمن والمستخلص من التجربة ، والقابل للتعميم في التجارب التنموية المستقلة المعاصرة ، مع اختلاف ممكن في نسبة الفائض الزراعي المطلوب تحويله ، ومع الاختلاف ايضا في الأشكال المؤسسية اللازمة لاجراء هذا التحويل ، حسب الحال المعينة . وبالتحديد لا يشترط بالضرورة من أجل تنمية مستقلة تصفية فئة رجال الأعمال الزراعيين واهدار كفايتهم كمنظمين ، بل ان دورهم ايجابي ومهم اذا كانت دخولهم الأعلى تعتمد على المركز الداخلي ومؤسساته وسياساته ، وليس على مؤسسات وسياسات مدارة من الخارج ، واذا أمكن استخدام ادوات مختلفة مع / او بدلاً من / الاستيلاء العيني (كالأسعار والضرائب) في تحويل الفائض الزراعي المطلوب ، ولمنع اتساع الفجوة بين الدخول ، واذا أمكن ضبط الدورات الزراعية لحاجات التخطيط الوطني الشامل . بهذا المفهوم لجوهر المطلوب ومنطقه ، يمكن ان نكتشف ان ما حققته السياسة الناصرية في مجال الزراعة مثل اقترابا ملحوظا من جوهر المطلوب ، عبر أشكال عديدة ، وصراعات متواصلة [٢٦] .

= في الهامش رقم (٢٤) ، هي دراسة : ابراهيم العيسوي ، تطور النظام الاجتماعي ومستقبل التنمية الاقتصادية في مصر (القاهرة : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، ١٩٨٠) ، « استقرت قاعدة الملكية الخاصة للأرض منذ قيام الثورة حتى الآن ، وسمح للنمو الرأسمالي ان يواصل سيرته في ريف مصر دون أدنى اضطراب او مقاومة حتى اثناء موجة التأميمات الكبرى في اوائل الستينات . تم هذا بالفعل (. . .) إطّرد النمو الرأسمالي للعلاقات الاجتماعية في الريف اذن ، واتسع معه نفوذ طبقة متوسطي وأغنياء الفلاحين » (ص ١٠) . الباحث هنا يعتبر ان كل ما تحقق كان تطورا رأسماليا منتظما ، لأن شكلا لتجربة معينة ، في مخيلته ، وقد استخدم نفس المنهج في القطاعات الاقتصادية الاخرى . انظر محاولتين للكاتب لنقد التجربة الناصرية وفق معايير واقعية تتعلق بضرورات الحرب وما أشبه :

عادل حسين ، « الاستمرار في الثورة الاجتماعية هو الحل الأساسي لمواجهة العدوان ، » الطليعة ، السنة ٣ ، العدد ٩ (ايلول / سبتمبر ١٩٦٧) ، ص ٦٩ - ٧٤ ، و « خطة مضاعفة الدخل القومي ، » الطليعة ، السنة ٨ ، العدد ١ (كانون الثاني / يناير ١٩٧٢) ، ص ٧٨ - ٨٨ .

(٢٦) للتذكير بما انجزته الناصرية في مجال محاصرة القطاع الخاص في الريف عبر أدوات مختلفة ، نشير الى ما طالب المجلس القومي بالغائه واعتقد ان ما طالب به المجلس كان بمثابة برنامج لحزب هذه الفئة الاجتماعية في ظروف الانفتاح: =

وفي قياس التباين بين ما تحقق وما كان ضرورياً وممكناً ان يتحقق ، ينبغي تحديد الضرورات والامكانات ، فعند اختيار الأشكال المؤسسية المناسبة ، وتحديد معدل مناسب لتحويل الفائض الزراعي ، لن تقابل القرارات المتخذة بالترحيب من رجال الأعمال الزراعيين ، حتى مع مراعاة التدرج والاعتدال . ويطرح هذا عدداً من الاسئلة العملية ، مثل : الى أي حد يشكل انتشار رجال الأعمال الزراعيين فئة اجتماعية نشطة وذات نفوذ على امتداد القطر ؟ عديد من الضباط في القوات المسلحة ابناء وأقارب لهذه الفئة ، فكم من الوقت نحتاج الى بذل الجهد الفكري والسياسي لتوحيد القوات المسلحة حول المشروع القومي ومتطلباته الاجتماعية ، في وقت يتعذر فيه (والعدو على الأبواب ، وبعد ١٩٦٧ بالتحديد) إعادة تشكيل هذه القوات وفق المعايير الاجتماعية المثلى ؟ وهل سهل ان يتحمل الاقتصاد المصري ـ في كل اللحظات ـ هزة عنيفة في الانتاج الزراعي ؟ (٢٧) .

كل ما قلناه لا يعني ان القيادة الناصرية كانت تتحرك باحكام نحو النموذج النظري المستهدف ، او بالسرعة الواجبة ، غاية ما نقصده هو محاولة تحديد مفهوم النموذج (والقصور بالتالي) ، ثم تذكير بعينة من الاعتبارات التي احاطت بالقيادة الناصرية ، والتي كان من شأنها ان تؤثر على قرارات اي قيادة ـ مهما كانت ثوريتها ـ عند تحديد الممكن والضروري ، وقياس درجة التقصير عنه بالتالي .

= ١ ـ ان تكون مهمة الحكومة هي مجرد مد الزراع بالخدمات الزراعية والأسمدة والتقاوى والمبيدات ـ إعطاء المزارعين الأسعار المجزية لمحاصيلهم ـ مراجعة القوانين الخاصة بتحديد الملكية ـ وتحديد العلاقة بين ملاك ومستأجري الأراضي الزراعية ، واعادة صياغة القوانين بصورة واضحة محددة ـ ابعاد الدولة عن التعاون ويقتصر دورها على مد الجمعيات بوسائل التمويل والخدمات ، والى ان يتم إنشاء بنك القرية فإن التعامل بين المزارع وبنك التسليف مباشرة يمثل احد الحلول لتحرير الانتاج الزراعي ، ويوصي المجلس بالتوسع في إسناد عمليات المقاومة الى الزراع أنفسهم ـ لا بد من استعادة القطاع الخاص لانتاج اللحوم والألبان والأسماك ـ فتح المجال امام القطاع الخاص ليأخذ دوره المناسب في الأسواق الزراعية لتجنب الخسائر القومية التي تحققت في بعض المحاصيل التي قام القطاع العام بتسويقها ـ إعطاء الفرصة المتعادلة للقطاع الخاص افرادا او شركات للمساهمة في المشروعات الخاصة للتصنيع الزراعي كصناعة طحن الغلال وانتاج الخبز ومضارب الأرز وصناعة الأغذية المحفوظة ـ السماح للقطاع الخاص على قدم المساواة مع القطاع العام بالمساهمة في تنفيذ عمليات التصدير بالنسبة للحاصلات والمنتجات الزراعية . انظر التقرير التالي : **المجلس القومي للانتاج والشؤون الاقتصادية ، الدورة الثانية ، سبتمبر ١٩٧٥** (القاهرة : رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، ١٩٧٦) ، ص ١٠٧ ـ ١٠٩ .

(٢٧) يتصور البعض احيانا ان راديكالية الاجراءات الاجتماعية تدعم التماسك بالضرورة قبل الأعداء الخارجيين ، وفي التجربة الروسية كان إرث التغيرات الاجتماعية في مجال الزراعة عبئاً على امكانيات تماسك الجبهة الداخلية في المراحل الأولى للغزو الالماني ، (خاصة مع الطريقة الدامية التي نفذت بها الكولخوزات . رغم عدم إعلان بيانات رسمية فان الشائع هو حدوث دمار هائل في القوى البشرية والثروة الحيوانية ، وهبوط في الانتاج الزراعي عموماً . ونقلاً عن تشرشل في مذكراته فان ستالين صارحه بان معركة الكولخوزات كانت أحرج اللحظات التي واجهها قبل الحرب .

هناك بعد آخر في تفسير الهزيمة . فالمرحوم ياسين الحافظ ، اعتمد التفسير المريح للبورجوازية الصغيرة ، وأضاف اليه : « هذه الطبقات هي سبب الهزيمة ، هي جذورها . هذا صحيح ، لكنه غير كاف . فلنسأل : من هي الطبقات التي تقود اسرائيل ؟ أليست بورجوازية ، بورجوازية صغيرة ؟! لمَ تنتصر بورجوازيتهم الصغيرة ، وتتغلب بورجوازيتنا الصغيرة ؟ (. . .) اسرائيل بلد رجعي ، نخبته السياسية محافظة ليبرالية وضد ثورية ، لكن لأنها عصرية نراها تتفوق ، تغلب نخباً عربية تقول بالثورية ، بالتقدمية ، بالاشتراكية ، الخ »[٢٨] . وقد كتب ايضا في الاتجاه نفسه ان التقدم على الصعيد الثقافي - الايديولوجي كان يتحقق ببطء شديد وتردد وصعوبة « اي لم يتحقق الحد الأدنى الذي يكفل وضع المجتمع العربي على عتبة العصر الحديث . والانتكاس الذي حدث بعد وفاة عبد الناصر يجلو هذه الحقيقة ويؤكدها »[٢٩] .

اذا كان المقصود من هذا الكلام ان قرارات واختيارات النخبة الناصرية في تحديد الأهداف وادارة الصراع ، لم تكن تخضع للحسابات العقلانية المركبة ، فان التقويم يكون غير صحيح ، فأعلى من الحد الأدنى بكثير كان متوافراً . ولولا ذلك لما انجزت الناصرية ايام انتصاراتها ، وبعد ١٩٦٧ ، ما انجزت . واذا كان المقصود ان الناصرية لم تحدث ثورة عميقة في الوعي العربي وفي ادراكه العلمي لطبيعة المعارك التي تخوضها الأمة العربية ، فإن في هذا ايضا إهداراً لانجاز ملموس ، ويكفي ان نشير هنا الى القرار الذي اتخذه كل مواطن عربي على حدة ، وفي لحظة واحدة ، كي ينزل الى الشارع ويقول لعبد الناصر في ٩ حزيران / يونيو : لا تتنح . هذا الاجماع على قرار واحد - في لحظة هزيمة - كان دليلا تاريخيا على الانجاز في مجال التوعية السياسية .

ولكن المقصود عند ياسين الحافظ كان يمتد الى ابعد من ذلك ايضا ، فالمقصود هو ان اشتراكية عبد الناصر لم تكن اشتراكية حقة لأنها لم ترتكز « على قاعدة بورجوازية في ايديولوجيتها وفي علاقاتها الانتاجية . دون هذه القاعدة البورجوازية ، بالمعنى الأوروبي للكلمة ، التي نفتقر اليها في الوطن العربي ، ليس ثمة اشتراكية » . وتتضمن هذه القاعدة البورجوازية إسقاط ايديولوجيتنا السائدة وهي « ايديولوجيا مفوتة ، مماتة ، متيبسة »[٣٠] . وهذه مجرد اعادة لأطروحات تقليدية لمن اختزلوا تاريخ العالم الى تاريخ اوروبا ، وعارضوا مفهوم التجدد الذاتي للأمة ، او المعاصرة المؤصلة .

---

(٢٨) ياسين الحافظ ، اللاعقلانية في السياسة : نقد السياسات العربية في المرحلة ما بعد الناصرية (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٥) ، ص ١١٤ و ١١٥ .

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ٢٦ .

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ١٦ . تناول ياسين الحافظ نفس الاتجاه في كتاباته الاخرى ، مثلا : التجربة التاريخية الفيتنامية - تقييم نقدي مقارن مع التجربة التاريخية العربية (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٩) . ونختلف مع الكاتب تماما في تصوره انالنهضات الفييتنامية والصينية واليابانية مثلت انقطاعا وتجاهلا للتراث الحضاري . والمهم ان المرحوم ياسين الحافظ يمثل في هذا اتجاها طويلا وعريضا يدخل فيه حسين فوزي وتوفيق الحكيم وسلامة موسى وطه حسين في مراحله الأولى . . . الخ . وهو يشمل بالتالي كل الاتجاهات المبهورة بالنمط الغربي الأوروبي ، أي فيه الليبرالي والقومي والمعادي للقومي والماركسي .

ونعترف بالفعل بان عبد الناصر لم يكن في معسكر هؤلاء المعارضين ، ولكن هذه نقطة رسخت أقدام ثورته ولم تكن من أسباب هزيمتها . ولتوضيح هذه النقطة نركز على حقيقة ان الانتماء العربي لمصر لم يكن ضعيفاً في أي مرحلة كما يتصور البعض ، ولكن كان هذا الانتماء وفق مفهوم يختلف عن المفاهيم المقابلة التي سادت في المشرق العربي لأسباب تاريخية معينة . فالمفهوم المصري للعروبة (قبل عبد الناصر) لدى الغالبية الساحقة من أبناء الأمة ، ولدى النخب الفكرية والسياسية ، لم يضع حائطاً صينياً بين الدائرة العربية والدائرة الاسلامية [٣١] . الأمة العربية ـ عند الشعب المصري ـ هي بالتحديد قلب العالم الاسلامي . هذا المفهوم كان ممثلاً لدى حركات القرن العشرين السياسية في « الوفد » « ومصر الفتاة » [٣٢] و « الأخوان المسلمين » . وعند « الوفد » « ومصر الفتاة » ، كان الاسلام هو النسيج الروحي والحضاري للأمة ، ولذا ضم الحزبان بطريقة طبيعية وجوها بارزة من الأقباط ، بلا أي حساسية ، وفي اطار هذا المفهوم لروابط مصر العربية والاسلامية . وقد جاء اندفاع عبد الناصر الى الساحة العربية كامتداد لهذا التراث ، وفهمت الجماهير المصرية نضال دولتها العربي باعتباره نضال الدائرة الأولى الذي يلتقي ويتكامل والدائرة الثانية (الدائرة الاسلامية ـ فلسفة الثورة) .

وبالفعل كان نضال عبد الناصر العربي يمد روابطه مع مناطق الحضارات الشرقية المرتبطة والمتأثرة بالتراث الاسلامي ، فتجاوبت الجماهير مع هذا التوجه ، وكان ممكناً ان يكون التجاوب اعمق لو ارتبط النضال الناصري العربي بإطار الحضارة الاسلامية على نحو أوضح . ان بعد الأصالة الحضارية كان متضمناً بشكل جزئي في مشروع النهضة القومية (بمفهومها المصري) ، **ولكن لم يسلط الضوء على هذا البعد بدرجة كافية ، ولم تتولد عنه بالتالي كل النتائج الكبيرة المتوقعة ، التي تعمق الثقة في النفس قبل العدوان الغربي (بكل اشكاله) ، وتنعكس في اسلوب حياة متميز ، وفي نمط استهلاك يغير كثيرا من مفاهيم وتوجهات التنمية الاقتصادية وعلاقاتها الانسانية (وليس الاجتماعية فقط) . غياب (او ضمور) هذا البعد كان في رأيي عنصر ضعف خطيراً في بنية التجربة الناصرية .**

ويدفعنا الحديث عن الارتباط الوثيق بين الجماهير المصرية والأمة العربية (وفق المفهوم المصري للعروبة) الى الاشارة الى سبب آخر من أسباب ضعف الناصرية (باعتبارها مرحلة التأثير المصري النشط في صوغ المستقبل العربي) . ان الروابط الحضارية التي رسخها التجاور

---

(٣١) انيس صايغ ، الفكرة العربية في مصر (بيروت : مطبعة هيكل الغريب ، ١٩٥٩) ، وعواطف عبد الرحمن ، مصر وفلسطين ، عالم المعرفة (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٠) . رغم خلاف الكاتب مع بعض التحليلات والاستنتاجات ، ولكن يحوي المرجعان معلومات مهمة حول ما نطرحه هنا عن المفهوم المصري للعروبة ، وعن الرابطة التقليدية بين القومية العربية والدائرة الاسلامية في هذا المفهوم .

(٣٢) معروف ان مصر الفتاة كانت المدرسة السياسية الأولى التي ارتبط بها عبد الناصر .

الجغـرافي ، وأكدتهـا التصورات الايـديولـوجية المتقـاربة ، واللغـة الـواحـدة ، تـربط العقـل والوجدان العربيين منذ عشرات القرون . وكان ممكنـاً ان تؤدي ثورة النقـل والمواصـلات الى مزيد من التعارف والتفاعل والترابط ، وكان مفروضا ايضا ان يدفع تـلاحق المعارك المشتـركة ضد الأعداء ومن اجـل النهضة الى مـزيد ومـزيد من هـذا التفاعـل والترابط . ولكن حـدث للأسف ان أفرزت التطورات المختلفة قـدراً كبيراً من الحـزازات والمشاحنـات .وهناك اسبـاب عـديدة خلف هـذه النتيجة . واذا كنـا ـ في السياق الحـالي ـ نتابع المصـاعب والنـواقص التي صاحبت المرحلة الناصرية وأضعفتها ، فاننا نشير فوراً الى قصور الخبرة لدى القيادات العـربية المختلفة في ادارة الصراع المعقد من اجل الوحدة ، وبخاصة امام مخططات وقوى اجنبية قادرة ومـدربة . ويـلاحظ ان ممارسـات القيادة النـاصريـة مع الأقـطار العربيـة الأخرى كـانت محل مراجعة ونقد شديد في مراحـل مختلفة (داخـل مصر وخـارجها) ، ولكن يـلاحظ من ناحيـة اخرى ان ممارسات الأقطار العربية الأخرى قبل مصر لم تكن موضع تقويم ونقد مشابـه . لقد ووجه عبد النـاصر (بكـل وزنه التـاريخي) بحملات من التشكيـك والتهجم في مواقف ثبتت بعد فترة صحتها تاريخيا [٣٣] ، ولكن لم يكن هذا محـلاً لمراجعـة او مؤاخذة [٣٤] . ويبـدو لنا الآن ان كثيرا من الهجمات غير المبدئية والمزايدات على عبد الناصر كانت تصور مزاحمتـه ، او بهدف ابعاد الوزن المصري عن قيادة الحرب التوحيديـة . ويمكن ان نقول هنـا ان ما عبـر عنه نزار قباني بصدق في قصيدته « قتلناك يا آخر الأنبياء » لم تعبر عنه ـ بالاخلاص نفسه ـ مـواقف السياسيين ودراسات المفكرين .

وفي هذه المعارك ، كـانت تتناثـر عادة حكـاية مـدى انتماء مصـر العربي ، ومـدى ايمان المصريين بالعروبة . وكان طبيعياً ان تصاب الجماهير المصرية بـالاحباط امـام هذه الأفعـال . فالشعب المصري كان دائما في خط الصدام الأول مع الصهيونية ، لاستعـادة فلسطين ، وقـدم تضحيات جسيمة في هذا الاتجاه ، والشعب المصري كان بكل امكاناته وحماسته خلف حـرب التحـرير في الجـزائر التي اقتلعت بمليـون شهيد مشـروع « اسـرائيـل اخـرى » يقـطع المغـرب العربي ، والشعب المصري دفع دم شهدائه واستنزف موارده من اجل تحرير اليمن وتقـدمها . والطعن بعد هذا في عروبته ، والمزايدة على زعيمـه ، من غير اعمـال تتناسب مـع حجم هذه المـزايدات ، كـان لا بد من ان يـرسّب نتائـج سلبية [٣٥] . وهذه امور لا بـد من مواجهتهـا

---

(٣٣) نشير الى ثلاثة امثلة : التشهير بقضية شرم الشيخ ، والمزايدة المتكررة لدفعه الى حرب مع اسرائيل في ظروف غير مواتية ، إبتزازه لكشف أوراقه وحساباته على عكس ما تقضي المصلحة العامة (مبادرة روجرز) .

(٣٤) من الاستثنـاءات هنا انظر: منح الصلح ، مصـر والعـروبـة (بيـروت : المؤسسـة العـربيـة للدراسات والنشر ، ١٩٧٩) ، وانظر بشكل خاص : « تعريب مصر وتمصير العرب ، » ص ٣٠ ـ ٣٤ .

(٣٥) من الكتاب المصريين الذين اشـاروا الى هذا المـوضـوع ، امـين هويـدي وانور عبـد الملك : امين هويدي ، حروب عبد الناصر (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٧) ، ص ١٥٢ ، وانور عبد الملك ، « احتجاب مصر . . . وإطلالة على المستقبل ، » المستقبل العربي ، السنة ٣ ، العدد ١٨ (آب / اغسطس ، ١٩٨٠) ، ص ٦ ـ ٢٧ .

بصراحة ، ولا بد من مراجعتها مراجعة جادة . ان العلاقة بين الأقطار العربية (بفضل كل التطورات) لم تعد مرحلة الحب العذري والخيال والرومانسيات . لقد اصبحت بفضل كل التفاعلات كعلاقة الزواج بكل مشاكلها المادية والواقعية ، ولا بد في مثل هذه المرحلة من التعرف الى المشاكل والتناقضات الفعلية لكي نحتويها ونحلها في الوقت المناسب ، وإلاّ تنفجر .

ثالثا : السببان الرئيسيان محل التجاهل

عرضنا سابقا عرضاً نقدياً لكل ما قيل عن جوانب القصور في التجربة الناصرية ، والسؤال الآن هو : هل يجيب هذا العرض عن سؤال لماذا اقتلعت الناصرية بهذه السهولة ؟ لا أعتقد . فأوجه القصور التي عرضنا تفسر حال خروج الجماهير للشارع للمقاومة وهزيمتها ، ولكنها لا تفسر عدم خروج الجماهير ، واستقرار السياسات المضادة بلا مقاومة جادة . فاتيكيوتيس ـ بكل عدائه لعبد الناصر ـ توقع ان « الجيل الجديد » و« طبقة الدولة » التي نشأت منه ، لها مصلحة حيوية في هذا النوع من النظام الذي أسسه عبد الناصر ، وستشكل اولوياتهم قيداً على حرية الحركة بالنسبة لمن يخلفه »[٣٦] . ولكن لم يصدق هذا التوقع ، « فالكتلة الأساسية من الانتلجنسيا المصرية تقف مع عملية نزع الناصرية ومع السياسية المصرية الراهنة » (كما لاحظ بحق عام ١٩٧٥ ياسين الحافظ) ، والواقعة الثانية التي استوقفته كانت استقبال الشعب المصري للرئيس الامريكي نيكسون في أيار / مايو ١٩٧٤ ، و« ما ترمز اليه هاتان الواقعتان كان مدوِّخاً »[٣٧] . . وبالفعل فإن كل هذه التطورات ـ وما تلاها ـ مذهلة ومدوِّخة .

وأحاول في القسم التالي ان اقدم تصوري للعاملين اللذين حولا الهزيمة المحتملة ، الى تصفية سهلة .

العامل الأول

نشأ عن كعب أخيل ، او نقطة الضعف القاتلة في بنية النظام الناصري . فأخطر وأفعل من كل ما ذكرنا ، كان الصدع الخطير في قمة السلطة بين عبد الناصر وقيادة القوات المسلحة ، وقد انكشفت الآن وقائع هذا الصدع والصراع . فقد اهتزت العلاقة بين القيادتين السياسية والعسكرية بدءاً من العام ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ ، « ثم سرعان ما اصبحت القيادة العسكرية

---

(٣٦) Vatikiotis, *Nasser and His Generation,* p. 337.

وابتهاجا بالنتيجة الحاصلة على عكس توقعاته ، لم يهتم فاتيكيوتس بتفسير فشل نبوءته (التي كان يتمنى من ناحيته فشلها) في كتابه التالي :

Vatikiotis, *The History of Egypt : from Muhamed Ali to Sadat* (London : Weidenfeld and Nicolson, 1980).

(٣٧) الحافظ اللاعقلانية في السياسة : نقد السياسات العربية في المرحلة ما بعد الناصرية ، ص٥ .

خارج نطاق الاطار التنظيمي للدولة ، وحين اكتسبت لنفسها هذا الموقع رفضت اي نوع من التدخل او الرقابة او الحساب او الاشراف ، وانفردت بأمورها » (٣٨) .

ويرى البعض ان عبد الناصر والمحيطين به عام ١٩٦١ - ١٩٦٢ لم تكن لديهم القوة الكافية للمواجهة الصريحة مع الطبقة العسكرية (٣٩) . ولكن امين هويدي (الأقرب من الصورة) يرى انه « كان من الواجب حسم مثل هذه الأمور عند بدايتها وأظن ان ذلك كان سهلاً وممكناً . ولكن عدم حسم هذا الخطر في وقته أدى الى ان شكلت القيادة العسكرية بروزاً وورماً خطيراً اصبح من الصعب استئصاله (. . .) ، وترتب على ذلك موقف خطير للغاية ، اذ جعل القيادة العسكرية تتفرغ لتعزيز نفوذها للاستمرار في المحافظة على الأرض المكتسبة وعلى السلطات التي اغتصبتها (. . .) . واصبح التأمين الذاتي وليس التأمين القومي هو محل الرعاية والاهتمام . وهنا يتساءل الكثيرون : اذا كان الأمر قد وصل الى ما وصل اليه ، لماذا لم تتدخل القيادة السياسية لعلاجه ؟ وهو سؤال وجيه ومهم ومصيري » (٤٠) . وقد عبر هويدي عما يشبه الحيرة وهو يحاول الاجابة عن التساؤل . واعتقد ان عبد الناصر ـ بثقل الزعامة الشعبي ، وبتدبير محكم وضربة مفاجئة ـ كان قادراً على حسم أزمة السلطة . كانت في هذا مخاطرة محسوبة ، ولكنها كانت ضرورية . فالناصرية (او حركة الثورة العربية) لا تملك ترف انتظار حل مثل هذه النواقص بالتدرج وعلى أمد طويل ، فهي تمارس مشروعها تحت تهديد الضرب من الخارج في اي لحظة . وحتى في اطار الحرب المحدودة (وهو الشكل المتوقع في ظروف عالم اليوم) ، فان الطرف المحلي المرشح لمجابهتنا (حتى دون تدخل امريكي) ، يملك كما ونوعاً من التسليح ، وقدرة قتالية ، تزيد عن امكانات فرنسا او انكلترا او المانيا الاتحادية في الحروب التقليدية ، (ودعك من امكانات اي دولة من دول حلف وارسو باستثناء الاتحاد السوفياتي طبعاً) (٤١) .

إن تفسير موقف عبد الناصر من هذا المأزق صعب على الباحث في غياب المعلومات الكافية ، وهو لا يدخل في دائرة هذا المقال على أي حال (اذ لسنا بصدد كتابة تاريخ) . ان ما يعنينا اثباته هنا هو ان التردد الطويل (او العزوف) عن حسم هذا الصراع ، كان على صلة بكل أوجه التصور التي تحدثنا عنها ، والنتيجة الكارثة كانت حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ . لقد عودتنا الدعاية السياسية التخفيف من وقع ما حدث بوصف نتيجة الحرب بالهزيمة في معركة او بالنكسة ، والوصف الصحيح انها اكبر كارثة أصابت النضال العربي ،

---

(٣٨) هويدي ، حروب عبد الناصر ، ص ٢١٧ - ٢١٨ . انظر ايضا تفاصيل وتطورات هذا الصراع في: احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو- مجتمع جمال عبد الناصر (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨)، الفصل ٨.

(٣٩) بيلياييف وبريماكوف ، مصر في عهد عبد الناصر ، ص ٢٨٧ .

(٤٠) هويدي ، حروب عبد الناصر ، ص ٢١٧ - ٢١٨ .

(٤١) يكفي للتوصل الى هذه النتيجة مجرد مراجعة البيانات الواردة في :
The International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance 1979 - 1980* (London : The Institute , 1979).

والانسان العربي في العصر الحديث ، واعتقد ان التحليل المتكامل والمكثف والمر الذي قدمه أمين هويدي عن هذه الحرب يبلور ما نقصده [٤٢] . لقد أفضت هذه الكارثة الى انسحاق نفسي رهيب . وقد لا يتصارح الناس بكل ما في صدورهم ، وبخاصة في المناقشة العامة ، ولكن امام ما حدث دار السؤال المميت داخل كل مواطن : اذا كانت هذه القيادة العملاقة ، بكل انجازاتها وضجيجها ، والتي ولدت بعد كل هذا النضال والمعاناة قد سحقت . . . فهل هناك أمل ؟ ان أبعاد الهزيمة لم تكن عادية ، وفاقت اي خيال ، فالمواجهة المباشرة كانت مع اسرائيل وحدها . واداء القوات المسلحة في حرب حزيران / يونيو كان أسوأ من أدائها في أي مواجهة سابقة مع اسرائيل . كانت حرباً من جانب واحد ، وانتهت باحتلال الجولان وما بقي من فلسطين وكل سيناء ، وكان الطريق مفتوحا الى دمشق والقاهرة . وتمت تصفية كاملة للقوات المسلحة كتشكيل منظم ، وجردت من كل سلاحها .

ان مصر لم تخسر قسماً واسعاً من أرضها وأرض العرب فقط ، ولكن اهتز الوزن الكبير للقيادة الناصرية في النسق الاقليمي ، ومن خلال هذين العاملين (وبخاصة عامل احتلال الأرض بعدوان تسانده الولايات المتحدة) اصبحت السياسة الامريكية في موقع أقوى ـ بما لا يقاس ـ في مواجهة الناصرية ، فانهيار القوات المسلحة واحتلال الأراضي ، أعطى الولايات المتحدة فرصة كي تعرض المقايضة : سيناء في مقابل تصفية الناصرية [٤٣] .

ومع هذا الضعف في مواجهة الانتصار الامريكي الصهيوني ، ضعف أيضا هامش المناورة والقرار المستقل مع السوفيات. فطلب عبد الناصر للمستشارين الخبراء العسكريين السوفيات بأعداد كبيرة كان له ما يبرره (بحسابات مركبة) ولكنه لم يكن في كل الاحوال تعبيرا عن تقدم في موقف الناصرية، ولكن كان ضعفا وخضوعا لضرورات فرضتها الهزيمة ورغم الدور الايجابي الذي لعبه الخبراء والمستشارون في اعادة بناء القوات المسلحة، تولدت حساسيات ومخاوف لا يمكن تجاهلها او التغافل عن دواعيها [٤٤] .

---

(٤٢) هويدي ، حروب عبد الناصر ، الفصل ٤ ، « حرب يونيو » ص ١٤٩ ـ ١٩٩ .

(٤٣) اعتقد ان عبد الناصر استوعب فورا هذه النتيجة ، ولذا اقترح ـ في لحظة ضعف ـ ان يتنحى ويسلم الرئاسة الى زكريا محي الدين .

(٤٤) معروف ان السلاح سلعة سياسية استراتيجية . بمعنى ان الدولة المورّدة للسلاح لا تبيع السلاح من حيث المبدأ الا اذا كان هذا يخدم مصالحها الاستراتيجية بشكل عام . اذا وصلت كميات السلاح المورّدة الى بلد ما الى حجم معين ، ونشأ نسق تسليح متكامل ، لا يكتفى بمجرد دخول هذا الوضع في الاطار العام لاستراتيجية الدولة المورِّدة ، بشكل فضفاض . تصبح هناك ضرورة لضبط التحرك العسكري للدولة المتلقية للسلاح ، منعا لانفجارات غير محسوبة تخل بالتوازنات الدولية على نحو خطير ، او لتحركات قد لا تتفق في لحظة معينة مع أولويات الدولة المورِّدة . وضبط التحرك العسكري لا يعتمد ـ في هذا المستوى ـ على مجرد ان الدولة المورِّدة تملك مفتاح الموقف من زاوية احتكارها لتوريد قطع الغيار والقذائف وتجهيزات الصيانة . ضبط التحرك يتطلب اساسا إنشاء وضع مؤسسي يضمن ان يكون استخدام السلاح قرارا مشتركا . ولا نهدف هنا الى تقييم هذا الموقف ، فقط نحن بصدد فهم قواعد اللعبة كما هي .

هل يمكن ان نعلق كل هذه الكارثة على شماعة « البورجوازية الصغيرة » ؟ يقال هذا احيانا . ولعل هذا امتحان اخير لهذه المقولة الجوفاء . فالتفسير الأوضح والواقعي لكارثة حزيران / يونيو هو ما ذكرناه عن انقسام قيادة السلطة . وقد أمدت جماهير الأمة العربية زعامتها بمدد هائل لاستعادة الثقة بالنفس ، فشرع القائد في إعادة بناء القوات المسلحة وسط نسق من التحركات السياسية ـ عربياً ودولياً ـ وأحسب ان هذه الفترة كانت من أنضج فترات إدارته للصراع[45] ، وفي ضوء هذا الاعداد والتحركات نشبت حرب تشرين / اكتوبر ،

= قبل عام ١٩٦٧ ، كان من إنجازات الناصرية ـ بفضل كفاءتها في ادارة علاقاتها الدولية ـ انها حصلت على نسق متكامل من التسليح بغير وضع مؤسسي يحكم علاقتها مع الاتحاد السوفياتي . ولكنها لم تحسن استخدام هذه النتيجة الفريدة (نتيجة وضع القيادة العسكرية كما أشرنا) ، والتي قبلها السوفيات على مضض . بعد هزيمة ١٩٦٧ ، لم يكن عبد الناصر في وضع من يصر على صيغته الأولى المفضلة ، وكان السوفيات في وضع من يصرون على إقامة نوع جديد من العلاقة . وقد أدرك عبد الناصر هذا التغير في حقائق الموقف . لم تكن القضية طلب خبراء او مستشارين (وهذا اهم) بأعداد كبيرة ، ولكن إقامة مواقع ارتكازية ، وفي إطار ترتيبات او علاقات مؤسسية لا تنتهي بازالة آثار العدوان . قال عبد الناصر لبودغورني « انا عارف انه لا يمكن حضوركم عسكريا طالما انه لم يسبق الاتفاق معكم على الترتيبات العسكرية اللازمة لذلك (. . .) علينا ان ننظم التعاون بيننا (. . .) إذا كنا نطلب منكم ان تكونوا معنا في وقت الحرب ، فيجب ان نكون معكم ايضا في وقت الحرب ووقت السلم (. . .) نحن على استعداد لتقديم تسهيلات لسفن اسطولكم من بورسعيد الى السلوم . وبعد ذلك من العريش الى غزة . » (اي بعد الجلاء الاسرائيلي) . وكان طبيعيا ان يرحب بودغورني بتحقق هذه المطالب ، فقال « نتوجه اليكم بالشكر بشأن هذا الموضوع . » وقال « يصعب جدا ان نجد دولة في هذا العالم غير منحازة مائة في المائة » ، فقط كان مهتما بان يكون القرار المصري حائزا على موافقة كل القيادة ، وأيد قول عبد الناصر « إننا نوافق على شكل الارتباط الذي ترونه ، بشرط واحد وهو اختيار الشكل المناسب الذي لا يؤثر على سمعتنا او على مركزنا القيادي في العالم الثالث . »

وقد اوضح بريجنيف بعد ذلك حقيقة ان ما قبله عبد الناصر كان شرطا سوفياتيا حين قال في مناسبة تالية « كان المشير عبد الحكيم عامر يطلب الأسلحة والمعدات منا ويقول ان لديه المدارس والكوادر اللازمة . لم نتدخل معه . لكن تبين اننا كنا مخطئين ، لأننا لم نتأكد لا من كيفية استعمال هذه الأسلحة ولا التدريب عليها قبل إرسالها . » عبد المجيد فريد ، **من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠** (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٧٩) ، ص ٢٧ ـ ٧٣ .

(٤٥) لم يغفل عبد الناصر في هذه الفترة ضرورة المحافظة على اتصال منتظم مع الولايات المتحدة عبر عديد من القنوات العربية (انظر: غسان سلامة، «مراجعة كتاب: **من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية، ١٩٦٧- ١٩٧٠** (عبد المجيد فريد)،» **المستقبل العربي،** السنة ٣، العدد ٢٠ (تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٠)). ولكن حرص ايضا على استخدام قنوات مصرية. يقول امين هويدي ان فتح عبد الناصر قنوات الاتصال مع الولايات المتحدة كان سياسة دائمة حتى قبل النكسة. وقد اعاد عبد الناصر فتح قنوات الاتصال بعد النكسة. «تمت الاتصالات على الصعيد الرسمي، وكانت كثيرة ومتعددة، وتمت اتصالات على الصعيد الشخصي، وكانت اكثر من ان تحصى، وتمت اتصالات على الصعيد السري. قامت بها اجهزة المخابرات في البلدين.» هويدي، **حروب عبد الناصر،** ص١٨٢- ١٨٣. كتب امين هويدي الاخرى مثل: **هنري كيسنجر، الأمن العربي والأمن الاسرائيلي،** تبلور استيعابه العميق لمفاهيم وخبرة الناصرية في ادارة الصراعات الدولية وفقا لمصالح المشروع القومي.

فهل تفيد مقولة « البورجوازية الصغيرة » في تفسير هذا التحول ؟ على أي حال كان عبد الناصر يسابق الزمن لكي يثأر لكرامة أمته ويستعيد هيبتها وثقتها به ، ولكن الله أراد ان يسترد الرجل قبل ان يكمل مهمته ، فمات عبد الناصر مورثاً للأمة هزيمة بالغة المرارة . لقد جددت الجماهير بيعتها لعبد الناصر في يومي ٩ و ١٠ حزيران / يونيو ، واستقبلته بعد ذلك بالحب والدعم في كل قطر عربي هبطه ، وودعته حين ذهب كما لم يودع أي زعيم سبقه ، ولكن بالتأكيد كان عبد الناصر عند هذه الجماهير نفسها بعد حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، غير عبد الناصر ما قبل حزيران / يونيو .

ولتقريب هذه الصورة ، نتخيل سيناريوهين :

السيناريو الأول : إن القوات المسلحة المصرية ، بقيادة عبد الناصر ، كانت في حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، في مستوى كفايتها القتالية نفسها في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣ (وواضح ان هذا لم يكن يعني تغييراً في الطبيعة الطبقية للقيادة السياسية) ، في هذه الحال تكون القوات المسلحة ، باستعدادها ومواقعها الأفضل (على الحدود الاسرائيلية) في وضع يمكنها في الحد الأقصى من نقل المعركة الى ارض العدو ، وفي الحد الأدنى من صد هجومه ، وفي الحالين كانت القوات المسلحة ستكبد العدو الصهيوني خسائر موجعة جداً في الافراد والمعدات والمنشآت المدنية . اذا كان تتابع المشاهد هذا منطقياً ، علينا ان نتصور المشهد الأخير : كل القيادات العربية تتسارع للتحالف مع عبد الناصر ، (صلاح الدين الجديد) وتتهاوى الأنظمة المعادية ، وتحقق الوحدة قفزات تفوق كل التوقعات السابقة ، وتتسارع الهجرة العكسية من الكيان الصهيوني ، وتحدث تغيرات جذرية في بنيته . (ولا اعتقد ان مقولة البورجوازية الصغيرة كانت ستظهر ساعتها) . . لقد حدث عكس كل ذلك لأن السيناريو الفعلي بدأ بالهزيمة الساحقة ، ومات عبد الناصر قبل ان يسترد المبادرة ويشن هجومه المضاد .

السيناريو الآخر الذي يقرب الصورة ، صورة انهيار الزعامة بكل ما تمثله مع موت الزعيم بعد هزيمة عسكرية ساحقة ، هو سيناريو يفترض ان ستالين ـ على سبيل المثال ـ مات في اثناء اقتراب الألمان من موسكو . إن أوجه الشبه عديدة بين مسار ونتائج « الحرب الوطنية العظمى » في مرحلتها الأولى ، وبين مسار ونتائج حرب حزيران / يونيو ، فرغم توافر النذر والمعلومات عن الهجوم الألماني المحتمل ، لم تتخذ الاحتياطات الكافية ، وفوجيء ستالين بالهجوم الخاطف ، وتحطمت الطائرات السوفياتية على الأرض ، وتراجعت الجيوش السوفياتية بلا نظام . بدأت الحرب في ٢٢ حزيران / يونيو ١٩٤١ ، وفي اواخر ايلول / سبتمبر كانت لينينغراد في حال حصار ، وفي ٢٠ تشرين اول / اكتوبر كانت موسكو ايضا في حال حصار .

ولو كانت مساحة الاتحاد السوفياتي مثل مساحة فرنسا ، لحسمت نتيجة الحرب في أسابيعها الأولى ، ولكن اتساع وعمق الجبهة الروسية وغزارة الموارد البشرية ، كانت دائما وتاريخياً من العوامل الأساسية المرجحة لكفة الجيش الروسي . ولكن نفترض مع ذلك ان

ستالين مـات بعد خسـارة الاتحاد السـوفياتي لقسم مهم من مـدنه وقـلاعه الصنـاعية ومـوارده الزراعية ، وبعد أسر مليون ونصف مليون من أفراد الجيش الأحمر ، وبعـد محاصـرة لينغراد وموسكو . كان هناك احتمال ـ في ظل الادارة الفردية لستـالين ـ ان تصـاب القيادة السيـاسية والعسكرية بارتباك تصعب ملافاته ، وفي احسن الحالات ، كان متوقعاً ان تتمكن القيادة التي تخلفه من رص الصفوف واستئنـاف الحرب حتى النصـر . ولكن كيف كان سيـوصف ستالـين ساعتها ؟ إن امتداد عمر ستالين ، واستمرار قيادتـه للحرب حتى دخـول برلـين ، ثم لأعمال التعمـير الصعبة ، تغفـر له الآن كثيـراً من الذنـوب التي تؤخذ عليـه ، ويهاجم في كـل شيء باستثناء دوره في قيادة « الحرب الوطنية العظمى » .

ان غياب عبد الناصر وهـو مهزوم ، تـلاه بثلاثـة اعوام نشـوب حرب تشـرين الأول / اكتوبر ، وهي بكل المقاييس أروع أداء عسكري عربي في المرحلة المعاصـرة (رغم ان السلطة ما زالت « بورجوازية صغيرة » أو أسوأ) ، وكـان قائـد هذه الحـرب من اختاره عبـد الناصـر لكي يكون نائبه : أنور السادات . ونشير هنا الى لقطتين سجلهما بأمانة ياسـين الحافظ . ففي تموز / يوليو ١٩٧٣ نقل الحافظ رأي المعلقين العسكـريين الـدوليين عن نتـائج اقتـاء الخبراء السوفيات ، وخلص الى انه « أصبح صعباً جداً ، وباهظاً جداً ، أن يستأنف العـرب حرب الاستنـزاف ، بله الحروب العادية . وبالفعل ، فإن احتمال الحرب النـاجعة ، في أفق منـظور ، وفي ظل بنى سيـاسية متخلفـة ومتآكلة ومعزولة عن الشعب ، لم يعد وارداً »[٤٦] . وفي تشرين الثاني / نوفمبر قال : « لقد فوجئنا بهذه الحرب كليا ، وفوجيء بها الشعب العربي كله ، وبالتالي فان تحليلاتنا التي كـانت تستبعد الحـرب من قبل مصر وسورية . لم تصدق »[٤٧] .. ولا اعتقد ان احدنا لم يمر بالموقفين نفسيهما اللذين مر بهما ياسـين الحافظ ، ونتيجة ذلك اكتسب السادات سمعة عالية باعتباره قائد الحرب المشـرفة ، وبـاعتباره السيـاسي القادر عـلى اتخاذ القـرارات ، والقادر عـلى التمويـه ، وعلى اخفـاء بيانـه . واصبح مفهوماً ـ في ضوء ذلك ـ ان تساند الجماهير الكثيرة من خطوات السادات واجراءاتـه حتى وان بدت شاذة ، ومعارضة لكل ما يعتبر مسلمات ، سـواء بدافـع مصداقيـة القائـد المنتصر ، او بتصور انهم امام جـولة جـديدة من حمـلات التمويـه والخداع . ان بـداية التصفيـة للناصـرية انطلقت من القائـد المنتصر ، وكـما اوضحنا فـإن جو الانتصـار وحده ، ومـا سبقه من خـداع استراتيجي ناجح ، كان يكفي لتهيئة جو مؤاتٍ لكي تبدأ عمليـة التصفية في هـدوء ، ولكن حدث ايضا ان السادات لم يعلن في المرحلة الأولى انه نقيض عبد الناصر . بـالعكس ، ذهب في قمة انتصاره لقراءة الفاتحة على ضريح عبد الناصـر . لقد لعب الاعـلام (الذي سيـطرت عليه بسرعـة العناصـر المواليـة للولايات المتحـدة) ، دوراً بارزاً ومنـظماً في التضليل والتشهـير بالناصرية ، ولكن رغم كل الامكانات التي يملكها الاعـلام الحديث ، لم يكن ممكنـاً تحقيق ما

---

(٤٦) الحـافظ ، اللاعقـلانية في السيـاسة : نقـد السياسـات العربيـة في المرحلة مـا بعد النـاصـريـة ، ص ٨١ .

(٤٧) المصدر نفسه ، ص ٨٦ .

تحقق لولا الدور الحاسم والفريد الذي لعبه الرئيس السادات شخصياً في تشكيك الناس في كل المسلمات ، في الذاكرة ، في التاريخ الذي عاشوه ، وفي التجارب التي لمسوها ورأوها . وهذا أسلوب يستخدم مع الأفراد فيصل بهم الى شلل كامل في الارادة ، او الجنون . وقد تم هذا على مستوى شعب بأسره (٤٨) .

العامل الثاني

الدور السياسي والتضليلي لا يكفي وحده مع ذلك ، فمفعوله كان سيبطل بعد فترة قصيرة ، خاصة ان تصفية الناصرية لا تنحصر في دائرة المواجهة العربية المباشرة مع الاستعمار والصهيونية فقط ، فالتصفية تمتد بالضرورة الى المؤسسات الداخلية ، والى تهديد المصالح المباشرة لفئات اجتماعية عريضة . وهنا يأتي العامل الثاني المدمر : **المال النفطي** . هذا العامل الذي تضخم فجأة وبطريقة انفجارية هو الاجابة الأساسية عن سؤال : لماذا صفيت الناصرية بهذه السهولة ؟ انه المسؤول الأول عن تصفية الناصرية بكل أبعادها ، وكجزء من التحلل العام في جسد الأمة العربية ومقاومتها. لقد سبق ان عرضنا تحليلاً لآليات هذا التحلل في المستقبل العربي ، ولا نرى داعياً لتكرار ما قلناه مرة اخرى (٤٩) ، ويكفي ان نشير الى التالي :

أ ـ حدث اختلال مفاجيء في توازنات النسق الاقليمي لحساب الأقطار النفطية ، واصبح الكل يتسابق على إرضائها من اجل حفنة دولارات ، ويشترك في هذا التسابق بعض حكومات الأقطار غير النفطية قبل افرادها .

ب ـ في مصر ، لم يعد سهلاً تأجيل انتقال المواطنين الى مواقع المال السهل عند

---

(٤٨) انظر : محمد حسنين هيكل ، لمصر . . . لا لعبد الناصر ـ الحملة ضد جمال عبد الناصر ما وراءها ؟ . . ومن وراءها ؟ (بيروت : مطابع دار السياسة ، ١٩٧٦) ، الحديث الأول ،ص ٤ ـ ١١وهو بالغ الأهمية حيث يشير هيكل بتركيز شديد الى قواعد اللعبة بالاعلام ، وآليات « الدور القذر » الذي تلعبه جهات التخطيط المعادي (وكالة المخابرات المركزية في حالتنا) ، في نشر الأكاذيب المموهة ، والاختلاق ، واخفاء الحقائق ، وتشويه سمعة الزعامات الوطنية . . . الخ بطريقة ناعمة . هيكل هنا يقدم تلخيصا مهما لما نشر في الخارج حول اساليب عمل المخابرات الأمريكية ، وهو يستفيد ايضا من خبرته كقطب بارز للاعلام الناصري ، لم يكن ممكنا ان ينجح في مهمته كاعلام مضاد ، الا من خلال فهم عميق لقواعد اللعبة . باقي الكتاب مناقشة مهمة لعينة من الافتراءات التي وجهت الى عبد الناصر وممارساته . الافتراءات لا تقف على قدميها في أي مناقشات جادة ، ولكن المناقشة كانت ممنوعة ، والالحاح على نشر الأكاذيب عبر « كورس » يديره مايسترو قدير كان لا بد ان يحدث اثره . دور الاعلام المصري في فترة ما بعد ١٩٧٣ ، موضوع مرشح لدراسة متكاملة بالغة الأهمية .

(٤٩) عادل حسين ، « المال النفطي عائق للتكامل الاقتصادي ، » المستقبل العربي، السنة ١ ، العدد ٥ (كانون الثاني / يناير ١٩٧٩) ، ص ١٦ ـ ٣١ .

جيرانهم ، لكي يتفرغوا لمهام القتال . ومع مخطط يبدو متعمداً لفتح الأبواب بلا أي إعداد او تنظيم ، تشير مؤشرات عديدة الى ان حوالي ٣٠ ـ ٣٥ بالمائة من قوة العمل المصرية قد شاركت في هذا التحرك منذ ١٩٧٤ ، آخذين في الاعتبار ان الهجرة مؤقتة ، وبالتالي هناك من يعودون سنوياً مقابل الأعداد الأكبر التي تتدفق على الأقطار العربية النفطية . والرصيد المتبقى في هذه الأقطار في عام كعام ١٩٧٨ يبدو انه كان في حدود ١٥ بالمائة من قوة العمل المصرية ، وقد يستنتج من ذلك ان نسبة قوة العمل المصرية التي تعمل في الأقطار المجاورة تصل الى ٢٥ بالمائة من إجمالي قوة العمل الحضرية ، وقد تصل النسبة الى اكثر من ٣٠ بالمائة بين اصحاب المهارات المتميزة ، ويكون مشروعاً ايضاً ان نفترض ان النسبة لدى هؤلاء ترتفع الى اكثر من ٤٠ بالمائة في الفئات العمرية من ٢٠ الى ٤٥ سنة (٥٠) .

ج ـ وقد أدت الهجرة (بالطريقة التي تمت بها) الى معاملة مهينة للعمالة في الأقطار المستقبلة تركت توتراً خطيراً في علاقات المواطنين المصريين (ومواطني الأقطار غير النفطية عموماً) مع مواطني الأقطار النفطية . ان من تزاحموا على الهجرة واصيبوا بالتشوّه الاجتماعي والتحلل ، لم يكونوا مجرد أصحاب كفايات فنية نادرة ، **فهم يضمون ايضا نسبة كبرى من العناصر الديناميكية (اكثر من ٤٠ بالمائة) التي كانت مرشحة للقتال ضد العدو ، وللنضال من اجل اوضاع اجتماعية وسياسية أفضل ،** (أي لحماية الناصرية وتطويرها) ، لو بقي التزامها بمجتمع ووطن ، ومشروع كبير تتم خلاله تنمية قطرية وقومية ترفع المستوى العام للمعيشة . ومع تشوّه هؤلاء (وليس مجرد تغييبهم) يتأكد اتجاه التحلل المجتمعي ، **فنحن لسنا بصدد كم من البشر يتزاحم على مغادرة البلاد ، ولكن نحن بالتحديد امام تشوه المراكز العصبية الرابطة للمجتمع (سياسياً وفنياً) . وفي هذا يكمن التفسير الأول كما قلنا لأن يتحقق كل ما تحقق دون مقاومة مناسبة .**

---

(٥٠) معروف ان ظاهرة مغادرة مصر للهجرة في البلاد العربية سابقة على ١٩٧٤ ولكنها لم تكن ابدا بالأبعاد الحالية . الرقم الرسمي لعدد من المغادرين خلال ١٩٧٠ الى كل البلاد العربية لم يتجاوز ٧٦٨ ٩٧ فردا . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، مرجع رقم ٣ ـ ٢١٥ . وفي عرضنا هذا للتغير النوعي في الحالة لا نتناول استنزاف الكفاءات بشكله التقليدي الى الدول الصناعية رغم ان هذه الظاهرة تمت بدورها بمعدلات خطرة ، ورغم اتساع دائرتها بحيث لم تعد قاصرة على مئات من اصحاب الشهادات العليا ، اذ اصبحت تقدر بعشرات الألوف من العمالة الماهرة وشبه الماهرة في تخصصات مختلفة. ولا توجد ارقام حديثة مؤكدة عن تطور هذه الظاهرة وما وصلت اليه، وهناك تقديرات متباينة جدا أعلنها صندوق النقد الدولي، وتقرير جامعة ديرهام، ودراسة د. نازلي شكري ود. عمرو محي الدين. وقد اعتمدنا على ما توصل اليه التعداد العام، انظر:

Central Agency for Public Mobilization and Statistics, *Preliminary Results of the General Population and Housing Census, 22-23 November, 1976* (Cairo: The Agency, 1976).

وتتقارب ارقام التعداد مع الارقام التي توصلت اليها وزارة القوى العاملة لمنهج آخر. الرقم الذي اعلنته الوزارة هو ١,٩ مليون، ويلاحظ ان التقديرات المتضمنة عن العمالة المصرية في العراق تقل كثيراً عن تقديرات مصادر اخرى موثوق بها (مائة الف مقابل المليون). انظر: تقرير سعد محمد احمد (وزير القوى العاملة)، في: الاهرام، ١٨/ ٩/ ١٩٧٨.

ويلاحظ اننا لا نتناول هنا ظاهرة مصرية ، **فنحن بصدد مرض خبيث ينهش النسيج المجتمعي للأقطار العربية المختلفة ، بدرجة او اخرى . والاقطار النفطية معرضة للاصابة** بدرجة اكبر ، وبخاصة في إطار السياسات الغالبة ، حيث يتزايد الميل (في عديد من هذه الأقطار) للعزوف عن العمل المنتج ، اعتماداً على المال النفطي السهل ، وما يوفره من « متع » استهلاكية مستوردة . وهذا هو التشوه الذي يدمر تماسك المجتمع العربي وقيمه . وهذا هو السبب الأعمق الذي يجعل المجتمع العربي اليوم في أدنى دركات الحيوية . إرادته مشلولة ، وغير قادر على تحريك أعضائه . المجتمعات التي يضمر عندها الحافز على الانتاج ، يتداعى عندها بالتالي (من باب أولى) حافز القتال . هذا هو السبب الأعمق لما نراه حولنا ، حيث ردود الفعل السياسية لا تتناسب مع حجم ما يحدث وما يمثله من أخطار ، فعُشر العشر مما يحدث الآن كان حتى الماضي القريب ، كافياً لكي تقوم الأمة من الخليج الى المحيط ، منظمة او غير منظمة . هذا التحلل هو السبب في تداعي الناصرية امام اعيننا جميعاً ، بكل ما مثلته من ثورة شاملة للتحرر والوحدة ، دون ان نملك الجهد لننهض للدفاع ومواصلة المسيرة (٥١) .

د ـ ووسط كل هذا ، لم يحدث داخل مصر ، ان أضيرت من سياسات الانفتاح الاقتصادي الفئات التي كانت مرشحة للاصابة المباشرة (ومرشحة بالتالي للقتال) في حال مجتمع لا يملك طرق الهرب الى الأقطار المجاورة صاحبة المال النفطي ، والانفتاح (أي التحول للبنية التابعة) يعني في هذه الحال خسائر ملموسة ومباشرة لمن يسمون « الفئات الوسطى » ، (ونقصد بهم تشكيلة واسعة تبدأ برجال الأعمال المتوسطين ورجال الادارة في الحكومة والقطاع العام وتنتهي بالعمال في القطاع المنظم وأقسام واسعة من الحرفيين وصغار الفلاحين) ، لأن عملية اعادة توزيع الدخل في الستينات تمت اساساً لمصلحة هذه الدائرة ، وكان متصوراً ان تتسع الدائرة حال استمرار تنمية مستقلة (او حال تغير اكثر راديكالية واستقلالاً في نمط الاستهلاك) . والبنية التابعة تنشأ على التوسع في نمط استهلاكي من « عجائب » الانتاج الغربي المستورد ، وبالتالي على اصحاب دخول عالية تسمح باستهلاك هذا النمط ، او بالمشاركة في إنتاجه واستيراده . ولذا كان مفروضاً ان تتضمن الانتكاسة الى هذه البنية ـ بالضرورة ـ عودة الى زيادة درجة اللامساواة ، وليس على حساب القطاعات الأشد فقراً فقط ، ولكن ايضا على حساب « الفئات المتوسطة » ، وخاصة في قاعدتها العريضة ، بل قد تكون هذه الفئات المصدر الأول للفائض المحول الى الطبقة التابعة الصاعدة ، ويتصادم كل هذا مع حقائق قائمة ومصالح لا تصفى الا بصراع عنيف او دموي . وقد أشار محمود عبد الفضيل الى ان « الفئات المتوسطة » التي استفادت من إجراءات الستينات اصبح محكوماً

---

(٥١) يلاحظ اننا نتحدث عن آثار المال النفطي السهل (من حيث هو مال نفطي) على تحلل النسيج المجتمعي ، ولم نتطرق الى الاستخدامات السياسية من بعض الحكومات للمال النفطي في ارباك او توجيه النضال القومي ، والتي تفاقم بطبيعة الحال من نتائج هذا المال .

عليها « إما بالانحدار الى مستويات معيشة « الفئات الشعبية » ، واما بالهروب المنظم من خلال عمليات الهجرة حتى لا تتعرض لتخفيض ملموس في مستويات معيشتها ورفاهها »(٥٢) . والحادث ان البديل الثاني كان متاحاً من أوسع الأبواب ، وبالتالي نزعم ان تصفية الانجازات الاقتصادية والاجتماعية للناصرية تمت في ظروف ارتفاع في مستويات المعيشة للقسم الغالب من « الفئات المتوسطة » التي كان مفروضاً ان تضار (تحت شروط مغايرة ، أي في غيبة المال النفطي) .

هـ ـ إن هذا العامل (المال النفطي) ظاهرة فريدة في محتواها ونتائجها . وأتصور انه كان سيسبب إرباكاً شديداً لعبد الناصر لو قدر له ان يعيش حتى هذه الفترة ، (مع احتمال كبير لقدرته على تجاوز هذا الارتباك ، والسيطرة على هذا المتغير ، واحتواء جوانبه السلبية) ، ولكن يهمنا هنا ان نلاحظ ان الدراسات الاجتماعية والاقتصادية ما زالت قاصرة عن الغوص الى العمق الحقيقي لهذه الظاهرة ، وما زالت الأبحاث حول التحلل العربي وتصفية الناصرية تعزف عن تأكيد الرابطة بين هذه النتائج وبين المال النفطي ، واعتقد ان هذا القصور يمثل نمطاً عربياً خاصاً لتحيز العلوم الانسانية وابتعادها عن الموضوعية . إن التحيز في العلوم الانسانية له أسباب عديدة ، من بينها الأثر الواعي او غير الواعي لترابط (او تفاعل) الذات الباحثة مع طرف من الموضوع محل البحث ، فهذا الترابط يصعّب الحيدة ، والنظرة الموضوعية . والحال عندنا ان عدداً كبيراً من الباحثين مرتبط بالمال النفطي ، بل أدمن المال النفطي وما تولد عنه (في ظروفنا الحالية) من نمط استهلاكي ، فأصبح صعباً ان يقف موقفاً نقدياً حاداً من نمط الحياة التابعة الذي يوفره هذا المال السهل الذي لم يصدر عن عمل منتج . وقد أشير الى نموذج واضح لهذا التحيز ، فأغلب الدراسات الاقتصادية العربية لاستخدامات المال النفطي يركز على معدلات انتاج النفط ، ومستويات الأسعار ، والتوظيف الأمثل للأرصدة البترودولارية ، ومخاطر التضخم والتبادل غير العادل على قيمة هذه الأرصدة . وتشير الدراسات الى حقيقة ان النفط سينتهي في يوم ما ، والى ضرورة الاستفادة من عائده في الاستثمار المنتج ، استعداداً لمرحلة ما بعد النفط . ولكن قليلاً ما تركز دراساتنا الاقتصادية حول المفهوم الصحيح للمال النفطي ، وهل يعامل باعتباره دخلاً او ثروة ، وبالتالي هل يستخدم في استيراد سلع استهلاكية او أصول انتاجية . ولا اعتقد ان إغفال هذه النقطة المحورية (والبدهية فنيا) هو على سبيل السهو . . . فالكل مستمتع باستخدام المال النفطي كإيراد جار ، والاغفال انحراف مفهوم سببه عن « حيدة » البحث . .

إن المطالبة بموقف نقدي حاد من اسلوب استخدامنا الحالي للمال النفطي ، ليس مجرد مطالبة بتعديل في صوغ الأوراق المقدمة في المؤتمرات العلمية ، ولكنه دعوة في الحقيقة للتمرد

---

(٥٢) محمود عبد الفضيل ، « اثر هجرة العمالة المصرية للبلدان النفطية على العمليات التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية في الاقتصاد المصري ، في: المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين ، الخامس (القاهرة : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، ١٩٨٠) .

على نمط مشوه للحياة والاستهلاك . والدعوة لهذا التمرد أفضل ألف مرة من الحديث عن « البورجوازية الصغيرة » وما أشبه ، لتفسير الحال التي نحياها . ينبغي ان نكشف بشجاعة دور الاستخدام الحالي للمال النفطي من نسف قيمة العمل ، وأثر ذلك في إشاعة التحلل المجتمعي ، وفي تصفية الناصرية والثورة . ان الهروب من مواجهة النفس وما أصابها من تشوهات ، بتضخيم أخطاء الناصرية ، منهج يهد العزائم ويزيد احوالنا سوءاً لقد حققت الناصرية انجازات تاريخية ضخمة ، والتصفية تمت أساساً لأسباب من خارجها ، وبالعدوان . واذا كنا نتطلع اليوم الى استعادة الحيوية الثورية ، فإن الناصرية ، كتجربة ومؤسسات محددة ، لن تتكرر ، فالتاريخ لا يعيد نفسه ، ونحن الآن أمام مرحلة جديدة ، ولكن سيظل النضال العربي امتداداً لما مثلته الناصرية ، والجوهر الايجابي لما دعت اليه وأنجزته سيظل اساس النموذج المستهدف للنهضة ، مع استيعاب للمتغيرات الجديدة ، وعلى رأسها المال النفطي ، ومع وعي اكبر ببعد الأصالة الحضارية ، والاستقلال الحضاري .

الفصل الثالث عشر

العودة الى العروبة (*)

محمد رضا محرم

في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧٧ م زار الرئيس المصري القدس التي اعلنها الصهيونيون في ٣٠ تموز / يوليو ١٩٨٠ ، من باب التكييف الدستوري لواقع مفروض من قبل ، العاصمة الأبدية الموحدة لدولة اسرائيل .

وفي ١٧ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ وقّع الرئيس المصري مع رئيس وزراء اسرائيل ، بمباركة الرئيس الامريكي ، وبصفة الأخير شاهداً وضامناً ، وثيقتين عرفتا بإطار السلام في الشرق الأوسط وإطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر واسرائيل ، واشتهرتا باتفاقات كامب ديفيد . وفي ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ وقع اطراف كامب ديفيد ما سمي « معاهدة السلام بين مصر واسرائيل » .

ومنذ بدأت الأحداث تتداعى وتتتابع على هذا النسق الدرامي ، أثيرت مسألة عروبة مصر ، وثار لغط كثير حول وضعية مصر في إطار الصف والموقف والهدف العربي . وتحدث عرب كثيرون خارج مصر (وداخلها ايضا) عن عزلة مصر عربياً ، وواجههم البعض من داخل مصر مرددين مقولة ان « العرب هم الذين عزلوا انفسهم عن مصر » . وسواء صح ، لغوياً ، ما قرره الفريق الأول ، او ما ادعاه الفريق الثاني ، فالنتيجة المؤلمة ان مصر تتحرك ، او قل تتشرنق ، وحدها بعيدا عن الفعل العربي المشترك ، رغم نقائصه وعثراته ، وليست « بهلوانية » اللغة بقادرة على ان تغير من هذا الواقع الموضوعي المؤلم ملمحاً بغيضاً واحداً .

إن القطيعة بين مصر العربية وبين المحيط العربي الواسع لا تزال تتعمق منذ زيارة الرئيس المصري للقدس . تتعمق بالفعل الحكومي المصري ، وتتعمق برد الفعل العربي ،

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٢٨ (حزيران/ يونيو ١٩٨١)، ص ٢٣ - ٣٣.

رغم منطقية حدوث هذا الأخير ومشروعيته . ويدفع الوطن العربي الكثير نتيجة هذه القطيعة ، ولكن شعب مصر ، ويبدو ان هذاقدره، محارباً او متوقفاً عن الحرب ، لا يزال يدفع اكثر ! .

ولأن عودة مصر الى الصف العربي ، وليس خروجها على الموقف العربي او إخراجها منه ، هي المستهدف المباشر لهذه الدراسة ، فانه غير ذي جدوى ان نركز على إقامة الموازنات ، اللغوية او الموضوعية ، بين مواقف طرفي الخصومة ، او على إعداد كشوف الربح والخسران لقطبي القطيعة .

اولا : الأسس الممهدة للعودة

الفرق بين خروج مصر على العروبة وبين عودتها اليها ، ليس فرقاً شكلياً يجوز إدراجه ضمن أصناف التحايلات اللغوية المبتذلة ، كما قد يتوهم البعض ، ولكنه على النقيض من ذلك فرق جوهري ، له أبعاده الموضوعية والاجرائية بل والزمنية ايضا .

فوجود مصر خارج الصف العربي هو الشذوذ بعينه ، بكافة المعايير التاريخية والحضارية والجغرافية والسياسية (الجيوبوليتيكية) ، بينما قيامها بدورها العربي (المتداخل نسيجياً مع مسؤولياتها الوطنية) هو حقيقة الحقائق في التاريخين القديم والحديث ، كما انه أكمل وانضج وأوضح المؤشرات التي تحكم الحركة والتغيرات المستقبلية على امتداد الأرض العربية . وبالتالي فان الوقوف عند وجود مصر خارج الصف العربي إنما هو توصيف للشذوذ لا جدوى منه ، مهما كان إتقانه ومهما كانت مصداقيته ، بينما السعي لاعادتها الى الصف العربي حركة من اجل التغيير تضع عينيها على سلامة المستقبل ، وتوظف جهدها لاصلاح ما أفسدته المغامرات والمغامرات المضادة .

والنهج العقابي الذي يستهوي بعض العرب ، إن لم يكن الكثيرين منهم ، فيمارسونه بالقول والعمل تجاه مصر ، إنما يؤدي الى تعميق الخصومة ، وتأكيد القطيعة ، وتكثيف حواجز العزلة بين مصر وبين عالمها العربي . وليس يشفع لهؤلاء حسن النية ولا صدق الحس القومي . كما ان دأبهم على تأكيد تفرقة يقيمونها بين مصر الرسمية ومصر الشعبية لن يخفف من التأثيرات السلبية ، التي يستحيل تجنبها ، للأفعال . ذلك لأن الكلام ان بدا مبصراً ، أو ادّعى بصراً ، يميز بين هذا وذاك ، فان الاجراءات ، خاصة الاقتصادي منها ، على نقيض ذلك ، صماء عمياء لا تميز بينهما . بل ان مصر الشعبية تدفع الثمن العاجل لمثل هذه الممارسات بينما الثمن الآجل لا احد يتيقن ممن سيتم اقتضاؤه . . . ودعك من الآمال ، ثورية كانت ، او انتهازية ، او حتى حالمة ! . ان السعي من اجل عودة مصر الى الجمع العربي يستوجب ترشيد أي اجراء يطرح او يوظف في هذا السبيل ، ويستلزم تدقيق معايرته ، ويحتم التنبيه الى امكانات القتل الكامنة في أي من حدّيه . وهكذا فان التركيز على عودة مصر الى

الصف العربي قد يرتب انقلاباً جذرياً في النظر الى ، وفي تقويم ، الممارسات العربية التي تستهدف وقف التقارب المصري ـ الاسرائيلي ـ الأمريكي ـ حتى تعود الى العمل بالايجاب بدلاً من إغراقها في العمل بالسلب .

إن تدهور الرابطة العضوية بين مصر والوطن العربي ينتسب الى الماضي (حتى ولو كان قريباً ومردوداً الى ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧٧) ، ويتخبط في الحاضر ، بينما عودة مصر للقيام بدورها التاريخي ، ببعديه الوطني والقومي ، في إطار التوجه العربي تنتسب الى المستقبل . . . ومن واجب كافة الأطراف العربية داخل مصر وخارجها ان تتيقن ان مجمل الخسارة العربية يزداد طردياً كلما بعد ذلك المستقبل ، أي كلما تأخرت العودة المصرية الى الصف العربي .

ثانيا : أبعاد العودة

العودة الى العروبة التي أعنيها هي عودة فعالية لا عودة انتماء . فانتماء مصر العربي ثابت بأدلة الانثروبولوجيا ، وبتراكمات التاريخ ، وبوضعيات الجغرافية ، وبمعطيات الحضارة السائدة في المنطقة ، وبالحاحات تحدي الوجود الذي يعيشه العرب جميعهم بغير استثناء ، وبغض النظر عن تفاوت الاحساس به ، وتباين الادراك للتبعات المترتبة عليه ، لدى كل فرقة منهم . إن إدراك الانسان المصري ـ مهما كانت بساطته وفطريته ـ لعروبته واحساسه بها ، عميقان للغاية ، وهو الأمر الذي يلمحه العابر ، ويرصده المقيم ، في أسماء الناس ، وتسميات الشوارع ، ومنطوق الألسنة ، وعشق القدوة والمثل في شخوص ، حقيقية او اسطورية ، لا تنتسب الى مصر بالجغرافية ، وتمتد في عمق التاريخ العربي الى سيف بن ذي يزن في اليمن ، وعنترة بن شداد في الجزيرة ، وأبي زيد الهلالي والزناتي خليفة في المغرب . ولكن تيقن الانتماء (ولا أقول الاحساس به) شيء ، والعمل على اساس منه شيء آخر . وهي مشكلة كما تبدو على المستوى القومي قد تتجسد ايضا على المستوى الوطني في حالات كثيرة . ذلك لأن الفعالية تتطلب الى جانب اليقين الشعبي ظروفاً مواتية ، ومناخاً مناسباً ، وطليعة تاريخية تتقدم الحركة الشعبية ، وتقودها ، وترشدها ، وتستمد منها قدراتها التاريخية . وهكذا فإن السكوت العربي او الارتباك القومي الذي قد يسجله بعضهم الآن في مصر ، ليس نكوصاً عن العروبة ولكنه في حقيقته افتقاد للظرف المواتي وللمناخ المناسب وللطليعة التاريخية .

والعودة الى العروبة لا يمكن ان تتحقق عن طريق فعل ، او مجموعة أفعال عربية واحدية الاتجاه ، تستهدف التأثير على المواطن المصري ، وبالتالي الموقف المصري ، بقصد استعادة الفعالية المصرية في المجال العربي ، واعادة توظيفها لخدمة المواقف والتوجهات القومية . بل ان الأفعال والفعاليات العربية يجب ان تتعدد ، مقداراً واتجاهاً ، لتغطي كافة المواطن والمؤسسات والواجهات العربية التي تبدأ منها ، وتنفّذ من خلالها ، وتعلن باسمها

كافة الممارسات العربية والانجازات القومية التي يؤكد اصحابها انها مكرسة من اجل القضايا العربية وفي سبيل التوحد العربي . إن إعادة بناء الصورة العربية ، في القول والفعل والانجاز ، مسألة اساسية ، بل انها مطلب أوَّلي لاقناع المواطن المصري بجدوى العمل العربي وجديته . ذلك لأن اهتراء الصورة العربية الجماعية يقدم التغطية الدعائية للاعلام غير الرشيد الذي يقع المواطن المصري في مجال تأثيره المباشر . وغيبة الرشاد ، وربما الرشد ايضا ، التي يتصف بها هذا الاعلام ـ وهذا اغلب ظني ـ لا تنشأ عن قناعات فكرية ، حتى ولو كانت متدنية ، بقدر ما تنشأ عن الاحساس بالوقوع في مأزق . ويتجسد هذا المأزق في بعدين ، أولهما : إضطرار هذا الاعلام الى الدفاع عن ممارسات وتوجهات لا يمكن الدفاع عنها حتى ولو تبريراً ، وثانيهما : عمل هذا الاعلام في مواجهة مجموعة من الحقائق السياسية التي تنشأ عن ظاهرة العروبة ، فكرة ومؤسسات ودولاً وشعوباً وتبادل علاقات . ولما كانت هذه الحقائق السياسية تعز على الانكار ، لأنها بالحقائق الكونية أشبه ، فان امكانية تجاوزها ، وإمكان تبادل القصف الاعلامي من فوق رؤوسها ليس بالأمر الهين . ولست أقول ان هذا التجاوز يحتاج الى جهد خارق ، بل اقول انه يحتاج الى مجهود اخرق فقط ! . وفي ظروف هذا المأزق ـ المستنقع قد يصير كل شيء مبرراً ، ويصبح التوظيف الاعلامي للصورة العربية التي تبدو في بعض الاحيان متشاظية (من الشظايا) غطاء شبه منطقي « للبروبا غندا » القذرة . فاذا اضفنا الى ذلك غيبة القدرة لدى المواطن العادي على تحليل ما يلقى اليه ، اما بسبب العجز الثقافي وإما بسبب استنزاف قدراته على صليب حاجات المعاش اليومي ، لأدركنا كم هو ضروري ان يواكب التوجه القومي نحو الشعب المصري ، توجه آخر ، بل توجهات اخرى ، لترشيد كافة الأفعال العربية ، ولاعادة تكوين الصورة العربية الجماعية ، حتى يمكن وقف التأثيرات السلبية التي يفرزها الاعلام المغرض ، والتي تؤدي الى تفكيك الأربطة المصرية ـ العربية ، والى تأخير اعادة توظيف الفعاليات المصرية في إطار التوجهات والتحركات العربية القومية .

والعودة الى العروبة وان كانت تخص مصر « الشعبية » بصفة اساسية ، الا انها لا تستبعد مصر « الرسمية » . وترتيب اولويات الاختصاص هذا لا تنشأ عن مواقف مؤقتة يتخذها العرب ضد الحكومة المصرية ، ولكن ينشأ عن ان مصر « الشعب » هي الوجود المستمر ، بينما مصر « الحكومة » ، مهما كان تقويم الآخرين لها ، مجرد وجود عارض . ومن هنا فإن التعامل العربي مع الشعب المصري يجب ان ينطلق من نبع المطلق ، بينما هذا التعامل مع الحكومات المصرية قد تحكمه النسبية ، في النظر والعمل . وهذه النسبية في التعامل مع نظم الحكم في مصر تضبطها ، اقتراباً او ابتعاداً ، التوجهات الحكومية المصرية في كل او بعض ما يخص الوجود العربي .

إن تخلف نظام حكم مصري ، او تقاعسه ، عن العمل على الساحة العربية لا يقلل من اهمية مصر كقوة كامنة تبقى مدرجة ضمن الرصيد الاحتياطي الاستراتيجي للطاقات العربية ، غير ان تقدم نظام الحكم هذا ليتحمل مسؤولياته الجزئية في اطار العمل الجماعي

العـربي يحول هـذه القوة الكـامنـة الى قـوة فـاعلة . ومن هنـا فـان العمـل عـلى المستـويـين « الشعبي » و « الحكـومي » ، حتى وان قام عـلى أسس تفضيلية ، من اجـل عـودة مصـر الى العروبة يصبح ضرورة لا مهرب منها . لقـد آن الأوان انتصارح ، حتى ولـو غُصَّت حلوق أقوام فغضبوا واستعدوْا غضب آخرين كثيرين ، إن العمل على النطاق الشعبي ، حتى بفرض نجاحه ، لا يؤدي الى اكثر من المحافـظة على ارصـدة قوة عـربية متبـطلة ، مثلما يؤدي قصر العمل على المستوى الحكومي وحـده الى خلق زعامـات موهـومة العـروبة ، مغـامرة في بعض الأحيان ، وورقية في اكثر الأحيان .

إن السعي المتبصر الى مزاوجة العمل على المستويين الشعبي والحكومي يستـوجب اقامـة مراجعة متقنة لأساليب الاقتـراب العربي ـ العـربي . لقد درج عـرب كثيرون عـلى ان يتعاملوا بأسوأ ما فيهم مع اسوأ من فيهم ، والمطلوب الآن ان ينضـج فعل هؤلاء فيتعـاملون بأحسن ما فيهم مع اسوأ من فيهم . إن اسلوب الاقتراب هذا قد ينجح في استغلال او تـوظيف اي عناصر ايجابية ، مهما كانت ندرتها ومهما كان ضعفها ، لخدمة العمل العـربي الجماعي وإقـالته من العثـرات التي قد يـوقعه فيهـا حمق البعض ممن يتصدرون مـواكب الفعل العـربي ، او مـا يتوهمون انه فعل عربي .

إن تزكية نهج كهـذا في الاقتراب العـربي ـ العربي لا يعني السكـوت على تجـاوزات اي نظام عربي ، كما لا يعني القبول بالتورط في حماقاتـه ، كما انـه لا يعني اطلاق الضـوء الأخضر تصريحاً لـه بالتمـادي فيما هـو مندفـع فيه من غي . ولكن هـذا النهج يعني اضـافة مجهـودات استعـادة النظام الشـارد الى الجماعـة العربيـة الى اجتهادات المقـاومة التي تستهـدف كفـه عن الاندفاع في تجاوزاته غير المقدرة على اساس الحساب العربي .

أبعد من هذا فان اي تعاقدات قانونية تقوم بين الـدول لا تظل عـالقة في الفـراغ ، بل إنها لا بد مؤدية الى تغييرات في الواقع ، سوف ينشأ عنها تداعيات وتعقيدات كثيرة جديدة ، قد تمس جملة الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والفكرية . ويفرض ان النظام الـذي تورط في ابرام هذه التعاقـدات قد زال ـ او ازيـل ـ وحل محله نـظام جديـد ، فإن ذلـك لن يؤدي تلقائيا الى إعادة الأمور الى نصـابها ، ذلـك لأن هاتيـك التداعيـات والتعقيدات لا بـد آخذة بخناق النظام الجديد ، الى حد انه قد يكون في الالغاء الآلي لمثل هذه التعاقدات مخـاطر اضافية يصعب احتمالها ، او يستحيل القبول بها .

إن تيقن اهمية المطلب السـابق ، والسعي الى استيعابـه ، والقدرة عـلى تقبله ، وإمكان تـأسيس وانتهاج خـطة عمل متـوافقة معـه ، كلها امـور من الصعوبـة بمكان . وتـرجع هـذه الصعـوبـة اسـاسـاً الى ان تحقيق ذلـك المـطلب يستـدعي جمعـاً شـاقـاً ـ وعسى ان لا يكـون مستحيلاً ـ بين النقائص ويتطلب إقامة علاقات عمل بين المتضادات ، ويحتم إعادة بناء قانون جديد للمواءمة بين الممكن الذي تدنى الى مستوى التفريط الممتهن لدى البعض وبين المأمـول الذي ينطلق عالياً متفائلاً بغير حدود لدى البعض الآخر . ومن امثلة هذه المتقابـلات المتضادة

التي قـد تحكم امكانيـة اللقاء العـربي ـ العربي مستقبـلاً : **الاقتـراب عـلى طـريق الـرفض ، والمصـالحة من مـوقع الادانـة ، والقبول الـذهني ببعض تداعيـات الأمر الـواقـع من منـطلق الاصرار المبدئي والمسبق على تغييرها** . ولست احسب تحقيق هذا ممكنا دون تغيير جوهري ، وربمـا قسري ، في كـل من العقلية والمنهجيـة العـربيتـين . واني لأزعم انـه ، بـالاضـافـة الى ضرورته ، اكثر جدوى من المراهنة على تغييرات ، طبيعيـة او منشطة ، في اشكـال الحكم في هذا الركن او ذاك من الوطن العربي . ذلك لأن انتظار مثل هذا التغيير ، او الترتيب له ، قد يستغرق وقتاً ليس بالقصير ، وهو الأمر الذي يمكّن العدو من إحكام قبضته على بعض المواقع العربية ، خاصة انه من شقوق وتصدعات القطيعة العـربية يصبـح تسلل العدو اكـثر يسراً ، وفي بعض الاحيان اكثر اغراء ، وربما أشد اغواء . هذا اضافـة الى ان أي نظام حكم ، حتى ولو صدقت نياته ، لن يكـون قادراً عـلى إتيان ضـربة معجـزة تهدم اي اطـار قانـوني ، وتغير الواقع المرتبط به ، لمجرد وصولـه الى سدة الحكم ، ولا لمجـرد وجود تـوافق مبدئي بينـه وبين نظم حكم اخرى مساندة او محرضة .

وينتهي بنـا التحليل السـابق لـظروف وشـروط وأبعـاد ظـاهـرة « العـودة المصـريـة الى العروبة » الى ان هذه العودة تتطلب عملاً عربياً مشتركاً ، واعياً ومكثفاً ، على **محاور ثلاثة ، لها الأولوية** .

وقبل ان احاول تناول كل واحدة من هذه القضايا السـالفة الـذكر بشيء من التفصيـل يحسن ان أثبت عدة أمور تتعلق بالمنهجية التي أتبعهـا ، وبالافكـار التي اطرحهـا في إطار هـذا التنـاول . **اول هذه الأمـور** أنني لا أدعي صحـة لكـل او حتى بعض مـا اعـرضـه هنـا من تصورات ، فأنا لا اقدم غـير إجتهادات قـدتخطيء وقـد تصيب . **وثانيهـا** انني لا ازعم انني اقدم افكارا مكتملة استقرت عليها قناعاتي بقـدر ما احـاول التفكير بصـوت عال ، وأمـلي ان يشاركني مفكرون عرب آخرون علانية التفكير وصراحته . **وثالثها** انني امارس محاولتي تلك وانا محاصر بحساسيات مصرية من خلف ، وبحساسيات عربية من امام ، واخشى مـا أخشاه ان تحتـرق سفائني قبـل ان يبـدأ النقـاش الـذي أبغيـه ، لـو انني استثـرت الأولى او اغضبت الثانية . **اما رابع هذه الامور** فيرتبط بالصعوبة المتناهية للقضايا المطروحة للنقاش والتي تنشأ عن حدة التناقضات ألتي تتضمنها هذه القضايا، وبالتالي فان اي جهد فردي، مهما كانت درجة إخلاصه، وأيا كانت كفايته، ومهما بلغت عقلانيته، يستحيل ان يصل الى نهايات مقبولة مع مثل هذه القضايا. والفضل الوحيد الممكن تسجيله لمثل هذا الجهد ـ ان نجح ـ انه يضع هذه القضايا الشائكة، بكل تناقضاتها الصارخة، وبكل خباياها الشائكة، على مائدة الحوار العلني.

ثالثا : العلاقات الشعبية المصرية ـ العربية

كان من ابرز الشواهد الايجابية المترتبة على التداعيات التي اعقبت كامب ديفيد وتوابعها

ان العمالة المصرية الموجودة في كافة الاقطار العربية لم تطلها صراعات النظم ولا ردود افعالها الغاضبة او المنتقمة . فرغم كون الخلاف الأخير الأشد قسوة في تاريخ الخلافات العربية ـ العربية . فقد امتنع القطر المصدر (مصر) وكذلك الأقطار المضيفة (بقية الأقطار العربية) عن اللعب بورقة العمالة المصرية الكثيفة المنتشرة في كافة بقاع الوطن العربي . وقد يكون صحيحا ان كثافة العمال والخبراء المصريين في الأقطار العربية اصبحت عالية للغاية مما يمثل صعوبة ، ان لم يكن استحالة ، الاستغناء عنها او توفير البديل لها ، وقد يكون صحيحاً ايضاً ان العلل « الهيكلية » التي يعانيها الاقتصاد المصري تجعل من اللعب الحكومي المصري بهذه الورقة شيئاً هو بالانتحار اشبه ، إلا ان هذه التفسيرات او التبريرات الاقتصادية للعقلانية العربية في هذا الخصوص تبدو غير كافية . فالخبرة التاريخية ، القريبة والبعيدة ، تكشف ان الاعتبارات الاقتصادية تأتي عادة في مؤخرة العوامل التي تبنى عليها الزعامات العربية (وما اكثرها عددا وما أشدها حساسية) مواقفها وخياراتها الآنية ، بينما تأتي الاعتبارات السياسية ، الملطخة بالاحساس الذاتي والمختلطة بالرؤ ى الفردية ، في المقدمة . ولعله لم يغب من الأذهان بعد ذلك التلاعب بالعمالة المصرية الذي جرى بين مصر وبين بعض جاراتها العربيات في منتصف السبعينات ، والذي تدنى الى حد تجميع العمال المصريين ودفعهم الى عبور الحدود في جماعات مطرودة او مهانة !! . واذا اضفنا الى ذلك ان الثراء النفطي السهل ، والمتحقق في بقاع عربية كثيرة ، يقتل الاحساس الواعي بالخسارة المادية وبالهدر الاقتصادي ايا كانت صوره ، فاننا قد ننتهي الى اقتناع مؤداه ان الادراك القومي ، شعوريا كان ام غير شعوري ، قد بلغ غايته عندما ووجهت الأمة العربية بأعتى الموجات التي دفعها التحالف الامبريالي ـ الصهيوني الى الشاطىء العربي ، مما أثار فعالية المكون الحضاري في البناء القومي العربي ، فكان هذا الفصل الواعي بين التصرفات الحكومية وبين الحقوق الشعبية القومية للمواطن العربي . أي ان الاحساس الجماعي بالخطر قد نشط عقلانية التحدي لدى الأمة العربية ، بينما ساعدت الظروف والضغوط الاقتصادية على ترشيد ردود الأفعال القومية لوقف ذلك الاختراق الرهيب للصف العربي الذي نشأ عن الاقتراب الحكومي المصري من امريكا الامبريالية واسرائيل الصهيونية .

إن هذا التصرف العقلاني تجاه الخبرة والعمالة المصرية في الوطن العربي قد أرسى قاعدة جديدة للتعامل الشعبي العربي ـ العربي ، كما انه ترك قنوات التدفق والاتصال والاختلاط المصري ـ العربي مفتوحة ، وكلها امور ايجابية لازمة لتعميق الانتماءات العربية في مصر من جهة ، ثم لمقاومة الدعاية الصهيونية (او المتصهينة) التي لا بد من انها ستتخذ من انهيار العلاقات الشعبية المصرية ـ العربية حصان طروادة ثانيا يتسلل في جوفه التآمر الصهيوني الى الميادين الشعبية بعدما تسلل في إطار الاتفاقيات الحكومية الى الدواوين الرسمية . بل إن هذه الدعاية المضللة قد تتخذ من العمالة المصرية العائدة من الوطن العربي الى احتمالات التبطل « السافر او المقنع » في مصر ، أداة لدعم وتنشيط عمليات تطبيع العلاقات ، المتوقفة تماماً على المستوى الشعبي والمتعثرة على المستوى الحكومي ، عن طريق الأغواء بفرص عمل لدى

العدو ، او الاغراء بممارسة الاتجار ، الشرعي او غير الشرعي ، مع المغامرين والأفاقين في دولة العدو وعبر الحدود المصرية معه .

غير ان استقرار العلاقات الشعبية المصرية ـ العربية على المستوى الجماهيري (مستوى عامة الناس) قد يهدده الخطر اذا لم يتواصل توثيق هذه العلاقات على مستوى الطلائع الشعبية (الخاصة المثقفة المرتبطة بقضايا الوطن والمواطن) ، وهو الامر الذي تعرض لانكماش واضح وانحسار كبير خلال السنوات الثلاث الأخيرة . إن اهمية التوجه الى النخبة المثقفة تصدر عن اعتبارات رئيسية ثلاثة **أولها** ان الحركة الجماهيرية تنتقل من العفوية والتلقائية الى الانتماء المرشد والفعالية المبصرة بفعل طلائع الشعب المثقفة . **وثانيها** ان ارتباط النخبة المثقفة بالمبدأ العربي يجمع صفتي الاستمرار والاستقرار ، وهو بالتالي لا يتأرجح صعودا وهبوطاً ، او قوة وضعفاً ، مع الرابطة الوظيفية او الحرفية او المهنية التي قد تنشأ بين المواطن العادي وبين مصدر رزقه الذي قد ينفتح عن سعة او عن ضيق في أي موطن عربي . ويترتب على هذا ان تكون فاعلية المثقفين (القوميين) هي مصدر التأجج الدائم للشعلة العربية القومية في اعماق الجماهير من شعب مصر . **اما ثالث هذه الاعتبارات** فينشأ عن الاصرار المستبسل (بل والمتهور) الذي تمارسه اجهزة العدو الصهيوني التي وجدت فرصة العمل في أرض مصر الطاهرة لاختراق صفوف المثقفين المصريين بقصد احتواء البعض منهم ، وتطويع البعض الآخر ، خدمة لأهداف العدو في استكمال سيطرته على العقلية المصرية والانحراف بها بعيداً عن التوجهات العربية القومية ، وخروجاً بالتطبيع من المخازن الحكومية الخانقة المعتمة الى الشوارع الشعبية الرحبة المنطلقة .

ان التوجه العربي الى النخبة المثقفة في مصر يجب ان يتم في إطار مجموعة من الضوابط العقلانية التي تأخذ في الاعتبار الظروف التي تحيط بهذه النخبة في الوطن الأم . إن محاولة التعامل مع المثقفين المصريين دونما تقدير واقعي لهذه الظروف يمثل إجهاضاً مسبقاً لكافة المساعي المبذولة لتمتين ارتباطاتهم العربية . **وتأتي في مقدمة هذه الضوابط** ضرورة تجنب **الصخب** السياسي عند التعامل مع هؤلاء المثقفين . لقد آن الأوان لأن يتيقن العرب جميعاً انه ليس شرطاً ان يتبنى موقفك من يتحدث لغتك ، فلكل لغة حديث واسلوب اقتراب من المشكلات يتوافق مع تكوينه الذاتي كما يتوقف على تقديره للظروف المحيطة به والتي يعمل من خلالها . ان الوصول الى تحقيق بعض الادانات الفردية للتوجهات الحكومية قد لا يزن شيئا اذا ما قورن بتوسعة سبل الاتصال وتهيئة فرص الحوار بين المثقفين العرب ، ناهيك عن كون التوجه الاول قد لا يتجاوز حدود التأثير في اللافتات المعلنة، بينما التوجه الثاني يعمل بغير شك في أعماق الأعماق حفاظاً على جوهر الارتباطات العربية والانتماءات القومية . **اما الضابط الثاني** فيتمثل في ضرورة إرساء انماط تعامل جديد مع الأفراد (مثقفين او مهنيين او حزبيين او أساتذة جامعات او شخصيات عامة) تتجاوز الاصطدام بصفاتهم الوظيفية او

اوضاعهم التنظيمية داخل المؤسسات الرسمية او شبه الرسمية (كالنقابات مثلاً) . ويتأتى ذلك بفتح الأبواب عن سعة لهؤلاء في كافة المؤتمرات واللقاءات الفكرية والمهنية والفنية التي تنظم على اتساع الوطن العربي ، بل ومساعدتهم على الالتحاق بهذه المؤتمرات والمشاركة في تلك اللقاءات ، مع تجنيبهم المشقات التي تنشأ عن تغييب الأهداف الثقافية او المهنية لمثل هذه المنتديات الجماعية لحساب التصورات السياسية البحتة . **اما الضابط الثالث** للعلاقات الشعبية بين النخب المثقفة المصرية والعربية فيتعلق بضرورة ترشيد وحسن استخدام سلاح المقاطعة الثقافية العربية ضد مصر . إن الحرص المتناهي في استخدام هذا السلاح يجب ان يكون رائد الجميع . ان القضية الأساسية هنا يجب الا تتبلور حول القلة من المفكرين الذين قد يخطئون ويجب عقابهم ، ولكنها يجب ان ترقى لتأخذ في الحسبان ضرورة سريان تيار الثقافة العربية بين مصر والأقطار العربية جميعها . ذلك لأن انقطاع هذا التيار او توقفه يأتي في مقدمة المستهدفات الصهيونية ـ الامبريالية التي ينبني عليها امكان تحقيق القطيعة الأبدية بين مصر وبين بقية الكيان العربي .

رابعا : اعادة تكوين الصورة العربية

امكانات ثلاثة ايجابية تولدت عن المخاض الأليم الذي عاشته الأمة العربية وسط ما تمناه البعض حطاما قومياً عقب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ . وقد تم إرساء هذه الامكانات الثلاثة في قمة بغداد عام ١٩٧٨ . وجرى تطويرها في مؤتمر القمة العربية في تونس (١٩٧٩) . وهذه الامكانات تتحدد حصرا في الآتي :

١ ـ إمكان تجميع موقف عربي صامد في وجه الغزوة الصهيونية ـ الامبريالية رغم التداعي الموقوت لبعض حصون المواجهة . بل حتى لو كان هذا الحصن اكبر قلاع المقاومة والصمود على الاطلاق .

٢ ـ إمكان ، بل وضرورة ، تصدر منظمة التحرير الفلسطينية (ممثلة لحركة المقاومة وللشعب الفلسطيني داخل وخارج الأرض المحتلة) لحركة النضال العربي ، على اعتبار ان المشكلة الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي ـ الصهيوني ، ومن منطلق ان أمانة الحفاظ على القضية لا يمكن إهدارها . او الالتفاف حولها ، ما دامت قائمة في أيدي الذين لا تتحقق مطالبهم الوطنية الا ببلوغ الصراع منتهاه والوصول الى الحل العادل الشامل الذي يستوعب الحقوق الوطنية الفلسطينية الى جانب التطلعات القومية العربية . ومثلما برزت اهمية المقاومة الفلسطينية (مجسدة في ممثلها الشرعي منظمة التحرير) عقب الانهيار العربي (الجزئي) الأول عام ١٩٦٧ ، تأكدت هذه الأهمية عقب الانهيار العربي الثاني (الذي تمناه البعض شاملاً) عام ١٩٧٨ .

٣ ـ امكانية بلورة استراتيجية قومية يدار على أساسها الصراع العربي ـ الصهيوني ،

وتأخذ في الاعتبار كافة المتطلبات والتداعيات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية في الوطن العربي وعلى جبهات الالتحام الساخن مع فيالق العدو الصهيوني المدعومة بالقوى الاستعمارية والامبريالية الطامعة في الموارد والامكانات الاقتصادية العربية . **وقد أكدت هذه الامكانية حقيقة ان العداء العربي للصهيونية اوسع مساحة وأعمق فعالية من العداء العربي للاستعمار (خاصة الامبريالية)** . وهي الحقيقة التي يجب القبول بها والانطلاق منها وصولاً الى اي توحد موقفي عربي ضد العدو المباشر (الصهيوني) بين أنظمة تتفاوت ، تفاوتاً غير هين ، في نظمها وفي توجهاتها الاقتصادية ـ الاجتماعية .

غير ان ثالث مؤتمرات القمة العربية بعد كامب ديفيد (مؤتمر عمان ١٩٨٠) قد رافقته سلبيات كثيرة ، كونت مادة اعلامية غثة ، بالغ في استخدامها الأعداء والموتورون والمنبوذون لتشويه الصورة العربية ، ولإيهام الشعب العربي (خاصة القطاع المصري منه) بعبثية العمل الجماعي العربي وعدم جدواه ، بل وحاولت هذه القوى ان توظف مفهوم المخالفة لمصلحتها فاتخذت من تعثر العمل العربي الموحد في هذا المؤتمر قرينة على صحة توجهاتها الخاطئة . ان الوصول الى درجة الكمال في المواقف العربية الموحدة ليس امراً سهلاً على الاطلاق ، بل هو امر غير ممكن ايضا . ويحول دون بلوغ درجة الكمال تلك ، الفقر النسبي في الثقافة العربية المعاصرة ، والنقص الظاهر في الخبرة المرتبطة بالعمل الجماعي ، وحيوية بعض مخلفات عصر الاستعمار التي تثير صراعات ومواجهات ، وحروباً ، بين جزئيات الوطن العربي المتعددة . غير ان هذه العوامل السلبية جميعها لا تنفي امكانية العمل الجماعي ، ولا تصادر واجب توحيد الجهد لمواجهة العدوان الشامل ، البين الملامح والقسمات والتوجهات ، الذي تشنه الصهيونية (بدعم امبريالي) على الأمة العربية جمعاء ، وعلى الوطن العربي بأكمله . وامكانية الاستمرار في العمل العربي الجماعي وتطويره ، بما يؤدي الى تجويد الصورة العربية المعلنة ، وتمتين العلاقات العربية التحتية التي تحكم الفعل العربي الرشيد ، يمكن ان تتحقق لو التزمت كافة الاطراف المشاركة في تصور وصوغ وتنفيذ الاستراتيجية العربية لمواجهة الغزوة الصهيونية ـ الامبريالية بمجموعة من الضوابط يتعلق **اولها** باقامة التوازن العاقل المتبصر بين ما هو قومي وبين ما هو قطري من الاعتبارات ، بحيث لا تتحول التناقضات الثانوية التي تنشأ بين الكيانات الجزئية العربية (رغم موضوعيتها في بعض الأحيان) الى تناقضات أولية قد تطغى ، بالانفعال والافتعال ، على التناقض الرئيسي الحاكم لحركة الصراع الدائم على أرضنا العربية بين القطب العربي صاحب الحق وبين القطب الصهيوني المعتدي . **اما ثاني هذه الضوابط** فيستوجب تغليب المقتضيات الموضوعية على المشاعر الذاتية ، خاصة فيما يتعلق بتعامل القيادات السياسية العليا مع بعضها البعض . ويندرج ضمن هذا الباب ضرورة التغلب على الاحساس المرضي بالذات الذي يحكم تصرفات بعض الشخصيات القيادية بل وبعض النظم الحاكمة العربية التي تتوهم كونها محور العمل العربي المشترك ، والتي تتخيل انه دونها لا تقوم لمثل هذا العمل قائمة . إن الاحساس بالخطر العام الداهم ، مثله مثل الادراك العقلاني لمتطلبات ذلك الصراع العربي ـ الصهيوني المر ، والمتأجج أبدا ، يجب ان يرقى دوما

بـالتصورات القـومية وبـالفعاليـات العربيـة ، **من اجل تـوظيف الممكن الأقصى وصولاً الى المطلوب الأقرب ، ثم انطلاقاً من هناك بممكن جديد اقصى وصولاً الى مطلب آخر أبعـد .**
إن الدرس الايجابي العظيم الذي تمخض عنه مؤتمر عمان مفاده ان محورية العمـل العربي لا تتبلور حول هذا القائد او ذاك ، ولا تدور في فلك هذا النظام او ذاك ، ولكنها تتمحـور حول ذلك التناقض العدائي القائم بين العروبة من جهة وبـين الصهيونيـة المدعـومة من الاستعمـار والامبريالية من جهة ثانية . بل وأفاد هذا الدرس ايضا ان فعالية العمل العربي تظل ممكنـة ، حتى بعد طرح جـديد وقتي . يضـاف الى الطرح الاكبـر والأخطر الـذي عقب كامب ديفيـد وتداعياتها المباشرة . ثم انه افاد اخيرا ان التحاور والتشاور والتفاهم داخل قـاعات المؤتمـرات ومن فوق منصات الاجتماعات ، وحتى في كواليسها ، إنما هي كلها امور اجدى وأنفـع ، بل وأكرم ، من التنادي او التشاتم او التهجم بالميكرفونات من وراء الحجرات !.

خامسا : عن التعامل الحكومي المصري ـ العربي

في العلوم الـطبيعية والهنـدسية تتـدرج الأسئلة في الصعوبـة انتقـالاً من « كيف ؟ » الى « لمـاذا ؟ » اي ان توصيف الـظواهـر وتشخيصهـا بـل حتى تشكيلهـا يكـون عـادة أهـون من تفسيرها . ولكن يبدو ان الترتيب ينعكس مع القضايا السياسية حتى تسبق « لماذا ؟ » السؤال الأكثر صعوبة « كيف ؟ » .

وفيما يتعلق بضرورات وإمكانات عودة التعامل الحكومي المصري ـ العربي بعد القطيعـة المرة التي تولدت عن اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ومـا سمي معاهـدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية في آذار / مارس ١٩٧٩ ، فقد قدمنا في القسم ، من هـذه الدراسة ، المعنون « أبعـاد العودة » الحيثيات والأسباب التي تستوجب اعادة وصل الخيوط الرسميـة المصريـة ـ العربيـة ، وبذلك نكون قد استوفينا الاجابة عن السؤال الأول : لماذا هذه العودة ضروريـة وواجبة ؟ . اما حين الانتقال الى السؤال الثاني : كيف تتم هـذه العودة ؟ ، فـانني اشعر بـالقصور ، بـل على الدقة اشعر بالعجز المهين ! . ذلك انه فيما بين التبسيطين المدمرين ، **أعني مخاصمة مصر او اتبـاع خطاهـا** ، تتداخـل الألـوان ، وتتعقـد الخيـوط ، وتتـوه الـطرق ، ويضـل العقـل السبيل .

وإني وان كنت عاجزاً عن تأطير كيفية العـودة الرسميـة لمصر الى عـالمها العـربي ، بل وعاجز ايضا عن تسمية او حصر الشروط والضوابط التي يجب ان تحكم هذه العودة الضرورية والحتمية في آن واحد ، إلا انني لدي قناعة تامة ان الواجب يقضي الا اخـلي الساحـة قبل ان اضع « **همّي الوطني** » على طاولة « **التفاهم القومي** » امام الأخوة والمفكرين العرب على امل الوصول الى ارضية وسط مشترك ، إن جـاز ان يكون لمثـل هذا الأمـر وسط ، قد يفتـح بابـاً للقاء رسمي مصري ـ عربي ان لم يكن حالاً ففي المستقبل غير البعيد .

إن « همّي الـوطني » ، وأحسبه سوف يكون هم المصـريـين جميعـاً ان لم يكن الآن ففي المستقبل القريب ، ينشأ عن الضمانات العسكرية (الاستراتيجيـة) التي عبرت عنهـا معاهـدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية المعقودة في ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ . لقد تحدث كثيرون خارج مصـر (وداخلها ايضـا) عن تلك المعاهـدة وعن اتفاقـي كـامب ديفيـد التي مهـدت لهـا ، وعددوا المثالب الكثيرة في كل هـاتيك الاتفـاقيات . وقـد واجههم الاعلام المصـري الرسمي بتعـديد المـزايا ، وإن كـانت عيونـه مركـزة على الشعب المصـري على أمـل ان تحلو في عينيـه تشوهاتهـا . وقد انشغـل عرب كثيـرون ، يضمهم الفريق الأول ، في تبغيض الاتفـاقين الى الشعب العربي (شاملاً القطاع المصري منه) ، وانهمكوا في مطاردتها ، وآلوا عـلى انفسهـم ان يسقطوا هذه الاتفاقيات . وبينما هم مشغولون في مطاردة النصوص ولعنها ، فقـد كان التنفيـذ المرحلي لبنود معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية يخلق واقعاً عسكرياً وامنياً جديـداً ، يتأكـد يوماً بعد يوم ، في شبه جزيرة سيناء . فعنـدما ينتهي الانسحـاب المرحـلي الثاني من سينـاء في نيسان / ابريل ١٩٨٢ م ، بفرض سير الأمور وفق ما تمناه المفـاوض المصري ، فسـوف تكون المنطقة فيما بين قناة السويس وخليج السويس حتى حدود مصر الدولية منـطقة شبـه خاليـة من القوات ، اللهـم الا قوة عسكرية محدودة في الشريط الملاصق للقناة والخليج ، ثم قوات حدود مسلحة تسليحاً خفيفاً في الشريط الأوسط ، تليها وحدات شرطة في الشريط الثالث الـملاصق لحدود اسرائيل . وهكذا فـان اول وجود عسكـري مصري فعـال سوف يكـون موجـوداً غربي القنـاة وخليج السـويس ، ويصبح هـذا الخط الذي يبعـد بحوالى ٢٠٠ كيلومـتر عن الحـدود الـدولية ، في عمق مصـر ، هو خط الـدفاع الأول عن وطننـا ، كنانـة الله في أرضـه . وقـد تضمنت معـاهدة السـلام المصريـة ـ الاسرائيليـة ان تطلب الأطـراف الموقعـة عليها من الأمم المتحدة تزويدها بقوات ومراقبين للاشراف على تنفيذ الملحق العسكري للمعاهدة ومنـع خرق بنوده وتشغيل نقاط تفتيش ودوريات استطلاع ومراقبة على شريط من الأرض المصريـة عرضـه ٣٣ كلم تقريبا يقع غربي الحدود الدولية مع فلسطين المحتلة . وقد استخدم الاتحاد السـوفياتي حق الفيتو عند عرض امر مراقبي الأمم المتحدة عـلى مجلس الأمن بعد تبـادل وثائق التصـديق على المعاهدة المذكورة . ويترتب عـلى ذلك انـه حتى ذلك الحـاجز الـدولي الواهي الـذي كان يمكن ان يضفي نوعاً من الحماية الأدبية للتراب المصري ، بفرض انها قد تكون صالـحة لحماية الأمن الوطني المصري ولمواجهة استراتيجية عـدوانية وعنصـرية كـالصهيونيـة ، لم يعد ممكنـاً . ومن المرجح ان مسألة تدبير قوة المراقبة الدولية هذه لا تعني اسرائيل ولا تشغل بالها ، بل انها قد ترى مصلحتها في عدم تشكيلها . وذلك لأن اسرائيل ، وذلك نهجها دائما ، لا تبحث عن ضمانات دولية ، ولكنها تنقب دائـما عن ضمانـات عملية تفـرضها عـلى اساس الأمـر الواقـع الـذي تكيفه مـوضوعيـاً لمصلحتها ، ثم تحتمي وراء حصـونه . ولست احسب ممـاحكـاتهـا ، ودعاواها ، وصخبها بشأن ضـرورة تشكيل هـذه القوة المتعـددة الجنسيات ، غـير استطرادٍ في النهج الابتزازي الـذي اختطتـه لنفسها منـذ بدأت المسيـرة المشتركـة بين الحكـومتين المصـرية والاسرائيلية ، وحققت من ورائه الكثير ، حيث تشير الى او تصطنـع أزمة في اتجـاه ما او عـلى موقع ما ، وقصدها ان تحقق كسباً صهيونياً في اتجاه آخر او على موقع مخالف .

يترتب على التحليل المتقدم ان التوازن العسكري (الاستراتيجي) الذي ترتبه معـاهدة الصلح المصرية ـ الاسـرائيلية يضـع شبه جـزيرة سينـاء ، في إطار الـظروف الدوليـة والمحلية القائمة ، رهينة اكيدة في قبضة العسكرية العدوانية الصهيونية ، كما يعـرض عمق مصر ايضـا ان تطوله هذه العدوانيـة . ومن هنا فـان الذين يضعـون التحلل المصري الآلي والصـريح من هذه المعاهدة مقابلاً مباشراً ، يستحق الدفع فوراً ، للتعامل الحكومي المصري ـ العـربي ، إنما يتعجلون وضـع مصر امـام نكسة جـديدة رهيبـة لا تتحملها حـال الجـزر العـامـة التي تسـود الشاطىء العربي ، وعلى وجه التحـديد القـطاع المصري منـه ، خاصـة انه ليس هنـاك « عبد النـاصر » آخـر في مصر (ولا في الـوطن العربي) قـادر على تجـاوز مثل هـذه النكسة وتخـطيها والخروج بمصر ، وبالوطن العربي ايضا ، من إسارها . . . هل أوشكت ان أزعـم ان بقاء هذه المعاهدة ضرورة . . . كلا والف كلا . . . ولكنني اضع امـام نفسي ، وامام الـذين يتداعـون الى إسقاطها ، تحدّي الأمر الواقع ، الذي شغلهم عنه وعن جهامته وقسوته تعقبهـم لـوريقات المعاهدة ونصوصها . كـما اطالبهم ان يقـدموا امن مصـر على نـزعة تصفيـة الحسابـات ، وان يكون حرصهـم عـلى سلامتهـا أسبق وأبصر من دأبهم عـلى اعاقـة فعل هنـا او إدانة انحـراف هناك . . . وأزعم ان الوصول الى صوغ عملية لكيفية عودة التعامل الرسمي المصري ـ العربي قد يكون بداية تحول حقيقي لوقف فعالية هذه المعاهدة بكل ما يراه البعض متـرتباً عليهـا من إفـرازات سلبيـة . . . ثم انني احـذر من ان الشعب المصـري لن يغفـر ، لا للذين صـاغـوا المعاهدة ولا للذين طاردوها بالسلب دون مساعدته على توقيها بالايجاب ، ان هو وجد نفسـه في الوضع الأليم ذاتـه الذي كان فيـه عشية التـاسع من حـزيران / يـونيو ١٩٦٧ ! ، مـع فارق جوهري ، ينشأ عن كون تلك المحنة المقبلة « نكسة ولا ناصر لها » !



الفصل الرابع عشر

احتجاب مصر - وإطلالة على المستقبل (*)

د. انور عبد الملك

« إرفع رأسك يا اخي ! »

(جمال عبد الناصر ، ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢)

«[. . .] إن إله مصر لقوي، وهو من القوة بحيث لا يسمح لهؤلاء البرابرة بالاقتراب من طريقه، أدعوك يا أبي آمون، إني الآن وسط أعداد لا تحصى من البرابرة الذين لا أعرفهم وقد تحالفت جميع البلدان ضدي، وأنا الآن بمفردي ولا احد معي [. . .]. وها أنذا اصلي لك من اعماق أرض البرابرة [. . .].

- [آمون] تقدم، تقدم، إني معك، إني أبوك. ويدي معك، وبسأناصرك وأشد من ازرك بأقوى من مئات الألوف. وإني هنا لرب الانتصار، واني لأعجب بالشجاعة.

- (رمسيس) ها هي شجاعتي تعود الي من جديد. وها هي الفرحة تداخل قلبي. وكل ما اتصدى اليه يكتب له النجاح. وها انا مثل «مُنتو» اطلق السهام عن يميني وآخذ الأسرى عن يساري. واني الآن اواجههم، مثل « بعل » عندما تحين ساعته.

[من صلاة رمسيس الثاني في معركة قادش ١٢٧٠ قبل الميلاد]

- إن ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ يمثل ، اولاً وقبل كل شيء ، « التأسيس الثاني لدولة إسرائيل » ، ونهاية « الرفض العربي » ، على حد تعبير اثنين من كبار المفكرين الصهاينة التقدميين الليبراليين . اذ هو يضفي الشرعية على الدولة العنصرية ، ويكسب قدسية وحرمة

(*) نشر هذا البحث في : المستقبل العربي ، السنة ٣ ، العدد ١٨ (آب / اغسطس ١٩٨٠) ، ص ٦ - ٢٧ . وقد ترجمت المستقبل العربي هذا البحث عن الانكليزية باذن خاص من د . انور عبد الملك ، العنوان في الأصل :

«The Occulation of Egypt : Theses Towards Prospective».

لسيطرتها العسكرية على أرض فلسطين ، وأراضي عدة أقطار عربية - ومعناه إنكار كامل لمجرى التاريخ الحديث والمعاصر للأمة العربية .

ويمثل يوم ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ ، في المقام الثاني ، إنشاء حلف عسكري جديد تحت السيطرة الرسمية للامبريالية الامريكية ، والهيمنة الفعالة لقيادة الامبريالية الصهيونية العنصرية - في وقت يتداعى فيه الحلف المركزي (سنتو) تحت ضربات الثورة الوطنية الايرانية ، وحلف جنوبي شرقي آسيا الذي تفكك إثر انتصار الاشتراكية في الصين وفيتنام - ولا يعكس هذا اليوم واقعاً للسلام لدى الأمة العربية بحال من الأحوال .

اذ ان الفلسطينيين أصبحوا الآن ، اكثر من اي وقت مضى ، محرومين من وطنهم ، واصبحت سورية والأردن محرومتين من أجزاء كبيرة من أراضيهما الوطنية ، وباتت الأمة العربية ممزقة جغرافياً ، وصارت جامعة دولها دون فعالية ، واصبح قلبها عند سيناء والحدود الشمالية الشرقية لمصر مفككاً ومفتوحاً على مصراعيه امام الغزوات عبر الطريق التاريخي . وعلى الصعيد الأوسع ، تقف جبهة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ، وجبهة القارات الثلاث ، ومجموعة دول عدم الانحياز ، في موقف يتميز ، بالعنف الشديد ، واصبحت الأراضي الافريقية اشبه بفريسة مقدمة الى حلبة الصراعات المتزايدة بين الدولتين الأعظم ، مع استمرار بقاء آسيا التي يمثل سكانها ٥٧ في المائة من الجنس البشري ، بعيدة عن دائرة الصراع . إنها عملية تؤدي الى تمزيق أوصال الدائرة العربية الوطنية المباشرة ، وتهدد الدائرتين المحيطتين بها - افريقية والاسلام ، فقد تنشىء في الوقت نفسه عداء مع مجموعة البلدان الاوروبية الاشتراكية المتحالفة مع القوة العظمى الثانية في العالم والاشتراكية : الاتحاد السوفياتي .

وما من احد يختار زمانه عبر التاريخ .

وزماننا ، أي المرحلة الحالية من زمان جيلنا عبر التاريخ [1] ، هو - بلا شك - زمان احتجاب مصر .

---

(١) حول « الجيل الذي على موعد مع التاريخ ، » انظر :
Anouar Abdel - Malek, *Egypte: Société militaire* (Paris : Edition du Seuil, 1962).

ومن الافضل مراجعة الطبعة الثانية الموثوقة : انور عبد الملك ، المجتمع المصري والجيش، ط ٢ ، ترجمة محمود حداد وميخائيل خوري (بيروت، دار الطليعة، [١٩٧٤]). وعلى المدى الاطول:

Anouar Abdel - Malek, *Idéologie et renaissance nationale :L'Egypte moderne* (Paris : Editions Anthropos, 1969).

افضل تاريخ موثوق لحروب مصر هو ذلك الذي جرى بحثه ونشره من قبل : حسن البدري ، الحرب في ارض السلام : الجولة العربية الاسرائيلية الاولى ، ١٩٤٧ - ١٩٤٩ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٦) ؛ وحسين البدري ، طه المجذوب وضياء الدين زهدي ، الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة ، اكتوبر ١٩٧٣ ، ط ٤ ، معدلة ومزيدة (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥) .

اولا : الديالكتيك الاجتماعي : الدائرة الخارجية

لقد فقدت الجيوبوليتيك مكانتها لدى الغرب خلال فترة ١٩٢٩ - ١٩٤٥ ، كما فقدت مكانتها ايضا لدى جيلين من المفكرين ومقرري السياسة العرب - باستثناء جمال عبد الناصر وجمال حمدان [٢] . ومع ذلك ، فإن الجغرافية السياسية هي وحدها التي تقدم مفتاح الاجابة عن السؤال لماذا حدث ؟ ولماذا هنا ؟ ولماذا الآن ؟

يسود احدث موجات التفكير العربي نوع من النزعة الايديولوجية Ideologism . فهناك تساؤلات مثل : ما هي علاقة فييتنام بنضالنا من اجل التحرير الوطني ، وهل يمكننا السير في هذا الطريق على نحو ما ؟ وهناك تساؤلات اخرى من بينها ادراج أبعاد مثل « الجيفارية » ، فضلاً عن الأوهام المستمرة للدولية الذاتية Subjective internationalism ، لا تزال تحدث مفعولها بشيء من القوة لدى بعض القطاعات التقدمية الراديكالية من مثقفينا [٣] . وذلك لأن اعطاء الاولوية للتأثير السياسي والمحوري للجيوبوليتيك ، كما يحددها « عمق مجالنا التاريخي » ، معناه التخلي عن الذاتية ، اي عن إعطاء الأولوية للمعالجة الايديولوجية لمشكلة القوة . ومن ثم لا يبقى مجال كبير امام المفكرين - حسب هذا الرأي - ناسين ان الطريق العظيم الذي اختطه افلاطون وابن خلدون وماوتسي تونغ وآخرون ، يمثل الربط بين الثقافة والقوة ، بين الفكر والفعل ، بين عالم الأفكار والطريق الصعب للسياسة الواقعية .

لقد اجتمعت النزعة الايديولوجية من جميع الأشكال في عصرنا الحديث على تزييف وتشويه وضع مشكلتنا القومية National Problem . فحتى « يالطا » وما بعدها ، ومنذ الجزء الأخير من القرن التاسع ، كان ينظر دائما الى وضع مشكلة العرب في التاريخ في ضوء الديالكتيك بين مختلف الحضارات في الشرق والغرب . وقد كان ذلك هو معنى الحملة الحضارية المضادة للصليبيين - لعشرة قرون - ولمملكة القدس التي أنشئت في قلب المشرق العربي لمنع أي امكانية لتوحيد أراضيه حول مصر في عهد صلاح الدين . وقد كان ذلك ولا يزال هو معنى الاستعمار والامبريالية التقليدية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ،

---

(٢) خاصة العمل الرائع لـ : جمال حمدان ، شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان (القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٦٠) ؛ جمال حمدان ، ٦ اكتوبر في الاستراتيجية العالمية (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٤) ؛

Anouar Abdel - Malek, «Geopolitics and National Movements: Essay on the Dialectics of Imperialism,» *Antipode*, vol. 9, no. 1, pp. 23-36, and Anouar Abdel Malek, «The Civilizational Significance of the Arab National Liberation War,» in: Nasser Aruri, *Middle East Crucible: Studies on the Arab - Israeli War of October 1973* (Wilmette, Ill.: Medina University Press, 1975), pp. 347-365.

(٣) في اعمال المرحوم ياسين الحافظ ، وبخاصة التحليل الواعي لاحمد بهاء الدين في افتتاحيته في المستقبل عام ١٩٧٩ .

والامبرياليـة الامريكيـة المهيمنة في عصـرنا . وهـذا ، قبل كـل شيء ، هو معنى الامبـرياليـة الصهيونية ، العنصـرية والتـوسعية والعسكـرية في منـطقتنا ، وفي أيـامنا هـذه . ويمكن القول بالطبع إن « الامبريالية » باعتبارها مقولة نظرية ، ترتبط بالتجارب الحياتية لمجتمعات دول مثل فييتنـام وموزامبيق وشيـلي والبرازيـل بطريقـة مماثلة . وهي تـرتبط دون شـك ، وفي كثـير من النواحي ، ولكن في إطار نظري بحت . والمهم هو قراءة تاريخ تحول العالم منذ نـزوع الغرب الى السيطرة في القرن الخامس عشر الى أيامنا هذه ، بالأبعاد العامـة والواسعة لهذا التحـول . ومن ثم يصبـح من الأيسـر ، دون شـك ، فهم وادراك دلالـة المنـطقـة الحضـاريـة العـربيـة ـ الاسلامية في ديالكتيك الحضارات ، باعتبارها عملية ديالكتيكية مستمرة ذات أبعـاد تاريخيـة وشاملة ، وقد تكون صاحبة التأثير التشكيلي الأقوى في تركيب ميزان القوى في المدى الطويـل لعصرنا الحديث .

إن وضع المشكلة ، المشكلة العربية في عصرنا ، ينظر اليـه بالتـالي مثلما نظر اليـه محمد عـلي في اوائل القـرن التـاسـع عشـر ، أي كيف يمكن إنهاء الانحـطاط ؟ وكيف يمكن تحقيق النهضة ؟ وهذه التحديات كانت أجاباته عنها بوضـوح عبر تـوحيد اراضي العـرب والاسلام حول دولة واحدة حديثة وقوية ، وتقدميـة ، اي حول مصـر تحت حكمه ، ومن ثم الامسـاك بمفاتيح الشرعية التاريخية ، (ثم الشرعية التـاريخية الاسـلامية) . وبهـذه الطريقـة وحدهـا ، يمكن للمنطقة القومية ـ الحضارية العربية ـ الاسلامية ان تحقق النهضة ، وان تواجـه هجمات الغرب وتخترق مجال تأثيره الناجم عن الجهود المشتركة للثورة الصناعية والثورات الديمقراطية ـ البورجوازية ، والتحالف الوثيق بين الدول الأوروبية الحديثة . وقد دخلت دول اوروبا جميعـا دون استثناء في تحالف استراتيجي بعد سقوط نابليون لمواجهة التحديات التي تمثلها مصر في عهد محمد علي ، وذلك لمحاصرة هذا المركز الناشىء من مراكز القوة العالمية . وكانت معاهدة لندن في عام ١٨٤٠ ، وتدمير الأسطول المصري ، في نـافارين ، والانـذار الموجـه الى الجيوش المصرية في قونية ونصيبين على أبواب اسطنبول ـ هي الخطوات المباشـرة التي أدت الى انكسار مصر في حـوالى عام ١٨٤٠ ، ومن ثم امكـانية التهـام الاراضي العربيـة والاسلاميـة بسهولة ، وهي الأراضي التي كانت مرتبطة في ذلك الوقت في اطار واهٍ بالامبراطورية العثمانية المتحللة .

وعليه فان « بداية المراحل المعاصرة للتاريخ الدولي » كانت ضـد القوة الصـاعدة لـلأمة العربية ، قبـل ستين سنـة من التدخـل الجماعي للدول الأوروبيـة ضد ثـورة « البوكسـر » في الصين عام ١٩٠٠ .

وبعـد مرور حـوالى قرن او اكـثر بقليل ، حـطمت مصر من جـديد أغـلال التبعيـة : واصبحت الثورة الوطنية بقيادة جمال عبد الناصر من ٢٣ تموز / يوليـو ١٩٥٢ الى ٢٨ ايلول / سبتمبر ١٩٧٠ مركز اقتلاع جذور الامبريـالية في مصـر وفي معظم الأقـطار العربيـة ، وبدايـة الوحدة العربية الأولى ، واعادة توجيه الحركة الوطنية العربيـة نحو الاشتـراكية ، ضمن إطـار

مشـروع ناصـر الدولي الكبـير ، أي اعادة تـوجيه المسـار الدولي لمصـر وللأمـة العـربيـة نحـو الشرق ، والدوائر الثلاث للهوية (العربية والافريقية والاسلامية) وحركة التضـامن الافريقي الآسيوي التي أرسيت أسسها في باندونغ مع شو إن لاي ونهرو وسوكارنو عام ١٩٥٤ ، وحركة القارات الثلاث . وقد حدثت هـذه الانتفاضـة الهائلة لمصـر في الأيام الخـطرة للحرب الباردة ، وكان مقدراً لها ان تستمر حتى بدايـة المرحلة الثـانية ـ مـرحلة « التعايش السلمي » ـ من العلاقات الدولية بين الدولتين الأعظم فيها بعد « يالطا » . وكان هذا يعني ، بـالضرورة ، انه من غير المتوقع ان يلقي ذلك قدراً كبيـراً من التعاطف من جـانب الأوساط الـدولية ، بـل على العكس قوبل بهجوم عدواني ممتد : وكان لحرب ١٩٤٨ و ١٩٥٦ وخاصة حرب ١٩٦٧ ، ان تلعب ذات الدور الذي لعبته العمليات العسكـرية والسيـاسية ضـد محمد عـلي بين عـامي ١٨٣٢ و ١٨٤٠ . ولـولا اعادة تنشيط الامكـانات الـديناميكيـة القوميـة National العربيـة ، وخصوصا الثورة الجزائرية مقـرونة بـالتطورات التي حـدثت في اعقاب حـرب اليمن ، وبروز المقاومة الفلسطينية ، لكان قد تم حصار مصر الناصرية والقضاء عليهـا في الأيام الحـالكة من حزيـران / يـونيـو ١٩٦٧ ـ عنـدمـا هب الشعب المصـري كله « كبيت من لحم » (يـوسف إدريس) لابقاء « الريِّس » .

هذه هي الظروف السيكولوجية التي أدت بقطاعات كبيرة من المثقفين والرأي العام على السواء الى قبول فهم مشكلة الحركة الـوطنية العـربية عـلى نحو بـاطل . وبـدلاً من إدراك ان عصرنا هو عصر المرحلة المعاصـرة من المواجهـة الحضاريـة بين الشـرق والغرب ـ والتي تتخـذ الآن شكـل الأمة العـربية والـدولة الصهيـونية ـ اتجهت المعـالجة نحـو الوضـع الايديـولـوجي للمشكلة : بـدءاً من تسمية الصـراع العربي ـ الصهيـوني بانـه « مشكلة الشـرق الأوسط » او « صراع الشرق الأوسط » ، الى التركيز المحوري الاسطوري لهذا الصراع الاقليمي حول عامـل واحد يسمى « الثورة » الفلسطينية ـ ثـورة وليست حركـة تحريـر وطني او مقاومـة ـ مثلما كانت الحال في الجزائر وفييتنام على سبيل المثال . وابتداء من ذلك فتح الباب على مصـراعيه لمهـاجمة سلبية التجربة المصرية [٤] ، وتجاهل الطابـع المحوري للحـركة الـوطنية العـربية في عصـرنا حـول مصر ، وفهم الصـراع على انـه مشكلة دبلوماسيـة مقرونـة بالأعمـال العدائيـة ، يمكن معالجتها بالطرق الدبلوماسية الواعدة ، والدولية الذاتية ، والايديولوجية الانفعالية .

وأدى هذا السلوك بقطاع كبير من طبقة السياسيين العرب الى ان يسمحوا لأنفسهم بان يستحوذ عليهم الوضع الايديولوجي للمشكلة .

وهكذا بدأت عمليـة احتجاب مصـر لدى عـدة أوساط من طبقـة السياسيـين والمثقفين

---

(٤) ان متـابعة الصحـافة في المشـرق العربي عـلى اختلاف اتجاهاتهـا ، من عام ١٩٥٢ الى عـام ١٩٧٣ مثلاً ، تكون مفيدة في هذا الشأن ، والجزائـر ، من ناحيـة ، وتونس والكـويت من ناحيـة اخرى ، تـوفر منـاخاً صحياً لتقييم الفترة .

العرب . ومن ثم أمكن تنفيذ هذا الاحتجاب بيننا طبقاً للمقدمات الموضوعية التي تم وضعها . وعندما قال كيسنجر : « نحن نحاول التوصل الى تسوية في الشرق الاوسط على نحو يدعم النظم المعتدلة لا النظم الراديكالية » ، فسر ذلك ، من خلال النهج الايديولوجي ، على انه دعوة للمحللين العرب الى حساب مدى « إعتدال » او « راديكالية » النظم العربية - كانت فترة ازدهار لنظرية المعرفة (ما معنى مفهوم « التقدمية » ؟ ما هي « الأمة » . . . الخ) ، - وللتحليل الوظيفي الكمي (يجمع بين المعالجات الأساسية للناتج القومي الاجمالي و« اسلوب الانتاج » . . . الخ - كما لو كنا نعيش في ارض بلا صاحب وعلينا ان ننظر الى عمليتنا التاريخية من خلال المنظار المشترك للنزعة الايديولوجية والصهيونية . ومن الممكن ان تستمر المناقشات الايديولوجية ، حسب هذه النظرة ، حول درجة الاعتدال في مقابل الراديكالية في مصر الناصرية ، ويجري حساب دلالتها التاريخية على انها « النسبة المئوية » للمتغيرات التقدمية والمحافظة في التحليل الجاري .

ويتمثل البعد الثاني ، لهذه الدائرة الخارجية للديالكتيك الاجتماعي لأمتنا العربية ، في تركيب النظام العالمي وتطوره المعقد منذ « يالطا » .

وهنا ايضا نجد ان القالب التاريخي لقطاعات كبيرة من القطاعات المحدثة ، وذات الاتجاه الغربي اساسا ، من صفوة المثقفين والسياسيين العرب ، قد تشكل خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، وما بعدها مباشرة ، مع ارتداء الاتحاد السوفياتي صورة الدولة الكبرى المناهضة للفاشية والعنصر الأكثر تقدمية من عناصر التحالف ضد الهتلرية الألمانية وشركائها . وقد عزز هذا الموقف الموضوعي الاعتقاد القائل بان الأستراتيجية اللينينية - اي التحالف العالمي بين حركات الطبقة العاملة في الغرب وحركات التحرير الوطني في الشرق - ما زالت نافذة المفعول بالكامل .

وقليلون هم الذين لاحظوا ، واهتموا بتقويم حقيقة ان تقسيم فلسطين قد تم تدبيره من خلال اقتراح مشترك تقدم به الاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ . وتفننت قطاعات كبيرة من اليسار التقدمي في الوطن العربي (أغلبية من الأحزاب الشيوعية مفضية الى انقسام الحركة الشيوعية في مصر) في تقديم مبرراتها في ضوء « الحقائق الموضوعية للنضال الدولي » لابتكار شروط مسبقة من اجل « الاعتراف بكيانات وطنية ثنائية » . . . الخ . . . وأدرك قليلون ، في ذلك الوقت ، ان هذه المواءمة المبسطة بين الحركات السياسية التقدمية الوطنية العربية المسؤولة ، وبين السياسة الرسمية للاتحاد السوفياتي ، قد انطوت على فقدان قوة الدفع للشيوعية كقوة اساسية في حركة التحرير الوطني العربية وعمليات الوحدة الوطنية ، من ناحية ، وعلى العمليات المعترف بها الآن ، من ناحية اخرى ، حيث اصبح عدد من كبار اعضاء اليسار العربي في مصر ، بعد عام ١٩٦٧ بصفة خاصة ، المفاوضين مع الدولة الصهيونية من خلال وسطاء معروفين في

غرب اوروبا [٥] . وقليلون هم الذين قبلوا اعادة تقويم تحليلاتهم للسياسات العالمية عند هذا المنعطف .

الا ان الموجات الصاعدة للصراعات والحروب ، مقرونة بالثورات الوطنية والاجتماعية ، بدأت تجتاح المناطق الاسلامية العربية وفي غربي آسيا ، بدءاً من عام ١٩٤٦ . وما بعده ، فشهدنا فترة مملوءة بالانجازات غير المتوقعة ، ثم فقدان قوة الدفع ، وبعد ذلك نهضة قوية ، وظهور الائتلاف الجديد بين الاسلام السياسي والتيارات الراديكالية الوطنية ، الذي اصبح مهد الناصرية في قلب التوجهات العربية المعاصرة .٠

وكان النظام العالمي الذي أدى الى ذروة الهيمنة الغربية على العالم في « يالطا » عام ١٩٤٥ يدخل بسرعة مرحلة اعادة تقويم حرجة . ففي مواجهة القوة العسكرية السوفياتية ، **والسياسة الواقعية** المتقدمة لستالين في تقسيم اوروبا من حيث الأمر الواقع وانشاء منظومة من الدول الاشتراكية حول موسكو ، اختارت الولايات المتحدة اعادة بناء اوروبا الغربية خلال مشروع مارشال ، وتقوية جبهة الدول الرأسمالية الاستعمارية السابقة في غربي اوروبا تحت قيادتها خلال حلف الاطلنطي ، ومنظماته السياسية والعسكرية . وهكذا بدأت المرحلة الأولى بعد « يالطا » ، وهي مرحلة الحرب الباردة من عام ١٩٤٧ الى ايام السويس عام ١٩٥٦ ، وهي فترة شهدت قيام أكبر ثورة في التاريخ في الصين بقيادة ماوتسي تونغ والشيوعية الوطنية ، وشهدت الحرب الصعبة في كوريا ، والحرب الفيتنامية الأولى ، وقيام الثورات الوطنية في مصر وسورية والعراق بالتوازن مع ثورة التحرير الوطني في الجزائر ، ومع ابتعاد كوبا عن الهيمنة الامريكية . وقد فسِّر الانتقال من الحرب الباردة الى التعايش السلمي في الغرب على انه نتيجة الاستراتيجية السياسية التي رسمها خروشوف وبريجنيف ـ للحاق بالسرعة الممكنة ، بالمستوى الامريكي للانتاج والاستهلاك ، مع تعويض النزف الرهيب الناجم عن حرب التحرير الوطنية العظمى . وهذا عامل جوهري دون شك . غير ان هناك عاملاً اكثر اهمية ، كما يعتقد الآن ، هو بزوغ قارتي افريقية وآسيا ـ الشرق ـ نحو المعاصرة

---

(٥) انظر السياقات المتكررة في *Le Nouvel Observateur* والصحافة الصهيونية اليسارية ، التي تأكدت الآن في منشور اخير ، والمقال المسموم لـ:

Joseph Kraft, «A Divided Opposition to Sadat,» *International Herald Tribune*, 11/4/1979.

وثمة دراسة اجتماعية ـ تاريخية جيدة لـ: احمد محمد غنيم واحمد ابوكف ، **اليهود والحركة الصهيونية في مصر ، ١٨٩٧ ـ ١٩٤٧** ، تقديم احمد بهاء الدين (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٦٩) .

في حين يقدم عبد الوهاب المسيري رواية تفصيلية مصرية ـ عربية متطورة للدفعة الحضارية في كتابه الرائع : عبد الوهاب المسيري ، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية : رؤية نقدية** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٥) .

وقد نشير من جهة اخرى الى عرض ثقافي لتاريخ اليسار المصري نختلف معه تماما ، في : رفعت السعيد ، **تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ، ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠** (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧) .

ومن بعدهما امريكا اللاتينية ، اي بروز الشرق الحضاري من جديد ، مزاوجاً بين التحرير الوطني والثورة الاشتراكية ، في كثير من الأنماط نحو النهضة الحضارية . وهذه الدفعة القوية الهائلة ـ حول محوريها الرئيسيين الصين ومصر ـ اخذت تدريجا تلزم كل قطاعي الغرب بالتكيف مع الواقع وتخفيف مستوى المواجهة العسكرية والسياسية ، مخافة ان يؤدي نشر الصراعات والتوترات المتصاعدة على نحو غير متوقع او موضوعي ـ بسبب نهوض الشرق على وجه التحديد ـ الى مواجهة بين الدولتين الأعظم .

وهكذا نعتقد ان التعايش السلمي باعتباره خطوة نحو الرشد السياسي ، يدين الى تأثير حركات التحرير الوطني ـ والى نهوض الشرق ـ اكثر مما يدين الى مجرد تحليل سياسي لتجنب المواجهة النووية ، واعادة تكييف المواقف المتعارضة للدولتين الأعظم في اطار الردع النووي .

غير ان المحللين بدأوا تدريجا يدركون ان التحدي الكبير لنظم الهيمنة الغربية الثنائية القطب بعد « يالطا » إنما يأتي من الصين . وقد أدى قرار الاتحاد السوفياتي ، باخضاع ماوتسي تونغ والقيادة الصينية وارغام الصين على اتباع الطريق السوفياتي للتنمية ، الى سلسلة من السياسات التي قدر لها ان تحطم الحلقات الاخيرة من التقليد ، والارتباط الموضوعي : وهذا هو معنى « القفزة الكبرى الى الأمام » وفترة « المائة زهرة » والمرحلة الاولى من « الثورة الثقافية » وهذا هو معنى « التحديثات الأربعة » التي نادى بها شو إن لاي ، لأن جعل الصين دولة اشتراكية قوية حديثة في نهاية القرن الحالي لا يمكن ان يعني الا تغيير كل نسق القوة العالمي بنيوياً ، ولأول مرة منذ القرن الخامس عشر بمساعدة ديناميكية من اليابان ـ الدولة الثانية في النظام الرأسمالي من حيث التقدم الصناعي والتكنولوجي ، وهي خطوة تتمثل في معاهدة السلام والصداقة الموقعة بين الصين واليابان في آب / اغسطس ١٩٧٨ والتي تمثل فتحاً لعصر جديد .

وقبل ذلك ، اقتربت القوة المتزايدة لزخم حركة الوحدة الوطنية العربية ، بشكل خطير ، من تحقيق حلم صلاح الدين ومحمد علي وجمال عبد الناصر ، ولم يكن ذلك خلال الفترة القصيرة من حياة الجمهورية العربية المتحدة فقط ، ولكن ربما اكثر من ذلك عقب الأيام الرهيبة من حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ . وذلك لأن الرئيس عبد الناصر كان قد بدأ يعيد صوغ سياساته الوحدوية العربية بشكل كونفدرالي وشعبي وواقعي ، وعلى نحو يجعلها اكثر قبولاً لدى مجموعات واسعة من المصالح والاتجاهات والقوى السياسية في الوطن العربي عامة . ونحن نعلم الآن القصة الحقيقية للعلاقات بين الاتحاد السوفياتي وكل من جمال عبد الناصر وحركات الوحدة العربية في ذلك الوقت ، من خلال وثائق مدعومة بالأدلة ، من فترة تجربة الوحدة العربية الأولى حتى الأيام الحرجة في حرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ . وتدل تلك الوثائق بشكل قاطع على ان السياسة الرسمية للاتحاد السوفياتي لا يمكنها ان توطن نفسها باي طريقة ملموسة على قبول قيام دولة عربية حديثة وموحدة وقوية ومتقدمة بزعامة مصر ، في منطقة يعتبرها الاتحاد السوفياتي حساسة لأمنه القومي . فقيام دولة عربية موحدة

وحديثة وقوية وتقدمية حول عاصمتها القاهرة ، يمكن ان تسيطر على الولاءات العاطفية والسياسية لمجموع المنطقة الأفريقية الآسيوية : اذ ان المنطقة الاسلامية الممتدة من المغرب حتى الفليبين ، تقع على حدود الاتحاد السوفياتي والهند والصين ـ فضلاً عن حقيقة ان المنطقة الغنية بالنفط على نحو فريد في السعودية وايران يمكن ان تمزق التوازن الواهي للانفراج الدولي الثنائي القطب من خلال هذه القوة العظمى الصاعدة (٦) . ومن ثم بذلت الجهود كلها لتطويق هذه العملية ، وان كان ذلك بأسلوب يختلف تماماً عن الامبريالية الامريكية . اذ هي عملية تطويق وليست عملية تدمير . والتطويق معناه التحييد والحد من فعالية هذه العملية وامكاناتها الهائلة ، مع البقاء دائما في تحالف مع القطاعات الراديكالية العربية ، دون إعطائها ، في اي وقت وتحت أي ذريعة ، الوسائل الكفيلة ، باتخاذ عمل رئيسي لتغيير ميزان القوى في هذه المنطقة . وكان معنى التطويق ايضا التصرف في كل مكان حول هذه المنطقة الرئيسية على نحو يتيح تحييد منطقة النفط العربية ـ الايرانية بعد جمال عبد الناصر مثلما حدث في افغانستان واثيوبيا وانغولا وموزامبيق والعمليات الجارية في روديسيا والقطاعات الاخرى من افريقية . وهي حملة عالمية استراتيجية متقدمة ومعدة باتقان ، وتساعد موضوعياً ، القضايا التقدمية في كثير من الحالات ، وتخلق في أغلب الأحيان توترات رهيبة بين البلدان الشقيقة لدرجة الحاق الضرر الشديد بالمصالح الوطنية لبعض هذه الدول (اريتريا ، الصومال في أوغادين) إنها عملية ذات أبعاد عالمية ، تواصلت واصبحت ممكنة عن طريق السيطرة على المحيطات خلال الاسطول السوفياتي الجبار ، بقيادة وهندسة الأميرال جورشكوف ، وبمساعدة كافة القيادات السوفياتية وإلهامها من ستالين الى خروشوف (٧) .

---

(٦) القصة الكاملة تروى الآن من جديد وتدعمها وثائق مفضلة ومحققة بدقة في : قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري (بيروت : دار ابن خلدون : ١٩٧٢) ، وفي مذكرات سكرتير الرئيس عبد الناصر عبد المجيد فريد في: الدستور، ١٩٧٨ـ ١٩٧٩ .

Muhammed H. Heikal, *The Sphinx and the Commissar : The Rise and Fall of Soviet Influence in the Middle East* (London : Collins, 1978).

وفي : سعد الدين الشاذلي ، « أين أخطأت موسكو واين أصابت ، » الفصل ٥ ، القسم ٤ ، «الحلقة الرابعة عشرة من مذكرات العريف الشاذلي،» الوطن العربي ، ٦/٤/١٩٧٩ ، ص ٤٦ ـ ٤٩ .

(٧) انظر العمل المهم لـ :

Sergei Georgievich Gorshkov, ed., *Atlas of the Oceans* (Oxford : Pergamon Press, 1976).

والذي لا يقل اهمية عن أعمال كلاوزفيتز . وتفيد الحقائق المستمدة من التاريخ القريب ان : « اضافة (حاملة الطائرات) «منسك» والسفن المرافقة لها يزيد من قوة البحرية السوفياتية في منطقة المحيط الهندي مؤقتاً على الأقل ، الى نحو ٢٤ سفينة ، ولدى البحرية الامريكية التي احتفظت بقوة بحرية في منطقة المحيط الهندي ـ بحر العرب منذ تشرين الثاني / نوفمبر ، نحو ١١ سفينة الآن هناك . وتكمن قوة (حاملة الطائرات الامريكية) « كونستلشن » من المقاتلات في طائراتها التي يبلغ عددها قرابة ٨٠ من المقاتلات من طراز ف ـ ١٤ والقاذفات من طراز ايه ـ ٧ وايه ـ ٦ . وكل من الحاملة « مينسك » و « كييف » مزودة بأسلحة متعددة الاستعمالات بدرجة =

وبالنسبة للأمة العربية ، فإن مثل هذا الموقف ينذر بالخطر ، خاصة بعد وصول دعاة الحرب الباردة الجديدة والأجهزة الصهيونية ـ الى السلطة عقب ووترغيت (الرئاسة الامريكية حول اللجنة الثلاثية ، وبريجنسكي) . هذا التطور كان معناه ان ايام الانفراج الدولي تتلاشى تدريجياً . حتى مع توقيع اتفاقية سالت ـ ٢ كأمر حتمي لأسباب استراتيجية . وقد ظهرت سريعاً مرحلة جديدة من المواجهات السياسية في الوقت الحالي . وقد يكون ذلك مرحلة جديدة في فترة ما بعد « يالطا » ؟ لقد اصبح الموقف بالغ الخطورة بالنسبة للحركة الوطنية العربية في كل مكان . وسرعان ما بات من الصعب تحمله بسبب انفجار الثورة الايرانية وما احدثته من آثار ، وانهيار النموذج الهش المصطنع للنظم الحديثة الموالية للغرب ، ووصول الاسلام السياسي [٨] الى السلطة في الدولة النفطية الثانية في العالم (بعيدا عن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة) ، والتي حدث ان كانت احدى اقدم ثلاث أمم في التاريخ الى جانب مصر والصين . لقد اصبحت الظروف مناسبة لتحقيق الوضع المثالي الذي من خلاله يمكن للدولة الصهيونية العنصرية الامبريالية ان تضرب وان تؤكد سيطرتها على المنطقة العربية . فمن ناحية ، هناك الهجوم المضاد الامريكي والغربي العالمي الاستراتيجي الحضاري ضد نهوض منطقة النفط العربية ـ الاسلامية بعد حرب أكتوبر . ومن ناحية اخرى ، هناك القرار السوفياتي بكسب الوقت ، وتجنب المواجهة في هذا التحدي القاسي ، مع انتهاج سياسة متقدمة للحصار والاحتواء ، تعطي الاتحاد السوفياتي ميزة استراتيجية في المدى الطويل ، وتحدث في هذه الاثناء مجموعة من المشاكل ذات أبعاد غير منضبطة .

ومن الواضح ان العالم يتحرك الآن ، ومفتاح الحرب والسلام لا يكمن ـ كما قد يستفاد من النهج الايديولوجي ـ في الاشتباكات المسلحة في جنوب شرقي آسيا ، او تدخل كوبا في افريقية ، او اكتشاف النفط في المكسيك او في اي مكان آخر . بل يكمن ، وسيظل يكمن فترة تاريخية طويلة ، حيث يكمن دائما في اللحظات التي يصل فيها الديالكتيك بين الحضارات

= اكبر من تلك الموجودة على متن الحاملات الامريكية ، بما في ذلك الصواريخ البعيدة المدى المضادة للسفن . كما ان الحاملات السوفياتية هي ايضا بمثابة السفن الأم للطائرات النفاثة من طراز « ياك » التي ترتفع وتهبط عمودياً » .

International Herald Tribune, 13 /4/1979.

(٨) لقد عملنا على تحديد هذه الفكرة ، في :

Anouar Abdel - Malek, «Introduction à la pensée arabe contemporaine,» in: Anouar Abdel - Malek, *Anthologie de la littérature arabe contemporaine*, préf. Jacque Berque (Paris: Editions du Seuil, [1964])

(الكتاب المطبوع لرسالة الدكتوراه التي قدمناها عام ١٩٦٤ في علم الاجتماع)؛ مروراً بـ:

Anouar Abdel-Malek, *La Pensée politique arabe contemporaine* (Paris: Editions du Seuil, 1970); Anouar Abdel-Malek, «Islam et marxisme,», «I Problemi di Ulisse?» *L'Islam*, vol. 14 (July 1977) pp. 114-122; Anouar Abdel-Malek, «Political Islam - Positions,» In: Socialism in the World, Third Round Table Conference, Cavtat, 1978 (Unpublished).

وانور عبد الملك ، «المد الاسلامي هو الرد العربي » ، النهار العربي والدولي ، ١٩٧٢/٢/١٥ ، ص ٥ ـ ٦ .

الى مستوى المواجهة : في المنطقة العربية ـ الاسلامية ، حلقة الربط بين الشرق والغرب ، نقطة التحول بين القارات الثلاث ـ اوروبا ، وآسيا وأفريقية ، موضع القرارات بين الدول الكبرى والمذاهب العالمية في التاريخ .

إن العرض السابق ، والسريع جدا للعناصر التحليلية ، يمكن ان يساعد في الاجابة عن الأسئلة التي تدور حول التساؤل الرئيسي : لماذا حدث ؟ لماذا حدث يوم ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ ؟ لماذا قبلت مصر عزل نفسها ، فترة من الوقت ، عن الأمة العربية التي تشكل اطارها الأوسع [٩] ؟ . لماذا أمكن حدوث احتجاب مصر التي ابتعدت عن مركز القرار في قلب الأمة العربية ؟

هذا عرض عام جداً للدائرة الخارجية . ومع ذلك لا يشكل بحال من الأحوال الاجابة عن السؤال ، او تفسيراً مناسباً للتراجيديا التاريخية التي تشهدها حالياً .

ثانيا : الديالكتيك الاجتماعي :
الدائرة الداخلية: العودة الى ابن خلدون

المستوى الثاني ـ لسؤالنا ـ لماذا أمكن حدوث هذا الاحتجاب ؟ ـ يؤدي الى العوامل التالية ، التي ترتبط ارتباطاً عضوياً بالعوامل المبينة في القسم الأول :

ـ إن فهم الانقسام المفروض على الدولة والمجتمع في مصر بعد عام ١٩٧٠ يعتبر امراً محورياً في تحليلنا . وتبين الدراسة المقارنة المتبعة لمختلف قوالب الانتاج وسلطة الدولة في المجتمع المصري ، منذ بدايته حتى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ، ان هناك استمراراً ملحوظاً في خصوصية العلاقة بين الدولة والمجتمع . فقد تولدت في مصر ـ وهي اكثر المجتمعات القائمة على الري تماسكاً ـ أقدم دولة مركزية في تاريخ البشرية وذات تاريخ متصل استمر نحو سبعين قرناً ، فضلاً عن القرون السابقة . وكان من شأن الوحدة المركبة التحكم في المياه والتحكم في السلطة من خلال الجيش الوطني ، والتحكم في الكيان الايديولوجي ـ اللاهوتي ، ان بات للقطر المصري وزنه الفريد في عمليات المجتمع ، مما جعل الدارسين المصريين يتساءلون باستمرار عما اذا كان تاريخهم يعتبر نقمة او نعمة .

---

(٩) من الاهمية بمكان في هذا الشأن تعريفا « للأمة ذات المستويين التوأم » :

Anouar Abdel-Malek, « Introduction à la pensée arabe contemporaine,» in : *La Pensée politique arabe contemporaine,* pp. 23-25;

انور عبد الملك، دراسات في الثقافة الوطنية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٧)، وأنور عبد الملك، **الفكر العربي في معركة النهضة**، ترجمة واعداد بدر الدين عرودكي (بيروت: دار الآداب، [١٩٧٤]).

وعلى طول التاريخ اقامت الدولة ، على رأس المجتمع المصري ، سلطتها على فائض القيمة ، وكان مستمداً من السيطرة على مياه النيل واستخدامها في الري والصرف ، وبناء السدود ، وفي توزيع أنصبة الحياة من إنتاج الغذاء ، والتكاثر البشري ، والرفاهية . وهذا التركيب الخاص للأساس المادي الموضوعي لسلطة الدولة المصرية اعطاها طابعاً مستمراً وفريداً باعتبارها دولة قومية ، دولة الأمة ، وان كان ذلك تحت هيمنة الطبقات القيادة ومجموعات السلطة في البلاد ، حول المثلث المكوّن من ملاك الأرض ـ قادة الجيش ـ القادة الدينيين والايديولوجيين . ولا بد من الاعتراف في أغلب الأحيان ، عن خطأ او صواب ، بانه من اجل الحفاظ على مصر كأمة ، عمدت الدولة القومية في مصر الى توحيد المصالح الطبقية المحدودة لقيادتها مع مصالح الوجود القومي عامة : ذلك هو تاريخ الجيش المصري من سوقنن رع الى عبد المنعم رياض وسعد الدين الشاذلي ، وتاريخ الدولة المصرية في مركز دائرة نفوذها ، من رمسيس وتحتمس ، حتى جمال عبد الناصر ، والمهندسون وخبراء الري ، والرياضيون ، والأطباء ذوو التقاليد العريقة ، منذ عهد الاهرامات حتى القصر العيني ، واهمية الزعماء الدينيين وقادة الفكر في الحياة السياسية الوطنية حتى يومنا هذا .

وبقدر ما حافظ هذا الهرم المشيد على تماسكه ، إستناداً الى اقتصاد وطني موحد ، لم يكن من الممكن في الواقع القيام بأي شيء من الداخل .

وبالتالي ، فان الهجمة الحضارية الاستراتيجية الشاملة المضادة للامبريالية والصهيونية ، استهدفت تفكيك هذه الوحدة الراسخة عن طريق هجوم مشترك عبر خطين رئيسيين :

١ ـ اولاً وقبل كل شيء ، استخدمت عائدات النفط ، البترودولارات ، بطريقة مكثفة ، وموضوعية لاقامة قطاع مواز للاقتصاد الوطني المصري التقليدي ، حول قطاعه العام الناصري ، قطاع جديد به كثير من الموارد والوفرة ، (حيث يمكن لسكرتيرة تجيد لغتين ان تحصل على مرتب وزير) ـ وأدى هذا تدريجيا الى إنشاء اقتصاد موازٍ كومبرادوري ، من القاعدة الى القمة ، هرم مقلوب . وقد استخدم الاقتصاد الموازي لاضعاف قاعدة الاقتصاد الوطني ، وافساد كوادره الذين اجتذبتهم الامتيازات الهائلة ، ولاضعاف معنويات البيروقراطية المصرية التي استمرت آلاف السنين ، والتي تهتم اهتماما اصيلاً بالحفاظ على مصر واستقلالها وسيادتها ، كما تشهد بذلك مقاومتها لما يعرف بسياسة الانفتاح ـ وبعبارة موجزة ، كان الهدف إحداث نزف من الداخل ظهرت خطورته عند هذا المنعطف .

٢ ـ واقترن ذلك بافقار مصر ، وخاصة بعد الحروب الاربع والضغوط الهائلة على الاقتصاد الذي لا يستند الى موارد نفطية . (وتلك حقيقة مذهلة ، من وجهة النظر الجيومورفولوجية ، اذ عمد المرء الى التدقيق في دراسة الخريطة النفطية من شرق المغرب الى إيران ، والتي تكشف وجود فراغ لا تفسير له من السلوم حتى السويس) ، في وقت اصبح النفط فيه سلاحاً ، بسبب قرار مصر وسورية ، الدولتين العربيتين المحرومتين من النفط ، خوض الحرب في ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، بعدما كان مجرد سلعة مهمة تكمن في

باطن الأرض تنتظر من يشتريها باسعار تافهة ، حتى الساعة الواحدة والدقيقة ٥٩ من بعد ظهر يوم السبت ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ . . . وقد اقترن النزف الداخلي بالهجرة الجماعية لمئات الألوف من خيرة كوادر المجتمع المصري ـ من تيار المهندسين وعلماء الفيزياء الى خيرة الصناع ـ سعياً وراء موارد كافية للتغلب على التضخم المحيق في وطنهم ، وحتى يستطيعوا بعد سنوات من العمل في الخارج ، تأمين شقة متواضعة لأسرهم وأطفالهم .

وكان الهدف ثابتا وهو عدم السماح على الاطلاق بحرب تشرين الاول / اكتوبر جديدة ، وعدم السماح على الاطلاق باعادة تشكيل الوحدة المقدسة للجبهة الوطنية المتحدة حول الجماهير الشعبية ، والجيش الوطني . ويوماً بعد يوم ، وتشهد بذلك كل القرائن والأدلة ، اصبحت مشاكل الوجود بالنسبة لرجال مصر ونسائها امراً لا يطاق تدريجيا . فقد تكالبت مشاكل النقل والمواصلات والتليفونات والمجاري ، مقترنة في الأغلب مع مصاعب في توفير الغذاء ، بحيث اصبحت الحياة غير محتملة بالنسبة للغالبية الساحقة من المجتمع المصري ، باستثناء المجتمع الكومبرادوري الموازي . ويوماً بعد يوم أدى النزف المزدوج الى اثارة القطاعات العريضة من الشعب ، وبدأت الدعاية الذكية تحدث أثرها عن سوء استخدام اصحاب الملايين العرب لمواردهم النفطية ، وانكار المساعدات الضخمة الموازية والمقدمة الى مصر من جانب اشقائها العرب في الأقطار الغنية بالنفط .

وهكذا وضع الأساس للبدء في سياسات نحو السعي الى ترتيبات منفصلة مع الدولة الصهيونية ، حلم القيادة الكومبرادورية في مصر ، التي أدركت ، أفضل من البورجوازيات الوطنية ، والقوى الشعبية ، الاسلامية والاشتراكية على السواء ، آثار الوفاق . وذلك لأنه اذا كان للاتحاد السوفياتي ان يحصل على تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية المتقدمة من الولايات المتحدة ، فليس بوسعه ان يفعل ذلك الا بالتغلب على اعتراض الجهاز الصهيوني المسيطر في قلب الكونغرس الامريكي . وينتج عن ذلك منطقياً انه ما دام من غير المنتظر حدوث اي تدخل مباشر من الاتحاد السوفياتي في هذه المرحلة من التاريخ ، فان الطريق الوحيد للوصول الى المعجزة الامريكية هو الاذعان للامبريالية الصهيونية ، لا بصفتها عميلة ووسيلة للامبريالية الامريكية ، بل بصفتها القوى المنافسة الصاعدة داخل الجبهة العالمية للامبريالية الغربية ، والتي تنزع نحو تركيز القيادة في يديها ولحسابها . ومن شأن عقد سلام منفصل ان يدخر فترة راحة للجماهير المصرية المتعبة وتهدئتها وحملها على الاعتقاد بانها سوف تحصل سريعاً على « دجاجة لطعام الافطار » ، وهذا السلام المنفصل سيلقى الاستحسان الواسع لدى الرأي العام الغربي ، ويتيح للمجموعات الغنية الانضمام الى الكومبرادورية ، وشركة كاملة في نادي الأغنياء ـ على حساب عزلة مصر داخل قالبها الوطني .

وقد لعبت تجربة اول محاولة لتوفير إطار موحد للأمة العربية ، ولا تزال تلعب ، في العمق ، دوراً قوياً في العمليات وردود الأفعال المستمرة . ولم تكن الدعوة الى الوحدة العربية ، دعوة مصرية بالذات . وما من شك ان حزب الوفد هو الذي دشن جامعة الدول

العربية عام ١٩٤٥ ، انطلاقاً من توجهات القيادة القوية لمجموعة مصر الملتفة حول طلعت حرب ، والموالية للعرب . ولكن الدعوة الى الوحدة العربية ظلت امتيازاً للقيادات الوطنية العربية في المشرق العربي ، وبخاصة حزب البعث في سورية . وكان نهج الرئيس جمال عبد الناصر نحو الوحدة العربية حضارياً واستراتيجياً منذ البداية ، أكثر منه نهجاً مؤسسياً بطريقة مباشرة . وقد حدد الدائرة العربية بانها الدائرة الاولى بين الدوائر الثلاث للهوية المصرية ، ومشروع مصر الوطني ، وذلك في كتابه « فلسفة الثورة » ، وقدم دعماً قوياً ومباشراً للقوى المناهضة للامبريالية والتي كانت تعمل في أجزاء عدة من الوطن العربي ، وخصوصاً في الجزائر واليمن ، مقابل ثمن باهظ في الواقع : فقد كانت حرب السويس في عام ١٩٥٦ انتقاما من سياسة عبد الناصر الجزائرية ، اما القضاء على الاقطاع في اليمن فقد كلف مصر ٢٦ الفا من الشهداء بذلوا ارواحهم في معارك شرسة عند مدخل باب المندب مما كفل بقاء البحر الأحمر مأموناً وودياً ايام حرب تشرين الاول/ اكتوبر . وفي عام ١٩٥٨ ،كانت القيادة القومية العربية تمسك بزمام الموقف في سورية ، وقبل الرئيس عبد الناصر ، بتأييد عارم داخل مصر ، انشاء الجمهورية العربية المتحدة ، التي فقدت مصر فيها إسمها لأول مرة في تاريخها واصبحت تعرف باسم « الاقليم الجنوبي » للجمهورية العربية المتحدة ، ورغم ان المبادرة لم تكن مبادرته ، فما من دولة موحدة ، حسب التقاليد السياسية المصرية ، الخاصة يمكن ان تؤدي وظيفتها باسلوب غير محكم الروابط ، بالأسلوب الاقليمي للنظم الايديولوجية . فقد عمل الجهاز الحكومي الأوتوقراطي المصري في سورية ، مثلما عمل بالضبط في مصر في ذلك الوقت ، وخلق صعاب ومعارضات حتمية من جانب فئات مختلفة . والخاصية الملحوظة لهذه الفترة ، فترة قيام اول دولة عربية موحدة في التاريخ الحديث ، هي ان كل فئات الاتجاهات السياسية العربية تقريبا قد تحالفت ضد الدولة المركزية بزعامة مصر بينما كانت تنشد بقوة القيادة المصرية لأول دولة عربية موحدة .

وأدى انهيار الجمهورية العربية المتحدة بالرئيس جمال عبد الناصر الى إدراك ان نهجه ، الواقعي البراجماتي الأول ، كان أكثر ملاءمة للحقائق السياسية في عصرنا ـ على حد ما جاء في تحليلات الشيوعيين المصريين في ذلك الوقت . وكان النقد الذاتي الذي مارسه عام ١٩٦١ معناه ان مصر قد اختارت شكلاً اكثر دقة للوحدة العربية ـ ربما إتحاداً فيدرالياً يأخذ في اعتباره الخصائص الاقليمية ، وان كان يحتفظ بسيطرة مركزية قوية على الشؤون السياسية الداخلية والخارجية وعلى القوات المسلحة .

وكان من الواضح ، عند هذا المنعطف ، ان تحفظ بعض الاتجاهات السياسية في مصر ، بل ومعارضتها احياناً ، لاشتداد موجة الوحدة العربية سوف تجعلها تقف ضد إشكالية الوحدة العربية في ذاتها . وهي اذ تفعل ذلك فإن ، هذه الجماعات (التي تمثل أقلية) يمكن ان تدافع عن تضحيات مصر ورئيسها ، الزعيم الذي لا ينازع للأمة العربية ، والشخصية العملاقة من شخصيات هذا القرن ، في مواجهة الانقسامات والمؤامرات

والمؤامرات المضادة ، والمناورات الايديولوجية ، والامتيازات الاقليمية الغربية عن مفهوم الدولة العربية الواحدة . وعلى أي حال ، فإن كلًّا من المانيا وايطاليا الحديثة لم تصبح موحدة من خلال سلسلة من الحلول الوسط بين الجماعات الايديولوجية والأقاليم المتناحرة ، وكذلك الحال بالنسبة لفرنسا وانكلترا قبل ذلك بفترة طويلة . اذ ان الوحدة معناها وجود قيادة سياسية موحدة قوية . وقد دعيت مصر لتوفير مثل هذه القيادة . وكان من الصعب للغاية بالنسبة لقطاعات عريضة من سكان مصر ان يقبلوا اشتداد موجات النقد ضد الهيمنة المصرية . وبات التساؤل مطروحا : لماذا ، اذن ، لا يعتد بالواقع ، فنعمل داخل الأراضي المصرية ؟ ان مصر هي موقع التحدي والحسم .

وقد مهدت الجماعات الايديولوجية العربية والقوى الطاردة الاقليمية ، الطريق نحو التباعد الناشيء بين مصر ودائرتها المباشرة المتمثلة في الأمة العربية ، وبأكثر مما تظن . وما من شك في ان حرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ لعبت دوراً قوياً في استعادة روح الوحدة ودفعها الى المقدمة ، خلال الحرب نفسها وعقبها عندما تكاتفت الأقطار العربية الغنية بالنفط لمساندة مصر وسورية ، واستخدمت النفط في ممارسة الضغط ضد الهيمنة الغربية . غير ان الجروح سرعان ما نزفت جميعها من جديد ، ومنذ الساعات الأولى ليوم ٦ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ انهال السباب والانتقادات ضد جند مصر كما لو كانت العملية كلها خطة منظمة . ومرة اخرى لم يكن من شأن قوى الطرد المركزية الا ان تقدم المبرر للاتجاهات الأكثر حذراً ومحافظة في مصر ـ لكي تنحو الى عزلة جديدة .

ولم تكن دلالة هذه العملية غير الايجابية بينة بذاتها للوهلة الأولى . غير ان المراقبين يمكن ان يلاحظوا العملية الموازية التي كانت تعمل بالطريقة نفسها ايام ابن خلدون . ذلك انه خلال القرن الرابع عشر المشؤوم انتقلت السلطة السياسية من أيدي الأسرة العسكرية المتماسكة في مراكش الى ايدي جماعات اكثر انفتاحا وضعفا وهامشية في الجزء الشرقي من المغرب ، في تونس المواجهة لأوروبا . وقد كان ذلك هو الاطار التاريخي الذي اضعف الوحدة القومية ، وأوجد العصبية الشهيرة التي جعلت مجرد وجود قيادة قوية للدولة في ذلك الوقت مسألة متعذرة ، حسب رأي ابن خلدون . ومن ثم قرر الهجرة الى مصر حيث امضى ٢٦ عاماً في تأليف كتابه العظيم في فلسفة التاريخ مما جعله مؤسس علم التاريخ وعلم الاجتماع . وبعد مرور قرون ، وللمرة الثانية ـ بعد محمد علي عام ١٨٤٠ ـ حدث إنكار لسلطة الدولة ودعامتها مصر ، بالنسبة لدورها في تشكل الأمة العربية الموحدة ، من جانب قوى الطرد المركزية الهامشية كما تبدو مثلًا في بعض القيادات البالغة الثراء حول منطقة الخليج . وكيف يمكن تحقيق سلطة الدولة حيث يتوجب ان تتحقق إذا أمكن تجميع وصفّ مثل هذه القوى في كثير من الحالات ، لكي تيسّر إنشاء قطاع مواز كومبرادوري في الاقتصاد والمجتمع المصريين عن طريق مناورات وألاعيب الغرب ؟ ومن غير الممكن تحقيق أي وحدة عربية في هذه المرحلة طالما ينكر على المركز الوحيد المهيأ للتوحيد دوره الموضوعي في تحقيق

شرعيته التاريخية التي تطالب بها الأقطار العربية المحيطة بمصر في المقام الأول . . . كهذا أعد المسرح للانكماش .

وكان العامل المحوري عندئذ هو ان تظهر قيادة مصرية قادرة ومستعدة لتحديد الطرق والوسائل اللازمة لقيام أنماط جديدة من الوحدة العربية ، وتجمع بين القوة المركزية والامكانات المصرية وبين الموارد النفطية المكتشفة حديثاً والديناميكيات الشاملة لحركة التحرير الوطني العربية ، بعد تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ ، والمقاومة الفلسطينية . ولكن ذلك لم يحدث ، بسبب الترتيبات الشاملة للوفاق ، وأيضا بسبب الخصائص الذاتية للقيادة السياسية في مصر بعد عبد الناصر ، والتي وطنت نفسها بالكامل على قبول الأوامر ، بأن تصبح شريكا صغيرا في عالم التبعية المحدثة .

وهكذا عدنا الى ابن خلدون خلال فترة الوفاق والأنماط المتغيرة للقوى العالمية . وهذا موقف محفوف بالمخاطر . ويمثل تحدياً تاريخياً لا يمكن مواجهته الا على مستوى رجال دولة من النمط الذي أعطى العالم محمد علي وجمال عبد الناصر .

من المألوف لدى المثقفين الليبراليين ذوي التوجه الغربي ، انتقاد قيادة عبد الناصر من حيث الأوتوقراطية ، وحقوق الانسان . ومع ذلك فقد اثبت التاريخ وسوف يثبت ، ان ضعف مصر الناصرية كان من طبيعة مناقضة ، على وجه التحديد .

ذلك لأن الثورة المصرية التي اعتمدت الاشتراكية العلمية عام ١٩٦٢ وأنهت عام ١٩٦٤ « حرب الظلام » التي كانت قد فصلت القوى الوطنية الرئيسية عن حلفائها اليساريين ، قد انتهجت سياسة رسمية ذات اتجاه إشتراكي راديكالي ، وذلك خلال المرحلة الأخيرة من فترة قيادة الرئيس عبد الناصر التي استمرت ١٨ عاما ، والتي تعتبر قصيرة للغاية . وأدى انشاء التنظيم السياسي في قلب الاتحاد الاشتراكي العربي الى الجمع بين الضباط الراديكاليين والتقدميين القوميين National progressives والشيوعيين والنقابيين والوطنيين Patriots لأول مرة منذ تنظيم « الوفد » السري في الفترة بين ١٩١٩ و ١٩٢٣ ، انعكاسا لائتلاف احمد عرابي مع الحزب الوطني في ٨١ - ١٨٨٢ . وسرعان ما اقترنت هذه السياسة بتحول جذري في الاصلاح الزراعي بما يعيد صيغته حسب التنظيم الزراعي التعاوني سواء في مجال الملكية او استغلال الأراضي الزراعية المحدودة « جدا » في مصر . وفي ذلك الوقت بالتحديد ، أي عام ١٩٦٦ ، قررت الدولة الصهيونية شن حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ لتدمير الدولة التقدمية الوطنية الناشئة في مصر ، والتي اعتبرتها الصهيونية الدولية خطراً مميتاً يهدد سياستها التوسعية العنصرية في المنطقة العربية .

كان الوقت قصيراً ، قصيراً جداً ، ولم يتسع لاقامة بنية ملائمة ، ناهيك عن نشرها . وحين شن الهجوم المضاد الشامل الاستراتيجي لم تتمكن المؤسسات والتقاليد الناصرية ، في مصر من الصمود في وجه عواصف الزمن - لفترة من الوقت على الأقل - واصبحت مضطرة

للعودة الى النفي الداخلي او للمعارضة العاجزة او حتى قبول الحلول الوسط الحتمية . ومن ثم فإن انجازات عملية إضفاء الطابع الراديكالي على الثورة الوطنية المصرية هي التي سوف تدفع ـ اكثر من أي مجال آخر ـ ثمناً باهظاً للغاية .

وهناك عوامل وقوى مهمة اخرى تعمل داخل الدائرة العربية الداخلية للديالكتيك الاجتماعي ، وهي تحتاج الى تحليل اكثر تفصيلا . مثل السياسات المتجهة للداخل في عدة أقطار عربية ، راديكالية ، ومحافظة على السواء . والمحاولات المتكررة للسخرية من المبادرات المصرية ، ومحاصرة مصر لاختطاف قيادة ليس بوسعهم ادراكها . وقد نضيف ايضا سوء استخدام إمكانات النفط الى حد كبير ولفترة طويلة بين عامي ١٩٥٢ و١٩٧٣ ـ رغم وجود قيادة عربية قوية ، وجاذبة مركزياً في مصر . تلك هي العوامل والقوى المهمة التي أضعفت بشكل حتمي الموقف المؤيد للعرب لدى قطاعات من الرأي العام المصري والقيادة المصرية . إلا ان النقطة الأخيرة تبدو محيرة بصفة خاصة : ذلك ان بنية المشروع الوطني المصري بقيادة عبد الناصر كانت بالتحديد العمل على جذب النفط الواقع في محيط الدائرة للتفاعل الوثيق مع الجهاز القوي للدولة في مركز الدائرة بغية تعزيز النهضة العربية الموحدة . غير ان ذلك قوبل بالرفض مراراً وتكراراً وموجة بعد موجة ، على اعتبار انه هيمنة ومغالاة في المركزية وفرض للأوتوقراطية ،وغير ذلك ، على نحو ما بين محمد حسنين هيكل واحمد بهاء الدين في كتاباتهما في ذلك الوقت [١٠] . واصبح ظاهراً للجميع ان هدف بعض الاوساط هو إعادة انشاء الحلف المقدس ، حلف الدفاع الشرق اوسطي ، وهيمنة الهلال الخصيب في زمن حلف بغداد وتحوله الى الحلف المركزي . وعندما اصبح واضحا ان الوقت وقت محاصرة فعلية ، إشتد الأسى الذي أدى بدوره الى إمكان تحبيذ التراجع داخل الأراضي المصرية .

تلك كانت العوامل التي أدت الى يوم ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ ، والى انهيار الوحدة العربية نتيجة تغييب مصر .

ثالثا : الاستراتيجية الحضارية

يتعين الآن طرح توجهات اساسية نحو مستقبل عربي له مغزاه خلال هذه الفترة من التحولات العالمية .

الفكرة المحورية في هذا المستقبل هي الفكرة القائلة بان التخطيط الاستراتيجي ينبغي

---

(١٠) راجع النصوص الرئيسية من تلك الفترة في :

Abdel - Malek, *La Pensée politique arabe contemporaine.*

ويوجد عرض مستنير في : عدلي حسن سعيد ، **الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه** ([القاهرة] : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧) ، في مواجهة :

Yehoshafat Harkabi, *Arab Strategies and Israel's Response* (New York : Free Press, 1977).

ان يكون ذا طبيعة مختلفة بشكل أساسي عن التخطيط السياسي المألوف القصيرة او المتوسط المدى ، وذا الطبيعة التكتيكية او الاستراتيجية . وما نحن بحاجة اليه هو استحداث رؤية عربية للتاريخ تنبثق من خصائصنا القومية ـ الحضارية المحددة تاريخياً ـ ومن فهم جديد للديناميات الجدلية للتحولات العالمية في عصرنا هذا ، وهو امر يختلف كل الاختلاف عن الشروح التي يقدمها المفكرون الغربيون لمجموعات مختلفة من التحليلات [11] . والهدف من هذه الاستراتيجية الحضارية العربية هو إعطاء الأمة العربية عمقاً امامياً للمجال التاريخي ، ومنظوراً متوسطاً او طويل الأجل ، وادراكاً للمجال الجغرافي ـ السياسي الذي يمكن ان تعمل فيه هذه الاستراتيجية بشكل مثمر ، وفهما للتوقيت الذي يمكن عنده نشر هذه الامكانات اذا فهمت بموضوعية . ونتيجة ذلك ، توفر رؤية للمستقبل حيث تتصدى الأمة العربية لانجاز مهام النهضة غير المستكملة في القرن التاسع عشر ، عن طريق المساهمة في مشروعها الحضاري وتقديمه للعالم ، في زمن الأزمة العميقة للنموذج الحضاري للانتاج والاستهلاك والاخلاق المدمرة للنفس في مجتمعات الغرب الصناعية المتقدمة والقائمة على الاقتناء .

ـ والتحليل المستقبلي للدوائر الخارجية والمعالم الخارجية ، يفرض معالجة مجموعة من التساؤلات المهمة :

أ ـ الاختلاف بين الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢ من ناحية والبطء الراهن للنمو الاقتصادي ، وما يعرف « بالركود » من ناحية اخرى وعلاقته بالتجمعات المجتمعية وهياكل القوة ، المختلفة كل الاختلاف في غرب اوروبا وامريكا الشمالية ، بل في غرب اوروبا عينها ، الموزعة على اكثر من أمة ـ دولة مختلفة .

ب ـ التطور الديالكتيكي للمجتمع السوفياتي والقوة السوفياتية في أواخر هذا القرن ومناحيه المرتقبة المختلفة : التحول البنيوي للديموغرافيا لمصلحة الجمهوريات الآسيوية

---

(١١) انظر :

Edward Mortimer, «Making Zionism Acceptable to the Arabs,» *The Times*, 2/1/1975.

حول اوراق اعتماد م . رودنسون لمنحه جائزة اسحق دويشتر التذكارية لعام ١٩٧٤ . وفي هذه الاثناء وبعدما جرؤت صحيفة *Times* على ادانة لجنة محلفي جائزة نوبل ، « توقفت عن الصدور » بسبب خلاف بين نقابة العمال والمكننة ، وهذه حال فريدة في عالم الصحافة البريطانية دون اي شك بينما كان منافسوها من الصحف (اليسارية ، اليومية والاسبوعية) يقودون حملة « تضليل » لتقديس يوم ٢٦ آذار / مارس ويربطون العرب بجيش التحرير الايرلندي الذي اتهم بقتل نائب محافظ في وايتهول في ٣١ آذار / مارس ١٩٧٩ .

حول الطابع الحقيقي للهجوم « العلمي » السياسي الاشتراكي الجديد ، راجع المجموعة الغنية من الادب النقدي في :

Anouar Abdel - Malek, «L'Orientalisme en crise,» *Diogéne*, no. 44 (1963), pp. 109 - 142,

الى العمل الكبير لـ :

Edward W. Said, *Orientalism* (New York : Pantheon Books, 1978).

الاسلامية في آسيا الوسطى وسيبيريا ؛ وصول الجيل الجديد من الكوادر المدربة تدريباً عالياً الى مواقع السلطة والنفوذ في زمن السياسة السوفياتية العالمية والانفراج الدولي ؛ التفاعل بين التناقض الأساسي (أي بين الميزة الاستراتيجية من ناحية ، والوتيرة الأقل سرعة باستمرار للنمو الاقتصادي بالمقارنة مع الولايات المتحدة من ناحية اخرى) وبين طريقة تحليل وفهم ومعالجة التحديات الأساسية التي يطرحها قيام مركز ثالث للقوة والنفوذ العالميين في الصين ؛ الموقف من الاسلام السياسي في افريقية وآسيا والعلاقات معه ، وما الى ذلك .

ج ـ المجرى المرتقب لبلورة مركز ثالث للقوة والنفوذ العالميين في الصين ، وبصفة اساسية بالتحالف مع اليابان ، في قلب آسيا ، مع عوامل الالتقاء والاختلاف في كوريا وفييتنام والهند وجنوب شرقي آسيا . ومن الأهمية بمكان ، في هذا الميدان ، آفاق إشكالية العلاقات بين النفط العربي ـ الايراني من ناحية ، والحاجات الحيوية لليابان الى هذا النفط ، مع ملاحظة ان اليابان هي العامل الرئيسي لتحديث الصين ، وهذا جانب ما زال قليل الاستخدام في المنطقتين العربية والاسلامية .

د ـ تطور اوروبا ـ بقطاعيها الغربي والشرقي على السواء ـ وبخاصة آفاق اعادة توحيد المانيا التي لا تبدو بعيدة جدا ، في شكل اتحاد كونفدرالي ألماني ، مما يخلق مركزاً هائلاً للقوة الاقتصادية في قلب اوروبا ، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاتحاد السوفياتي ، من خلال سياسة الانفتاح على الشرق . ويتعين دراسة هذه الآفاق المرتقبة لأنها ترتبط بالمجرى المستقبلي الممكن لبريطانيا وفرنسا وألمانيا وايطاليا ومناطق اخرى .

هـ ـ ظهور افريقية جنوب الصحراء ، إما بالاتصال مع النفط والتكنولوجيا والتحالفات السياسية العربية ، او من خلال قيام مواقف من عدم التوازن والعنصرية مع جنوب افريقية ، في تحالف عسكري استراتيجي مع الدولة الصهيونية ـ وهو موقف بالغ الخطورة بالنسبة للسلام العالمي ، ناهيك عن خطورته بالنسبة للأمة العربية والمنطقة الاسلامية .

و ـ الامكانات الصاعدة لامريكا اللاتينية ، وبخاصة البرازيل ، والوفرة النفطية في المكسيك القابلة للتطويق من جانب الولايات المتحدة ، ومن ثم القليلة الاستخدام من الناحية السياسية . ويمثل البعد البرازيلي رابطة مهمة مع القارة الافريقية ، ومن ثم تستطيع البرازيل تقديم إمكانات متقدمة في الميادين الصناعية والعلمية والتكنولوجية والذرية ، مقترنة بعمق جغرافي مما يجعلها منافسا كبيرا على مركز القوة العالمية الرئيسية في السنوات العشر المقبلة ، على المستوى العالمي ـ ومن ثم يصبح لها تأثير مهم جديد على الصراع العربي الصهيوني .

ز ـ مشكلة السيطرة على البحار والمحيطات والاحتياطيات الهائلة من الموارد الغذائية ، واهمية القوة البحرية التي يمكنها ان تفتح او تخنق الطرق البحرية للمواصلات ونقاط الاتصال ونقل النفط ، الخ ، من والى المنطقة الجغرافية السياسية العربية الايرانية الاسلامية المحورية .

ح ـ إن البنود الأخيرة (هـ) ـ (و) ـ (ز) ترتبط ارتباطا مباشرا بأبعاد دور الأمة العربية في قلب الكفاح المناهض للامبريالية في هذا القرن ، من خلال حركات التضامن الافريقي الآسيوي وتضامن القارات الثلاث ، حسب تقاليد باندونغ العظيمة ، التي تتخذ الآن شكل مجموعة دول عدم الانحياز . وهي تقف في كثير من المناطق موقفاً نشطاً مثلما كان الحال أيام الحياد الايجابي لمصر الناصرية .

ـ الأداة الرئيسية لتحقيق استراتيجية حضارية عربية هي **الجبهة الوطنية الموحدة باعتبارها استراتيجية تاريخية** ، والعامل التجميعي الأمثل لتعبئة الامكانات الوطنية في كل دولة داخل الاطار الأوسع للأمة العربية . وننقل عن صيغتنا لهذه الفكرة ، عام ١٩٧٧ ، ما يلي [١٢] :

أ ـ بنية الجبهة المتحدة : البعدان

(١) يبدو ان مشكلة بنية الجبهة المتحدة تختلف إختلافاً كبيراً عن الممارسة السائدة حتى الآن . ويكمن هذا الاختلاف في مجالين : مجال إنشاء بنية الجبهة المتحدة نفسها (Structuration) ؛ مجال قدرة الجبهة المتحدة على الاستمرار والتواصل (Durability) ، وما إذا كانت مشكلة تكتيك سياسي او استراتيجية سياسية ، او مشكلة اوسع .

وسنحاول هنا ان نبدأ بمعالجة **البعد الأول** ، اي بنية الجبهة المتحدة .

وفي رأينا ان التشكيل الداخلي الأمثل لبنية الجبهة المتحدة يتألف من الجمع بين مجموعتين مختلفتين او مستويين مختلفين من العناصر المكونة على النحو المبين أدناه .

(٢) المجموعة الأولى ، أكثر تقليدية ، وهي من العوامل المكونة التي يمكن ان يتشكل منها المستوى الأول للجبهة المتحدة ، وهي المجموعة التي تنشأ في جميع الجبهات السياسية المطروحة بواسطة قوى التحول والاشتراكية ، بل بواسطة جميع القوى السياسية في الواقع . وهي تنطلق من حقيقة ان الهيئة السياسية التي تعبر عن تباين اي تشكيل مجتمعي لأي أمة ، تتألف من مجموعات مختلفة : طبقات اجتماعية ، مجموعات اجتماعية ، مجموعات فرعية وقطاعات ، مجموعات مهنية وسياسية ، الخ . . . وهذا هو مكان الأحزاب السياسية ، والمنظمات النقابية ، والمنظمات المهنية ، والتعاونيات ، ومنظمات التعبئة الشعبية والجماهيرية ، الخ . . . ولا توجد هنا مشكلة تتصل بصيغة خاصة بتحليلنا على مستوى تشكيل البنية نفسها . وسوف تنشأ المشكلة عندما نناقش قدرة الجبهة المتحدة عينها على

---

(١٢) «The United Frout as Historical Strategy - Positions,» *Socialism in the World,* no. 7, pp. 59 - 74.

الاستمرار والتواصل ، وما اذا كانت تكتيكية او سياسية ، او استراتيجية تاريخية - على نحو ما نطرح في هذا المجال .

(٣) والمجموعة الثانية من عوامل تكوين البنية ، والتي يتشكل منها المستوى الثاني من بنية الجبهة المتحدة ، تتسم بأنها أكثر مراوغة واختفاء ، كما لو كانت كامنة في الجزء الخفي من جبل الجليد . وهي مجموعة العوامل التي تكمن خلف السطح السياسي الظاهر مباشرة من العناصر النشطة ، ولكنها ملتصقة بالجذور التاريخية للاستمرارية المجتمعية العاملة في الوحدة (Unit) التي ذكرنا انها المكوّن المهم الوحيد للديالكتيك الاجتماعي بمجرد الدخول الى عصر ايجاد اطار واحد للعالم (Globalization or the world) ، أي الأمم والمناطق الوطنية - الثقافية في العالم . - National cultural areas) ، وقد اوضحنا اعلاه الطريقة التي ترتبط بها عوامل الاستمرار المجتمعي ، في الأمم والمناطق الوطنية - الثقافية ، ارتباطا وثيقا حول مزيج القوة السياسية والثقافة الوطنية باعتباره محور الاستمرار المجتمعي عبر القرون ، من خلال تتابع الأشكال المختلفة للانتاج والنظم الاجتماعية - السياسية والايديولوجية . وانه لمن حقائق الحياة وحقائق السياسة والتاريخ ، أننا نلاحظ في الأمم والمناطق الوطنية - الثقافية المهمة اتجاهات رئيسية للفكر والعمل ، « المجموعات الروحية الكبرى » (Les grandes familles spirituelles) - على حد التعبير الفرنسي الدقيق - التي تمثل الرؤى الأساسية التشكيلية للفكر والحس الوطني ، والمعبر عنها باستمرار في عالم العمل السياسي - والتي فيها قبلت مختلف الجماعات البشرية - اجتماعية وعرقية - التي عملت على قيام امة معينة ، ان تربط مصيرها فيما بينها وان تتكاتف معاً وتعمل على قيام هذه الوحدة المجتمعية البالغة التعقيد والتي اصبحت تعرف باسم الأمة .

ومن ثم فان هذه المجموعة الثانية ، او المستوى الثاني ، لتشكيل بنية الجبهة المتحدة سوف تتكون من التشكيلات الممثلة لهذه الاتجاهات الثقافية الرئيسية للتقاليد القومية - الثقافية . وعلى سبيل المثال ، اذا دققنا النظر في الحركات الاشتراكية في عدد كبير من الدول في الشرق ، امس واليوم على السواء ، سنجد انه من الممكن تقسيمها ، بالتأكيد ، الى قطاعات اكثر محافظة واخرى اكثر راديكالية ، والى قطاعات اكثر ميلاً للحلول الوسط واخرى اكثر نزوعاً نحو الثورة ، ولكن سنجد ايضا ، في أعماق هذه التقسيمات ، تقسيماً رئيسياً بين الجماعات التي تنتمي لمختلف التقاليد القومية - الثقافية : جماعات ترتبط بالقطاعات المحدَّثة ذات النزعة الغربية داخل الاتجاهات الثقافية للحياة الوطنية - الثقافية في بلد من البلدان ، في حين جماعات اخرى ستكون اعمق ارتباطا بالتقاليد الوطنية الأصلية بهذا البلد . ومن ثم يمكن ان يكون لدينا دعاة تحديث في اليسار ، وتقليديون ايضا في اليسار . وسنجد ايضا هذا النمط نفسه من التقسيم بين القوى اليمينية الرجعية . وعلينا ان نسلّم بأنه سوف توجد ، في البلدان ذات التقاليد المسيحية ، جماعات رئيسية بين قوى الاشتراكية التي تستلهم وستظل تستلهم فترة طويلة في الواقع ، الفلسفة المسيحية واللاهوت المسيحي ، والاخلاق الاجتماعية ، على نحو ما يمكن ان تشهده في بلدان مثل ايطاليا واسبانيا وفرنسا

والمانيا وامريكا اللاتينية ، الخ . وفي الوقت نفسه ، نجد الظواهر نفسها في البلدان ذات القالب الحضاري الاسلامي في آسيا وافريقيا . والأمر نفسه ينطبق على البوذية في القارة الآسيوية . وهكذا فان التقليديين والمحدّثين ، من جميع الأديان والعقائد ، لهم كلمتهم في هذا المستوى التشكيلي ، مستوى تشكيل بنية الجبهة المتحدة ، بقدر تأصلهم وتمثلهم للتقاليد الوطنية ـ الثقافية .

ومرة اخرى ، نؤكد ان هذا المستوى الثاني ، او مجموعة العوامل المكونة ، قد طرحت كاعتبار رئيسي في تحليلنا ، حسب الواقع الموضوعي ، للديالكتيك الاجتماعي في عصرنا ـ وليس من خلال تحليل ابستمولوجي (قائم على نظرية المعرفة) : اي من خلال تحليل الممارسات الفعلية للنظم الاجتماعية ـ السياسية ، وليس من خلال تفسير تعاليم القرن التاسع عشر عن الاشتراكية في الغرب .

(٤) ومن المهم في هذا الشأن فهم ان الجمع بين هاتين المجموعتين من العوامل المكونة للبنية ، وهذين المستويين من التركيب البنيوي ، سوف يبين وجود تداخل بالغ التعقيد بين القوى ، وتأثيرات وتفاعلات متبادلة بين مختلف الوحدات لكل عامل من هذين العاملين ولكل مستوى من هذين المستويين . وعلينا ان نفهم كيف نتعايش مع هذا النوع من التفاعل الديالكتيكي . **لأن التناقض الديالكتيكي هو بطبيعته تناقض يخلو من العداوة ولا يؤدي الى الثنائية او الانقسام ولكن الى تكامل ديالكتيكي في الفكر والعمل على السواء .**

وبعرضنا لهذه الشبكة البالغة التعقيد ، من الديالكتيك الاجتماعي في الجبهة المتحدة ، نعترف بأننا نواجه ، فيما يعرف باسم « اليسار » وكذلك فيما يعرف باسم « اليمين » ، قوتين رئيسيتين تعملان على ايجاد الاختلاف الرئيسي والتناقض في كل معسكر من هذين المعسكرين .

(أ) يمكن ، بل وينبغي ، تسمية القوة الأولى بانها قوة المحافظة سواءاً كانت المحافظة تندرج تحت راية التحديث ام مسايرة ما يعرف باسم الثورة العلمية والتكنولوجية ، ام بمعنى الحفاظ على التقاليد القديمة .

(ب) ومن ناحية اخرى ، نجد القوى الراديكالية ، **قوى الاتجاه الراديكالي** ، التي تسعى دائما الى التنقيب عن جذور الديالكتيك الاجتماعي وتوفير سياسات راديكالية قادرة على إعادة تشكيل بنية Restructuring ، الأثر الناجم عن هذه الجذور نفسها في الحياة السياسية .

(٥) اما الجيش فانه يقف كهمزة وصل بين هاتين المجموعتين من العوامل التشكيلية التي بينها التقاء ديالكتيكي ، وذلك في الدول القديمة العهد والدول الجديدة على السواء . وبينما تعكس الأغلبية العريضة من الضباط التوازن بين القوى الاجتماعية ـ السياسية في أي

مجتمع ، وتهتم بصفة رئيسية بالحفاظ على نظام المجتمع واستقلاله في مواجهة الهيمنة الخارجية ، فانه يصبح من الواضح بشكل متزايد ان القوات المسلحة تكتسب تدريجاً دوراً اقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً اكبر ، واستقلالاً ذاتياً سياسياً متزايداً ، الى الدرجة التي تعمل عندها أحياناً باعتبارها « الطبقة السياسية » لأمة بأكملها ، وبخاصة عندما تواجه تهديدات وغزوات اجنبية مباشرة ومتكررة ، مثلما هي الحال في مناطق التوتر الشديد (وبخاصة منطقة غربي آسيا ـ الشرق الأوسط : افريقية ـ جنوب الصحراء ؛ المحيط الهندي) ، وعلى أي حال ، فان مد نطاق الخدمة العسكرية ليشمل السكان كلهم ، بما في ذلك غالبية العمال والفلاحين والموظفين الكتابيين والبورجوازية الصغيرة ، يطرح مشكلة المدى الذي يمكن ان تتطور اليه القوات المسلحة لتصبح جيش الأمة ، رغم ان المجموعات الاجتماعية ـ السياسية المهيمنة هي التي تتولى قيادتها بشكل رئيسي . وعلى أي حال تلك هي تركة الناصرية امام تساؤلنا النظري والسياسي المشترك . ولكن يمكن للمرء ان يستذكر أمثلة البونابرتية ، والمسيرة الطويلة (الصينية) وتركيا الفتاة بقيادة أتاتورك ، والمقاومة المسلحة للفاشية في اوروبا ، وبيرون (الارجنتين) ، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية ، والاثار السلبية للرفض ، العنيد لاعادة التكيف مع الواقع في شيلي والبرتغال وغيرهما .

إن القوات المسلحة ـ شئنا ام أبينا ـ تقف في مركز الأنماط النامية الجديدة لاستراتيجيات الجبهة المتحدة في آسيا وافريقية وامريكا اللاتينية ، في نسق بالغ التنوع من الطرق والأشكال التي لم يتم إدراجها بعد في النظرية الاجتماعية والسياسية .

وعلى العموم ليس هناك طريق ملكي ، او وصفة ، او منهج ذهبي ، أو لاهوت سياسي ، كفيل بأن يميز بوضوح وبشكل قاطع بين هاتين المجموعتين من العوامل ، غير ان هناك قاعدة رئيسية في السياسة هي قاعدة الخط الجماهيري : اي الطريق والمدى اللذان يمكن عندهما ان تكون السياسات التي يحبذها كل اتجاه رئيسي قوة تعبوية في التحول الملموس لحياة ومصير الغالبية من السكان العاملين ، على نحو لا يشوه الشخصية الوطنية كما يحددها التاريخ والعوامل المكونة للخصائص الوطنية ، بل على العكس يساعد على تطورها وازدهارها .

ب ـ حول التحديات التاريخية والحضارية

(١) نتصدى الآن لبحث العامل الثاني ، المجموعة الثانية ضمن إشكالية الجبهة المتحدة ، أي مسألة قدرتها على الاستمرار والتواصل ، وحتى الآن ينظر الى الجبهة المتحدة في التقاليد الاشتراكية الغربية على انها وسيلة تكتيكية ، او استراتيجية في أحسن الأحوال ، لتحقيق نوع من المقاومة القصوى او تحقيق قدرة استمرار وطني لهيمنة القيادة الاشتراكية داخل العملية السياسية .

ومع ذلك فاننا نشهد في آسيا وافريقية وأمريكا اللاتينية ، وفي جميع الحالات التي لم تتمكن فيها قوى الاشتراكية من تأكيد هيمنتها وقيادتها في جبهات التحرير ، ان الجبهات الوطنية المتحدة هي إما مؤسسة قائمة كأمر واقع او مؤسسة رسمية مستمرة وطويلة المدى . وثمة شعور هنا بأن الجبهة المتماسكة الوحيدة ـ سواء بالنسبة للمقاومة او البناء الوطني او التحول الاجتماعي ـ هي في الواقع تلك التي توفرها الجماعات والصراعات الطبقية وعبرها ، تلتقي في ذات المعسكر الواسع الذي يواجه الأمبريالية والهيمنة والكومبرادوريين .

هذه هي أبعاد الجبهة الوطنية الموحدة في الوقت الحالي ، باعتبارها استراتيجية سياسية . وهل يمكن ان يكون هناك بعد آخر ؟

(٢) علينا ان نعود هنا ، مرة اخرى ، الى الاطار الواحد للعالم والتحديات التي يطرحها امام جميع الوحدات الوطنية National units ، وجميع الحركات السياسية ، وجميع المبادرات الفكرية والعملية لتغيير وضع البشرية نحو حياة اكثر عدلاً وانسانية وحرية وثراء والتي اصبحت تعرف باسم الاشتراكية . وعلى الفكر والعمل السياسي على السواء ان ينعم النظر في الآتي : اذا كان ينظر الى الجبهات المتحدة لا على انها عامل سياسي تكتيكي ، بل استراتيجية سياسية طويلة الأجل ، أليست الوحدات المختلفة التي تشكل مستويي هذه الجبهات المتحدة الجديدة ترتبط فيالعمل والكفاح وفي تفاعل وتبادل مستمرين ، في معارضة ديالكتيكية غير متنافرة ، في تكامل من حيث **الأمر الواقع** ؟ الا ترى ان وعود وبرامج الاشتراكية يمكن تحقيقها على نحو أفضل من خلال جبهة من القوى أوسع من مجرد هيمنة الطبقة العاملة التي تتحالف في أحسن الأحوال مع مجموعات الفلاحين والبورجوازية الصغيرة الدنيا ؟ الا ترى ان تعبئة أوسع قطاعات السكان ، عبر الخطوط الطبقية ، ومن خلال الثقافات والأيديولوجيات الوطنية ، ومن خلال الأديان والفلسفات ـ ولتؤكد هنا من جديد انها تنتمي كلها الى التقاليد الوطنية ـ الثقافية التكوينية للأمة ، و « مجموعاتها الروحية الكبرى » ـ سوف تكون ميزة هائلة يمكنها الى اقصى حد تخفيف الصعاب والآلام والمعاناة ، التي تنطوي عليها عمليات التحول الاجتماعي الكبرى ؟ وباختصار ، الا تؤدي الجبهة المتحدة ، منظوراً اليها ومقبولة على انها استراتيجية سياسية طويلة الأجل ، الى اعتبار هذه الجهات المتحدة ضمن التيار الرئيسي لمنطق التاريخ ؟ أليس من الصواب بالنسبة لنا اعتبار ان الجبهة المتحدة ليست استراتيجية سياسية ـ « حلاً وسطاً تاريخياً » ضمن حدودها المحدودة بالضرورة ولكنها استراتيجية تاريخية حسب هذا الخط من التفكير ؟

إن الاختيار هنا هو في الواقع بين اتجاهين : إما ان نختار الطريق المختصر للتآمر السياسي ونشاط وهيمنة الأقلية ـ ولكن انصار هذا الاتجاه يجب ان يدركوا انهم يسيرون ضد التقاليد الجماهيرية للحركات الشعبية في التاريخ ، وايضا ضد الاسار الحديدي للجيوبوليتيك

ولترابط العالم . وكلما بذلت محاولة في هذه الاتجاهات ، فانها تساعد اعداء الشعب فقط ، كما يشهد بذلك بعض التجارب المأساوية الأخيرة ، وبخاصة في شيلي . وإما ان نختار ، ـ وهذا هو رأينا على الدوام ـ الطريق الأوسع لتخفيف المعاناة البشرية والحد من تعاظم المعاناة والتوتر والمصاعب ، في الاتجاه العريض للتقدم الاجتماعي والسعادة العامة وتولي الشعوب دور توجيه مصائرها . هذا هو سبيل الجبهة المتحدة وهذه هي وعودها باعتبارها استراتيجية تاريخية [. . .] » .

والجبهة الوطنية المتحدة بهذا الفهم تختلف عن اسلوب الطبقة ضد الطبقة المرتبط بالديالكتيك الاجتماعي الطارد مركزياً الذي يميز التقاليد والأيديولوجيات السياسية الغربية . إن الجبهة الوطنية ترتبط مباشرة ـ من ناحية اخرى ، بأشكال موازية للتعبئة الجماهيرية المجتمعية في قلب الأمم الناهضة في الشرق : المفهوم الاسلامي **للأمة** ، المسيرة الطويلة للثورة الصينية ، **العروة الوثقى** للأفغاني ومحمد عبده ـ الجبهة الوطنية المتحدة في تقاليدنا العربية السياسية المعاصرة .

انها وحدها التي ستمكن الأمة العربية من الاستفادة الطوعية من الثروة الهائلة من الموارد الثقافية والبشرية بغية شن الثورة الثقافية في قلب عملية تصميم وتنفيذ استراتيجيتنا الحضارية العربية . وهي وحدها التي ستمكننا من إحياء « **العصبية** » التي هي عامل حيوي للقضاء على إحتجاب مصر واستئناف مسارنا القومي العربي المشترك .

ـ ان أمتنا العربية تقع في قلب المنطقة الحضارية الاسلامية الافريقية الآسيوية ، من المغرب حتى بحر الصين . وإحتجاب مصر يحرم الأمة العربية من مركز قوتها الفعالة ووحدتها .

وفي مواجهة المد الصاعد للقارات الثلاث ـ وبصفة رئيسية الشرق : آسيا وأفريقية ـ يعمل الهجوم الحضاري المضاد المشترك للامبريالية ، بقيادة الامبريالية الصهيونية العنصرية ، على اختراق ارادتنا السياسية في العمق والمركز ، وليس اختراق هياكلنا السياسية فقط . وكما رأينا فإن الدولتين الاشتراكيتين الكبيرتين بعيدتان الآن عن العمل الفعال في المنطقة العربية . ومن ثم فإن خطر الانحطاط المقيم يخيم في الأفق المباشر .

غير ان تعمق النظر في الخريطة الجيوبوليتيكية والجيوثقافية يكشف ما يبشر به ديالكتيك تغييب مصر الذي يتحقق حالياً . ففي انحاء المنطقة الحضارية الاسلامية الأفريقية الآسيوية ، هناك موجة هائلة من الثورات الوطنية التي تقترن أحياناً بثورات اجتماعية ، وهي قادرة الآن على الانتفاع بأهم مصدر للثروة في العالم المعاصر لأول مرة منذ العصر الذهبي للإسلام والشرق . وهذه المنطقة ليست ـ على ما يبدو ـ في وضع من شأنه تمكين الدول الكبرى من إقامة دولة تابعة خانعة فترة طويلة وبطريقة مستديمة . اذ تكمن في أعماق البشر وفي أعماق الحركات الوطنية في المنطقة ، إرادة الاستقلال والتحرر ، والرغبة في النهضة ، وإمكانات قيام انتفاضة جادة من خلال وحدة قومية ، ومن خلال الجمع بين السلطتين الزمنية والروحية ،

بين الجماهير الشعبية والجيش ، نزعة نحو الروحية ، نحو رسم مسارات جديدة للعلاقات بين البشر وداخل المجتمع - وباختصار ، فان جميع العناصر اللازمة لنهضة حضارية ذات أبعاد هائلة ، وبعبارة اكثر تحديداً ، فإن النسبة الكبرى من الجماهير الاسلامية تقع في نقطة الالتقاء بين الاتحاد السوفياتي والصين والهند ومناطق النفط العربي - الايراني ويمكن لأمتنا العربية - اكثر من أي وقت مضى - ان تقوم بدور الحلقة الوسيطة بين مختلف الثقافات الوطنية ، ومختلف الدول والتشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية التي تبدو انها منفصلة الواحدة عن الأخرى .

ويمكن لأمتنا العربية - اكثر من أي وقت مضى - ان ترسم الطريق لجمع القوى الأخرى من أجل التحرير الوطني والتقدم الاجتماعي في الشرق ، وبصفة رئيسية في آسيا وأفريقية ، مقترناً برابطة عضوية مع الجزء الأكبر من سكان الكتلة القارية في أوراسيا ، الذين يعيشون الآن تحت راية الاشتراكية ، وبهذا تعمل موضوعياً على التوسط بين الصين والاتحاد السوفياتي .

إن تفتح النهضة العربية ، وتصفية تغييب مصر ، من الممكن ان يعمل ، اكثر من أي « حل وسط تاريخي » ، على شق طريق نحو تحول شامل للقوى العالمية في عصرنا ، ومن ثم مصير البشرية عينه .

وما من احد يختار زمانه في التاريخ .

ولمواجهة التحديات الحيوية لعصرنا في التاريخ ، وللبحث عن الطريق المفضي الى إنهاء احتجاب مصر : ليتكاتف جميع الوطنيين ، وليعملوا على انقاذ وطننا الحبيب « مصر ام الدنيا » ! .

ملحق رقم (١)

أهم يوميات الثورة المصرية : ١٩٥٢ - ١٩٧٠ (*)

يجد القارىء في هذه الصفحات موجزاً ليوميات ثورة يوليو، يبرز تفاعلات هذه الثورة وأهم الاحداث التي شهدتها. وقد توخينا اظهار المنعطفات الاساس التي اتخذتها ثورة يوليو بالاضافة الى الدور الذي لعبته مصر في تلك الفترة المصيرية على مختلف الاصعدة، محلياً وعربياً ودولياً.

وقد اعتمدنا في اعداد هذه اليوميات على المصادر التالية:

١ـ**الابحاث**. بيروت: الجامعة الامريكية في بيروت.

٢ـ**السياسة الدولية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام.

٣ـ فهمي فتحي، محرر، **يوميات الثورة ١٩٥٢ـ١٩٦٢** [القاهرة: مصلحة الاستعلامات، لا. ت.].

٤ـ**الوقائع العربية**. بيروت: دار الدراسات السياسية والادارة العامة: الجامعة الامريكية في بيروت، ١٩٦٣ـ١٩٦٦.

٥ـ *Keesing's Contemporary Archives: Weekly Diary of World Events with Index Continually Kept Up-to-Date*. London.

٦ـ Mansoor, Menahem. *Political and Diplomatic History of the Arab World, 1900-1967*. Englewood, Colo.: Information Handling Services, 1978. 16 vols.

وقد ذكر في نهاية كل خبر من هذه اليوميات المصدر الذي استقي منه.
ونأمل أن يكون في هذا الموجز فائدة للقارىء الكريم.

(*) اعد هذا الملحق قسم التوثيق في مركز دراسات الوحدة العربية.

١٩٥٢

ـ ٧/٢٣ ، تمرد كبار ضباط الجيش المصري بقيادة اللواء محمد نجيب باشا واعتقلوا عددا من الموالين للملك فاروق وارغموه على اعادة ماهر باشا الى رئاسة الوزارة . (الابحاث) واعلنوا الأهداف الستة التالية لحركتهم : ١ ـ القضاء على الاستعمار واعوانه . ٢ ـ القضاء على الاقطاع . ٣ ـ القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم . ٤ ـ اقامة جيش وطني قوي . ٥ ـ اقامة عدالة اجتماعية . ٦ ـ اقامة حياة ديمقراطية سليمة (فهمي) .

ـ ٧/٢٦ ، نودي بالملك احمد فؤاد الثاني عاهلاً لمصر والسودان خلفا للملك فاروق الذي تنازل عن العرش وغادر البلاد بناء على طلب من القوات المسلحة (الابحاث) .

ـ ٨/١ ، اعلن محمد نجيب القائد العام للجيش المصري ، ان الجيش سينسحب من الحياة السياسية ويعود الى ثكناته تاركا الامور في ايدي الوزارة الجديدة (الابحاث) .

ـ ٩/٧ ، استقال علي ماهر من رئاسة الوزارة وقام اللواء محمد نجيب بتشكيل وزارة جديدة . وكانت القيادة العامة للقوات المسلحة قد اجرت حركة اعتقالات واسعة في اوساط الزعماء السياسيين ورؤساء الأحزاب ورجال الحاشية الملكية (الابحاث) .

ـ ٩/٩ ، وافقت الوزارة المصرية على قانون تحديد الملكية الزراعية وقانون تنظيم الاحزاب السياسية (الابحاث) .

ـ ١٠/٢٩ ، تم توقيع الاتفاقية بين مصر والسودان حول اعطاء السودان حق تقرير المصير (الابحاث) .

ـ ١١/٢ ، بعث محمد نجيب رئيس الوزراء بمذكرة الى السفير البريطاني السير رالف ستيفنسون يقترح فيها ان تباشر حكومتا البلدين مفاوضاتهما حول منح السودان الحكم الذاتي ومن ثم الحق في تقرير المصير (منصور) .

ـ ١٢/١٠ ، اعلن اللواء محمد نجيب بوصفه قائد ثورة الجيش ، سقوط دستور عام ١٩٢٣ وتأليف لجنة لوضع دستور جديد للبلاد (الابحاث) .

١٩٥٣

ـ ١/١٦ ، اصدر اللواء محمد نجيب امرا بحل جميع الأحزاب في مصر ومصادرة اموالها لصالح الشعب ، وأعلن عن قيام فترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات لاقامة حكم ديمقراطي دستوري سليم ، كما اعتقل خمسة وعشرين ضابطا من الجيش وبعض السياسيين بتهمة التآمر لقلب الوزارة (الابحاث ـ منصور) .

ـ ١/١٩ ، اعلن اللواء محمد نجيب تشكيل محكمة من مجلس قيادة الثورة لمحاكمة كل من يعرض سلامة الوطن للخطر (الابحاث) .

ـ ١/٢٣ ، أعلن اللواء محمد نجيب ، بمناسبة مرور ستة أشهر على الانقلاب العسكري ، تشكيل هيئة التحرير ، وأذيع ميثاقها واهدافها ونظامها الاساسي . وتهدف هذه الهيئة على الصعيد القومي الى اجلاء القوات الاجنبية عن وادي النيل دون قيد او شرط وتحريره من إي استعمار وتمكين السودان من تقرير مصيره . وعلى الصعيد الخارجي دعم الصلات مع الشعوب العربية وتعزيز ميثاق جامعة الدول العربية ، والتمسك بمبادىء ميثاق الأمم المتحدة (الابحاث) .

ـ ٢/١٠ ، أصدر محمد نجيب اعلاناً دستورياً يعطي فيه نفسه صلاحية الحكم في مصر على رأس مجلس عسكري مؤلف من ثلاثة عشر عضواً لفترة انتقالية تستغرق ثلاث سنين ، وذلك وفقا لدستور موقت (منصور) .

ـ ٣/٢٨ ، اجتمع في القاهرة اللواء محمد نجيب مع سلوين لويد وزير الدولة البريطاني للبحث في تنفيذ اتفاقية السودان المعقودة بين مصر وبريطانيا (الابحاث) .

- ٤/٢٧ ، بدأت في القاهرة مفاوضات الجلاء عن منطقة قناة السويس بين الجانبين المصري والبريطاني برئاسة اللواء محمد نجيب والسير رالف ستيفنسون السفير البريطاني بالقاهرة (الابحاث) .

٤/٢٨ ، قررت لجنة الخطوط الرئيسية لمشروع الدستور المصري بالاجماع النظام الجمهوري البرلماني (الابحاث) .

- ٥/٦ ، توقفت المفاوضات المصرية البريطانية حول جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس الى اجل غير مسمى (الابحاث) .

٦/١٨ ، اعلن الرئيس محمد نجيب قائد مجلس قيادة الثورة ، الغاء النظام الملكي في مصر ، وقيام الجمهورية ، وتوليه رئاسة الجمهورية طوال فترة الانتقال ، كما عين البكباشي جمال عبد الناصر نائبا لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للداخلية (الابحاث) .

- ٧/٣٠ ، بدأت الاتصالات غير الرسمية بين الجانبين المصري والبريطاني لايجاد حل لمشكلة قناة السويس (الابحاث) .

- ٨/٥ ، نشرت نصوص مشروع الدستور المصري الجديد كما وضعته اللجنة التشريعية (الابحاث) .

- ٩/٣٠ ، اعلن الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومي ، ان القوات الاسرائيلية احتلت منطقة العوجة المجردة من السلاح والتي تقع تحت اشراف هيئة الرقابة الدولية (الابحاث) .

- ١٠/٤ ، تم تعيين البكباشي زكريا محي الدين رئيس المخابرات العسكرية ، وزيرا للداخلية مكان جمال عبد الناصر الذي احتفظ بمنصبه كنائب لرئيس الوزراء (منصور) .

- ١١/٢٠ ، صرح جمال عبد الناصر نائب رئيس الوزراء انه رغم ما رددته الصحف الامريكية ، لم تتلق مصر اي مساعدة مالية من الولايات المتحدة الامريكية منذ قيام الحكم الجديد (منصور) .

- ١٢/٣٠ ، استؤنفت المحادثات غير الرسمية بين مصر وبريطانيا حول مستقبل منطقة قناة السويس بعد توقف دام عشرة اسابيع (منصور) .

١٩٥٤

- ١/١٣ ، قرر مجلس قيادة الثورة حل جماعة الأخوان المسلمين واتهمهم بالتآمر لقلب نظام الحكم . وقد تلا ذلك حملة اعتقالات واسعة في صفوف الجماعة استمرت بضعة ايام (الابحاث ، منصور) .

- ٢/٢٥ ، استقال الرئيس اللواء محمد نجيب من جميع المناصب التي كان يشغلها ، وتولى البكباشي جمال عبد الناصر رئاسة الوزراء ورئاسة مجلس قيادة الثورة ، وبقي منصب رئاسة الجمهورية شاغرا . وقد أعلنت حالة الطوارىء في جميع انحاء القطر (الأبحاث) .

- ٢/٢٧ ، صدر عن مجلس قيادة الثورة البيان التالي : « حرصا على وحدة الأمة يعلن مجلس قيادة الثورة عودة اللواء اركان حرب محمد نجيب رئيسا للجمهورية وقد وافق سيادته على ذلك » (الابحاث) .

- ٣/٥ ، قرر مجلس قيادة الثورة اجراء انتخاب جمعية تأسيسية ، والافراج عن جميع المعتقلين السياسيين والغاء الرقابة على الصحف (الابحاث) .

- ٨ - ٣/٩ ، تم الغاء جميع التغييرات الحكومية التي أجريت منذ ١٩٥٤/٢/٢٥ وتنحى البكباشي جمال عبد الناصر عن رئاسة مجلس الوزراء ورئاسة مجلس قيادة الثورة الى اللواء محمد نجيب (الابحاث ، منصور) .

- ٣/١٠ ، تم توقيع اتفاق تجاري بين مصر وروسيا ينص على أفضلية المعاملة (الابحاث ، منصور) .

- ٣/٢٥ ، اصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بتحويل حق السيادة الى الجمعية التأسيسية في ٢٣

تموز / يوليو ١٩٥٤ بعد ان يحل المجلس نفسه . وسمح القرار بتأليف الأحزاب السياسية على ان لا يشكل مجلس قيادة الثورة نفسه حزباً . ونص القرار على ان يتمتع جميع الموظفين بحقوقهم السياسية كاملة وان تكون الانتخابات حرة ومباشرة . وصدر قرار ينيط بالجمعية التأسيسية مهمة انتخاب رئيس الجمهورية (الابحاث) .

ـ ٤/١٩ ، أعلن الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومي ان محمد نجيب استقال من منصب رئيس الوزارة وكلف جمال عبد الناصر نائب رئيس الوزارة تشكيل الحكومة الجديدة (منصور) .

ـ ٤/٢٨ ، تم اعتقال ١٢ ضابطا وحوالي ٤٠ مدنيا لمحاولتهم القيام بانقلاب ضد الوضع الحاضر في مصر (الابحاث) .

ـ ١٩٥٤/٥/٣٠ ، استلم جمال عبد الناصر رئيس الوزراء منصب رئيس المجلس الأعلى لحركة التحرير الذي كان يشغله محمد نجيب رئيس الجمهورية (منصور) .

ـ ١٩٥٤/٦/٢٠ ، طلبت اليمن في اجتماع بين البكباشي جمال عبد الناصر وعبد الرحمن ابو طالب وزير اليمن المفوض في القاهرة مساعدة مصر والدول العربية لصد اعتداءات بريطانيا عليها (الابحاث) .

ـ ٧/٢٧ ، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر ان مصر وبريطانيا توصلتا الى الاتفاق على الأسس التي ستقوم عليها اتفاقية الجلاء (الأبحاث) .

ـ ٨/٣٠ ، أعلنت وزارة الخارجية في لندن ان الحكومة البريطانية رفعت الحظر الذي كان مفروضاً على تصدير السلاح الى مصر (الابحاث) .

ـ ١٩٥٤/٩/٧ ، رفعت بلجيكا الحظر عن تصدير السلاح الى مصر (الابحاث) .

ـ ١٠/١٩ ، وقعت مصر وبريطانيا اتفاقية الجلاء ، وهي تنص على الغاء اتفاقية ١٩٣٦ ، وجلاء الجنود البريطانيين قبل تاريخ ١٩٥٦/٦/١٨ ، لكنها تسمح لهم ولحلفائهم ، ولسبع سنين لاحقة ، العودة ان حصل اعتداء على الأقطار العربية وتركيا ، وتشدد على حرية الملاحة في قناة السويس وفقا لاتفاق القسطنطينية الموقع سنة ١٨٨٨ (منصور) .

ـ ١٠/٢٦ ، اطلق عامل ينتمي الى جماعة الأخوان المسلمين ثماني رصاصات على الرئيس جمال عبد الناصر الذي لم يصب بأذى (الابحاث) .

ـ ١١/١٤ ، أعفى مجلس قيادة الثورة اللواء محمد نجيب من جميع مهامه ووضعه تحت الاقامة الجبرية . وتولى جمال عبد الناصر مهام رئاسة الجمهورية مع بقاء المنصب شاغراً (منصور) .

ـ ١١/١٧ ، استلم جمال عبد الناصر منصب رئيس الدولة في مصر ومنصب رئاسة مجلس الثورة بتفويض من المجلس نفسه (منصور) .

ـ ١٢/٧ ، نفذ حكم الاعدام بأقطاب الاخوان المسلمين (الابحاث) .

١٩٥٥

ـ ١/٢٦ ، اقترحت الحكومة المصرية على مجلس جامعة الدول العربية المنعقد حاليا في القاهرة مشروع قرار من اثني عشرة مادة يشجب مشروع الحلف العراقي التركي . ووافقت على هذا الاقتراح كل من السعودية واليمن وسورية ، وبقي موقف سائر الأقطار العربية غامضاً . (منصور) .

ـ ٢/٤ ، اجتمع جمال عبد الناصر بالماريشال تيتو في السويس ، ودارت مباحثات هامة لتوطيد الصداقة بين مصر ويوغسلافيا (الابحاث) .

ـ ٢/١٦ ، صدر في القاهرة بيان مشترك عقب اجتماع الرئيسين نهرو وعبد الناصر . جاء فيه ان المحادثات اظهرت اتفاقهما في شأن المسائل الدولية الهامة ، وفي وجوب بذل كل الجهود لمنع الحرب وحل المشكلات الدولية بالوسائل السلمية ، وفي ان الاحلاف العسكرية وتكتيل القوى لا تكفل السلامة لأية دولة (الابحاث) .

ـ ٣/١ ، وقع في دمشق صلاح سالم وزير

الارشاد القومي المصري على اتفاق مصري ـ سوري يحتوي على عريضة لحلف عربي جديد يحل محل اتفاقية الدفاع المشترك وتستثني العراق منه . وقد وجهت الحكومتان نداء لسائر الدول العربية للاشتراك في هذا الاتفاق (منصور) .

ـ هاجمت اسرائيل القوات المصرية في منطقة غزة . وارسلت الحكومة المصرية شكوى مستعجلة الى مجلس الأمن واحتجاجا شديدا الى لجنة الهدنة المشتركة . وقد استدعى وزير الخارجية المصري سفراء الدول الاعضاء في مجلس الأمن واكد لهم ان حكومته تنظر الى هذا الحادث بكثير من القلق (الابحاث ، منصور) .

ـ ٣/٦ ، اذيع في الرياض بيان مشترك عن المباحثات المصرية ـ السورية ـ السعودية تضمن موافقة السعودية على اتفاق مصر وسورية وتم تشكيل قيادة عسكرية مشتركة لقوات الأقطار الثلاثة (الابحاث ، منصور) .

ـ ١٨- ٤/٢٥ ، تم انعقاد مؤتمر دول عدم الانحياز في باندونغ ، اندونيسيا . وقد نص البيان الختامي الصادر عنه على تأييد حقوق الشعب الفلسطيني ودعا الى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بهذا الخصوص ، كما دعا الحكومة الفرنسية لايجاد حل سلمي لمشكلة حقوق واستقلال شعوب المغرب العربي (الابحاث) .

ـ ٥/١٩ ، اعلن الرئيس جمال عبد الناصر ، انه في بداية العام الجديد سيقوم في مصر برلمان شعبي قومي يعمل للوطن ولا يعمل لرأس المال والاقطاع او تحت ضغوط أي قوة خارجية (الابحاث) .

ـ ٦/٤ ، اقترح الرئيس جمال عبد الناصر على الجنرال بيرنز كبير مراقبي الهدنة ، انشاء منطقة محايدة ، ينزع سلاحها ، على طول جانبي خط الهدنة بين مصر واسرائيل (الابحاث) .

ـ ٧/١٢ ، صدر في نيودلهي بيان مشترك عن محادثات جمال عبد الناصر مع جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند ندد بالاحلاف العسكرية واصفاً إياها بأنها تشكل خطرا على السلام (منصور) .

ـ ٨/٩ ، وجهت حكومة موسكو الدعوة الى الرئيس جمال عبد الناصر لزيارة الاتحاد السوفياتي زيارة رسمية في أي وقت يحدده . وقد قبل عبد الناصر الدعوة على ان تتم في الربيع القادم (الابحاث) .

ـ ٩/١١ ، بدأت مصر تمارس حق السيطرة على حركة الابحار في مضائق تيران في خليج العقبة (منصور) .

ـ ٩/٢٤ ، ألغت الحكومة المصرية المحاكم الشرعية وسائر المحاكم الدينية في البلاد (منصور) .

ـ ٩/٢٧ ، ذكر الرئيس جمال عبد الناصر في خطاب له بالقاهرة ، ان مصر عقدت اتفاقا مع تشيكوسلوفاكيا ينص على تزويد الجيش المصري بكل ما يلزمه من اسلحة (الابحاث) .

ـ ٩/٣٠ ، تم اعلان الجلاء المصري ـ البريطاني عن السودان (منصور) .

ـ ١٠/١٣ ، أعلن حسن ابراهيم وزير الانتاج ان الاتحاد السوفياتي عرض على حكومته تمويل السد العالي (منصور) .

ـ ١٠/٢٠ ، تم في دمشق التوقيع على اتفاقية عسكرية مصرية ـ سورية تنص على توحيد قيادة الجيشين (منصور) .

ـ ١٠/٢٧ ، تم في القاهرة توقيع اتفاقية عسكرية دفاعية بين مصر والسعودية تقضي بتوحيد قيادة الجيشين (الابحاث) .

ـ ١١/١٢ ، اعلنت وزارة الخارجية الفرنسية استئناف شحن السلاح الى مصر بسبب التحسن في لهجة التعليقات الصحافية المصرية حول قضايا المغرب العربي (الابحاث) .

ـ ١٢/١٩ ، وافقت كل من مصر وبريطانيا على اعلان مجلس الأمة السوداني استقلال البلاد (الابحاث) .

١٩٥٦

ـ ١/٥ ، أصدر الماريشال تيتو زعيم يوغسلافيا ، والبكباشي جمال عبد الناصر بيانا شجبا فيه الاحلاف العسكرية التي تؤدي الى التسابق الانتحاري في التسلح وتشيع سوء التفاهم بين الدول (الابحاث) .

ـ ١/١٦ ، أعلن البكباشي جمال عبد الناصر رئيس الحكومة ، دستور مصر الجديد (الابحاث) .

ـ ٢/٩ ، تم الاتفاق بين الحكومة المصرية والبنك الدولي للانشاء والتعمير على تمويل مشروع السد العالي (الابحاث) .

ـ ٣/١٢ ، اختتم في القاهرة المؤتمر الثلاثي الذي ضم كلاً من الرئيس جمال عبد الناصر والملك سعود بن عبد العزيز عاهل السعودية وشكري القوتلي الرئيس السوري ، باقرار جميع الاجراءات الضرورية لاقامة جبهة موحدة ضد اسرائيل . وكان المؤتمر قد بدأ يوم ١٩٥٦/٣/٦ ، وتناولت المناقشات مستقبل الاردن وسبل تشكيل جبهة عربية موحدة . وبتاريخ ١٩٥٦/٣/٨ ، صدر عن المؤتمر بيان مشترك يشجب حلف بغداد قائلا ان هذا الحلف يضعف الموقف العربي . وفي اليوم ذاته انتقل سعيد الغزي رئيس الوزراء السوري الى عمان حاملاً رسالة خاصة من المؤتمرين الى الملك حسين العاهل الاردني (منصور) .

ـ ٥/ ٤، قدمت مصر شكوى الى الامم المتحدة حول الاعتداء الاسرائيلي على قطاع غزة ومقتل وجرح عدد من المواطنين والجنود المصريين (الابحاث).

ـ ٥/٢١ ، اعلنت الحكومة المصرية اعترافها بحكومة الصين الشعبية (الابحاث) .

ـ ٦/١ ، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر حل قيادة مجلس الثورة ابتداء من ٢٣ حزيران / يونيو وهو موعد اجراء الاستفتاء الشعبي على رئاسة الجمهورية والدستور الجديد (الابحاث) .

ـ ٦/٧ ، أممت الحكومة المصرية بنك مصر (الابحاث) .

ـ ٦/٢١ ، صدر في القاهرة بيان مشترك عن زيارة ديمتري شيبيلوف وزير خارجية الاتحاد السوفياتي الى مصر ، اشار الى تفاهم الطرفين على جميع المسائل التي بحثت ، والى موافقتهما على ضرورة انماء علاقاتها السياسية والثقافية والاقتصادية بالاستناد الى ميثاق الأمم المتحدة ومقررات باندونغ (الابحاث) .

ـ ٧/٢٤ ، صرح الرئيس جمال عبد الناصر في القاهرة ، ردا على رفض امريكا وبريطانيا المساعدة في تمويل مشروع السد العالي بقوله ، ان مصر تستمر في طريقها لتحقيق اهدافها معتمدة على عزيمتها وقوتها ومواردها وابنائها . وسوف تسعى لتحقيق الاستقلالين السياسي والاقتصادي (الابحاث) .

ـ ٧/٢٦ ، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس (الابحاث) .

ـ ٧/٢٧ ، قدمت حكومتا بريطانيا وفرنسا مذكرتي احتجاج الى مصر ، على تأميم قناة السويس واعلنتا عدم اعترافها بشرعيته (الابحاث) .

ـ ٧/٢٨ ، اعلنت الحكومة البريطانية في لندن تجميد ارصدة الاسترليني لمصر والأموال المصرية العامة والخاصة (الابحاث) .

ـ ٧/٣١ ، أذاع الرئيس جمال عبد الناصر بيانا اكد فيه حرص مصر على حرية الملاحة في قناة السويس . وقال ان مصر واثقة من شرعية الخطوة التي اتخذتها لتأمين القناة باعتبارها شركة مصرية تخضع للسيادة والقوانين المصرية (الابحاث) .

٨/٢ ، دعت فرنسا وبريطانيا وامريكا ، ٢٤ دولة الى عقد مؤتمر في لندن يوم السادس عشر من آب لإنشاء « جهاز دولي » لرقابة قناة السويس (الابحاث) .

ـ ٨/١٤ ، أعلن سلوين لويد وزير الخارجية البريطانية ان استعمال القوة هو آخر الحلول التي

تلجأ اليها حكومته ، وان فرض الرقابة الدولية على القناة عن طريق المفاوضات السلمية هو ما تحرص عليه بريطانيا كل الحرص (الابحاث) .

ـ ٨/١٦ ، اقترحت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في الجلسة الثانية التي عقدها مؤتمر لندن ، ان تكون ادارة قناة السويس تحت مسؤولية مجلس دولي يشتمل على مصر ويرتبط بالأمم المتحدة . وقدم المستر شيبيلوف وزير خارجية الاتحاد السوفياتي مشروعا آخر يدعو الى عقد مؤتمر جديد لدرس المشكلة تحضره مصر وتكون لجنته التحضيرية مؤلفة من مصر والهند والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي (الابحاث) .

ـ ٨/١٨ ، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر في حديث أدلى به الى وكالة الانباء العربية ان مصر ترفض الاشراف الدولي على القناة وأكد ان بلاده مستعدة لتأمين حرية المرور في القناة وانها تتمسك بما نصت عليه معاهدة سنة ١٨٨٨ ، بهذا الصدد (الابحاث) .

ـ ٨/٢٣ ، أنهى مؤتمر لندن أعماله بالتصويت بأكثرية ١٨ عضوا من أصل ٢٢ على تأليف لجنة خماسية لمفاوضة مصر برئاسة روبرت مانزيس رئيس حكومة استراليا . وتضم اللجنة ممثلين عن استراليا وايران والحبشة واسوج والولايات المتحدة ، اما الدول المعارضة لتأليف هذه اللجنة فهي الهند واندونيسيا والاتحاد السوفياتي (الابحاث) .

ـ ٩/٢ ، عقد في القاهرة الاجتماع الأول بين الرئيس جمال عبد الناصر وأعضاء اللجنة الخماسية (الابحاث) .

ـ ٩/٦ ، رفض الرئيس جمال عبد الناصر القبول بمشروع الدول الثماني عشرة القاضي بانشاء ادارة دولية لقناة السويس (الابحاث) .

ـ ٩/٩ ، غادرت اللجنة الخماسية القاهرة الى لندن بعد ان فشلت في مفاوضاتها مع الرئيس جمال عبد الناصر (الابحاث) .

ـ ٩/١١ ، سمحت شركة قناة السويس الليلة لموظفيها في القنال بمن فيهم حوالى مائتي مرشد بترك عملهم في مصر بعد ١٥ ايلول / سبتمبر الجاري (الابحاث) .

ـ ٩/١٢ ، عقد مجلس العموم البريطاني جلسة ، أعلن فيها انطوني إيدن رئيس الوزارة عن تأليف هيئة دولية من بريطانيا وفرنسا وامريكا تقوم بالاشراف على المرور في القناة وتقبض هي رسوم المرور (الابحاث) .

ـ ٩/١٣ ، أبلغت مصر الولايات المتحدة بأن تطبيق نظام هيئة ـ مستعملي القناة سيكون معناه الحرب . وأعلنت امريكا انها لا تنوي شق طريق لسفنها بالقوة اذا ما منعت مصر مرور البواخر فيها ، لكنها دعت مصر الى اعادة النظر في رفضها العنيف للمشروع الرامي الى انشاء هيئة لمستعملي القناة (الابحاث) .

ـ ٩/١٥ ، اذاعت الحكومة السوفياتية بياناً رسمياً جاء فيه ان تشكيل هيئة مستعملي القناة استفزاز خطير قد يؤدي الى نشوب نزاع مسلح (الابحاث) .

ـ ٩/٢١ ، اختتم مؤتمر لندن الثاني الخاص بقناة السويس أعماله باصدار ثلاث وثائق : الأولى بيان عام حول أبحاث المؤتمر ، والثانية مشروع لتشكيل هيئة مستخدمي القناة والثالثة كتاب موجه من ناظر الخارجية الامريكي الى وزير الخارجية البريطانية بصفته رئيس المؤتمر يبلغه فيه انضمام الولايات المتحدة الى الهيئة الجديدة (الابحاث ، منصور) .

ـ ٩/٢٤ ، رفعت بريطانيا وفرنسا قضية قناة السويس الى مجلس الأمن ، ووافقت الولايات المتحدة على هذه الخطوة (الابحاث) .

ـ اصدر مؤتمر الرياض ـ الدمام الذي حضره رئيسا مصر وسورية وعاهل السعودية ،بلاغا مشتركا يدعو الى الدخول في مفاوضة مع مصر « صاحبة هذه القناة » كوسيلة لضمان مصالح الذين يهمهم امر الملاحة في القناة (الابحاث) .

ـ ١٠/١ ، أعلن مؤتمر لندن الثالث تشكيل « هيئة مستخدمي القناة » مؤلفة من ١٥ دولة تشمل

ايران وتركيا . ورفضت الباكستان والحبشة الاشتراك (منصور) .

ـ ٦/ ١٠ ، اجتمع مجلس الأمن للنظر في قضية قناة السويس . وقد تقدمت بريطانيا وفرنسا بمشروع قرار أيدته الولايات المتحدة من شأنه ان يضع القناة بعد مفاوضة مصر تحت سلطة هيئة المستخدمين الدولية (الابحاث) .

ـ ٨/ ١٠ ، رفضت مصر مشروع القرار البريطاني ـ الفرنسي المقدم الى مجلس الأمن ، واقترحت بدورها تشكيل هيئة للمفاوضات تبحث عن حل للأزمة . وقد أيد الاتحاد السوفياتي الاقتراح المصري (الابحاث) .

ـ ١٤/ ١٠ ، عقد مجلس الأمن جلسة سرية تبنى فيها مشروع قرار بريطاني ـ فرنسي جديد مؤلف من ٦ نقاط ، ينص على حرية الملاحة في القناة واحترام السيادة المصرية وابعاد القناة عن السياسة وتحديد رسوم المرور وفقا لاتفاق يعقد بين مصر ومستخدمي القناة مع تخصيص قسم عادل من دخل القناة للقيام بأعمال التحسين ، واحالة جميع الخلافات التي تنشأ بين مصر ومستخدمي القناة الى هيئة تحكيم دولية (الابحاث) .

ـ ٣٠/ ١٠ ، بدأ الاجتياح الاسرائيلي لسيناء ، ووجهت الحكومتان البريطانية والفرنسية انذاراً الى مصر واسرائيل بايقاف العمليات الحربية خلال اثنتي عشرة ساعة والا تدخلت قواتها لفصل المتحاربين وحماية قناة السويس . ورفضت الحكومة المصرية الانذار البريطاني ـ الفرنسي ، اما الولايات المتحدة فقد دعت مجلس الأمن الى الانعقاد للنظر في الهجوم الاسرائيلي على مصر (الابحاث) .

ـ ٣١/ ١٠ ، صدر في نيقوسيا بلاغ رسمي عن مقر القيادة البريطانية ـ الفرنسية جاء فيه ان القوات الجوية للبلدين بدأت بقصف الاهداف العسكرية في مصر (الابحاث) .

ـ ٢/ ١١ ، أبلغت السفارة السورية في واشنطن ، نظارة الخارجية الامريكية ، ان سورية وضعت قواتها المسلحة تحت قيادة موحدة مع مصر ، وقررت تنفيذ الميثاق الدفاعي المصري ـ السوري المشترك (الابحاث) .

ـ ٣/ ١١ ، أعلنت مصر موافقتها على القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢ بشأن ايقاف النار (الابحاث ، منصور) .

ـ تقدمت الولايات المتحدة الى الأمم المتحدة بمشروع يدعو الى تشكيل لجنتين لمعالجة الوضع في الشرق الاوسط : الاولى تسعى لفتح قناة السويس للملاحة ، والثانية تسعى الى ايجاد حل دائم وعادل للأزمة العربية ـ الاسرائيلية (منصور) .

ـ ٦/ ١١ ، أعلنت اسرائيل بان القتال توقف على الجبهة المصرية وان جيوشها قد انتهت من احتلال سيناء وقطاع غزة . أعلن في نيويورك المستر داغ همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة ان بريطانيا وفرنسا وافقتا على وقف النار اعتبارا من الساعة الثانية من صباح ٧ الجاري (الابحاث) .

ـ ٧/ ١١ ، اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع القرار القاضي بانشاء بوليس دولي . ولم يعارض احد ، انما امتنعت الكتلة الشيوعية عن التصويت وعددها ١٢ دولة (الابحاث) .

ـ ١٢ ـ ١٥/ ١١ ، عقد في بيروت مؤتمر للملوك ورؤساء وممثلي الدول الاعضاء في الجامعة العربية لبحث الاعتداء الثلاثي على مصر وتقرير ما يجب اتباعه من تدابير لحل المشاكل القائمة في منطقة الشرق الأوسط . ودعا في ختام اجتماعاته الى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن العدوان على مصر (الابحاث) .

٢١/ ١١ ، عبرت قوة دولية مؤلفة من ٢٢٠ جنديا نروجيا خطوط القوات المصرية الى المنطقة التي يحتلها الجنود البريطانيون والفرنسيون حول بور سعيد (الابحاث) .

ـ ٢٢/ ١١ ، تبلغت الأمم المتحدة رسميا ان بريطانيا وفرنسا واسرائيل بدأت بسحب قواتها من الأراضي المصرية (الابحاث) .

ـ ١٢/٥ ، رحبت الحكومة المصرية بقرار الانسحاب الفوري من مصر وأعلنت انه اذا تم هذا الانسحاب فليس ما يمنع استئناف المفاوضات حول مصير قناة السويس على اساس النقاط الست التي وافق عليها مجلس الأمن الدولي في تشرين الأول / اكتوبر الماضي (الابحاث) .

ـ ١٢/١٢ ، أعلن في تل أبيب عن انسحاب معظم القوات الاسرائيلية من شبه جزيرة سيناء (الابحاث) .

ـ ١٢/٢٧ ، أعلن الجنرال ريموند ويلر ، مدير عمليات تنظيف قناة السويس ، ان الحكومة المصرية وافقت على المباشرة بتنظيف المدخل الجنوبي للقناة (الابحاث) .

١٩٥٧

ـ ١/٣ ، اذيع في القاهرة ان قاعدة السويس البريطانية قد « تمت تصفيتها ولم يعد لها وجود في مصر » (الابحاث) .

ـ ٢/٢ ، أبلغت مصر الأمم المتحدة بعدم موافقتها على توسيع مهمات قوات الطوارىء الدولية بعد انسحاب اسرائيل من سيناء وأصرت على حقها بتحديد عمل هذه القوات وتوزيعها (منصور) .

ـ ٣/١ ، أعلنت اسرائيل اليوم ، أمام الأمم المتحدة انها وافقت على الانسحاب الكامل من قطاع غزة وخليج العقبة دون قيد او شرط (الابحاث) .

ـ ٣/١٤ ، تسلمت الادارة المصرية رسميا مهام ادارة قطاع غزة ، بينما أعلن وزير الخارجية البريطاني اصرار حكومته على رأيها بضرورة تدويل القطاع (الابحاث) .

ـ ٣/١٩ ، سلمت الحكومة المصرية مذكرة بخصوص قناة السويس الى جميع الدول والمذكرة تتجاهل المبادىء الستة التي أقرها مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٩٥٦/١٠/١٤ (الابحاث) .

ـ ٣/٢٩ ، بدأت السفن البحرية تعبر قناة السويس من جهتيها (الابحاث) .

ـ ٢٦ ـ ٤/٢٧ ، قام شكري القوتلي الرئيس السوري بزيارة الى السعودية للبحث مع المسؤولين السعوديين حول الأوضاع في الأردن ، وعاد بعدها الى مصر لاطلاع المسؤولين المصريين على نتيجة محادثاته (منصور) .

ـ ٥/١٧ ، صرح عبد القادر حاتم مدير الاستعلامات المصرية ، ان مصر ستمنع بالقوة مرور السفينة الاسرائيلية التي تعتزم اسرائيل إرسالها عبر قناة السويس (الابحاث) .

ـ ٥/٢٠ ، اجتمع مجلس الأمن بطلب من فرنسا لمناقشة مسألة حرية الملاحة في قناة السويس (الابحاث) .

ـ ٥/٢١ ، أعلنت الحكومة المصرية رفع جميع القيود المفروضة على السفن البريطانية والفرنسية التي تمر في قناة السويس . ورفع مجلس الأمن جلساته الى أجل غير مسمى دون اتخاذ قرار بعد ان ناقش المذكرة المصرية حول قناة السويس (الابحاث) .

ـ ٥/٢٩ ، أصدر الرئيس جمال عبد الناصر مرسوما بتشكيل حزب الاتحاد القومي ، العامل على تحقيق اهداف الثورة وصيانة الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . وسيكون هذا الحزب برئاسته (الابحاث) .

ـ ٦/١١ ، سحبت مصر ممثلها لدى القيادة المشتركة في عمان (الابحاث) .

ـ ٦/١٤ ، سمحت الحكومة المصرية للسفن الفرنسية بعبور قناة السويس « الابحاث » .

ـ ٦/١٧ ، اغلقت الحكومة الاردنية سفارتها في القاهرة (الابحاث) .

ـ ٧/٣ ، انتخبت مصر مجلسها النيابي الاول منذ الثورة ، وقد ساهمت فيه المرأة لأول مرة بحقها كناخبة ومنتخبة (الابحاث) .

ـ ٧/١٠ ، وصل الى القاهرة البنديت نهرو رئيس حكومة الهند ، وسيجري مباحثات مع الرئيس جمال عبد الناصر (الابحاث) .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

- ٧/١٩ ، أعلن في القاهرة انه تم في شهر نيسان / ابريل الماضي اكتشاف مؤامرة لاغتيال الرئيس عبد الناصر وجميع الوزراء . وبلغ عدد المتهمين الموقوفين ١٤ ، منهم ٩ ضباط . وقد عرفت هذه الحركة باسم « حركة انصار الحق » (الابحاث) .

- ٧/٢٢ ، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر في خطاب القاه بالقاهرة بمناسبة افتتاح دورة مجلس الأمة الجديدة « ان مصر لا يمكنها الا ان تتجاوب مع رغبة سوريا في الاتحاد معها » [مشيرا الى الحشد العسكري التركي على حدود سورية] (الابحاث) .

- ٨/٢٥ ، عاد شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية الى دمشق بعد ان أجرى محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر (الابحاث) .

- ٩/٣ ، أعلن بيان مصري - سوري مشترك ، ان البلدين وقعا اتفاق وحدة اقتصادية بينهما (الابحاث) .

- ١٠/١٣ ، نزلت الى البر السوري في اللاذقة قوات مصرية لتعزيز دفاع سورية ضد أي اعتداء محتمل من تركيا او اسرائيل ، وذلك بموجب اتفاق القيادة الموحدة السورية - المصرية (الابحاث) .

- ١١/١٨ ، وافق مجلس النواب السوري في جلسة مشتركة مع وفد يضم ٤٠ عضوا من مجلس الأمة المصري يزور سوريا حاليا ، على قرار تقدمت به لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس بالاشتراك مع نظيرتها المصرية ، ويقضي باعلان رغبة المجلسين القوية في اقامة اتحاد فيدرالي بين البلدين (الابحاث) .

- ١٢/١٦ ، عقد في القاهرة مؤتمر التضامن الآسيوي - الافريقي (الابحاث) .

١٩٥٨

- ١/١١ ، وصل احمد سوكارنو رئيس جمهورية اندونيسيا ، الى القاهرة في زيارة رسمية (الابحاث) .

- ١/١٦ ، وصل الى القاهرة صلاح الدين البيطار وزير خارجية سورية لاجراء محادثات مع المسؤولين المصريين قيل انها هامة (الابحاث) .

- ١/٣١ ، وصل الى القاهرة شكري القوتلي ، رئيس الجمهورية السورية (الابحاث) .

- ٢/١ ، وقع رئيسا الجمهوريتين السورية والمصرية وأركان حكومتيهما وثيقة توحيد سورية ومصر في « الجمهورية العربية المتحدة » (الابحاث) .

- ٢/٣ ، أعلن راديو القاهرة ، ان الرئيس جمال عبد الناصر قال انه تقرر حل جميع الأحزاب السياسية (الابحاث) .

- ٢/٥ ، وافق مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري بالاجماع على المبادىء الاربعة عشر التي ستكون بمثابة الدستور الموقت للجمهورية العربية المتحدة وعلى ترشيح جمال عبد الناصر لرئاسة الدولة الجديدة . وسيجري الاستفتاء على الرئيس يوم الجمعة في ٢١ الجاري (الابحاث) .

- ٢/١١ ، أعلن في القاهرة ، ان اتفاقية انضمام اليمن الى الجمهورية العربية المتحدة سيتم بعد الاستفتاء في ٢١ الشهر الجاري (الابحاث) .

- ٢/١٤ ، أعلن في القاهرة ان الرئيس جمال عبد الناصر هنأ الملك فيصل بقيام دولة الاتحاد العربي التي تضم العراق والاردن والتي كان عاهلي البلدين قد وقعا الاتفاق عليها اليوم . ولم يصدر عدا ذلك أي تعليقات مصرية رسمية عن هذا الحدث (الابحاث) .

- ٢/١٩ ، تفاقم النزاع على الحدود بين مصر والسودان وقامت قوات البلدين ببعض التحركات على جانبي الحدود . لكن مصر أكدت للسودان رسميا انها لم تقم ولن تقوم بأي هجوم على السودان (الابحاث) .

- ٢/٢١ ، تم انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا

للجمهورية العربية المتحدة باستفتاء الاقليمين (الابحاث) .

ـ ٢/٢٢ ، قررت الحكومة المصرية ارجاء تسوية موضوع الحدود مع السودان الى ما بعد الانتخابات السودانية (الابحاث) .

ـ ٢/٢٣ ، صدر اول مرسوم جمهوري يقضي بترفيع الفريق عبد الحكيم عامر الى رتبة مشير وتعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة (الابحاث) .

ـ ٣/٥ ، أعلن نص الدستور الموقت للجمهورية العربية المتحدة .

ـ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر عن اكتشاف مؤامرة جديدة تتناول وحدة مصر وسورية ، واتهم الملك سعود بمحاولة رشوة المقدم عبد الحميد السراج لقتل عبد الناصر واحداث انقلاب في سورية (الابحاث) .

ـ ٣/٦ ، أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارا بتأليف الوزارة الاتحادية ، وقد تضمنت الوزارة اربعة نواب لرئيس الجمهورية ، اثنين من الأقليم السوري واثنين من الأقليم المصري وثلاثين وزيرا ، ١٨ منهم من الأقليم المصري و ١٢ وزيرا من الأقليم السوري (الابحاث) .

ـ ٣/٨ ، انضمت اليمن اتحادياً الى الجمهورية العربية المتحدة (الابحاث) .

ـ ٣/١٢ ، اصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارا بحل الاحزاب والهيئات السياسية القائمة حاليا في الأقليم السوري ويحظر تشكيل احزاب او هيئات سياسية جديدة (الابحاث) .

ـ ٣/١٧ ، عاد الرئيس جمال عبد الناصر الى القاهرة بعد ان امضى ثلاثة أسابيع في الأقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة (الابحاث) .

ـ ٤/٢٩ ، أفرجت الولايات المتحدة عن أرصدة مصر المجمدة في امريكا (الابحاث) .

ـ ٥/١٦ ، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر في خطاب له لدى عودته من زيارة الى روسيا استغرقت ١٨ يوما ، احترامه لاستقلال لبنان ونفى تهمة التدخل في شؤون لبنان (الابحاث) .

ـ ٢١ ـ ٥/٢٢ ، قدمت الحكومة اللبنانية شكوى الى كل من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ضد الجمهورية العربية المتحدة (الابحاث) .

ـ ٥/٢٦ ، أجل مجلس الأمن جلسته ستة ايام تاركا لمجلس جامعة الدول العربية الفرصة لحل الأزمة اللبنانية (الابحاث) .

ـ ٣١ ـ ٥ ـ ٦/٦ ، اجتمع مجلس جامعة الدول العربية في بنغازي للنظر في شكوى الحكومة اللبنانية ضد الجمهورية العربية المتحدة ، ولم يتوصل الى اتخاذ قرار (الابحاث) .

ـ ٦/٢٢ ، اجتمع داغ همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة الى الرئيس جمال عبد الناصر وبحث معه في الأزمة اللبنانية (الابحاث) .

ـ ٧/٣ ، عقد داغ همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة مؤتمرا صحفيا صرح فيه انه لم يجد اي برهان على دخول قوات الجمهورية العربية المتحدة الى لبنان (الابحاث) .

ـ ٧/١٤ ، صدر قرار جمهوري في العراق ، هو الأول عقب الانقلاب العسكري اليوم بقيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم ، يعترف بالجمهورية العربية المتحدة ، وبادلت الجمهورية العربية المتحدة هذا الاعتراف بالمثل . وقطع الرئيس عبد الناصر زيارته الى يوغسلافيا التي كان قد بدأها بتاريخ ١٩٥٨/٧/٢ ، عائدا الى القاهرة (منصور) .

ـ ٧/١٦ ، صرح الرئيس جمال عبد الناصر ، بأن نزول القوات الامريكية في لبنان تهديد للدول العربية ، وانه يعتبر كل اعتداء على الجمهورية العراقية اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة التي ستتقيد بتعهداتها وفق ميثاق الضمان الجماعي العربي . [وكان الاسطول السادس الامريكي قد

انـزل قبل يـوم قوات الى البر اللبناني تلبيـة لـطلب عـاجـل من كميـل شمعـون الـرئيس اللبنـاني] (الابحاث) .

- ٧/١٨ ، وصل الرئيس جمال عبد الناصر الى دمشق آتيـا من زيارة سـريـة لـموسكـو حيث اجرى مباحثات عاجلة مع خروشوف (الابحاث) .

- ٧/١٩ ، عقد اتفاق بين الجمهوريـة العربيـة المتحدة والجمهورية العراقية يستهدف تقوية الروابط السياسيـة والثقـافيـة والاقتصـاديـة بـين البلدين (الابحاث) .

- ٧/٢٠ ، قـررت الحكـومـة الاردنيـة قـطع علاقاتهـا السياسيـة مع الجمهـورية العـربية المتحـدة لانها اعترفت بالجمهورية العراقية (الابحاث) .

- ١٥ - ٨/١٨ ، اجرى في القـاهـرة الامـير فيصل آل سعود رئيس الـوزارة السعوديـة ولي العهد محـادثات مـع الرئيس جمـال عبد النـاصر صـدر على اثرها بـلاغ مشترك يؤكـد تعاون البلدين وتمسكهـا بسياسة عدم الانحياز (الابحاث) .

- ٨/٢٧ ، ظهرت بوادر توتر في العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان بسبب الخـلاف حول مياه النيل (الابحاث) .

- ٩/٤ ، افتتـح الرئيس عبـد النـاصـر مصنعـاً للذخيرة الثقيلة (الابحاث) .

- ٩/٢٧ نشـر في دمشق قـانـون الاصـلاح الـزراعي للاقليم السـوري والغي قانـون العشـائـر (الابحاث) .

- ١٠/١٥ ، قـطعـت تـونس عـلاقـاتهـا الـدبلوماسيـة بالجمهـورية العـربية المتحـدة . وكـان حبيب الشـطي منـدوب تـونس الى جـامعـة الـدول العـربية قـد القى بتاريـخ ١٩٥٨/١٠/١١ كلمة في اجتماع مجلس الجامعة اتهم فيها الجمهـورية العـربية المتحدة بمحاولة السيطرة على الجامعة (الابحاث) .

- ١٠/٢٣ ، قـرر الاتحـاد السـوفيـاتي تقـديم قرض مالي الى الجمهورية العربية المتحدة قدره ٤٠٠ مليـون روبـل لتنفيـذ مشـروع السـد العـالي (الابحاث) .

- ١٠/٣١ ، رفعت الجمهورية العربية المتحدة الحـظر عن مرور الـطائرات الاردنيـة فوق اراضيهـا (الابحاث) .

- ١١/١٢ ، دعا الرئيس جمال عبد النـاصر ، عبـد الله خليـل رئيس وزراء الســودان لاجـراء محادثات بصدد المشاكل المعلقة بـين البلدين وخاصـة الـتي تتـعلق بميـاه النيـل والتبـادل التجـاري (الابحاث) .

- ١١/١٥ ، طلبت الحكومة اللبنانية في مجلس الأمن الـدولي شـطب الشكـوى ضـد الجمهـوريـة العـربية المتحـدة من جـدول اعمـالـه [وكـان فؤاد شهاب الرئيس اللبناني الجديد قد تسلم مهام الحكم من سلفـه كميل شمعـون بتاريـخ ١٩٥٨/٩/٢٣] (الابحاث) .

- ١١/١٦ ، وقعت الجمهورية العربية المتحدة والعـراق اتفاقـا خاصـا بالتبـادل في ميـادين التجـارة والصناعة والمساعدات الفنية (الابحاث) .

- ١١/١٩ ، تبادل الرئيس جمـال عبد النـاصر والفريق ابراهيم عبـود الذي تسلم الحكم بـالسودان عقب انقلاب عسكري ، الرسائـل الوديـة مؤكدين عـزمهما عـلى التعاون لتسـوية المشـاكل المعلقـة بـين البلدين (الابحاث) .

- ١٢/٢٢ ، تم تـوقيـع اتفـاق جـديـد بـين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السـوفياتي يقضي بمسـاهمة السـوفيات في تنفيـذ عدد من المشـروعـات الصناعية وانشـاء خمسة مـطارات في الأقليم المصري (الابحاث) .

- ١٢/٢٣ ، ألقى الرئيس عبد الناصر خـطابا في بورسعيد بمناسبة عيد النصر حمل فيه عـلى الحزب الشيـوعي السـوري ، وأعلن فيـه عن ايفـاده لجنـة ثلاثية الى الاقليم السوري للاسـراع بتنفيذ مشـاريع الانماء الاقتصادي (الابحاث) .

١٩٥٩

ـ ١/٧ ، تقرر تبادل التمثيل القنصلي بين الجمهورية العربية المتحدة والمانيا الشرقية (الابحاث) .

ـ ١/٢٦ ، وقع بالاحرف الأولى الاتفاق المالي بين الاقليم المصري وبريطانيا (الابحاث) .

ـ ١/٢٠ ، اشتدت الحملة الصحفية بين القاهرة وبغداد عنفا (الابحاث) .

ـ ١/٣١ ، قام راديو موسكو بالرد على حملات القاهرة على الشيوعيين العرب ، وسافر كيسيلوف السفير السوفياتي في القاهرة الى موسكو بعد ان قابل الرئيس عبد الناصر مرتين متتاليتين (الابحاث) .

ـ ٢/٤ ، عادت الى الأقليم السوري القوة الجوية التابعة للجمهورية العربية المتحدة التي كانت ترابط في العراق والتي أرسلت اليه في مطلع الثورة العراقية (الابحاث) .

ـ ٢/١٣ ، أقر مجلس التضامن الافريقي الاسيوي بالقاهرة انشاء منظمة دائمة تدعى المنظمة الدائمة لتضامن الشعوب الافريقية الاسيوية (الابحاث) .

ـ ٢/٢٣ ، أقيم في دمشق عرض عسكري كبير بمناسبة زيارة الرئيس عبد الناصر والماريشال تيتو الرئيس اليوغسلافي للاقليم السوري . وتم توزيع سندات تمليك الاراضي على الفلاحين بموجب قانون الاصلاح الزراعي (الابحاث) .

ـ ٢/٢٧ ، اختتمت في القاهرة المحادثات بين عبد الناصر والماريشال تيتو الرئيس اليوغسلافي والتي كانت قد بدأت بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢١ (الابحاث ، منصور) .

ـ ٢/٢٨ ، وقع بالاسماء الكاملة الاتفاق المالي بين الجمهورية العربية المتحدة وبريطانيا (الابحاث) .

ـ ٣/١٣ ، ألقى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا في جماهير من المتظاهرين بدمشق حمل فيه على اللواء عبد الكريم قاسم وكشف النقاب عن مخطط شيوعي لخلق هلال خصيب أحمر ، وقد اشار في خطابه الى انه دعا عبد الكريم قاسم اربع مرات للاجتماع به وتصفية الجو بين البلدين لكنه قوبل بالصد .

ـ ٣/١٨ ، اشتكت اسرائيل الى الأمم المتحدة من ان حكومة الجمهورية العربية المتحدة صادرت بضائع اسرائيلية مارة في قناة السويس (الابحاث) .

ـ ٣/٢٥ ، اجتمع الرئيسان جمال عبد الناصر وفؤاد شهاب على الحدود السورية اللبنانية وصدر على الاثر بلاغ مشترك يؤكد تضامن البلدين (الابحاث) .

ـ ٤/١٧ ، أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارا بسحب اوراق النقد من فئتي الخمسين والمئة جنيه من التداول لانها من العملة المهربة اثناء الاعتداء الثلاثي على مصر (الابحاث) .

ـ ٥/٢١ ، منعت الجمهورية العربية المتحدة باخرة دانمركية من اجتياز قناة السويس لأنها تنقل شحنة من البضائع الاسرائيلية (الابحاث) .

ـ ٦/١٨ ، اكدت السلطات المصرية انها لن تتراجع عن مسألة مصادرة الشحنات المرسلة من والى اسرائيل عبر قناة السويس (الابحاث) .

ـ ٧/٨ ، جرت في الاقليمين الجنوبي والشمالي للجمهورية العربية المتحدة الانتخابات العامة لاعضاء اللجان المحلية للاتحاد القومي (الابحاث) .

ـ ٢١/ ٨ ـ ٤/ ٩ ، قام الملك سعود بن عبد العزيز بزيارة الى القاهرة تلبية لدعوة من عبد الناصر ، صدر عنها بلاغ مشترك اكد فيه الملك والرئيس عبد الناصر القرارات والمبادىء المشتركة التي صدرت عقب اجتماعهما في القاهرة في ١٢ آذار/مارس ١٩٥٦ ، والمتعلقة بتشكيل جبهة موحدة ضد اسرائيل ، وشجب حلف بغداد . كما اجتمعا الى الامير غالب بن علي امام عمان ، وأكدا تأييدهما الكامل لاستقلال شعب عمان (الابحاث) .

- ١٠/٨ ، قال الرئيس عبد الناصر في مقابلة مع مراسل الصحافة المشتركة بالقاهرة ، انه مستعد لقبول لجنة دولية تنفذ كافة قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالعرب واسرائيل بما فيها القرارات التي تقضي باطلاق حرية الملاحة في قناة السويس (الابحاث) .

- ١٠/٢١ ، خوّل المشير عبد الحكيم عامر ، نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة سلطات واسعة في الاقليم الشمالي (الابحاث) .

- ١١/٨ ، تم في القاهرة توقيع الاتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان بشأن توزيع مياه النيل وتنظيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين وقد ترك الباب مفتوحاً لتسوية نهائية بشأن مياه النيل مع الدول المعنية الاخرى . وكانت الاتصالات حول هذا الموضوع قد بدأت بين القاهرة والخرطوم بتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٦ (الابحاث) .

- ١٢/١ ، اعلن في القاهرة ولندن ان حكومتي الجمهورية العربية المتحدة وبريطانيا اتفقتا على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى قائم بالاعمال (الابحاث) .

- ١٢/٩ ، بدأ العمل في بناء السد العالي في مصر (الابحاث) .

- ١٢/١٣ ، أعلن الرئيس ايزنهاور ان الولايات المتحدة تفكر بمساعدة الجمهورية العربية المتحدة في تنفيذ المراحل الباقية من مشروع السد العالي (الابحاث) .

- ١٢/١٨ ، تم الاتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي حول بناء المرحلة الثانية من مشروع السد العالي (الابحاث) .

- ١٢/١٩ ، اذيع في القاهرة والرباط بلاغ مشترك اثر انتهاء زيارة الملك محمد الخامس للقاهرة والمحادثات التي اجراها مع جمال عبد الناصر الرئيس المصري ، جاء فيه ان الجانبين يرغبان في تعزيز جامعة الدول العربية ويعلنان عن تأييدهما لحقوق شعبي الجزائر وفلسطين وحق شعب موريتانيا في تقرير مصيره . واعرب الجانبان عن استنكارهما لاصرار فرنسا على تفجير قنبلتها الذرية في الصحراء الجزائرية (الابحاث) .

- ١٢/٢١ ، اذيع في القاهرة ان سلطات الجمهورية العربية المتحدة احتجزت في الثامن عشر من الشهر الجاري السفينة اليونانية « استباليا » عند بور سعيد في طريق عودتها من حيفا الى الصومال الفرنسي لرفضها تفريغ حمولتها (الابحاث) .

- ١٢/٢٢ ، أعلن البنك الدولي للانشاء والتعمير موافقته على منح الجمهورية العربية المتحدة قرضا بمبلغ ٥٦ مليونا ونصف المليون من الدولارات لتوسيع قناة السويس وتحسينها (الابحاث) .

- ١٢/٣٠ ، قبل جمال عبد الناصر استقالة اربعة وزراء ينتمون الى حزب البعث العربي الاشتراكي ، بمن فيهم اكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية (الابحاث) .

١٩٦٠

- ١/٣ ، قبل الرئيس جمال عبد الناصر استقالة خليل كلاس وزير الاقتصاد والتجارة للاقليم السوري (منصور) .

- ٢/٤ ، ابلغ وكلاء الباخرة الدانمركية « انفه توفيت » دوائر الجمارك المصرية انها سوف تفرغ حمولتها . وكانت الباخرة قد اوقفت منذ ٢١ ايار / مايو ١٩٥٩ في بور سعيد فيما كانت مسافرة من حيفا الى الشرق الأقصى وعلى متنها بضائع اسرائيلية (الابحاث) .

- ٣/٢٦ ، تم في القاهرة توقيع ثلاثة اتفاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة الامريكية تحصل الجمهورية العربية المتحدة بمقتضاها على قروض مجموعها ١٦,٥ مليون جنيه لتمويل بعض المشروعات الانشائية واستيراد منتجات زراعية امريكية (الابحاث) .

- ٣/٢٩ - ٤/١٠ ، زار جمال عبد الناصر نيودلهي ، وصدر بلاغ مشترك عن محادثاته مع

الرئيس نهرو جاء فيه انه من الواجب حل مشكلة فلسطين وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومبادىء مؤتمر باندونغ بصورة سليمة . واعرب الرئيسان عن أسفهما للحوادث الاخيرة في جنوب افريقيا والتجارب الذرية الفرنسية . واكدا ايمانهما بسياسة عدم الانحياز (الابحاث) .

- ١٠ - ٤/١٥ ، زار جمال عبد الناصر الباكستان وصدر بلاغ مشترك عن محادثاته مع ايوب خان الرئيس الباكستاني اكد فيه الرئيسان ايمانهما بمبدأ عدم تدخل اية دولة في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، كما اعربا عن تأييدهما لنضال الجزائر وحقوق العرب في فلسطين ووجوب حل قضية فلسطين حلا سلميا وفقا لقرارات ومبادىء الأمم المتحدة . كما شجب البلاغ اعمال العنف التي وقعت في جنوب افريقيا (الابحاث) .

- ٤/٢٦ ، صدر في القاهرة بلاغ مشترك عن المحادثات التي اجراها جمال عبد الناصر مع احمد سوكارنو الرئيس الاندونيسي . جاء فيه ان الدولتين تؤيدان حقوق شعوب فلسطين والجزائر وايريان الغربية . وانهما مصممتان على المضي في سياسة الحياد ودعم مبادىء الأمم المتحدة ومقررات باندونغ (الابحاث) .

- ٥/٢٤ ، اصدر جمال عبد الناصر قرارين يقضي الأول باستيلاء الاتحاد القومي على صحيفتي الاهرام والاخبار وعلى دارين للنشر هما : دار روز اليوسف ودار الهلال . اما القرار الثاني فيقضي بتشكيل مجالس ادارة المؤسسات الصحفية التي آلت ملكيتها الى الاتحاد القومي . وبهذين القرارين تصبح دار النشر الحكومية تمتلك جميع الصحف في الأقليم المصري في الجمهورية العربية المتحدة (الابحاث) .

- اصدر المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة المشرف على تنظيم الاتحاد القومي في الاقليم السوري قرارا بتشكيل اتحاد قومي للاجئين الفلسطينيين في الأقليم السوري على غرار الاتحاد القومي في الجمهورية العربية المتحدة (الابحاث) .

- ٦/٧ ، وقعت الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة اتفاقا تحصل فيه مصر على قرض صناعي بمبلغ ثمانية ملايين جنيه من الأموال الناجمة عن بيع بضائع امريكية في الجمهورية العربية المتحدة (الابحاث) .

- ٧/٢١ ، افتتح جمال عبد الناصر اول مجلس للأمة . وقد انتخب المجلس انور السادات رئيسا له ، وفؤاد جلال وراتب الحسامي نائبين للرئيس . ويتألف المجلس من ٦٠٠ عضو منهم ٢٠٠ من الاقليم السوري (الابحاث) .

- ٧/٢٦ ، أعلن جمال عبد الناصر في خطاب بالاسكندرية عن اغلاق سفارة الجمهورية العربية المتحدة في ايران لانها اعترفت باسرائيل (الابحاث) .

- ٩/٥ ، تلقت الحكومة الاردنية مذكرة من حكومة الجمهورية العربية المتحدة تعلمها فيها انها قررت الغاء اتفاق تبادل المجرمين الذي عقد بين الاردن وسورية عام ١٩٥٣ . وعزت ذلك الى قيام الوحدة بين سورية ومصر (٤ الابحاث) .

- ٩/٢٠ ، عين جمال عبد الناصر ، عبد الحميد السراج وزير الداخلية ، رئيسا للمجلس التنفيذي في الأقليم السوري (الابحاث) .

- ١٠/١٢ ، قدم جمال عبد الناصر تقريرا الى مجلس الأمة عن زيارته الى نيويورك ونشاطه في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة (الابحاث) .

- ١٤ - ١١/٢٥ ، زار جمال عبد الناصر السودان وصدر عن محادثاته مع المسؤولين السودانيين بيان مشترك أعلن تأييد البلدين لكفاح الجزائر في سبيل حريتها واستقلالها ودعا الى ضرورة استرداد حقوق عرب فلسطين وصيانة دعوة الحياد وعدم الانحياز وتقويتها (الابحاث) .

- ١١/٢٦ ، اصدر جمال عبد الناصر قرارا بتشكيل لجنة للتخطيط والتنمية في الاقليم السوري برئاسة نور الدين كحالة نائب رئيس الجمهورية

وزير التخطيط المركزي (الابحاث) .

ـ ١٢/١ ، قطع جوزيف كاسافوبو رئيس الكونغو العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة وطلب الى سفيرها وجميع موظفيه مغادرة الكونغو فورا . وقد اعتبرت الجمهورية العربية المتحدة ان هذا العمل مدبر من قبل بلجيكا فأممت المصالح البلجيكية في الجمهورية العربية المتحدة (الابحاث) .

١٩٦١

ـ ١/١٥ ، تم الاتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة وبريطانيا على استئناف التمثيل الدبلوماسي بينهما على مستوى السفراء (الابحاث) .

ـ ١/٢٣ ، طلبت الجمهورية العربية المتحدة من داغ همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة وضع الترتيبات اللازمة لسحب كتيبة الجمهورية العربية المتحدة من الكونغو وتأمين عودتها الى القاهرة قبل نهاية شهر كانون الثاني الجاري .

ـ ٢/٥ ، صدر في القاهرة قرار جمهوري يقضي بترتيبات نقدية جديدة في الاقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة . وهذه الترتيبات تخضع عملية الصرف في الاقليم السوري لمراقبة السلطات المختصة مباشرة وتمنع ايا كان حمل نقود سورية او أجنبية او مصرية او حوالات سياسية او ارباح أسهم او عقود مالية او عملات ذهبية او أي أوراق نقدية اخرى تفوق قيمتها المئة ليرة سورية . كما يمنع القرار قيام غير المقيمين في الاقليم السوري بعمليات التحويل النقدي الا عن طريق مراقبة مكتب القطع . وينص القرار كذلك على منع المصارف في الاقليم السوري من بيع اي كمية من النقود الاجنبية الموجودة لديها الا ضمن الشروط التي تحددها وزارة الاقتصاد والتجارة (الابحاث) .

ـ ٢/١٤ ، اعلنت الجمهورية العربية المتحدة اعترافها بحكومة انطوان جيزنغا كحكومة شرعية للكونغو (الابحاث) .

ـ ٢/٢٥ ، قطعت الحكومة البلجيكية علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة (الابحاث) .

ـ ٣/٣ ، صدر في دمشق قانون يقضي بتعريب جميع مصارف الاقليم السوري أسوة بما حدث في الاقليم المصري في الجمهورية العربية المتحدة (الابحاث) .

ـ ٣/٢٥ ، افتتح في القاهرة مؤتمر الشعوب الافريقية الثالث . ويشترك فيه ممثلون عن ٦٩ منظمة سياسية في ٣٧ دولة افريقية (الابحاث) .

ـ ٤/١٦ ، وصل الرئيس اليوغسلافي تيتو الى الاسكندرية في زيارة رسمية للجمهورية العربية المتحدة (الابحاث) .

ـ فتحت الحدود بين العراق والاقليم السوري رسميا لاول مرة منذ سنتين (الابحاث) .

ـ ٥/٣٠ ، قطعت حكومة الجمهورية العربية المتحدة علاقاتها الدبلوماسية مع اتحاد جنوب افريقيا احتجاجا على التمييز العنصري الذي تعتمده هذه الاخيرة (الابحاث).

ـ ٦/١٠ ، عاد الرئيس القبرصي مكاريوس الى بلاده بعد زيارة رسمية قام بها الى الجمهورية العربية المتحدة وبعد اصدار بلاغ مشترك عن محادثاته مع الرئيس جمال عبد الناصر اعلن فيه انهما اتفقا على ان قضية فلسطين يجب ان تحل وفقا لميثاق الأمم المتحدة (الابحاث) .

ـ ٦/١٧ ، صدر بيان مشترك عن الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية مالي اثر انتهاء زيارة الرئيس المالي الى الجمهورية العربية المتحدة وأعلن رئيسا البلدين عن توصلهما الى وحدة في الرأي حول موضوعات عالمية بينها شجب اسرائيل باعتبارها « رأس جسر الاستعمار » . (الابحاث) .

ـ ٦/٣٠ ، أعلنت الجمهورية العربية المتحدة انها تتابع بأسف وشعور عميق من عدم الرضا التحركات العسكرية للاسطول البريطاني الذي يتجه نحو الكويت لصد خطر العراق على الكويت (منصور) .

- ٧/٤ ، اصدرت الجمهورية العربية المتحدة مرسوما يقضي بأن تتم جميع اعمال الاستيراد في الأقليم المصري عن طريق المصالح التجارية التي تملكها الدولة (الابحاث) .

- ٧/٥ ، حذر وزير الدولة لشؤون الدعاية والانباء في الجمهورية العربية المتحدة في بيان رسمي من « العمليات الحربية الواسعة النطاق » التي تقوم بها بريطانيا في الخليج الفارسي والكويت « منتهزة فرصة الأزمة الناجمة هناك » (الابحاث) .

- ٧/١٠ ، تم توقيع صفقة تجارية بين الجمهورية العربية المتحدة وبريطانيا تبيع بريطانيا بموجبها الجمهورية العربية المتحدة سفنا وطائرات ومعملا للسماد وآلات ثقيلة للنسيج بقيمة ٧,٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني (الابحاث) .

- ٧/١٩ ، أصدر جمال عبدالناصر قرارا جمهوريا يقضي بأن يكون للعمال في كل شركة مساهمة او مؤسسة عامة في اقليمي الجمهورية العربية المتحدة ، حق في ٢٥ بالمائة من الارباح الصافية الى جانب الاجرة . واصدر قرارا ثانيا يقضي بأن يكون للمستخدمين في كل شركة مساهمة او مؤسسة عامة عضوان في مجلس الادارة بحيث يكون للعمال عضو واحد وللموظفين عضو واحد وان لا يزيد عدد اعضاء مجلس الادارة عن سبعة اعضاء . كما اصدر قرارا تخصص بموجبه نسبة ٥ بالمائة من ارباح الشركات للخدمات الاجتماعية والاسكان طبقا لقرار مجلس ادارة الشركة بالاتفاق مع نقابة عمالها ، وتخصص ١٠ بالمائة لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال (الابحاث) .

- ٧/٢٠ ، اصدر جمال عبد الناصر قانونا بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين العاملة في اقليمي الجمهورية العربية المتحدة . ويقضي القانون بالتعويض على حاملي الاسهم بسندات اسمية على الدولة لمدة ١٥ عاما وبفائدة قدرها ٤ بالمائة سنويا (الابحاث) .

- ٧/٢٥ ، اصدر جمال عبد الناصر قرارات بقوانين بتحديد حد أقصى جديد (١٠٠ فدان) للملكية الزراعية في الاقليم المصري وباعفاء المنتفعين بقانون الاصلاح الزراعي في الاقليمين من نصف ثمن الأراضي ونصف الفوائد المستحقة عليهم وبفرض ضرائب تصاعدية على الايراد العام للافراد في الاقليم السوري وبوضع ضرائب تصاعدية على عائدات المباني السكنية في الاقليم المصري (الابحاث) .

- ٨/١٦ ، اعلن في القاهرة ان النظام الاداري في الجمهورية العربية المتحدة قد أعيد تنظيمه بحيث تصبح هناك وزارة واحدة لكل حقل من حقول الادارة بدلا من ثلاث وزارات ، فتألفت وزارة موحدة للاقليمين . كما اعلن ان القاهرة ستكون مقر المجلسين التنفيذيين السوري والمصري (الابحاث) .

- ٨/٢٥ ، قرر جمال عبد الناصر ان يجعل دمشق مقرا لحكومة الجمهورية العربية المتحدة من شباط / فبراير الى ايار / مايو من كل سنة (الابحاث) .

- ٩/١٩ ، اصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارا باعادة تنظيم الاتحاد القومي ، وذلك بالغاء اللجان التنفيذية الاقليمية وتشكيل لجنة تنفيذية عليا من رئيس الاتحاد وعشرين عضوا (الابحاث) .

- ٩/٢٣ ، اصدر جمال عبد الناصر قرارا بتكليف عبد الحميد السراج نائب رئيس الجمهورية للشؤون الداخلية ، رئاسة اللجنة التنفيذية الوزارية للاصلاح الاداري (الابحاث) .

- ٩/٢٦ ، قدم عبد الحميد السراج ، نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة استقالته رسميا للرئيس جمال عبد الناصر فقبلها (الابحاث) .

- ٩/٢٨ ، قام الجيش السوري بحركة انقلابية ضد الحكم الوحدوي القائم . واحتلت وحدات منه دار الاذاعة في دمشق وشرعت تبث منها بيانات ثورية . وأعلن الرئيس عبد الناصر ان وحدات الجيش الأول في جميع انحاء سورية أمرت بالتوجه نحو دمشق . وظهرا أعلن راديو دمشق عن الوصول الى اتفاق بين قيادة الثوار والمشير عبد

الحكيم عامر ، نائب رئيس الجمهورية الذي وعد بدرس مطاليب الثورة . ولكن دمشق عادت في المساء وألغت بيانها حول الاتفاق واعلنت انفصالها عن مصر (الابحاث) .

- ٩/٢٩ ، اعلنت القيادةالثورية العربية العليا للقوات المسلحة في سورية عن تكليف مأمون الكزبري بتشكيل الحكومة . واعلنت عن انهاء مهمتها وعودة الجيش الى ثكناته (الابحاث) .

- اعلنت قيادة الثورة في سورية ان قوات مظلية مصرية حاولت الهبوط في اللاذقية فقبض عليها الجيش السوري (الابحاث) .

- ١٠/١ ، اوقفت وزارة الداخلية في الجمهورية العربية السورية نشاط الاتحاد القومي في سورية الذي حل محل الاحزاب في عهد الوحدة (الابحاث) .

- ١٠/٢ ، أبلغ الدكتور مأمون الكزبري رئيس وزراء سورية الجديد رسميا رئيس الجمعية العمومية للأمم المحدة بأن حكومته ستقدم طلب الانضمام الى الأمم المتحدة (الابحاث) .

- ١٠/٥ ، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر ان الجمهورية العربية المتحدة لن تعارض في قبول سورية عضوا في الأمم المتحدة او الجامعة العربية . واعلن انه سيترك سورية تقرر مصيرها (الابحاث) .

- اعلن الدكتور مأمون الكزبري موافقته على اقتراح الرئيس عبد الناصر بتأليف لجنة للتفتيش في بعض النتائج التي تمخضت عن وحدة سورية ومصر (الابحاث) .

- ١٠/٧ ، استقال الوزراء السوريون الأربعة عشر في وزارة الجمهورية العربية المتحدة (الابحاث) .

- ١٠/٩ ، قدم الاعضاء السوريون في مجلس الأمة للجمهورية العربية المتحدة استقالتهم (الابحاث) .

- ١٠/١٢ ، طلبت الجمهورية العربية المتحدة من الجامعة العربية سحب القوات التابعة لها الموجودة في الكويت (الابحاث) .

- ١٠/٢١ ، صودرت ممتلكات عدد كبير من الاغنياء المصريين والاجانب في الجمهورية العربية المتحدة (الابحاث) .

- ١١/٤ ، تم في الجامعة العربية الوصول الى اتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية لتبادل العسكريين السوريين الموجودين في مصر وسورية (الابحاث) .

- ١١/٧ ، اصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارا جمهوريا بالغاء مجلس الأمة الحالي ، وقرارا آخر بالغاء قرار رئيس الجمهورية القاضي بتحديد عدد اعضاء مجلس الأمة والقرار الخاص باختيار اعضاء مجلس الأمة لسنة ١٩٦٠ (الابحاث) .

- ١١/١٩ ، دعا الرؤساء عبد الناصر وتيتو ونهرو في بلاغ صدر عقب محادثاتهم في القاهرة الى مزيد من التعاون الاقتصادي بين الدول المتطورة (الابحاث) .

- ١١/٢٣ ، استدعت السعودية سفيرها في القاهرة احتجاجا على الحملة التي تشنها صحف الجمهورية العربية المتحدة واذاعاتها ضد الملك سعود . كما استدعت الجمهورية العربية المتحدة سفيرها في جدة (الابحاث) .

- ١١/٢٥ ، اعتقلت سلطات الجمهورية العربية المتحدة تسعة اشخاص فرنسيين اعضاء البعثة الرسمية المعتمدة لديها لتصفية الاملاك الفرنسية بتهمة الاشتراك في مؤامرة تجسس ضد الجمهورية العربية المتحدة واغتيال عبد الناصر (الابحاث) .

- ١٢/٢٣ ، تم الافراج عن جميع ممتلكات الرعايا البريطانيين التي كانت قد فرضت عليها الحراسة اثر العدوان الثلاثي على قناة السويس (الابحاث) .

- ١٢/٢٦ ، أعلن عبد القادر حاتم وزير الدولة المصري ان الجمهورية العربية المتحدة قررت

انهاء اتحاد الدول العربية الذي يضم مصر واليمن لأن فكرة الاتحاد « استغلت ضد الشعب اليمني لاستمرار الوضع الرجعي هناك » (الابحاث) .

- ١٢/٢٨ ، قطعت اليمن علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة (الابحاث) .

١٩٦٢

- ١/٣١ ، اختتم في القاهرة مؤتمر اجهزة فلسطين [والذي بدأ اعماله في ١٩٦٢/١/٢٤] . وقد اتخذ المؤتمر توصيات سرية تتعلق بفلسطين وسياسة الدول العربية تجاه اسرائيل (الابحاث) .

- ٢/١٣ ، اعلنت الوكالة الامريكية للانماء الدولي موافقتها على تقديم قرض بمبلغ ١٧ دولار للمساهمة في المرحلة الاولى من اختزان الحبوب وتوزيعها في جميع الجمهورية العربية المتحدة (الابحاث) .

- ٣/٩ ، اصدر جمال عبد الناصر مرسوما باعلان النظام الدستوري في قطاع غزة الفلسطيني . وينص المرسوم على ان يؤلف الفلسطينيون في غزة « اتحادا قوميا يضم جميع الفلسطينيين اينما كانوا وذلك لاسترداد اراضيهم المغتصبة في فلسطين » (الابحاث) .

- ٣/٣١ ، وصل الى القاهرة في زيارة رسمية احمد بن بيلا نائب رئيس الوزارة الجزائرية المؤقتة الذي اطلقت فرنسا سراحة مؤخرا يرافقه ثلاثة من رفاقه (الابحاث) .

- ٤/١٤ ، رفع حظر الدخول على الرعايا الفرنسيين الى الجمهورية العربية المتحدة الذي كان قد فرض في كانون الاول / ديسمبر ١٩٦١ بعد القاء القبض على بعض اعضاء السفارة الفرنسية بتهمة التجسس (منصور) .

- ٥/٢١ ، افتتح جمال عبد الناصر ، مؤتمر القوى الشعبية بتلاوة الميثاق الوطني والذي قام باعداده والذي يعلن عن نقل السلطة المحلية للمنظمات الشعبية تدريجيا (الابحاث) .

- ٦/٦ ، وقع رؤساء وفود الجمهورية العربية المتحدة وسورية والاردن والمغرب والكويت في القاهرة ، اتفاقا للوحدة الاقتصادية العربية يدعو الى وحدة اقتصادية كاملة بين الدول العربية في غضون عشر سنوات (الابحاث) .

- ٧/٢١ ، أعلن رسميا ان الجمهورية العربية المتحدة اطلقت بنجاح نوعين من الصواريخ « القاهرة » و « الظافر » الى مسافة ٣٧٠ و ٦٠٠ كلم (الابحاث) .

- ٨/٨ ، منحت الحكومة البريطانية الجمهورية العربية المتحدة قرضا بمبلغ ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه استرليني لشراء بضائع بريطانية (الابحاث) .

- ٨/٢٧ ، صدر مرسوم جمهوري في دمشق يقضي باعادة تأميم مصرفي مصر والقاهرة وجميع فروعها في سورية (الابحاث) .

- ٢٢ - ٨/٣٠ ، عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعا طارئا في شتورة ، لبنان ، لبحث الشكوى التي وجهتها سورية ضد جمال عبد الناصر متهمة اياه بالتدخل في شؤون سورية الداخلية والتحريض على الاعمال التخريبية والقيام بحملة دعائية ضد النظام القائم هناك بقصد اثارة الفتنة . وجاء في رد الحكومة المصرية على هذه الشكوى ان الحكم السوري قد انقاد الى قوى الاستعمار والرجعية ويقوم باضطهاد وتعذيب العناصر الوطنية في البلاد . وقد انسحب وفد الجمهورية العربية المتحدة من الاجتماع بتاريخ ١٩٦٢/٨/٢٨ . وفي تاريخ ١٩٦٢/٨/٣٠ قرر مجلس الجامعة باجماع الآراء ومعارضة وفد سورية وعملا باحكام ميثاق الجامعة عدم استطاعته النظر في الشكوى السورية على الجمهورية العربية المتحدة بسبب انسحاب الاخير . من المجلس ، وابقاء الدورة الاستثنائية مفتوحة على ان يعقد الاجتماع الثاني في أقرب وقت ممكن (منصور ، الابحاث) .

- ١٩٦٢/٩/٢٤ ، كلف جمال عبد الناصر ، علي صبري بتشكيل الوزارة الجديدة ، كما اجرى

بعض التعديلات على نظام الحكم في مصر شدد فيها على تحقيق الزعامة الجماعية . وسيرأس علي صبري ايضا المجلس التنفيذي لمجلس الوزراء يضطلع فيه بالمهام الادارية التي كان يقوم بها عبد الناصر الذي سيرأس بدوره مجلسا للرئاسة (منصور) .

ـ ١١/١٠ ، أعلنت حكومة الثورة في اليمن الحرب على السعودية واعلنت القاهرة مساندتها الكلية لحكومة اليمن في هذه الحرب . [وكان الجيش اليمني بقيادة الزعيم عبد الله السلال قد اطاح بحكم الامام محمد البدر بتاريخ ١٩٦٢/٩/٢٧ ، لكن الامير سيف الاسلام الحسن عم الامام المخلوع عاد من الولايات المتحدة الى اليمن بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢ ، وبمساندة من السعودية ، ليتولى قيادة الفئات الموالية لعائلته] (الابحاث) .

ـ ١١/١٤ ، اعلن عبد الخالق حسونة الامين العام لجامعة الدول العربية بعد مقابلة له مع محمود فوزي وزير الخارجية ، ان الجمهورية العربية المتحدة تصر على الاستمرار في مقاطعة جامعة الدول العربية ونشاطاتها (منصور) .

ـ ١٢/٦ ، قررت الجمهورية العربية المتحدة تقديم قرض قدره عشرة ملايين جنيه الى الجزائر بدون فوائد يسدد على ١٢ عاما تبدأ بعد عامين من تاريخ تقديمه (الابحاث) .

١٩٦٣

ـ١/١٣ ، تم تمليك ٢٥ الف فدان للعمال الزراعيين وخريجي المدارس الاعدادية (الوقائع العربية) .

ـ ٢/٨ ، اعترفت الجمهورية العربية المتحدة بالانقلاب الذي اطاح اليوم بحكم الفريق عبد الكريم قاسم وبعث الرئيس عبد الناصر ببرقية تهنئة الى الرئيس عبد السلام عارف رئيس الجمهورية العراقية الجديد (الوقائع العربية) .

ـ ٣/٨ ، أيدت الجمهورية العربية المتحدة والعراق الانقلاب الذي أطاح اليوم بوزارة خالد العظم واعتبرت كل منها ان أي عدوان خارجي على سورية هو عدوان عليها (الوقائع العربية) .

ـ ٣/٩ ، قررت الجمهورية العربية المتحدة ان تعود الى الجامعة العربية ، وان تمارس نشاطاتها بعد ان قاطعتها [منذ الاجتماع الطارىء لمجلس الجامعة في شتورة ، لبنان ، في تاريخ ٢٢/٣٠ آب ١٩٦٢] (الوقائع العربية) .

ـ ١١ ـ ٣/١٦ ، جرت في القاهرة محادثات بين وفود الجمهورية العربية المتحدة والعراق وسورية وصفها طالب حسين شبيب وزير خارجية العراق ورئيس وفد بلاده بانها تستهدف وضع « الخطوط العامة للوحدة العربية الشاملة » . وبتاريخ ١٩٦٣/٣/١٥ استلم عبد الناصر برقية من المشير عبد الله السلال الرئيس اليمني يطلب انضمام بلاده لقرارات الوحدة . واذيع في القاهرة بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٦ ان المحادثات وصلت الى نتيجة تستوجب رجوع وفدى العراق وسورية الى حكومتيها على أمل العودة ثانية الى القاهرة (الوقائع العربية) .

ـ ١٩ ـ ٣/٢١ ، جرت في القاهرة محادثات بين الرئيس جمال عبد الناصر وصلاح الدين البيطار رئيس الوزراء السوري للتمهيد للمرحلة اللاحقة من المحادثات الثلاثية التي تشمل العراق . وقد أعلن في نهايتها ان الجانبين اتفقا بعد استعراض تجربة الماضي ، على التلاقي وعزما على الا يتركا ثغرة يمكن ان ينفذ منها اي ضعف او خطأ في البناء الاتحادي الجديد (الوقائع العربية) .

ـ ٤/٤ ، تم الاتفاق على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الجمهورية العربية المتحدة وفرنسا بعد ان ظلت مقطوعة طيلة سبع سنوات منذ العدوان الثلاثي على مصر (الوقائع العربية) .

ـ ٧ ـ ٤/١٠ ، بدأت في القاهرة مباحثات الوحدة بين وفود الجمهورية العربية المتحدة والعراق وسورية . وأعلن علي صبري رئيس المجلس التنفيذي المصري في نهايتها انه تم الاتفاق على ان

القاهرة عاصمة لدولة الوحدة التي اطلق عليها « الجمهورية العربية المتحدة » على ان تضاف نجمة ثالثة الى علم الجمهورية العربية المتحدة رمزاً للعراق . وستضم الدولة الجديدة : مصر ، العراق ، وسورية ، وستتولى الدولة الاتحادية الشؤون الخارجية والدفاع والامن القومي والتخطيط الاقتصادي والتنمية . وقد اتفق على ان تكون الجنسية واحدة في الدولة الاتحادية (الوقائع العربية) .

ـ ٤/١١ ، صدر قرار جمهوري بانشاء السوق الافريقية المشتركة وتشمل الجمهورية العربية المتحدة والجزائر وغانا وغينيا ومالي والمغرب (الوقائع العربية) .

ـ ٤/١٣ ، صدر قرار جمهوري يقضي بتأميم جميع منشآت تصدير القطن الى جانب محالج القطن التي تقرر تأميمها في الاسبوع الماضي (الوقائع العربية) .

ـ ٤/٢٧ ، اتفقت الجمهورية العربية المتحدة وتركيا على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، بعد ان قطعت في العام ١٩٦١ اثر اعتراف تركيا بالحركة الانفصالية في سورية (الوقائع العربية) .

ـ ٥/٧ ، علقت بعض الدوائر المطلعة في القاهرة على قرار الحكومة السورية تسريح بعض الضباط المعروفين بميلهم الوحدوي ان هذا « عمل يتنافى مع اعلان القاهرة الذي وقعت عليه جميع القوى الوحدوية في سورية » واضاف المصدر ان القاهرة متمسكة تماما باعلان الوحدة نصا وروحا (الوقائع العربية) .

ـ ٦/١٦ ، صدر قرار جمهوري بتأميم ١٤ شركة للأدوية (الوقائع العربية) .

ـ ٢ ـ ٦/١٧ ، جرت في القاهرة مباحثات بين الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الله السلال الرئيس اليمني صدر في نهايتها موافقة القاهرة على انضمام اليمن لميثاق القاهرة الذي وقع في ١٧ نيسان / ابريل الماضي (الوقائع العربية) .

ـ ٦/٢٠ ، تم في موسكو توقيع اتفاق للتعاون الاقتصادي بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي الذي يقدم بموجب هذا الاتفاق قرضا لمصر قيمته ٤٠ مليون روبل لتمويل بعض المشاريع الصناعية . ويأتي توقيع هذا القرض عقب المباحثات التي اجراها المشير عبد الحكيم عامر في موسكو . [والذي كان قد سافر الى العاصمة السوفياتية بتاريخ ١٩٦٣/٦/٧] (الوقائع العربية) .

ـ ٧/٢٢ ، ألقى الرئيس عبد الناصر خطابا بمناسبة عيد الثورة الحادي عشر وجهه الى الأمة العربية كلها ، واعلن فيه بأن اتفاقية الوحدة قد وقعت مع الشعب السوري كله وليس مع قيادة حزب البعث ، وانه لا وحدة مع البعث (الوقائع العربية) .

ـ ٨/٨ ، تم الاتفاق بين المؤسسة المصرية العامة للبنوك وبين وزارة المالية والصناعة بالكويت على انشاء بنك عربي افريقي يهدف الى تنمية التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والافريقية . وسيكون هذا البنك شركة مساهمة ومركزه الرئيسي في القاهرة (الوقائع العربية) .

ـ ٨/١١ ، خطب الرئيس عبد الناصر بالاسكندرية في القوات العائدة من اليمن وقال « ان مسؤولياتنا لا حدود لها في الأمة العربية » ، ونريد ان نقيم وحدة مع الشعب العربي كله ولا نقبل وحدة مع حزب البعث » (الوقائع العربية) .

ـ ٨/١٢ ، صدرت قرارات بتأميم ٢٢٨ شركة ومنشأة صناعية ، واصبح بذلك القطاع العام مالكا لـ ٨٠ بالمائة من القطاع الصناعي ملكية كاملة . وكذلك انهيت عقود تنقيب واستغلال المناجم الممنوحة للافراد وأممت رؤوس اموالها (الوقائع العربية) .

ـ ٢١ ـ ٨/٢٦ ، جرت في القاهرة محادثات بين الرئيس عبد الناصر والمشير عبد السلام عارف الرئيس العراقي صدر في نهايتها بيان مشترك ، أعلن فيه عن اتفاق وجهات النظر على وقف التدهور في الموقف العربي ، والعمل على تهيئة الظروف الجديدة المناسبة لتحقيق الوحدة العربية (الوقائع العربية) .

ـ ٩/١٥ ، قطعت الجمهورية العربية المتحدة علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع البرتغال وكانت قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع البرتغال منذ ٢٩ حزيران/يونيو الماضي (الوقائع العربية) .

ـ ١٠/٨ ، صدر قرار جمهوري ييسر على صغار المزارعين شراء اراضي الدولة (الوقائع العربية) .

ـ ١٠/١٢ ، اعترفت حكومة الجمهورية العربية المتحدة بحكومة جمهورية انجولا في المنفى التي يرأسها هولدن روبرتو والتي تتخذ مقرا لها في ليوبولدفيل عاصمة الكونغو (الوقائع العربية) .

ـ ١١/٦ ، صدر في القاهرة بلاغ مشترك عن محادثات الامبراطور هيلاسيلاسي والرئيس جمال عبد الناصر اكد على ضرورة اجتماع وزراء منظمة الدول الافريقية في اقرب وقت لايجاد حل سلمي لمشكلة الحدودالجزائرية ـ المغربية (الوقائع العربية) .

ـ ١١/١١ ، أذيعت تسعة قرارات جمهورية بالتأميم الكامل لبعض الشركات التجارية وشركات النقل الداخلي والبحري والادوية ومصانع الاسلحة والذخيرة (الوقائع العربية) .

ـ ١١/١٧ ، صدر قرار جمهوري بتأميم ٦ شركات زراعية تشرف عليها المؤسسة التعاونية الزراعية العامة تأميا كاملا (الوقائع العربية) .

ـ ١٢/٢٣ ، دعا الرئيس عبد الناصر في خطاب القاه في بور سعيد بمناسبة « يوم النصر » الى اجتماع الرؤساء والملوك العرب لبحث قضية تحويل اسرائيل لمياه نهر الاردن (الوقائع العربية) .

١٩٦٤

ـ ٢/١٨ ، اصدر الرئيس عبد الناصر قرارا بتعيين انور السادات وحسن ابراهيم نائبين لرئيس الجمهورية (الوقائع العربية) .

ـ ٢/٢٢ ، ألقى الرئيس عبد الناصر خطابا بمناسبة عيد الوحدة طالب فيه بازالة القواعد البريطانية من ليبيا وقبرص (الوقائع العربية) .

ـ ٢/٢٨ ، أذيع بيان مشترك عن عودة العلاقات الطبيعية بين الجمهورية العربية المتحدة والمغرب وتبادل السفراء بين البلدين (الوقائع العربية) .

ـ ٣/٧ ، اذاع احمد زندو وزير الاقتصاد بيانا أعلن فيه ان جميع الشركات والمنشآت العاملة في التجارة الخارجية قد اصبحت تحت الاشراف الكامل للشعب (الوقائع العربية) .

ـ ٣/٩ ، صدرت ٣ قرارات جمهورية أممت بموجبها ١١٩ شركة مقاولات تأميا كاملا (الوقائع العربية) .

ـ ٣/٢٤ ، اصدر الرئيس عبد الناصر قرارا بتأميم شركة شل وشركة النصر لآبار الزيت « انجلو اجيبشان اويل فيلدز » (الوقائع العربية) .

ـ ٣/٢٦ ، ـ انتخب مجلس الأمة بالاجماع ، انور السادات رئيسا له (الوقائع العربية) .

ـ ٤/١٨ ، تم الاتفاق المبدئي مع صندوق النقد الدولي على ان تحصل الجمهورية العربية المتحدة على قرض قيمته ٤٠ مليون دولار لزيادة حصتها في الصندوق من ٩٠ الى ١٢٠ مليون جنيه (الوقائع العربية) .

ـ ٢٣ ـ ٤/٢٨ ، قام الرئيس عبد الناصر بزيارة مفاجئة لليمن (الوقائع العربية) .

ـ ٩ ـ ٥/٢٥ ، قام نيكيتا خروشوف رئيس الوزراء السوفياتي بزيارة الى مصر . ووقع الرئيسان عبد الناصر وخروشوف قبل انتهاء الزيارة بيوم واحد بيانا مشتركا اعربا فيه عن اتفاق وجهتي نظرهما بالنسبة لكثير من القضايا العربية والافريقية والدولية ، ومنح الاتحاد السوفياتي الجمهورية العربية المتحدة قرضا بمبلغ ٢٥٢ مليون روبل (الوقائع العربية) .

ـ ٥/٢٦ ، وقع في القاهرة الرئيسان عبد الناصر وعبد السلام عارف الرئيس العراقي اتفاقية تنص على تشكيل مجلس رئاسة مشترك يتألف من رئيسي البلدين ويتولى تخطيط وتنسيق سياسة

البلدين في جميع المجالات (الوقائع العربية) .

ـ ٦/١٦ ، اصبحت الجمهورية العربية المتحدة أول دولة عربية وافريقية تصدر الى الخارج المواد الذرية المشعة اللازمة للعلاج الطبي والابحاث والزراعة والصناعة وهي المواد التي يجري تشعيعها في الفرن الذري المصري في انشاص (الوقائع العربية) .

ـ ٧/١ ، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر في خطاب القاه في حفل لتخريج دفعة من الضباط والطيارين والملاحين الاداريين في كلية بلبيس الجوية ، نهجا جديدا ، هو توحيد الجيوش والطيران بين البلاد العربية دون وحدة دستورية بينها لأن هذه الوحدة مصاعب (الوقائع العربية) .

ـ ٧/١٣ ، وقع الرئيسان جمال عبد الناصر والمشير عبد الله السلال الذي وصل الى القاهرة يوم ١٩٦٤/٧/١٠ على اتفاق لتشكيل مجلس تنسيق مشترك من رئيسي البلدين يجتمع مرة كل ثلاثة اشهر ويختص بدراسة وتنفيذ الخطوات اللازمة لاقامة الوحدة بين البلدين . وقد القى الرئيس عبد الناصر خطابا اثر توقيع الاتفاق قال فيه « ان التنسيق قد تم بين القاهرة وبغداد وصنعاء ، ونحن على اتصال مستمر بثورة الجزائر ، وبذلك تلتقي كل الثورات العربية » (الوقائع العربية) .

ـ ١٧ ـ ٧/٢١ ، عقد في القاهرة مؤتمر القمة الافريقي برئاسة عبد الناصر وحضور ٣٣ رئيسا وملكا افريقيا (الوقائع العربية) .

٢٩ ـ ٨/٣١ ، جرت في القاهرة محادثات بين الرئيس عبد الناصر والاسقف مكاريوس الرئيس القبرصي صدر في اثرها بيان اكد تأييد الجمهورية العربية المتحدة ومساندتها لحقوق شعب قبرص ، واتفاق الجانبين في موقفهما من القواعد « الاجنبية » التي تشكل تهديدا مباشرا للسلام العالمي وأمن المنطقة » (القوائع العربية) .

ـ ٩/٢٥ ، اكتشفت المخابرات العربية « حملة ارهابية جديدة » موجهة الى العلماء الالمان الذين يعملون في الجمهورية العربية المتحدة تنفذ عن طريق الرسائل والطرود البريدية الملغومة (الوقائع العربية) .

ـ ٥ ـ ١٠/١٠ ، عقد في القاهرة المؤتمر الثاني لدول عدم الانحياز (الوقائع العربية) .

ـ ١٠/١٦ ، أذيع في القاهرة وبغداد نص اتفاق انشاء القيادة السياسية الموحدة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق . وقد جاء في البيان انه قد « استقر رأي الطرفين المتعاقدين على ان الوحدة الدستورية بين البلدين امر حتمي لا بد من تحقيقه في أقصر وقت ممكن » . (الوقائع العربية) .

ـ ١٢/١١ ، تم الاتفاق بين الاتحاد السوفياتي والجمهورية العربية المتحدة على الا تتحمل هذه الاخيرة في تجارتها مع روسيا اية مدفوعات بالعملة الحرة (الوقائع العربية) .

١٩٦٥

ـ ١/١٠ ، تم في القاهرة الاتفاق على اعادة العلاقات التجارية بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان (الابحاث) .

ـ ٢/٢٢ ، صدر بلاغ رسمي عن مباحثات الرئيسين عبد الناصر وبورقيبة أكد ايمان شعبي البلدين بالوحدة العربية [وكان بورقيبة قد وصل الى القاهرة يوم ١٩٦٥/٢/١٦] (الوقائع العربية) .

ـ ٣/١٥ ، أعيد انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية بنسبة ٩٨ بالمائة من مجموع الذين يحق لهم الاقتراع (الوقائع العربية) .

ـ ٤/٢٢ ، اقترح الحبيب بورقيبة الرئيس التونسي ، في خطاب القاه في اجتماع للطلاب من اعضاء حزب الدستور الحاكم ، حلا وسطا لقضية فلسطين يقوم على اساس ان تعترف الدول العربية باسرائيل مقابل قبول اسرائيل باعادة اللاجئين الفلسطينيين والموافقة على قبول قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (الوقائع العربية) .

ـ ٤/٢٣ ، أعلن عبد الناصر في القاهرة اثناء حفل العشاء الذي اقامه ملك ماليزيا تكريما له ان

« القضية الفلسطينية تواجه اليوم تحديات ضخمة سببها سوء النية من جانب اعداء الأمة العربية » . واضاف ان تحديا من هذا النوع « يجب ان لا يواجه الا بارادة الحياة ذاتها وبكل ما تملكه هذه الارادة من قدرات وطاقات » هذا وقد نفى محمد حسنين هيكل رئيس تحرير صحيفة « الاهرام » في مقاله الاسبوعي ان يكون بورقيبة قد اطلع عبد الناصر مسبقا على رأيه في قضية فلسطين او ان يكون عبد الناصر قد وافق على هذا الرأي (الوقائع العربية) .

ـ ٤/٢٤ ، هاجمت تظاهرة من الطلبة الفلسطينيين مبنى سفارة تونس في القاهرة احتجاجا على تصريحات بورقيبة حول الحل الوسط للقضية الفلسطينية وصدتها قوات الأمن المصرية (الوقائع العربية) .

ـ ٤/٢٥ ، ذكرت صحيفة « الاهرام » ان التنظيم السياسي السري الذي كان يتخذ لنفسه اسم « الحزب الشيوعي المصري » قد اتخذ قرارا بحل نفسه (الوقائع العربية) .

ـ ٤/٢٧ ، قررت الجمهورية العربية المتحدة سحب سفيرها في تونس « نظرا للموقف الذي اسفرت عنه التصريحات الاخيرة للسلطات التونسية ، والاتجاهات المريبة المشبوهة التي ظهرت في الاعمال العدائية الموحى بها ازاء الجمهورية العربية المتحدة والقضية الفلسطينية » (الوقائع العربية) .

ـ ٤/٢٩ ، اتخذت لجنة ممثلي الملوك والرؤساء العرب اثر اجتماع عقدته في القاهرة بغياب ممثل تونس ، قرارا برفض اية دعوة الى الاعتراف باسرائيل او التعايش معها (الوقائع العربية) .

ـ ٥/٢١ ، أعلن قادة الحركة العمالية « دستور العمل في مرحلة الانطلاق » الذي ينص على التزام العمال بالتبرع لمدة خمس سنوات بنسبة ٥ بالمائة من الحصة المخصصة لهم في الارباح للخدمات الاجتماعية لاستثمارها بما يحقق زيادة الانتاج ورفع مستوى الكفاية ، والالتزام بعدم التقدم بأي مطالب اقتصادية جديدة في العامين المقبلين ، والتبرع بما لا يقل عن ساعة عمل اضافية يوميا لمن يعملون ٤٢ ساعة (الوقائع العربية) .

ـ ٥/٢٤ ، ذكرت صحيفة « الاهرام » ، ان الرأي قد استقر في مباحثات القيادة السياسية الموحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة [والتي بدأت في القاهرة بتاريخ ١٩٦٥/٥/١٩] على تعيين امين عام للقيادة برتبة وزير ومعه امينان مساعدان . وقد صرح عبد السلام عارف الرئيس العراقي الى مجلة « روز اليوسف » القاهرية ، بانه يرى « ان قيام الوحدة بين القاهرة وبغداد امر حتمي » (الوقائع العربية) .

ـ ٦/٩ ، ابدى عبد الناصر خلال اجتماعه مع بهادور شاستري رئيس وزراء الهند الذي يزور مصر حاليا ، رأيه بضرورة تجنب المؤتمر الافريقي الاسيوي « جميع المنازعات بين الدول المشتركة به والا فان المؤتمر سوف يتحول الى معرض للخصام بدل ان يكون مجالا للقاء » (الوقائع العربية) .

ـ ٦/١٧ ، أقر مجلس الوزراء السياسة الجديدة للتعليم العالي التي تضمنت تطبيق المبادىء العامة حول امتداد سلطة الرقابة الشعبية الى اجهزة الجامعات والمعاهد العليا عن طريق تعيين اعضاء يمثلون الاتحاد الاشتراكي العربي والاجهزة الشعبية ، واعادة تشكيل مجالس الجامعات والمعاهد بصورة جديدة تحقق مبدأ ديمقراطية الخدمات ، واجراء تغيير شامل في الفلسفة التعليمية عن طريق تحويل الجامعات والمعاهد العليا الى جامعات تخدم وتحقق اهداف النظام الاشتراكي (الوقائع العربية) .

ـ ٦/٢٣ ، صرحت مصادر مطلعة بأن الرئيس عبد الناصر قرر في ضوء التطورات القائمة في الجزائر الغاء الزيارة التي كان مقررا ان يقوم بها الى الجزائر في اعقاب مؤتمر القمة الافريقي الآسيوي . [ويشير هذا التصريح الى التبدلات التي اجريت في الاوساط الحاكمة في الجزائر بعد ان اطاح هواري بومدين بالرئيس الجزائري احمد بن بيلا] (الوقائع العربية ، منصور) .

ـ ٧/٦ ، تم وضع قانون الاحوال الشخصية

في صيغته النهائية تمهيدا لاصداره . وهذا القانون يوحد الاحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين (الوقائع العربية) .

ـ ٧/١٣ ، ادلى الرئيس عبد الناصر بحديث الى محطة تلفزيون واذاعة كولومبيا قال فيه أن اهداف الجمهورية العربية المتحدة تجاه الجزائر « ان تكون بيننا علاقات طيبة وصداقة ، ولم يكن لدينا أي اتجاه لطلب الوحدة معهم » (الوقائع العربية) .

ـ ٧/٢٢ ، القى الرئيس عبد الناصر خطابا بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة للثورة المصرية ذكر فيه ، ان هناك خطة لانسحاب القوات المصرية من اليمن خلال ستة اشهر اذا ما تحقق السلام هناك . اما اذا فشلت محادثات السلام الحالية الجارية مع السعودية فان الجمهورية العربية المتحدة ستجد « نفسها مضطرة الى عمل أوسع لتصفية قواعد العدوان ، وهذا سوف يؤدي الى اتساع الصدام مع السعودية » (الوقائع العربية) .

ـ ٨/٢٨ ، بدأت في موسكو المحادثات الرسمية بين الزعماء السوفيات والرئيس جمال عبد الناصر والوفد المرافق له الذي وصل امس الى الاتحاد السوفياتي . وقد اعلن انه جرى تبادل واسع وصريح للآراء حول الوضع الدولي وزيادة انماء علاقة الصداقة بين البلدين (الوقائع العربية) .

ـ ٩/١ ، صدر بيان مشترك في كل من القاهرة وموسكو عن محادثات الرئيس عبد الناصر في الاتحاد السوفياتي [التي بدأت بتاريخ ١٩٦٥/٨/٢٨] . قدر الجانبان فيه اهمية الدور الذي تقوم به الدول غير المنحازة في سعيها لتخفيف حدة التوتر الدولي وتنمية التعاون بين الدول (الوقائع العربية) .

ـ ٩/٤ ، صدر بيان عن محادثات الرئيس عبد الناصر في بلغراد [التي بدأت في اول الشهر الجاري] ، جاء فيه ان الجانبين قد « لاحظا ان مسؤولية الدول غير المنحازة في المحافظة على السلام الدولي قد اصبحت مسؤولية متزايدة الاهمية » (الوقائع العربية) .

ـ ١٠/٢١ ، صدر بيان عراقي ـ مصري مشترك عن المحادثات التي جرت بالقاهرة بين زكريا محي الدين رئيس الوزراء المصري ونظيره العراقي عبد الرحمن البزاز جاء فيه « ان الوحدة الوطنية هي الاساس الطبيعي للوحدة القومية الشاملة .. . لذلك تساند الجمهورية العربية المتحدة شقيقتها الجمهورية العراقية في مسعاها للحفاظ على وحدة اراضيها والقضاء على جميع المحاولات التي ترمي الى المساس باستقلال العراق وحريته ووحدة اراضيه » [مشيرا الى تمرد بعض القبائل الكردية في شمال العراق] (الوقائع العربية) .

ـ ١١/٥ ، عاد الرئيس جمال عبد الناصر الى القاهرة من « رحلة الصداقة » لدول غرب افريقيا استغرقت ١٦ يوما وحضر في بدايتها مؤتمر القمة الافريقي في اكرا (الوقائع العربية) .

ـ ١٢/٢٩ ، وقع في القاهرة اتفاق تجاري بين مصر والاتحاد السوفياتي مدته خمس سنوات (الوقائع العربية) .

١٩٦٦

ـ ١/٣ ، تم توقيع اتفاقية القمح الجديدة بين الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية العربية المتحدة (الوقائع العربية) .

ـ ٢/١٩ ، صدر في كل من القاهرة وبغداد بيان مشترك عن الاجتماع الثاني للقيادة السياسية الموحدة بين مصر والعراق . وقد اكد البيان وحدة التراب العراقي ووقوف القيادة السياسية الموحدة في وجه أية محاولة خارجية او داخلية لفصل اي جزء منه . وأكد اتفاق البلدين على الدعم الكامل للجهود المبذولة لاحلال السلام في اليمن ، ورفض البلدين لسياسة الاحلاف (الوقائع العربية) .

ـ ٢/٢٢ ، ألقى الرئيس عبد الناصر خطابا في عيد الوحدة قال فيه ان مصر لن تسحب قواتها من اليمن ان لم تؤلف حكومة انتقالية تقوم بالاستفتاء وانه لن يضير القوات المصرية ان تبقى هناك حتى خمس سنوات وحول الحلف الاسلامي قال : ان مصر لن ترفض ابدا التعاون الاسلامي ولكن هذا التعاون يجب ان يكون فعلا لوجه الاسلام وليس

نتيجة لسياسة امريكية انكليزية . [وكانت المساعي الى تشكيل حلف اسلامي قد توضحت بعد ان صدر بيان مشترك عن الملك فيصل عاهل السعودية ومحمد رضا بهلوي شاه ايران بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١٤ يدعو الى عقد قمة اسلامية للعمل على تأسيس حلف اسلامي] (الوقائع العربية) .

- ٣/٤ ، صرح محمود رياض وزير الخارجية لدى وصوله الى القاهرة قادما من اديس ابابا ، ان الجمهورية العربية المتحدة انسحبت من مؤتمر وزراء منظمة الوحدة الافريقية « بعد ان تأكد لها ان استمرار حضورها اصبح غير ذي فائدة » (الوقائع العربية) .

- ٣/١١ ، تم توقيع اتفاق جديد بين الجمهورية العربية المتحدة وفرنسا ينص على ان تمنح الحكومة الفرنسية الجمهورية العربية المتحدة قرضا طويل الامد لتمويل مشروعات التنمية (الوقائع العربية) .

- ٤/١٦ ، صدر بيان مصري كويتي مشترك اثر الزيارة التي قام بها الشيخ صباح السالم الصباح امير دولة الكويت الى القاهرة في ١٩٦٦/٤/١٢ . اكد على ضرورة اتحاد كلمة العرب للقضاء على المؤامرات الاستعمارية في الوطن العربي (الوقائع العربية) .

- ٥/١٨ ، صدر بيان مصري سوفياتي مشترك عن محادثات الرئيس عبد الناصر والكسي كوسيغين رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي في القاهرة اعرب الجانبان فيه عن ارتياحهما لسير التعاون بين البلدين ودعوا فيه الى ضرورة وقف التدخل في شؤون الدول الاخرى (الوقائع العربية) .

- ٦/٨ ، وقع في القاهرة اتفاق للتجارة والمدفوعات لتنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر وسورية ، وهو الأول منذ انفصال الوحدة في ايلول / سبتمبر ١٩٦١ (الوقائع العربية) .

- ٦/١٤ ، صدر في كل من القاهرة ودمشق البيان المشترك لمحادثات ابراهيم ماخوس نائب رئيس الوزراء السوري والوفد المرافق له مع المسؤولين المصريين ، اكد الجانبان فيه على ضرورة تنمية العلاقات بين البلدين في جميع الميادين ، كما اتفقا على ضرورة تلاحم القوى التقدمية ، ووصفا الحلف الاسلامي بأنه محاولة لوقف « المد الثوري العربي » (الوقائع العربية) .

- ٦/٢٦ ، تم في القاهرة توقيع اتفاق جديد مع فرنسا يوسع علاقات التعاون الفني والتجاري بين القاهرة وباريس (الوقائع العربية) .

- ٦/٣٠ ، شجب مصدر مسؤول في وزارة الخارجية المصرية قيام طائرات امريكية بضرب هانوي (الوقائع العربية) .

- ٧/١١ ، ذكرت صحيفة « الاهرام » ان الجمهورية العربية المتحدة رفضت احتجاجا امريكيا غير رسمي على انشاء مكتب دائم في القاهرة لجبهة التحرير الوطني في فيتنام (الوقائع العربية) .

- ٧/٢١ ، أعلن علي صبري الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي ، قيام « منظمة الشباب الاشتراكي » من اجل تحقيق خمسة اهداف اساسية اهمها تمكين الجيل القادم من تحمل مسؤولياته باعداده ليكون اكثر صلابة ووعيا وطموحا من اجل حماية الثورة (الوقائع العربية) .

- ٨/٩ ، تم بوزارة الخارجية بالقاهرة تبادل وثائق التصديق على الاتفاقية المعقودة بين الجمهورية العربية المتحدة والكويت في آذار / مارس الماضي حول تشجيع انتقال رؤوس الاموال والاستثمارات بين البلدين (الوقائع العربية) .

- ٩/١ ، وصلت الى بورسعيد مدمرتان امريكيتان تابعتان للاسطول السادس في زيارة رسمية . وهي اول زيارة لسفن امريكية لمصر منذ اكثر من ١٢ سنة (الوقائع العربية) .

- ٩/٩ ، تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين مصر والمانيا الديمقراطية (الوقائع العربية) .

- ١٠/٢٠ ، قام الرئيس عبد الناصر بزيارة للهند حيث بحث مع الرئيس اليوغسلافي تيتو

واندبرا غاندي رئيسة وزراء الهند القضايا والمشاكل الدولية التي تهدد السلام العالمي (السياسة الدولية) .

- ١١/٤ ، تم في القاهرة توقيع اتفاق للدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة وسورية ينص على تشكيل مجلس دفاع وقيادة مشتركة (السياسة الدولية) .

- ١٢/٨ ، وقع الرئيس عبد الناصر قرارا بانشاء سفارة لمصر في سورية (السياسة الدولية) .

- ١٢/٢٦ ، قررت وزارة الخارجية اغلاق جميع القنصليات المصرية باستثناء ست قنصليات في هونغ كونغ وبرلين الشرقية واليمن وبومباي وبور سودان والقدس وذلك توفيرا للنفقات (السياسة الدولية) .

١٩٦٧

- ١/٢ ،عقدت الجمهورية العربية المتحدة اتفاقا مع الاتحاد السوفياتي لشراء صفقة قمح قدرها ٢٥٠ الف طن (السياسة الدولية) .

- ١/١٩ ، تم توقيع اتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة واسبانيا لدعم التعاون الفني والثقافي والتكنولوجي (السياسة الدولية) .

- ١١ - ٢/٢٣ ، صدر في القاهرة بيان مشترك عن المباحثات الاقتصادية بين الجمهورية العربية المتحدة ويوغسلافيا والهند ، اكد أهمية التوسع التجاري وتنسيق السياسة المالية ووسائل الدفع وتدعيم التسهيلات الجمركية بين الدول الثلاث (السياسة الدولية) .

- ٣/٤ ، تم توقيع البرنامج التنفيذي لاتفاق التعاون العلمي والتكنولوجي بين الجمهورية العربية المتحدة والمجر (السياسة الدولية) .

- ٣/٩ ، تم توقيع اتفاق تجاري بين الجمهورية العربية المتحدة والصومال لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين (السياسة الدولية) .

- ٢٥ - ٣/٢٩ ، وصلت الى القاهرة لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالجنوب المحتل قادمة من لندن ، وقد عرضت الجمهورية العربية المتحدة موقفها تفصيليا ويرتكز على ان القاهرة تتفق مع قرارات الأمم المتحدة وتؤيد تأييدا كاملا جبهة تحرير اليمن المحتل باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب الجنوب وعلى بريطانيا ان تتفاوض مع الجبهة حول تنفيذ قرارات المنظمة الدولية (السياسة الدولية) .

- ٤ - ٤/٦ ، عقد في القاهرة مؤتمر القمة الافريقي المحدود الذي حضره الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس الجزائري هواري بومدين والرئيس التانزاني جوليوس نيريري والرئيس الموريتاني مختار ولد داده وليون كاما الممثل الشخصي للرئيس الغيني ، وصدر بيان عن المحادثات (السياسة الدولية) .

- ١٨ - ٤/٢٢ ، قام صدقي سليمان رئيس الوزراء على رأس وفد مصري بزيارة رسمية لسورية اجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في دمشق . وصدر في كل من القاهرة ودمشق بيان مشترك عن هذه المحادثات (السياسة الدولية) .

- ٥/١١ ، رفضت الجمهورية العربية المتحدة الطلب الرسمي الذي تقدمت به الحكومة الامريكية لكي تزور بعض قطع الاسطول الامريكي السادس في البحر الابيض المتوسط والموانىء المصرية (السياسة الدولية) .

- ٥/١٢ ، هدد المسؤولون في اسرائيل بالقيام بعملية عسكرية واسعة لاسقاط الحكومة القائمة في سورية ووقف نشاط الفدائيين الذين ينشطون داخل اسرائيل بمساندة منها . هذا وقد قامت السلطات الاسرائيلية بحشد قواتها على طول خطوط الهدنة بين سورية واسرائيل (السياسة الدولية) .

- ٥/١٥ ، تم اعلان حالة الطوارىء في القوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة واصبحت القوات المسلحة ابتداء من الساعة السادسة صباحا في حالة « الاستعداد القصوى » (السياسة الدولية) .

ـ ٥/١٦ ، وجه الفريق اول محمد فوزي رئيس هيئة اركان حرب القوات المسلحة خطابا الى ج . أ . ريكي قائد قوة الطوارىء الدولية يطلب اليه سحب القوة من نقط المراقبة على الحدود المصرية وتجميعها خلف خطوط المدنة في قطاع غزة ، وذلك تنفيذا للتعليمات التي صدرت لقوات الجمهورية العربية المتحدة بالتجمع في سيناء على الحدود الشرقية لتكون مستعدة لعمل ضد اسرائيل فور قيامها بأي عدوان على احدى الدول العربية (السياسة الدولية) .

ـ ٥/١٧ ، اعلنت الحكومة السورية حالة « الاستعداد الكامل » لقواتها المسلحة (السياسة الدولية) .

ـ ٥/١٨ ، وجه وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة خطابا الى يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة بقرار حكومة بلاده انهاء وجود قوة الطوارىء الدولية في اراضيها واتخاذ الاجراءات اللازمة لترحيل هذه القوات في اقرب وقت (السياسة الدولية) .

ـ ٥/١٩ ، اصدر يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة امرا الى الجنرال ريكي قائد قوة الطوارىء على خط الحدود المصرية وقطاع غزة بالاستجابة رسميا لطلب الجمهورية العربية المتحدة (السياسة الدولية) .

ـ ٥/٢٢ ، اعلن الرئيس عبد الناصر رسميا اغلاق خليج العقبة بوجه الملاحة الاسرائيلية وحظر مرور المواد الاستراتيجية فيه الى اسرائيل ولو كانت منقولة على سفن غير اسرائيلية (السياسة الدولية) .

ـ ٢٤ ـ ٥/٢٦ ، قام يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة بزيارة الى الجمهورية العربية المتحدة وبحث مع الرئيس عبد الناصر الأزمة في الشرق الاوسط (السياسة الدولية) .

ـ ٥/٢٧ ، طلبت الجمهورية العربية المتحدة من مجلس الأمن ان يدرج في جدول اعماله « السياسة العدوانية التي دأبت اسرائيل على اتباعها ومخالفاتها لقرارات الأمم المتحدة » (السياسة الدولية) .

ـ ٢٥ ـ ٥/٢٨ ، قام وزير الحربية المصري مع وفد رسمي بزيارة لموسكو واجرى محادثات مع اليكسي كوسيجين رئيس الوزراء السوفياتي والماريشال جريشكو وزير الدفاع (السياسة الدولية) .

ـ ٥/٣٠ ، قام الملك حسين عاهل الاردن بزيارة القاهرة وبحث مع عبد الناصر التهديدات الاسرائيلية للدول العربية . كما تم تصفية الجو بين الملك حسين ومنظمة تحرير فلسطين (السياسة الدولية) .

ـ ٥/٣١ ، بعث صندوق النقد الدولي برقية الى حكومة الجمهورية العربية المتحدة تفيد ان الصندوق اصبح يرى (انه على ضوء الظروف الحاضرة لا يستطيع البت في مشروع الاتفاق الذي تم الوصول اليه مع المسؤولين في القاهرة ، وانه يرى ان تسافر بعثة اخرى من خبراء الصندوق لمواصلة بحث هذا الاتفاق » وينص مشروع الاتفاق على ان تسحب الجمهورية العربية المتحدة عملات حرة بقيمة ٦٠ مليون دولار من حصتها في الصندوق (السياسة الدولية) .

ـ قررت حكومة الاردن اعادة العلاقات الدبلوماسية مع سوريا . ومن ناحية اخرى وصل قائد الجيش الاردني الى بغداد واجرى مباحثات حول نقل القوات العراقية الى الاردن (السياسة الدولية) .

ـ ٦/١ ، تم تبادل وثائق التصديق على اتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والاردن (السياسة الدولية) .

ـ ٦/٤ ، انضمت العراق الى اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والاردن (السياسة الدولية) .

ـ ٥ ـ ٦/٩ ، قامت اسرائيل بعدوان على الجمهورية العربية المتحدة دام خمسة ايام وأسفر عن احتلالها لمعظم صحراء سيناء ، وعلى اثر ابتداء العدوان ، اعلن الاردن دخول قواته الحرب تحت

امرة القيادة المشتركة المصرية ـ الاردنية ـ العراقية . واستمرت العمليات الحربية على الجبهة الاردنية اربعة ايام انتهت بسقوط الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي . اما سورية ، فقد دخلت الحرب بدورها في اليوم الأول من العدوان ، واستمرت العمليات الحربية على جبهتها خمسة ايام اسفرت عن سقوط مرتفعات الجولان في يد اسرائيل (السياسة الدولية) .

ـ ٦/٦ ، اصدرت القيادة العليا للقوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة انه ثبت لديها بطريقة كاملة ان الولايات المتحدة وبريطانيا مشتركتان في العدوان العسكري الاسرائيلي بالنسبة للاعمال الجوية ولقد قررت قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة (السياسة الدولية) .

ـ اذاعت القيادة العليا للقوات المسلحة بيانا جاء فيه ان اسرائيل كررت غاراتها ضد السفن العابرة للقناة الأمر الذي يفرض وبدافع الحرص على سلامة هذا الممر المائي اخلاءه حتى لا يتعرض الى عوائق قد تعطله الى زمن طويل (السياسة الدولية) .

ـ قطعت حكومة سورية علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وبريطانيا لمساندتها العدوان الاسرائيلي على الدول العربية . كما قررت الحكومة السورية وقف شحن البترول او تحميل أي ناقلة بترول بناء على قرار الرئيس العراقي عارف بوقف ضخ بترول العراق (السياسة الدولية) .

ـ ٨ ـ ٦/٩ ، اعلن الاردن والجمهورية العربية المتحدة على التوالي قرارهما بقبول وقف اطلاق النار (السياسة الدولية) .

ـ ٦/٩ ، أدلى عبد الناصر بخطاب اعلن فيه عن تنحيه عن منصب الرئاسة ، وكلف زكريا محي الدين نائب الرئيس بان يتولى رئاسة الجمهورية وفقا للمادة ١١٠ من الدستور . وبعد انتهاء خطاب الرئيس خرجت جماهير الشعب في مظاهرات شملت كل مدن وقرى الجمهورية تصر على بقاء الرئيس عبد الناصر . وعقد مجلس الأمة جلسة طارئة وقرر رفض تنحي الرئيس ، كما اذاع زكريا محي الدين بيانا قال فيه ، « انني لا اقبل كما لا تقبل جماهير امتنا قيادة غير قيادة عبد الناصر » وقد قرر المشير عبد الحكيم عامر اعتزال جميع مناصبه (السياسة الدولية) .

ـ ٦/١٠ ، بعث الرئيس عبد الناصر ببيان الى مجلس الأمة قرر فيه ان يبقى في منصبه الى ان تنتهي « الفترة التي نتمكن فيها جميعا ان نزيل آثار العدوان» (السياسة الدولية) .

ـ ٦/١٩ ، تولى الرئيس عبد الناصر رئاسة الوزراء وصدرت مراسيم تشكيل الوزارة الجديدة التي تضمنت اربعة نواب للرئيس هم زكريا محي الدين وحسين الشافعي وعلي صبري وصدقي سليمان كما ضمت الوزارة ٢٣ وزيرا (السياسة الدولية) .

ـ ٦/٢٦ ، طلبت وزارة الخارجية من جميع البعثات الدبلوماسية ووكالات الأمم المتحدة في القاهرة اغلاق القنصلية الفخرية والمكاتب التابعة لهذه البعثات والوكالات في مدن القناة (السياسة الدولية) .

ـ ٧/١٣ ، أوضحت القاهرة بصورة محددة رأيها في مهمة واختصاصات ووضع المراقبين في النطاق التالي « ان وضع المراقبين اجراء مؤقت ومهمتهم محصورة في تنفيذ قرار وقف اطلاق النار فقط ولا يرتبط بأي وضع معين » (السياسة الدولية) .

ـ ٧/١٦ ، صدر البيان الرسمي لاجتماعات القاهرة التي التقى فيها الرؤساء هواري بومدين ونور الدين الاتاسي وعبد الرحمن عارف واسماعيل الازهري وجمال عبد الناصر لاتخاذ عمل عربي موحد لازالة العدوان . وأجمع الرؤساء على ضرورة تحديد علاقات الدول والشعوب العربية مع الدول الاخرى في ضوء موقفها تجاه العدوان والاثار المترتبة عليه (السياسة الدولية) .

ـ بدأ المراقبون الدوليون عملهم على خط وقف اطلاق النار بين القوات المصرية والقوات الاسرائيلية (السياسة الدولية) .

- ٧/٢٧ ، صدر بيان مشترك عن المحادثات الاقتصادية بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق أعلن الغاء الرسوم الجمركية بين البلدين واتفاقهما على تنسيق سياستهما الاقتصادية والتجارية تجاه دول العالم (السياسة الدولية) .

- ٨/٢١ ، أبلغت الجمهورية العربية المتحدة مؤتمر وزراء المال والاقتصاد ببغداد أنها اتخذت قرارا قاطعا باستمرار اغلاق قناة السويس الى ان تزول اثار العدوان (السياسة الدولية) .

- ٨/٢٩ - ٩/١ ، عقد مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم للبحث في آثار العدوان الاسرائيلي على مصر والاردن وسورية . وقرر المؤتمرون العمل على ازالة آثار العدوان في نطاق المبادىء الاساسية التي تلتزم بها الدول العربية وهي عدم التفاوض مع اسرائيل او الصلح معها او الاعتراف بها اضافة الى تمسكهم بحق الشعب الفلسطيني بوطنه . كما قرر المؤتمرون العودة عن قرار مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب المنعقد في بغداد بتاريخ ١٥ - ١٩٦٧/٨/٢٠ والقاضي باللجوء الى سلاح النفط ، باعتبار البترول طاقة عربية يمكن ان توجه لدعم اقتصاد الدول العربية التي تأثرت مباشرة بالعدوان لتمكينها من الصمود في المعركة ، وتم على هامش هذا المؤتمر الاتفاق بين عبد الناصر والملك فيصل على حل مشكلة اليمن وانسحاب القوات المصرية منها (السياسة الدولية) .

- ٩/٤ ، جرت اشتباكات بحرية وبرية بين مصر واسرائيل تجاه مدخل قناة السويس وعلى عدة نقاط من خط وقف اطلاق النار (السياسة الدولية) .

- ٩/١٤ ، تم توقيع اتفاق تجاري بين الجمهورية العربية المتحدة والاردن لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين (السياسة الدولية) .

- ٢٤ - ١٠/٢٧ ، قام زكريا محي الدين نائب الرئيس المصري بزيارة الى الجزائر للبحث مع هواري بومدين حول إزالة آثار العدوان الاسرائيلي (السياسة الدولية) .

- ١١/٢ ، صدر بيان مشترك عن محادثات حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية مع الملك فيصل ، اكدا فيه التزامهما باتفاق الخرطوم وعبرا عن ارتياحهما للنتائج التي توصلا اليها في تنفيذ هذا الاتفاق ، كما ناقشا الجوانب المختلفة للموقف العربي والتطورات التي تمر بها قضية فلسطين ، واتفقا على تشكيل لجنة مشتركة على مستوى الوزراء بين الدولتين لتسوية أية موضوعات على النحو الذي يحقق نحو هذه العلاقات واطرادها في مختلف المجالات (السياسة الدولية) .

- صدر في كل من موسكو والقاهرة بيان مشترك عن زيارة علي صبري نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة الى الاتحاد السوفياتي اعلن فيه ان السلام لن يسود الشرق الاوسط ما لم تتم تصفية آثار العدوان الاسرائيلي على الدول العربية ، وان الاتحاد السوفياتي سوف يواصل تقديم المساعدات اللازمة لمساندة نضال الشعب الفلسطيني (السياسة الدولية) .

- ١١/١٩ ، صدر في كل من القاهرة ولندن بيان رسمي يعلن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في النصف الأول من كانون الاول / ديسمبر [وكانت هذه العلاقات قد قطعت اثر العدوان الاسرائيلي على الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والاردن] (السياسة الدولية) .

- ١١/٢٣ ، ألقى الرئيس عبد الناصر خطابا سياسيا في الجلسة الافتتاحية لدورة الانعقاد العادي الخامس لمجلس الأمة أكد فيه ايمانه بالمبدأ القائل « ما يؤخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة » وقال ان المشروع البريطاني الذي أقره مجلس الأمن [رقم ٢٤٢] ليس كافيا لحل الأزمة . وطالب بالانسحاب الكامل من كل الأراضي المحتلة في الجمهورية العربية المتحدة والاردن وسورية وأعلن انه لا مرور للسفن الاسرائيلية في قناة السويس (السياسة الدولية) .

- ١١/٢٩ ، قررت الجمهورية العربية المتحدة الاعتراف بحكومة جمهورية اليمن الشعبية (السياسة الدولية) .

ـ ١٢/١ ، صدر بيان مشترك عن المحادثات التي اجراها حسن عباس زكي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية مع المسؤولين في السعودية اعرب عن اتفاق البلدين على اعادة العلاقات بينهما الى مجراها الطبيعي في كافة المجالات (السياسة الدولية) .

ـ وقع اشتباكان فوق منطقة السويس عندما دخلت اربع طائرات اسرائيلية نفاثة المجال الجوي للجمهورية العربية المتحدة (السياسة الدولية) .

ـ ١٢/٨ ، تم الانسحاب الكامل للقوات المصرية من اليمن (السياسة الدولية) .

١٩٦٨

ـ ١/٤ ، تم الاتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان على عدة مشروعات تهدف الى زيادة ايراد مياه النيل وتوزيعها مناصفة بين الدولتين على ان تساهم كل منها بنصف تكاليف المشروعات التي تقرها اللجنة المشتركة من خبرائهما (السياسة الدولية) .

ـ ١/٣٠ ، اعلنت الجمهورية العربية المتحدة وقف العمل في اخراج السفن المحتجزة في قناة السويس نتيجة للتطورات الخطيرة التي حدثت بسبب العدوان الاسرائيلي على القاطرات التي تقوم بفتح مجرى القناة (السياسة الدولية) .

ـ ٢/٨ ، تم توقيع بروتوكول ثقافي بين الجمهورية العربية المتحدة وسورية (السياسة الدولية) .

ـ ٢/١٤ ، تم توقيع اتفاق اعلامي ثقافي بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية اليمن الشعبية (السياسة الدولية) .

ـ ٤ ـ ٣/٦ ، قام جوليوس نيريري الرئيس التنزاني بزيارة الى القاهرة صدر في نهايتها بيان مشترك اكد فيه الرئيسان المصري والتنزاني ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية انسحابا كاملا من الأراضي المحتلة كما اكد البيان الأهمية الحيوية لسياسة عدم الانحياز (السياسة الدولية) .

ـ ١٤ ـ ٣/١٧ ، قام محمود رياض وزير الخارجية المصري بزيارة الى تركيا صدر في اثرها بيان مشترك اكدت فيه الدولتان وجوب انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة (السياسة الدولية) .

ـ ٣/٢٠ ، تم تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة جمال عبد الناصر (السياسة الدولية) .

ـ ٣/٣٠ ، القى الرئيس عبد الناصر خطابا أعلن فيه عن برنامج عمل لتحقيق الأهداف القريبة والبعيدة لنضال الشعب المصري ، يتناول حشد كل القوى العسكرية والاقتصادية والفكرية « لتحرير وتحقيق النصر » وتعبئة كل الجماهير لهذا الغرض ، كما أعلن عن نيته في اعادة بناء الاتحاد الاشتراكي عن طريق الانتخاب « من القاعدة الى القمة » مؤكدا انتماء الشعب المصري الى الأمة العربية « فوق اي فرد وبعد اي مرحلة » وأعلن عبد الناصر في هذا الخطاب على انه تم اعادة بناء القوات المسلحة بعد نكسة ١٩٦٧ ، وتم تحقيق الصمود الاقتصادي واضاف ان « الحق بغير القوة ضائع وأن أمل السلام بغير امكانية للدفاع عنه استسلام » (*) .

ـ ٦ ـ ٤/٧ ، اجرى الرئيس عبد الناصر محادثات حول القضايا العربية الراهنة مع الملك حسين عاهل الاردن الذي يزور الجمهورية العربية المتحدة (السياسة الدولية) .

ـ ٥/٩ ، صدر القانون الاساسي الجديد للاتحاد الاشتراكي العربي (السياسة الدولية) .

ـ ١٠ ـ ٦/١٣ ، صدر بيان مشترك عن زيارة محمود رياض وزير الخارجية الى المانيا الشرقية . وافق فيه الجانبان على توقيع معاهدة لحظر انتشار

(*) الوثائق العربية، ١٩٦٨، بيروت: الجامعة الامريكية، ص ١٥٧ـ ١٦١ (الوثيقة رقم ١١٦).

الاسلحة النووية (السياسة الدولية) .

- ٤ - ٧/١١ ، قام الرئيس عبد الناصر بزيارة الى الاتحاد السوفياتي صدر عنها بيان مشترك اعرب فيه الجانبان عن استنكارهما لسياسة القوى الاستعمارية التي لا تزال تستخدم اسرائيل كاداة لها ضد الأقطار العربية ، ودعوا الى انسحاب القوات الصهيونية من الأراضي العربية المحتلة ، كما أعربا عن تأييدهما لشعب فيتنام (السياسة الدولية) .

- ١٠ - ٧/١٢ ، قام الرئيس عبد الناصر بزيارة ليوغسلافيا صدر في اثرها بيان مشترك اكد رفض اسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن وامتناعها عن سحب قواتها من الأراضي العربية هو انتهاك مستمر لميثاق الأمم المتحدة وقرارات المنظمة الدولية (السياسة الدولية) .

- ٧/٢٣ ، القى الرئيس عبد الناصر خطابا في مناسبة افتتاح المؤتمر القومي الأول للاتحاد الاشتراكي العربي اكد فيه ان السلام لا يتحقق بمجرد ازالة العدوان بل يرتبط بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين (السياسة الدولية) .

- ١٤ - ٩/٢١ ، عقد المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي دورته الاولى . وتم انتخاب اعضاء اللجنة المركزية المائة والخمسين (السياسة الدولية) .

- ١٠/٢ ، عقدت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي اول اجتماع لها (السياسة الدولية) .

- ١١/١٢ ، تم التوقيع على اتفاق ثقافي بين الجمهورية العربية المتحدة وموريتانيا (السياسة الدولية) .

- ١٢/٦ ، استقبل الرئيس عبد الناصر ويليام سكرانتون مبعوث الرئيس الامريكي المنتخب ريتشارد نيكسون واطلعه على وجهة نظر الجمهورية العربية المتحدة في مشكلة الشرق الاوسط (السياسة الدولية) .

- ١٢/١٥ ، قررت قيادة المنظمة الفدائية لتحرير سيناء ان ترفع السرية عن قيامها لتتحمل مسؤوليات المقاومة ضد الوجود الاسرائيلي (السياسة الدولية) .

- ١٢/١٦ ، قدمت اسرائيل شكوى الى مجلس الأمن ضد مصر تقول فيها ان القوات المصرية تشن هجمات على قوات اسرائيل شرقي القنال (السياسة الدولية) .

١٩٦٩

- ١/٢٩ ، صدر قرار جمهوري بتشكيل مجلس الدفاع الوطني وتحديد اختصاصاته (السياسة الدولية) .

- ٢/١٣ ، اعلنت الجمهورية العربية المتحدة انه ليس لديها اعتراض على ما عرضه اصحاب السفن المحتجزة في قناة السويس باجراء فحص لقاع القناة على حسابهم وتحت اشراف هيئة قناة السويس (السياسة الدولية) .

- ٣/٩ ، قدمت حكومة الجمهورية العربية المتحدة مذكرة احتجاج الى مجلس الأمن تبلغ فيها عن العدوان الاسرائيلي على منطقة القناة (السياسة الدولية) .

- ٤/١٠ ، ألقى الملك حسين العاهل الاردني كلمة امام نادي الصحافة الوطني في واشنطن اقترح فيها حلا لأزمة الشرق الاوسط يقوم على ان تعترف الدول العربية باسرائيل وبحقها باستعمال الممرات المائية التي يسيطر عليها العرب ، شرط أن تنسحب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ وان تحترم جميع قرارات مجلس الأمن الدولي وخاصة القرار رقم ٢٤٢ . وافاد الملك حسين بانه يتكلم باسمه وباسم جمال عبد الناصر (كيزنغ ، ج ١٧ ، ص ٣٣٢٥) .

- ٤/٢٦ ، أرسلت الجمهورية العربية المتحدة مذكرة الى مجلس الأمن جاء فيها ان التوتر على خطوط وقف اطلاق النار سوف يستمر ما دامت اسرائيل ترفض تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في

تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ (السياسة الدولية) .

ـ ٥/٨ ، تم توقيع اتفاق بترولي بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي يقدم بمقتضاه الاتحاد السوفياتي قرضا مفتوحا يغطي كل حاجات البحث عن البترول واستكشافه (السياسة الدولية) .

ـ ٥/١٩ ، تم توقيع اتفاق لتنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والبروتوكولات المتعلقة بتعديل بعض احكام اتفاق التجارة والدفع بين سورية والجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٦ (السياسة الدولية) .

ـ ٥/٣١ ، تم توقيع بروتوكول مع يوغسلافيا عن عام ١٩٦٩ يتضمن زيادة التبادل التجاري بين البلدين الى حوالي ٦٠ مليون دولار . كما تم التوقيع النهائي على الاتفاق الذي عقد في لندن يوم ٢١ آذار / مارس الماضي لتنشيط التبادل التجاري بين كل من الجمهورية العربية المتحدة وبريطانيا (السياسة الدولية) .

ـ ١٥ ـ ٦/١٨ ، قام محمود رياض وزير الخارجية بزيارة لبلغاريا صدر عنها بيان مشترك استنكر فيه الجانبان انتهاك حقوق الشعب العربي وأيدا استعادة العرب لحقوقهم وأعلنا تأييدهما لحركات التحرر الوطنية للنضال العادل للشعوب الافريقية (السياسة الدولية) .

ـ ٧/٥ ، أرسل يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة تقريرا الى مجلس الأمن أشار فيه الى خرق وقف اطلاق النار بشكل مستمر على جبهة القتال بين مصر واسرائيل (السياسة الدولية) .

ـ ٧/١٠ ، أعلنت حكومة الجمهورية العربية المتحدة اعترافها الكامل رسميا بالمانيا الديمقراطية (السياسة الدولية) .

ـ ٧/١٢ ، اعترفت الجمهورية العربية المتحدة بالحكومة الموقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية (السياسة الدولية) .

ـ ٨/٣ ، أعلنت وزارة الاقتصاد والتجارة ، ان البنك الدولي للانشاء والتعمير وافق على تقديم قرض للجمهورية العربية المتحدة قيمته ٢٦ مليون دولار دون فوائد (السياسة الدولية) .

ـ ٨/٢٣ ، قررت الجمهورية العربية المتحدة سحب سفيرها من رومانيا لاعلانها رفع التمثيل الدبلوماسي مع اسرائيل الى درجة سفارة (السياسة الدولية) .

ـ ٩/١ ، قررت الجمهورية العربية المتحدة الاعتراف الكامل بالنظام الجمهوري في ليبيا الذي تم اعلانه بعد ان أطاح الجيش الليبي اليوم بالنظام الملكي (السياسة الدولية) .

ـ ٩/٤ ، وصل الى ليبيا وفد مصري ومعه رسالة من الرئيس جمال عبد الناصر الى العقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة الليبي (السياسة الدولية) .

وافقت الجمهورية العربية المتحدة على زيادة حصتها في صندوق النقد الدولي من ١٥٠ مليون دولار الى ١٨٠ مليون دولار (السياسة الدولية).

ـ ١١/٢، تم في القاهرة الاتفاق بين الوفد اللبناني والوفد الفلسطيني على وقف كافة العمليات العسكرية بين الجيش اللبناني والقوات الفدائية على ارض لبنان. وكان لبنان قد طلب رسميا بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٥ وساطة جمال عبد الناصر لانهاء الأزمة بينه وبين منظمات المقاومة الفلسطينية والتي تأتى عنها صدام مسلح ابتداء من تاريخ ١٩٦٩/١٠/٢١ (السياسة الدولية).

ـ ١١/١٢ ، اجتمع الرئيس عبد الناصر في القاهرة مع جعفر نميري رئيس مجلس قيادة الثورة السوداني وبحث معه تنسيق العلاقات وتنمية التعاون بين البلدين وتطورات الموقف العربي (السياسة الدولية) .

ـ ١١/٣٠ ، تم توقيع عقد بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي لتصدير مليون ونصف مليون طن من البترول الخام الى الاتحاد السوفياتي (السياسة الدولية) .

ـ ١٢/٩ ، كشف وليم روجرز وزير الخارجية الامريكية عن مشروع لحل ازمة الشرق الاوسط تقدمت به الولايات المتحدة الامريكية الى الدول الكبرى يقوم على ان تنسحب اسرائيل من معظم الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ على ان تعترف الدول العربية بحقها بالبقاء (كيزنغ ، ج ١٧ ، ص ٢٣٧٨٥) . هذا وقد رفض الاتحاد السوفياتي بتاريخ ١٩٧٠/١/١٢ مشروع روجرز (المصدر ذاته ، ١٧ ٩ ٢٣) .

ـ ٢٥ ـ ١٢/٣٠ ، قام الرئيس جمال عبد الناصر بزيارة لليبيا بعد ان حضر مؤتمر القمة العربي في الرباط ، واجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في ليبيا وحضر عدة مؤتمرات شعبية وألقى عددا من الخطب التي تتناول موضوع العدوان الاسرائيلي على البلاد العربية (السياسة الدولية) .

١٩٧٠

ـ ١١ ـ ١/١٣ ، اجتمع في القاهرة وزراء خارجية مصر وليبيا والسودان لبحث تفاصيل تنفيذ الاتفاق الذي عقد في طرابلس بين الرؤساء عبد الناصر ونميري والقذافي وذلك ضمن الاطار العسكري والسياسي والاقتصادي وأعلن تشكيل لجان وزارية مشتركة للدول الثلاث يتركز اختصاصها في المجالات السابق ذكرها (السياسة الدولية) .

ـ ٢/٣ ، تم توقيع بروتوكول التنسيق والتكامل الاقتصادي بين كل من العراق وسورية والجمهورية العربية المتحدة (السياسة الدولية) .

ـ ٧ ـ ٢/٩ ، عقد في القاهرة اجتماع دول المواجهة حضرته الجمهورية العربية المتحدة والاردن وسورية والعراق والسودان . وتناولت المباحثات الوضع الراهن في الشرق الأوسط وتطوراته . وصدر بيان مشترك اكد تصميم المؤتمرين على تحرير الأراضي العربية المحتلة (السياسة الدولية) .

ـ ٢/١٥ ، اجتمع يوثانت مع الجنرال اودبول كبير المراقبين الدوليين في الشرق الاوسط ، وبحثا معا الانهيار الكامل الذي حدث في الفترة الاخيرة على خطوط وقف اطلاق النار في الشرق الاوسط (السياسة الدولية) .

ـ ٢/١٩ ، اجتمع مندوبو الدول الاربع الكبرى في الأمم المتحدة للبحث في الاقتراح الامريكي القاضي بان تصدر الدول الأربع نداء لوقف اطلاق النار في الشرق الاوسط . وقد عارض جاكوب ماليك المندوب السوفياتي هذا الاقتراح مؤكدا ان بلاده لا توافق على اي اقتراح لا يتضمن الانسحاب الكامل للقوات المعتدية (السياسة الدولية) .

ـ ٢/٢٧ ، تمت الموافقة على انضمام الجمهورية العربية المتحدة الى الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة « الجات » (السياسة الدولية) .

ـ ٣/٢٧ ، قدم البنك الدولي قرضا دون فائدة بمبلغ ٢٦ مليون دولار الى الجمهورية العربية المتحدة (السياسة الدولية) .

ـ ١٠ ـ ٤/١٤ ، قام جوزف سيسكو مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة بزيارة الى القاهرة حيث اجرى محادثات مع الرئيس عبد الناصر ومحمود رياض وزير الخارجية وغيرهم من كبار المسؤولين . وكانت هذه الزيارة بداية لجولة له في المنطقة (كيزنغ ، ج ١٧ ، ص ٢٠ ـ ٢٤) .

ـ ٤/٢٠ ، تم توقيع اتفاقيتين بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان وليبيا ، الأولى لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الثلاث وتشكيل مجلس للتكامل الاقتصادي من وزراء الاقتصاد يكون مقره الدائم القاهرة ، والثانية خاصة بالتعاون الفني بين الدول الثلاث في المجالات الاقتصادية . وقد تضمنت الاتفاقيتان نصا يجيز انضمام أي دولة عربية اليها (السياسة الدولية) .

ـ ٤/٢٥ ، قررت الجمهورية العربية المتحدة والحكومة المؤقتة لجبهة التحرير الوطني لفيتنام الجنوبية رفع علاقاتها الدبلوماسية الى درجة سفارة (السياسة الدولية) .

ـ ٥/١٢ ، اعترفت الجمهورية العربية المتحدة بالحكومة المؤقتة لجبهة الائتلاف الوطني الكمبودي التي ألفها الرئيس سيهانوك في المنفى (السياسة الدولية) .

ـ ٥/٢٤ ، تم التصديق على اتفاقيتي التكامل الاقتصادي والتعاون الفني بين مصر والسودان (السياسة الدولية) .

ـ ٥/٢٧ ، قدم اوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة تقريرا الى مجلس الأمن يشدد على خطورة الموقف بسبب استمرار انتهاك قرار وقف اطلاق النار (السياسة الدولية) .

ـ ٦/١٠ ، صدرت في القاهرة قرارات مؤتمر وزراء الاعلام في ليبيا والجمهورية العربية المتحدة والسودان متضمنة اتخاذ التدابير العملية لمواجهة الحرب النفسية التي تتعرض لها الدول الثلاث والأمة العربية ، وضرورة انشاء شبكة اذاعية لتسهيل الاتصال الاعلامي بين الدول الثلاث .

ـ ٦/١١ ، تم توقيع اتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة يقدم البرنامج بمقتضاه سلعا ومواد غذائية تبلغ قيمتها حوالي ٢٠ مليون دولار خلال اربع سنوات (السياسة الدولية).

ـ١٩ـ ٦/٢٠ قام الملك حسين ملك الاردن بزيارة الى الجمهورية العربية المتحدة استغرقت يوما أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في القاهرة حول النزاع بين السلطات الاردنية والفدائيين. وكان قد تم في عمان توقيع اتفاقية بتاريخ ١٩٧٠/٦/١٠ لوقف الاشتباكات بين القوات الاردنية والفدائيين الفلسطينيين نصت على معاقبة الاشخاص من الجانبين المسببين لهذه الاشتباكات (السياسة الدولية) .

ـ ٧/٧ ، أعلن يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة ان مهمة غونار يارنغ مبعوثه الخاص الى الشرق الاوسط قد استؤنفت على اساس « ان هناك الآن اساسا معقولا يمكن يارنغ من استئناف اتصالاته فورا مع اطراف الأزمة » وكان قد طرأ تطورا جديدا على الموقف في الشرق الاوسط ، اذ قبلت الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل وقف اطلاق النار لفترة ٩٠ يوما لاتاحة الفرصة امام يارنغ لحل الازمة (السياسة الدولية) .

ـ ٢٩ ـ ٦ ـ ٧/١٧ ، قام جمال عبد الناصر بزيارة الى الاتحاد السوفياتي صدر عنها بيان مشترك عبر فيه الطرفان عن ايمانهما الكامل بأن اقرار السلام العادل الدائم في الشرق الاوسط لا يمكن تحقيقه الا بسحب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة ، ووضع قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين موضع التنفيذ (السياسة الدولية) .

ـ ٧/٢٧ ، اتفقت الجمهورية العربية المتحدة وتونس على اعادة تبادل السفراء بينهما (السياسة الدولية) .

ـ ٨/٢٩ ، صدر في كل من القاهرة وطهران بيان مشترك باعادة العلاقات الدبلوماسية بين الجمهورية العربية المتحدة وايران على مستوى السفراء (السياسة الدولية) .

ـ ٢٢ ـ ٩/٢٨ ، توصل في القاهرة ملوك ورؤساء تسع دول عربية الى اتفاق بين الاردن والمقاومة الفلسطينية يقضي بسحب القوات الاردنية والفدائية من عمان وتشكيل لجنة عليا لمتابعة الاتفاق . [ويتعلق هذا الاتفاق بالاشتباكات التي جرت بين الجيش الاردني والمقاومة الفلسطينية خلال شهر ايلول / سبتمبر ١٩٧٠] .

ـ ٩/٢٨ ، توفي جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة وتولى انور السادات نائب الرئيس الرئاسة موقتا (السياسة الدولية) .

ـ ١٠/١ ، تم تشييع جثمان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بحضور عدد من رؤساء العالم ووفود شعبية من مختلف الدول (السياسة الدولية) .

ـ ١٠/١٥ ، تم انتخاب انور السادات رئيسا للجمهورية العربية المتحدة باغلبية ٩٠,٠٤٪ من المشتركين في الاستفتاء (السياسة الدولية) .



ملحق رقم (٢)

ثلاثة خطابات لعبد الناصر:
إعلان الجمهورية العربية المتحدة(*)

ايها المواطنون اعضاء مجلس الأمة:

في حياة الشعوب أجيال يواعدها القدر، ويخصها دون غيرها بأن تشهد نقط التحول الحاسمة في التاريخ.

انه يتيح لنا أن نشهد المراحل الفاصلة في تطور الجهاد الخالد، تلك المراحل التي تشبه مهرجان الشروق حين يحدث الانتقال العظيم ساعة الفجر، من ظلام الليل الى ضوء النهار.

ان هذه الأجيال الموعودة تعيش لحظات رائعة.

انها تشهد لحظات هي انتصار عظيم، ثم تصنعه وحدها، ولم تتحمل تضحيات بمفردها، وانما هي تشهد النتيجة المجيدة، لتفاعل عوامل اخرى كثيرة، واصلت حركتها في ظلام الليل ووحشيته، وعملت وسهرت، وظلت تدفع الثواني بعد الثواني، الى الانتقال العظيم ساعة الفجر.

ايها المواطنون اعضاء مجلس الأمة :

ان هذا الجيل من شعب مصر ، من تلك الأجيال التي واعدها القدر ، لتعيش لحظات الانتقال العظيمة التي تشبه مهرجان الشروق .

لقد عشنا ساعة الفجر ورأينا انتصار النور الطالع ، على ظلمات الليل الطويل .

لقد عشنا وشاهدنا فجر الاستقلال .

لقد عشنا وشاهدنا فجر الحرية .

(*) «خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في مجلس الامة بمناسبة اعلان اسس الوحدة بين مصر وسورية في ٥ فبراير سنة ١٩٥٨ بالقاهرة،» في: جمال عبد الناصر، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، أ.ج (القاهرة: مصلحة الاستعلامات [د.ت.])، ج ٢: فبراير ١٩٥٨- يناير ١٩٦٠. ص ٢- ١٠.

وعشنا ورأينا فجر العزة والكرامة .

وعشنا ورأينا فجر القوة .

وعشنا ورأينا الأمل في بناء مجتمع سعيد .

واليوم نعيش ونرى فجرا جديدا رائعا .

لقد بدأ مشرق الوحدة .

ايها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

لقد سبق كل فجر شهدنا مطلعه ليل طويل .

لقد سبقت فجر الاستقلال ، وفجر الحرية ، وفجر العزة والكرامة ، وفجر القوة ؛ وفجر الأمل ، ليال طوال امتدت مئات السنين ، في صراع مستمر مع ظلام الاستعمار والاستبداد والظلم والعسف .

ليال طوال عاشتها أجيال قبلنا ، وقاست أهوالها ، وتحملت مصائبها ، لكي تقرب منا اللحظات الرائعة للانتقال العظيم .

وكذلك هذا الفجر الذي نشهد اللحظة مطلعه .

ان الليل الذي سبق فجر الوحدة هو ـ دون شك ـ أطول ليالي كفاح امتنا العربية ، ذلك ان الامل الذي يتحقق لنا اليوم ، هو أقدم عمر في تاريخ امتنا .

قد بدأ معها منذ بدأت . ونشأ على نفس الأرض ، وعاش نفس الحوادث ، واندفع الى نفس الاهداف ، فلما استطاعت امتنا ان ترسي قواعد وجودها في هذه المنطقة ، وتثبت دعائم هذه القواعد ، كان مؤكدا ان الوحدة قائمة ، وان موعدها بات قريبا .

لقد كان الكفاح من اجل الوحدة ، هو بنفسه الكفاح من اجل الحياة .

ولقد كان التلازم بين القوة والوحدة أبرز معالم تاريخ امتنا .

فما من مرة تختلف الوحدة ، الا تبعتها القوة ، وما من مرة توافرت القوة الا كانت الوحدة نتيجة طبيعية لها .

وليس محض صدفة ان اشاعة الفرقة ، واقامة الحدود والحواجز ، كانتا اول ما يفعله كل من يريد ان يتمكن في المنطقة ويسيطر عليها .

وكذلك لم يكن محض صدفة ان محاولة الوحدة في المنطقة لم تتوقف منذ أربعة آلاف سنة ، طلبا للقوة ، بل طلبا ـ كما قلت ـ للحياة .

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

ولقد كان اسلوب السعي الى الوحدة يتشكل بالعصر الذي تعيش فيه كل محاولة لتحقيقها ، ولكن الهدف ظل دائما لا يتغير ، وبقيت الغاية في كل وقت ، هي هذه اللحظات التي نعيشها الآن .

لقد اتحدت المنطقة بحكم السلاح يوم كان السلاح ، هو وسيلة التعبير في الطفولة الأولى للبشرية واتحدت المنطقة حين بدأت رسالات السماء تنزل الى الأرض لتهدي الناس .

واتحدت المنطقة بسلطان العقيدة حين اندفعت رايات الاسلام تحمل رسالة السماء الجديدة وتؤكد ما سبقها من رسالات وتقول كلمة الله الأخيرة في دعوة عباده الى الحق .

واتحدت المنطقة بتفاعل عناصر مختلفة في أمة عربية واحدة .

واتحدت المنطقة باللغة يوم جرت العربية وحدها على كل لسان .

واتحدت المنطقة تحت دافع السلامة المشتركة يوم واجهت استعمار اوروبا يتقدم منها محاولا ان يرفع الصليب ليستر مطامعه وراء قناع من المسيحية . وكان معنى الوحدة قاطعا في دلالته حين اشتركت المسيحية في الشرق العربي في مقاومة الصليبيين جنبا الى جنب مع جحافل الاسلام حتى النصر .

واتحدت المنطقة بالمشاركة في العذاب ، يوم حلت عليها غارات الغزو العثماني ، وأسدلت من حولها استار الجهل ، تعوق تقدمها ، وتمنعها من الوصول الى عصر النهضة في اوروبا .

بل ان المنطقة اتحدت فيما تعرضت له في كل نواحيها ، من سيطرة الاستعمار عليها . وقد كان اتحادها في الثورة على هذا الاستعمار بكل اشكاله ، ومقاومته في تعدد صوره .

ومع الوحدة في الثورة كانت الوحدة في التضحيات ، فان المشانق التي نصبها جمال باشا في دمشق عاصمة سورية ، لم تكن تختلف كثيرا عن المشانق التي نصبها اللورد كرومر في دنشواي ، هنا في مصر .

ايها المواطنون اعضاء مجلس الأمة :

هكذا ترون الوحدة حقيقة ، حقيقة نسعى اليها ، او حقيقة قائمة بالفعل .

هكذا ترون ان الصراع من أجل القوة ، من اجل الحياة ، يتم ويتحقق بالوحدة ، وترون ان الوحدة لا تتم ولا تتحقق الا بقوة الحياة .

وهكذا ترون ان تاريخ القاهرة في خطوطه العريضة ، هو بنفسه تاريخ دمشق في خطوطه العريضة .

ولقد تختلف التفاصيل ، ولكن المعالم البارزة هي نفس المعالم .

نفس المعالم ، نفس الغزاة ، نفس الملوك نفس الأبطال نفس الشهداء .

بل انه لما بدا في بعض الأحيان ان مصر ابتعدت عن الفكرة العربية ، وقطعت ما بينها وبين المنطقة من صلات ، وذلك بعد الحملة الفرنسية على مصر ، ثم تحت حكم اسرة محمد علي ، لم يكن الأمر في باطنه يمثل ما يبدو في ظاهره .

لم يكن البعد [الا] [*] سطحيا ، ولم تكن الحقيقة الا باللسان .

اما الشواهد الحقيقية ، وأما الأدلة الاصيلة فكانت تؤكد ان ما قربه الله لا يمكن ان يبتعد وما وصلته الطبيعة لا يمكن ان ينقطع .

(*) لم ترد في المصدر وأضيفت لاستكمال المعنى . (المحرر)

من بين الشواهد والادلة ان جيش الفلاحين الذي سار تحت قيادة ابراهيم باشا ، ليحرر سورية من الظلم العثماني كان يسمي نفسه الجيش العربي .

كان معناه ان السلاسل تكسرت ، وان السدود انهارت ، وان الحواجز سقطت ، وان الشظايا المتناثرة والاجزاء المتفرقة توشك ان تعود الى بعضها بل الى كلها .

كان معناه ان سوريا ومصر ، قد قررتا تحمل المسؤولية التاريخية التي تهيأتا لها ، بصفة كونهما بلدين عربيين خلص زمام الأمر فيهما لأبنائهما ، وتحققت لهما في اراضيهما سيادة حقيقية ، واستقلال كامل .

كان ذلك هو معنى محادثات القاهرة .

ولقد انتهت محادثاتنا ، الى اعلان الوحدة رسميا وتوقيع هذا الاعلان ، في يوم السبت الأول من فبراير سنة ١٩٥٨ .

وقد اودع هذا الاعلان التاريخي ، في مكتب مجلسكم ، وكانت النتيجة الكبرى له هي توحيد مصر وسورية في دولة واحدة ، اسمها الجمهورية العربية المتحدة .

يكون نظام الحكم فيها ديمقراطيا رياسيا ، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة ، يعاونه وزراء يعينهم ويكونون مسؤولين امامه ، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد ويكون لها علم واحد ، يظلل شعبا واحدا وجيشا واحدا ، في وحدة يتساوى فيها ابناؤها في الحقوق والواجبات .

ثم كان اتفاقنا بعد ذلك على المبادىء التالية لتقوم عليها الجمهورية في فترة الانتقال :

١ ـ الدولة العربية المتحدة ، جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة ، وشعبها جزء من الأمة العربية .

٢ ـ الحريات مكفولة في حدود القانون .

٣ ـ الانتخاب العام حق للمواطنين على النحو المبين بالقانون ومساهمتهم في الحياة العامة واجب وطني عليهم .

٤ ـ يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة يحدد اعضاؤه ، ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ، ويشترط ان يكون نصف الاعضاء على الأقل من بين اعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري .

٥ ـ يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية .

٦ ـ الملكية الخاصة مصونة ، وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ، ومقابل تعويض عادل ، وفقاً للقانون .

٧ ـ انشاء الضرائب العامة او تعديلها اوالغاؤها لا يكون الا بقانون ، ولا يعفى أحد من ادائها في غير الاحوال المبينة في القانون .

٨ ـ القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون .

٩ ـ كل ما قررته التشريعات المعمول بها في سوريا وفي مصر تبقى سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند اصدارها ، ويجوز الغاء هذه التشريعات او تعديلها .

١٠ ـ تتكون الجمهورية العربية المتحدة من اقليمين هما : سوريا ومصر .

١١ ـ يشكل في كل اقليم مجلس تنفيذي ، يرئسه رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية ، ويعاونه وزراء يعينهم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس المجلس التنفيذي .

١٢ ـ تحدد اختصاصات المجلس التنفيذي بقرار من رئيس الجمهورية .

١٣ ـ تبقى احكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر وبين الدول الاخرى ، وتظل هذه الماهدات والاتفاقيات سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند ابرامها ، ووفقا لقواعد القانون الدولي .

١٤ ـ تبقى المصالح العامة والنظم الادارية القائمة معمولا بها في كل من سوريا ومصر ، الى ان يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية .

١٥ ـ يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف القومية ، ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

١٦ ـ تتخذ الاجراءات لوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .

١٧ ـ يجري الاستفتاء على الوحدة ، وعلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة في يوم الجمعة الموافق ٢١ فبراير .

وهنا لا بد لي من وقفة اتحدث فيها عن دستور ١٦ يناير ، الذي كان مجلسكم اعظم نتائجه .

ان هذا الدستور خالد ، ولم يكن معقولاً ان الثورة التي وضعته ، وأعلنت قيامه منبثقا من صميم ارادة الشعب ، وخلاصة تجاربه ، ترضى لهذا الدستور ان يسقط او يضيع .

ولكن الدستور ، كما قلت لحضراتكم ، يوم كان لي شرف الحديث اليكم هنا ، في يوم ١٦ يناير الماضي ، ليس مجرد النصوص الجامدة ، وانما هو الحركة الدائمة اليقظة في اتجاه المستقبل الذي نسعى اليه ، وهو الاطار الذي ينظم هذه الحركة ، ويجمع صفوفها .

ولقد وقعت حركة هائلة جمعت شعبين من أمة واحدة في جمهورية متحدة وكان لا بد ان يتسع الاطار لكي يستطيع ان يضم النطاق الجديد .

لذلك كان لا بد لدستور ١٦ يناير ان يدخل في تجربة حياة أفسح وأرحب . وكذلك كان لا بد لمجلسكم ، الذي كان أعظم نتائج دستور ١٦ يناير ، ان يدخل نفس التجربة .

قلت لحضراتكم مرة ، اننا نعتبركم مجلس الثورة الجديد ، باعتبار ان الثورة مستمرة ، وانه لما يدعو الى الأمل ان تجربة الشهور القليلة التي مضت ، منذ بدأ مجلسكم يمارس عمله ، كانت تبشر بتعاون كامل ، يستهدف صيانة مصالح الشعب ، ويسعى الى بناء المجتمع الجديد .

وانه لحق علينا ان نقول لحضراتكم في هذه اللحظة الفاصلة في تاريخ شعبنا انكم كنتم على خير ما كنا نؤمل ونتمنى ، وان مشاركتكم لنا في المسؤوليات كانت خير عون لنا فيما مضينا لتحقيقه من الامور .

ولقد كان ذلك كله مدهشا ولكنه لم يكن من صنع الصدف .

لقد مهدت عوامل كثيرة وكبيرة ونبيلة وعميقة لهذا الذي ربط بين مصر وسورية مهدت الطبيعة ، مهد التاريخ ، مهد الدم ومهدت اللغة ، مهدت الأديان ومهدت العقائد مهدت السلامة المشتركة ومهدت الحرية .

كذلك اشتركت في التمهيد له تجارب من الألم والعذاب صنعها فرسان الطغيان الثلاثة : السجن والنفي والمشنقة .

ولكن ذلك كله كان يمهد لهذا الفجر الذي نشهد مطلعه بعد ليل طويل .

ايها المواطنون اعضاء مجلس الأمة :

لقد كان البشير بالفجر هو ذلك القرار الذي اتخذه مجلس النواب السوري ، واتخذه مجلسكم ، بالعمل فورا لتحقيق الوحدة بين مصر وسورية .

كان قراركم هذا تعبيرا عن واقع هائل لا يمكن تجاهله وصدى مستجيبا لنداء قدسي لا نستطيع ان نغلق آذاننا دونه .

ولم يكن هذا الواقع موجودا في دمشق والقاهرة وحدهما ، كذلك لم يكن ذلك النداء القدسي في هذا النطاق وحده لا يتجاوزه ، وانما كان الواقع موجوداً في كل ارجاء الوطن العربي .

وكان النداء هو هدير التيار المتلاطم بالموج ، ذلك التيار الذي شقت القومية العربية كلها مجراه ، وحددت له خط سيره .

وهكذبدأت القاهرة محادثات نهائية لرسم الشكل الخارجي للحقيقة الواقعة . ولقد كانت هذه المحادثات في القاهرة تجربة جديدة في التاريخ .

انها لم تكن اجتماعا يتم بناء على رغبة ساسة او حكام .

وانما كانت اجتماعات تمت بناء على ضغط والحاح وارادة عتيدة مصممة صادرة من قلوب الشعب .

ولقد كان خيرا على أي حال اننا تركنا الأمور تصل الى هذا المدى .

فلقد كان ينبغي للشعوب ان تأخذ فرصتها كاملة حتى تثبت وحتى تؤكد لها الحوادث والتطورات ان طريق الوحدة هو طريق القوة ، طريق الحياة . وان الساعة التي تطلع اليها اجدادنا ، وعمل من اجلها آباؤنا قد دقت اجراسها .

وانه قد كتب لجيلنا بعد ليل طويل ان يشهد مطلع صبحها .

كان معناه ان الذي تخيلوه في المنى قد اصبح واقعا ، وان الذي ذاقوا من اجله الموت قد اصبح هو الحياة نفسها .

كان معناه ان الذي نصبت المشانق لتحول دونه قد اصبحت له وحدة قوة القانون وقدرته .

كان معناه ان الذي اصطنعت الفرقة بينه ، قد عاد الى طبيعته التي أودعها الله فيه ، وكان متجانسا متحدا .

ومن بين الشواهد والأدلة ، ان القاهرة التي سارت في النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، الى فتح النوافذ لتيارات النهضة ، تحولت الى قلعة للفكر الحر في الشرق العربي ، وما لبث رواد الحرية في سورية ورواد الحرية في المنطقة العربية كلها ، ان وفدوا اليها يتحصنون بأسوارها المنيعة ، ويبعثون منها اشعاعات الفكر ، لتعبيء وتلهم ، بل ان القاهرة حولت في مطلع القرن العشرين فأصبحت هي ودمشق ، المركز الرئيسي

للجمعيات السرية ، التي راحت تناضل جبروت سلاطين استانبول ، من اجل تحرير الأمة العربية ، بكل ما يملكه الشباب من روح البذل والفداء .

هكذا كانت الوحدة هي الحقيقة ، وكان ما عدا الوحدة اصطناعا .

هكذا كان واضحا انه اذا تركت المنطقة تستوحي طبيعتها وتستلهم مشاعرها، وتستمتع الى دقات قلبها، فان اتجاهها الى الوحدة يصبح لا ريب فيه ولا مناص منه.

وهذا هو ما حدث .

ايها المواطنون اعضاء مجلس الأمة :

حين حصلت سورية على استقلالها الكامل تطلعت الى مصر .

وحين حصلت مصر على استقلالها الكامل تطلعت الى سورية .

ولقد كان التقارب بل التوافق والتماثل كاملا حتى قبل ان يوقع ميثاق جامعة الدول العربية وحتى بعد ان تم توقيعه وارادت له بعض القوى ان يبقى حبرا على ورق .

لقد كان في سورية رد فعل لكل حركة في مصر كما كانت اصداء الذي يحدث في دمشق تتجاوب في القاهرة .

في مصر وسورية ذلك الفوران الذي اعقب الحرب العالمية الثانية ، وبدأت على اثره حركات التحرر الهائلة في افريقية وآسيا .

في سورية ومصر هذه الهزات العنيفة ووراءها تغيير الأوضاع تطلعا الى الأفضل والاحسن .

في مصر وسورية ذلك الاندفاع الى حرب فلسطين بالفروسية والايمان ، ولكن من غير سلاح . ثم كانت في القاهرة ودمشق تلك الآثار التي ترتبت على حرب فلسطين ، والتي كان اولها تلك اليقظة التي تشبه انتفاضة من لسعته النار فاستفاق .

ثم في سورية ومصر نفس المعارك ، ولو قصرنا الحساب على الشهور الأخيرة فقط لكان مدهشا ان المعارك التي خاضتها دمشق هي نفس المعارك التي خاضتها القاهرة ، معركة الاحلاف ، العسكرية معركة السلاح ، معركة عدم الانحياز ، معركة المؤامرات ، معركة التحرير الاقتصادي .

بل ان سورية خاضت معركة قناة السويس ، بنفس العنف ، وبنفس القوة التي خاضت بها بورسعيد معركة قناة السويس .

وكذلك حاربت مصر معركة التهديدات الموجهة الى سورية ، وأعصابها كلها في دمشق ، وامام اعصابها قطعة من جيشها احتل جندها مراكزهم جنبا الى جنب مع اخوانهم جنود سورية .

وانه لما يسعدني ، ان التطور العظيم الذي نعيشه ، لن ينهي صحبتنا على الطريق ، وانما هو على العكس ، سيقوي الأواصر بيننا ، ويشد الصلات ، ويجعلنا فيما نحن مقبلون عليه اكثر اندفاعا واصلب عودا ، وأعز وحدة وتضامنا .

ايها المواطنون اعضاء مجلس الأمة :

على انني ارى ان من واجبي في هذه اللحظات ان اصارحكم وشعب الجمهورية العربية المتحدة كله

معكم ، ان الطريق الذي نقبل عليه طويل وشاق .

ان رحلتنا عليه ليست نزهة نروح بها عن النفس .

وانما رحلتنا هي مشاق ومتاعب ، وكفاح وجهاد .

ولكن هذه كلها هي الثمن العادل للأمل الكبير الذي نسعى اليه .

ولسوف يضاعف من مصاعب ما سوف نلقاه امامنا على الطريق . ان الذين لا تروقهم وحدة سوريا ومصر ، ولا توافق أغراضهم ، لن يتقبلوها بالرضى والسكوت وانما ستكون المساعي ، وستكون المحاولات ، وستكون المناورات .

لهذا اقول لكم من الآن : اننا في سعينا على طريق املنا ، يجب ان نظل مفتوحي الأعين منتبهي الحس والوجدان .

ولكن علينا ان ندرك ان لهذه الفترة الرائعة اخطارها ايضا .

وربما كانت شهوات انفسنا هي اكبر الاخطار التي يتعين علينا مواجهتها ، لقد مرت علينا قرون من الزمان واحلامنا وأمانينا ورغباتنا واهدافنا حبيسة وراء الحواجز والسدود التي صنعها الاستعمار .

ولقد تهاوت الحواجز والسدود ، لما زال وجود الاستعمار من بلادنا ، وهكذا بدأت الاحلام والأماني والرغبات والاهداف تنطلق من عقالها وتتدافع بسرعة في مثل تدفق الفيضان .

ولقد كان هذا هو التفسير الحقيقي لسرعة الحوادث في جيلنا ، وهذا امر طبيعي ، بعد أجيال عديدة مكبوتة ، ولكن هذا ايضا تحذير كما هو تفسير .

انه تحذير بان من أول واجباتنا ان نقيم من الحكمة خزانات على امانينا ثم تفتح عيونها ليمر التيار على شكل الفيضان المنظم ، ولا يخر فوق رؤوسنا كالطوفان العالي الشديد .

انني واثق ان التجربة التي نواجهها اليوم ستحقق كل ما يرجوه لها هؤلاء الذين عملوا لمشرق فجرها ، طوال الليل المظلم .

وانه لمما يؤكد ثقتي ، ان الله تعالت قدرته ، قد جمع قلبنا بقلب خير رفيق ، وخير اخ ، وخير حبيب .

فقد اكد شعب سوريا بتجارب الايام ، تجربة بعد تجربة ، انه طليعة القومية العربية وانه رأس الحربة في اندفاعها ، وانه الحارس الأمين لتراثها المجيد .

لقد بزغ امل جديد على أفق هذا الشرق .

ان دولة جديدة تنبعث في قلبه .

لقد قامت دولة كبرى في هذا الشرق ، ليست دخيلة فيه ، ولا غاصبة ، ليست عادية عليه ولا مستعدية .

دولة تحمي ولا تهدد ، تصون ولا تبدد ، تقوي ولا تضعف ، توحد ولا تفرق تسالم ولا تفرط ، تشد أزر الصديق ، ترد كيد العدو ، لا تتحزب ولا تتعصب ، ولا تنحرف ولا تنحاز ، تؤكد العدل ، تدعم السلام ؛ توفر الرخاء لها ولمن حولها وللبشر جميعا . بقدر ما تتحمل وتطيق .

وفقكم الله ، وبارك وحدتكم ، وحمى جمهوريتكم العربية المتحدة . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الانفصال (*)

ايها الاخوة المواطنون :

لقد آثرت ان اكون معكم ، وجها لوجه في هذه الظروف المؤلمة ، التي تمر بها الأمة العربية . انكم أيها الاخوة جميعا تعرفون ما حدث . اليوم الذي بدأ بالتمرد صباح امس ، هذا اليوم انتهى بالخيانة في الليل . تمرد في الصباح ، ثم محاولة لحل وسط . كان هذا امر واضح كل الوضوح لنا . التمرد في الصبح ، والبيانات اللي اتقالت في الصبح ، كانت تدل على ان هذه حركة انفصالية رجعية ، انما تعمل من اجل الرجعية ومن اجل الاستعمار . قلت في حديثي لكم بالامس صباحا ، ان البيان الثاني يدل على هذه الاتجاهات . ماذا حدث بعد هذا ؟

كانت قوى صغيرة هي التي بدأت التمرد ، ولكن ارادوا ان يضللوا . اصدروا البيانات ، على ان مطالبهم تختص بالجيش . . . وعلى انهم يريدون حلا وسطا . غيروا صيغة البيانات السياسية التي صدرت في الصباح ، الى بيانات اخرى تقول انهم يحاولون حل بعض المطالب التي يطالب بها الجيش . وقطعا كان من الواضح لأي واحد عنده ذرة من الفهم ان هذه العملية هي عملية تمويه ، وهي عملية كسب وقت .

وقد قلت بالامس ، ايها الاخوة المواطنون ، انني لا يمكن بأي حال من الاحوال ان اقبل حلا وسطا . لا يمكن ان نساوم على جمهوريتنا لأنني أيها الأخوة ، كنت اشعر ان محاولة الوصول الى حل وسط ، ومحاولة الوصول الى التسوية ، انما هي مرحلة تكتيكية في الطريق الذي سار فيه التمرد وصار فيه العصيان ، بعدما رفضنا الحل الوسط ، وبعدما رفضنا المساومات ماذا ظهر ؟ ظهرت الخيانة واضحة ، ظهر ان هذه الحركة حركة انفصالية رجعية استعمارية ، ظهر هذا بكل وضوح ، كشفت هذه الحركة عن نفسها . كيف استطاعت ؟

كل فرد منا يتساءل كيف استطاعتْ هذه القوة الصغيرة ان تسيطر ؟ سيطرت بالترغيب وسيطرت بالتهديد وسيطرت بالخداع . بعض الافراد اللي قاموا بالعصيان بالامس كانوا من ضمن قيادة الجيش وكان في يدهم امور الجيش ، ولكنهم خدعوا وغرروا . كان هذا عامل من عوامل تمكنهم للسيطرة .

(*) «خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في يوم ٣٠/ ٩/ ١٩٦١ ،» في: صلاح نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة ([القاهرة: د. ن. ، ١٩٧٦])، ص ٢٨١- ٢٩٢.

ولكن ماذا كان الحال بالامس ؟ ايه الحال كان امبارح ؟ خرجت دمشق لم ترهبها الدبابات ولم ترهبها المدافع الرشاشة ، خرجت تتظاهر ، لان الشعب العربي في دمشق كان دائما قاعدة للقومية العربية . خرجت دمشق تتظاهر وترفع علم الجمهورية العربية المتحدة ، وترفع راية القومية العربية . ماذا حدث ايضا في حلب ؟ خرجت حلب تتظاهر وقد استطعتم ايها الاخوة المواطنون ، بالامس ، ان تستمعوا الى تسجيل صوتي للمظاهرات التي قامت في حلب .

هذا هو شعب الجمهورية العربية المتحدة . هذا هو شعب دمشق . هذا هو الشعب العربي الاصيل . هذا هو الشعب الذي يعمل من اجل المبادىء ومن اجل العقيدة . لم ترهبه الدبابات ولم ترهبه الاسلحة . واستمرت التظاهرات في حلب طوال يوم امس ، واستمرت اذاعة حلب طوال يوم امس وفي ليل امس ، تعلن ان الشعب العربي يتمسك بالمبادىء ، يتمسك بالمثل العليا . الشعب العربي لا يخدع ، ولا يطعن في الظهر ، لأنه يسير في سبيل تحقيق اهدافه وأمانيه .

ماذا كان رد فعل الشعب ؟ في دير الزور ، في اللاذقية ، في حماة ، في حمص ، في كل مكان . الشعب خرج ليدافع عن وحدته اللي اقامها . مين هو اللي اقام هذه الوحدة ؟ لم تفرض عليه هذه الوحدة بقوة عسكرية ولكن هو الذي فرض هذه الوحدة . كان هذا ايها الاخوة المواطنون بالامس . كان هذا هو رد فعل الشعب في سوريا . وكان واضحا ، كان واضحا ان الشعب قد هب ليدافع عن وحدته ، ضد كل العوامل الانتهازية ، الرجعية الاستعمارية . ان الشعب قد خرج ليدافع عن القومية العربية التي رفع رايتها . كان هذا هو وضع الشعب . كان هذا هو وضع الشعب في سوريا ، في كل بلد سوري ، ولم يناقض الشعب السوري ، بأي حال من الاحوال موقفه في الماضي . استمر يرفع المبادىء ، لم تضلله الاذاعات التي استمرت طوال هذه السنين الأربع ، التي استمرت تهاجم الجمهورية العربية ، وتعمل على قصمها وعلى حلها . لم تخدعه ، ولم تضلله . والدليل على هذا ما استمعنا اليه جميعا بالامس من اذاعة حلب . وهو تسجيل للمظاهرات التي قامت في حلب تسجيل للشعب المعتقل . تسجيل لاحساسيس الشعب ، الذي هب ليدافع عن وحدته ، والذي قام ليدافع عن مبادئه ، والذي قام ليدافع عن وطنه ، وعن حريته ، والذي قام ضد الرجعية ، وضد الاستعمار وضد اعوان الاستعمار .

الشعب الذي انتصر في معارك دائما ضد الرجعية ، وضد الاستعمار والذي انتصر في معاركه ، دائما ضد اعوان الاستعمار ، شعر بالامس بالخطر منذ الصباح قبل ان يظهر وجه هذه الحركة الانفصالية الرجعية ، شعر بالخطر ، وشعر بالتهديد ،ولهذا هب وتظاهر ، هب وتظاهر في كل مكان ، ينادي بأن لا بد من الحفاظ على الجمهورية العربية المتحدة ، لأنها درع القومية العربية ولانها درع الحرية ، ولانها درع ضد الصهيونية ، وضد الاستعمار .

كان هذا أيها الاخوة المواطنون ، هو رد الشعب بالامس . كان هذا هو تصرف الشعب بالامس . فماذا كان تصرفنا ؟ اننا لم نتخل عنهم . وانا أعلن انني لن اتخلى عن الشعب الذي فرض الوحدة واقامها . لن اتخلى عن الشعب الذي خرج ليجابه الدبابات ، وخرج ليجابه الرصاص . لن اتخلى عن المناطق التي استمرت تؤيد الجمهورية العربية وتؤيد الوحدة العربية ، والتي استنكرت الحركة الانفصالية الرجعية . وكان هذا واضحا كل الوضوح مما اذاعته طوال يوم امس حتى منتصف الليل ، اذاعة حلب . كان الموقف في حلب ، وكان الموقف في اللاذقية ، خارج سيطرة هذه الفئة المتمردة . وكان الشعب ينادي بالحفاظ على حقوقه ، وعلى حريته ، وعلى وحدته فماذا فعلت ؟

فعلت ، انني قررت ان أمد هذه المناطق ، وان أحمي الشعب ، بارسال قوات مسلحة من القاهرة . هذا ايها الاخوة ، كان قراري بالامس وصباح امس ، وظهر امس ، قررت ارسال هذه القوات . وكان هذا امرا ضروريا تمليه علينا الانتفاضة الكبرى التي قام بها شعب سوريا بالامس ضد العصيان .

وارسل الي من اللاذقية في طلب قوات من الجمهورية العربية المتحدة حتى تحمي الشعب . فماذا فعلت ايها الاخوة قررت ان ألبي هذا النداء . وقررت ان اساند هذا الشعب الذي ساند المبادىء وساند الوحدة .

واصدرت الأوامر ، بنقل لوائين من المظلات الى اللاذقية . واصدرت الاوامر بمصادرة كل سفننا واستخدامها في نقل القوات . هذا الموقف كان امبارح الظهر ، امبارح بعد الظهر ، دي القرارات اللي انا اتخذتها .

وبدأت ايها الاخوة ، القوات تتحرك وتحرك الاسطول . وتحركت اسراب الطائرات تحمل جنود المظلات . كان فيه الفين من جنود المظلات علشان ينزلوا في اللاذقية ولكن ماذا حدث ؟

لقد استطاعت هذه الحركة الصغيرة ، ان تقضي على اساس العناصر الوطنية . حدث في حلب بالامس انهم راحوا الاذاعة انهم موتوا ناس في الاذاعة اعلنوا انهم ينضموا . اعلن احد الضباط انه ينضم الى الحركة الانفصالية الرجعية واعلنت اللاذقية ايضا انها تنضم الى الحركة الانفصالية الرجعية ، اقصد بهذا القادة للقوات المسلحة . .

وكان الموقف يستدعي التفكير . هل يسفك دم العربي بيد العربي ؟ هل يتقاتل العربي مع العربي ؟ ولمصلحة من تسفك الدماء ؟ ولمصلحة من نحارب البعض وهناك الاعداء يتربصون بنا ؟ فأصدرت الأوامر قبل منتصف الليل بقليل بالامس ، بأن تعود جميع الطائرات التي كانت متجهة الى اللاذقية . ولكن صدر الامر بعد ان اسقط ١٢٠ فردا بالبراشوت في اللاذقية ، ولكن الباقين ، باقي الالفين ، أدينا لهم اوامر بالرجوع او عدم التحرك . وكانت قوات المظلات التي تحركت بالامس ، قوة فيها مصريين وسوريين ، لأن فيه هنا قوة مظلات سوريين . كتيبة مظلات سوريين فيه افراد هنا قالوا لازم نروح . دي معركتنا ، ودي بلدنا ، ودي اهدافنا ، ودي قوميتنا .

ولكن هل كان الهدف ان ندخل في معركة بين القوات المسلحة للجمهورية العربية ؟ ابدا ، لم يكن هذا هو الهدف . كان الهدف ان نحمي الشعب الذي انطلق على روحه وعلى سجيته بالامس ، ليعلن تأييده للقومية العربية ومساندته للجمهورية العربية المتحدة . وقد اصدرت الاوامر الى القوات التي نزلت قبل منتصف ليل امس في اللاذقية بألا تطلق طلقة واحدة وبأن تقدم نفسها وتسلم نفسها الى قائد المنطقة البحرية هناك حتى لا يسفك دم العربي بيد العربي بعد ان سحبنا باقي القوات التي قامت حسب الخطة الموضوعة التي كان مقررا لها ان تسقط كلها قبل اول ضوء من هذا اليوم . وكانت القوات البحرية قد وصلت الى مشارف اللاذقية فماذا حدث ؟ اصدرت لها الاوامر بان تعود واللي نزلوا طبعا في اللاذقية ١٢٠ فردا ، ١٢٠ فردا مش قوة تحارب . بعتنا لهم طيارة اتصلت بهم باللاسلكي وقالت لهم ما يطلقوش طلقة واحدة . الاوامر اخذوها قبل ما يطلعوا من هنا انهم رايحين ليؤمنوا الشعب وليس الهدف من ارسالهم ان يطلقوا نار على الشعب ولا على الجيش .

الغيت هذه الاوامر كلها وعادت القوات التي كانت تحركت بالامس وعادت القوات اللي كانت محملة بالطائرات . وانا اليوم ايها الاخوة ونحن نواجه هذه اللحظات الحاسمة في تاريخ الوطن العربي والأمة العربية ، اريد في هذه اللحظات ان يعرف الشعب العربي هنا في مصر انه ليس هناك وقت يدعونا الى التمسك بعروبتنا اكثر من هذا الوقت ، اكثر من هذه اللحظات .

انني اعرف ايها الاخوة المواطنون ان في النفوس هنا مرارة وان في النفوس هنا الما ولكن يجب ايها الاخوة الا نجعل الشعور بالمرارة يغلب العقل او يغلب الحكمة . انني أعلم ايها الاخوة، بل قد استمعت ايها الاخوة، أعلم ان هناك الآن اصواتاً جريحة تفتكر التاريخ وتقول احنا طعنا في الظهر في سنة ٤٨ واحنا بنحارب في فلسطين وان الوقت اللي كنا بنحارب فيه والوقت اللي كان الجيش بيواجه الصهيونية واسرائيل طعن الجيش من

الخلف . في هـذا الوقت اللي كنا بنقـاتل فيـه كان الملك عبـد الله بيفاوض مـع اليهـود ولكن ليست هـذه اول الخيانات وليست هذه هي آخر الخيانات . ليست هذه اول الطعنات وليست هذه آخر الطعنات . بعد تأميم قناة السويس ايه اللي كان بيعمله نوري السعيد ؟

كان نوري السعيد يعرض على ايدن ويقترح على ايدن ويقول لـه لا بد من انتهـاز هذه الفـرصة للتخلص من الثورة في مصر . طعنا . ولكن هل اثرت فينا طعنات نوري السعيد او هل اثرت فينا طعنات الملك عبد الله . ابدا انها زادتنا تمسكا بعروبتنا وزادتنا تمسكا بقوميتنا .

أيها الاخوة المواطنون . لقد ناصـرنا دائـما كل حـركة تحـريريـة من اجل الأمـة العربيـة ومن اجل الـوطن العربي . وقد طعنا او واجهنا التنكر من هؤلاء الذين وقفنا معهم وحدنا في وجه الاخـطار التي كانت تجـابههم . فيه ناس بتقول نفس الشيء بالنسبة لما حدث بالامس ناس بتقول هو احنا طلبنا وحدة ؟! هم اللي طلبوا الوحدة وهذا صحيح ، هذا حقيقي ، ولكنا امة عربية واحدة في سنة ٥٨ اتجهت كل الاحزاب السوريـة وكل الكتـل في الجيش السوري وقابلتني وطلبوا مني ان اقبل الوحدة . وانا في هذا الوقت لم اقبل .

قلت لهم ان الوحدة صعبة ، الوحدة حاجة مادية سيتكتل لهدمها اعداء الوطن العربي وكل اعداء القوميـة العربية ستتكتل لهدمها الرجعية والاستعمار . الوحدة شيء مادي مش شيء معنوي حينـما تقوم سيجـد الاعداء الهدف الذي يوجهون اليه الطعنات، وقلت لهم في هذه الايام في سنة ٥٨ في يناير او يوم ١٥ يناير سنة ٥٨ بالذات، قلت لهم أن احيانا يجب ان ننتظر خمس سنوات ونجرب وحدة اقتصادية ووحدة عسكرية ووحدة ثقافية ثم نتجه بعد ذلك الى الوحدة الدستورية.

ليه قلت هذا الكلام . لاني اعرف ان الوحدة حينما تقوم كل صاحب مصلحة عايز مصلحته بس هي اللي تتحقق . فيه تناقض في المصالح فيه تناقض في أهداف السياسيين . فيه تناقض في اهداف الرأسماليين كل واحد طلب الوحدة لمصلحة تختلف عن الآخر . هم أجمعوا على الوحدة السياسية انـا ما بـاقولش الشعب اجمعـوا على الوحدة ولكن كل واحد كان ليه سبب حينما عرضت الوحدة للاستفتاء وافق الشعب بالاجماع على هذه الوحدة . بعد كده قالوا لي ايه قالوا لي ولكن سوريا تتعرض لـلاخطار سـوريا تتعـرض للضياع ، وبـرفضك الـوحدة انما تتنكر لكل ما قلت بالنسبة للقومية العربية والوحدة العربية . ان الوحدة هي الحل الوحيد لانقاذ سوريا .

وقلت لهم ان الشعب هنا في مصر لا يمكن ان ينسى للشعب العربي وقفته معه في سنة ١٩٥٦ لا يمكن ان ينسى للشعـب السوري وقفته معه حينما حطم انابيب البتـرول ، حينما اعتـدى الانجليز والفرنسيون واسـرائيل علينا . قلت لهم ان الشعب العربي هنا في مصر لا يمكن ان يرضى بأن يمس الشعب العربي في سوريا سوء ولهذا فانا أقبـل بهذه الـوحدة ، أقبلهـا وانا اعلم المصـاعب التي ستقابلني . اقبلهـا وانا اعلم العقبـات التي ستقف في طريقي . اقبلها وانا اعرف المشاق التي سألاقيها .

وفعلا ايها الاخوة ، في الثلاث سنين اللي فاتت ، ثلاث سنين ونصف ، قابلنا متاعب كثيرة ، قابلنا مشاق كثيرة في سوريا . قابلنا متاعب لا أول لها ولا آخر يعني يمكن ثـلاثة اربـاع وقتي كان يضيـع في محاولـة حل هـذه المشاكل وفي محاولة تذليل هذه الصعاب وهذه المشاق . وهل نحن نادمين على كل ما فعلنا . ابدا . لم نندم لاننا استجبنا الى ضميرنا الى عروبتنا الى روحنا .

ايها الاخوة ، انا اعرف ان ما حدث بالامس قد يسبب من الناحية الانسانية شعـورا عميقا بـالمرارة ولكني اجد من واجبي في هذه اللحظات ان ارفع صوتي محذرا ان الجمهورية يجب ان تبقى دائما قلعة للقومية العربية . ان هذه الجمهورية جمهوريتكم يجب ان تبقى دائما سندا للحرية العربية دعامة للتطور العربي نحو الكفاية لا يمكن بأي حال ان الغدر والخيانة يؤثران فينا بأي حال من الاحوال مهما حصل لا يمكن اننـا ننسى اهدافنـا ، ولا ننسى عروبتنا .

ولم يكن ايها الاخوة خافيا ، ان هناك عناصر كثيرة تتآلب على هـذه الثورة العـربية التي قـامت في القاهـرة والتي تفاعلت معها سوريا بارادتها في وحدة شاملة . املاها الشعب السوري املاء . لم يكن هذا خافيا ابدا ، لم يكن خـافيا ان الـطريق الى البناء السيـاسي والاقتصادي والاجتمـاعي هو طـريق شاق ولم يكن خـافيا ان هنـاك عناصر رجعية تتربص بناعلى الطريق ، ولم يكن خافيا ان هناك استعمار . ولم يكن خافيا ان هناك مصالح معادية للوحدة .

نحن نعرف ايها الاخوة هؤلاء جميعا حاربناهم وانتصـرنا عليهم ولقـد فقدنـا بعض المعارك ولكن النتيجـة النهائية للصراع كانت دائما لصالح المبادىء التي وقفنا دفاعـا عنها ، كـان هذا ايهـا الاخوة المـواطنون هـو المرحلة الاخيرة في كل المعارك ، كانت دائما المبادىء تنتصر ، وانا قلت لكم كثيرا ان بتنكيس المبادىء وبتنكيس الثورات وبتنكيس الانتفاضات وبتنكيس حركات التحرير ولكن الشعـوب الحية ، لا يمكن ان تمـوت ، وشعوبنـا شعوب حية ، الشعب العربي شعب حي ، لا يمكن ان تموت بأي حال من الاحوال .

أيها الاخوة المواطنون في سنة ١٩٥٦ واجهنا العـدوان الانجليزي الفـرنسي الاسرائيـلي واستطاعت قـوات العدوان ان تحتل بورسعيد واستمرت في بورسعيد حتى ٢٣ ديسمبر ، كان كل واحد من ابناء هـذه الأمة بينـادي بأن لا بد ان نقاتل ، كـان الشعب العربي في كـل مكان يقـاتل قتـال . . . هل خلدوا في بـورسعيد ابـدا ، دول عظمى كانت ضد ارادة الشعب ضد اهداف الشعب .

وانا اعتقد ايها الاخوة المواطنون ، ان الرجعية لم تحقق في سوريا اكثر مما حققـه الاستعمار سنـة ١٩٥٦ . ان الرجعية في سوريا واعوان الاستعمار في سوريا استـطاعوا ان يـأخذوا رأي حسـين في دمشق ، ولكن كل مـا حول الحركة يكشف الحركة ، فرح اسـرائيل اليـوم يكشف الحركـة . . . تهليل الاذاعـات الاستعماريـة يكشف الحركة . اول تهنئة فيهم وتهليل كان من الملك حسين ومن التلهوني ، وده طبعا بيكشف الحركة . اعلان ايران ـ اعلان ايران مستعدة ان تعترف في الحال بالحكومة ، تكوين الحكومة اللي اعلنتها القيادة الـرجعية الانفصـالية في دمشق بيدل على وجـه الحركـة وبيكشف وجه الحـركة . الهجوم على القـرارات الاشتراكيـة وعلى المكـاسب اللي حققها العامل وعلى المكاسب اللي تتلخص في القضاء على المكـاسب اللي تتلخص في القضـاء على الاستغـلال ، الهجوم على هـذا يدل عـلى ان هذه الحـركة لا يمكن بـأي حال من الاحـوال الا ان تكون تعبيـرا عن الاستعمار والرجعية ولا يمكن ان تكون تعبيرا عن الشعب السوري .

فالهجوم على القرارات الاشتراكية كشفها تأييد الدوائر الرجعية والدوائر الاحتكارية والدوائـر الاستغلاليـة لهذه الحركة الانفصالية الرجعية يكشفها كل هذا واضح ، واللي بيسببه ايضا هذا في نفوسنا واضح .

ولكن ايها الاخوة المواطنون ينبغي لنا الا نغلب اعتبارات الكبـرياء . نحن نـواجه ازمـة من الازمات التي تهيب بكل فرد منـا في اعماقـه ان ينادي نفسـه قف كما يقف الـرجال . دع العـواطف جانبـا ، دع في نفسك رد العقل للجحود ، تذكر فقط انك مواطن عربي حر ، ينتمي الى امة عربية يتربص بها الاعداء ولقد يظهر بيننا ايها الاخوة بعض الخونة . ولكن ينبغي لنا ان نذكر دائما ان اهداف نضالنا الطويل لا تقوم على انفعالات الساعة .

وانني ادرك انني اطلب من شعب الجمهورية العربية المتحـدة في هذه اللحـظات تضحية ضخمـة ، ولكني واثق من قدرته على ادائها . انا واثق ايها الاخوة من قدرتكم على اداء هذه التضحية وانا اعـرف ايها الاخـوة ان طعنة العدو تجرح الجسد ، ولكنها لا تجرح القلب ، ولكن طعنة الصديق تمزق القلب او تمزق من القلب اكثر مما تصيب خلايا الجسم الحي . اعرف هذا ، اعرف هذا جيدا جدا ، لاني شعرت به .

وانا ايها الاخوة المواطنون ، اطلب من هذه الأمة ان ترتفع على جـراحها وان تـرتفع عـلى شعورهـا بالألم ، لقد قلت بالامس ايهـا الاخوة المـواطنون ، انني اطلب من كـل مواطن عـربي ان يؤدي واجبه ، ومـا زلت الآن اطلب من كل مواطن عـربي ان يؤدي واجبه ، واني ايهـا الاخوة لأشعـر الآن بأحـاسيس كلها تتجـه مع الشعب

العربي في سوريا ، ولكن واثق ايها الاخوة ان شعب سورية العربي الاصيل لن يقهر ولن يغلب على أمره ، ولن تتمكن منه الرجعية واعوان الاستعمار ولن يتمكن منه الاستعمار لانه كان دائما على قدرة في القضاء على الاستعمار واعوان الاستعمار ووضع حد للرجعية واعوان الرجعية .

أيها الاخوة المواطنون : ان الوحدة هي ارادة شعبية ، ولن ارضى من جانبي بأي حال من الاحوال ان احول الوحدة الى عملية عسكرية . وهذا هو السبب في اصدار الاوامر بالغاء العمليات العسكرية بالامس . الوحدة ارادة شعبية ولا يمكن للوحدة ان تكون عملية عسكرية . كل هذا نشعر به ، وكل هذا نحس به ، نحس به ونحن نشعر اننا اشد ايمانا بعروبتنا وبقوميتنا وأشد اصراراً على ان تكون هذه الجمهورية هي قلعة للعروبة ، قلعة للنضال .

ولكن اقول ايضا ، لقد حقق الشعب العربي في سوريا في هذه السنوات الاربع ، حقق مكاسب كبرى ، وكل هذه المكاسب اصبحت الآن ملكاً لشعب سورية ، وانا على ثقة ان شعب سوريا لن يتخلى عن المكاسب التي حققها في السنين الأربع الماضية. لقد استطاع الشعب السوري بعد الوحدة ان يقضي على الاقطاع وكان الاقطاع في سوريا يتحكم في الفلاح ، وكان الاقطاعي في سورية ، يعتبر انه يملك الارض ، ويملك الفلاح . وكان الاقطاعي في سورية اذا الفلاح رفض ارادته يخرجه من بلده ، ويخرج اهله وعائلته واسرته . كل هذه امور معروفة . وحاولت كل الحركات التقدمية ان تنظم العلاقة بين العامل وبين صاحب الأرض والعامل الزراعي ، ولكن لم يمكن بأي حال ان تنظم هذه العلاقة ، وكان العامل الزراعي عبدا لصاحب الأرض ، وبعد الوحدة حرر العامل الزراعي ونظمت هذه العلاقة .

أيها الاخوة المواطنون : لقد حقق الشعب السوري في هذه السنوات الثلاث مكاسب كبرى لم يكن في الامكان ان تحقق في عشرات من السنين . لقد انتهى الاقطاع ، ووزعت الأرض على الفلاحين وتحول الكثير من العمال الزراعيين الى ملاك ، ووزعت الارض عليهم . بهذا قضينا على الاقطاع . وقضينا على سيطرة الاقطاع ، وبهذا حرر الفلاح ، وكانت هذه هي ارادة الشعب السوري ، وقد كنت اوزع سندات التمليك في فبراير الماضي في سورية وكنت اشعر بروح الفلاح الذي يتسلم هذه السندات والذي ينتقل من كونه عامل زراعي الى مالك للأرض اصبح سيد أرضه وسيد نفسه ، وسيد ارادته . هذه هي مكاسب حققها الشعب في سورية بعد الوحدة ، وهناك مكاسب اخرى .

لقد صدر قانون للعمال بمنع الفصل التعسفي ، ثم صدرت قوانين بعد ذلك تهدف الى القضاء على الاستبداد . وتهدف الى القضاء على الاحتكار ، وتهدف الى القضاء على السيطرة ، وتهدف الى ان يكون الفرد العامل او الفلاح ، بالقضاء على الاقطاع او بالقضاء على سيطرة رأس المال سيد نفسه ، وسيد ارادته ، وصدرت القرارات الاشتراكية التي هاجمتها بالامس بيانات قيادة الحركة الرجعية والاستعمارية .

صدرت القرارت الاشتراكية . من اجل من صدرت هذه القرارات ؟ هل من أجل فرد ، من اجل هيئة ، من اجل حزب ، من اجل بضعة افراد ؟

وصدرت هذه القرارات من اجل الشعب السوري ، لان الاحتكار كان يتحكم ، ولأن رأس المال كان يباشر دكتاتوريته في الحصول على الارباح غير المشروعة سواء في هذا بالتحكم في الاسعار وسواء في هذا بالتحكم في الاستيراد او اي وسيلة من الوسائل الاخرى او في عدم التوسع في التصنيع واعلنا هذا وقلنا اننا نريد ان نحرر الشعب . ولا يمكن ان تكون هناك حرية ديمقراطية طالما كانت هناك دكتاتورية رأس المال ، وطالما كان هناك استغلال وسيطرة ، وطالما كان هناك احتكار ، فكانت القرارات الثورية الاشتراكية . ومعناها ان هذه المصانع تملك للشعب . وتنتقل ملكيتها للشعب لا لخمسة او ستة من الشعب ، او عشرة من الناس كما كانت الامور .

كان الوضع ايها الاخوة المواطنون ، انه فيه ٥ افراد في سورية ، ٥ افراد في دمشق يحصلوا على مكاسب لا نهاية لها . خمس افراد يباشروا الاحتكار ، خمس افراد يباشروا التحكم ، خمس افراد هم عبارة عن دكتاتورية رأس المال ، خمس افراد بيعينوا الحكومة . والحكومة اللي جاءت النهار ده كان رئيسها عينوه قبل كده ممثل ليها ، وكان محامي لهذه الشركة . شركة من خمسة افراد كانت هي كل شيء . اما الشعب ، الخمسة مليون ، لم يكن لهم في هذا اي شيء . عملنا ايه في هذه السنوات ؟ نقلنا الملكية من خمس افراد الى مجموع الشعب كله . قضينا على الاحتكار ، قضينا على سيطرة رأس المال ، قضينا على دكتاتورية رأس المال . وأعلنا ان لا ديمقراطية في وجود دكتاتورية رأس المال . لان الديمقراطية قد تكتب في الدساتير او في القوانين ولكن دكتاتورية رأس المال تقضي عليها في الحال . ودكتاتورية رأس المال تستطيع ان تفصل العامل عن عمله وان تفصل الموظف من وظيفته . دكتاتورية رأس المال تستطيع ان تتحكم في رزق اي فرد او اي شخص . ولهذا قلنا فليكن كل فرد من ابناء هذه الامة حرا ، ولهذا لا نقتصر على ان تتملك حفنة من الناس ، او خمسة من الاشخاص لهذه المصانع الكبرى ، تستخدم الدولة لمصالحها ، بل يجب ان يمتلكها الشعب . واعلنا هذه القرارات الاشتراكية . وقلنا : انها ديمقراطية اجتماعية . واذا تواجدت الديمقراطية الاجتماعية فلن يستطيع اي فرد ان يتحكم وان يسيطر . ولكن ايها الاخوة المواطنون . استطاعت الدوائر الرجعية ، استطاعت الدوائر الاستعمارية ، استطاعت الدوائر الانتهازية ، استطاعت الاموال اللي صرفها هؤلاء الناس الخمسة ، انها تشتري بعض الناس علشان يخضعوا الشعب في سوريا ، لارادتهم . علشان يخضعوا الشعب في سوريا ، لدكتاتورية رأس المال . علشان يخضعوا الشعب في سوريا لانتهازية رأس المال . علشان يخضعوا في سوريا ، لتحكم رأس المال . علشان يخضعوا الشعب في سوريا ، لتحكم الرجعية . علشان يخضعوا الشعب في سوريا ، لتحكم الفئة القليلة التي تحكمت فيه في الماضي ، حتى تحصل على الاموال ، وحتى تحصل على الارزاق .

انني ايها الاخوة على ثقة ان الشعب السوري لن يفرط في المكاسب التي حققها . موش انا ابدا ، اللي حققت هذه المكاسب . . موش جمال عبد الناصر اللي حقق هذه المكاسب . الشعب السوري هو اللي حقق هذه المكاسب . الشعب السوري اما بتكون المصانع ملك ليه ، الشعب السوري اما بيقضي على الاقطاع ، الشعب اما يقضي على الاحتكار ، الشعب اما يقضي على دكتاتورية رأس المال ، الشعب السوري اما يتملك هذه المصانع اللي كانت بتتملكها فئة احتكارية . الشعب السوري في هذا بيكون حقق مكاسب لانه تخلص من دكتاتورية رأس المال ولأنه اصبح له ارادته . العمال اما يمثلوا في مجلس الادارة بقيمة عملهم ، لأول مرة في تاريخ امتنا العربية . هذه المكاسب مكاسب كبرى . لم يكن العامل يعتقد انها من الممكن ان تحصل هذه المكاسب حصلنا عليها لان العامل هو اساس هذه الأمة . الفلاح هو اساس هذه الامة لأن العامل هو انسان لا بد ان يكون له حقوق ، لانه لا يمكن بأي حال من الاحوال ان يعمل العامل وان ينتج ، العامل لا يمكن ابدا وانه يأخذ الاجر اللي يمكنه بس من ان يعيش . ده الوضع اللي كان موجود قبل كده ، ده الوضع اللي كان موجود ، قضينا عليه بالقرارات الثورية الاشتراكية . اصبح الوطن ملك لكل ابنائه . اصبحت الامة هي المتحكمة في كل شيء . انتهي تحكم فئة قليلة . طبعا الحركة الثورية الرجعية الانفصالية ليست الا تعبيرا عن مصالح الرجعية والاحتكار . ليست الا سبيلا للتعبير عن مصالح الرأسمالية ودكتاتورية رأس المال ولكن انا على ثقة ايها الاخوة ان الشعب السوري سيحافظ على هذه المكاسب لانها اصبحت حقا له لن يفرط فيها ابدا . لن يفرط فيها لانه اذا فرط فيها يفرط في كل شيء . يسلم رقابه الى حفنة قليلة من الانتهازيين الاحتكاريين الرأسماليين الرجعيين علشان يتحكموا فيه ، علشان يستعبدوه ، علشان يستغلوه . الشعب السوري حصل على مكاسب . ابنيت خزانات في كل مكان بدأنا ببناء خزان سد الرستن . الشعب السوري قادر على حماية هذه المكاسب . الشعب السوري حصل على مكاسب في بناء المصانع في اشتراك الحكومة في القطاع العام . في النتيجة وفي التصنيع السنة دي كانت حصتنا بالنسبة لسوريا ان احنا نستثمر بواسطة الحكومة ٥٠٠ مليون ليرة . قبل الوحدة اللي استثمر اقل من ٥٠ مليون ليرة . من اجل من هذا ؟ هل هذا من اجل فرد من الافراد او من

اجل حفنة من الناس . ابدا كان هذا من اجل الشعب . من اجل العامل ومن اجل ابنائه . من اجل الموظف ومن اجل ابنائه . من اجل كل فرد من ابناء سوريا ومن اجل ابنائهم . ومن اجل اقامة وطن عزيز كريم لا تتحكم فيه الرجعية ولا تتحكم فيه الاستغلالية . لا يتحكم فيه رأس المال ولا تتحكم فيه دكتاتورية رأس المال . كان هذا من المكاسب . وانا على ثقة ان الشعب السوري قادر على حماية هذه المكاسب الاخرى التي حققناها ايها الاخوة . اقامة الجيش الوطني . اقامة الجيش الوطني القوي المسلح بكل انواع الاسلحة وان الأمة وان الشعب ضحى بالكثير من اجل اقامة الجيش الوطني القوي . وانا على ثقة ان الشعب في سوريا سوف يحافظ على هذه المكاسب وان الجيش العربي في سوريا لن يكون اداة في يد الرجعية او يد الاستعمار [تصفيق] وانا أيها الاخوة المواطنون على ثقة من هذا لان الجيش السوري لم يكن في اي يوم من الايام في يد الرجعية ولم يكن في يد الاستعمار . قد تكون الرجعية قد غررت به بعض الوقت ولكنه لم يقبل ان يكون به ابدا . الجيش السوري هو عبارة عن الشعب السوري . والشعب السوري لم يقبل ان يكون صنيعة للاستعمار او اعوانه او صنيعة للرجعية لم يقبل هذا ابدا ، بل كان دائما رافع لواء الحرية وكان دائما ضد الاستعمار واعوان الاستعمار . كان دائما ضد الرجعية . كان دائما ضد العملاء . انا على ثقة ايها الاخوة المواطنون ان الشعب العربي في سورية سوف يسمع صوته للعالم كله وهو يحافظ على هذه الأمة ، يحافظ على المبادىء الحرة وهو يقف في وجه الرجعية والاستعمار واعوان الاستعمار وهو يقف في وجه دكتاتورية رأس المال وهو يقف في وجه الخيانة وهو يقف في وجه التنكر للمبادىء .ان الجمهورية العربية المتحدة ايها الاخوة المواطنون ستسير في الطريق وهي اشد قوة . قلعة للحرية العربية ، وقلعة للنضال العربي . فتمسكوا بالمبادىء في سبيل خلق مجتمع ترفرف عليه العدالة الاجتماعية . والله يوفقنا جميعا ، ايها الاخوة ، والسلام عليكم ورحمة الله .

الاستقالة بعد هزيمة ١٩٦٧(*)

أيها الاخوة :

لقد تعودنا معا في اوقات النصر وفي اوقات المحنة ، في الساعات الحلوة ، وفي الساعات المرة ، ان نجلس معا وان نتحدث بقلوب مفتوحة ، وان نتصارح بالحقائق مؤمنين انه عن هذا الطريق وحده نستطيع دائما ان نجد اتجاهنا السليم مهما كانت الظروف عصيبة ، ومهما كان الضوء خافتا .

ولا نستطيع ان نخفي على انفسنا اننا واجهنا نكسة خطيرة خلال الايام الاخيرة . لكني واثق اننا جميعا نستطيع ـ وفي مدة قصيرة ـ ان نجتاز موقفنا الصعب ، وان كنا نحتاج في ذلك الى كثير من الصبر والحكمة والشجاعة الادبية ومقدرة العمل المتفانية .

لكننا ايها الاخوة نحتاج قبل ذلك الى نظرة على ما وقع لكي نتتبع التطورات وخط سيرها في وصولها الى ما وصلت اليه .

اننا نعرف جميعا كيف بدأت الأزمة في الشرق الاوسط ، في النصف الاول من مايو الماضي .

كانت هناك خطة من العدو لغزو سوريا وكانت تصريحات ساسته وقادته العسكريين كلها تقول بذلك صراحة . وكانت الادلة متوافرة على وجود التدبير .

(*) «بيان الرئيس جمال عبد الناصر باعلان التنحي عن رئاسة الجمهورية، ٩ يونيو ١٩٦٧،» في: جمال عبد الناصر، وثائق عبد الناصر : خطب، احاديث، تصريحات، ٢ج (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٣)، ج١ : يناير ١٩٦٧ـ ديسمبر ١٩٦٨، ص ٢٢٥ـ ٢٢٨ .

وقد أعلن الرئيس عبد الناصر في رسالة بعث بها الى مجلس الامة في ١٠/ ٦/ ١٩٦٧، تأجيل قراره بالتنحي عن رئاسة الجمهورية بعد تظاهرات ضخمة عمت مصر والوطن العربي، وبعد رفض زكريا محي الدين نائب الرئيس قبوله منصب الرئاسة وذلك في بيان وجهه الى الشعب المصري قال فيه: «لا اقبل كما لا تقبل جماهير امتنا قيادة غير قيادة جمال عبد الناصر.» وقد استمر عبد الناصر في تحمل مسؤولياته حتى وفاته في ٢٨ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٠. (المحرر)

كانت مصادر اخواننا السوريين قاطعة في ذلك . وكانت معلومـاتنا الـوثيقة تؤكـده بل وقـام اصدقـاؤ نا في الاتحاد السوفياتي باخطار الوفد البرلماني الذي كان يزور موسكو في مطلع الشهر الماضي بان هناك قصدا مبيتا ضد سوريا .

ولقد وجدنا واجبا علينا ان لا نقبل ذلك ساكتين . وفضلا عن ان ذلك واجب الاخوة العربية . فهو ايضا واجب الأمن الوطني . فان البادىء سوريا سوف يثنى بمصر .

ولقد تحركت قـواتنا المسلحـة الى حدودنـا بكفاءة شهـد بها العـدو قبل الصـديق . وتداعت من اثـر ذلك خطوات عديدة منها انسحاب قوات الطوارىء الدولية . ثم عودة قواتنا الى موقع شرم الشيخ المتحكم في مضايق تيران والتي كان العدو الاسرائيلي يستعملها كأثر من آثار العدوان الثلاثي الذي وقع علينا سنة ١٩٥٦ .

ولقد كان مرور علم العدو امام قواتنا امرا لا يحتمـل . فضلا عن دواعي اخـرى تتصل بـأعز امـاني الأمة العربية .

ولقد كانت الحسابات الدقيقة لقوة العدو تظهر امامنا ان قواتنا المسلحـة بما بلغتـه من مستوى في المعـدات وفي التـدريب قادرة عـلى رده وعـلى ردعـه . وكنـا نـدرك ان احتمـال الصـراع بـالقـوة المسلحـة قـائم . وقبلنـا بالمخاطرة .

وكانت امامنا عوامل عديدة وطنية وعربية ودوليـة ، بينها رسـالة من الـرئيس الامريكي لينـدون جونسـون سلمت الى سفيرنا في واشنطن يوم ٢٦ مايو تطلب الينا ضبط النفس وان لا نكون البادئين باطلاق النار والا فاننا سوف نواجه نتائج خطيرة .

وفي نفس الليلة فـان السفير السـوفياتي طلب مقـابلتي بصفة عـاجلة في الساعـة الثالثـة والنصف من بعـد منتصف الليل وابلغني بطلب ملح من الحكومة السوفياتية ان لا نكون البادئين باطلاق النار .

وفي صباح يوم الاثنين الماضي الخامس من يونيو ، جاءت ضربة العدو . واذا كنا نقـول الان بانها جـاءت باكثر مما توقعناه ، فلا بد ان نقول في نفس الوقت وبثقة اكيدة انها جاءت بأكبر مما يملكه ممـا أوضح منـذ اللحظة الاولى ان هناك قوى اخرى وراء العدو جاءت لتصفي حساباتها مع حركة القومية العربية .

ولقد كانت هناك مفاجآت تلفت النظر :

اولها ـ ان العدو الذي كنا نتوقعه من الشرق ومن الشمال جـاء من الغرب ، الامـر الذي يقـطع بان هنـاك تسهيلات تفوق مقدرته وتتعدى المدى المحسوب لقوته قد اعطيت له .

وثانيا ـ فان العدو غطى في وقت واحد جميع المطارات العسكرية والمـدنية في الجمهورية العربيـة المتحدة . ومعنى ذلك انه كان يعتمد على قوة اخرى غير قوته العادية لحماية اجوائه من أي رد فعل من جانبنا . كما انه كان يترك بقية الجبهات العربية لمعاونات اخرى استطاع ان يحصل عليها .

وثالثا ـ فإن الدلائل واضحة على وجود تواطؤ استعماري معه يحاول ان يستفيد من عبرة التواطؤ المكشوف السابق سنة ١٩٥٦ فيغطي نفسه هذه المرة بلؤم وخبث . ومع ذلك فالثابت الآن ان حاملات طـائرات امـريكية وبريطانية كانت بقرب شواطىء العدو تساعد مجهوده الحربي كما ان طائرات بريطانية اغارت في وضح النهار عـلى بعض المـواقع في الجبهـة السوريـة وفي الجبهة المصـرية الى جـانب قيام عـدد من الطائـرات الامريكيـة بعمليات الاستطلاع فوق بعض مواقعنا .

ولقد كانت النتيجة المحققة لذلك ان قواتنا البرية التي كانت تحارب اكثر المعارك عنفا وبسالة في الصحراء المكشوفة ، وجـدت نفسها في المـوقف الصعب ، لان الغطاء الجـوي فوقهـا لم يكن كافيـا ازاء تفوق حـاسم من

القوى الجوية المعادية بحيث انه يمكن القول بغير ان يكون في ذلك اثر للانفعال او المبالغة بقوة جوية تزيد ثلاث مرات عن قوته العادية .

ولقد كان هذا هو ما واجهته ايضا قوات الجيش العربي الاردني التي قاتلت معركة باسلة بقيادة الملك حسين ، الذي اقول للحق وللامانة انه اتخذ موقفا ممتازا واعترف بان قلبي كان ينزف دما وانا اتابع معارك جيشه العربي الباسل في القدس وغيرها من مواقع الضفة الغربية في ليلة حشد فيها العدو وقواه المتآمرة ما لا يقل عن اربعمائة طائرة للعمل فوق الجبهة الاردنية .

ولقد كانت هناك جهود رائعة وشريفة .

لقد اعطى الشعب الجزائري وقائده الكبير هواري بومدين بغير تحفظات وبغير حساب للمعركة .

واعطى شعب العراق وقائده المخلص عبد الرحمن عارف بغير تحفظات وبغير حساب للمعركة .

وقاتل الجيش السوري قتالا بطوليا معززا بقوى الشعب السوري العظيم وبقيادة حكومته الوطنية .

واتخذت شعوب وحكومات السودان والكويت واليمن ولبنان وتونس والمغرب مواقف مشرفة .

ووقفت شعوب الأمة العربية جميعا بغير استثناء على طول امتداد الوطن العربي موقف الرجولة والعزة ، موقف التصميم ، موقف الاصرار على ان الحق العربي لن يضيع ولن يهون ، وان الحرب دفاعا عنه ممتدة مهما كانت التضحيات والنكسات على طريق النصر الحتمي الاكيد .

وكانت هناك امم عظيمة خارج العالم العربي قدمت لنا ما لا يمكن تقديره من تأييدها المعنوي .

لكن المؤامرة ولا بد ان نقول ذلك بشجاعة الرجال ، كانت اكبر وأعتى .

ولقد كان تركيز العدو الأساسي على الجبهة المصرية ، التي دفع عليها بكل قوته الرئيسية من المدرعات والمشاة معززة بتفوق جوي رسمت لكم من قبل صورة لابعاده .

ولم تكن طبيعة الصحراء تسمح بدفاع كامل ، خصوصا مع التفوق المعادي في الجو .

ولقد ادركت ان تطور المعركة المسلحة قد لا يكون مواتيا لنا . وحاولت مع غيري ان نستخدم كل مصادر القوة العربية . ولقد دخل البترول العربي ليؤدي دوره .

ودخلت قناة السويس لتؤدي دورها .

وما زال هناك دور كبير مطلوب من العمل العربي العام . وكلي ثقة في انه سوف يستطيع اداءه .

ولقد اضطرت قواتنا المسلحة في سيناء الى اخلاء خط الدفاع الاول . وحاربت معارك رهيبة بالدبابات والطائرات على خط الدفاع الثاني .

ثم استجبنا لقرار وقف اطلاق النار امام تأكيدات وردت في مشروع القرار السوفياتي الاخير المقدم الى مجلس الأمن .

وامام تصريحات فرنسية بان احدا لا يستطيع تحقيق اي توسع أقليمي على اساس العدوان الاخير . وامام رأي عام دولي، خصوصا في آسيا وافريقيا، يرى موقفنا ويشعر ببشاعة قوى السيطرة العالمية التي انقضت علينا .

وامامنا الآن عدة مهام عاجلة .

المهمة الاولى : ان نزيل آثار هذا العدوان ، وان نقف مع الأمة العربية موقف الصلابة والصمود . وبرغم النكسة فان الامة العربية بكل طاقتها وامكانياتها قادرة على ان تصر على ازالة آثار العدوان .

والمهمة الثانية : ان ندرك درس النكسة . وهناك في هذا الصدد ثلاث حقائق حيوية .

١ ـ ان القضاء على الاستعمار في العالم العربي يترك اسرائيل بقواها الذاتية .

ومهما كانت الظروف ومهما طال المدى ، فان القوى الذاتية العربية اكبر واقدر على الفعل .

٢ـ ان اعادة توجيه المصالح العربية في خدمة الحق العربي ضمان اولى ، فان الاسطول الامريكي السادس كان يتحرك ببترول عربي ، وهناك قواعد عربية وضعت قسرا وبرغم ارادة الشعوب في خدمة العدوان

٣ ـ ان الامرالآن يقتضي كلمة موحدة تسمع من الأمة العربية كلها . وذلك ضمان لا بديل له في هذه الظروف .

نصل الآن الى نقطة هامة في هذه المكاشفة بسؤال أنفسنا هل معنى ذلك اننا لا نتحمل مسؤولية في تبعات هذه النكسة ؟

واقول لكم بصدق ـ وبرغم اية عوامل قد اكون بنيت عليها موقفي في الأزمة ـ فانني على استعداد لتحمل المسؤولية كلها .

ولقد اتخذت قرارات اريدكم جميعا ان تساعدوني عليها. لقد قررت ان اتنحى تماما ونهائيا عن أي منصب رسمي واي دور سياسي ، وان اعود الى صفوف الجماهير . اؤدي واجبي معها كأي مواطن آخر .

ان قوى الاستعمار تتصور ان جمال عبد الناصر هو عدوها . واريد ان يكون واضحا امامهم إنها الأمة العربية كلها وليس جمال عبد الناصر .

والقوى المعادية لحركة القومية العربية تحاول تصويرها دائما بانها امبراطورية لعبد الناصر . وليس ذلك صحيحا لان امل الوحدة العربية بدأ قبل جمال عبد الناصر وسوف يبقى بعد جمال عبد الناصر.

ولقد كنت اقول لكم دائما ان الأمة هي الباقية وان اي فرد مهما كان دوره ومهما بلغ اسهامه في قضايا وطنه هو اداة لارادة شعبية وليس هو صانع هذه الارادة الشعبية .

وتطبيقا لنص المادة ١١٠ من الدستور المؤقت الصادر في شهر مارس سنة ١٩٦٤ فلقد كلفت زميلي وصديقي واخي زكريا محيي الدين بان يتولى منصب رئيس الجمهورية وان يعمل بالنصوص الدستورية المقررة .

وبعد هذا القرار فانني اضع كل ما عندي تحت طلبه وفي خدمة الظروف الخطيرة التي يجتازها شعبنا . انني بذلك لا اصفي الثورة ولكن الثورة ليست حكرا على جيل واحد من الثوار .

واني لاعتز باسهام هذا الجيل من الثوار .

لقد حقق جلاء الاستعمار وحدد شخصيتها العربية . وحارب سياسة مناطق النفوذ في العالم العربي . وقاد الثورة الاجتماعية . واحدث تحولا عميقا في الواقع المصري اكد تحقيق سيطرة الشعب على موارد ثروته وعلى ناتج العمل الوطني . واسترد قناة السويس . ووضع اسس الانطلاق الصناعي في مصر . وبنى السد العالي ليفرش الخضرة الخصبة على الصحراء المجدبة . ومد شبكات الكهرباء المحركة فوق وادي النيل الشمالي كله .

وفجر موارد البترول بعد انتظار طويل . واهم من ذلك وضع على قيادة العمل السياسي تحالف قوى الشعب العاملة الذي هو المصدر الدائم لقيادات متجددة تحمل اعلام النضال الوطني والقومي مرحلة بعد مرحلة وتبني الاشتراكية وتحقق وتنتصر .

إن ثقتي غير محدودة بهذا التحالف القائد للعمل الوطني للفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية : ان وحدته وتماسكه والتفاعل الخلاق داخل اطار هذه الوحدة قادر على ان يصنع - بالعمل وبالعمل الجاد وبالعمل الشاق كما قلت اكثر من مرة - معجزات ضخمة في هذا البلد ليكون قوة لنفسه ولأمته العربية ولحركة الثورة الوطنية وللسلام العالمي القائم على العدل .

ان التضحيات التي بذلها شعبنا وروحه المتوقدة خلال فترة الأزمة والبطولات المجيدة التي كتبها الضباط والجنود من قواتنا المسلحة بدمائهم سوف تبقى شعلة ضوء لا تنطفىء في تاريخنا والهاما عظيما للمستقبل وآماله الكبار .

لقد كان الشعب رائعا كعادته . اصيلا كطبيعته . مؤمنا صادقا مخلصا .

وكان افراد قواتنا المسلحة نموذجا مشرفا للانسان العربي في كل زمان ومكان .

لقد دافعوا عن حبات الرمال في الصحراء الى آخر قطرة من دمهم . وكانوا في الجو - وبرغم التفوق المعادي - اساطير للبذل وللفداء وللاقدام والاندفاع الشريف الى آداء الواجب انبل ما يكون اداؤه .

ان هذه ساعة للعمل وليست ساعة للحزن . انه موقف للمثل العليا وليس لأية انانيات او مشاعر فردية .

ان قلبي كله معكم .
واريد ان تكون قلوبكم كلها معي .

وليكن الله معنا جميعا املا في قلوبنا وضياء وهدى .



فهرس عام

(ت)

(ث)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ض)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

كتب:

(ن)

(هـ)

(ي)

(A)

(B)

Books

(C)

(D)

رقم الايداع ١٨١٣ / ٨٣





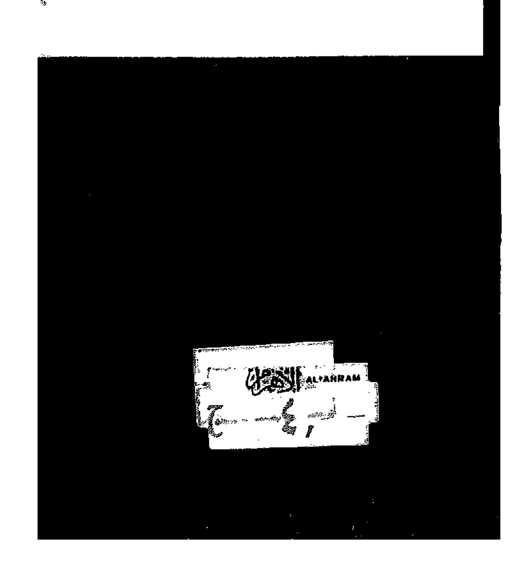
هذا الكتاب

ثورة يوليو- مثل كل الثورات من قبلها وبعدها- ليست ظاهرة حيادية. فمعها او ضدها تستقطب المشاعر والمصالح في داخل مصر. ولأنها وقعت في مركز الدائرة العربية، وفاضت على ما حول هذا المركز، فإن الوطن العربي كله استقطبت مشاعره ومصالحه معها او ضدها. لقد كانت ولا تزال اغلبية البشر في مصر، وفي الوطن العربي، وفي العالم، مع ثورة يوليو خاصة بعدما تبلورت ملامحها وتحددت قسماتها، لذلك انتصرت ثورة يوليو في كل المعارك التي كان فيها حجم البشر وحجم المشاعر هو السلاح الحاسم في المعركة. انتصرت في معركة الاحلاف، وفي تأميم قناة السويس، وفي تحقيق اول وحدة عربية، وفي بناء السد العالي، وفي نشر افكار التحرر الوطني والعدالة الاجتماعية، وفي تطبيق الاشتراكية، وفي اقامة حركة عدم الانحياز.. وفي عديد من المعارك الاخرى.

لقد حرص مركز دراسات الوحدة العربية، ان يترافق صدور هذا الكتاب مع مرور ثلاثين عاماً على انبثاق ثورة يوليو. ان الذين ساهموا في هذا الكتاب ليسوا مؤرخين بالمعنى الحرفي. فالثورة لا تزال تعيش في وجدانهم وحولهم، من خلفهم ومن امامهم. انها واقع متجدد ينتصر وينهزم، ينكفيء وينهض، يتقدم احياناً، ويتقهقر احياناً، وينحرف عن مساره احياناً اخرى. ولأنه واقع متجدد فلا يمكن تناوله تناولاً تاريخياً محضاً.

يحتوي هذا الكتاب على اربعة عشر بحثاً، اعدها عشرة باحثين -سبق ان نشرت في «المستقبل العربي»- وهو الكتاب الثالث من «سلسلة كتب المستقبل العربي» التي قرر المركز اصدارها عام ١٩٨٢.

مركز دراسات الوحدة العربية



ينشر هذا الكتاب

دار المستقبل العربي

٤١ شارع بيروت — مصر الجديدة
ت: ٦٦٥٩٠٠ القاهرة